مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



الأشباه والنظائر في النحو

لجلال الدين السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

غازي مختار طليمات

 (١)

الفن الثاني في التدريب (٢)

الحمد لله رب (٣) العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله. هذا هو الفن الثاني من الأشباه والنظائر ، وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب (٤) على الأبواب ، وسميته بالتدريب (٥) .

---

(١) في م وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . وفي د بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي .

(٢) سقطت من د عبارة « الفن الثاني في التدريب » .

(٣) سقطت من د عبارة « رب العالمين » .

(٤) كذا في النسخ كلها والأفصح نصب مرتب على الحال .

(٥) سقطت الأسطر السابقة من ل .

باب الألفاظ

تقسيم :

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وإن أفاد معنى فقول . فإن كان مفرداً فكلمة ، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة ، أو أفاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثة فكلم .

باب الكلمة

تقسيم :

الكلمة إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع (١) لها . والدلالة على ذلك ثلاثة :

أحدها الأثر، رُوِيَ ذلك(٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه(٣) أخرجه أبو القاسم الزجاجي في أماليه (٤) بسنده اليه .

(١) جاء في الجزء الثالث ص /٢ من الأشباه والنظائر « قال أبو حيان : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة ، وهو اسم الفعل » .

(٢) سقطت (ذلك) من هـ .

(٣) في م ... (عنه ، وكرم وجهه).

(٤) أورد السيوطي هذا الخبر مفصلاً في مقدمة الأشباه والنظائر .

وورد في أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ : خبر مسند عن أبي الأسود الدؤلي قال : « دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فرأيته مطرقا متفكراً ، فقلت : فيم تفكر ياأمير المؤمنين ؟ قال : اني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية . فقلت : إن فعلت

←

الثاني الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو ، والخليـل ، وسيبويه [هـ/٣] ومن بعدهم .

الثالث الدليل العقلي ، ولهم فيذلك عبارات : منهاقول ابن مُعْطٍ : إن المنطوق به اما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه، وهو الاسم. وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل. وإما ألاّ يصح الإخبار عنه ولا به ، وهو الحرف .

قال ابن اياز :

وفي (١) هذا الاستدلال خلل . وذلك أن قسمته غير حاصرة ، إذ يحتمل وجهاً رابعاً ، وهو أن يخبر عنه لابه ، وسواء كان هذا القسم (٢) واقعاً أم (٣) غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالاً . إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عنـد الإخلال به حاصرةً (٤) .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة :

هذا أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيته بعد ثلاث ، فألقى إلي صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف. فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال تتَبَّعْه وزد فيه ماوقع لك. وورد الخبر نفسه غير مسند ولا مفصل في الايضاح للزجاجي ص/٤٢ .

(١) سقطت الواو من هـ .

(٢) في د . الاسم .

(٣) في هـ أو غير .

(٤) وردت هذه الفقرة في (شرح الفصول) لابن اياز الورقة الثانية من مخطوطة الظاهرية ، وما نقله السيوطي مصحف تصحيفا غير مخل .

هذا أفسد ما قيل في ذلك ، لأنها غير حاصرة •

ومنها قول بعضهم : إن العبارات بحسب المعبَّر ، والمعبَّر عنه من المعاني ثلاث[1]: ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطة بين الذات والحدث يدل على إثباته لها ، أو نفيه عنها • فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والواسطة الحرف •

ومنها قول بعضهم : إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له [2] ، أولا تستقل ، غير المستقل الحرف ، والمستقل إما أن تشْعِر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أولا تشعر ، فإن لم تشعر [3] فهي الاسم وإن أشعرت فهي الفعل •

ـ قال ابن [4]إياز : وهذا الوجه أقوى [5] لأنه يشتمل [6] على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات •

ومنها قول بعضهم : إن الكلمة إما أن يصح إسنادها الى غيرها أو لا ، إن لم يصحّ فهي الحرف ، وإن صح فإما أن تقترن [7] بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا [8] ، إن اقترنت فهي الفعل وإلا فهي الاسم •

---

(1) في ل (ثلاثة) •

(2) سقطت « له » من م •

(3) سقط من م « فإن لم تشعر » •

(4) وردت هذه الفقرة في (شرح الفصول) لابن اياز مخطوطة الظاهرية الورقة الثانية •

(5) في (شرح الفصول) قوي •

(6) في ل ـ م د ـ « لأنه مشتمل » •

(7) في ل « يقترن » •

(8) سقطت « لا » من م •

قال ابن هشام :

وهذه أحسن الطرق • وهي أحسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب(١) ، وهي أن الكلمة إما أن تدلّ على معنى في نفسها ، أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن تقترن (٢) بأحد الأزمنة الثلاثة ، أولا ، الثاني الاسم ، والأوّل [هـ /٤] الفعل ، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة :

أحدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ ، وهذا يقتضي بظاهره (٣) قيام المسميات بالألفاظ (٤) الدالة عليها ، وذلك محال ، وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلا أنه أقلّ ما فيه الإبهام (٥) •

والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره • وهذا ، وإن كان مشهوراً بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعَهم في ذلك [م/١٨٥] ، وزعم أنه دال على معنى في نفسه ، وتابعه أبو حيان(٦) في شرح التسهيل •

---

(١) الكافية ج ١ ص٧

(٢) في ل « يقترن » •

(٣) في م يقتضي ظاهره •

(٤) في ل « من الألفاظ » •

(٥) سقط من م (الا أنه أقل ما فيه الابهام) •

(٦) لم يذكر أبو حيان في شرح التسهيل ما يؤيد هذا الزعم • بل قال : « وأحسن ما قيل في حد الحرف : الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط » ١/٥ •

باب الاسم

ضابط :

تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامةً ، وهي : الجر وحروفه (١) ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعَوْد ضمير إليه (٢) ، وإبدال اسمٍ صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه (٣) ــ هذا ما في كتب ابن (٤) مالك ــ .

---

(١) في ل « وحرفه » .

(٢) في ل ــ م ــ د عليه .

(٣) في ل ــ م أو معناه .

(٤) جاء في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ص ٣ ــ ٤ ميز ابن مالك الاسم « ببنائه ، وتنوينه في غير روي ، وبتعريفه ، وصلاحيته بلا تأويل للاخبار عنه، أو إضافته إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو ابدال اسم صريح منه ، وبالاخبار به مع مباشرة الفعل وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون عارض » .

وفي الألفية ميز ابن مالك الاسم بقوله :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

ونعته ، وجمعه تصحيحاً ، وتكسيره ، وتصغيره ـ ذكر هـذه الأربعة ابن الحاجب في وافيته ـ .

وتثنيته ، وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبة (١) له ، ـ ذكر هذه الأربعة صاحبا (٢) اللب واللباب ـ .

وكونه فاعلاً أو مفعولاً ـ ذكرهما أبو البقاء العكبري في اللباب (٣) .

وكونه عبارة عن شخصٍ ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال ـ ذكر هذه ابن فلاحٍ في مغنيه ـ .

وذكر ابن القواس في شرح ألفية ابن مُعْطٍ لحوق ألف الندبة ، وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو علماً ، أو مفرداً منكّراً ، أو تمييزاً ، أو منصوباً حالاً .

فائدة (٤) :

الأسماء في الاسناد على أربعة أقسام : قسم يسند ويسند اليه ، وهو الغالب ، وقسم لا يسند ولايسند إليه ، كالظروف والمصادر التي لاتتصرف والأسماء الملازمة [هـ/٥] للنداء ، وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولايسند ، كالتاء من (ضربت) ، والياء من (افعلي) ، والألف من (اضربا) ، والواو من (اضربوا) ، والنون من (اضربن) ،وايمن ولعمرك .

---

(١) في ل (بالنسبة) .

(٢) في ل ـ م ـ د « صاحب » .

(٣) عبارة العكبري في مخطوطة اللباب الورقة ٣ : « ومن خصائص الاسم كونه فاعلاً أو مفعولاً » .

(٣) في م ـ د ـ ل : ضابط .

فائدة :

قال أبو حيان (١) في شرح التسهيل :

في المسند والمسند إليه أقوال" :

أحدها : المسند المحكوم به ، والمسند إليه المحكوم عليه ، وهو الأصل (٢) •

وثانيها (٣) أن كلاً منهما مسند" ومسند" إليه (٤) •

وثالثها (٥) أن المسند هو الأول ، مبتدأً كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني ، فـ (قام) من قام زيد" ، و (زيـد) من : زيد قائـم ، مسند ، والأخير منهما مسند إليه [ل/١١٥ د/١٢] •

رابعها عكس هذا • (فزيد وقام) في التركيبين مسند" ، والأول من التركيبين مسند إليه • ولهذه المسألة نظائر :

أحدها المضاف والمضاف إليه ، فيهما (٦) أقوال" : أصحها أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه ، وهو قول سيبويه (٧) • والثاني

---

(١) وردت الفقرة التالية في المخطوطة الحلبية (ج ١ الورقة ٥ وقد وقع في النقل تصحيف غير مخل) •

(٢) في ل « الأصح » •

(٣) في ل ــ د « ثانيها » •

(٤) بعدها في مخطوطة شرح التسهيل الحلبية « لأن كلا قد أسند الى الآخر والآخر أسند اليه •

(٥) ل ــ د ــ م « ثالثها » •

(٦) سقط من م قوله « فيهما أقوال أصحها أن الأول هـو المضاف والثاني هو المضاف اليه » •

(٧) يمكن استنباط رأي سيبويه من كتابه كقوله ١٠٥/٢ « هذا باب إضافة ←

عكسه ، والثالث يجوز في كلٍّ منهما (١) كلٌّ منهما .

ثانيها البدل (٢) والمبدل منه وفيهما أقوال" أحدها الإضافة (٣) ، والأصح هنا أن الأول المبدل منه والثاني البدل .

ثالثها بدل الاشتمال.قال في البسيط: وفي(٤) تسميته بذلك أقوال أحدها: لاشتمال الأول على الثاني، فإن زيداً مشتمل على علمه، والثاني: لاشتمال الثاني على الأول ، لأنه دائر بين التعلّق بالأول كأعجبني زيد" غلامه ، والدخول في الأول كأعجبني زيد" علمه وحسنه ، والثالث أنه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق (٥) إذ لا ينفك أحدهما عن ذلك .

فائدة :

قال أبو البقاء العكبري في اللباب : الإسناد أعم من الإخبار (٦) ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار كذلك ، بل

المنقوص الى الياء التي هي علامة المجرور المضمر » فالياء ــ وهي الثاني ــ المضاف اليه .

(١) سقط من م ــ هـ ــ ل « كل منهما » .

(٢) في ل « المبدل والمبدل منه » .

(٣) سقط من د ــ هـ « أحدها » ويبدو أن جملة « أحدها الاضافة » مقحمة إذ لا مكان لها في الحديث عن البدل .

(٤) في م ــ د ــ ل « في تسميته .. »

(٥) سقط من م . والتعلق .

(٦) عبارة اللباب الورقة ٣ من المخطوطة : « وذكر الاسناد ههنا أولى من الاخبار ، لأن الاسناد أعم » .

هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب ، فكل إخبار إسناد ، وليس كل إسناد إخباراً [هـ/٦] .

فائدة :

قال ابن الدهان في الغرة : ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه (١) منها اثنان ، وهي : التنوين ، والألف (٢) واللام والإضافة .

قاعدة :

قال ابن القواس في شرح الدرة :

كل خاصتي نوع إما أن يتفقا أو يختلفا (٣) فإن اتفقا امتنع اجتماعهما ، كالألف واللام والإضافة في الاسم ، والسين وسوف في الفعل . وإن اختلفا ، [م/١٨٦] فإن تضادا لم يجتمعا ، كالتنوين والإضافة (٤) في الاسم [ل/١١٦] وسوف وتاء التأنيث في الفعل . لأن سوف تقتضي (٥) المستقبل ، والتاء تقتضي الماضي ، وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما ، كالألف واللام والتصغير ، وقد وتاء التأنيث .

ضابط :

الكلمات التي تأتي اسماً (٦) وفعلاً وحرفاً تتبعتها ، فوصلت (٧) الى ثماني عشرة كلمة ، أشهرها :

---

(١) في هـ ـ د ـ م « ولا يوجد منهما » والتصحيح من ل .

(٢) سقط من م « والالف » .

(٣) سقط من م (اما أن يتفقا أو يختلفا) .

(٤) سقط من م (كالتنوين والاضافة) .

(٥) في ل (يقتضي) .

(٦) سقط من م د (اسما) وفي ل (اسما أو فعلا) .

(٧) في ل (فوصلت ثماني عشرة) والصواب أنها تسع عشرة كما أثبتها السيوطي فيما يلي نثرا ونظما .

١ ـ (علـى) فإنهـا تكون حرف جرٍّ ، واسماً يجر (١) بمن ، قـال الشاعر :

٢٩٢ ـ غدت من عليه بعدما تمّ ظِمْؤها (٢)

• •• •• •• •• ••

وفعلاً ماضياً من العلوّ (٣) • ومنه : « إنّ فرعونَ علا في الأرضِ (٤) » •

٢ ـ و (من) تكون حرف جر ، واسماً •

قال الزمخشري في قوله تعالى (٥) « فأخرج به من الثمرات رزقاً »

---

(١) في ل : (تجر) •

(٢) عجز البيت (تصل وعن قيض ببيداء مجهل) والبيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في صفة ناقة • الظمء : أن ترد الابل بعد ثلاثة أيام من الظمأ ، وتصل : تصوت أحشاؤها من اليبس ، والقيض قشر البيض ، والمجهل الأرض لايهتدي فيها ، وروي في كتاب سيبويه (تم خمسها) شبه الشاعر ناقته بقطاة نهضت عن فراخها قال الأعلم:الشاهد فيه دخول من على (على) لأنها اسم في تأويل (فوق) كأنه قال : غدت من فوقه ، وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ٣٦/٢ (•• خلافا لابن خروف فانه زعم أن (على) في هذا البيت ، وفي أبيات أُخَرَ أوردها استعملت اسما للضرورة ، ولم أر من قال : انه ضرورة غيره) •

الكتاب ٣١٠/٢ المقتضب ٥٣/٣ شرح المفصل ٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ١٥٦ (٢٥٦) وشرح شواهد المغني ٥٨٧ (٩٣٦) والتصريح بضمون التوضيح ١٩/٢ ، ٣٠١/٤ وخزانة الأدب ٢٥٣/٤ •

(٣) سقط من م من العلو •

(٤) القصص ٤

(٥) البقرة ٢٢ قال الزمخشري في الكشاف ٧١/١ : و(من) في (من الثمرات) للتبعيض بشهادة قوله : (فأخرجنا به من كل الثمرات) وقوله :(فأخرجنا به ثمرات) لأن المنكرين أعني : ماءً ورزقاً يكتنفانه • وقـد قصد

←

إذا كانت (من) للتبعيض فهي في موضع المفعول به ، ورزقاً مفعول لأجله (١) .

قال الطيبي : وإذا قدرت (من) مفعولاً كانت اسما كمن في قوله :

٢٩٣ ـ .. ..

مـن (٢) عـن يميني مـرة وأمـامـي (٣)

وتكون (٤) فعل أمر من مان يمين .

بتنكيرهما معنى البعضية فكأنه قيل : وأنزلنا من السماء بعض الماء . فأخرجنا به بعض الثمرات ، ليكون بعض رزقكم . وهذا هو المطابق لصحة المعنى ، لأنه لم ينزل من السماء الماء كله ، وأخرج بالمطر جميع الثمرات .

ويجوز أن تكون للبيان كقـولك : أنفقت من الدراهـم ألفا . فـإن قلت : فيم انتصب (رزقا) ؟ قلت : إن كانت (من) للتبعيض كان انتصابه بأنه مفعول ، وان كانت مبينة كان مفعولاً لأخرج .

(١) في ل (لاالجملة) .

(٢) سقط من ـ م ـ ل (من) .

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة وصدره (ولقد اراني للرماح دريئةً) . سيبويه ٢/٢٢٩ ـ ٢٥٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦ وشرح المفصل ٨/٤ ومغني اللبيب ١٦٠ (٢٦٥) ـ ٥٨٧ (٩٣٧) ، وشرح العيني ٣/٥٠٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢٢٦ ، وشرح شواهـد المغني ٤٣٨ (٢٣٢) وهمع الهوامع ١/١٥٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٩ وخزانة الأدب ٤/٢٥٨ ، والدرر اللوامع ١/١٣٨ .

(٤) سقط من م (وتكون) .

٣ ـ و (في) تكون حرف جرٍّ واسماً بمعنى الفم في حالة الجر ، ومنه : « حتى ما تجعل (١) في في امرأتك (٢) » وفعل أمر من وفى يفي •

٤ ـ و (الهمزة) تكونُ حرف استفهام ، وفعل أمر من وأى ، واسماً في قول بعضهم : إن (٣) حروف النداء أسماء أفعال •

٥ ـ و (الهاء(٤)) تكون اسماً ضميرا ، نحو : ضربته ، ومررت به• وحرفاً في :إياه • وفعل أمر من وهى يهي [هـ/٧] •

---

(١) في م (يجعل) •

(٢) جاء في البخاري ١٤٧/١ :

•••• عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه • قال : كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة • أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا ، فقلت : بالشطر ؟؟ فقال : لا ، ثم قال : الثلث ، والثلث كبير أو كثير ، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالةً يتكففون الناس • وإنك لن تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أُجرت بها ، حتى ما تجعل في (في) امرأتك • فقلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابي قال : انك لن تخلف فتعمل عملاً صالحا الا ازددت به درجة ورفعة • ثم لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ، ويضر بك آخرون • اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على اعقابهم •

وجاء في البخاري ١٠٦/٤ (حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك) •

(٣) في م « وان » •

(٤) في ل « والهاء المفردة » •

٦ ــ و (لـمّا) تكون حرف (١) نفي جازم بمعنى : لم • وظرفاً ، نحو : لما جاء زيد" أكرمته ، وفعلاً ماضياً متصلاً بضمير الغائبين من : لمّ •

٧ ــ و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعلٍ في : حي (٢) هل ، وفعل أمر من : وَهَلَ يهلُ •

٨ ــ و (ها) تكون حرف تنبيه ، واسم (٣) فعل بمعنى (خذ) ، وزجراً للابل يُمدّ ويقصر وفعل أمر من هاءَ يَهاء •

٩ ــ و (حاشا) تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه ، نحو (٤) « حاشا الله (٥) » •

---

(١) في هـ د م « حرف جازم » والتصحيح من ل ولعل الأصح أن يقول : تكون حرف نفي جازما •

(٢) سقطت (هل) من م ، ومعنى وهل ذهب أو فزع •

(٣) في هـ (واسما) •

(٤) في ل (ما شاء الله) •

(٥) يوسف : ٣١ •

قال الزمخشري في الكشاف ٢/٣٦٣ : حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء ، وهي حرف من حروف الجر ، فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى حاشا الله : براءة الله وتنزيه الله • وهي قراءة ابن مسعود على إضافة حاشا إلى الله إضافة البراءة • ومن قرأ حاشا لله فنحو قولك : سقياً لك ، كأنه قال : براءة ثم قال : الله لبيان من يبرأ وينزه، والدليل على تنزيل (حاشا) منزلة المصدر قراءة أبي السمال حاشاً لله بالتنوين) وقراءة أبي عمرو (حاش لله) بحذف الألف الآخرة • وقراءة الأعمش (حشا لله) بحذف الألف الأولى ، وقرىء (حاشْ لله) بسكون الشين على أن الفتحة تبعت الألف في الاسقاط ، وهي ضعيفة ، لما فيها من التقاء الساكنين على غير حده • وانظر القرطبي ٩/١٨١ والمحتسب ١/٣٤١

ولهذا قرىء (١) بتنوينه . وفعلاً ما ضيا بمعنى أستثني ، يقال : حاشا يحاشي ، وفي الحديث « أَحبُّ الناس (٢) إليَّ أسامة » . قال الراوي : « وما حاشا فاطمةَ ولا غيرها » وقال النابغة :

٢٩٤ ــ .. ..

ولا أحاشي من الأقوام من أحد (٣)

١٠ ــ و (رَبَّ) بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رُبَّ بضم

---

(١) في ل « ولهذا قوي » .

(٢) قال صاحب الجنى الداني ص ٥٦٥ :

وذكر ابن مالك أن في مسند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وذكر الحديث . المغني ١٢٩ ــ ١٣٠ حاشية الدماميني ١/٢٥٠ المنصف ١/٢٥٠ حاشية الصبان ٢/١٦٥ همع الهوامع ١/٢٣٣ .

وجاء في شرح التصريح ١/٣٦٥ وقيل : إن « ما حاشا فاطمة .. » عبارة مدرجة من كلام الراوي .

وجاء في مسند عبد الله بن عمر ص ٤٧ رقم الحديث ٩١ : .. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسامة أحب الناس إلي ، ما حاشا فاطمة ولا غيرها . (تحقيق أحمد راتب عرموش) .

(٣) البيت في مدح النعمان بن المنذر ، وصدره (ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه) ديوان النابغة الذبياني ٢١ ، الجمل للزجاجي ٥٠٤ ، والانصاف ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٢/٨٥ ، ٨/٤٨ ــ ٤٩ ، ومغني اللبيب ١٣٠ (١٩٦) وهمع الهوامع ١/٢٣٣ وشواهد المغني ٣٦٨ (١٧٤) وشرح الأشموني ٢/١٦٧ ، وخزانة الأدب ٢/٤٤ ، والدرر اللوامع ١/١٩٨ .

الراء ، واسماً بمعنى السيد والمالك ، وفعلاً ماضياً ، يقال : ربّه يربّه بمعنى رباه وأصلحه .

١١ ــ و (النون) تكون اسماً ضميراً نحو قمن (١) ، وحرفاً وهي نون الوقاية ، وفعل أمر (٢) من ونى يني .

١٢ ــ و (الكاف) تكون حرف جرٍّ ، واسماً كما قال في الألفيَّة:

واستعمل (٣) اسماً وفعل أمر من وَكَى يكي .

١٣ ــ و (عــلّ) تكون حرفاً لغة في لعلّ ، وفعلاً ماضياً من عَلّه (٤) إذا سقاه مرة بعد مرة، واسماً للقُراد والمهزول وللشيخ المسنّ .

١٤ ــ و (بلى) تكون حرف جواب ، وفعلاً ماضياً . يقــال : بلاه إذا اختبره ، واسماً لغة في البلاء الممدود .

١٥ ــ و (أنّ) تكون حرف تأكيدٍ (٥) ، وفعلاً ماضياً من الأنين، واسماً مصدراً بمعنى الأنين .

١٦ ــ و (ألا) تكــون حرف استفتاح ، واسماً بمعنى النعمة ، والجمع آلاء ، وفعلاً ماضياً بمعنى قصر وبمعنى استطاع . [هـ/٨] .

---

(١) في م (قمت قمن) .

(٢) سقط من م (أمر) .

(٣) أشار الى قول ابن مالك في الألفية :

شَبِّهْ بكاف ، وبهــا التعليل قد ... يعني ، وزائداً لتوكيــدٍ وَرَدْ

واستعمل اسماً ، وكذا عن ، وعلى ... من أجل ذا عليهما (مِنْ) دخلا

(٤) في ل (علة إذا سماه) .

(٥) في م توكيد .

١٧ — (وإلى) تكون (١) حرف جرٍّ ، واسماً بمعنى النعمة ، وفعلَ أمر للاثنين من وأَل بمعنى لجأ ، أو أمراً للواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف • ذكره ابن الدهان في الغرّة •

١٨ — و (خلا) تكون حرف استثناء ، وفعلاً ماضياً ، ومنه « وإذا خلوا إلى شياطينهم » (٢) واسماً للرطب من الحشيش •

١٩ — و (لاتَ) (٣) تكون حرف نفي بمعنى ليس ، وفعلاً ماضياً بمعنى صرف ، واسماً للصنم • وقد نظمتُ هذه الكلمات فقلت :

وردَتْ في النحوِ كِلْمـاتٌ أتَتْ
تـارةً حـرفاً وفعْـلاً وسْمـا

وهي : مِنْ والهـاءُ والهمـزُ وهَلْ
ربٌّ والنـونُ وفي أعـني فَمَـا

عـلّ لمّـا وبَلَى حاشَـا ألا
وعَـلى والكافُ فيمـا نظمـا

وخـلا لاتَ وها فيمـا رَوَوْا
وإلى أنّ • فـروِّ الكَلِمَـا

[م ١٨٧]

---

(١) سقط من م (حرف) •

(٢) البقرة ١٤ (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون) •

(٣) سقط من م (لات) والسطر الذي يليها •

وقال الجمال السرّمرّي (١) :

إذا طارح النحويُّ أيَّةَ كِلْمَةٍ
هي اسمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حِرفٌ بلا مِرا

فَقُلْ هي إنْ فكرت في شأنِها : على
وفي ، ثم لمَّا ، ظاهرٌ لمن افترى (٢) [د/١١٣]

غدت من عليه ، قد علا قدرُ خالدٍ
على قدرِ عمرو بالسماحةِ في الورى

وقل : قد سمعتُ اللفظَ من في محمدٍ
وفي موعدي يا هندُ لو كان في الكرى

ولما رأى الزيدانِ حالي تحوّلتْ
إلى شَعَثٍ لمَّا ، فلمَّا أخف عرا

مواردُها تُنبي (٣) بما قد ذكرته
وإنْ لم أصرِّحْ بالدليل محرَّرا

ثم رأيت في تذكرة ابن مكتوم (٤) قال : ذكر الزينُ أحمد بن قطنة أحدُ من يُنسب إلى النحو بمصر ، وكنيته ابن حطة (٥) : أن حتى تكون حرفاً واسماً لا مرأة وأنشد :

---

(١) في م ــ هـ (السرمدي) .
(٢) في هـ (اقترى) .
(٣) في د (تبنى) .
(٤) في م (ابن أم مكتوم) .
(٥) في م (ابن خطة) .

٢٩٥ ــ ماذا ابتغتْ حتى إلى حَلِّ العُرَى (١)

أحسبَتْني (٢) جئتُ من وادي القـرى (٣)

واسماً لموضع بعُمانَ قال (٤) وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال :

٢٩٦ ــ فما لكمُ ــ إن لم تحوطوا ذِمارَكمْ

ســـوام (٥) ولا دارٌ بحـــتى ورامـــة (٦)

وفعلاً لاثنين من الحتّ ، انتهى (٧) . [هـ/٩] .

(١) في د ــ هـ (كل القرى) .

(٢) في م (قد جئت) وزيادة (قد) تفسد الوزن ، لأن البيت من الرجز لا الكامل .

(٣) جاء في حاشية العلامة يس الحمصي على شرح التصريح ١٩/٢ :
ففي تذكرة ابن مكتوم ذكر بعضهم : أن (حتى) تكون حرفاً واسماً لامرأة . وأنشد :

ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرى أحسبتني قد جئت من وادي القرى

(٤) سقط من د ــ م (قال) .

(٥) في د ــ م (سرام) .

(٦) البيت لابن دريد الأزدي من قصيدة مطلعها :

ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرى بمثل أساريع الحقوف العثاعث

وجاء في ديوان الشاعر ص ٦٣ حتّى ودامث : موضعان بعمان . ومما يرجّح أنها (دامث) لارامة ورودها في حاشية يس الحمصي ١٩/٢ (حتى ودامث) والموافقة بين حرفي الروي في البيت . وجاء في المحيط : حتى جبل بعمان .

(٧) سقطت الفقرة السابقة من ل .

باب الفعل

ضابط :

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضعَ (١) عشْرةَ علامةً ، وهي : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم ، وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغييرُ صيغهِ (٢) لاختلاف الزمان •

تقسيم :

قال أبو حيّان : في شرح التسهيل (٣) : ينقسم الفعل انقساماتٍ بحسب الزمان ، والتعدي واللزوم ، والتصرف والجمود ، والتمام والنقصان ، والخاصّ (٤) والمشترك ، والمفرد والمركّب • وفي علم التصريف (٥) : إلى صحيحٍ ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومضاعف ، وغير ذلك •

---

(١) في م (تسع عشرة) •

(٢) في م صيغة •

(٣) شرح التسهيل مخطوطة حلب ج١ الورقة ١٠ والنقل مطابق لما في المخطوطة لكنه غير كامل •

(٤) يمكن أن نستنبط من شرح الكافية ٢/٢٢٦ أن المشترك هو الفعل المضارع لدلالته على الحال والاستقبال ، والخاص هو الماضي لدلالته على زمن واحد • أما الفعل المركب فهو المضارع المتصل بنوني التوكيد •

(٥) في ل (التصرف) •

قال بعضهم : وإلى مُعْلَمٍ وساذَج (١) ، فالأول الماضي إذا كان مصوغاً للمؤنثة الغائبة مفرداً أو مثنى ، فالعلامة هي التاء في آخره .

فائـــدة :

قال أبو البقاءِ العُكْبَرِيّ في اللّباب (٢) : أقسام الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبل ، واختلفوا (٣) في أي أقسام الفعل أصل (٤) لغيره منها .

فقال الأكثرون : هو فعل الحال ، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً ، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً ، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه ، فيتحقق وجوده ، فيصدق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظّه من الوجود ، والماضي والمستقبل معدومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأنه يُخْبَرَ به عن المعدوم ، ثمّ يخرج الفعل إلى الوجود ، فيخبر عنه بعد وجوده .

وقال آخرون : هو الماضي ، لأنه لا زيادة فيه، ولأنه كمل وجوده، فاستحق أن يسمى أصلاً .

ضابط :

كل الأفعال متصرّفة إلا ستة : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبّذا . [هـ/١٠ ل /١١٧] .

---

(١) لم يشرح أبو حيان في (شرح التسهيل) معنى الساذج ، غير أن تفسير المعلم يدل على الساذج ، فهو المجرد من العلامة ، نحو : ضرب ، وعلم .

(٢) وردت هذه الفقرة في الورقة ١١ من مخطوطة اللباب ما عدا الفقرة التي أولها فيصدق وآخرها معدومان .

(٣) سقط من م ــ د (في) .

(٤) في م ــ د (قبل لغيره) .

كذا قال ابن الخباز في (١) شرح الدرة ، وهي أكثر من ذلك .

وقال ابن الصائغ في تذكرته : الأفعال التي لاتتصرف عشرة ، وزاد : قلّما (٢) ، ويذر ، ويدع ، وتبارك الله تعالى (٣) .

قاعـــدة :

قال ابن القوّاس في شرح الدرة : كلّ خاصتي نوع إن اتفقا لم يجتمعا ، كالألف واللام والإضافة والسين وسوف ، وإلا فإن تضادّا فكذلك ، كالتنوين والإضافة والتاء والسين فإن التاء للمضي ، والسين للاستقبال ، وإلا اجتمعا كأل والتصغير ، وقد وتاء التأنيث .

---

(١) جاء في شرح الدرة الورقة ٨٣ ، (الأفعال التي لاتتصرف ستة : ما أفعل ! في التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحبذا ــ وهي المشتمل عليها هذا الباب ــ وعسى وليس ، وقد ذكرتا) .

(٢) في ل : (كلما) .

(٣) سقط من م (تعالى) .

باب الحرف

قال أبو القاسمِ الزجّاجيُّ في كتاب إيضاح علـــلِ النحو (١) :
الحروف [م/١٨٨] على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصل (٢) مدار الألسُن عربيِّها وعجميِّها ، وحروف الأسماء والأفعال ، والحروف التي هي أبعاضُها ، نحو العــين من (جعفر) والضاد من (ضرب) ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون من (لن) ، واللام من (لم) ، وما أشبه ذلك ، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ .

فأما حدُّ حروف المعجــم فهي أصوات غــير مؤلفّة ولا مقترنة ولا دالّة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف (٣) ، إلا أنها أصل تركيبها (٤) .

وأما الحروف التي هي أبعاض الكَـلِمِ فالبعض حدُّ منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكلَّ منسوب إلى ما هو أصغر منه .

---

(١) تطابق الفقرة المقتبسة من الايضاح ما جاء في الكتاب المطبوع ، ما عدا الجملة الأخيرة فقد وردت في المطبوع على هذا النحو : (فأما حـروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة ولا مقترنة ..) ايضاح علل النحو ص ٥٤ .

(٢) سقط من م (أصل) .

(٣) في م (فالحروف) .

(٤) في ل (الا أن) .

وأما حدُّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دلَّ على معنىً في غيره ، نحو من وإلى وثُمَّ (١) ، وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض ، فهي تدلّ على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك (٢) إذا كان لابتداء الغاية كانت غايةَ غيرها ، وكذلك سائر وجوهها . وكذلك (إلى) تدل على المنتهى ، فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهى (٣) نفسها ، وكذلك سائر حروف [هـ/١١] المعاني . انتهى .

ضابط :

قال ابن فلاح في المغني : عدَّةُ الحروف سبعون حرفاً ، بطرح المشترك .

ثلاثةَ عشرَ أحادية ، وهي : الهمزة ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وأربعةٌ وعشرون ثنائيَّة ، وهي : آ ، وأم ، وأنْ ، وإن ، وأو (٤)، وأيْ ، وإيْ ، وبل ، وعن وفي وقد ، وكي ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومُذْ ، ومع — على رأيٍ — ومِنْ وها(٥)، وهل، ووا ، ووي ، ويا . وبقي عليه لو ، وأل — على رأي الخليل — .

(١) في الايضاح : والى وثم وما أشبه ذلك .

(٢) في د (ولذلك) .

(٣) سقط من ل ــ م ــ د . منتهى .

(٤) سقطت أو من م .

(٥) سقطت (ها) من هـ والتصحيح من ل ــ م ــ د .

وتسعةَ عشرَ ثلاثيةٌ ، وهي (١) أَجَلْ ، وإذن ، وإلى ، وأَلا ، وأما ، وإنَّ ، وأنَّ ، وأيا ، وبلى ، وثمَّ ، وجَيْرِ ، وخلا ، وربَّ ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونَعَمْ ، وهيا •

وثلاثة عشر رباعية ، وهي : إلاّ ، وألاّ وإمّا (٢) وأمّا ، وحاشا ، وحتى ، وكأنَّ ، وكلاّ ، ولعلَّ ، ولمّا ، ولولا (٣) ، ولوما ، وهلاّ •

وخماسيّ واحد ، وهو : لكنَّ •

ضابط :

ترجم ابن السرّاج في الأصول مواقع الحروف ثمَّ قال : الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إما أن يدخل (٤) على الاسم وحده ، كلام التعريف ، أو [د/١١٤] الفعل وحدَه ، كسوف والسين ، أو ليربط اسماً باسم أو فعلاً بفعل ، كواو العطف ، نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلاً باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تامٍّ نحو : أعمروٌ أخوك ؟ وما قام زيد ، أو ليربط جملة بجملة نحو إن يقم زيد يقعد عمرو ، أو يكون زائداً نحو « فبما رحمةٍ من الله » (٥) •

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : الحروف تأتي على عشرة أقسام :

---

(١) في ل (وهل) •

(٢) سقطت (وإما) من م • وفي ل (وأما ، وإما) •

(٣) سقطت (لولا) من م •

(٤) في ل (تدخل) •

(٥) (فبما رحمة من الله لنت لهم) آل عمران ١٥٩ •

أحدها : أن يدلَّ على معنىً في الفعل ، وهو : السين وسوف .

الثاني : أن يدل على معنى في الاسم ، وهو الألف واللام .

الثالث : أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين، وهي حروف العطف.

الرابع : أن يكون رابطاً بين فعل واسم ، وهي حروف الجر .

الخامس: أن يربط بين جملتين ، وهي الكَلِمُ الدالة على الشرط.

السادس: أن يدخل على الجملة مغيِّراً لفظها دون معناها ، وذلك إنَّ .

السابع : [هـ/١٢] أن يدخل على الجملة فيغيِّر معناها دونَ لفظها (١) ، وذلك هل وما أشبهها .

الثامن(٢): أن يدخل على الجملة غير مغيِّر لفظها ومعناها ، نحو لام الابتداء .

التاسع : أن يدخل على الجملة فيغيِّر لفظها ومعناها ، نحو ما الحجازية .

العاشر : أن يكون زائداً ، نحو « فبما رحمةٍ من الله (٣) لنتَ لهم »(٤) .

---

(١) في م (مغيراً لفظها دون معناها) .

(٢) سقط البندُ الثامنُ كلُّه من م ، واستدرك في الهامش استدراكاً مخلاً .

(٣) سقط من ل ـ م ـ (لنت لهم) .

(٤) آل عمران ١٥٩ .

وقال المهلّبيّ (١) : أقسام ما جاءت له الحروف (٢) : [م/١٨٩]

تفطّنْ فـإنّ الحـرف يأتي لستّـةٍ
لنقلٍ ، وتخصيص ، وربط ، وتعـديه

وقد زيـد في بعض المواضع ، واغتـدى
جواباً ، كُسيتَ العزّ والأمن ترديَه

وقال في الشرح : النقل من الإيجاب إلى النفي ، ومن الخبر إلى الاستخبار وإلى التمنّي والترجّي والتشبيه ونحوها ، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التعريف ، والربط بحروف الجر ، وحروف العطف ، والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه ، وإلا في الاستثناء ، والجواب كنعمْ (٣) ولا .

وقال الأندلسي في شرح المفصّل : اعلم أن للحروف انقسامات كثيرة :

فتنقسم إلى ما يكون على حرف واحد ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعداً إلى خمسة (٤) ، نحو : لكنّ ، والزائد على حرفٍ إما أن يكون مفرداً أو مركّباً نحو : من ، وإلى ، وأمّا ، ولولا .

وتنقسم أيضاً إلى عاملة وغير عاملة .

وتنقسم إلى مختصٍّ بأحد القسمين ، وغير مختص ، وقد قيل : إن الحرف (٥) إما أن يجيء لمعنى في الاسم خاصة ، نحو : لام التعريف،

(١) لعلّ الأصل (في أقسام) .
(٢) في د (الحرف) .
(٣) في د (نعم) .
(٤) سقط من م (إلى خمسة) .
(٥) في م ـ د (الحروف إما أن تجيء) .

وحرف الإضافة (١) ، والنداء ، وغير ذلك أو في الفعل خاصة ، نحو : قد ، والسين ، وسوف (٢) ، والجوازم ، والنواصب ، أو رابطاً بين اسمين ، أو بين فعلين كحروف العطف • أو بين فعل واسم كحروف الجر • أو بين جملتين كحروف الشرط ، أو داخلاً على جملة تامة قارناً (٣) لمعناها نحو : لَيْتَ ، ولعلَّ • أو مؤكداً له نحو : إنَّ ، أو زائداً للتأكيد (٤) ، نحو : الباء في نحو : ليس زيد بقائم •

وقال (٥) : وربما قيل بعبارة أخرى : إنَّ الحرف (٦) إنما جيء به ليربط اسماً باسم ، أو فعلاً بفعل ، أو جملة بجملة ، أو يعيّن اسماً فقط ، أو فعلاً فقط ، أو ينفي فعلاً فقط [ل/١١٨] أو ينفي اسماً فقط ، أو يؤكد فعلاً فقط ، أو اسماً فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب •

ولها أقسام بالنسبة إلى تغيير [هـ/١٣] الإعراب :

قسم لا يغيّر الإعراب ولا المعنى نحو : (ما) الزائدة في قوله تعالى « فبما رحمة من الله » (٧) •

وقسم يغيّر الإعراب والمعنى ، نحو : ليتَ ولعلَّ •

---

(١) يعني بحرف الاضافة ياء النسب المشددة انظر سيبويه ٢/٦٩ •

(٢) سقط من م (سوف) •

(٣) في م (جازماً) وفي د (قارماً) وكلاهما غلط بيّن •

(٤) في م (التأكيد) •

(٥) وقال أي : الأندلسيّ •

(٦) في ل (الحروف) •

(٧) آل عمران ١٥٩ •

وقسم يغيِّر الإعراب دون المعنى ، نحو : إنَّ •

وقسم يغير المعنى دون الإعراب ، نحو : هل •

فأما عدة الحروف (١) العاملة فثمانية وثلاثون حرفاً :

ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي إنَّ وأخواتها :

وأربعة تنصب الفعل بنفسها ، وهي : أنْ ، ولنْ ، وكيْ ، وإذنْ •

وخمسة (٢) تنصب نيابةً ، وهي : الفاء ، والواو ، وأو ، ولام كي، والجحود ، وحتى •

وثمانية عشر تجر الاسم • وخمسة تجزم الفعل •

وأما الحروف الغير (٣) العاملة فنيِّفٌ وستون حرفاً : منها ستة غير حروف (٤) ابتداء ، وهي : إنما ، وكأنما وأخواتها ، وعشرة للعطف، وأربعة للمضارعة ، وأربعة للإعراب ، وأربعة تختص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحرفا النسبة ، ومنها حروفٌ تعمل على صفة ، ولا تعمل على صفة ، وهي : ما ، ولا ، وحروف النداء • انتهى كلام الأندلسيِّ •

وقال ابن الدهان في الغرّة : الحروف تنقسم في أحوالها إلى ستة أقسام :

الأول : ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو : ليت (٥) زيداً قائم •

---

(١) في د (الحرف) •
(٢) في م (وخمسة عشر) والصواب ستة •
(٣) عرّفت غير في النسخ كلّها •
(٤) في هـ (حرف) •
(٥) سقط من م من قوله (نحو ليت) إلى قوله : (في المعنى) •

والثاني : ما يعمل في اللفظ ، ولا يعمل في المعنى . نحو : ما جاءني من أحد .

والثالث : ما يعمل في المعنى ، ولا يعمل في اللفظ نحو : هل زيد قائم .

والرابع : ما يعمل في اللفظ والمعنى ، ولا يعمل في الحكم ، نحو : لا أبا لزيد .

والخامس: مالا يعمل في لفظ ولا معنى ، وإنما يعمل في الحكم ، نحو : علمت لزيدٌ منطلقٌ .

والسادس: مالا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم ، نحو : « فبما رحمة [م/١٩٠] من الله » (١) في أحد القولين . انتهى .

وفي تذكرة ابن (٢) الصائغ قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرمّاح : الحروف على ثلاثة أضرب :

ضربٍ يدخل للائتلاف ، وضرب لحدوث معنى (٣) لم يكن ، وضرب زائد مؤكدٍ ، فالأول لو سقط سقط أصل الكلام ، والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختلّ ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى :

والأول على أربعة أوجهٍ : ربطِ اسمٍ باسم ، وربط فعل باسم ، وربط فعل بفعل ، وربط جملة بجملة .

والثاني [هـ/١٤] : على ثلاثة أوجه : تخصيص الاسم كالرجل ، والفعلِ كسيضرب ، وينقل (٤) الكلام كحروف النفي .

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .
(٢) في هـ (ابن الزجاج) .
(٣) في م ـ د (ولم يكن) .
(٤) في م (وتنقل) ولعل الأصل : ووجه ينقل .

والثالث على وجهين : عامل كإنّ زيداً قائم ، وغير عامل ، نحو : لزيدٌ (١) قائم .

وقال ابن فلاح [د/١١٥] في مغنيه :

الحرف يدخل إما للربط أو للنقل ، أو للتأكيد ، أو للتنبيه ، أو للزيادة . ويندرج تحت الربط حروف الجرّ والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الرابط هو الداخل على الشيء ليعلّقه (٢) بغيره ، ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتحضيض (٣) والتعريف (٤) والتنفيس والتأنيث ، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء ، والاستفتاح والردع (٥) ، والتذكير والخطاب .

تقسيم :

قال ابن الخباز في شرح الدرة : الحروف العاملة أربعة أقسام :

١ — قسم يرفع وينصب ، وهو :إنّ وأخواتها ، ولا المشبّهة بإنّ ، وما ولا المشبهتان بليس .

٢ — وقسم ينصب فقط ، وذلك حروف النداء ، ونواصب الفعل المضارع .

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك (إلا) في الاستثناء (والواو) التي بمعنى مع . قال : وفيه نظر .

---

(١) في ل (ازيد قائم) .

(٢) في هـ : (لتعلقه) .

(٣) في هـ (والتخصيص) .

(٤) في د (والتصريف) .

(٥) في م (والدرع) .

٣ ـ وقسم يجرّ فقط ، وهي حروف الجرّ ٠

٤ ـ وقسم يجزم فقط ، وهي حروف الجزم ٠

فائـــدة :

قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية (١) : أشبهُ الحروف بالأسماء نَعَمْ ، وبَلَى ، وجيرِ ، وقط (٢) ، وبالأفعال ، يا وأخواتها ، وقد في (كأنْ قد) ٠ وأضعفُها الزائدة والمتطرفة (٣) كالتنوين ٠

---

(١) في م (الكاملة) ٠

(٢) لم تذكر المعجمات كاللسان وتاج العروس أن قط حرف ٠ وجاء في الهمع ١/٢١٤ ما يوحي بحرفية قد الشبيهة بقط فقد قال السيوطي : قيل : هما كلمتان مستقلّتان ، وقيل : الدالُ بدلٌ من الطاء ، وقيل : قد هي الحرفية نقلت إلى الاسمية) ٠

(٣) في ل (والمطرفة) ٠

باب الكلام والجملة

قال (١) أبو طلحة بن فرقد الأندلسي في شرح فصول ابن معط : الذي يتصور من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة : الاسم مع مثله ، والفعل مع مثله ، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحدٍ مع خلافه ، وذلك الاسم مع الفعل أو مع الحرف ، أو الفعل مع الحرف ، وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به . إنما فائدته ربط المفيد . انتهى .

نقله ابن مكتوم في تذكرته . [هـ/١٥] .

ضابط :

الجمل التي لامحل لها من الإعراب سبع .

قال ابن هشام في المغني : بدأنا بها (٢) لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

الأولى الابتدائية وتسمى أيضاً المستأنفة ، كالجمل المفتتح بها السور ، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو : مات فلان رحمه الله .

الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتحسيناً . كقوله

---

(١) سقطت هذه الفقرة كلها من م ـ ل .

(٢) في ل ـ م ـ د (وبدأنا) .

تعالى : « فإن لم تفعلوا ــ ولن تفعلوا ــ فاتقوا النار » (١) وقــــال : « فالحقّ (٢) ــ والحقَّ أقول ــ لأملأنَّ (٣) » • « فلا أقسم بمواقع النجوم ــ وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيمٌ ــ إنه لقرآن كــريم (٤) » • « وإذا بدلنا آية مكان آيةٍ ــ والله أعلم بما ينزّل ــ قالوا إنما أنت مُفْتر » (٥)

الثالثة التفسيرية : وهي الفضلة الكاشفة لحقيقــة ما تليه نحو : « وأسرّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم » (٦) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى • « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من ترابٍ ثم قال له : كُنْ فيكون » (٧) فخلقه ، وما بعده تفسير لمثل آدم « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله » (٨) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة •

الرابعة المجاب بها القَسَمُ : نحو « يس والقرآنِ الحكيم، إنك لمن المرسلين » (٩) •

---

(١) البقرة : ٢٤ •

(٢) ص ٨٤ ــ ٨٥ « قــال : فالحق ــ والحق أقول ــ لأملأنّ جهنّم منك ، وممّن تبعكَ منهم أجمعين » •

(٣) في د « لأملأنّ جهنم » •

(٤) الواقعة : ٧٥ •

(٥) النحل : ١٠١ •

(٦) الأنبياء ٣ •

(٧) آل عمران ٥٩ •

(٨) الصف ١٠ ــ ١١ •

(٩) يس ١ ــ ٣ •

الخامسة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، نحو جواب لو ، ولولا ، ولمّا (١) ، وكيف ، أو جازمٍ ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، نحـو : إن تقم أقـمْ ، وإن [م/١٩١] قمتَ قمتُ . أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعلُ ، لا الجملةُ بأسرها .

السادسة الواقعـة صلةً لاسم أو حرف ، نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن قمتَ . فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محلّ لها ، ومجموع (أن قمت) في موضع رفع ، لا (أن) (٢) وحدها ، لأنّ الحرف لا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً ، ولا قمت وحدها .

السابعة التابعة لما لا محلّ [ل/١١٩] له ، نحو : قام زيد ، ولم يقم عمرو ، إذا قدّرت [هـ/١٦] الواو عاطفة .

وأمّا الجمل التي لها محلّ من الإعراب فهي أيضاً سبع :

الأولى الواقعة خبراً ، نحو : زيد أبوه قائم .

الثانية الواقعـة حـالاً ، نحو : « لا تقربوا الصـلاة وأنتـم سكارى » (٣) .

الثالثة المحكيّة بالقـول ، نحو : « قال : إني عبد الله » (٤) . « ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذّبون » (٥) .

---

(١) في م (وكما) .
(٢) في م (إن) .
(٣) النساء ٤٣ .
(٤) مريم ٣٠ .
(٥) المطففين ١٧ .

الرابعة المضاف إليهـا ، نحو : « يوم وُلِدْتُ » (١) « يومَ لا ينطقون » (٢) « يوم هم بارزون » (٣) .

الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا (٤) جواباً لشرط جازمٍ ، نحو : « ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له » (٥) « وإن تُصِبْهم سيئة بما قدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون » (٦)

السادسة التابعة لمفرد نحو : « يومٌ لابيعٌ فيه » (٧) « واتقوا يوماً ترجعون فيه » (٨) « ليوم لا ريب فيه » (٩) .

السابعة التابعة لجملة لها محلّ ، ويقع ذلك في بابيْ النسق والبدل خاصة . نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه . « قالوا : إنا معكم إنما نحن مستهزئون » (١٠) .

---

(١) مريم ٣٣ (والسلام عليَّ يوم ولدت) .
(٢) المرسلات ٣٥ ــ ٣٦ (هذا يوم لا ينطقون ولا يُؤذنَ لهم فيعتذرون) .
(٣) غافر ١٥ ــ ١٦ (لينذر يوم التلاق ، يوم هم بارزون لا يخفى على الله من شيء) .
(٤) في م (واذا) .
(٥) الأعراف ١٨٦ .
(٦) الروم ٣٦ .
(٧) البقرة ٢٥٤ (أنفقوا ممّا رزقناكم من قبلِ أن يأتيَ يومٌ لا بيعٌ فيه ولا خلة ولا شفاعةٌ) .
(٨) البقرة ٢٨١ .
(٩) آل عمران ٩ (ربَّنا إنَّك جامعُ الناسِ ليومٍ لا ريبَ فيه) .
(١٠) البقرة ١٤ (وإذا خلَوا إلى شياطينهِم قالوا إنا ...) الآية .

قال ابن هشام (١) : والحقّ أنها تسع (٢) ، والذي أهملوه الجملة المستثناة نحو : « إلا من تولى وكفر فيعذّبه الله » (٣) والجملة المسندُ إليها نحو : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (٤) » ، تسمع بالمعيديّ (٥) خَيْرٌ من أن تراه .

وقال الشيخ بدر الدين بن أمّ قاسم (٦) :

جملٌ أتت ولها محلٌ معربٌ
سبع لأنْ حلَّت محلَّ المفردِ

خبريّةٌ ، حاليَّة ، محكيّة
وكذا المضافُ لها بغير تردُّدِ

ومعلّق عنها ، وتابعة لما
هو معربٌ أو ذو محل فاعددِ

وجواب شرط جازم بالفاء أو
بإذا وبعض قال غير مقيّد

---

(١) مغني اللبيب ٤٧٧ .

(٢) في م (تسعة) .

(٣) الغاشية ٢٣ ــ ٢٤ .

(٤) البقرة ٦ ، انظر مغني اللبيب ، فقد تحدث ابن هشام عن الجملتين المذكورتين حديثاً وافياً ، ٤٧٧ .

(٥) فصل المقال ٥٧٧ ، وانظر مغني اللبيب ٣٠٦ /٤٧٧/٦٥٥/٧١٣ .

(٦) وردت هذه الأبيات في الورقة الأولى من الجزء الأول من مخطوطة شرح التسهيل منسوبة إلى العلاّمة الشيخ بدر الدين المرادي . وعقّب الناسخ على الأبيات بقوله:(نقله من شرح التسهيل للمرادي في آخر باب الحال).

وأتتك تسعٌ (١) ما لـهـا من موضـعٍ
صلةٌ ، وعارضـة (٢) ، وجملةُ مبتـدي

وجوابُ أقسام ، وما قـد فسّـرت
في أشهر والخُلفُ غـيرُ مبعّـد [د ــ ١١٦]

وبُعَيْد تحضيضٍ (٣) ، وبعـد معلّق
لا جـازم ، وجـوابُ ذلك أورد [هـ ــ ١٧]

وكـذاك (٤) تابعـةٌ لشيء مالـه
من موضـعٍ ، فاحفظْهُ غـيرَ مفنّد (٥)

وقال أبو حيّان :

أصل الجملة ألاّ يكون لها موضع من الإعراب ، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرتْ (٦) بالمفرد لأن المعرب إنما هو المفرد (٧) ، والأصل في الجملة ألا تكون مقـدّرة بالمفرد . والجُمَلُ على قسمين :

قسم لا موضـع له من الإعراب ، وقـد حصرته في اثنيْ عَشَر قسماً .

(١) وردت في نسخ الأشباه المخطوطة والمطبوعة (سبع) والصواب تسع كما وردت في شرح التسهيل : ١/١ .
(٢) في عمدة القاري : ومعترض ١/٢٥٢ .
(٣) في هـ ل د ــ تخصيص والتصحيح من م ومن شرح التسهيل .
(٤) في د (ولذاك) .
(٥) في د (مقيد) .
(٦) في ل (تقدر) .
(٧) في د (مفرد) .

الأول أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظاً ونيّة ، أو نية لا لفظاً .

نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وراكباً جاء زيد . فإن وقعت أول كلامٍ (١) لفظاً لا نيةً كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائمٌ زيدٌ .

الثاني أن تقع بعد أدوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو : إنما زيد قائم ، وإذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم ، وهل ، وبل ، ولكن ، وألا ، وأما ، وما النافية غير الحجازية ، وبينما ، وبينا ، نحو : هل زيد قائم ، وما زيد منطلق ، وقول الأَفْوهِ الأَوْدِيِّ :

٢٩٧ــ بينما الناسُ على (٢) عليائِها

إذ هَوَوْا في هوةٍ فيها (٣) فغاروا

وقال :

٢٩٨ــ فبينا نحنُ نرقبُهُ أتانا

معلّقَ وفضةٍ (٤) وزنادَ راعِ (٥) [م ــ ١٩٢]

---

(١) في م (الكلام) .

(٢) انظر نهاية الأرب للنويري ٣/٦٤ ، وخزانة الأدب ٤/٥٤٦ .

ذكره الميمنيُّ في (الطرائف الأدبية) ص ١١ في قصيدة مطلعها :

إن تريْ رأسيَ فيه قَزَعٌ وشواتي خلة فيها دوارُ

(٣) في الطرائف الأدبية (منها) .

(٤) في د (وقصة) وفي هـ (فضة) والتصحيح من م .

(٥) نسبه سيبويه : ١/٨٧ إلى رجل من قيس عيلان ورواه (بينا نحن نطلبه) وانظر المحتسب ٢/٧٨ وشرح المفصل ٤/٩٧ ــ ٦/١١ ومغني اللبيب ٤٢٢ (٧٠٧) وهمع الهوامع ١/٢١١ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٨ (٦٠٣) وجاء فيه الشاهد (معلّق وفضة) والوفضة جَعْبَةُ السهامِ .

الثالث أن تقع بعد أدوات التحضيض ، نحو : هلاّ ضربتَ زيداً •

الرابع أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، ولو جاء زيدٌ أكرمتك ، ولمّا جاء زيدٌ أكرمتك ، على مذهب سيبويه (١) في (لمّا) ، فإنه يذهب إلى أنها حرف • ومذهب الفارسيّ(٢) أنها اسم ظرف ، فتكون الجملة عنده في موضع جرٍّ بإضافة الظرف (٣) إليه ، ويقدّرها (٤) بحين •

الخامسُ أن تقع جواباً لهذه الحروف الشرطية التي لا تعملُ ، نحو المُثُل السابقة •

السادس أن تقع صلة لحرف أو اسم ، نحو : قام الذي وجهُه حسنٌ ، ونحو قول الشاعر : [هـ ــ ١٨]

---

(١) ودر في سيبويه ٢/٣١٢ ، وأما (لمّا) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا ، فانما هما لابتداء وجواب ، وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالأول سبب ما وقع وما لم يقع •
وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء •••

(٢) وجاء في الكافية ٢/١٢٧ ومنها (لما) وهو ظرف بمعنى (اذ) اسم عند أبي علي ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل (كلما) وكلام سيبويه محتمل ، فانه قال : (لما) لوقوع أمر لغيره ، وانما يكون مثل (لو) فشبهها بلو ، (ولو) حرف • فقال ابن خروف : ان (لما) حرف ، وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي ، كلو ، الا أن (لو) لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، و (لما) لثبوت الثاني لثبوت الأول •

(٣) في م « فاضافة » ولعل الاصل باضافتها الى الظرف •

(٤) في د « ومقدرها » •

٢٩٩ــ يســرّ المــرءَ ما ذهبَ الليــالي
وكــان ذهابُهــن لــه ذهــابا (١)

السابع أن تقــع اعتراضية ، نحو قولــه تعالى « وإنّه لقسمٌ ــ لو تعلمون ــ عظيم » (٢) .

الثامن أن تقــع تفسيرية ، نحو قولك : أشــرتُ إليه أنْ قُم ، وكتبت إليه أن اضربْ زيدا .

التاسع أن تقع توكيداً لما لا محلّ له من الإعراب نحو : قامَ زيدٌ قامَ زيد .

العاشر أن تقع جواب قَسَمٍ ، نحو : والله ما زيــدٌ قائماً (٣) ، والله ليخرُجَنّ (٤) .

الحادي عشر أن تكون معطوفة على مالا محل له من الإعراب نحو: جاء زيدٌ وخرج عمرو .

الثاني عشر الجملة الشرطية إذا حُذف جوابها ، وتقدمها ما يدلّ

---

(١) قال السيوطي في الهمع ١/٨١ : « أي ذهاب الليالي ، ولا يصح فيه الموصول ، وقال السهيلي : إن صلة(ما)لابدّأن يكون فعلاًغير خاصّبل مبهما » ورد على ذلك صاحب الدرر ١/٥٤ : « ويــرد ذلك الآيــة : وضاقت عليهم الارض بما رحبت » والبيت السابق لان الفعل بعد (ما) خاص لا عامّ . وانظر المفصل ١/٩٧ ، ٨/١٤٢ والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٦٨ ، والدرر اللوامع ١/٥٤ .

(٢) الواقعة : ٧٥ ــ ٧٧ .

(٣) في م (قائم) .

(٤) في م ــ د (يخرجه) وفي ل (يخرج) .

عليه ، نحو : قول العرب : أنت ظالمٌ (١) إن فعلت ، والتقـديـر : إنْ فعلت فأنت ظالم • أو تقدمها ما يطلُبُ ما يدل على جوابها نحو : والله إنْ قام زيدٌ ليقومنَّ عمرو ، فالقسم يطلب ليقومنَّ ، وليقومنَّ دليل على جواب الشرط ، التقدير : إن قام زيدٌ يقُمْ عمرو •

وقسم له موضع من (٢) الإعراب ، وينحصر في أنواع الإعراب ، فمنها ما هو في موضع رفـعٍ وهو ثمانية أقسام ستة باتفـاق واثنان باختلاف •

الأول أن تقع خبراً لمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم •

الثاني أن تقـع خبراً للا لنفي الجنس ، نحو : لا ربيئةَ (٣) قوم يجيءُ بخير •

الثالث أن تقـع خبراً بعـد إنَّ وأخواتهـا ، نحو : إنَّ زيداً وجههُ حسن •

الرابع أن تقـع صفـة لموصوف مرفوع ، نحو : جاءني رجلٌ يكتب (٤) غلامُه •

الخامس أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع ، نحو : جاءني رجلٌ عاقل ويكتب خطّاً حسناً •

---

(١) انظر الخصائص ١/٢٨٣ والمقتضب ٢/٦٨ •

(٢) في ل (في الاعراب) •

(٣) في ل ـ م (لا بيئة قوم يجير بخير) والربيئة كما ذكر اللسان (ربأ) عين القوم الذي يربأ لهم أو الطليعة الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو •

(٤) في د (مكتب) •

السادس أن تقع بدلاً من مرفوع ، نحو : أنت تأتينا تُلِمُّ بنا في ديارنا : [هـ ـــ ١٩] هذه الستة باتفاق ، والاثنان (١) اللذان فيهما الخلاف :

الأول أن تكون في موضع الفاعل ، نحو يُعجبُني ، يقوم زيد .

والثاني أن تكون في موضع المفعول (٢) الذي لم يُسمَّ فاعله ، نحو قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض » (٣) والصحيح أن الجملة لا تقع موقع (٤) الفاعل ولا المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيِّرها إياه في تقدير المفرد .

ومنها ما هو في موضع نصبٍ . وهو ثلاثة عشر قسماً ، عشرةٌ باتفاق وثلاثةٌ باختلاف :

الأول أن تقع خبراً لكان وأخواتِها، نحو : كان زيدٌ يخرج أخوه .

الثاني أن تقــع في موضع المفعول الثاني لظننت وأخواتها (٥) ، نحو : ظننت زيداً يقومُ أخوه .

الثالث أن تقع في موضع المفعول الثالث لأعلمتُ (٦) وأخواتها ، نحو : أعلمتُ زيداً عمراً ينطلق (٧) غلامُه .

---

(١) في هـ (واثنان اللذان) .

(٢) سقط من م (المفعول) .

(٣) البقرة ١١ ﴿ واذا قيل لهم لاتفسدوا في الارض قالوا : انما نحن مصلحون ﴾ .

(٤) في م (في موضع) .

(٥) سقطت (أخواتها) من م .

(٦) في م : (كأعلمت) .

(٧) في م ـ د (منطلق غلامه) .

الرابع أن تقع خبراً بعد ما الحجازية ، نحو [ل/١٢٠] ما زيدٌ أبوه قائم .

الخامس أن تقع خبراً لـِ (لا) أختِ ما ، نحو : لا رجلٌ يصدقُ .

السادس أن تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به ، نحو : قال زيد : عمروٌ منطلق . فعمرو منطلق في موضع مفعول قال .

السابع أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلَّق ، نحو : علمت ما زيد قائم ، وسألت أيُّهم أفضلُ .

الثامن أن تقع معطوفة على ما هو منصوب أو موضعه نصب ، نحو : ظننت زيداً قائماً ويخرج أبوه ، وظننتُ زيداً يقوم ويخرج .

التاسع أن تقع في موضع الصفة لمنصوب ، نحو : قتلت رجلاً يشتم زيداً .

العاشر أن تقع في موضع الحال ، نحو قوله (١) [م/١٩٣] :

٣٠٠ـ وقَدْ أغتدي والطيرُ في وُكناتِها
. . . .

الحادي عشر أن تكون في موضع نصب على البدل،نحو قولك (٢): عرفت [هـ ـ ٢٠] زيداً أبو من هو ، على خلاف في هذا القسم الأخير. فقولك : أبو من هو ، في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف ، أي : عرفت قصةَ زيدٍ أبو من هو .

(١) يعني قول امرىء القيس ، وعجز البيت « بمنجرد قيد الاوابد هيكل » ديوان الشاعر ١٩ وانظر الخصائص ٢/٢٢٠ ، والمحتسب ١/١٦٨ ، ٢/٢٣٤ ، وشرح المفصل ٢/٩٦ ، ٣/٥١ ، ٩/٥٩ ومغني اللبيب ٥١٨ (٨٤٥) وشواهد المغني ٨٦٢ (٧٠٥) وخزانة الأدب ١/٥٠٧ ، ٢/١٧٩ .

(٢) في م (في قولك) .

الثاني عشر أن تقع مصدّرة بمُذْ ومنْذُ ، نحو قولك : ما رأيتُه(١) مُذْ خلقَه الله . ففي هــذه الجملة خــلاف : ذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وذهب السيرافيُّ إلى أنها في موضع نصب على الحال .

الثالثَ عشرَ أن تقع مستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا (٢) زيداً [د/١١٧] ، وقاموا ليس خالداً ، ففيهما (٣) خلاف .

ومنها ما هو في موضــع جرٍّ ، وذلك ستة أقسام : ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف ، فالتي باتفاق :

أحدها أن تقع مضافاً إليها أسماء الزمان ، نحو جئتُكَ يوم زيدٌ أميرٌ ، وقال تعالى : « يوم يقوم الناس لربِّ العالمين » (٤) .

الثاني أن تقــع (٥) موضع الصفة ، نحو : مررتُ برجلٍ يكتبُ مصحفاً .

الثالث أن تقع معطوفة على مخفوضٍ ، أو ما موضعُه خفضٌ ، نحو : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .

والتي باختلاف :

أحدها أن تقع بعــد (ذو) في نحو قولِ العرب : اذهبْ بذي

---

(١) سقط من م (رأيته) .
(٢) في هـ « الا » .
(٣) في م (ففيها) .
(٤) المطففين ٦ .
(٥) في م ـ ل (تقع في) .

تَسْلَمُ (١) • وذهب بعضهم إلى أنها في محل جرّ ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محلّ لها من الإعراب •

الثاني أن تقع بعد آية بمعنى علامة ، نحو (٢) قولِ الشاعر :

٣٠١ــ بآيـة قـامَ ينطق (٣) كـلُّ شيء
وخـان أمانةَ الـديكِ الغـرابُ (٤)

ذهب بعضهم إلى أنها (٥) في موضع جر بالإضافة ، وذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها وحدَها من الإعراب ، بل يقدَّرُ معها حرفٌ يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جرّ •

الثالث أن تقع بعد حتى الابتدائية ، نحو قول امرىء القيس :

٣٠٢ــ سريتُ بهـم حتى (٦) تكـلَّ مطيُّهم
وحتى الجيادُ ما يُقدْنَ (٧) بأرسانِ (٨)[هـ/٢١]

---

(١) جاء في تاج العروس (سلم) : (اذهب بذي تسلم أي : اذهب بسلامتك ويقال اذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون) •

(٢) في م ــ ل (في نحو) •

(٣) في م ــ د (منطق) •

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت ديوانه ٣٣٨ ، وذكره الجاحظ في الحيوان ٢/٣٢١ وأتبعه بسبعة أبيات • وورد في نهاية الارب ١٠/٢٧٧ خمسة أبيات مما ذكر الجاحظ • لم يرد فيها الشاهد •

(٥) في د ــ م (لها وحدها) •

(٦) في ل ــ م (حتى لا) •

(٧) في ل (يقدر) •

(٨) ديوان امرىء القيس ٩٣ ، والكتاب ١/٤١٧ ، ٢/٢١٣ ، والمقتضب ←

ذهب الجمهور إلى أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب ، وذهب الزجّاج وابن درستويه إلى أنها في محل جرٍّ بحتى .

ومنها ما هو في موضع جزم ، وذلك ثلاثة أقسام :

أحدُها أن تقع بعد أداة شرط (١) عاملة ، ولم يظهرْ لها عملٌ ، نحو : إن قام زيد قام (٢) عمرو .

الثاني أن تقع جواباً للشرط العامل ، نحو : إن يقمْ زيدٌ فعمرو قائم ، وإن يقم زيد قام عمرو . فهاتان الجملتان في محل جزم ، ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم . قال (٣) تعالى « ومن يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويذرْهم » (٤) .

الثالث (٥) أن تكون معطوفة على مجزوم ، أو ما موضعه جزم ، نحو : إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتُهما،وقوله تعالى « من يُضْلِلِ (٦)

٢/٤٠ والجمل للزجاجي ٧٨ ، وشرح المفصل ٥/٧٩ ، ٨/١٥ ـ ١٩ ومغني اللبيب ١٣٦ (٢٠٧) ـ ١٣٨ (٢١٢) والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٠١ وهمع الهوامع ٢/١٣٦ ، وشواهد المغني ٣٧٤ (١٨٣) والدرر اللوامع ٢/١٨٨ . ورواه البغدادي في شرح أبيات المغني ٣/١٠٨ بنصب تكل .

(١) في م (الشرط) .

(٢) في هـ ـ ل (يقم) .

(٣) في م (قال الله تعالى) .

(٤) الأعراف ١٨٦ .

(٥) سقط القسم الثالث كله من د .

(٦) سقط من ل هـ (من يضلل الله) .

اللهُ فلا هاديَ لهم ويذرهم » (١) فذلك اثنان وأربعون قسماً بالمتّفق عليه والمختَلَف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محلٌّ ، والتي لا محلَّ لها :

وخُذْ جملاً عشراً (٢) وستّاً فنصفُها
لها موضعُ الإعراب جاء مبينا (٢)
فوصفيّةٌ ، حاليّةٌ ، خبريّةٌ
مضافٌ إليها ، واحكِ بالقول معلنا
كذلك في التعليق والشرط والجزا
إذا عاملٌ (٣) يأتي بلا عملٍ هنا
وفي الشرطِ قالوا (٤) لا محلَّ لها ، كما
أتتْ صلةٌ مبدوءةٌ ، سرّكَ الهنا (٥)
وفي الشرط لم يَعْمَل ، كذاك جوابه
جوابُ يمينٍ مثلهُ ، فاتَكَ العنا (٦)

---

(١) الأعراف ١٨٦ .
(٢) في العيني ١/٢٥٢ ستا وعشراً .
(٣) في ل (عاملا) .
(٤) في ل ــ م ــ د (تأتي) وفي العيني : وفي غير هذا لا محل لها ١/٢٥٢ .
(٥) في العيني : فاتك العنا .
(٦) في ل ــ د ورد عجز البيت على هذا النحو :
(لذلك في التخضيض نلتَ به الهنا) . في العيني : سرك المنى .

مفسّـــرة أيضاً ، وحشواً كـــذا أتَتْ

كذلك في التخصيصِ (١) ، نلت به الغنى (٢)

وجُمِعْنَ أيضاً (٣) في هذين البيتين :

خبـــريّةٌ ، حـــاليّةٌ ، محكيّـــةٌ

بالقـــول ، ذاتُ إضافـــةٍ ومعلّقُ

وجـوابُ ذي جـــزم بفـــاءٍ أو إذا

ولتابـــع حكـــمَ التقـــدّمِ أطلقوا

فائـــدة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرّب : المفرد يُستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة :

أحدُها المفرد الذي هو مقابلٌ للجملة ، يذكـــر في خبر المبتدأ [م ـــ ١٩٤]ونواسخِه • [هـ ـــ ٢٢]

والثاني المفرد الذي هو قبالة المركّب ، نحو : بعلبكّ •

والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف •

والرابع المفرد الذي هو مقابل المثنّى (٤) والمجموع •

والخامس المفرد الذي هو في باب النداء ، وباب لا لنفي الجنس ، وهو مقابلٌ للمضاف والمشابهِ للمضاف •

---

(١) في العيني : التحضيض •
(٢) في م ـ ل سقط عجز الخامس وصدر السادس وجعل مابقي من البيتين بيتاً واحداً •
(٣) سقط من م (أيضاً) •
(٤) في هـ (للمثنى) •

ضابط :

قال السخاويُّ في شرح المفصّل : ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو : مررت بالذي عندك أو خلفك .

باب المعرب والمبنيّ

قاعـــدة :

أصلُ الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرعٌ عليها (١) .

قـــال ابن يعيش (٢) : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين : أحدهما أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى ، لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجـة إلى تكلّف (٣) ما هو أثقـل ، ولـذلك كثرت في بابها أعني الحركات ، وقلّ (٤) غـيرها مما أُعرب به ، وقُدِّر غـيرها بها ، ولم تقدَّرْ هي به .

والثاني أنّا لمّا افتقرنا إلى علامات تدلُّ على المعاني (٥) وتفرِّقُ بينها وكانت الكلمة (٦) مركبة من الحروف ، وجب أن تكون العلامات

(١) شرح المفصل ١/٥١ .

(٢) نقلت هذه الفقرة من شرح المفصل نقلا دقيقاً ١/٥١ .

(٣) سقط من م (تكلف) .

(٤) في شرح المفصل (دون غيرها) .

(٥) في م ــ د (المعنى) .

(٦) في شرح المفصل (وكانت الكلم مركبة) .

غيرَ الحروف ، لأن العلامة غيرُ المُعْلَم ، كالطراز في الثوب . فلذلك كانت الحركات هي الأصل (١) ، وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكلِم بالحروف ، لأمر اقتضاه ، انتهى .

وقال أبو البقاء في اللباب : الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه : [هـ ــ ٢٣]

أحدها أن الإعراب دالٌ (٢) على معنى عارضٍ في الكلمة، فكانت علامته حركةً عارضة في الكلمة ، لما بينهما [ل ــ ١٢١] من التناسب .

والثاني أن الحركة أيسر من الحرف ، وهي كافية في الدلالة على الإعراب ، وإذا حصل الغرَضُ بالأخصر لم يُصَر إلى غيره .

والثالث أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم (٣) لها ، فلو جُعِلَ الحرف دليلاً على الإعراب لأدى إلى أن يدُلَّ الشيء الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يُخصَّ كل معنىً بدليل (٤) .

قاعــدة :

الأصل في البناء السكونُ لثلاثة أوجه :

أحدها أنه أخف من الحركة ، فكان أحقَّ بالأصالة لخفته .

والثاني (٥) أن البناء ضدُّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السكون .

---

(١) في شرح المفصل (هي الأصل) ، هذا هو القياس ، وكذا في م ــ ل .
(٢) في م (يدل) .
(٣) سقط من م (اللازم لها) .
(٤) وردت هذه الفقرة في مخطوطة اللباب ، الورقة ٥ وقد نقلها السيوطي نقلاً دقيقاً .
(٥) في هـ (الثاني) بحذف الواو .

والثالث أنّ البناء يُكسِبُ الكلمة ثقلاً ، فناسب ذلك أصالة [د ــ ١١٨] البناءِ على السكون •

وأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :

١ ــ إما لأن له أصلاً في التمكّن : كالمنادى ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، ولا (١) رجلَ ، وخمسةَ عشرَ • وهذا أقرب المبنيات(٢) إلى المعرب •

٢ ــ وإما تفضيلاً له على غيره : كالماضي بُنيَ على حركة تفضيلاً له (٣) على فعل الأمر •

٣ ــ وإما للهرب من التقاء الساكنين ، كأينَ ، وكيفَ ، وحيثُ ، وأمسِ •

٤ ــ وإمّا لأن حركته ضرورية ، وهي الحروف الأحادية كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً ، سواء كان في الأول لفظاً أو تقديراً ، كالكاف في نحو رأيتك ، لأنها وإن كانت متصلة لفظاً ، فهي منفصلة تقديراً وحكماً ، لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل • وإذا كانت منفصلة حكماً لزم الابتداء بالساكن حكماً (٤) ، لو لم يحرّك • بخلاف الألف والواو في (قاما وقاموا) لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكماً • ذكر ذلك في البسيط • [هـ ــ ٢٤]

---

(١) في د (نحو لا رجل) •

(٢) في م د (للمبنيات) •

(٣) سقط من ل ــ هـ ــ د (له) والزيادة من م •

(٤) سقط السطران التاليان من م •

قاعـــدة :

قال ابن النحاس في التعليقة : كل كلمة عـــلى حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركةٍ تقويةً لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحةً طلباً للتخفيف ، فإن سكن منهـــا شيءٌ كالياء في غـــلامي فطلباً لمزيد التخفيف (١) .

فائدة :

قال ابن النحاس في التعليقة : في علل البناء خلاف :

آ ــ فمذهبُ ابن السرّاج وأبي علي ومن تبعه أن علـــل البناء منحصرةٌ في شَبَهِ الحرف ، أو تضمُّنِ معناه .

ب ــ وعدَّ الزمخشريُّ والجزوليُّ وابن مُعْطٍ وابن الحاجب وجماعةٌ [م ــ ١٩٥] آخرون(٢) علل البناء خمسةً : هذين(٣) ، والوقوع موقع المبنيّ ، ومناسبة المبنيِّ ، والإضافة إلى المبنيِّ .

ج ــ وزاد ابن عصفورٍ سادسةً ، وهي الخروج عن النظائر ، كأيّ في : «أيُّهم أشدُّ» (٤) ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر(٥) صلتها من غير طول .

---

(١) سقط من م قول ابن النحاس السابق كله .

(٢) سقط من م (آخرون) .

(٣) في هـ ــ ل (هذان) .

(٤) مريم ٦٩ (ثم لننزعن من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً) .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل الورقة ١٨٨ : (.. وخـــرج على نظائره كأي في الموصولات ، فانها فارقت سائر الموصولات في أنها اذا وصلت بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو : جاءني أيهم قائم ، ولا يجوز في غير أي الا ضرورة أو في قليل من الكلام) .

قال (١) ابن النحّاس : وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهنّ سابعةٌ ، وهي تنزّلُ الكلمة منزلة الصدر من العجُز ، كبعل في بعلبكّ ، وخمسة (٢) في خمسةَ عشرَ .

وعلّل بعضهم بناء أسماء (٣) الأفعال بأنها لاتُعقدُ ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عَدَدْنا من العلل فتكون ثامنة(٤) . وقد عُلّل بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء ، تاء ، ثاء وأسماء العدد في قولهم : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كلُّ ما لم يُعقَدْ ولم يُركّبْ .

وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسماء الأفعال واحدةً ، وهي وقوعُهما موقع الفعل .

وفرّق الزمخشريُّ : فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه ، وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما أشبه مالا تمكّن له ، وهو أنه يقول : إن المنادى واقع موقع كاف أدعوك ، وكافُ أدعوك أشبهت كافَ ذاك والنجاءك (٥) لاشتراكهما في الخطاب ، فتكون تاسعة .

---

(١) في م (وقال) .

(٢) في هـ (وخمسة عشر في عشر) .

(٣) في هـ (بناء الأفعال) .

(٤) في م (تامة) .

(٥) في م (والتجاءك) وفي ل (والنجاك) جاء في اللسان (نجا) : وقالوا : النجاك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولا موضع لها من الاعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للاضافة ، فثبت أنها ككاف ، ذلك وأريتك زيداً أبو من هو) .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى (١) مبنيٍّ مطلقاً علة واحدة.

والزمخشريُّ عبَّر (٢) عنها بأن قال : أو إضافته إليه ، يعني إلى مالا تمكُّنَ له . فناقشه ابن عمرون ، وقال يرد عليه : (يومئذٍ) فإنه مضاف إلى ما أشبهَ مالا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشري : الى مالا تمكُّنَ له كالمضاف الى الفعل ، أو الى ما أشبهَ مالا تمكُّنَ له [هـ/٢٥] كالمضاف إلى إذ نحو : يومئذ ، وما أشبههُ ، فتكون عاشرة.

ويضاف إليه حادية (٣) عشرة وهي تركيب المعرب (٤) مع الحرف نحو : لا رجلَ والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما . وهذه العلل كلّها موجبة إلا الإضافة إلى المبني ، فإنها (٥) مجوّزة» . انتهى .

تنبيه :

حَصَرَ ابنُ مالك (٦) علة البناء في شبه الحرف ، وتعقّبه

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل الورقة ١٨٨ .. أو أضيف الى مبني نحو : على حين عاتبت المشيب على الصبا ، ونحو قوله :

لم يمنع الشربَ منها غير أن نطقت حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

(٢) في م (غير) .

(٣) في (هـ) حادية عشر والعبارة ساقطة من م .

(٤) في ل ـ م ـ د (المعرف من الحرف) .

(٥) (فانها) ساقطة من م .

(٦) قال ابن مالك في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ص ٧ : (ويمنع إعرابَ الاسم مشابهةُ الحرف بلا معارض ، وقال في الألفية :

والاسم منه معرب ومبني لشَبَهٍ من الحروف مدنِ

أبو حيّان بأن الناس ذكروا للبناء أسباباً غيره [1] ٠

وأُجيب بأنه لم ينفردْ به، فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه، ونقله ابن القوّاس عن أبي علي الفارسي وغيره ٠

وقال صاحب البسيط : اختلف النحاة في علة البناء ، فذهب أبو الفتح إلى أنها شبهُ الحرف فقط ٠ انتهى ٠

ورأيته أنا في الخصائص [2] لأبي الفتح ، وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير ٠ ورأيته أيضاً في الأصول لابن السرّاج ، وفي التعليقين [3] لأبي البقاء ، وفي الجُمل للزجاجي ، وذكر بعض شُرّاحه أنه مذهب الحُذّاق من النحويين ٠

---

(1) جاء في شرح التسهيل ١/٢٨ : (وذكروا أسباباً للبناء منها شبه الحرف كالمضمر واسم الاشارة والموصول ، ووجه الشبه أنها في تأدية معناها مفتقرة الى غيرها ، كما أن الحرف يفتقر الى غيره في بيان معناه ، ومنها تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، ومنها وقوعه موقع المبني كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء،ومنها مضارعة ما وقع موقع المبني ٠ وهو ما كان معدولا لمؤنث نحو : حذام ، ورقاش ، ضارع نزالِ ، ونزالِ وقع موقع انزلْ ، ومنها ما خرج عن النظير ، وهو أي الموصول،اذا اجتمع فيه شرط البناء،وهذا مذهب سيبويه ٠٠)

(2) عبارة أبي الفتح في الخصائص ٣/٥٠ (إنّما علة بناء الاسم تضمُّنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه ، هذا هو علة بنائه لا غير ، وعليه قول سيبويه والجماعة) ٠

(3) في م د (التلفين) ٠

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة : المركب من المبنيات سبعة أقسام :

الأول اسم بني مع اسم ، نحو : خمسة عشر (١) ونحوه .

الثاني اسم بني مع صوت ، نحو : سيبويه .

الثالث فعل بني مع اسم ، نحو : حبذا .

الرابع حرف بني مع اسم ، نحو : لا رجل .

الخامس حرف بني مع فعل ، نحو : هلم .

السادس صوت بني مع صوت ، نحو : حي هلا .

السابع حرف بني مع حرف ، نحو : هلا . ولم يذكره ابن (٢) السراج في القسمة .

وزاد قوم قسماً آخر . فقالوا : فعل بني مع حرف ، نحو : تضربن ويضربن . وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه . [هـ ـ ٢٦]

ضابط :

قال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي : ليس في العربية مبني تدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب ، كأمس إذا عرف باللام صار معرباً ، إلا المبني في حال التنكير ، فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه ، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن ، وهي حال التنكير ، فإذا دخلته اللام لم تمكنه (٣) ، ولم

(١) سقط من م (خمسة عشر ونحوه) (والقسمان الثاني والثالث) .

(٢) سقط من م سطر كامل من قوله (ولم يذكره) الى قوله (.. مع حرف) .

(٣) سقط من د : السطر الأخير من الضابط .

يعرَّف نحو : خمسةَ عشرَ [ل/١٢٢] وإخوته فإنه مبنيٌ ، فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه .[م ــ ١٩٦]

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير ُمنْذُ ، والأفعال ليس فيها ذلك ، وأما (١) (ضربوا) فالضمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتدادَ به ، كما نقول في حركة التقاء الساكنين . ولهذا لم يُرَدّ المحذوف في : لم يقمِ الآن [د ــ ١١٩] ومثل ذلك (مذُ) فيمن ضمّ ، وجماعة يعتدّون به بناءً ، منهم الربعيُّ . وقد بني حرفٌ آخر على الضم ، وهو ربُّ في لغة قوم . وجعل بعضهم (منُ الله) (٢) من هذا القسم .

قاعدة :

النصب أخو الجر ، ولذا حُمِلَ عليه في بابيْ المثنى والجمع دونَ المرفوع .

قال ابن بابشاذ (٣) في شرح المحتَسب (٤) : وإنما كان أخاه لأنه

---

(١) في م د (فأمّا) .

(٢) في م ــ د (مـ الله) جاء في لسان العرب (يمن) : (وربما اكتفوا بالميم وحذفوا سائر الحروف فقالوا : مُ الله ليفعلن .. والأصل يمين الله) وجاء في تاج العروس (يمن) « من الله مثلثة الميم والنون » .

(٣) في د (بشاد) .

(٤) في م د (المحسبة) .

يوافقه في كناية الإضمار نحو : رأيتك ، ومررتُ بك ، ورأيته ، ومررتُ به، وهما جميعاً من حركات الفضلاتِ ، أعني النصب والجرّ. والرفعُ من حركات العُمَد .

فائدة :

قال السخاوي في شرح المفصَّل : معنى قولهم : الجمع على حدّ التثنية أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير معرفته ، وتعريف نكرته ، كالتثنية ، فكما أن التثنية لا تكون إلا كذلك فهذا الجمع على حدّها(١) المحدود لها،ويسمى جمع السلامة ، وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته ، ويسمى الجمع [هـ ـ ٢٧] على هجائين ، لأنه مرةً بالواو ومرة بالياء .

قال : وقد عَدّ بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، فقال : هي علامة الجمع ، والسلامة ، والعقل ، والعلمية ، والقلة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

فائدة :

قال ابن يعيش (٢) : ذهب قوم إلى أن الأسماء الستة إنما أُعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لما التزموا (٣) إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف ، حتى لا يُستوحشَ (٤) من الإعراب في التثنية والجمع

---

(١) في هـ (حد المحدود) .

(٢) شرح المفصل ١/٥٢ .

(٣) في د (اعتزموا) .

(٤) في م (تستوحش) .

السالم بالحروف . قال : ونظيرُ التوطئة هنا قول أبي إسحق : إن اللام الأولى في نحو قولهم : والله لئن زرتني لأُكرمنّك (١) ، إنما دخلت زائدة موطّئة (٢) مؤذنةً باللام الثانية ، والثانية (٣) هي جواب القسم ومُعْتَمَدُه .

فائدة :

قال ابن النحاس في التعليقة : المضمرُ الذي يضاف إليه (٤) (كلا وكلتا) ثلاثة ألفاظ : كُما ، وهما ، ونا .

قاعــدة :

قال في البسيط : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا حُكيت الجُمل (٥) المسمى بها ، ولم تُعربْ ، ولأنها لو أُعربت لم تخل إما (٦) أن تُعرب (٧) الأول أو الثاني أو مجموعهما ، لا جائز تخصيصُ الأول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمة ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطاً . ولا جائز تخصيص الثاني لأن الأول يشاركه في التركيب والإعراب قبل النقل . فتخصيصه بعد النقل بالثاني (٨) ترجيحٌ بلا مرجِّح . ولا جائز

---

(١) في شرح المفصل لأكرمتك) والوجه ماذكره السيوطي .
(٢) لم تذكر (موطئة) في شرح المفصل .
(٣) في ل ـ م ـ د « والثانية التي هي » .
(٤) في هـ د « الذي هو مضاف اليه » .
(٥) في ل (الجملة) .
(٦) في ل ـ م ـ د (لم يخل) .
(٧) في م ـ د (يعرب) .
(٨) سقط من م (بالثاني) .

إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه ، كآخر المفردات ، فلذلك تعذّر إعرابهما .

ضابط :

قال ابن فلاح في المغني : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخرُه واو قبلها ضمة . لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم، كما خصّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل في (١) النسبة والإضافة ، فلذلك رُفضَ . وأما (السمندو) فاسم أعجميٌّ ، وأما (هو) فمبنيٌّ ، وأما الأسماء[هـ/٢٨] الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة .

فائدة :

في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني : المراد بالثّقل في حروف العلة الضعف لا ضدّ الخفة . فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها ، ويدل على أن المراد بالثقل هذا أن الألف أخفُّ الحروف ، وهي لا تتحرك أبداً .

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته :

حذفُ نونِ الرفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم [م ـ ١٩٧] والناصب .

وجائز (٢) : وذلك قبل لفظ (ني) أي : قبل نون الوقاية .

---

(١) في م (بالنسبة) .

(٢) سقط من م سطر كامل يبدأ بقوله : (جائز) وينتهي بقوله (بعدالجازم) .

فالحاصل أنها تحذف باطّراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (لي) ، لكن الأول واجب ، وهذا جائز ، يجوز معه الإثبات وهو الأصل • ولك فيه الفكّ على الأصل ، والإدغامُ تخفيفاً •

ونادر : لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ، وذلك(١) فيما عدا هذين• نحو : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا » (٢) •

وقولـــه :

٣٠٣ـ أبيــتُ أســـري وتبيـــتي تدلكي (٣)

وجهَـــكِ بالعنبـــرِ والمسكِ الذكي

---

(١) في م ـ د (ولك) •

(٢) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الايمان ٧٤/١ (رقم الحديث ٩٣) وورد في سنن الترمذي ١٩٩/٧ من طبعة حمص •

(٣) الكتاب ٢٢/٢ ، والخصائص ٣٨٨/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١١١/١ وهمع الهوامع ٥١/١ ، وحاشية يس على التصريح ٧٦/١ ٣٣٢ ، وخزانة الأدب ٥٢٥/٣ ، جاء في الدرر اللوامع ٢٧/١ « وقال ابن عصفور : انه للضرورة ، وجعله نظير قول امرىء القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقِبٍ إثمــاً مــن الله ولا واغــل

قال : ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام الا ما جاء في حديث خرجه مسلم في قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله ، ﷺ فناداهم ، فسمع عمر قول النبي ﷺ ، فقال يارسول الله كيف يسمعوا وأنى يجيبوا ؟ فحذف النون من يسمعون ويجيبون •

وجاء في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٧٣ « ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي ﷺ : لا تدخلوا

ومُعتَمدُ (١) الأول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابّوا . فنوسب بينهنّ ، مع تشبيه (لا) في اللفظ بالناهية (٢) ، انتهى .

بابُ المنصرفِ وغيرِ المنصرف

واصطلاح الكوفيين المُجرى وغير المجرى ، قاله في البسيط .

قال : والعلل المانعة من الصرف تسعٌ ، وإنما انحصرت فيها لأن النحاة سبروا (٣) الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً فوجدوها تسعاً ، ويجمعها قوله :

إذا اثنـــانِ من تسعٍ ألمَّا بلفظـــةٍ
فدعْ صرفها . وهي : الزيادةُ والصفهْ

الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا ، وجاء في الحاشية . (ذكر المؤلف أن البغوي رواه بهذا النص، ولكن نصه في صحيح مسلم في كتاب الايمان لاتدخلون الجنة . غير أن هذا التعليق أغفل الفعل الآخر وهـو (ولا تؤمنوا حتى تحابوا) فهو مروي بحذف النون . انظر صحيح مسلم ١/ ٧٤ رقم الحديث ٩٣ .

(١) في م ـ د (وسهل الاول) .

(٢) في ل ـ م ـ د (بالنافية) .

(٣) في م (تعبروا) .

وجمعٌ وتأنيثٌ ، وعدلٌ ، وعجمةٌ

وإشباه فعْل ، واختصارٌ (١) ، ومعرفهْ (٢)

وقال ابن خروف في شرح الجمل : أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصرف : [هـ ــ ٢٩]

موانعُ صرفِ الاسمِ عَشْرٌ فهاكَها

ملخَّصةً ، إن كنت في العلم تحرصُ

فجمعٌ ، وتعريفٌ ، وعدلٌ ، وعجمةٌ

ووصفٌ ، وتأنيثٌ ، ووزنٌ مخصَّص

وما زيدَ في عدٍّ (٣) وعِمرانَ فاتنبه

وعاشرُها التركيبُ . هذا ملخَّصُ

(١) لعله يعني بالاختصار التركيب المزجي لأن التركيب يجعل الاسمين اسماً واحداً فيختصرهما .

(٢) قال أبو إسحق الزجاج في (ما ينصرف ومالا ينصرف) ص ٣ : (فان نكرت الاسم فقلت : مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر ، أي : مررت بأحمدَ الذي تعرف ، وبأحمدٍ آخر لا تعرفه . فلما خطّ الاسمُ عن التعريف (يعني أحمد الثاني) بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف) فمشابهته الفعل ليست علة كافية للمنع من الصرف ، ولهذا اشترط النحاة التعريف في العلم .

(٣) في نسخ الأشباه المخطوطة والمطبوعة (عدة) والصواب (ما زيد في عد) كما أثبتنا ، إذ المقصود الزيادة الداخلة على العدد في نحو : خماس وسداس .

وقال الإمام أبو القاسم الشاطبيّ صاحب الشاطبية رحمه الله (١) :

دعوا صرفَ جمعٍ ليس بالفردِ أشكلا

وفَعلان فَعلى (٢) ، ثم ذي الوصف أفعلا

وذو (٣) ألف التأنيث والعــدل عــدة

والاعجمُ في التعريفِ (٤) خصّ مطوّلا

وذو العدل والتركيب بالخلف (٥) والذي

بوزنٍ يخصّ الفعــلَ ، أو غالب علا

وما ألفٌ مــع نون أخراهُ زيدتــا

وذو هاء (٦) وقف ، والمؤنّث أثقــلا [د ـ ١٢٠]

وقــال بعضهم :

اجمعْ ، وزِنْ ، عادلاً ، أنّثْ بمعرفةٍ

ركّبْ ، وزِدْ عُجمة، فالوصف قد كملا

وقال آخر :

عدلٌ ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفةٌ [ل ـ ١٢٣]

وعُجمــةٌ ، ثم جَمْــع ، ثم تركيبُ

---

(١) سقط من ل ـ م رحمه الله .

(٢) في م (فعلا) .

(٣) في ل ـ م (وذي) .

(٤) في م د (التصريف) .

(٥) في هـ م (والخف) .

(٦) يعني ما لحقه هاء السكت من الأسماء لأن دخولها يمنع تنوين ما دخلت عليه .

والنونُ زائـــدةٌ من قبلهـــا ألفٌ

ووزنِ فعلٍ ، وهــــذا القولُ تقريبُ [1]

ونقلت من خطِّ الإمام أبي حيّان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

ووزنُ المركّـــبِ عجمـــةٌ تعريفُهـــا

عـــدْلٌ ووصفُ الجمـــعِ زِدْ تأنيثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانعُ الصرفِ وزنُ الفعـــل يتبعه [2]

عدلٌ ، ووصفٌ ، وتأنيثٌ ، وتمنعـــه [3]

نون تلـــتْ ألفاً زيـــدا ، ومعرفـــةٌ

وعجمـــةٌ ، ثم تركيبٌ ، وتجمعـــه [4]

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمْتَ إحصاءَ الموانـــع للصرفِ

فعدلٌ وتعريفٌ مـــع الوزن والوصفِ

وجمـــعٍ وتركيب ، وتأنيثِ صيغـــةٍ

وزائدتي فَعْلان ، والعجمـــةِ الصرْفِ

---

(1) سقط من م البيت الثاني كله .

(2) في هـ (تتبعه) .

(3) في م د (ويمنعه) .

(4) في د (ويجمعه) .

وقال أيضاً :

موانعُ صرف الاسم تسعٌ فهاكَها
منظّمةً إن كنتَ في العلم ترغبُ [هـ ـ ٣٠]

هي العدلُ ، والتأنيثُ والوصفُ عُجْمةٌ
وزائدتا فعلانَ ، جمعٌ ، مركّبُ

وثامنُها التعريفُ ، والوزنُ تاسعٌ
وزاد سواها باحثٌ يتطلّبُ

قاعدة :

الأصل في الأسماء الصرفُ ، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضدْ بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية (١) .

قال في البسيط : ونظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذمة ، فلا يقوى (٢) الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضدْ بآخر . ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه على وفق الدليل . ولذلك (٣) صرف (أربع) من قولك : مررت بنسوةٍ أربعٍ ، مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه ، وهو العدد . [م ـ ١٩٨]

(١) جاء في كتاب (ما ينصرف ومالا ينصرف) للزجاج ص ٢ : واعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء فانما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع ، يدخلانه ، ـ فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء) .

(٢) في م (يقوم) .

(٣) في هـ (ولذا) وفي ل (كذلك) .

وقال ابن إياز (١) : أصل الأسماء الصرف لعلتين :

إحداهما (٢) أن أصلها الإعرابُ ، فينبغي أن تستوفيَ أنواعه .

والثانية أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسببٍ زائد ، والصرف يحصل بغير (٣) سببٍ زائد ، وما حصل (٤) بغير سبب زائد أصلٌ لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل : لمَ لم تكن العلّة الواحدةُ مانعةً من الصرف ؟ قيل لوجوه :

أحدها أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل ، وشبهوا ذلك ببراءة الذمة ، فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلَيْنِ ، وذلك لأن الأصول تُراعى ويحافَظ عليها .

الثاني أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة .

ولو راعينا الوجهَ الواحد ، وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث أن الفعل فرعٌ عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلا بسبب قويّ .

---

(١) شرح فصول (ابن معط) الورقة ١٦ من مخطوطة الظاهرية ، وقد تصرف السيوطي بالأصل بعض التصرف .

(٢) في م (أحدهما) .

(٣) في ل (لغير) .

(٤) سقطت الجملة التالية من ـ د ـ ل .

فائدة :

قال ابن مكتوم في تذكرته، أنشد(1) ابن خالويه في كتاب ليس(2):

٣٠٤ ـ فما (3) خلّيتْ إلا الثّلاثة والثّنى
ولا قيّلت إلا قريباً مقالها [هـ/٣١]

وهو حجة لأنه (4) أدخل تاء التأنيث على (ثلاث) المعدول ، وهو غريب .

فائدة :

قال في البسيط : باب فَعْلان فَعْلى، كسكران سكرى، وغضبان غضبى ، وعطشان عطشى إنما يعرف بالسماع دون القياس .

---

(1) في ل (أبو) .

(2) لم أظفر بهذا البيت في القسم المطبوع من كتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه ، وذكره صاحب اللسان في (ثني ـ ثلث) وقال في (ثلث) : وجاؤوا ثُلاثَ ثُلاثَ ومَثْلَثَ مَثْلَثَ ، أي : ثلاثةً ثلاثة، والثُّلاثة بالضمّ : الثَّلاثة عن ابن الأعرابي وأنشد :

فما حلبت إلا الثُّلاثةَ والثُّنى ولا قَيَّلَتْ إلا قريباً مقالها

هكذا أنشده بضم الثاء (الثلاثة) وفسره بأنه ثلاثة آنية .. وقال ثعلب : قيَّلت بفتح القاف ، وفسره بأنها التي تقيل الناس أي : تسقيهم لبن القيل ، وهو شرب النهار .

(3) في م (حليت) .

(4) سقطت (لأنه) من م .

وقال ابن مالك ــ رحمه (١) الله ــ :

أجِزْ (٢) فَعْلى لفعلانا	إذا استثنَيْتَ حبلانا (٣)
ودخنانا ، وسَخْنانا	وسَيْفانا(٤)، وضَحْيانا
وصَوْجانا (٥) ، وعلاّنا	وقَشْوانا ، ومصّانا
وموتانا (٦) ، ونَدْمانا	وأتبِعْهُنَّ نَصْرانا

ضابط (٧) :

---

(١) سقط من م ــ ل ــ رحمه الله .

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع ١/٣٠ : (ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً : كندمان وسيفان للرجل الطويل ، وحبلان للممتلىء غضباً ، ويوم دخنان فيه كدرة في سواد ، ويوم سخنان حار ، ويوم ضحيان لاغيم فيه وبعير صوحان يابس الظهر ، ورجل علاّن صغير حقير ، ورجل قشوان رقيق الساقين ، ورجل مصان لئيم ، ورجل موتان الفؤاد أي غير حديده ، ورجل نصران أي نصراني ، ورجل خمصان بالفتح لغة في خُمصان ، وكبش أليان ، فهذه أربعَ عشرة كلمة لاغير مؤنثاتها بالتاء .

(٣) وردت المنظومة في ل على ترتيب آخر .

(٤) في م د (سفيانا) .

(٥) في م د (صوحانا) .

(٦) في د م (موقانا) وبعد ذلك (ولو ذكر ابن مالك خمصان وأليان لاكتملت هذه الزمرة ، وعدتها أربع عشرة كلمة) .

(٧) سقط من ل (ضابط . في شرح المفصل للأندلسي قال الخوارزمي) .

في شرح المفصّل للأندلسي قال الخوارزميّ : العدل على أربعة وجوه :

١ ــ عدل في الأعداد ، نحو : أُحاد ومَثْنى وثلاث .

٢ ــ وعدل في الأعلام ، نحو : عُمَر والقياس عامر .

٣ ــ وعدل من اللام (١) ، نحو : سَحَر .

٤ ــ وعدل من اللام حكماً ، نحو : آخر . وهذا لأنّ آخر في الأصل أفعل التفضيل ، وهو ضدّ أوّل . ورجلٌ آخرُ ، معناه أشدّ تأخراً في الذكر ، هذا أصله ، ثم أُجري مُجرى غيره ، ومن شأن أفعل (٢) التفضيل أن يعتقبَ عليه أحدُ الثلاثة ، وهنا لا مدْخلَ لـ(مِنْ) (٣) لأن (أفعلَ مِن) متى اقترن به (مِن) لم يجز تصريفه ، وههنا قد صرف ، فعُلِمَ أنه غير مقترن بمن ، وأُخَرُ لا يضاف ، فلا يقال : هنّ أُخَرُ النساء . فتعيّن أن يكون معرّفاً باللام ، وهو غير معرف لفظاً ، بل منكّرٌ لفظاً ، ومعرّف معنى وحكماً ، منزّلٌ منزلة اسم بمن ، وإنما التُزِمَ حذف من لأنه أُجري مُجرى غير . وإنما وجب تصريفه لأنه غير مضاف ، وإنما حذف اللام لكونه معلوماً .

قاعـــدة :

قال في البسيط : لا عبرة باتفاق الألفاظ ، ولا باتفاق الأوزان .

---

(١) جاء في اللسان (سحر) : فلما حذفت منه الألف واللام وفيه نيتهما لم يصرف وكلام العرب أن يقولوا : (ما زال عندنا منذ السحر) .

(٢) في ل (الفعل) .

(٣) في د ــ م ــ ل (لهن) .

أما الأول فإسحق (١) ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة، وإسحقُ مصدر أسْحَقَ الضَّرع إذا ذهب لبنُه ، ويعقوبُ لذكر الحجل،وموسى[هـ/٣٢] لمَا يُحلق(٢)به مصروفة•ومن قال : إنما سُمِّي يعقوب لأنه خرج من بطن أمّه آخذاً بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ، وليس بمشتق ، لأن الاشتقـاق من [د ـ ١٢١] العـربي يوجب الصرف • وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفة والعُجْمَة ، ومن زعم أنه مشتق من أبلس (٣) إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ، وإنما هو من اتفاق الألفاظ •

وأما (٤) الثاني فإن جالوتَ وطالوت وقارون غـير منصرفة ، وجاموس وطاوس وراقود مصـروفة لكونهـا نكرات • ولا عِبْرة باتفاق الأوزان (٥) •

ضابط :

مالا ينصرف ضربان : ضـرب" لا ينصـرف في نكرةٍ ولا معرفة وضرب" لا ينصرف في المعرفة • [م ـ ١٩٩] فإذا تنكّر انصـرف • وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي" فقال :

---

(١) في د ـ م ـ ل (كاسحق) •

(٢) في ل (يلحق) •

(٣) في ل (ابليس) •

(٤) سقطت (اما) من م •

(٥) في ل (الوزن) •

مساجدُ مـعْ (١) حبـلى وحمراءُ بعدها

وسكرانُ يتلـوه أحـادُ وأحمـرُ

فذي ستَّةٌ لـم تنصـرف كيفما أتَتْ

سـواء إذا ما عُرِّفت أو تُنكّـرُ

وعثمانُ إبراهيـمُ طلحـةُ زينـب

ومع عمـر قلْ : حضرموتُ يُسَطّرُ

وأحمد فاعددْ سبعةً جـاء صرفها

إذا نكّرت ، والبابُ في ذاك يُحصَـرُ

قاعـدة :

الأعجميُّ إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربيِّ ، فلو سُمِّيَ رجـلٌ بيهود صرف عـلى كلِّ حال إذا قلنا إنه أعجمي ياؤه من نفس الكلمة . وإن قلنا إنَّ ياءه [ل ـ ١٢٤] زائدة ، كيقوم ، لم ينصرف في المعرفة ، لأنه على وزن (يقوم) .

قاعدة :

قال ابن جني في الخاطريّات :

التعريف يثبت (٢) التأنيث والعجمة والتركيب ، والتنكير يُسقط حكم ذلك ، ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف أنك تعتدُّ معه

---

(١) سقطت (مع) من م .

(٢) في م ـ ل : (ينسب) وفي د (يسبب) .

العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتدُّ واحداً من ذلك مع عدم التعريف، وإن اجتمع فيه سببان أحدُهما (١) ما ذكرنا .

ألا ترى أنك تصرف [هـ ـ ٣٣] أربعاً ، وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجاناً وإن كان فيه التركيب والعجْمة وحضرموتَ اسمَ امرأة إذا نكّر ، وإن كان فيه التركيب والتأنيث ، ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة .

فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف ، وأنه سببٌ أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب .

ضابط :

يجوز للشاعر صرفُ مالا ينصرفُ للضرورة (٢) ، لأنه يردُّه إلى أصله ، وهو الصرْفُ ، أو يستفيد بذلك زيادة حرفٍ في الوزن (٣) .

قال في البسيط :

ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة ، نحو حُبلى ودنيا وسَكْرى ، فإنه لا يجوز له صرفه ، إذ لا يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف ، فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن ، ويستثنى أيضاً أفعلُ منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالة (٤) على المفاضلة، فصار لذلك بمنزلة المضاف.

---

(١) في د ـ م ـ ل (واحدهما) .

(٢) في د ـ (لضرورة) .

(٣) في ل (النون) .

(٤) في ل (الدلالة) .

ومذهب (١) البصريّين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجودُ (من) لايمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين (خيراً منه وشراً منه) ، وهما بوزن أفعل في التقدير .

وقال ابن يعيش (٢) :

جميع (٣) مالاينصرفُ يجوزُ صرفُه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه ردٌّ إلى الأصل ، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسدُّ ثلمة في البيت من الشعر (٤) ، وذلك أنك إذا نوّنت مثل حُبلى وسَكْرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون (٥) التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زِدْتَ التنوين ، وحذفْتَ الألف ، فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظَ بفائدة .

وقال ابن هشام في تذكرته . قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا مالا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرفُ ما فيه ألف التأنيث المقصورة . وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صرفُه بوجهٍ . لأنك لو فعلته [هـ ــ ٣٤] لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى (٦) ذلك .

---

(١) انظر الانصاف ٤٨٨ .

(٢) شرح المفصل (١/٦٧) .

(٣) سقط من د ــ م ل (جميع) .

(٤) في شرح المفصل ١/٦٧ « من العشر » وهو غلط واضح .

(٥) سقط من م (سكون) .

(٦) في م (في ذلك) .

قال ابن هشام : وكنت أقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا ، لأن ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم ُيضطر [م ــ ٢٠٠] إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما ُيضطر إلى تنوينه •

ثم حكي لي عن ابن الصائــغ أنه ردّ عليه فيما له عــلى المقرّب استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلّمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكنْ ثَمّ أمرٌ آخر ، وهو أن هذا الحرف الذي وضعناه (١) موضع الألف حرفٌ صحيح قابل للحركة ، فإذا حرّك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبلُ • وهذا حسن (٢) جداً •

فائــدة :

في تذكرة التاج لابن مكتوم قال في المستوفى : لاتكاد التثنيةُ توجد إلا في اللغة العربية •

باب النكرة والمعرفة

قاعــدة :

الأصلُ في الأسماء التنكــيرُ ، والتعريف فرع عن التنكير • قال ابن يعيش (٣) في شرح المفصل : أصــل لأسماء ، أن تكون نكراتٍ ، ولذلك كانت المعرفة ذاتَ علامةوافتقار إلى وضع لنقلها(٤) عن الأصل•

---

(١) في هـ (وضعنا) •

(٢) في هـ (أحسن) •

(٣) شرح المفصل ١/٥٩ •

(٤) في شرح المفصل ١/٥٩ (لنقله) •

وقال صاحب البسيط : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

أحـدها أن مسمّى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة ، بدليل طَرَيان التعريف على (١) التنكير .

والثاني أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة . ولذلك كان التعريف فرعاً من التنكير .

الثالث أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة . فاندراج المعرفة تحت عمومهما (٢) دليلٌ على أصالتها (٣) ، كأصالة العامِّ بالنسبة إلى الخاصِّ ، فإن الإنسان مندرجٌ تحت الحيوان ، لكونه نوعاً (٤) منه ، والجنس أصلٌ لأنواعه . [هـ ـ ٣٥]

الرابعُ أن فائدة التعريف تعيينُ المسمَّى عند (٥) الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبارَ ، فلا (٦) تعريف قبل التركيب .

قـال : ومع أن النكرةَ الأصـلُ ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غَلَبَت المعرفةُ ، كقولك : هذا رجل وزيد ضاحكَين ، فتنصب (٧) على الحال ، لأن الحال قد جاءت من [د ـ ١٢٢] النكرة دون وصف المعرفة

---

(١) في م (عن) .

(٢) في م (عمومها) .

(٣) لعل الأصل (دليل على أصالتهما) أي : أصالة شيء ومعلوم النكرتين ، لأن الغاية من المقارنة اثبات أصالة النكرة لا المعرفة .

(٤) في د م (فرعا) .

(٥) سقط السطر التالي من م .

(٦) في م (ولا) .

(٧) في م (فينصب على الحال ولا يرفع) .

بالنكرة . ونظيرُه تغليبُ أعرفِ المعرفتين على الأخرى ، كقولك (١) : أنا وأنت قمنا : وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب مالا ينصرف : التعريف فَرْعُ التنكير ، لأنه مسبوق بالتنكير ، ودليل (٢) سَبْقِ التنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها أن النكرة أعمّ ، والعامّ قبل الخاص ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثاني أن لفظةَ (شيء) تعمّ الموجودات ، فإذا أريد بعضها خُصّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف .

والثالث أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية (٣) .

وقال ابن هشام في تذكرته :

يدل على أن الأصل في الأسماء التنكيرُ أنّ التعريف علة منع (٤) الصرف ، وعلل الباب كلّها فرعية ، وأنه لا يجوز في : رأيت (٥) البكر أن ينقل على من قال :

٣٠٥ـ علّمَنا إخوانُنا بنو عِجِلْ (٦)

. . . .

حملاً على : رأيت بكرا ، وإنما يُحمل على الأصل .

---

(١) في د (لقولك) .

(٢) في د م (دليل على) .

(٣) في م (وصفية) .

(٤) في د ـ ل (تمنع) .

(٥) الكتاب ٢/٢٨٤ والخصائص ٢/٣٣٢ .

(٦) رواه أبو زيد في النوادر ص ٣٠ (علّمنا أصحابنا بنو عجل) ورواه

فائـدة :

قال في البسيط : علامات النكرة :

دخول لام التعريف عليها ، نحو : رجل والرجل .

ودخول ربَّ ، نحو : ربّ (١) رجـل ، وتختص بالدخـولِ [ل ــ ١٢٥] على غيركِ ومثلكِ وشبهكِ من دون (٢) اللام .

والتنوين في أسماء الأفعال ، وفي الأعلام فيما لا ينصرف ، نحو : صهْ ومه وإبراهيم . والجواب في كيف ، كقـولك : كيف زيدٌ ؟ فيقال : صالحٌ . فإنه إنما عُرف تنكيرها بالجواب ، كما عرف أن (٣) (متى) ظرف زمان ، (وأين) [هـ ــ ٣٦] ظرف مكان بالجواب .

ودخول (من) المفيـدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رجلٍ ، وما الزيد من درهم . ودخول (كم) ، نحو : كم [م/٢٠١] رجلٍ جاءني .

ودخول (لا) التي تعمل عمل إن ، أو التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً . وصلاحية نصبها على الحال أو التمييز .

← ابن جني في الخصائص ٢/٣٣٥ (علمنا أخوالنا) وبعده في الخصائص (الشغزبيَّ واعتقالا بالرجل) والشغزبيُّ ضرب من المصارعة ، وذكر البيت في الانصاف ٧٣٤ (شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل) . وانظر اللسان (عجل) والأشموني ٤/٣٤٠ وخزانة الأدب ٤/٥٦٧ .

(١) سقط من د (نحو رب رجل) .

(٢) انظر الهمع ٢/٢٥ ــ ٢٦ .

(٣) سقطت (أن) من م .

ضابط :

قال في البسيط : المعارفُ سبعةٌ أنواع :

المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات ، وما عُرِّف باللام ، وما أضيف إلى واحد من هـذه الخمسةِ ، والنكرة المتعرفةُ بقصد النداء .

وزاد قوم أمثلة التأكيد : أجمعون وأجمع ، وجمعاء وجمع . وقالوا : إنها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوِّها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج ، وتقدير المعرف الخارجي بعيد . قال : ويؤكِّدُ هذا القول أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ، ولو كان جمع أجمع لتنكّر ، كما يتنكَّر العلم عند الجمع . فدلّ على أنه (١) صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرّف .

قال : وعلى هذا القول ، فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينةٍ زائدة عليه ، والدالّ بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مسمّاه ، وهو العلَم ، أو بالنظر إلى تبعيته لتقوية المعرفة ، قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالة على التأكيد .

والدالّ بقرينة زائدة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة : والمتقدمة إما أن تكون متصلة أو منفصلة . فالمتصلة (٢) لام التعريف . والمنفصلة إما أن تُعرف بالقصد ، وهي حروف النداء . أو بغيره ، وهي القرائن

---

(١) في د (أن صيغه) .

(٢) سقط بعد (المتصلة) سطران من م .

المعرّفة الضمائر (١) • والمتأخرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة الإضافة ، والمنفصلة إما أن تكون جنساً وهو صفة اسم الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرف بها •

واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف ، بدليل أن بقية الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللام • وإنما تُعرف بالصلة لأن (الذي) توصل به الى وصف المعارف بالجمل ، والصفة لابدَّ من كونها معلومةً للمخاطب قياساً على سائر الصفات • [هـ ــ ٣٧]

فائـــدة :

قـال ابن الدهـان في الغـرّة : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظْهــرٍ ، ومُضمرٍ ، ومبهم • والمبهمـات هي (٢) أسماء الإشارة والموصولات •

وقـال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهــرٍ ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر •

---

(١) في د ــ ل (للضمائر) •

(٢) في م (هي سائر أسماء) •

باب المُضْمَر

قاعـدة :

قـال ابن يعيش (١) : أصل (٢) المضمرات أن تكون عـلى صيغة واحدة في الرفـع والنصب والجرّ ، كما كانت الأسماء الظاهرة عـلى صيغة واحدة ، والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها ، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة ، وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها .

قاعـدة :

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل المرفوع (٣) ، لأنّ أوّل أحواله الابتداء وعامل (٤) الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلاً . والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً ، فإذا أضمر (٥) اتصلا به ، فصار المرفوع مختصاً بالانفصال .

---

(١) شرح المفصل ٣/٤٣ .

(٢) في شرح المفصل « أصل الضمير أن يكون » وفي م « أصل المضمر أن يكون » .

(٣) في شرح المفصل (المرفوع) .

(٤) في م (وعوامل) .

(٥) في د ـ هـ (أضمرا) .

قاعـدة :

قال ابن يعيش : الضمير المجرور (١) والمنصوب من وادٍ واحدٍ ، فلذا حمـل عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل (٢) ، تقول : مررت بك أنت (٣) ، كما تقول : رأيتك أنت •

ضابط :

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبةً سبعة :

أحدها أن يكون الضمير مرفوعاً بنِعْمَ وبئس وبابهما ، ولا مفسر إلا التمييز (٤) نحو : نعم رجلاً زيدٌ •

الثاني أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين ، المُعْمَلِ ثانيهما (٥) ، كقـولهِ :

٣٠٦ ــ جفوْني ولم أجفُ الأخلاَّءَ ، إنني (٦) [هـ/٣٨]

• • •   • • •   • • •

(١) ورد في شرح المفصل (وأصل الضمير المنفصل المرفوع ، ولم يكن للمجرور ضمير منفصل ، وكان المجرور والمنصوب من وادٍ واحدٍ فحملا عليه •• فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور ، واشترك الجميع فيه كما اشتركن في « أنا ») ومعناه لايطابق ما نقله السيوطي • فابن يعيش يحمل المنصوب والمجرور كليهما على المرفوع ، والسيوطي يحمل المجرور على المنصوب لأنهما من باب واحد •

(٢) سقط (المنفصل) من م •

(٣) سقط من ل (أنت) •

(٤) في م د (ولا يفسره الا التمييز) •

(٥) في م (بأيهما) •

(٦) عجز البيت (لغير جميل من خليلي مهمل) •

الثالث أن يكون مخبراً عنه ، فيفسَره خبرُه ، نحو « إنْ هيَ إلا حياتُنا الدنيا » (١) قال الزمخشري : هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعْنى به إلا بما يتلوه ، وأصله : إنِ الحياة إلا حياتُنا الدنيا ، ثم وضع هي موضع الحياة ، لأن الخبر يدلُّ عليها ويبيّنها . قال ابن مالك : وهذا من جيّدِ كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة ، نحو : « قـل هو الله أحد » (٢) « فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا » (٣) . [م — ٢٠٢]

الخامس أن يجرَّ بربَّ ، ويفسره التمييز ، نحو : ربَّه رجلاً .

السادس أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسّر له ، كضربته زيداً .

السابع أن يكون متصلاً بفاعلٍ مقدَّم ، ومفسّره مفعول مؤخّر ، كضرب غلامُه زيداً .

قاعـدة :

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيءٍ واحد في فعل من الأفعال، إلا في : ظننت وأخواتها، وفي (فقدتُ وعدمت) . قاله البهاء بن النحاس في تعليقه (٤) على المقرّب .

انظر مغني اللبيب ٥٤٢ (٨٧٨) وشرح شواهد الألفية للعيني ١٤/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢١/١ ، وهمع الهوامع ١٠٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٤ (٧٢٩) وشرح الأشموني للألفية ٦٠/٢ـ١٠٤ والدرر اللوامع ١/ ٤٥ ، ١٤٣/٢ .

(١) الأنعام ٢٩ ، المؤمنون ٣٧ .

(٢) الاخلاص ١

(٣) الانبياء ٩٧ .

(٤) في م (التعليقة) .

بـــاب العَلَم

ضابط :

قال في البسيط : [د ــ ١٢٣] العلمُ المنقولُ ينحصر في ثلاثة عشرَ نوعاً. قال : (١) ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب :

١ ــ المنقول عن المركّب : كتأبّط (٢) شرّاً ، وشابَ قرناها (٣) .

٢ ــ وعن (٤) الجمع ، نحو : كلاب ، وأنمار .

٣ ــ وعن التثنية ، نحو : ظبيان .

٤ ــ وعن مصغّر ، كعُمَيْرٍ ، وسُهَيْلٍ ، وزهير ، وحُرَيْث .

٥ ــ وعن منسوب : كربعيّ ، وصيفي .

٦ ــ وعن اسم عين : كثور ، وأسد ، لحيوانين ، وجَعْفرٍ لنهر ، وعمرٍو لواحد عمور الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة .

---

(١) سقط من ل ــ م ــ د (قال) .

(٢) تأبط شرا « لقب عرف به الشاعر الفاتك ثابت بن جابر » (٠٠ ــ ٨٠ ق ٠ هـ) .

(٣) ورد هذا الاسم في بيت لرجل من بني أسد ، وذكره سيبويه في كتابه ١/٢٥٩ ، ٢/٧ ، ٢/٦٤ ، وهو :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب

وانظر الخصائص ٢/٣٦٧ .

(٤) في هـ (أو عن) .

٧ ـ وعن اسم معنى: كزيد، وإياس مصدري° زاد وآسى إياساً أعطى (١) ، وليس هو مصدر أَيِسَ مقلوب يئس ، لأن مصدر المقلوب يأتي على [هـ ـ ٣٩] الأصل •

٨ ـ وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، وفاطمة ، وعائشة •

٩ ـ وعن اسم مفعول : كمسعود ، ومُظَفَّر •

١٠ـ وعن صوت : كبَبَّة (٢) •

١١ـ وعن الفعل الماضي : كشمَّر (٣) ، وبذَّر ، وعثَّر ، وخضَّم ، ولا خامس [ل ـ ١٢٦] لها على هذا الوزن • وكعسب •

١٢ـ وعن المضارع : كيزيدَ ، ويشكُرَ ، ويعمر ، وتغلِب •

١٣ـ وعن الأمر : وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدُهما سمِّيَ بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم : اصمُت لواد بعينه •

---

(١) سقط من م (أعطى) •

(٢) جاء في تاج العروس (ببة حكاية صوت صبيٍّ) ولقب قرشي ، وجاء في لسان العرب (قالت هند بنت أبي سفيان ترقص ابنها عبد الله بن الحارث) : لأنكحنَّ ببه جارية خِدَبَّهْ •

(٣) جاء في المحيط : (شمر فرس جَدِّ جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر • وبذر بئر مكة ، وخضم الجمع الكثير من الناس ، وبلد ، ورجل ، أو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وجاء في اللسان (عثر) : (وعَثَّرُ موضع باليمن ، وقيل : هي أرض مأسدة بناحية تبالة) •

وجاء في كتاب سيبويه ٢/٧ : سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كعسبا ، وإنما هو فعل من الكَعْسبةِ ، وهو العَدْوُ الشديد مع تداني الخطا) •

والثاني مع الفاعـل في قولهم : أطْرِقا (١) لموضع معيّن (٢) •

قلت وينبغي أن يزاد :

١٤ـ المنقول(٣) من صفةٍ مشبَّهة : كخديج وخديجة ، وشَيْخ، وعَفيف •

١٥ـ ومن أفعلِ التفضيلِ : كأحمدَ ، فإنه أوْلى من نقله من المضارع •

قاعدة :

قال الشلوبينُ : والأعلامُ يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيَّروه •

قاعدة :

الأعلام (٤) لا تفيد معنىً ، لأنها (٥) تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود ، كما يقع على الأبيض وعلى القصير ، كما يقع على الطويل •

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة" ، ألا ترى أن رجلاً

---

(١) في م (اطرق المواضع) وفي د (أطرقا) •

(٢) سقط السطر السابق من ل •

(٣) في ل (المفعول) •

(٤) شرح المفصل ١/٢٧ •

(٥) في شرح المفصل (ألا ترى أنها تقع) •

يفيد صفة (١) مخصوصة ، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً ؟ وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة . ولذلك قال النحويون : العلم (٢) ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة ، فإنه يجوز أن تنقل (٣) اسم ولدِك أو عبدِك من خالدٍ الى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغييرُ اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سمَّيت الرجل فرساً ، أو الفرس جملاً كان تغييراً للغة . ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصَّل .

وفي البسيط :

يُطلَق لفظ العَلَم على الشيء وضدِّه ، كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ ، كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمّى ، بدليل تسمية القبيح بحسن ، والجبان بأسد ، والأَسود (٤) بكافور (٥) ، بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عامّ . فيَلزمُ من نقلها تغيير [هـ ــ ٤٠] اللغة ، كنقل رجل إلى فرس أو جمل ، بخلاف نقل العلم .

---

(١) في م ــ ل وفي شرح المفصل « صيغة » وفي هـ (صنبعة) .

(٢) في م ــ د ــ ل (العلم يجوز) .

(٣) سقط السطر التالي من ل .

(٤) في م (والاسد) .

(٥) الكافور : نبت طيب يكون من شجر بجبال بحر الهند والصين ، وخشبه أبيض هش .

قاعـدة :

قـــال ابن جني (١) في الخصائص ، ثم ابن يعيش (٢) : تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان ، وذلك لأن الغرض منها التعريف ، والأعيان أقعدُ في التعريف [م ـ ٢٠٣] من المعاني ، وذلك لأن العيان (٣) يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبتُ بالنظر والاستدلال ، وفرق (٤) بين علْمِ الضـرورة بالمشاهـدة وبين علم الاستدلال .

فائـدة :

في تذكرة ابن الصائغ قـــال : نَقَلْتُ من مجموعٍ بخط ابن الرماح : قد يرد العلم جنساً معرّفاً باللام التي لتعريف الجنس ، وذلك بعد نِعْمَ وبئس ، فتقول : نعم العُمَرُ عمرُ بنُ الخطّاب ، وبئس الحجّاجُ حجّاج بنُ يوسف ، لأن نعم لا تدخل إلا على جنس معرّف .

وقد يُجعل العلمُ جنساً منكّراً ، وذلك بعد (لا) ، نحو :

---

(١) ورد في الخصائص ٢/١٩٧ : « اعلم أن الاعـلام وقوعاً في كلامهم انما هو على الأعيان دون المعاني ، والأعيان هي الأشخاص نحو : زيـد وجعفر ... » .

(٢) شرح المفصل ١/٣٧ ، أسـقط السيوطي من كـلام ابـن يعيش قوله : (اعلم أنهم قد علقوا الأعلام على المعاني أيضـاً ، كما علقوها عـلى الأعيان ، الا أن تعليقها على المعاني أقل ...) .

(٣) في هـ « الأعيان » .

(٤) في شرح المفصل ١/٣٧ (وفرق ما بين ..) .

٣٠٧ـ لا هيثمَ الليلةَ (١) للمطيِّ .. ..

ولا بصرةَ لكم (٢) ولا بصر ، ولا أبا حسن لهـــا (٣)

بـــاب الاشارة

قال ابن هشام في تذكرته : من أسماء الإشارة مالا يُستعمل إلا بـ (ها) أو بالكاف ، وهو (تي) .

ومنها مالا يستعمل بشيء منها (٤) ، وهو (ثَمَّ) .

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤/٣٦٣ (أي لا مُجريَ ولا سائق كسوق هيثم) وانظر أمالي ابن الشجري ١/٣٢٩ ، وشرح المفصل ٢/١٠٣ ، ٤/١٢٣ ، والأشموني ١/١٤٩ وهمع الهوامع ١/١٤٥ .

وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/١٢٤ (هيثم اسم رجل كان حسن الحداء للابل . والبيت لبعض بني دبير . وبعده : (ولا فتى مثل ابن خيبري) وقال سيبويه ١/٣٥٤ : « فانه جعله نكرة كأنه قال : لاهيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لابصرة لكم . وقال الأعلم : الشاهد فيه نصب هيثم بلا ، وهو علم معرفة . وجاز ذلك لأنه أراد : لاأمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حداء المطي » .

(٢) في م (لابصيرة) .

(٣) قال سيبويه ١/٣٥٥ : (تقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا ، وانما أراد علياً رضي الله عنه ؟ فقال لأنه لايجوز أن تعمل (لا) في معرفة ، وانما تعملها في النكرة ، فاذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي) .

(٤) في د (ومنهما وهم ثم) .

ومنها مالا يستعمل بالكاف ، وهو (ذي) .

قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك ، ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ، ويمتنع من (ها) . فهذا قسمٌ ساقطٌ ، والباقي يستعمل تارةً بهذا ، وتارة بهذا ، بحسب ما يرد من المعنى .

بـــاب الموصول

فائدة :

قـــال ابن يعيش [1] : أكثر النحويين يسمي [2] صلة الموصول صلةً ، وسيبويه [3] يسميها حَشْواً ، أي أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ، ويوضّح [4] معناه .

---

(1) جاء في شرح المفصل ٣/١٥١ « وأكثر النحويين يسمّي هذه الجملة صلة ، وسيبويه يسميها (حشوا) . فالصلة مصدر كالوصل من قولك : وصلت الشيء وصلا والمراد أن الجملة وصل له ، فأما تسمية سيبويه لها حشواً فمن معنى الزيادة أي أنها ليست أصلا ، وانما هي زيادة يتمم بها الاسم ، ويوضَّح بها معناه » .

(2) هـ ــ م (سمى) .

(3) مما يدل على أن سيبويه يسمي جملة الصلة حشوا قوله : ١/٢٦٩ (هذا من أعرف منطلقا وهذا من لاأعرف منطلقا . أي : هذا الذي قد علمت أني لاأعرفه منطلقاً ، وهذا ما عندي مهيناً ، و (أعرف ، ولا أعرف ، وعندي) حشو لهما يتمان به ، فيصيران اسماً ، كما كان الذي لايتم الا بحشوه) .

(4) في هـ (توضح) .

وقال الأندلسيُّ : الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة أشياء صلة الموصول ، [هـ — ٤١] وهذا الحرف صلة ، أي : زائد ، وحرف الجرِّ صلةٌ بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيدٍ ، فالباء صلةٌ أي وصلة (١) .

فائدة :

ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهرة في الذي والتي ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومنويّة (٢) في (من وما) ونحوهما .

والصحيح أن تعريف الجميع بالصلة ، ونظير ذلك المنادى نحو : يا رجلُ . قيل : يعرف (٣) بالخطاب ، وقيل : باللام المحذوفة . وكأن (يا) أنيبت مُنابَها .

قال الأُبَّذِيُّ في شرح الجزولية : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنتَ رجلٌ قائم ، ولا يتعرّف (رجلٌ) بالخطاب ، فكأنَّ يا رجل في الأصل تُجتلَبُ له (٤) (أل) التي للحضور ، ثم اختصرت، ولذا أُلزمتْ (يا) ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ، ولأنها صارت عِوَضاً . انتهى .

ضابط :

قال ابن الصباغ(٥) في شرح الألفية: تلخيص القول في حذف العائد أن يقال : إما أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً :

---

(١) في م (بمعنى) .
(٢) في ل ـ د (ومنونة) .
(٣) في د م (تعرف) .
(٤) سقط من م السطر التالي كله .
(٥) في ل ـ د ـ م (ابن الصايغ) .

آ ــ إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأ أو غيره ، إن كان غير مبتدأ لم يجز الحذف (١) ، وإن كان مبتدأً فإما أن يُعطَف عليه أو يُعطفَ على غيره وإما لا . في الأول (٢) لا يُحذفُ ، والثاني إما أن يصلحَ ما بعده صلة (٣) أولا . في الأول (٤) لاحذفَ . والثاني إما أن يقع صدراً وإما لا ، بأن تسبقَه لولا أو ما (٥) ، في الثاني لاحذف . والأول إما أن تطول (٦) الصلة أو لا . الثاني يجوز في (أيّ) لا في غيرها ، والأول يجوز (٧) مطلقاً [د/١٢٤] .

ب ــ وإن كان منصوباً فإما بفعل أو وصف وإما بغيرهما . إن كان بغيرهما (٨) لم يجُز الحذفُ ، وإن كان بهما فإما متصل (٩) أو

---

(١) فلا يقال جاء اللذان قام بحذف العائد وهو الألف من قاما لأنه فاعل . أوضح المسالك ١/١١٨ .

(٢) ومثاله : جاءني الذي هو وزيد فاضلان . الهمع ١/٩٠ .

(٣) في ل (للصلة) .

(٤) ومثاله : جاءني الذي زيد وهو منطلقان . الهمع ١/٩٠ .

(٥) ومثاله : جاءني الذي ما هو قائم . الهمع ١/٩٠ .

(٦) في د : يطول .

(٧) ومثاله قوله تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء اله ﴾ أي : هو اله في السماء . أوضح المسالك ١/١١٩ .

(٨) ومثاله : جاء الذي انه منطلق . فالعائد منصوب بإنّ وهو حرف لا فعل ولا وصف . ابن عقيل ٧٧ .

(٩) في هـ (ومنفصل) .

منفصل • المنفصل لا يحذف (١) والمتصل (٢) إما أن يكون في الصلة ضميرٌ غيره ، أو لا • إن كان ضميرٌ غيره لم يحذف ، وإلا فإن كان من باب كان (٣) لم يحذف ، وإلا حذف •

جـ ــ وإن كان مجروراً فإما باسم أو بحرف • إن كان باسم فإما وصف أو غيره (٤) • إن كان غير وصف لم يُحذفْ ، وإن كان وصفاً فإما عامل أو لا ، إن لم يكن عاملاً (٥) فلا حذف ، وإلا جاز الحذف • وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا ، إن لم يكن فلا حذف ، وإن كان فإما بحرف أو غيره • إن كان بغيره فلا حذف ، وإن كان [هـ ــ ٤٢] بحرف فإما أن يماثل جارٌ (٦) الضمير لفظاً ومعنىً وعاملاً أو لا • إن لم [ل ــ ١٢٧] يماثله (٧) لا يحذف ، وإن ماثله في ذلك (٨) كله جاز الحذف • انتهى •

وكتب بعض الفضلاء إلى الشيخ تاج الدين بن مكتوم : [م ــ ٢٠٤]

أيا تـــاجَ دين اللهِ والأوحـــدَ الذي
تَسَنَّمَ مجـــداً ، قدُره ذِروةُ العُلا

---

(١) مثاله : جاء الذي إياه ضربت • لا يجوز حذف إياه ، ابن عقيل ٧٦ •

(٢) في ل (المتصلة) •

(٣) ومثاله : جاء الذي كانه زيد ، ابن عقيل ٧٧ •

(٤) في ل ــ د ــ م (غيره) ومثاله : جاء الذي أنا غلامه • ابن عقيل ٧٧ •

(٥) ومثاله : جاء الذي أنا ضاربه أمس • ابن عقيل ٧٧ •

(٦) في ل ــ م (جاز) •

(٧) في م (يماثل) نحو : مررت بالذي غضبت عليه • ابن عقيل ٧٨ •

(٨) مثاله : مررت بالذي أنت مار : أي مار به • ابن عقيل ٧٨ •

وجامعَ أشتاتِ الفضائلِ حاوياً
مدى السبق ، حلاّلاً لما قد تشكّلا
وبحرَ علومٍ ، في رياضِ مكارم
أبى حالة (١) التسآلِ إلاّ تسلسلا
لعلّك ــ والإحسانُ منكَ سجيّةٌ
وأوصافك الأعلام طاولنَ يذبلا ــ
تعدّدُ لي نظماً مواضعَ حذفِ ما (٢)
يعود على الموصولِ ، نظماً مسهّلا
وأكثرْ من الإيضاحِ ، واعذر مقصّراً
وعِشْ دائمَ الإقبالِ ترفل في الحلى
فأجابه (٣) :
ألا (٤) أيّها المولى المُجَلِّي (٥) قريضُهُ
إذا راح شعرُ الناس في البيد فُسْكُلا
وجاليَ أبكارِ المعاني (٦) عرائساً
عليها من التنميق ما سمّجَ الحلى

(١) في ل (حاله) .
(٢) في م (حذ ما) .
(٣) في ل (فأجابه يقول) .
(٤) في د (آيا) .
(٥) في م (المحلي) والمجلي السابق من الخيل والفُسْكُل الأخير .
(٦) في ل ــ د ــ هـ (المعالي) .

ومستنتجَ الأفكـــارِ تُشرقُ كالضحى

ومستخرجَ الألفــاظ تُجْلب كالطّـــلا

وغارسَ من غرسِ المكـــارم ُمثمــراً

وجانيَ من ثمْـــرِ الفضائلِ ما حـــلا

كتبت إلى الملـــوكِ نظمـــاً بمِدْحَةٍ

ووصفك في الآفاقِ ما زال أفضــــلا

وأرسلْـــتَ تبغي نظمَــــه لمَســائِلٍ

ومن عجبٍ أن يسألَ البحرُ (١) جدولا

فلـــم يَسَعِ الملـــوكَ إلا امتثالُــــه

وتمثيــلُ ما ألوى وإيضاحُ ما جـــلا

ولم يألُ جهـــداً في اجتلابِ شديدةٍ

ومن بذلَ (٢) المجهـــودَ جهـــداً فما آلا

فقلتُ ـــ وقد أهــديتُ فجراً إلى ضحىً

وشَوْلاً (٣) إلى بحر، وسَحْقاً لذي مُلا (٤) ــ:

إذا عائــدُ الموصول حاولتَ حــذْفَه

فطالــعْ تجدْ ما قد نظمتُ مفصَّـــلا :

---

(١) في م (الحر) .
(٢) في م (يبذل) .
(٣) في هـ (سؤلا) والشول : القليل من الماء .
(٤) في ل (فلا) السحق : الثوب البالي، والملاء ممدود : الثوب ذو لفقين وقد قصره الشاعر .

فمـــا كان مرفوعاً ، ولم يكُ مبتــــدا

فأثبتْ ، وأمّا الحذفُ فاتركه ، واحظلا (١)

وإن كــان مرفوعاً ومبتــــدأ غــــــدا

وفي وصل أيٍّ صدراً احذفْ مسهّــلا

بشرطِ بنا أيّ (٢) ، وأما إن اُعْرِبَتْ

فقيــل : بتجويزٍ لحذفٍ ، وقيل : لا

وإن يكُ ذا صــدرٍ (٣) لوصلةِ غيرِها

وطالتْ،فإن لم تصلح(٤) العجز موصلا[هـ ـ٤٣]

فدونك فاحــذفهُ . وان لم تطُلْ فقد

أجيز عـــلى قول ضعيف ، وأخمـــلا

وشاهد ذا فاقرأ : (تماماً (٥) عـلى الذي

وأحسنُ) مرفوعاً لـــذا نقـــل من تلا

---

(١) في ل (واخطلا) وفي د (واخظلا) والحظل : المنع .

(٢) في هـ (بناء) .

(٣) في م (كان ذا صدرا) .

(٤) في هـ (ويصلح) .

(٥) يعني قولـه تعالى * ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن * الأنعام ١٥٤ قال صاحب (البيان في غريب اعراب القرآن) ١/٣٥٠ : ومن قرأ : أحسن بالرفع كان أحسن مرفوعاً ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : على الذي هو أحسن . والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي والشاهد في هذه القراءة حذف العائد من الصلة دون أن تطول .

وأثبتْهُ (١) محصوراً ، كذا إن تقته (٢) (ما)

تميم ، كجـــاء اللـــذ ما هو ذو وَ لا

وفي حـــذفه خُلْفٌ لَدَى عطف غـــيره

عليه ، ومنعُ الحـــذف في عكسِه انجلى

وما كان مفعولاً (٣) لغير (ظننت) وهـــ

ـــوَ متّصل فاحذفه ، تظفرْ بالاعتـــلا

ويُشرَطُ في ذا عودُه وحـــدَه ، فإنْ

يعـــدْ غيرُه فالحـــذْفُ ليس مسهّـــلا

وهذا ، إذا الموصول لم يك (أل) فإن

يكنْها فلا تحذفْ ، وقد جـــاء مُقللا (٤)

وما كـــان خفضاً بالإضافـــة لفظُـــه

ومعناه (٥) نصبٌ ، كان بالحذفِ أسهلا

---

(١) ومثاله كما ورد في الهمع ١/٩٠ : (جاءني الذي ما في الدار الا هو ، أو الذي انما : في الدار هو) .

(٢) في هـ (نفيت) .

(٣) ومثاله نحو قوله تعالى : ﴿ هذا الذي بعث الله رسولا ﴾ أي بعثه .

(٤) والشاهد على الحذف قول الشاعر :

ما المستفز الهـــوى محمود عاقبة ولو أتيح لـــه صفو بـــلا كدر

فقد حذف العائد من صلة آل . وأصله : ما المستفزه الهوى . أوضح المسالك ١/١٢٢ . وانظر الهمع ١/٨٩ ، فان فيه بحثاً وافياً .

(٥) ومثاله نحو « جاء الذي أنا ضارب غداً » بحذف الهاء من (ضاربه) . ابن عقيل ٧٧ .

وخافضُه إن نـابَ عن حرفِ مصـدرٍ
وفعـلٍ فلم يحـذفْه أعـني السموءلا
كقولك تتلو: (فاقضِ(١) ما أنت قاضٍ) أو
فإن كان مجروراً بحرف قـد اعمـلا
وموصولُه أحجى (٢) ، لذلك فاحذِفَنْ
إذا ما استوى الحرفان ، يا حاويَ العلا
وأعني به لفظاً ومعـنىً ، ولـم يكن
ـفديتك ـ حرفُ العائد(٣) الحصرَ قد تلا
ولم يك أيضاً قـد أقيم مُقـامَ مـا
غدا فاعـلاً ، فاسمعْ مقالي ممثّـلا
(ويشرب (٤) مما تشربون) ، وإن غدا
تساويهمـا في اللفظ منفرداً حـلا (٥)

(١) يعني الآية ✻ قالوا : لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ، فاقض ما أنت قاض ✻ طه ٧٢ .

(٢) في ل م (أضحى) ومثال المجرور الذي استوى فيه الحرفان : مررت بالذي مررت والاية المذكورة في البيت الاخير .

(٣) في م (عائد ما قد تلا) .

(٤) اشارة الى قوله تعالى : ✻ ما هذا الا بشر مثلكم ، يأكل مما تأكلون منه ، ويشرب مما تشربون ✻ المؤمنون ٣٣ .

(٥) في ل ـ م (خلا) لعله يعني بالتساوي في اللفظ نحو : مررت بالذي مررت به على زيد فلا يجوز حذف (به) لاختلاف معنى الحرفين ، لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية ، ابن عقيل ٧٨ .

باب المعرف بالأداة

ضابط :

قال في البسيط تنقسم اللام إلى تسعة أقسام :

أحدها لتعريف الجنس ، نحو قولهم : الرجلُ خيرٌ من المرأة(١)، إذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال أفضل ، وإلا فكم من امرأة خيرٌ من رجل .

الثاني لتعريف عهدٍ وجوديٍّ بين المتكلم والمخاطب ، كقولك : قدم (٢) الرجل ، وأنفقت الدينار لمعهودٍ بينك وبين المخاطب . وفي التنزيل : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعونُ الرسول » (٣) وقوله : « أن جاءه الأعمى » (٤) لأن المراد به عبدُ الله بن أمِّ مكتوم .

[هـ ــ ٤٤]

الثالث لتعريف عهد ذهني ، كقولك : أكلت الخُبزَ ، وشربت الماء ، ودخلت السوق . فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ، ولا على المعهود في الوجود ، لعدم العهد بين المتكلّم والمخاطب . فلم

---

(١) في ل (آي اذا) .

(٢) في م (قام) .

(٣) المزمل ١٥ ــ ١٦ .

(٤) ﴿ عبس وتولى . أن جاءه الأعمى ﴾ عبس ٢

يبق إلا حمله على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن • إلا أن هذا التعريف قريب من النكرة ، لأن حقيقة [م ـ ٢٠٥] التعريف [د ـ ١٢٥] إنما يكون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نكرة"، لأنه لم يقصدْ مسمى معهوداً (١) في الوجود ، ولهذا قال المحقّقون : إن نحو قوله :

٣٠٨ ـ ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني (٢)

• • •   • • •   • • •

صفة" ، لكونه لم يقصِد مسمًّى معهوداً في الوجود •

الرابع لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم الإشارة • وقياس يا أيها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور ، لوجود القصد إليه بالنداء •

الخامس أن تكون بمعنى الذي ، إذ اتصلت باسم فاعل ، أو اسم مفعول •

السادس أن تكون عوضاً من تعريف الإضافة ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه • فالقياس ألاّ تجتمع الألف واللام والإضافة ،

---

(١) في ل معهود •

(٢) نسبه سيبويه الى رجل من بني سلول مولد ٤١٦/١ وعجزه (فمضيت ثمت قلت : لايعنيني) ، وانظر الخصائص ٣٣٠/٣ ـ ٣٣٢ ودلائل الاعجاز ١٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ ومغني اللبيب ١٠٧ (١٥٣) ٤٨٠ (٧٩٤) ٧١٧ (١١٠٧) والعيني ٥٨/٤ ، والأشموني ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ـ ٦٣ والتصريح بمضمون التوضيح ١١١/٢ وهمع الهوامع ٩/١ ، ١٤٠/٢ وشواهد المغني ٤٨١ (٦٧١) والدرر اللوامع ٤/١ ، ١٩٢/٢ •

إلا أن الإضافة لمّا لم تعرف احتيج إلى الألف واللام لتجري صفة للمعرفة السابقة .

السابع أن تكون زائدة في الأعلام (١) .

الثامن أن تكون تحسينية (٢) ، والتعريف بغيرها ، كـلام الذي والتي .

التاسع أن تكون للمح (٣) .

قال : واعلمْ أنّ أقوى تعريف اللامِ الحضورُ ، ثم العهد ، ثم الجنس . وقال المهلّبيُّ :

تعلّمْ فللتعريفِ ستةُ أوْجُهٍ
إذا لامُه زِيدتْ (٤) إلى أوّل الإسمِ

حضور ، وتفخيم وجِنْس ، ومعهدٌ
ومعنى الذي ، ثمّ الزادة في الرسمِ [ل/١٢٨]

---

(١) يعدها ابن هشام في المغني نوعاً من الزائدة اللازمة فيقول : « وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى ، أو لارتجالها كالسموءل أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل : كالبيت المكعبة » ١/٥٢ .

(٢) في د م (محسنة) ويسمي ابن هشام هذه اللام (الزائدة اللازمة) المغني ١/٥٢ .

(٣) جاء في المغني ١/٥٢ : (وهي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك ، فتقول الحارث والعباس والضحاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع) .

(٤) في ل م د (على) .

فائـدة :

(فَيْنَةَ) اسمٌ من أسماء الزمان معرفة . قال ابن يعيش (١) :

وهو معرفة علم ، فلذلك لا ينصرفُ . تقول : لقيته فينةَ بعد فينة ، أي : الحينَ بعد الحينِ (٢) . وحكى أبو زيد : الفينةَ بعد الفينة، بالألف واللام، لهذا يكونُ مما اعتقب عليه تعريفان : أحدهما [هـ ــ ٤٥] بالألف واللام، والآخر بالوَضْعِ والعلميَّة. وليس كالحسن والعباس، لأنه ليس بصفة في الأصل ، ومثله قولهم للشمس إلاهة (٣) والإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه (٤) . وأسماء العدد معارفُ أعلامٌ وقد يدخلها الألف واللام فيقـــال : الثلاثة نصف الستّة . فيكون (٥) مما اعتقب عليه تعريفان .

وذكر ابن جني في الخصائص (الأوّلَ) وقال : وهو كقولك شعوب (٦) والشعوب للمنية ، ونَدَرَى والنَّدَرَى .

وذكر المهلبي من ذلك غُدوَةَ والغُدْوة ، ونَسْر والنَّسْر .

---

(١) شرح المفصل ١/٣٩ .

(٢) في شرح المفصل « ... بعيد الحين تريد الندرى » .

(٣) في لسان العرب : الالاهة الحية العظيمة .

(٤) وبعده في شرح المفصل ١/٣٩ (ومن الأسماء المعلقة على المعاني أسماء العدد وهي معرفة لانها عدد معروف القدر ، ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد ، وكذلك ثمانية ضعف أربعة ، واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير) .

(٥) في م (فتكون) .

(٦) جاء في الخصائص ٢/١٩٨ : « ومنه ـ فيما ذكره أبو علي ـ ما حكاه أبو زيد من قولهم :كان ذلك الفينة وفينة ، وندرى والندرى . فهذا مما اعتقب عليه تعريفان العلمية والألف واللام ، وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية » .

بـــاب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش (١) : ذهب سيبويه (٢) وابن السرّاج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل والأول (٣) في استحقاق الرفـع ، وغـيرُهما من المرفوعات محمول عليهما ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية ، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيرُه .

قال : والذي عليه حُذّاقُ أصحابِنا اليوم أن الفاعل هو الأصل، لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام ، من حيث كان تكلّفُ زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ . فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلٌ واحد منهما فاعلاً ومفعولا .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يُخشى التباسُه ، بل لضربٍ

---

(١) شرح المفصل ١/٧٣ .

(٢) قال سيبويه ١/٧ : (واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل الى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك الا أن تدعه ... فالمبتدأ أول جزء ، كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة).

(٣) سقط من م (والأول) وفي ل (الأصل الأول) وفي شرح المفصل (الأول والاصل) .

من الاستحسان وتشبيه (١) بالفاعل ، من حيث كان كل واحد منهما مُخبَراً عنه ، وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر •

فائـدة :

قال ابن النحاس في التعليقة : قولنا : أقائمٌ الزيدانِ ، وما ذاهبٌ أخواك ، مبتدأٌ ليس له خبرٌ ، لا ملفوظٌ به ولا مقدّر •

قال : ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك (٢) فأقل (٣) مبتدأٌ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قلَّ رجلٌ يقول ذاك (٤) • (ويقول ذاك) صفة لرجل ، وليس بخبرٍ ، بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه ، وكذلك قولهم : كلُّ رجل وضيعتُه (٥) ، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين • وكذلك قولهم :

---

(١) في ل ـ م (وتشبه) •

(٢) في ل ـ م ـ د (ذاك) •

(٣) سقط السطر التالي من ل •

(٤) أورد سيبويه هذا المثل والذي قبله في (باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه) فقال : « وتقول : قل رجل يقول ذاك الا زيد ، فليس زيد بدلا من الرجل في قل ، ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كمعناه • وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنك تدخله في شيء تخرج منه من سواه » ١/٣٦١ •

(٥) وردت في الخصائص ١/٢٨٣ (وصنعته) وجاء في كتاب سيبويه ١/١٩٧ : (وزعم الخليل أنه يجوز : بعت الشاء شاة ودرهم ، انما

حسبك (١) [هـ ـ ٤٦] مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، [م ـ ٢٠٦] لكونه (٢) في معنى : اكتف • وكذلك قول الشاعر :

٣٠٩ ـ غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ (٣)

ومثله قول الآخر :

٣١٠ ـ غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللهْـ ... ـوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سلم (٤)

يريد : شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم خبراً للشاة وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع) انظر شرح المفصل ٢/٦٢ •

(١) جاء في الكتاب ١/٣٧٦ : (لايقع معنى النهي في حسبك الا أن يكون مبتدأ) وقال المبرد في المقتضب ٤/٣٨٣ : (حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه النهي) •

(٢) في م (لأنه) •

(٣) ورد الشاهد غير منسوب الى قائل في أمالي ابن الشجري ١/٣٢ ، وانظر مغني اللبيب ١٧١ (٢٨٨) ٧٥٣ (١١٤٣) وأورده الاستر اباذي في شرح الكافية ١/٨٧ (على الزمن) وورد في الهمع ١/٩٤ ورواه السجاعي في حاشيته على شرح ابن عقيل (الطبعة الحجرية ص ٨٦) واتبعه ببيت آخر وهو :

انما يرجو الحياة فتى ... عاش في أمن من الاحن

ونسب البيتين الى أبي نواس • وورد البيت في الدرر اللوامع ١/٧٢ منسوبا الى أبي نواس ولم يذكر في ديوان الشاعر •

(٤) مغني اللبيب ٧٥٣ (١١٤٢) والاشموني ١/١٩١ والطبعة الحجرية من شرح ابن عقيل ٨٦ •

فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له ، على أحد الوجهين ، لأنه محمول على (ما) . كأنه قيل : ما يؤسف على زمنٍ كما في قولهم : ما قائم أخواك .

قاعـدة :

أصلُ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر(١) أن يكون نكرة(٢)، وذلك لأن الغرض من (٣) الإخبارات إفـادة المخاطب ما ليس عنده . وتنزيله منزلتك في علم الخبر ، والإخبـارُ عن النكرة لا فائدة فيه ، فإن أفاد جاز .

مسوّغات الابتداء بالنكرة :

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني (٤) :

لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتـدي إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها . فمن ُمقِلٍّ ُمخِلّ (٥) ، ومن مكثرٍ مُوردٍ مالا يصح (٦) ، أو معدّد لأمور متداخلة . قال : والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :

---

(١) سقط السطر التالي كله من م .

(٢) في ل (وأصل الخبر نكرة) .

(٣) في ل (في) .

(٤) مغني اللبيب ٥٢٠ـ٥٢٤ القاعدة العامة والمسوغات الخامس والسادس والعاشر تطابق مافي المغني ، وأمـا المسوغات الأخـرى فقد أوجـزها السيوطي ايجازا غير مخل .

(٥) في ل ـ م (فحمل) .

(٦) في المغني (مالا يصلح) .

أحدها أن تكون موصوفة لفظاً، نحو : « وأجلٌ مسمى عنده »(١)، « ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ »(٢) أو تقديراً نحو : السمنُ منوانِ بدرهم (٣)، أي منه، أو معنى نحو : رجيل (٤) جاءني، لأنه في معنى : رجل صغير •

الثاني أن تكون عاملة إما رفعاً، نحو : قائمٌ الزيدانِ عند من أجازه، أو نصباً نحو : « أمرٌ بمعروف صدقةٌ »(٥) أو جرّاً، نحو : غلامُ رجلٍ جاءني •

---

(١) الأنعام ٢ ﴿ هو الذي خلقكم من طين ﴾، ثم قضى أجلا • وأجل مسمى عنده ﴾ •

(٢) البقرة ٢٢١ •

(٣) شرح الكافية ١/٩١، وأوضح المسالك : ١/١٤٣، والهمع ١/١٠١ •

(٤) أوضح المسالك ١/١٤٥ •

(٥) جاء في المجلد الاول من صحيح مسلم ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها (رقم الحديث ٨٤) « ••• عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال : يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة • فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة • ويجزىء عن ذلك ركعتان يركعهما عند الضحى •

وجاء في المجلد الثاني (رقم الحديث ٥٣) من صحيح مسلم (•• وأمر بالمعروف صدقة ••) بتعريف المعروف •

وورد الشاهد نفسه في مسند أحمد ٥/١٦٧ بتنكير معروف (وأمر بمعروف صدقة) وبالتعريف بأل في ٥/١٦٨ « وأمر بالمعروف، وبتعريف أمر بالاضافة الى ضمير المخاطب ٥/١٧٨ وأمرك بالمعروف •

الثالث العطفُ بشـرط كون المعطوف والمعطوف (١) عليـه مما يسوغ الابتداء به نحو : «طاعةٌ وقولٌ معروف» (٢) أي : أَمْثَلُ من غيرهما . ونحو : « قولٌ [هـ — ٤٧] معروفٌ ومغفرةٌ خـيرٌ من صدقةٍ يتبعُها أذى » (٣) .

الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملةً نحو : « ولدينا مزيد » (٤) « لكلٍّ أجل كتاب » (٥) ، قصدَكَ غلامُه رجل .

الخامس أن تكون عامة إما بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها ، نحو : ما رجلٌ في الدار ، وهل رجلٌ في الدار ، و « أإلـهٌ مع الله » (٦) ، وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوّغ [د — ١٢٦] للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم ، نحو : أرجل في الدار أم امرأة (٧) ، كما مثّل في الكافية ، وليس كما قال .

السادس أن يكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي ، نحو : رجلٌ خير من امرأة وتمرة خير من جرادة (٨) .

---

(١) في م (أو المعطوف عليه) .

(٢) محمد ٢١ .

(٣) البقرة ٢٦٣ .

(٤) ق ٣٥ ﴿ لهم ما يشاؤون فيها ، ولدينا مزيد ﴾ .

(٥) الرعد ٣٨ .

(٦) النمل ٦٠ .

(٧) شرح الكافية ٨٩/١ .

(٨) مغني اللبيب (٥٢٢) .

السابع أن تكون في معنى الفعل ، وهو شامل لنحو : عَجَبٌ لزيدٍ ، وضبطوه بأن يُراد بها التعجب (١) . ونحو « سلامٌ على آل يسين » (٢) و « ويل للمطففين » (٣) وضبطوه بأن يراد به الدعاء .

الثامن أن يكون ثبوتُ ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة ، نحو : شجرةٌ سجدت (٤) وبقرة تكلمت .

التاسع أن تقع بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا رجل بالباب.

العاشر أن تقع في أول جملة حالية ، نحو :

٣١١ـ شربنا (٥) ونَجْمٌ قد أضاءَ (٦) ....

. . . .

٣١٢ـ . . . .

وكـــلٌ يومٍ تراني مِدْيـــةٌ بيدي (٧)

(١) مغني اللبيب (٥٢٢) .

(٢) الصافات ١٣٠ .

(٣) المطففين ١ .

(٤) الهمع ١/١٠١ .

(٥) في نسخ الاشباه المخطوطة والمطبوعة بالشين المعجمة . وفي غيرها سرينا .

(٦) تتمة البيت فيكتب النحو «..فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق» وانظر مغني اللبيب ٥٢٣ (٨٤٨) وشرح شواهد الألفية للعيني ١/٥٤٦ وابن عقيل ١/١٠٤ ، والأشموني ١/٢٠٦ ، والهمع ١/١٠١ وشرح شواهد المغني ٨٦٣ (٧٠٨) والدرر ١/٧٦ .

(٧) ورد البيت في شرح ديوان الحماسة ١٥٧٠ غير منسوب الى قائل وصدره (الذئب يطرقها في الليل واحدةً) وانظر مغني اللبيب ٥٢٣ (٨٤٩) والأشموني ١/٢٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٤ (٧٠٩) .

وبهذا يُعلَمُ أن اشتراط النحويين وقوعَ النكرة بعد واو الحال ليس بلازم . ونظير هـذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجُمل : تكسر (1) إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية ، بدليل قوله تعالى : « وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام » (2) . انتهى .

وقـد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب) جملةً من المسوّغات . ثم قال :

وكلُّ ما ذكرتُ في [ل ــ ١٢٩] التتميم

يرجعُ للتخصيص والتعميم (3) [هـ ــ ٤٨]

وقال المهلّبي في نظم الفرائد :

وقعَ الابتداءُ بالتنكيـرِ	في ثمانٍ وأربعٍ للخبيـرِ
بعد نفيٍ أو جوابٍ (4) لنفيٍ	أو لمعنـاهُ موجباً كالنظيـرِ
ثم إنْ كنتَ سائلاً أو مُجيباً	لسؤالٍ وسابقٍ (5) مجرورِ
ثم موصولـةٍ بمنْ ، وإذا ما	رَفَعتْ ظاهراً لدى مستخيرِ

(1) ذكر ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ق ٧١ وقال بعده : « نحو : جاء زيد وإنّ يده على رأسه » .

(2) الفرقان ٢٠ .

(3) في ل ــ د ــ م والتفهيم .

(4) في البيت خلل عروضي ، ولعل الأصل (بعد نفي وفي جواب لنفي) .

(5) في د ــ م (أو سابقا) .

ولمعنى تعجبٍ أو (١) دعـاءٍ أو عموم ونعتها للبصير(٢)[م–٢٠٧]

وقال أيضاً :

قـد جــاء ما أغنى وسدّ عن الخبَرْ
في حـذفِـه ، وزواله ِ في اثنيْ عَشَــرْ

حـالٍ ، وشرطٍ ، أو جوابِ مسائلٍ
أو حالفٍ برٍّ ، ومعمــولِ الخبــرْ

وجوابِ لـولا ، ثـم وصف بعــدَه
أو فاعــــل ، أو نقض نفيٍ في الأثرْ

أو في سؤالٍ في العمــومِ ، وواوِ معْ
وحــديثِ معطوفٍ ، كفانا من غبـر

مثال الحال : أكثرُ شربي السويقَ(٣) ملتوتاً. والشرط : سروري بزيدٍ إن أطاعني أي : ثابت إذا أطاعني ، حُذف الخبرُ فأقيم (٤) الشرط

---

(١) في م (ودعاء) .

(٢) وهذه أمثلتها مقتبسة من الهمع ١/١٠١ ومرتبة بحسب ورودها في الأبيات : (ما رجل في الدار ، أإله مع الله ، شر أهرّ ذا ناب . كم مالك (على رأي سيبويه) درهم في إجابة من سأل : ما عندك ؟) صاحب لزيد عندي (المقتضب ٤/١٢٧) خير منك جاءني (المقتضب ٤/١٢٧) قائم الزيدان ، عجب لزيد سلام على آل ياسين ، كل يموت ، أجل مسمى عنده) .

(٣) انظر شرح المفصل ١/٩٧ وأوضح المسالك ١/١٦٠ والهمع ١/١٠٦ .

(٤) في ل (واقيم) .

مقامه . والجواب لسؤال : زيدٌ ، لمن قال من عندك ؟ وجواب القسم : لعمر الله لأفعلنّ (١) . ومعمول الخبر : ما أنت إلا سيراً ، أي تسير سيراً . وجواب لولا : لولا زيدٌ لأكرمتك . والوصف : أقل (٢) رجلٍ يقول ذلك (فيقول) في موضع خفضٍ صفة لرجلٍ، وقد سدّ مسدّ الخبر، والفاعل : أقائم (٣) الزيدان ؟ ونقض (٤) النفي : بلى زيدٌ ، لمن قال : ما عندي أحد . والسؤال في العموم : هل طعامٌ ؟ أي عندكم . وواو مع : كلُّ رجل وضيعته (٥) ، والعطف : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض (٦) .

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

المبتدأُ لا يعطف عليه خبره بحرف البتّةَ إلا بالفاء في موضعين :

أحدهما (٧) يلزمه الفاء ، والآخر لا يلزمه الفاء :

فأما الذي يلزمه الفاء ففي موضعين : أحدهما في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شرطاً جازماً بالنيابة ، وجزاؤه جملة اسمية ، أو

---

(١) أوضح المسالك ١/١٥٨ والهمع ١/١٠٥ .

(٢) كتاب سيبويه ١/٣٦١ .

(٣) شرح المفصل ١/٩٦ .

(٤) في د (نقص) .

(٥) الكتاب ١/١٥٠ ـ ١٥٤ ـ ١٩٧ والخصائص ١/٢٨٣ وشرح المفصل ١/٩٨ .

(٦) سقط من م (راض) .

(٧) سقط من م سطر كامل بعد (أحدهما) .

أمريَّة ، أو نهيية ، نحو : من يأتني فله درهم [هـ/٤٩] « ومن عاد فينتقم الله منه » (١) « ومن يتوكل على الله فهو حسبه » (٢) • والثاني قولهم : أما زيد فقائم •

وأما (٣) الذي يجوز دخول الفاء في خبره ، ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً ، نحو : « وما بكم من نعمة فمن الله » (٤) والذي يأتيني فله درهم « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما » (٥) وكلُّ رجل يأتيني فله درهم •

فائـدة :

قـال ابن مكتوم في تذكرته : قـال أبو الخصيب (٦) الفارسيّ ـ نَحْويٌّ من أصحاب المبرِّد في كتاب النوادر له :

الليلةَ الهلالُ (٧) ، ليس في الكلام شخص خبره ظرفٌ من الزمان إلا هذا ، ومثله قوله :

---

(١) المائدة ٩٥ •

(٢) الطلاق ٣ وقد سقطت هذه الآية من م •

(٣) في ل (وأنا) •

(٤) الأحقاف ٤٦ •

(٥) النساء ١٥ •

(٦) في م (أبو الحصيب) •

(٧) جاء في هامش الكتاب ٢٠٨/١ قال السيرافي : اعلم أن ظروف الزمان تكون اخبارا للمصادر ولا تكون أخباراً للجثث ، وظروف المكان تكون أخباراً لهما لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع ←

٣١٣ـ أكُلَّ عَـــامٍ نعَـــمٌ تحوونَهُ (١)

• • • • • • • •

انتهى •

ضابط :

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة :

الأول الضمير وهو الأصل •

وجودها ، أعني الأماكن ••• وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء ، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء • انظر الامالي الشجرية ١/٣٢٤ •

(١) في م (يحوونه) والبيت لقيس بن حصين الحارثي ، وعجزه : (يلقحه قـــوم وتنتجونـــه) قـال البغـــدادي في خزانـة الأدب ١/١٩٦ (النعم اسم مفرد بمعنى الجمع • قال الفراء : هو مفرد لايؤنث ، وقال الهروي : والنعم يذكر ويؤنث • وقال الراغب : النعم مختص بالابل • وروى الشاهد : (في كل عام •••) يقول : يحملون الفحولة على النوق، فإذا حملت أغرتم أنتم عليها فأخذتموها ، وهي حوامل فتلد عندكم • والشاهد فيه ــ كما يقول البغدادي : الاخبار عن اسم العين باسم الزمان ،فان قوله (أكل عام) منصوب على الظرف في موضع خبر لقوله (نعم) فوجب تقدير مضاف ••• وقدره ابن هشام نَهْبُ نعم) وقال النحاس : كان المبرد يذهب الى أن المعنى (أكل عام حدوث نعم) فيكون (كل) منصوباً بالحدوث كما تقول : الليلة الهلال • قال أبو الحسن ردا عليه : ليس النعم شيئاً يحدث لم يكن ، كيوم الجمعة وما أشبهه ولكن العامل في (كل) الاستقرار ، والخبر محذوف كأنه قال : نعم تحوونه لكم •

وانظر سيبويـه ١/٦٥ والانصاف ٦٢ والكافيـة ١/٩٤ • والعيني ١/٥٢٨ •

الثاني الإشارة ، نحو : « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ » (١) •

الثالث إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو « الحاقّةُ ما الحاقّة » (٢) •

الرابع إعادتُه بمعناه ، نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كنيةً له •

الخامس عمومٌ يشمل المبتدأ، نحو: « والذين يمسكون بالكتاب، وأقاموا الصلاة إنّا لا نُضيعُ أجرَ المصلحين » (٣) •

السادس أن يُعطَف بفاء السببية جملةٌ ذات ضمير على جملة خالية (٤) منه ، أو بالعكس نحو : « ألم ترَ أنّ الله أنزل من السماء ماءً فتصبحُ الأرض مخضرّةً » (٥) •

٣١٤ـ وإنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارةً
فيبدو ، وتاراتٍ يَجُمُّ ، فيغرقُ (٦)

---

(١) الأعراف ٢٦ •

(٢) الحاقة ١ ـ ٢ •

(٣) الأعراف ١٧٠ •

(٤) في نسخ الأشباه كلها (حالية) بالحاء المهملة •

(٥) الحج ٦٣ •

(٦) قائل البيت ذو الرمة ديوا نالشاعر ٣٩٥ ، وقال ابن جني في المحتسب ١/١٥٠: هو قول كُثيّر فيما أظن • وقال الشنقيطي في شرحه (الدرر ١/٧٤ ـ ٧٥) : (حسر الماء غار . ويجم يكثر إشارة إلى أن غلبة البكاء عليه هي غالب أحواله) وقال في اعرابه : « انسان عيني مبتدأ ، وجملة يحسر الماء خبره ، ولا عائد فيها ، لأن الفاء السببية نزلت الجملتين ←

السابع العطف بالواو (١) عند هشامٍ (٢) وحدَه ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها .

الثامن شرطٌ يشتمل على ضمير مدلولٍ على جوابه بالخبر ، نحو : زيد يقوم عمروٌ إن قام .

التاسع (أل) النائبةُ عن الضمير في قول طائفة ، نحو : « فإنَّ الجنةَ هي المأوى » (٣) [هـ ــ ٥٠] أي مأواه .

العاشر كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى ، نحو : (هِجِّيرَى أبي بكر لا إله إلا الله) (٤) .

← منزلة جملة واحدة ، فاكتفى منهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما ، وهذا مذهب ابن هشام . وقال غيره : ان الرابط محذوف ، أي يحسر الماء عنه ، وقيل : هو (أل) في الماء لنيابتها عن الضمير ، والأصل ماؤه « وانظر : مجالس ثعلب ٦١٢ ، والمقرب ١٣ ، ومغني اللبيب ٥٥٤ (٨٨٩) والعيني ١/٥٧٨ ، ٤/١٧٨ ــ ٤٤٩ ، والأشموني ١/١٩٦ والهمع ١/٨٩ .

(١) في ل (وعند) .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير ، وقد ردّ عليه ابن هشام في المغني ٥٥٥ بقوله : « الواو للجمع في المفردات لافي الجمل » وناقشه السيوطي في الهمع ١/٩٨ وفي (المدارس النحوية) لشوقي ضيف ١٨٨ ــ ١٩١ طائفة من آرائه التي انفرد بها .

(٣) النازعات ٤١ .

(٤) جاء في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٨ : (.. ان اتحدت الجملة بالمبتدأ معنى) وجاء في الحاشية : « فاتحادها مثل : وهجيرى أبي بكر لااله الا الله » وهجيرى الشخص دأبه وشأنه .

قاعـدة :

إذا كان (١) الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجزْ تقديم الخبر ، لأنه مما يُشكـل ويلبس إذ كـل واحـدٍ منهمـا يجوز أن يكون خبراً ، ومخبراً عنه (٢) .

قال ابن يعيش : ونظيرُ ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهمـا الإعراب ، فإنه لا يجـوز (٣) [م ـ ٢٠٨] نحو : ضـرب موسى عيسى .

قاعـدة :

قال ابن إياز (٤) :

إذا دار الأمر بين كون [د ـ ١٢٧] المحذوف (٥) مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟

قال الواسطيّ : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائدة ومعتمدُها .

(١) القاعدة كلها من كلام ابن يعيش ١/٩٩ .

(٢) وبعد ذلك في شرح المفصل (فأيهما قدمت كان المبتدأ) .

(٣) في شرح المفصل (فانه لايجوز تقديم المفعول نحو ..) .

(٤) في مخطوطة الظاهرية لشرح الفصول الورقة ١١٥ (وذهب الواسطي الى أن حذف المبتدأ أحسن ، لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها ومع ذلك فقد جاء حذف هذا مرة ، وحذف الآخر أخرى . وصرح العبدي في برهانه بأن حذف الخبر أحسن ، واحتج بأن الحذف اتساع ..) .

(٥) سقط السطر التالي كله من م .

وقال العبديُّ في البرهان : الأولى كونه الخبر (١) ، لأن الحذف اتساعٌ وتصرُّف وذلك في الخبر دون المبتدأ ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً ، ومشتقاً ، وجملةً على تشعب أقسامها . والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً .

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز (٢) والأواخر أليقُ منه بالصدور والأوائل . مثاله « فصبرٌ جميل » (٣) أي شأني صبرٌ جميل ، أو صبرٌ جميل أمثلُ من غيره، ومثله « طاعةٌ وقولٌ معروف » (٤) أي المطلوب منكم طاعةٌ ، أو طاعةٌ أمثلُ لكم .

قال ابن هشام في المغني (٥) : ولو عَرَضَ ما يوجبُ التعيينَ عُمِلَ به ، كما في : نعم الرجلُ زيدٌ ، إذ لا يحذف الخبر وجوباً (٦) إلا إذا سدَّ شيءٌ مسدَّه (٧) .

وجزم كثير من النحويين في نحو : عمرُكَ لأفعلنَّ ، وايمنُ الله لأفعلنَّ ، بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابن عصفور (٨) كونَهُ المبتدأ .

---

(١) في د (كون) .

(٢) في مخطوطة الظاهرية الورقة ١١٥ (بالعجز) وفي م (بالاعجاز الآواخر) وفي هـ (بالصدر والاوائل) والتصحيح من ل .

(٣) يوسف ١٨ .

(٤) محمد ٢١ .

(٥) مغني اللبيب ٦٨٣ .

(٦) سقط من هـ (وجوبا) .

(٧) وبعده في مغني اللبيب (ومثله حبذا زيد إذا حمله على الحذف) .

(٨) جاء في الورقتين ٨٩ ـ ٩٠ من شرح الجمل : « وإذا حذف حرف القسم

←

قاعـــدة :

قال ابن هشام في المغني (١) :

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأً والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر . [هـ ـ ٥١]

فالمحذوفُ عينُ الثابت ، فيكون حذفاً كلا حذفٍ . فأما الفعل فإنه غيرُ الفاعـل اللهم إلا أن يعتضدَ الأول بروايـة أخرى ، كقراءة شُعْبَةَ : « يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ (٢) والآصال رجالٌ » بفتح الباء ، فإنه (٣) يقدّر الفعل ، والموجود فاعلٌ لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة من كسر الباء ، أو بموضع آخر يشبهه ، [ل ـ ١٣٠] نحو :

فلايخلو أن تعوض منه شيئاً أولا تعوض، فان عوض منهشيءلم يجز الا الخفض ... وان لم تعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على اضمار فعل . لأن القسم اذ ذاك يكون جملة فعلية ، كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمين الله لاقومن ، ويمين الله لاخرجن « وفي هذا النص دليل على أن المذكور المبتدأ . ولعل ابن هشام وقف على رأي آخر لابن عصفور في كتاب آخر له ، يجيز أن يكون المذكور الخبر » .

(١) مغني اللبيب ٦٨٤ ـ ٦٨٥ .

(٢) النور ٣٦ ـ ٣٧ . جاء في شرح الشاطبية لعلي محمد الضباع ، ٢٥٦ : (قرأ ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بفتح الموحدة على البناء للمفعول ، والباقون بكسرها على البناء للفاعل .) وقال أبو حيان في البحر المحيط ٤٥٨/٦) : (وقرأ أبو جعفر بالتـاء مـن فـوق وفتح الباء . وقال الزمخشري : ووجهها أن تسند الى أوقات الغدو والاصال على زيادة الباء، وتجعل الاوقات ، والمراد بها كصيد عليه يومان ، والمراد وحشهما) .

(٣) سقط السطر التالي من م .

« ولئن (١) سألتهم من خلقهم ليقولنّ الله » (٢) . فلا يقدر ليقولن : اللهُ خلقهم ، بل خلقهم الله ، لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو « ولئنْ سألتهم من خلقَ السموات والأرضَ (٣) ليقولنّ : خلقهن العزيز العليم » .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا تردّد الإضمار بين أنْ نكون (٤) قد أضمرنا خبراً ، أو (٥) أضمرنا فعلاً ، كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه ، لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها ، لأن أولها موضع استجمام وراحة ، وآخرها موضع تعبٍ وطلب استراحة .

فائدة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه (٦) على المقرّب :

اعلم أنّ تنكير المبتدأ اختلفت (٧) فيه عبارات النحاة : فقال ابن السرّاج: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة ، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء ، وُجِد شيءٌ من الشرائط أو لم يوجدْ .

(١) في هـ (لئن) .
(٢) الزخرف ٨٧ .
(٣) الزخرف ٩ .
(٤) في ل (يكون) .
(٥) في هـ (وأضمرنا) .
(٦) في م (التعليقة) .
(٧) في د (اختلف) .

وقال الجُرجانيُّ : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لاتشترك(١) النفوس في معرفته نحو : رجلٌ من تميمٍ شاعر أو فارس . فالمجوِّزُ عنـده شيء واحـد ، وهو جهالـة بعض النفوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عَمْرون : الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة . لا غـير . وفسَّر قربها من المعرفة بأحد شيئين :

إما باختصاصها كالنكرة (٢) الموصوفة .

أو بكونها في غاية العموم . كقولنا : تمرةٌ خيرٌ من جرادة .

فعلى هذه الضوابط لاحاجة لنا بتعداد الأماكن ، بل نعتبر(٣) كلَّ ما يرد (٤) ، فإن كان جارياً على الضابط أجَزْناه ، وإلا منعناه ، وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ، كما فعل جماعةٌ كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تُنيف على (٥) الثلاثين . وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة وعشرين ، فيما علمته . [هـ ـ ٥٢]

أحدها أن تكون موصوفة ، وهذا تحته نوعان :

موصوف بصفةظاهرة،كقوله تعالى« ولعبدٌ مؤمنخير منمشرك»(٦).

---

(١) في ل (لايشترك) .

(٢) في م (بالنكرة) .

(٣) في م ـ د ـ ل : يعتبر .

(٤) في ل (يراد) .

(٥) في م (عن) .

(٦) البقرة ٢٢١ .

وموصوف بصفة مقدّرة كمسألة [م-٢٠٩] السمنُ منوان (١) بدرهم ، فإنّ (٢) تقديره منوان منه بدرهم ، و (منــه) في موضــع الصفة (للمنوين) .

الثاني (٣) أن تكون خلفاً من موصوف : كقولهم : ضعيفٌ عاذ بقرملة (٤) . أي : إنسان ضعيفٌ أو حيوان التجأ (٥) إلى ضعيف .

الثالث مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام ، كقولك : أفضل من زيد صاحبُك .

الرابع أن تكون (٦) اسم استفهام ، نحو : من جاءك ؟

الخامس اسم شرط ، نحو : من يأتني أكرمْه .

السادس كم الخبرية ، نحو : كم غلام لي .

السابع أن يكون معنى الكلام التعجب ، كقولهم : عجبٌ لك .

الثامن أن يتقدّمها أداة نفي ، نحو : ما رجل قائمٌ .

التاسع أن يتقدمها أداة استفهام ، نحو : أرجلٌ قائم ؟

العاشر أن يتقدمها خبرُها ظرفاً ، نحو : عندي رجل .

الحادي عشر أن يتقــدمها خبرها جارّاً (٧) ومجروراً ، نحو : في

---

(١) أوضح المسالك ١/١٤٣ وشرح شذور الذهب ١/١٨٣ .

(٢) سقط من ل (فان) .

(٣) في ل ـ د هـ (الثالث) وهو غلط ينسحب على أرقام الوجوه الأخرى . وتصحيحه من م .

(٤) مغني اللبيب ٥٢٠ والهمع ١/١٠١ وفيه (القرملة : شجرة) .

(٥) في م (التجى) .

(٦) في د (يكون) .

(٧) في م (أو مجرور) .

الدار رجل ، وينبغي أن يشترط في هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةٌ • وإلا فلو قيل : في دارٍ رجل لم يَجُزْ ، وإن كان الخبر مجروراً وقد تقدم • وأجاز الجزوليُّ والواحديّ في كتابه (في النحو) تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف •

نقله عنهما شيخنا •

الثاني عشر أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو : « سلامٌ عليكم »(١) وويلٌ له •

الثالث عشر أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر ، كقولهم : (شيءٌ ما جاء بك) (٢) وقولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) (٣) ، لأنه في معنى النفي • أي ما أهرَّ ذا ناب إلا شر •

الرابع عشر أن تكون النكرة عامة ، نحو قول عمر : تمرةٌ خيرٌ من جرادة (٤) ، [هـ ــ ٥٣] ونحو : مسألةٌ خير من بِطالة •

الخامس عشر أن تكون (٥) في جواب من يسأل بالهمزة وأم ، نحو : رجل قائم ، في جواب من قال : أرجلٌ قائم أم امرأة ؟

---

(١) الأنعام ٥٤.

(٢) الكتاب ١/١٦٦ والهمع ١/١٠١ •

(٣) الكتاب ١/١٦٦ والمستقصى ٢/١٣٠ (٤٤٨) والكافية ٢٢٤ والمغني ٥٢٠ واللسان (هرر) والهمع ١/١٠١ •

(٤) ورد هذا القول غير منسوب الى عمر في مغني اللبيب ٥٢٢ •

(٥) في م ــ ل (يكون) •

السادس عشر : أن يكون الموضعُ موضعَ تفصيل (١) ، نحو قولنا : الناس رجلان : رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرىء القيس :

٣١٥ـ فأقبلتُ زحفاً على الركبتين   فثوبٌ عليَّ وثوبٌ أجُر(٢)

السابع عشر أن تكون (٣) معتمدةً على لام الابتداء ، نحو : لرجل قائمٌ .

الثامن عشر : أن تكون عاملةً ، نحو : (أمر بمعروف صدقة)(٤).

التاسع عشر أن تكون ما التعجبية ، نحو : ما أحسن زيداً ! على رأي سيبويه .

العشرون أن تكون مضافةً إضافة محضة . نحو : غلامُ امرأةٍ (٥) خارج . [د/١٢٨] .

الحادي والعشرون أن تكون مضافة إضافة غير (٦) محضة ، نحو : مثلك لا يفعل كذا .

---

(١) في د ـ تفضيل .

(٢) ديوان الشاعر ١٥٩ ، وانظر الكتاب ١/٤٤ والمحتسب ٢/١٤٢ وأمالي ابن الشجري ١/٩٣ ـ ٣٢٦ ـ ومغني اللبيب ٥٢٤ (٨٥١) ـ ٧٠٤ (١٠٧٨) شرح العيني ١/٤٤٥ ـ وخزانة الأدب ١/١٨٠ . وروي البيت في الديوان : « فثوباً نسيت ... » .

(٣) في م (أن يكون معتمده) .

(٤) انظر تخريج الحديث ومناقشته في ص (١١٠) من هذا الكتاب .

(٥) في م (أو امرة) ، وفي ل أسقط الحادي والعشرين .

(٦) في م (اضافة محضة) .

الثاني والعشرون أن تكون في معنى الموصوفة ، وهو أن تكون مصغَّرة نحو : رجيلٌ قائم ، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر .

الثالث والعشرون أن تكون النكرةُ يرادُ بها واحد مخصوص ، نحو ما حُكيَ أنه لمّا أسلمَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) قالت قريش : (صَبَأَ عمر). فقال أبو جهل: (مه ، رجلٌ اختار لنفسه أمراً فما تريدون ؟) (٢) ذكره الجُرجانيُّ في مسائله .

الرابع والعشرون أن يتقدم خبرُها (٣) غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة ، نحو : قام أبوه ، بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً .

الخامس والعشرون ما دخل عليها إنَّ في جواب النفي ، نحو قولك (٤) : إن رجلاً في الدار ، في جواب من قال : ما رجلٌ في الدار .

السادس والعشرون أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد ، نحو : قائم الزيدان على رأي الكوفيين (٥) ، والأخفش .

---

(١) سقط من م ل هـ (رضي الله عنه) .

(٢) نسب هذا القول في السيرة النبوية لابن هشام ٣٤٩/١ من الطبقة الثانية لمصطفى السقا ورفاقه) الى العاص بن وائل السهمي . أما أبو جهل فقد زجر عمر ولم يزجر عنه . وانظر الكامل لابن الاثير ٥١/٢ ، فان روايته تطابق رواية السيرة . وتخالف ما ذكر السيوطي .

(٣) في ل (خبرها على) .

(٤) سقط (قولك) من م .

(٥) انظر المسألة ورد ابن هشام على الكوفيين والأخفش في أوضح المسالك ١٣٥/١ .

السابع والعشرون أن تكون معتمدة على واو الحال ، كقوله [هـ ــ ٥٤] تعالى « وطائفةٌ قد أهمَّتْهم أنفسهم » (١) .

الثامن والعشرون أن تكون معطوفة على نكرة ، قد وُجد فيها شيء (٢) من شروط الابتداء بالنكرة ، فصيَّرت مبتدأةً . كقول (٣) الشاعر :

٣١٦ــ عندي اصطبارٌ ، وشكوى عند قاتلتي (٤)

. . . .

التاسع والعشرون أن يُعطَفَ عليها نكرةٌ موصوفة ، كقوله تعالى : « طاعةٌ وقولٌ معروف » (٥) على أحد الوجهين .

الثلاثون [م ــ ٢١٠] أن تليَ لولا كقول الشاعر :

٣١٧ــ لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقَةٍ (٦)

. . . .

---

(١) آل عمران ١٥٤ .

(٢) سقط هذا السطر كله من م .

(٣) في ل (نحو قول) .

(٤) عجز البيت كما رواه ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢١ (٨٤٧) غير معزو الى قائل : (فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا) . وانظر شرح شواهد المغني ٨٦٣ (٧٠٧) .

(٥) محمد ٢١ .

(٦) في د ــ م ــ ل (غير ذي) وفي د (غير ذى ثقة) .وعجز البيت : (لما استقلت مطاياهن للظعن) ولم ينسبه أحد الى قائل ، انظر شواهد العيني ١/٣٥٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٧٠ وهمع الهوامع ١/١٠١ والدرر اللوامع ١/٧٦ وروي في الدرر (بالظعن) .

الحادي والثلاثون أن تلي فاء الجزاء ، نحو قولهم في المثل : إن مضى [ل ـ ١٣١] عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرِّباط (١) .

قال : فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة . ولا أدّعي الإحاطة ، فلعل غيري يقف على ما لم أقفْ عليه ، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه ، فمن كانت عنده زيادةٌ فليضفها (٢) إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عزّ وجل ، إن شاء الله تعالى (٣) . انتهى كلام ابن النحاس .

ثم رأيت بعد ذلك مؤلّفاً لبعض المتأخرين قال فيه : قد تتبّع النحاة مسوّغات الابتداء بالنكرة ، وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى اثنين (٤) وثلاثين . قال : وقد أنهيتُها بعون الله إلى نيّفٍ وأربعين ، فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس ، وزاد :

أن تكون معطوفة على معرفة ، كقولك : زيد ورجلٌ قائمان ، فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

---

(١) ورد المثل في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٥ (٨٢) : (ان ذهب عير فعير في الرباط) وفي المستقصى ١/ ٣٧٢ (١٦٠٦) ان فر عير فعير في الرباط) والرباط مايربط به . يضرب في الرضى بالحاضر ونسيان الغائب . وخرجه ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢٤ على تقدير صفة محذوفة ، فقال : (المعنى فعير آخر ، ثم حذفت الصفة) .

(٢) في م (فليضعها) .

(٣) سقط من ل (تعالى) .

(٤) الصواب أنها واحد وثلاثون ، لأن السيوطي أسقط موضعاً منها على سبيل السهو .

وأن تلي إذا الفجائية .

وأن تقع جواباً ، كقولك : درهم" ، في جواب ما عندك ؟ أي درهم" عندي .

وأن تكون (1) محصورة ، نحو : إنما في الدار رجل" .

وأن تكون للمفاجأة ، قاله ابن الطراوة (2) ومثّله بقولهم : شيء" ما جاء (3) بك ، وجعل منه (4) المثلَ : ليس عبد" بأخ لك (5) ، وهذه زيادة" غريبة .

وأن يُؤتى بها للمناقضة ، كقولك : رجل" قام لمن زعم أنّ امرأة قامت .

وأن يُقصدَ (6) بها الأمرُ ، كقوله تعالى « وصية" لأزواجهِم »(7) على قراءة الرفع .

---

(1) في م (تقع) .

(2) في ل (الطرواة) .

(3) الكتاب 1/166 والهمع 1/101 .

(4) في م (هذا المثل) .

(5) فصل المقال 70 ومجمع الأمثال 2/209 (3473) والمستقصى 2/306 (1086) .

(6) في م (يعضد) .

(7) البقرة 240 (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج) قال أبو حيان : (وقرأ الحرميان والكسائي وأبو بكر وصية لأزواجهم بالرفع ، وباقي السبعة بالنصب ، ووصية بالرفع على الابتداء وهي نكرة موصوفة في المعنى) البحر المحيط 2/245 ـ وانظر كتاب السبعة 184 والكشف 1/299 .

وأن يفيدَ خبرُها ، [هـ ــ ٥٥] نحو : ديناران أُخذا من المأخوذ منه (١) درهمان وإنسان صبرَ على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة بُرُدٍ (٢) في يومه .

وأن يتقدّم معمولُ خبرها ، نحو : في دراهمك ألفٌ بيض ، على أن يكون (٣) (بيضٌ) خبراً .

وأن تكون النكرة لا تُرادُ لعينها ، كقول امرىء القيس :

٣١٨ ــ مُرَسَّعة بين أرساغه (٤) .. ..

لأنه لا يُريد مرسَّعةً دونَ مرسَّعةٍ . وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول . انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم رحمه الله تعالى (٥) :

---

(١) في م ــ د ــ ل (المأخوذ درهمان) .

(٢) في م (يرد) .

(٣) في ل (تكون) .

(٤) ورد البيت في ديوان الشاعر (الذي حققه محمد أبو الفضل ابراهيم طبعة دار المعارف سنة ١٩٥٨ ص ١٢٨) على النحو التالي :

مرسعة بين أرساغه به عسم يبتغي أرنبا

المرسعة مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يعقد سيراً مرسعاً معاذة . مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء ويقال مرسعة ومرصعة ــ والتقدير: بين أرساغه مرسعةــ والعسم يبس في الرسغ واعوجاج. وروي في لسان العرب (رسع ، عسم) (بين أرفاغه) والأرفاغ أصول الفخذين أو مغابن الاباط .

انظر الحيوان ٦/٣٥٨ والأشموني ١/٢٠٨ والعيني ١/٥٤٦ .

(٥) سقط من ل دم (رحمه الله تعالى) .

إذا ما جعلتَ الاسمَ مبتــدأ فقُــل
بتعريفــهِ إلاّ مواضــعَ نُكّــرا

بها ، وهي ــإن ُعدّتــ ثلاثونَ بعدَها
ثلاثتُهــا ، فاحفظْ لكيْ تتمهّــرا (١)

ومرجعُها لاثنــينِ منها ، فقــلْ : هما /
خُصوصٌ ، وتعميــمٌ أفادا (٢) وأثّرا

فأوّلُها الموصوفُ ، والوصفُ والذي
عن النفي ، واستفهــامِه قــد تأخّرا

كذاك اسمُ الاستفهامِ ، والشرطِ ، والذي
أُضيفَ ، وما قد عمّ ، أوْ جا منكّرا

كقولك : دينارٌ لــديّ لقــائلٍ :
أعنــدَك دينــارٌ ؟ فكن متبصّــرا

كــذا كمْ لإخبــار ، وما ليس قابلاً (٣)
لأل ، وكذا ما كان في الحصر قد جرى

وما جا دعــاءً ، أو غــدا عاملاً ، وما
له سوّغ (٤) التفصيــلُ أن يتنكّــرا

---

(١) في م (تتميزا) .

(٢) في د هـ م (أفاد) والتصحيح من ل .

(٣) في م (قائلا لأل كذا) .

(٤) سقط من ل (سوغ) .

وما بعدَ واوِ الحالِ جـاء ، وفا الجزا

ولولا ، وما كالفعـلِ ، أو جا مصغـَّـرا

وما (إنَّ) يتلو في جوابِ الـذي نفى

وما كـان معطوفاً عـــلى ما تنكـَّـرا

وساغ ، ومخصوصاً غدا ، وجواب ذي

سؤالٍ بأمْ والهمـز • فاخبُرْ لتـُخبرا

وما قـُدِّمت أخبـاره وهي جمـلة

وما نحو : ما أسخـاه في القـُرِّ بالقرى !

كـذا ما وَلى لامَ ابتـداء ، وما غـدا

عن الظرف والمجـرور أيضاً مؤخـَّرا

وما كان في معنى التعجّب ، أو تـلا

إذا لفجـاةٍ ، فاحوِهـا تحوِ جوهرا

فائدة :

في تذكرة التاج لابن مكتوم :

قالوا : راكبُ الناقة طليحانِ (١) ، وفيه ثلاثة أقوال :

قيل : تقديره أحد طليحين ، حذف المضاف وأقيم (٢) المضاف إليه مقام المحذوف •

---

(١) الخصائص ١/٢٨٩ ، ومغني اللبيب ٧٢٥ •

(٢) في ل (وأقام) •

وقيل التقدير : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان .

وقيل التقدير [م ـ ٢٢١] : راكبُ الناقةِ طليحٌ ، وهما طليحان ، وفيه حذفُ خبر وحذفُ مبتدأ . انتهى . [هـ ـ ٥٦]

بـــاب كان وأخواتها

قال ابن بابشاذ (١) :

(كان) أمُّ الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفكُّ شيء من معناها ، ومن ثَمَّ صرّفوها تصرُّفاً ليس لغيرها . وأصبح وأمسى أختان لأنهما طرفا الزمان ، وظلَّ وأضحى أختان لأنهما لصدر النهار ، وبات وصار أختان لاعتـلال عينهما ، وزال [د ١٢٩] وفتىء وانفكَّ وبرح ودام أخواتٌ للزوم أولها (ما) ، وليس منفردةٌ لأنها لا تتصرف.

قال (٢) ابن هشام في تذكرته :

الصواب أن يقال : إن ما قبل دام أخَوات ، لأنهنَّ لا يعملْنَ إلا في النفي وشبههِ ، وليس وما دام أختان لعدم تصرُّفهما ، وإلا فما غيرُ لازمةٍ في الأربعة، إنما يلزم قبلهما نفيٌ أو شبهه أعمّ من أن يكون النفي بما أو غيرها ، فإن اعتبر أنها قد تُنفى بما فليعدّ (٣) كان وأمسى ونحو ذلك ، ثم إن (ما) الداخلة على (دام) غيرُ ما الداخلة عليهن . قال : فالذي قاله خطأٌ ، والذي قلناه هو الصواب .

---

(١) في م (بابشاد) وفي ل (بلبساذ) .

(٢) في م (وقال) .

(٣) في م (فيعدما) .

قال (١) أبو البقاء في اللباب : إنما كانت (كان) أمَّ هذه الأفعال لخمسة أوجه (٢) :

أحدها سعة أقسامها •

والثاني أنَّ كان التامة دالّةٌ على الكون ، وكلُّ شيء داخلٌ تحت الكون •

والثالث (٣) أنَّ كان دالة على مطلق الزمان الماضي ، ويكون (٤) دالة على مطلق (٥) الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدلُّ على زمانٍ مخصوص كالصباح والمساء •

والرابع أنها أكثرُ في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون في قولهم : لم يك •

والخامس أن بقية أخواتها تصلح أن تقعَ أخباراً لها ، كقولك : كان زيد أصبح منطلقاً ، ولا يحسنُ : أصبحَ زيدٌ كان منطلقاً •

مســــألة :

قال الزجّاجيُّ في أماليه : قال أبو بكر أحمدُ (٦) بنُ الحسين النحوي المعروف بابن شقير (٧) :

---

(١) في ل م (وقال) •

(٢) النقل يطابق ما جاء في مخطوط اللباب الورقة ٣١ •

(٣) في م (والثالث) •

(٤) في ل (وتكون) •

(٥) في ل (مدة) •

(٦) الصواب أحمد بن الحسن انظر البغية ٣٠٢/١ والأعلام ١٠٥/١ •

(٧) تستند أحكام ابن شقير في الجواز والخطأ الى قواعد أساسية انقلها من ←

كان زيدٌ آكلاً طعامَك ، جائزٌ من كلِّ قولٍ •

كان آكلاً (١) طعامَك زيدٌ ، جائزٌ من كلِّ قول •

آكلاً طعامَك كان زيد (٢) •

كان زيدٌ طعامك آكلاً ، جائز من كلِّ [هـ ــ ٥٧] قول •

كان طعامَك آكلاً زيدٌ جائزٌ من قول (٣) الكوفيين ، وخطأٌ من قول البصريين (٤) •

طعامَك آكلاً كان زيدٌ ، جائزٌ من قول البصريين والكسائيّ ، وخطأ من قول الفرّاء •

طعامَك كان زيدٌ آكلاً ، جائزٌ من كلِّ قول •

← همع الهوامع للسيوطي ١/١١٨ ، ٢/٩٦ :

آ ــ يجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل نحو: هذا زيداً ضارب.

ب ــ يجوز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الذي هو خبر عنه نحو: زيدا هذا ضارب •

جـ ــ يجوز تقديم خبر كان على اسمها ، وعلى كان نفسها •

د ــ يجوز تقديم معمول خبر كان على كان نفسها •

هـ ــ لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه •

(١) في م (طعامك آكلا) وقد نص السيوطي على أنه خطأ عند البصريين ، في الهمع ١/١١٨ •

(٢) سقط هذا التركيب من هـ وذكر في ل م د وألحق بالجائز من كل قول.

(٣) في م د (من الكوفيين) •

(٤) في ل (الاخرين) •

كان طعامَك زيدٌ (١) آكلاً ، جائزٌ من قول الكوفيين ، وخطأٌ من قول [ل ــ ١٣٢] البصريين •

آكلاً كان زيدٌ طعامَك ، جائزٌ من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي •

آكلاً كان طعامَك زيدٌ ، خطأٌ من كلِّ قول •

طعامَك كان آكلاً زيدٌ ، جائزٌ من كلِّ قول •

كان آكلاً زيدٌ طعامَك ، جائزٌ من كلِّ قول ، وفي هاتين قبحٌ من قول الكوفيين •

وإذا قدَّمتَ زيداً فقلت : زيدٌ كان آكلاً طعامَك ، وزيد آكلاً طعامَك كان ، وآكلاً طعامَك زيدٌ كان ، وزيدٌ طعامَك كان آكلاً ، فهذه كلها جائزة من كل قول •

فإذا قلتَ : زيدٌ طعامَك آكلاً كان ، أو طعامَك آكلاً زيدٌ كان ، جازتا (٢) من قول البصريِّين والكسائيّ ، وكانتا خطأً من قول الفرَّاء ، لأنه لا يُقدَّمُ مفعول (٣) خبر كان عليه إذا كان خبرُ كان مقدَّماً من قِبَلِ أنه لو أراد ردَّه إلى (فعـل ويفعل) لم يجز عنده ، والكسائيُّ يجيزُ تقديمه (٤) كما يُجيز تقديمَ الحال •

فإذا قلت : طعامَك زيدٌ كان آكلاً جازت من كلِّ قول •

---

(١) في د (زيداً) •

(٢) في هـ (جاز) والتصحيح من ل م •

(٣) في د (لايقدم خبر كان) •

(٤) سقط من م (يجيز تقديمه كما) •

وإن قلتَ : زيدٌ طعامَك كان آكلاً ، جازت (١) من كلِّ قول .

وقـولك : آكلاً (٢) زيـدٌ كان طعامَك ، جائـزةٌ من قـول البصريين(٣)، وخطأمن قول الكوفيين إلا الكسائيعلى [م/٢١٢]كلامين.

فإن قلت : طعامَك زيدٌ آكلاً كان ، جازتْ من قول البصريين وخطأٌ من قول الكوفيين (٤) إلا الكسائي على كلامين . انتهى (٥) .

ضابط :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

كان وأخواتُها في تقديم أخبارِ ها عليها على أربعة أقسام :

---

(١) سقط من م (جازت) .

(٢) سقط من هـ (كان) وورد التركيب في د على النحو التالي (زيد آكلا كان طعامك) ولما كان هذا التركيب قد ذكر من قبل فالأرجح ما أثبتنا أو (آكلا زيد كان طعامك) .

(٣) سقط من م (قول البصريين) .

(٤) وجاء بعد (قول الكوفيين ...) في ل م (وقولك : زيد آكـلا كان طعامك جائزة من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين) .

(٥) جاء في الهمع ١/١١٨ : (واعلم أنه يتأتى في : كان زيد آكلا طعامك ، أربعة وعشرون تركيباً ، وقد سقتها في الأشباه والنظائر ، وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيـد ، وآكلا كان طعامك زيد) . ولقد أحصينا ماورد في نسخ الأشباه من الوجوه فبلغ اثنين وعشرين وجهاً ، والوجهان المغفلان جائزان وهما : زيد كان طعامك آكلا ، وآكلا زيد طعامك كان) والله أعلم .

قسم لا يتقدَّم خبرُها عليها باتفاق ، وهو ما دام .

وقسم يتقدَّم عند الجمهور إلا المبرِّد ، وذلك ليس (١) .

وقسم لا يتقدَّم خبرُها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي : ما زال ، [هـ ــ ٥٨] وما انفكَّ ، وما فتيء ، وما برح .

وقسم يتقدَّم الخبرُ عليه باتفاق ما لم يعرضْ عارضٌ ، وهي : كان وبقية أفعال الباب .

---

(١) انظر الانصاف ١٦٠ فقد تحدث فيه الانباري عن تقديم خبر ليس عليها حديثاً مفصلاً .

بـــاب ما وأخواتها (١)

قاعـــدة :

قال أبو البقاء في التبيين : (ما) هي الأصل في النفي ، وهي أمُّ بابه ، والنفي فيها آكَدُ .

فائـدة :

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : لم تقعْ ما في القرآن إلا على (٢) لغة الحجاز ما خـلا حرفاً واحـداً ، وهو « وما أنت بهادي العُمْيِ عن (٣) ضلالتهم » (٤) عـلى قراءة حمزة (٥) ، فإنها هنا عـلى لغـــة تميم .

---

(١) بعدها في د (وهي كان وبقية أفعال الباب) .

(٢) في م (في لغة الحجازيين) .

(٣) النمل ٨١ .

(٤) سقط من م ل (عن ضلالتهم) .

(٥) قال القرطبي ١٣/٢٣٣ : (وقرأ حمزة : وما أنت تهدي العميَ عن ضلالتهم ..... الباقون (بهادي العمي) وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم. وأجاز الفراء، وأبو حاتم (وما أنت بهادٍ العمي) وهي الأصل. ولم يذكر القرطبي ولا أبو حيان ولا الرازي ولا الزمخشري ولا مكـي القيسي شيئاً عن ما التميمية والحجازية في هذه الآية . وانظر البحر المحيط ٧/٩٦ والكشف ٢/١٦٦ والنشـر ٢/٣٣٩ ، لكـن صاحب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) يرجح الحجازية في قراءة حمزة لورود ←

وزعم الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم •

قال بعض النحويين : فتصفحتُ ذلك فوجدته كما ذكرَ ، ما خلا ثلاثة أبيات • منها اثنان (١) فيهما خلافٌ ، قول الفرزدق :

٣١٩ـ • • • • • • • • ••• وإذْ (٢) ما مثلهم بشرُ (٣)

والآخر قوله (٤) :

← الخبر جملة فعلية في الآيات التالية : ما هؤلاء ينطقون ★ الأنبياء ٦٥ ※ وما الله يريد ظلما للعالمين ※ آل عمران ١٠٨ ※ وما الله يريد ظلما للعباد ※ المؤمن ٣١ ويقول : (إن قراءة حمزة وما ذكرناه من الآيات تصلح أن تكون على اللغتين ، والأولى حملها على الحجازية لنزول القرآن بها ، وظهور آثرها في المفرد) راجع (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لمحمد عبد الخالق عضيمة ١١٣/٣ •

(١) في ل (أبيات فيها خلاف) •

(٢) في ل (واذا) •

(٣) فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   اذ هم قريش ، واذ ما مثلهم بشر

ديوان الشاعر ٢٢٣ ، والكتاب ٢٩/١ والمقتضب ١٩١/٤ ومجالس ثعلب ١٢٣ والمقرب ١٨ ، ومغني اللبيب ٨٧ (١٢٨) ـ ٤٠٢ (٦٨٠) ـ ٥٧١ (٩١١) ـ ٦٦٥ (١٠٢٣) العيني ٩٦/٢ والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٨/١ والأشموني ٢٣٠/١ ـ ٢٤٨ ـ وشواهد المغني ٧٨٢ (٥٧٩) والهمع ١٢٤/١ ـ ٢١٩ ـ ٢٤٩ ـ وخزانة الادب ١٣٠/٢ •

(٤) في ل (والآخر رؤبة •••) •

وفي م (والآخر قول رؤبة بن العجاج) • وروي في الهمع ١٢٤/١ وفي الدرر ٩٦/١ (نجران إذ ما مثلها نجران) • وقال الشنقيطي : إنني لم اقف على قائله •

٣٢٠ـ رؤبةُ والعجّـــاجُ أوْرثاني

نَجْرين ما مثلَهمـــا نجــرانِ

كذا رُوي بنصب مثلَهما ، وهو مثلُ قول الفرزدق •

والثالث :

٣٢١ـ وأنا النـذيرُ بحَـرّة مسوّدةٍ

يصلُ الأعمُّ إليكمْ أقوادَها (١)

أبناؤهـا متكنّفونَ أباهُـــمُ

حنقوا لصدورٍ وما همُ أولادَها

قاعـــدة :

التصرفُ في (لا) النافية أكثرُ من التصرف في (ما) النافية ، ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم ، نحو : « تالله تفتأ » (٢) أي : لا تفتأ • ولم يجز حذف (ما) •

كذا نقله ابن الخبّاز عن شيخه ، معترضاً به على (٣) ابن مُعْط ، إذ قال ، ألفيّتـه :

(١) في م ـ ل (أفوادها) نسب العيني ٢/١٣٧ هذين البيتين إلى عدي بن الرقاع ، لكن الميمني لم يروهما ضمن دالية عدي في كتاب (الطرائف الادبية) ٨٧ ـ ٩١ وروى ابن عقيل ثاني البيتين في شرحه ألفية ابن مالك ١٣٠ وروى السجاعي أولهما في حاشيته على شرح ابن عقيل • وقال في شرحهما : (الحرة بفتح الحاء المهملة المراد بها هنا الكتيبة المسودة • والأقواد جمع قود الجماعة من الخيـل • وأبناؤها رجـال الكتيبة ، ومتكنفون أباهم : أي محدقون برؤسائهم) •

(٢) (تالله تفتأ تذكر يوسف) يوسف ٨٥ •

(٣) في ل (على معط) •

وإن أتى الجـــوابُ منفيّـــاً بـــلا

أو ما ، كقـــولي : والسما ما فعـــلا

فإنّه يجـــوزُ حـــذفُ الحـــرفِ

إذْ أمنوا الإلباسَ حـــالَ الحـــذفِ

قال ابن الخباز (١) : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا .

فائـــدة :

قال ابن هشام في تذكرته :

زيادة البـــاء في الخبر عـــلى [هـ ــ ٥٩] ثلاثة أقسام : كثـــير ، وقليل ، وأقل .

١ ــ فالكثير في ثلاثة مواضع ، وذلك :

بعد ليس وما ، نحو : « أليس اللهُ بكافٍ عبده »(٢) « وما ربُّكَ بغافل » (٣) . [د ــ ١٣٠]

وبعد (أَوَلَم) : (٤) « أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ، ولم يَعْيَ بخلقهنَّ بقـــادرٍ » (٥) وذلك (٦) لأنه في معنى أوليسَ الله بقادر ، فهو راجع الى المسألة الأولى في المعنى .

---

(١) سقط من م قول ابن الخباز كله .

(٢) الزمر ٣٦ .

(٣) الأنعام ١٣٢ .

(٤) في د م (بعد أو لم يروا أن) وفي ل (أ ولم يروا أن نحو أن).

(٥) الاحقاف ٣٣ .

(٦) سقط من م (وذلك) .

٢ ـ والقليل في ثلاثة مواضع :

بعد كان وأخواتها منفية كقوله (١) :

٣٢٢ـ وإن مُدَّت الأيدي إلى الزادِ لم أكن
بأعجلِهم ، إذْ أجشعُ القوم أعْجَلُ

وبعد ظنَّ وأخواتها منفيَّةً ، كقوله :

٣٢٣ـ دعاني أخي والخيلُ بيني وبينَه
فلما دعاني لم يجدني بقعددِ (٢)

وبعد (لا) العاملة عملَ ليس ، كقوله :

٣٢٤ـ فكنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ
بمغْنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب (٣)

---

(١) البيت للشنفرى. انظر أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ٤٤ ومغني اللبيب ٦١٩ (٩٦٥) والعيني ٢/١١٧ ، والأشموني ١/٢٥١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٠٢ والهمع ١/١٢٧ وشرح شواهد المغني ٨٩٩ (٧٧٤) والدرر ١/١٠١ .

(٢) البيت لدريد بن الصمة لم يذكر في الحماسة ولا في الأصمعيات ورد في اللسان(قعد)وانظر العيني٢/١٢١،وهمع الهوامع١/١٢٧والدرر اللوامع ١/١٠١ وجاء في اللسان : (وقيل : القعدد في هذا البيت الجبان القاعد عن الحرب والمكارم أيضا ، يتقعد فلا ينهض) .

(٣) البيت لسواد بن قارب كما يذكر البيت نفسه . انظر مغني اللبيب ٤٦٨ (٧٧٤) ـ ٦٤٥ ـ والعيني ٢/١٤٤ ، ٣/٤١٧ والأشموني ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٠٢ ، ٢/٤١ والهمع ١/٢١٧ ـ ٢١٨ وشواهد المغني ٨٣٥ (٦٥٧) والدرر ١/١٠١ ـ ١٨٨

٣ ــ والأقلُّ في ثلاثة مواضع : بعد إنَّ ، ولكنَّ ، وهل • فالأول كقولـه (١) :

٣٢٥ــ فإن تنأ عنهـا حقبـةً لا تلاقِها

فإنك ممَّا أحـدثَتْ بالمجـرِّبِ

والثاني كقوله :

٣٢٦ــ ولكنَّ أجـراً لو علمـت (٢) بهيِّنٍ

• • • • • • • •

والثالث كقوله :

٣٢٧ــ • • • • • • • • •

ألا هـل أخو عيش لذيـذ بدائـم (٣)

---

(١) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه ٤٢ ، والعيني ٢/١٢٦ والاشموني ١/١٥٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٠٢ وهمع الهوامع ١/١٢٧ ، والدرر اللوامع ١/١٠١ •

(٢) لم أقف على قائل البيت • انظر الانصاف ٧٧٤ ، وشرح المفصل ٨/١٣٩، وروي في لسان العرب (كفى) :

(ولكن أجراً لوفعلت بهين   وهل يعرف المعروف في الناس والأجر

وانظر العيني ٢/١٣٤ والأشموني ١/٢٥٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٠٢ ، والهمع ١/١٢٧ ، والدرر اللوامع ١/١٠١ ، خزانة الأدب ٤/١٦٠ •

(٣) البيت للفرزدق وصدره : (يقول إذا اقلولى عليها وأقردت) اقلولى : ارتفع ، أقردت : سكنت ، انظر ديوان الشاعر ٨٦٣ ، والمنصف ٣/٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٧ ولسان العرب (قرد ــ قلا) ومغني اللبيب ←

فائدة :

قال ابن هشام في تذكرته : نظر سيبويه (١) لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث انه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين ، والآخرُ مضمر" دائماً • [م/٢١٣] •

← ٣٨٨ (٦٥٥) والعيني ٢/١٣٥ ـ ١٤٩ والأشموني ١/٢٥١ ـ ٢٥٢ ـ والتصريح ١/٢٠٢ والهمع ١/١٢٧ ، ٢/٧٧ وشواهد المغني ٧٧٢ (٥٥٩) والدرر ١/١٠١ ، ٢/٩٢ •

(١) جاء في الكتاب ١/٣٧٦ : (ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لايكون زيداً ، وماأتاني أحد لايكون زيدا • كأنه حين قال : أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا ، وترك اظهار بعض استغناء ، كما ترك الاظهار في لات حين ، فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجروهما) •

بـــاب إنّ وأخواتها

ضابط :

قـــال في المفصّل : جميعُ ما ذُكر في خبرِ المبتـدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ في خبر (١) إنَّ ما خلا جوازَ تقديمه إلا إذا وقع ظرفاً ، كقولك : إنّ في الدارِ زيداً (٢) .

وقال ابن يعيش فيالشرح :

كلُّ (٣) ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها ، لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ، و لااسمها عليها ، ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ، ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرُّف هذه الحروف ، [هـ/٦٠] وكونها فروعاً على الأفعال في العمل ، فانحطّت عن درجـة الأفعال ، فجاز التقديم في الأفعال ، نحو : قائماً كان زيدٌ ، وكان قائماً زيد ، ولم يجزْ ذلك في هذه الحروف ، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً (٤) ، وذلك أنهم توسّعوا في الظروف ، وخصّوها بذلك ، لكثرتها في الاستعمال .

---

(١) في م (قائم في ان) .

(٢) وبعد ذلك في المفصل ٢٧ : (ولعل عندك عمرا) ، وفي التنزيـل (ان إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم) .

(٣) النص مطابق لما في شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٤) وبعده في شرح المفصل : (فلا يجوز أن تقول : ان منطلق زيدا ، ويجوز أن تقول : ان في الدار زيدا ، ١/١٠٣) .

قاعـدة :

قال أبو البقاء في التبيين : أصل الباب إنّ .

ضابط :

قال ابن هشام في شرح الشذور (١) :

تُكسر إنّ في تسعة مواضع :

أحدُها في ابتداء الكلام ، نحو : « إنّا أنزلناه » (٢) .

الثاني أن تقع في أول الصلة ، نحو : « وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء ... » (٣) .

الثالث في أول الصفة ، كمررتُ برجلٍ إنه فاضلٌ .

الرابع في أول الجملة الحالية ، نحو : « كما أخرجَك ربُّك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون » (٤) .

الخامس في أول الجملة المضاف إليها ما يختصّ [ل ١٣٣] بالجُمل ، وهو إذ وإذا وحيث ، نحو : جلست حيث إن زيداً جالسٌ .

السادس أن تقع قبل اللام المعلّقة ، نحو : « واللهُ يعلمُ إنك لرسوله ، والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون » (٥) .

السابع أن تقع محكيةً بالقول ، نحو : « قال إني عبد الله » (٦) .

---

(١) اختصر السيوطي في هذا الضابط ماجاء مفصلا في شرح الشذور ٢٠٤ ـ ٢٠٨ .

(٢) القدر ١ .

(٣) القصص ٧٦ ﴿ .. لتنوء بالعصبة أولي القوة ﴾ .

(٤) الانفال ٥ .

(٥) المنافقون ١ .

(٦) مريم ٣٠ .

الثامن أن تقع جواباً للقسم ، نحو : « حم والكتاب المبين إنّا أنزلناه » (١) .

التاسع أن تقع خبراً عن اسم عين ، نحو (٢) : زيدٌ إنّه فاضل .

وتفتح في ثمانية مواضع :

أحدها أن تقع فاعلاً ، نحو : « أولمْ يكفِهم أنّا أنزلنا » (٣) .

الثاني أن تقع نائباً عن الفاعل، نحو: « أوحي إليَّ أنّه استمع » (٤) .
[هـ — ٦١]

الثالث أن تقع مفعولاً لغير القول ، نحو : « ولا تخافون أنّكم أشركتم » (٥) .

الرابع أن تقع في موضع رفعٍ بالابتداء ، نحو : « ومن آياته أنّك ترى الأرضَ خاشعةً » (٦) .

الخامسُ أن تقع في موضعِ خبر اسم معنى ، نحو : اعتقادي أنك فاضل .

السادس أن تقعَ مجرورة بالحرف ، نحو : « ذلك بأنَّ اللهَ هو الحقُّ » (٧) .

---

(١) الدخان ١ — ٣ .
(٢) سقط من ل م د (نحو) .
(٣) العنكبوت ٥١ ❊ ... أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ❊ .
(٤) الجن ١ ❊ ... استمع نفر من الجن ، فقالوا انا سمعنا قرآنا عجباً ❊
(٥) الأنعام ٨١ ❊ وكيف أخاف ما أشركتم ، ولا تخافون أنكم أشركتم بالله مالم ينزل به عليكم سلطانا ❊ .
(٦) فصلت ٣٩ .
(٧) الحج ٦ .

السابع أن تقعَ مجرورة بالإضافة ، نحو : « مثلَ ما أنَّكم تنطقون » (١) .

الثامن أن تقع تابعةً لشيء مما ذُكِر ، نحو : « اذكروا نعمتي التي أنعمْتُ عليكم وأنّي فضَّلتكم » (٢) « وإذْ يعدُكم اللهُ إحدى الطائفتين أنّها لكم » (٣) .

ويجوزُ الكسر والفتحُ في ثلاثة مواضع :

أحدُها بعد إذا الفُجائية ، نحو : خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب .

الثاني بعد الفاء الجزائية ، نحو : « من عَمِلَ منكم سوءاً بجهالةٍ ثم تاب من بعده وأصلح ، فأنّه غفورٌ رحيم » (٤) .

---

(١) الذاريات ٢٣ ❊ فورب السماء والأرض انه لحق مثل ما أنكم تنطقون❊

(٢) البقرة ٤٧ .

(٣) الانفال ٧ .

(٤) الأنعام : ٥٤ ❊ كتب ربكم على نفسه الرحمة . أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم ❊ جاء في البيان في في غريب اعراب القرآن ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣ : (قرىء بفتح الهمزة من أن وكسرها في : أنه من عمل ، وفي : فأنه غفور رحيم .

فمن قرأ بالفتح فيهما جعل الأولى بدلا من الرحمة ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، وهي في موضع نصب بكتب ، وجعل الثانية خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فأمره أنه غفور رحيم .

وأما الكسر فيهما فمن وجهين : أحدهما أن كتب تؤول الى قال ، وتقديره: قال انه من عمل . والثاني على الاستئناف ، والكسر بعد الفاء أقيس ، لأن ما بعد الفاء يجوز أن يقع فيه الاسم والفعل ، وكلّ موضع يصلح أن يقع فيه الاسم والفعل فان (ان) تكون فيه مكسورة) .

الثالث إذا وقعت خبراً (١) عن قول ، وخبرُها (٢) قولٌ ، وفاعلُ القولين واحدٌ ، نحو : أوّلُ قولي أني أحمدُ الله .

ضابط :

قال أبو حيّان (٣) : حال (٤) إن المخفّفة إذا عملت كحالها وهي مشدّدة ، في جميع الأحكام ، إلا في شيء واحد ، وهو أنها لا تعملُ في الضمير إلا ضرورة ، بخلاف المشدّدة . تقول : إنّكَ قائمٌ ، ولا يجوز إنْكَ قائم .

فائدة :

قال السخاويُّ (٥) في شرح المفصّل : اختلفت (٦) النحاةُ في إنّ واللام ، أيّهما أشدُّ تأكيداً :

فقال بعضُهم : (إنّ) لتأثيرها في المعمول ، وتغييرها لفظَ الابتداء [م ـ ٢١٤] أشدُّ تأكيداً (٧) وأَقْعَدُ من اللام .

وقال آخرون : اللام أشدُّ تأكيداً ، لأنّه يتمحّض دخولُه لذلك ، ولا يكون له شبهٌ بالفعل .

---

(١) في م (خبراً لقول) .

(٢) في د (خبرها فعل وفاعل) .

(٣) جاء في شرح التسهيل ٢/ق ١٣٦ (إن) إذا خففت ألغيت .. ولا يظهر لها عمل في مظهر ولا في مضمر مثبت ، بل في مضمر محذوف ، وانظر الهمع ١/١٤١ .

(٤) سقط من ل (حال) .

(٥) في م (قال الشيخ السخاوي) .

(٦) في ل ـ م ـ د (اختلف) .

(٧) في ل (تأكيد فقال بعضهم وأقعد ..) .

بـــاب لا

فائـدة :

قال ابن يعيش (١) : نظيرُ (٢) لا في اختصاصها بالنكرات ، رُبَّ ، وكمْ ، لأنَّ [هـ ــ ٦٢] رب للتقليل ، وكمْ للتكثير ، وهذه معانٍ الإبهامُ أوْلى بها .

فائـــدة :

في تعاليقِ ابنِ هشامٍ : نظيرُ (ما) في كفِّها إنَّ وأخواتِها عن العمل اللامِ في : لا أبا لزيد (٣) ، ولا غلامي لعمرو ، في أنها هيَّأت (لا) للعمل في المعارف . ولولا وجودُها لم يكن (٤) للا أن تعمل .

فأما قولـه :

---

(١) جاء في شرح المفصل ٢/١٠٣ (الاسم الذي تعمل فيه لا فانه لايكون الا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاما مستغرقا ، فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم في الاختصاص بالنكرة ، لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الابهام أولى بها) .

(٢) سقط من ل (نظير) .

(٣) في هـ (أنا) . جاء في المقتضب ٤/ ٣٧٤ : (أما قولك : لاأبالك فإنما تثبت اللام لأنك تريد الاضافة ، ولولا ذلك لحذفتها ، وانظر الكتاب ١/٣٤٦ ــ ١/٣٤٨ .

(٤) في هـ (لم تكن ان تعمل) والغلط فيها واضح .

٣٢٨ـ أَبِالموتِ الذي لابدَّ أنّي مُلاقٍ ، لا أباكِ تخوِّفيني (١)

فإنه على نيتها . كما أنّ قولـه :

٣٢٩ـ . . . .

إني رأيتُ مِـــلاكُ الشيمـةِ الأدبُ (٢)

---

(١) قال الشنقيطي في الدرر ١/١٢٥ (استشهد به على أن اللام في مثل : لا أبالك تحذف في الضرورة ، فيقال : لاأباك ، قال أبو حيان : أراد لا أبالك ، كذا زعموا ، وهو عندي بعيد ، لأنه لو كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون (أب) مضافاً الى الكاف عاملا فيها ، أو يكـون مقدر الانفصال باللام ، وهي العاملة في الكاف،مع حذفها فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم ، أو تقدير عدم تمحض الاضافة فيما إضافته محضة ، والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول كعامل غير منطوق به ، وهو شيء لا يعلم له نظير ، فوجب الاعراض عنه والتبرؤ منه . والوجه عندي في لا أباك أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء) والبيت لأبي حية النميري . انظر الكامل للمبرد ٣١٣ ـ ٥٦٣ ـ والمقتضب ٤/٣٧٥ ـ والخصائص ١/٣٤٥ ـ وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٢ وشرح المفصـل ٢/١٠٥ ـ والمقرب ٤١ واللسان (أبى) وشذور الذهب ٣٢٨ والتصريح ٢/٢٦ والهمع ١/١٤٥ والخزانة ٢/١١٨ .

(٢) صدر البيت (كذاك أدبت حتى صار من خلقي) . وقد نسبه أبو تمام في الحماسة (شرح المرزوقي ١١٤٦) الى بعض الفزاريين . وقال الشنقيطي في الدرر ١/١٣٥ : (استشهد به على أن الكوفيين يجيزون الالغاء مع تقدم العامل . فملاكُ مرفوع عندهم على الابتدائية،والأدبُ على الخبرية تقدم (وجدت) عليهما . والبيت من شواهد الرضي . قال البغدادي :

←

على نيّةِ اللام المعلّقة ، حُذفتْ وأُبقي حكمُها .

ضابط :

قال سيبويه (١) : كلُّ شيء حَسُنَ أن تعمل فيه [د ــ ١٣١] (رب) حسن أن تعمل فيه (لا) .

←

على أن (وجدت) قد ألغي مع تقدمه . وهو ضعيف وقبيح ، وخرجه الشارح المحقق تبعا لسيبويه على تقدير لام الابتداء أو على تقدير ضمير الشأن تبعا لابن جني فتكون (وجد) عاملة على التقديرين . وانظر المقرب ٢٢ والعيني ٢/٤١١ ، والأشموني ٢/٢٩ ، والتصريح ١/١٥٨ والهمع ١/١٥٣ والخزانة ٤/٥ .

(١) الضابط منقول من الكتاب ١/٣٥٠ .

بـــاب ظنَّ وأخواتها

ضابط :

قال ابنُ عصفور (١) لم يعلَّق من الأفعال إلا أفعـالُ القلوبِ ، وهي : ظننتُ وعلمتُ ونحوهُما • ولم يعلَّق من غير أفعال القلوب إلا انظرْ ، واسألْ ، قالوا : انظر من أبو زيد ، واسأل أبو من عمرو" (٢) • وكأن الذي سوَّغ ذلك فيهما كونُهما سببين للعِلْمِ ، والعِلْمُ من أفعالِ القلوب ، فأُجْرِيَ السببُ مُجرى المسبَّب •

فائــــدة :

قالَ ابنُ القوَّاس في شرحِ الدُّرة : لهــذه الأفعـال خواصُّ

---

(١) جاء في شرح الجمل الورقة ٣٥ : « وتفردت أفعال القلوب بالتعليق ، وهو ترك العمل لموجب يمنع منه » ثم يعدد ابن عصفور المانعات ، ويدعم كلامه بأمثله مفصلة • الى أن يقول « ولا تعلق من غير أفعال القلوب الا (سل) نحو : سل زيدا أبو من هو ، وذلك أنه سبب لفعل القلب ، الا ترى أن السؤال سبب من أسباب العلم ، فأجرى السبب مجرى المسبب» ولم يذكر فعل (انظر) بل قال : (وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق (رأيت) بمعنى أبصرت • وان لم يكن من أفعال القلوب فيكون في ذلك بمنزلة (سل) لأنهـا سبب من أسباب العلم . واستدل بقول العرب : أما ترى أي برق ههنـا ، وهـذا لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون يرى بمعنى علم كأنه قال : أما تعلم أي برق ههنا •

(٢) في م « من أبو عمرو » •

لا يشاركُها فيها غيرُها من الأفعالِ المتعدِّية (١) :

منها أن مفعولَيْها (٢) مبتدأٌ وخبر في الأصل .

ومنها أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولَيْها غالباً ، كما جاز في باب (أعطيت) .

ومنها الإلغـاء .

ومنها التعليق .

ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمّىً واحدٍ ، نحو : ظننتني قائماً ، وعلمتُني منطلقاً . [هـ ـ ٦٣] .

والمخاطَب : ظننْتَكَ قائماً . أي ظننتَ نفسَك (٣) .

والغائب : زيدٌ رآه عالماً ، أي نفسَه . وفي التنزيل : « أن رآه استغنى » (٤) أي رأى نفسَه .

وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين :

أحدُهما أنه لما كان المقصود هو الثاني لتعلّق العلم أو الظنّ به لأنه محلّهما بقي الأول كأنه غيرُ موجودٍ بخلاف ضربتني وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يُتَوهَّمُ عدمه .

وثانيهما (٥) أن علم الإنسان وظنَّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره ، فلما كثر فيها ، وقلّ في غيرها جُمع بينهما حَمْلاً على

(١) في هـ (المتقدمة) .

(٢) في ل (مفعولها) .

(٣) في هـ ـ ل (ظننتك منطلقاً أي نفسك) .

(٤) ﴿ كلا ان الانسان ليطغى أن رآه استغنى ﴾ العلق ٦ ـ ٧ .

(٥) في هـ (ونشأ منها) .

الأكثر . فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أُبدِلَ المفعول بالنفس، نحو : ضربتُ نفسي، وضربت نفسَك . وقد حَملَوا عدمتُ وفقدتُ في ذلك على أفعال القلوب ، فقالوا : عدمتُني وفقدتُني ، لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعلُ في المعنى لغيرِه ، فكأنه قال : عدمني غيري . انتهى .

باب الفاعل

فائدة :

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

الإسناد ، والبناء ، والتفريغ (١) ، والشغل ألفاظٌ مترادفة لمعنىً واحدٍ . يدلك على ذلك أن سيبويه قال : الفاعل شُغل (٢) به الفعلُ . وقال في موضع : فُرِّغ له (٣) . وفي موضع : بُنِيَ له ، وفي موضعٍ : أُسند له . لأنها كلها في (٤) معنى واحد .

---

(١) في النسخ كلها (والتفريع) بالعين المهملة ، والصواب بالمعجمة .

(٢) عبارة سيبويه ١/١٤ (هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل) . وقال في موضع آخر ١/٤٢ : (وانما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر ، وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء) .

(٣) في د هـ (فرع) .

(٤) في د هـ م (كلها معنى) والزيادة من ل .

قاعـــدة :

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل •

قال أبو البقاء في اللباب : والدليل على ذلك اثنا عشرَ وجهاً (١) :

أحدها أن آخر الفعل [م ـــ ٢١٥] يُسكَّنُ لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات ، كضربْتُ وضربْنا ، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول • نحو : ضَرَبَنا زيدٌ ، لأنه في حكم المنفصل •

الثاني أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعـل لم يكن كذلك • [هـ ـــ ٦٤]

الثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد ، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به •

الرابع أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه •

الخامس أنهم قالوا : ألقيا وقفا ، مكانَ ألقِ ألقِ •

ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أُنيبت مُنابَه •

السادس أنهم نسبوا : إلى (كنت) ، فقالوا : كنتي ، ولولا جعلهم (٢) التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب [ل ـــ ١٣٤] •

السابع أنهم ألغوا (ظننت) إذا توسّطت أو تأخّرت ، ولا وجهَ إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعلَ له •

---

(١) ان ما في الاشباه يطابق مخطوطة اللباب ص ٢٧ لكن الوجه السابع في المخطوطة مرتبك العبارة •

(٢) في هـ (جعلتم) •

ومثلُ ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقديم (١) الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

التاسع أنهم جعلوا (حبَّذا) بمنزلة جزء واحدٍ لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر أن من النحويين من جعل حبَّذا في موضع رفع بالابتداء ، وأخبر عنه . والجملة لا يصحُّ فيها ذلك إلا إذا سُمِّيَ بها .

الحادي عشر أنهم جعلوا ذا في حبَّذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر أنهم قالوا في تصغير حبَّذا : ما أحيبِذَه ! فصغَّروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى البائين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول : لا تحبّذه (٢) . فاشتق منهما (٣) . انتهى . وهذه الأوجهُ مأخوذةٌ (٤) من سرِّ الصناعة لابن جني .

قاعـــدة :

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

قال ابن النحاس : وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم ، لأنه يتنزَّلُ من الفعل منزلة الجزء ، ولا كذلك المفعول .

---

(١) في هـ (تقدم) وفي غيرها وفي اللباب تقديم .

(٢) في اللباب (لاتحبذه عليه) .

(٣) في م (منه) .

(٤) سقطت (مأخوذة) من ل .

وقال ابن عصفور في شرح (١) المقرّب : ينقسم الفاعل (٢) بالنظر إلى تقديم المفعول عليه [هـ ـ ٦٥] وحدَه وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

١ ـ قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحدَه،وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ، أو لا (٣) يكون في الكلام شيء مبيِّن ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدَّر بأن والفعل (٤) ، أو بأنْ التي خبرها فعل أو اسمٌ مشتقٌ منه .

٢ ـ وقسمٌ يلزم فيه تقديمُه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل ظاهراً ، أو يكون (٥) متصلاً بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم (٦) الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدَّر (٧) بأن والفعل ، أو بأنَّ التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل (٨) مقروناً بإلاّ ، أو في معنى المقرونِ بها .

---

(١) في د ـ هـ ـ ل (في المعرب) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور الورقة ١٩ . يطابق مانقل السيوطي مافي شرح الجمل . غير أن السيوطي أسقط الأمثلة .

(٣) في ل م (ولا يكون) وفي شرح الجمل: أو لا يكون في الكلام مابين الفاعل من المفعول . أو في ضرورة شعر .

(٤) وبعده في شرح الجمل (يعجبني ضرب زيد عمراً) .

(٥) في ل (أو يتصل) ومثاله قوله تعالى:﴿ وإذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات﴾.

(٦) مثاله في شرح الجمل ق ١٩ (هذا ضارب زيد أبوه ، أي ضارب زيدا أبوه) .

(٧) مثاله في شرح الجمل (يعجبني ضرب زيد عمرو) .

(٨) ومثاله : ما أكرم سعيداً الا خالد .

٣ ـ وقسمٌ يجوز فيه التقديم (١) والتأخير ، وهو ما عدا ذلك .

ضابط :

قال ابن النحاس في التعليقة :

اعلم أنَّ الفاعل يُحذفُ في ثلاثة مواضع :

أحدُها إذا بُني الفعلُ للمفعول ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ . فههنا يُحذفُ الفاعل . وهو غير مراد .

والثاني (٢) في المصدر إذا لم يُذكرَ معه الفاعل مظهراً ، يكون محذوفاً ولا يكون مُضمراً ، لأن المصدر غير مشتقّ [د ـ ١٣٢] عند البصريّين ، فلا يتحمَّل ضميراً ، بل يكون الفاعل محذوفاً مُراداً إليه نحو : يعجبُني ضربُ زيد ، أو يعجبني شرب الماء .

والثالث إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى ، كقولك للجماعة ، اضربوا القوم ، وللمخاطبة : اضربي القوم . ومنه نونا التوكيد ، نحو : هل الزيدون يقومُنَّ ، وهل تضرِبنَّ يا هندُ ؟ .

ضابط :

قال ابن النحاس في التعليقة :

المضمر والمظهر من جهة التقديم [هـ ـ ٦٦] والتأخير [م ـ ٢١٦] على أربعة أقسام :

أحدُها أن يكون الظاهر مقدَّماً على المُضْمر لفظاً ورتبةً ، نحو : ضرب زيدٌ غلامَه .

---

(١) عبارة ابن عصفور : (وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ماعدا ذلك) .

(٢) في هـ م (الثاني) .

والثاني أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو ضرب زيداً غلامُه .

والثالث أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر رتبة دون لفظ ، نحو : ضرب غلامَه زيدٌ ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع .

والرابع أن يكون الظاهر مؤخّراً لفظاً ورتبة ، نحو : ضرب غلامُه زيداً ، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر . ومنهم من أجازه .

بـــاب النائب عن الفاعل

ضابط :

قال ابن [1] عصفور في شرح المقرّب [2] :

الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس .

وقسم فيه خلاف ، وهو كان وأخواتها المتصرّفة .

وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول ، هو ما بقيَ من الأفعال المتصرفة .

ضابط :

قال ابن الخبّاز في شرح الجزوليّة :

---

(١) ورد هذا الضابط في شرح الجمل لابن عصفور ق ٩٠ ولم يسقط منه السيوطي الا أمثلة قليلة .

(٢) في ل ـ هـ ـ د (في المقرب) .

حروف الجرّ يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك ، ولم يتعرّض أحد لهذا : فمن ذلك لام التعليل ، لا يقال : أكرم لزيد .

وكذلك (الباء ، ومن) إذا أفادتا (١) ذلك ، (وربّ) لأنّ لها صدر الكلام ، (ومذ ، ومنذ) لأنهما ضعيفتا التصرّف .

وزاد ابن إياز (٢) الباء الحالية ، نحو : خرج زيد بثيابه . فإنها لا تقوم مقام الفاعل ، وكذلك خَلا ، وعدا ، وحاشا إذا جررن ، والمميز إذا كان معه من (٣) ، نحو : طبت من نفس . لا يقوم شيءٌ من ذلك مقام الفاعل . [هـ ـ ٦٧]

فائدة :

قال ابن مُعْطٍ في ألفيته :

مسألةٌ بها امتحان النَّشأهْ	أُعطي بالمعطى به ألفٌ مائَهْ
وكُسي المكسوُّ فرْواً جُبَّهْ	ونقص الموزونُ ألفاً حبَّهْ

قال ابن القواس هذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها ، ولإفادة الرياضة والتدرّب . ولها أربع صور :

الأولى أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أعطي بالمُعطى به ألْفٌ مائةٌ ، فأعطي : فعلُ ما لم يُسمَّ فاعلُه ، ويتعدى في الأصل إلى مفعولين ، والمعطى اسم المفعول ، وهو بمنزلة فعل ما لم

(١) سقطت (ذلك) من م .

(٢) قال ابن اياز في شرح الفصول ق ١٤٠ : « فالالصاق والتعدية اذن متغايران ، ومثال كونها بمعنى مع قولك : خرج زيد بسلاحه ، ودخل بثياب السفر ، أي مصاحباً لها » .

(٣) سقطت (من) من د هـ .

يُسمَّ فاعلُه ، ويتعدى أيضاً إلى اثنين فلا بدَّ لهما من أربعة مفاعيل اثنـين لأعطي ، واثنـين للمعطَى • أما أعطي فمفعوله الأول مائة ، والثاني بالمعطى ، ويتعين رفع المائة بأعطي ، لوجوب قيامها مقام الفاعل، وامتناع قيام الجارّ والمجرور (١) مقامه مع وجود المفعول به الصريح • فالمعطَى في محـل النصب ، عـلى ما كان أولاً ، وأما المعطى فمفعوله الأول ألْف ، ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل ، والثاني في محل النصب، وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو (به) ، لامتناع قيامه مقام الفاعل•

فإن قيل : فهلاّ جعلتَ المائة مرتفعةً بالمعطى ، والألْف بأعطي •

أجيب : بأن (الألف واللام) لمّا كانت في المعطى اسماً موصولاً بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة [ل ـ١٣٥] امتنع رفعُ المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيٍّ وهو الألْف • والضمـير في به يعود عـلى الألِـف واللام في المعطى ، لأن التقدير : أعطيتُ بالثوب (٢) المعطى به زيدٌ ألفاً مائةً • فلما حذف الفاعل منهما ، وبُنيا للمفعول أقيم المائة والألف مقامه •

الثانية أن يجرَّد (٣) من حرف الجرِّ • نحو : كُسي المكسوُّ فرواً جبةً • فالمكسوُّ مرفوعٌ بالفعل الذي هو كُسي ، ، وجبَّةً منصوبة ، لأنها مفعوله الثاني • وفي المكسوّ ضميرٌ يعود على الألف واللام ، وهو قائم مقام فاعله ، وفرواً منصوب لأنه (٤) المفعول الثاني للمكسوّ• ولا يجوز أن يكون الفروُ منصوباً بكُسي لامتناع الفصل بين الصلة

---

(١) في هـ (الحال والمجرور) •

(٢) في م (ثواب) •

(٣) في م (تجرد) •

(٤) في ل (لأنها) •

[هـ ــ ٦٨] والموصول يجوز أن يرفع [م ــ ٢١٧] الفروُ والجبةُ لقيامهما مقام الفاعل • وينصب المكسوُّ الضمير (١) الذي كان في اسم الفاعل فيعودُ منفصلاً منصوباً فيقال : كُسي المكسوُّ إياه فروٌ جبة ، لعدم اللَّبْسِ ، كما يجوزُ أعطي زيداً درهمٌ (٢) •

الثالثة أن يشتغل الفعــل بالباء ، ويجرّد اسم المفعول ، فيقال : أعطي بالمعطى ألفاً مائةٌ فيتعـــيّن رفع المائة ، لقيامها مقام فاعل أعطي لاشتغال الفعل عن المعطي بالباء•وأما الأَلْف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكنّ (٣) مقام الفاعل ، ويجوز رفع الألْفِ وجعل الضمير منصوباً على العكس •

الرابعة أن يجرّد الفعل ، ويشتغل اسم المفعول بالباء ، فيقالَ : أعطي المعطى به ألفٌ مائة ، فيقام المعطى ُمقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرفٍ ، وتُنصَبُ المائة ، ويجوز أن تقــام المائة مقام الفاعـــل (٤) ، وينصب المعطى عــلى العكس ، وأما الألفُ فيتعـــيَّن رفعُه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه •

وأمّا : ونقص الموزون ألفاً حبَّة ، فالأولى أن ُيحمل نقص على ضدّه ، وهو زاد ووزن على نظيره ، وهو نقــد • وإلا لم ُيتَصوَّر فيهما (٥) ما ذكر ، لكونهما (٦) لا يتعدّيان إلى مفعولين ، انتهى •

---

(١) في هـ ــ ل (والضمير) •

(٢) في م (درهماً) •

(٣) سقط سطر كامل من م بعد المستكن •

(٤) وبعد الفاعل في ل (لعدم اشتغاله بحرف) •

(٥) في هـ (فيما) •

(٦) في د (لأنهما) •

بـــاب المفعول به

ضابط :

فيما يُعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في (١) المغني :

وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً ، والآخر اسماً تاماً ، وطريق معرفـــة ذلك أن تجعـــل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضمـــير المتكلم المرفوع ، [د ــ ١٣٣] وإن كان منصوباً ضمـــيرَه المنصوب ، وتبـــدل من الناقص اسماً بمعناه في العقـــل وعدمه . فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة ، وإلا فهي فاسدة .

فـــلا يجوزُ أعجب زيد ما كره (٢) عمرٌو ، إن أوقعت (ما) على مالا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبتُ الثوبَ ويجوز النصبُ ، لأنه يجوز أعجبني الثوبُ ، فإن أوقعت (ما) (٣) على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوزُ أعجبتُ النساءَ (٤) .

وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً . تقـــول (٥) أمكن [هـ ــ ٦٩] المسافرَ السفرُ بنصب المسافر لأنك

---

(١) النقل عن مغني اللبيب ٥٠٦ دقيق تام .

(٢) في ل (ماوكره) .

(٣) سقطت (ما) من م .

(٤) في ل (للنساء) .

(٥) في مغني اللبيب جعل عنوان الفقرة اللاحقة كلمة (فروع) كأنه يقصد أن الأمثلة التالية تطبيق على الضابط السابق .

تقول : أمكنني السفرُ ، ولا تقول أمكنتُ السفرَ . وتقول : ما دعا زيداً إلى الخروج ؟ وما كره زيدٌ من الخروج ، تنصبُ زيداً في الأولى مفعولاً ، والفاعل ضميرُ (ما) مستتراً ، وترفعه في الثانية فاعلاً ، والمفعول ضمير (ما) محذوفاً ، لأنك تقول : ما دعاني إلى الخروج ، وما كرهت منه ، ويمتنع العكسُ ، لأنه لا يجوزُ ، دعوت الثوب إلى الخروج وكره من الخروج .

ضابط :

قال ابن هشام : جرى اصطلاحُهم على أنه إذا قيل : مفعول وأُطْلِق ، لم يُرَدْ إلا المفعول به . لمَّا كان أكثر المفاعيل دوْراً في الكلام خفَّفوا اسمه ، وإن(1) كان حقُّ ذلك ألاَّ يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيَّداً بقيد الإطلاق .

وقال السخاوي : قال النحويون : أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر لأن الفعل صيغ منه ، فلذلك كان أحقَّ باسم المفعول .

ضابط :

نقلت من خطِّ الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته مما(2) لخَّصه من شرح الإيضاح للخفَّاف :

المفعول ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل ، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعة أقسام :

أحدها أن يكون جائزاً فيه الثلاثة : كضرب زيد عمراً .

---

(1) في ل (وانما) .

(2) في ل (ما ملخصه) .

الثاني أن (١) يلزم واحداً : التقدم ، نحو : من ضربت ؟ أو التوسّط ، نحو : أعجبني أن ضرب زيداً أخوه ، أو التأخر ، نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لأنك أوجبت له بإلا ما نفيت (٢) عن الفاعل ، فذكرُ الفاعل من تمام [م — ٢٢٨] النفي ، فكما أن الإيجاب لا يتقدم على النفي ، فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه . وإنما ضرب زيدٌ عَمْراً مثله (٣) ، وكذا نحو : ضرب موسى عيسى ، وأعجبني ضرب زيدٌ عمراً يلزم تأخير المفعول فيهما . وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة .

الثالث أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة : إما التقديمُ والتأخير فقط ، [هـ — ٧٠] نحو : ضربت (٤) زيداً . وإما التقديم والتوسيطُ نحو : ضرب زيداً غلامُه ، وإما التأخر (٥) والتوسط ، نحو : أعجبني أنْ ضربَ زيدٌ عمراً . وقد اشتمل هذا القسم الثالث (٦) على ثلاثة أقسام أيضاً ، وكملت السبعة .

---

(١) في د (يكون) .

(٢) في ل (مالا نفيت) .

(٣) سقط من م (مثله) .

(٤) في م (ضربت زيدا غلامه) .

(٥) في م (التأخير) .

(٦) في م (هذا القسم على ثلاثة) .

بـــاب التعدّي واللزوم

ضابط :

قال ابن عصفور في شرح الجمل :

الأفعال بالنظر إلى التعدّي وعدم التعدّي تنقسم ثمانية أقسام :

فعل لا يتعدى التعدّي الاصطلاحيّ ، والمتعدي ينقسم سبعة أقسام :

قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وهو كل فعل يطلب مفعولاً به واحــداً (١) لا عــلى معنى حرفٍ من حروف (٢) الجــرّ ، نحو : ضربَ وأكرم .

وقسم يتعدّى الى واحد بحرف جر ، نحو : مرّ ، وسار .

وقسم يتعدّى إلى واحــدٍ تارة (٣) بنفسه ، وتارة بحرف جرٍّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، نحو : نصحَ ، وشكَرَ ، وكالَ ، ووزن ، تقول : نصحت زيداً ولزيدٍ ، وشكرت زيداً ولزيدٍ .

وقسم يتعدى إلى اثنين : أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جرّ ، نحو : اختار واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكنى ، ودعا .

وقسم [ل ــ ١٣٦] يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى ، نحو : أعطى ، وكسا .

---

(١) في هـ (واحد الا) .

(٢) في م (غير واحد من حروف الجر) .

(٣) سقطت (تارة) من م .

وقسم يتعدّى إلى مفعولين ، وأصلُهما المبتدأ والخبر ، وهو ظننت وأخواتها .

وقسم يتعدّى إلى ثلاثة (١) مفاعيل ، وهو أعلم وأرى وأخواتهما .

ضابط :

قال ابن هشام في المغني :

مُعَدّياتُ الفعل اللازم سبعة (٢) : [هـ ـ ٧١]

أحدها همزة أفعل : كذهب زيدٌ ، وأذهبتُ زيداً .

الثاني ألف المفاعلة : كجلس زيدٌ ، وجالسته .

الثالث صوغُه على فعَلت بالفتح أفعُل (٣) بالضم ، لإفادة الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيداً أي غلبتُه بالكرم .

الرابع صوغُه على استفعلَ للطلب ، والنسبة (٤) للشيء ، كاستخرجت المال ، واستقبحت (٥) الظلم .

الخامس تضعيفُ العين كفرح زيدٌ وفرّحته .

السادسُ التضمين .

---

(١) في ل (ثلاث) .

(٢) في المغني : (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر سبعة) ومانقله السيوطي من مغني اللبيب خلاصة أسقطت كثيراً من الأمثلة والشواهد ص ٥٧٦ ـ ٥٧٩ .

(٣) في م (لفعل) .

(٤) في د (والشبه) .

(٥) في هـ (واستبحت) .

السابع حذف الجارّ توسّعاً . وزاد الكوفيون :

ثامناً وهو تحويل حركة العين : نحو شتِرت عينه بالكسر ، وشتَرها الله بالفتح . وقال المهلّبيّ (١) :

خصالُ تعدّي الفعلِ بعدَ لزومِهِ
إلى كلّ مفعولٍ ، وعدّتُها عشر (٢)

مفاعلةٌ ، والسينُ والتاءُ ، بعدَها
وواوٌ لمعْ ، والحرف معموله الجرّ

وتضعيفُ عينٍ ، ثم لامٌ وهمزةٌ
وحمْلٌ على المعنى ، وإلاّ لمن تعرو (٣)

وتوسعةٌ في الظرف ، كاليوم سرته
ففكّرْ (٤) ، فلم يجعل لما قلته (٥) ستر

فزاد واو مع في المفعول معه ، وإلا في الاستثناء ، وتضعيفَ اللام ، نحو : صَعِرَ خدُّه ، وصعْرَرْته أنا .

ضابط :

قال ابن هشام :

---

(١) في م (المهد) .

(٢) وردت المنظومة في مخطوطة (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهلبي ق ٣

(٣) في مخطوطة المهلبي (يقرو) .

(٤) في مخطوطة المهلبي (فغد) .

(٥) في ل : (قتله) .

الأمورُ (١) التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون :

١ ــ كونُه على فعُل بالضمّ ، كظَرُفَ ، وشرُفَ ، وسَمِعَ : رَحُبَتكم (٢) الطاعة ، وإن بشراً (٣) طَلَعَ اليمن ، ولا ثالث لهما ، لأنهما ضُمِّنا معنى وسع وبلغ .

٢ ــ أو على فعَل بالفتح .

٣ ــ أو فعِل بالكسر ، ووصفهما على فعيل ، نحو: ذلّ وقويَ .

٤ ــ أو على أفْعَل بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أغدّ البعير (٤) ، وأحْصَدَ الزرع ، إذا صار (٥) ذَوَي غدّةٍ وحصاد .

٥ ــ أو على افعلل كاقشعرّ .

٦ ــ أو على افوعلّ (٦) كاكْوَهَدّ الفرخ إذا ارتعد .

٧ ــ أو على افعنلل بأصالة اللامين كاحرنجم (٧) .

---

(١) نقل السيوطي هذا الضابط من مغني اللبيب ٥٧٣ ــ ٥٧٥ لكنه أسقط الأمثلة والشواهد .

(٢) في د (حيتكم الطاعة) وفي م (وسمع وجئتم الطاعة) وفي ل (وجبتكم الطاعة) وجاء في لسان العرب (رجب) (وكلمة شاذة تحكى عن نصر ابن سيّار : أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني ؟ أي أوسعكم ؟ فعدى فَعُلَ وليست متعدية) .

(٣) في ل (نسرا) وفي م (بشرا طالع) وجاء في اللسان (طلع) : وفي الحديث (هذا بسر قد طلع اليمن أي قصدها من نجد) وقد ضبط اللسان الفعل بالفتح لا بالضم .

(٤) في د (رغدو البعير) .

(٥) في د م (صار) .

(٦) في م (افعوعل كالوهد) في ل (أو على أقوعد) .

(٧) احرنجم القوم (اجتمعوا وازدحموا) .

٨ ــ أو على افعنلل (١) بزيادة إحداهما ، كاقعنسس .[م ــ ٢١٩].

٩ ــ أو على افعنلى ، كاحرنبى الديك [د ــ ١٣٤] إذا انتفش .

١٠ــ أو عــلى استفعل ، وهو [هـ ــ ٧٢] دالٌ على التحول ، كاستحجَر الطين .

١١ــ أو على انفعل ، كانطلق .

١٢ــ أو مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد ، نحو : كسرته فانكسر ، وعلّمته فتعلَّم ، وضاعفت الحساب فتضاعف .

١٣ــ أو رباعياً مزيداً فيه ، نحو : تدحرج ، واقشعرَّ (٢) .

١٤ــ أو يتضمَّن معنى فعلٍ قاصرٍ (٣) .

١٥ــ أو يدل على سجية ، كلؤم وجبُن .

١٦ــ أو عرَض ، كفرِح وكسِل .

١٧ــ أو نظافة ، كطهُر .

١٨ ــ أو دنس (٤) ، كنجِس .

١٩ــ أو لون ، كاحمرَّ واخضرَّ ، واسوادّ (٥) .

٢٠ــ أو حلية ، كدعِج ، وسمِن ، وهزِل .

---

(١) في م (افنعلل بزيادة أحدهما) واقعنسس الرجل: تأخر ورجع إلى خلف.

(٢) في د (فاقشعر) .

(٣) في هـ (معنى قاصر) .

(٤) في ل (ودنس) .

(٥) في هـ م (أسود) .

بـــاب الاشتغال

قال ابن النحاس في التعليقة ضابطاً (١) مسائل باب الاشتغال :

١ ــ يجوز تعدّي فعـل المضمر المنفصل والسببيّ إلى ضميره في جميع الأبواب .

٢ــ ويجوز تعدّي الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً سواء ظاهرُه وغيره في جميع الأبواب .

٣ ــ ويجوز تعدّي فعل الظاهر إلى مُضْمَره المتصل ، في باب ظننتُ وفي عدِمت ، وفقدت ولا يجوز في غير ذلك .

٤ ــ ويجوز تعدّي فعل المضمر المتصل إلى مضمره (٢) المتصل في باب ظننتُ ، وفي عدمت وفقدت . ولا يجوز في غير ذلك .

٥ ــ ولا يجوز (٣) تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلا لفظ النفس .

٦ ــ ولا يجوز تعدي فعل الظاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلا لفظ النفس . انتهى .

---

(١) في النسخ كلها (ضابط) كأن النساخ جعلوا الكلمة عنوانا على طريقة السيوطي في جعل الضابط عنوانا متفرعا من القاعدة .

(٢) في م (الى مضمر في) .

(٣) في م (ويجوز) .

بـــاب المصدر

قاعـــدة :

قال ابن فلاح في المغني :

لا ينصبُ الفعل مصدرين ، ولا ظرفيْ زمانٍ ، ولا ظرفيْ مكانٍ ، لعـدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعـل لا يكون مشتقاً من مصدرين ، ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد . ولا يكون الفعـل الواحد في زمانين أو مكانين في (١) حالة واحدة .

بـــاب المفعول له

قـال الأندلسيُّ في شرح المفصّل . قال الخوارزمي : المفاعيلُ في الحقيقة [هـ ــ ٧٣] ثلاثةٌ ، فأما المنصوبُ بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين .

بـــاب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

---

(١) سقطت (في) من د .

كان أبو عليّ الشلوبين يقول : إن الأصل في الظروف التصرُّف ، وأصل الأسماء ألاّ تقتصر على باب دون باب ، فمتى (١) وجد الاسم لا يستعمل إلا في باب واحد علمتَ أنه قد خرج عن أصله . ولا يوجد هذا إلا في الظروف والمصادر ، وإلا في باب النداء لأنها أبوابٌ وُضعت على التغيير .

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل في الظروف ألاّ تتصرف(٢) . وتصرّفها خروج عن القياس .

وقال ابن أبي الربيع : وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة . فالحقّ ما ذهب إليه الشلوبين .

ضابط :

قال ابن مالك في شرح العُمْدةِ :

ظرف الزمان على أربعة أقسام : ثابتِ التصرّف والانصراف ، ومنفيّهما وثابت التصرّف منفيّ الانصراف ، وثابت الانصراف منفيّ التصرف أي لازم الظرفية .

فالأول كثيرٌ : كيومٍ وليلةٍ ، وحين ومدّة .

والثاني مثالان : أحدهما مشهور ، والآخر غيرُ مشهور .

---

(١) سقط من م السطر الثاني .

(٢) في م (لايتصرف) .

فالمشهورُ (سَحَر) إذا قُصِدَ به التعيينُ مجرَّداً من (١) الألف واللام والإضافة والتصغير ، نحو : رأيتُ زيداً أمسِ سحرَ • فلا ينون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه • والموافق له في عدم الانصراف والتصرف (عشية) إذا قُصد به التعيين مجردة (٢) عن الألف واللام والإضافة • عزا (٣) ذلك سيبويه (٤) إلى بعض العرب ، وأكثرُ العرب يجعلونها عند ذلك متصرِّفة منصرفة •

والقسم الثالث ــ وهو الثابتُ التصرّف المنفيُّ الانصراف ــ مثالان [م-٢٢٠] : غدوة وبكرة ، إذا جعلا علمين ، فإنهما لا ينصرفان

---

(١) في م (عن) •

(٢) في م (من) •

(٣) في م (عزى) •

(٤) جاء في الكتاب ١/١١٥ : (ومما لا يحسن فيه الا النصب قولهم : سير عليه سحر لايكون فيه الا أن يكون ظرفاً ، لانهم انما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالالف واللام ، يقولون : هذا السحر ، وبأعلى السحر ، وان السحر خير لك من أول الليل الا أن تجعله نكرة فتقول : سير عليه سحر من الاسحار ، لانه يتمكن في الموضع وكذا تحقيره اذا عنيت سحر ليلتك ، تقول سير عليه سحيراً ، ومثله سير عليه ضحى ، اذا عنيت ضحى يومك ، لانهما لايتمكنان من الجر في هذا المعنى • لاتقول : موعدك ضحى ، ولا عند ضحى ، ولا موعدك سحير الا أن تنصب • ومثل ذلك صيد عليه صباحاً ومساء وعشية وعشاء ، اذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك ، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى الا ظرفا ، ولو قلت موعدك مساء ، أو آتانا عند عشاء لم يحسن) •

للعلمية والتأنيث (١) ، ويتصرّفان فيقال في [هـ ــ ٧٤] الظرفية : لقيت زيداً أمسِ غدوةَ (٢) ، ولقيت عمرا أوّلَ من أمس بُكْرَةَ .

ويقال في عدم الظرفية : [ل ــ ١٣٧] سهرت البارحة إلى غُدوة ، وإلى بُكرة . فلو لم يقصد العلمية (٣) تصرّفا وانصرفا .

كقولك : ما من بُكْرَةٍ أفضل من بكرة يوم الجمعة . وكل غُدْوَةٍ يستحب فيها الاستغفار .

الرابع (٤) ــ وهو الثابتُ (٥) الانصرافِ المنفيُّ التصرّف ــ ما عُيِّن من ضُحىً، وسحر (٦) وبَكَر (٧) ، ونهار، وليل ، وعتمة (٨)،

---

(١) سقط من م (التأنيث ويتصرفان) .

(٢) جاء في اللسان (غدا) : الغدوة بالضم البكرة، مابين صلاة الغداة وطلوع الشمس . ووردت في اللسان مبنية على الضم وعلى الفتح، وقال سيبويه ١/١١٢ : (وتقول سير عليه غدوة يافتى وبكرة ، فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا . والنصب فيه على ذلك لانك قد تجريه وان لم يتصرف مجرى يوم الجمعة) .

(٣) في م (يقصدا) وفي د هـ ل (يقصد بعملية) ولعل الأصح أن نقول (يقصد بهما العلمية) .

(٤) في ل (والرابع) .

(٥) في م (الثالث) .

(٦) في ل ــ د (وسحير) .

(٧) أشار صاحب (هـ) في الهامش الى كلمة بكر بقوله (كذا) كأنه يستنكر الكلمة ، جاء في اللسان (بكر) : (.. والبكر : البكرة) .

(٨) في م (غيتمه وعشاء وسنا) .

وعشاء ، ومساء ، وعشية في الأشهر ، فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها ، وألزمت الظرفية ، فلم تتصرّف (١) ، والاعتماد في هذا على النقل .

فائــــدة :

قال بعضهم : مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع . حكاه الشلوبين في شرح الجزوليّة .

ضابط :

قال ابن الخباز في شرح الدرّة (٢) : المتمكن (٣) يطلقه النحويون على نوعين : على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل ، كيوم وليلة .

فائــــدة :

قال ابن يعيش : كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به (٤) إلا بحرف جرّ ، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جرّ ، نحو وقفت في الدار ، وقمت في المسجد (٥) .

---

(١) في الاصول (فلم تنصرف) والغلط فيها بين .

(٢) جاء في شرح الدرة ق ١٠ (وسمي الاسم المعرب متمكنا ، لان الاصل في الاسم الاعراب ، فاذا استوفى ماله في أصله فقد تمكن ، ويطلق النحويون المتمكن أيضاً على الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة) .

(٣) في م (التمكن) .

(٤) في د م (الى مفعول الا) .

(٥) شرح المفصل ٢/٤٤ .

ضابط :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل :

التصرّف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون (١) مبتدأً ، ومفعولاً ، ويضاف (٢) إليه . ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار (ايمن) على الابتداء وسبحان على المصدرية ، وعندك على الظرف ، ونحو ذلك .

والتصرف في الأفعال أن تختلف (٣) أبنية الفعل ، لاختلاف زمانه ، نحو : ضرب يضرب اضرب .

وقال الشلوبين في شرح الجزولية والأعلم في شرح الجُمَل .

التصرّف وعدمه في عبارات [هـ ٧٥] يقال على ثلاثة معان :

١ ــ فمرةً يقال : متصرّف وغيرُ متصرّف ، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال .

٢ ــ ومرةً يقال : متصرّف وغيرُ متصرّف ، ويرادُ به الظرفُ الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره. وإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلامنصوباً على أنه مفعول فيه خاصة ، أو مخفوضاً مع ذلك بمن خاصة ، قالوا فيه : غير متصرّف (٤) .

٣ ــ ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد (٥) به أنه

---

(١) فيكون : أي الاسم .

(٢) في د ــ ل (ومضاف اليه) .

(٣) في د هـ (يختلف) .

(٤) في م (غير منصرف) .

(٥) في م (ويراد أنه) .

ما تتصرف (١) ذاته ومادته على أبنية مختلفة ، كضارب وقائم (٢) ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضابط :

قال ابن عصفور في شرح الجمل (٣) :

الظروف كلها مذكرة[د ١٣٥]إلا : قدام ووراء، وهما شاذان.

قاعدة :

قال الفارسي في التذكرة (٤) .

نزلت عند بابه على زيد ، جائز ، لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل ، فكما (٥) يصح : ضرب غلامه زيد ، كذلك يصح ما ذكرناه .

فائدة :

قال أبو الحسن علي بن المبارك (٦) البغدادي المعروف

---

(١) في د هـ (يتصرف) .

(٢) في ل (وأما ما يكون) .

(٣) جاء في شرح الجمل ق ١٨٣ (وقدام ووراء مؤنثتان بدليل تصغيرهما ، قديديمة ووريئة) . قال الشاعر : قديديمة التجريب والحلم إنني ... البيت . وانما ألحقوا تصغيرها التاء وان كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، لانه لما لم يتمكن لم يكن التأنيث ما يعلم به الا التصغير ، فلو لم تلحق التاء في التصغير لتوهم أنه مذكر .

(٤) في م (تذكرته) .

(٥) في ل (كما) .

(٦) في ل (علي بن البغدادي) .

بابن الزاهـــدة رحمـــه الله (١) تعـــالى :

إذا اسمٌ بمعـــنى الوقتِ يُبـــنى لأنــه

تضمَّنَ معنى الشـــرطِ موضعُه النصبُ

ويعمـــــل فيه النصـــبَ معنى جوابِـــه

وما بعـــدَه في موضـــع الجرِّ يا نَدْبُ

ضابط :

قال الأندلسيُّ :

الظروف التي لا يدخل (٢) عليها من حروف الجر سوى (من) خمسةٌ : عند، ومع، وقبل، وبعد، ولدى (٣)، انتهى.

قلت : وقد نظمتها فقلت : [هـ ــ ٧٦]

من الظـــروف خمسة قـــد خصصت

بمن ، ولـــم يجرُّها سواهـــا [م ــ ٢٢١]

عند ، ومع ، وقبـــل ، بعـــد ، ولدى (٤)

شرح الإمـــام اللورقي (٥) حواهـــا

الأندلسيُّ شارح المفصَّل المشهور .... هو الإمام علَمُ الدين اللورقي (٦) . له ترجمة جيدة في سير (٧) النبلاء للذهبي .

---

(١) سقط من م د (رحمه الله تعالى) .
(٢) في د هـ (تدخل) وفي د (يدخل من حروف) .
(٣) في م (والذي) وفي د (وندى) .
(٤) في م (والذي) وفي د (وندى) .
(٥) في ل (اللوزقي) .
(٦) في ل (اللوزقي) .
(٧) في م (سيرة) .

ضابط :

قال ابن الشجري في أماليه (١) :

الظروف المبنيّة ثلاثة أضرب : ضرب زمانيّ ، وضرب مكانيّ ، وضرب تجاذبه (٢) الزمان والمكان .

فالزمانيُّ : أمسِ ، والآنَ ، ومتى ، وأيّان ، وقطُّ المشددة ، وإذْ ، وإذا المقتضية جواباً .

والمكانيُّ : لَدُنْ ، وحيثُ ، وأينَ ، وهنا ، وثَمَّ ، وإذا (٣) المستعملة بمعنى ثَمَّ .

والثالث : قَبْل ، وبعد .

ضابط :

قال السخاوي في شرح المفصّل :

اسم المكان ينقسم على (٤) ثلاثة أقسام : قسم لا يُستعمل ظرفاً ، وقسم لا يُستعمل إلا ظرفاً ، وقسم لا يلزم الظرفية .

فالأول ما كان محدوداً ، نحو : البيت ، والدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام ، والعراق ، واليمن .

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٢) في م وفي الامالي الشجرية (يتجاذبه) .

(٣) في ل (واذ أن) .

(٤) في ل ـ م (اسم المكان ثلاثة أقسام) وفي د (الى ثلاثة أقسام) .

والثاني نحو : عندَ ، وسوى (١) ، وسواء (٢) ، ولدُن ، ودونَ ،

والثالث كالجهات الستّ : فوقَ ، وتحتَ ، وخلفَ ، ووراءَ ، وأمامَ ، وقُدّام ، ويمين ، وشِمال ، وحِذاء ، وذاتَ اليمين •

---

(١) جاء في الكتاب ٢/٣١٠ (وأما غير وسوى فبدل) وجاء في الكتاب أيضاً ١/٣٧٧ : (وأما : أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك أتاني القوم مكانك ،و ما أتاني أحد مكانك ، الا أن في سواك معنى الاستثناء) •

(٢) جاء في الكتاب في (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) ١/٢٠٢ : (ومن ذلك أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته في معنى بدلك • ولا يكون اسماً الا في الشعر (وذكر سيبويه أنها تأتي نعتاً في نحو : (مررت برجلين سواء) ١/٢١٤ وذكر سيبويه أنها تأتي حالا ١/٢٧٥ : (ومثل ذلك هذا درهم سواء) ، كأنه قال : هذا درهم استواء• فهذا تمثيل وان لم يتكلم به • قال عز وجل : ﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ •

بـــاب الاستثناء

قاعـــدة :

قال ابن يعيش (١) :

أصل الاستثناء أن يكون بإلا" ، وإنما كانت إلا" (٢) هي الأصل ، لأنها حرف" • وإنما (٣) ينقل الكلام من حال (٤) إلى حال الحروف• كما أن (ما) تنقل من الإيجاب إلى النفي ، والهمزة تنقل مـن الخبر إلى الاستخبار ، واللام (٥) تنقل من [هـ ــ ٧٧] النكرة إلى المعرفة •

فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل ، لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلا زيد" • وما عـداها مما يستثنى به فموضوع" موضعَهـا ، ومحمول عليها لمشابهة بينهما •

وقال ابن إياز (٦) :

(إلا) أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين :

---

(١) شرح المفصل ٢/٨٣ •

(٢) في هـ (وانما كانت هي) بحذف الا • وفي النسخ الاخرى باثبات الا •

(٣) في د (وأنها تنقل) •

(٤) في شرح المفصل (من حد الى حد) •

(٥) في شرح المفصل (وكذلك حرف التعريف) •

(٦) شرح الفصول ق ٩٤ •

أحدهما أنها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف : كالنفي ، والاستفهام ، والنداء .

والثاني أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط ، وغيرُها في أمكنة مخصوصة بها (١) ، وتستعمل في أبواب أخر .

قاعـــدة :

قال أبو البقاء في التبيين :

الأصل في إلا (٢) الاستثناء . وقد استعملت وصفاً ، والأصل في (غير) أن تكون صفة، وقد استعملت في الاستثناء ، والأصل في سواء (٣) وسوى الظرفية ، وقد استعملت بمعنى غير .

فائـــدة :

قال ابن الدهان في الغُرّة :

الاستثناءُ على ثلاثة أضربٍ : استثناءٍ بعد استثناءٍ ، واستثناءٍ من استثناء ، واستثناءٍ مطلق من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء : تكون إلا فيه بمعنى الواو . كقوله تعالى : « وعندَه مفاتحُ الغيبِ ، لا يعلمُها إلاّ هو ، ويعلمُ مافي البرّ والبحر ، وما تسقطُ من ورقةٍ إلاّ يعلمُها ، ولا حبّةٍ في ظلماتِ

(١) في شرح الفصول (منها) .

(٢) في م (الاصل في الاستثناء) .

(٣) جاء في الكتاب ١/٣٧٧ : (وأما أتاني القوم سواك . فزعم الخليل رحمه الله ــ أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، الا أن في سواك معنى ــ الاستثناء) وانظر الكتاب ١/١٣ .

الأرض ، ولا رطب ولا يابس ، إلا في كتاب مبين » (١) [ل ـ ١٣٨]
فكأنه قال : إلا يعلمها ، وهي في كتاب مبين •

والاستثناء من الاستثناء : كقوله تعالى : « إنا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين إلا آلَ لوط، إنا لمنجّوهم أجمعين إلا امرأته قدّرنا إنها لمِنَ الغابرين » (٢) ، فتقديره (٣) ، إنا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين لئلاّ تُبقيَ منهم أحداً بالإهلاك إلا آل لوط إنّا لمنجوهم أجمعين • ثم استثنى من الموجب فقال : « إلا امرأته قدّرنا إنها لمن الغابرين » فالأصل في هذا أن الذي يقع بعـد معنى النفي يكون بإلاّ موجباً (٤) ، وبعـد معنى الموجب يكون منفياً • [هـ ـ ٧٨]

وأما الإستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام •

كقولك : سار القوم إلا زيداً •

قاعـــدة :

لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها (٥) ، إلا أن يكون (٦) مستثنى •
نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيداً أحد •
أو تابعاً له ، نحو : ما قام أحد (٧) إلا زيدٌ فاضل •

---

(١) الأنعام ٥٩ •
(٢) الحجر ٥٨ ـ ٦٠ •
(٣) سقط التعليق على الآية : من م •
(٤) في ل ـ د ـ م (موجبا معنى الموجب) •
(٥) في د (فيما بعد الا) •
(٦) في ل (تكون) •
(٧) سقطت هذه الجملة من د م وجاءت في ل على هذا النحو (مـا قـام الا زيد فاضل) •

ضابط :

قال ابن الدّهان في الغرّة : ليس في المُبْدَلات ما يخالف البدلُ حكم المبدل منه إلا في الاستثناء وحده . وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحدٌ إلا زيد ، فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبتّ القيام لزيد ، وهو بدلٌ منه .

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة : [م/٢٢٢]

الذي ينصب بعد إلا ينصب في ستة مواضع :

الأول الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنى ، نحو : قام القوم (١) إلاّ زيداً .

الثاني (٢) أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ ، نحو : ما أكل أحدٌ إلاّ الخبز إلاّ زيداً . لأن التقدير يؤدي إلى الإيجاب . فكأنّه قال : كلّ الناس أكلوا الخبز إلا زيداً .

الثالث أن يكون للمستثنى منه حال موجبة، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا راكباً إلا زيداً . لأنه يؤدي أيضاً إلى الإيجاب . فيكون تقديره : كلُّ الناس جاؤوني راكبين إلا زيداً .

الرابع أن تكرّر (٣) إلا مع اسمين مستثنيين ، فلا بدّ من نصب أحدهما ، نحو : ما جاءني أحد إلاّ زيد إلاّ عمراً ، أو (٤) إلا زيداً إلا عمرو .

---

(١) في هـ (ما قام القوم الا زيدا) .
(٢) في م (والثاني) .
(٣) في م (تكون) وفي ل (أن تكرار لا) .
(٤) في د هـ (والا) .

الخامس أن يُقدَّم (١) المستثنى على المستثنى منه (٢) ، نحو : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ (٣) .

السادس الاستثناء من غير الجنس ، نحو : مافي الدار أحدٌ إلا حماراً . [هـ ـ ٧٩]

فائـــدة :

قال ابن يعيش :

(خلا) فعلٌ لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة (٤) .

فائـــدة :

قال ابن يعيش :

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب (٥) تعيَّنَ نصبُه ، وامتنع البدل الذي كان مختاراً قبل التقدم ، نحو : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، لأن البدل لا يتقدم المُبدل من حيث كان من التوابع ، كالنعت

---

(١) في م (يتقدم) .

(٢) في م (على المستثنى) باسقاط منه .

(٣) سقط (أحد) من ل .

(٤) شرح المفصل ٢/٧٧ .

(٥) في شرح المفصل (نحو قولك : ما جاءني الا زيداً أحد ، وما رأيت الا زيداً أحداً وما مررت الا زيداً بأحد ، وانما لزم النصب في المستثنى اذا تقدم ، لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان : البدل والنصب ، فالبدل هو الوجه المختار ـ على ما سيذكر بعد ـ والنصب جائز على أصل الباب . فلمّا قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح ..) وبقية النص ما ذكره السيوطي هنا (لأن البدل ..) .

والتوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعيَّن النصبُ الذي هو مرجوح [د ــ ١٣٦] للضرورة ، ومن النحويين من يسمّيه أحسنَ القبيحين .

وتظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت ، نحو : فيها قائماً رجلٌ . لا يجوز في قائم إلا النصب (١) ، وكان (٢) قبل التقديم فيه وجهان : الرفع على النعت ، نحو : فيها رجل قائم ، والنصب على الحال، إلا أنه ضعيف ، لأن نعت النكرة أجود من الحال منها . فإذا قدّم بَطلَ النعت ، وتعيَّن النصب على الحال ضرورة . فصار ما كان (٣) مرجوحاً مختاراً ، انتهى .

فائـــدة :

قال ابن يعيش (٤) :

الاستثناء من الجنس تخصيص (٥) ، ومن غيره استدراك .

---

(١) وفي شرح المفصل بعد (الا النصب) (لانك اذا آخرته فقلت : فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان ...) .

(٢) في ل (ولان قبل) .

(٣) عبارة ابن يعيش (فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً) .

(٤) جاء في شرح المفصل ٢/ ٨١ : (الاستثناء من الجنس تخصيص ، وفي هذا الباب استدراك فاعرفه (ويعني بقوله (هذا الباب) الاستثناء المنقطع لأنه ذكر هذه العبارة بعد تخريج الآية) ※ لاعاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ※ وفي التخريج آنكر ابن يعيش اعراب (من) بدلا مما قبل الا . وأثبت نصبها على الاستثناء المنقطع .

(٥) سقط (تخصيص) من ل .

قاعـــدة :

قال ابن السراج في الأصول :

لا يُنْسَقُ على حروف الاستثناء . لا تقول : قام القوم ليس زيداً ولا عمراً ، ولا قام القوم غير زيدٍ ولا عمرٍو . قال : والنفيُ في جميع العربية ينسق عليه بلا إلا في الاستثناء .

فائـــدة :

قال ابن إياز :

إلا والواو التي بمعنى مع نظيرتان . لأن كل واحدة منهما تعدّي الفعل الذي قبلها إلا الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه . ألا ترى أنك لو أسقطت إلا لكان الفعل غير مقتض للاسم (١) ؟

فائـــدة :

قال عبد القاهر :

الاستثناء المنقطـع مشبَّه" بالعطف (٢) ، ولك عطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك : جاءني رجل لا حمار ، فشبِّهت إلا بلا لأنَّ الاستثناءَ والنفيَ متقاربان ، فقيل ما مررت بأحد إلا حماراً ، كما قيل مررت برجل لا حمار . [هـ ـ ٨٠]

قاعـــدة :

قال ابن إياز (٣) :

---

(١) شرح الفصول ق/ ٩٥ والنقل يطابق مافي المخطوط .
(٢) في م (للعطف) .
(٣) شرح الفصول ق/ ٩٤ .

لا يعملُ ما بعدَ إلا فيما قبلها ، فلا يجوز : ما قومَهُ زيداً إلا ضاربون • لأن تقـديم الاسم الواقع بعد إلا عليهـا غـيرُ جائز • فكـذا معموله ، لأن من أصولهـم أن المعمول يقـع حيث يقـع العامل إذا كان تابعاً (١) ، وفرعاً عليه • فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أُضْمِرَ له فعل ينصبه من جنس المذكور • وقيل : إنما امتنع ذلك في إلا (٢) حملاً لها عـلى واو مع ، ولا يتقـدم ما بعد الواو عليها • فكذلك إلا •

ضابط :

قال أبو الحسن الأبَّذي في شرح الجزولية :

المنفيُّ عندهم هو :

١ ــ ما دخلت عليه أداة النفيِ ، نحو : ما قام (٣) القوم إلا زيداً.

٢ ــ وما كان خبراً لما دخلت عليه أداة النفي ، نحو : ما أحدٌ يقوم إلا زيداً •

٣ ــ وما كان في موضـع المفعول الثاني من باب (ظننتُ) ، نحو : ما ظننت أحداً يقوم إلا زيداً •

٤ ــ وكـذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهـام ، وأريد بهـا معنى (٤) النفي •

---

(١) في شرح الفصول (تابعا له) •

(٢) في ل (الما) •

(٣) سقط السطر التالي كله من م •

(٤) في د (يعني) •

٥ ـ وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلَّ أو ما يقرب منها ، نحو : قلَّ (١) رجلٌ يقول ذاك إلا زيد ، وأقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ ، [م/٢٢٣] وقلما يقوم إلا عمرو ، لأن (٢) العرب تستعمل قلَّ بمعنى النفي .

فإذا قلت قلَّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد . ولا يجوز أن يكون إلا زيد بدلاً من أقل المرفوع ، لأنه لا يحلُّ محلّه ، لأن (إلا) لا يبتدأ بها ، ولا من الضمير ، لأنه لا يقال ، يقول إلا زيد ، وكذلك لا يكون بدلاً من رجل في (قلَّ) لأنه لا يقال : قلَّ إلا زيد ، ولأن (قلَّ) لا تعمل إلا في نكرةٍ ، ولا يقع (٣) بعدها إلا زيد ، ولا من الضمير ، لأن الفعل في موضع الصفة ، ولا تنتفي الصفة . وأيضاً فلا يقال : يقول ذاك (٤) إلا زيدٌ . ولا يجوز أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيد بالخفض لأن أقلّ لا يدخل (٥) على المعارف ، فهي كربَّ . وإنما هو (٦) بدلٌ من رجل

(١) ورد في الكتاب ٣٦١/١ : (وتقول أقل رجل يقول ذاك الا زيد ، لانه صار في معنى : ما أحد فيها الازيد . وتقول : قلرجل يقول ذاكالازيد . فليس زيد بدلا من الرجل في قل ، ولكن قلَّ رجلٌ في موضع أقلُّ رجلٍ ، ومعناه كمعناه ، واقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنك تدخله في شيء تخرج منه من سواه) .

(٢) في د ل (ولأن) .

(٣) في د (ولا يقوم) وفي ل (ولا يقع بعدها لا زيد) .

(٤) في ل (ذلك) .

(٥) في م (لاتدخل) .

(٦) في د (وانما هي بدل) .

على الموضع ، لأنه في معنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد [هـ ــ ٨١]

قاعـــدة :

قال الأبَّذيُّ :

ومن أصل هــذا الباب أنه لا يجوز أن يستثنى بإلا (١) اسمان ، كما لا يعطف بلا اسمان (١) ، ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين • فإذا قلت : أعطيت الناس المال [ل ــ ١٣٩] إلا عمراً الدينار ، لم يجز• وكذلك النفي ، لا يجوز : ما أعطيت الناس المال إلا عمراً الدينار ، إذا أردت الاستثناء ، وإن أردت البــدل جــاز في النفي إبدال الاسمين ، وصار المعنى إلا عمراً الدينار •

ومن هنا منع الفارسي أن يقــال : ما ضرب القومُ إلا بعضُهم بعضاً ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين • وتصحيح المسألة (٢) عنده : ما ضرب القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً ، وتصحيحها (٣) عند الأخفش أن يتقدَّم بعضهم ، وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير (٤) اللفظ ، على أن يكون البعض المتأخِّر منصوباً بضرب انتصاب المفعول به ، لا بدل (٥) ولا مستثنى ، وإنما هو بمنزلــة : ما ضرب (٦) بعضاً إلا بعضُ القوم •

---

(١) في الأصول المخطوطة والمطبوعة (اسمين) ولا وجه لنصبها •

(٢) في د (عنده على ما ••) •

(٣) في م (وتصحيح ما عند الأخفش) •

(٤) في د هـ (من غير تغيير للفظ) •

(٥) في ل (بدلي) •

(٦) في ل ــ م ــ د (اضرب) •

بـــاب الحـــال

تقسيم :

الحالُ تنقسم باعتبارات :

آ ــ فتنقسم باعتبار انتقـال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة وهو الغالب . وملازمة ، وذلك واجب في ثلاث : الجامدة غير المؤوَّلة بالمشتق نحو : هذا مالك ذهباً [1]، والمؤكَّدة ، نحو: «ولى مدبرا»[2] ، والتي دلَّ عاملُها على تجدد صاحبها، نحو: «وخلق الإنسان ضعيفاً»[3].

ب ــ وتنقسم بحسب قصدِها لذاتها وللتوطئة بهـا إلى قسمين : مقصودة ، وهو الغالب . وموطِّئة ، وهي [4] الجامدة الموصوفة ، نحو: « فتمثّل لها بشراً سويّاً » [5] فإنما [6] ذكر بشراً توطئةً لذكر سويّاً .

جـ ــ وتنقسم بحسب [7] الزمان إلى ثلاثة : مقارنة ، وهو الغالب، ومقـدَّرةٍ ، وهي المستقبلة ، نحـو : « ادخلوهـا خالـدين » [8]

---

(1) في م (ذاهباً) .

(2) ﴿ فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب ﴾ النمل / ١٠ .

(3) النساء ٢٨ .

(4) في ل (وهو) .

(5) مريم ١٧ .

(6) في م (وانما) .

(7) في م (باعتبار) وفي ل (بحسب الزمان الى ثلاث) .

(8) ﴿ سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ الزمر ٧٣ .

ومحكيّة وهي الماضية (١) ، نحو : جاء زيد أمسِ راكباً .

د ـ وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبيِّنةٍ ، وهو الغالب ، وتسمى [هـ ـ ٨٢] مؤسِّسة أيضاً ، ومؤكّدة وهي التي يُستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة :

١ ـ مؤكّدة لعاملها (٢) ، نحو : « ولى مدبراً » (٣) .

٢ ـ ومؤكّدة لصاحبها ، نحو : جاء القوم طراً .

٣ ـ ومؤكّدة لمضمون الجملة ، نحو : زيد أبوك عطوفاً .

ومما يُشكل قولُهم : جاء زيدٌ والشمس (٤) طالعة . فإن الجملة الاسمية حالٌ مع أنها لا تنحلُّ إلى مفرد يبيِّن هيئة فاعلٍ ولا مفعول، ولا هي مؤكّدة ، فقال ابن جني تأويلها : جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئِه ، يعني (٥) : فهي كالحال والنعت السببيَّيْن ، كمررت بالدار قائماً سكانُها ، وبرجل قائمٍ غلمانُه . وقال ابن عمرون : هي مؤوّلة (٦) بمنكّرٍ ، أو نحوه .

قاعدة :

قال ابن يعيش (٧) :

---

(١) في أكثر النسخ (وهي الماضي) .
(٢) سقط من م السطر التالي كله .
(٣) النمل ١٠ .
(٤) مغني اللبيب ٥٥٨ .
(٥) سقط من م د ل (يعني) .
(٦) في د (مؤكدة) .
(٧) شرح المفصل ٦٧/٢ .

كلُّ ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة ، وليس كلُّ ما يجوز أن يكون صفة [م ــ ٢٢٤] للنكرة يجوز أن يكون حالاً [د ــ ١٣٧] • ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة ؟ نحو : هذا رجلٌ سيكتبُ • ولا يجوز أن يقع حالاً •••

ضابط (١) :

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان وأخواتِها ، وعسى على الأصحِّ فيهما •

قاعـــدة :

الحال شبيهة بالظرف • قال ابن كيسان : ولذا أغنت عن الخبر في : ضربي زيداً قائماً •

---

(١) سقط من م الضابط والقاعدة التي تليه •

بـــاب التمييز

قال ابن الطراوة :

الإبهـــام الذي يفسره (١) التمييز إما في الجنس ، نحو : عشرون رجلاً . أو البعض ، نحو : أحسنُ الناس (٢) وجهاً . أو الحال (٣) ، نحو : أحسنُهم أدباً . أو السبب ، نحو : أحسنُهم عبداً .

قال ابن هشام في تذكرته :

فهو كالبدل في أقسامه الثلاثة : والقسمان الأخيران نظيرُهما (٤) بدلُ الاشتمال . ويوضّح الأول أن الإفراد في موضع [هـ ـــ ٨٣] الجمع ، فرجل في موضع رجال . فالعشرون (٥) نفس الرجال .

ضابط :

قال (٦) ابن الصائغ في تذكرته :

التمييزُ المنتصبُ عن تمام الكلام يجوز أن يأتيَ بعد كل كلام منطوٍ (٧) على شيء مبهم إلا في موضعين :

---

(١) في ل (يفسر التمييز) .

(٢) في م أحسن وجهاً .

(٣) في م (والحال) .

(٤) في م (نظرهما) .

(٥) في م (والعشرون) .

(٦) سقط من د ـــ ل (قال) .

(٧) في هـ (ينطوي) .

أحدُهما : أن يؤدي (١) إلى تدافع الكلام ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ رجلاً إذا جعلت رجلاً تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل . وذلك أن الكلام مبنيٌّ على حذف الفاعل (٢) فذِكْرُه تفسيراً آخِرَه متدافع لأن ما حُذف لا يُذْكر . وقد ذهب إلى إجازته بعض النحويين . وقد يتخرَّجُ عليه قول الراجز (٣) :

٣٣٠ ــ يبسطُ للأضيافِ وجهاً رَحْبا
بسْطَ ذراعينِ لعظمٍ كلْبا

فيكون قد نُوِيَ بالمصدر بناؤه للمفعول ، والتقدير بسطاً مثلما بُسِطَ ذراعان . ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القلب (٤) ، وهو كثير في كلامهم .

والموضع الثاني : أن يؤدّي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه ، نحو قولك : ادَّهَنْتُ زيتاً ، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز ، إذ الأصلُ ادَّهنتُ بزيت . فلو نُصِبَ على التمييز لأدّى إلى حذف حرف الجرّ ، والتزام التنكير في الاسم ، ونصبه ، بعد أنْ لم يكن

---

(١) ضبط الفعل في م بالبناء للمفعول .

(٢) في هـ (العامل) .

(٣) مغني اللبيب ٥٨٣ (٩٣١) .

(٤) وقال ابن هشام في تخريج البيت على القلب : (وأصله كما بسط ذراعاه كلباً ، ثم جيء بالمصدر ، وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل) المغني ٥٨٤ وانظر شرح شواهد المغني ٨٩٠ (٧٦٣) وفي شواهد المغني (بعظم كلبا) ولم أقف على اسم الراجز .

كذلك . وكلٌ ذلك إخراجٌ (١) للفظ عن أصل وضعه . ويتوقفُ (٢) فيما ورد من ذلك علـى السماع . والذي ورد منه قولـهـم : امتلأ الإناءُ (٣) ماءً ، وتفقأ (٤) زيدٌ شحماً . والدليل على أن (٥) ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ، ووجوبُ التأخير بإجماع . انتهى .

(١) في م (لاخراج اللفظ) وفي د (اخراج اللفظ) .

(٢) في م ـ ل (وتوقف ماورد) .

(٣) انظر الكتاب ١/١٠٥

(٤) انظر الكتاب ١/١٠٥

(٥) في م (والدليل على ذلك) .

بـــاب حروف الجر

تقسيم :

قال ابن (١) الخبَّاز :

حروفُ الجر ثلاثة أقسام :

قسم يلزمُ الحرفيَّة وهــو : من ، وفي ، وإلى ، وحتى ، ورُبَّ ، واللام ، [هـ ــ ٨٤] والواو ، والتاء (٢) ، والباء .

وقسم يكون اسماً وحرفاً وهــو (٣) : عــلى ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

وقسم يكون فعلاً وحرفاً وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا .

قال : ولولا ، وكي (٤) من القسم الأول . ومع من القسم الثاني .

وحكي عن أبي الحسن أنه قال : بَلْهَ (٥) إذا جرت حرفُ جر ، انتهى . وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

---

(١) في م (قال الخباز) وقد ورد النقل في شرح الدرة .

(٢) سقط من د (الباء والتاء) وذكرا في ق/٢٤ شرح الدرة .

(٣) في النسخ كلها (وهي) .

(٤) في هـ (في) .

(٥) في هـ ــ د (بلى) وفي همع الهوامع ٢٣٦/١ (بلــه) وكـذا في شرح الدرة .

حروف الجر تنقسم أربعة أقسام :

١ ــ قسم لا يُستعمل إلا حرفاً .

٢ ــ وقسم يستعمل حرفاً واسماً وهو : مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف التشبيه .

٣ ــ وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً ، وهو : حاشا ، وخلا .

٤ ــ وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً ، وهو : على .

قاعـــدة :

الأصل في الجرِّ حرفُ الجرِّ ، لأن المضاف مردودٌ في (١) التأويل إليه . ذكره ابن الخباز في شرح الدرة .

ضابط :

قال ابن هشام في التعليقة (٢) :

حروفُ الجرِّ عشرون حرفاً :

آ ــ ثلاثة لا تجرُّ إلا في الاستثناء ، وهي: حاشا، وخلا، وعدا.

ب ــ وثلاثة لا تجرُّ إلا شذوذاً ، وهي : لعلَّ ، وكي ، ومتى .

جـ ــ وسبعةٌ تجرُّ الظاهر والمضمر ، وهي : مِن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، والباء (٣) ، واللام .

د ــ والسبعةُ الباقية لا تجرُّ إلا الظــاهر ، وهي تنقسم إلى أربعـــة أقسام :

---

(١) في م (آلى التأويل) .
(٢) في د هـ (تعليقه) .
(٣) في د (والتاء) .

١ ــ قسم لا يجرّ إلا الزمان [ل ــ ١٤٠] وهو : مذْ [م ــ ٢٢٥] ومنذ •

٢ ــ وقسم لا يجرّ إلا النكرات ، وهو : ربّ •

٣ ــ وقسم لا يجرّ إلا لفظيْ (١) الجلالة وربّ (٢) وهو التاء •

٤ ــ وقسم (٣) يجرّ كل ظاهر وهو الباقي •

فائـــدة :

الجرّ من عبارات البصريّين ، والخفض من عبارات الكوفيّين • [هـ ــ ٨٥] ذكره ابن الخباز (٤) وغيرُه •

فائـــدة :

قالَ ابن الدهان في الغرّة :

(مِنْ) أقوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى (٥) اختصت بالدخولُ على (عند) •

قاعـــدة :

قال (٦) : أصلُ حروف القَسَم الباء ، ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسِم بالله لتفعلنّ (٧) ، ودخولها على الضمير ،

---

(١) لفظا الجلالة هما : الله والرحمن •

(٢) جاء في شرح المقرب لابن عصفور ق ٨٧ (وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلن • وحكى الأخفش دخولها على الرب • حكى من كلامهم : ترب الكعبة لأفعلن) •

(٣) في د ــ م ل (وقسم لايجر) •

(٤) شرح الدرة ق ٢٤ •

(٥) في مدل (ولهذا اختصت) •

(٦) في ل ــ م (قاعدة ــ أصل حروف ••) •

(٧) في م (ليفعلن) •

نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي في ، نحو : بالله هل قام زيد .

فائـــدة :

قال ابن فلاح في المغني :

تعلّق حروف (١) الجرّ بالفعل يأتي لسبعة معان :

١ ـ تعلّق المفعول به .

٢ ـ وتعلّق المفعول له : كجئتك للسمن واللبن .

٣ ـ وتعلّق الظرف كأقمتُ بمكّة .

٤ ـ وتعلّق الحال : كخرج بعشيرته .

٥ ـ وتعلّق المفعول معه ، نحو : ما زلتُ بزيد حتى ذهب .

٦ ـ وتعلّق التشبيه بالمفعول به ، نحو : قام القوم حاشا زيد ، وخلا زيدٍ لأنها نائبة عن إلا ، والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به . فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به .

٧ ـ وتعلق التمييز ، نحو :

٢٣١ ـ يا سيّداً ما أنت(٢) من سيّدٍ ... ...

---

(١) في م د (حرف) .

(٢) قال محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح شذور الذهب ٢٥٨ : (لم أقف لهذا الشاهد على نسبة الى قائل معين . وقد أنشده المؤلف في القطر رقم ١٤٤ ، وروى عجزه على النحو التالي :

(موطأ الأكناف رحب الذراع) . (والشاهد فيه قوله من سيد ، فان دخول من في هذه العبارة يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز ←

فائـــدة :

في تذكرة ابن الصائغ قال : نقلت من مجموعٍ بخطِّ ابن الرمَّاح : ربَّما على ثلاثة أوجه :

١ ـ أحدُها أن ما كافَّة • كما قال (١) :

٣٣٢ـ فإنْ يُمسِ مهجورَ الفنــاءِ فربَّمـا
أقـــامَ بــه بعــــدَ الوفودِ وفودُ (٢)

٢ ـ وغيرُ كافَّة :

٣٣٣ـ ماويَّ(٣) ياربتمـا غـارةٍ شعواءَ كاللذْعةِ بالمِيسَمِ (٤)

لاحال ، اذ كان التمييز هو الذي يكون على معنى (من) ، وأما الحال فهو على معنى (في) • ونسب الشنقيطي البيت الى السفاح بن بكير • وروى عجزه على نحو آخر وهو : (موطأ البيت رحيب الذراع) وروى وجها آخر لصدره وهو (يا فارساً ما أنت من فارس) • انظر همع الهوامع ١٧٣/١ والدرر اللوامع ١٤٩/١ •

(١) سقط من ل ـ د ـ م (كما قال) •

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٠ وخزانة الادب ١٦٧/٤ والبيت لأبي العطاء السندي •

(٣) في ل (مانحن) •

(٤) نسب الشنقيطي البيت الى ضمرة بن ضمرة النهشلي ، الدرر اللوامع ٤٢/٢ ونقل من الخزانة ما قال البغدادي في شرحه : (التاء لحقت رب للايذان بأن مجرورها مؤنث ، وما زائدة بين رب ومجرورها ، وماوي منادى مرخم ، ويافي قوله ياربتما ـ قال أبو زيد ـ للتنبيه لاللنداء،وفي رواية أبي زيد (أماوي بل ربتما غارة) والميسم ما يوسم به البعير بالنار • وجواب رب في بيت بعد الشاهد وهو :

٣ ــ ونكرةٌ موصوفةٌ :

٣٣٤ــ ربما تكره النفوس من الأمر (١) ... ...

ويحتملُ الثلاثةَ قولُه :

٣٣٥ــ لقد رُزِئَتْ كعبُ بنُ عوفٍ وربَّما
فتىً لم يكنْ يرضى بشيءٍ يَضيمُهـا

فتى مرفوع بما يفسّره يضيمُها ، لأن ربما صارت مختصة بالفعل كإذا وإنْ ، تقديره : لم يرض [د ــ ١٣٨] فتى لم يكن يرضى ، أو لم يكن فتى يرضى ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رُزئت

←
ناهبتها الغنم على طيّع أجرد كالقدح من السأسم

وانظر نوادر أبي زيد ٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٥٣ ، والانصاف ١٠٥ وشرح المفصل ٨/٣١ ، والعيني ٣/٣٣٠ والهمع ٢/٣٨ ، وخزانة الادب ٤/١٠٤ ــ ١٦٧ ــ ١٨٨ ــ ٤٧٩ .

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت (ديوانه ٥٠) أو لابن صرمة الأنصاري،أو لأبي قيس اليهودي وعجزه(له فَرْجَةٌ كحل العقال) وقال سيبويه قبل أن يذكر البيت ١/٢٧١ : « ورب لايكون ما بعدها الا نكرة » وقال الشنقيطي في الدرر ١/٤ (الشاهد فيه دخول رب على (ما) لأنها نكرة في تأويل شيء) والعائد عليها من جملة الصفة هاء محذوفة مقدرة : والمعني رب شيء تكرهه النفوس) ثم روى قصة طريفة في مناسبة البيت . وانظر سيبويه ١/٣٦٢) والحيوان ٣/٤٩ . والبيان والتبيين ٣/٢٦ والمقتضب ١/٤٢ ومجالس العلماء ١٦٦ وآمالي ابن الشجري ٢/٢٨٣ وشرح المفصل ٤/٢ ، ٨/٣٠ ولسان العرب (فرج) ومغني اللبيب ٣٢٨ (٥٥٣) وشذور الذهب ١٣٢ والعيني ١/٤٨٤ ، والأشموني ١/١٥٤ والهمع ١/٨ ، ١/٩٢ وشواهد المغني ٧٠٧ (٤٧٤) وخزانة الأدب ٢/٥٤١ ، ٤/١٩٤ والدرر ١/٤ ــ ٦٩ .

فتى لـم يكن يرضـى ، أو مفعول برزئت المـذكور ، وفي هـذه الأوجه كافة .

أو تجعل زائدةً ، وفتى محلّه جرٌ .

أو نكـرة موصوفـة ، أي : ربَّ شيء فتى [هـ ـ ٨٦] لـم يكن يرضى .

بـــاب الاضافة

قاعـــدة :

قال في البسيط :

ما لا يمكّن تنكيرُه من المعارف كالمُضْمَرات ، وأسماء الإشارة ، لا تجوز (١) إضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعاً .

وأما الأعلام فالقياس عـدم إضافتها ، وعـدم دخول اللام عليها لاستغنائهـــا بالتعريف الوضعيّ عن التعريف بالقرينة الزائـدة . والاشتراك الاتفاقيٌ فيهـا لا يُلحقهـا باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع . وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع ، فإن النكرات تشترك في حقيقة واحـدة ، والأعلام تشترك في اللفظ دون الحقيقة . وكلٌ حقيقة تتميَّز بوضعٍ غير الوضع للحقيقة الأخرى ، بخلاف وضع اللفظ على النكرات . ولذلك كان (الزيدان) يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة ، (والرجلان) يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة،وقد جاءادخال اللام عليها وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتفاقيّ بالاشتراك الوضعيّ . وكأنه تُخُيِّلَ في تنكيرها اشتراكها في مسمّى هذا (٢) اللفظ .

---

(١) في م (يجوز) .　　(٢) في م (مسمى اللفظ) .

فإذا اتفق جماعةٌ ، اسمُ كلٍّ واحد منهم (زيد) فكلٌّ واحد منهم فردٌ من (١) أفراد من يسمى بزيد ، فلهـذا القـدر من التنكير صحّ تعريفه باللام وإضافته في قوله :

٣٣٦ـ باعدَ أمُّ العمـــرِو من أسيرِها (٢)

• • • • • • • •

وقولـــه :

٣٣٧ـ علا(٣) زيدُنا(٤) يومَ النقا رأسَ زَيْدِكم (٥)

• • • • • • • •

---

(١) في هـ (ممن يسمى) .

(٢) ويليه في الدرر ١/٥٣ (حرّاسُ أبواب على قصورها) وذكر الشنقيطي أنه لم يعثر على قائله ، أما محقق المقتضب فقد عزاه الى أبي النجم العجلي ٤/٤٨ ـ ٤٩ . وانظر المنصف ٣/١٣٤ وأما ابن الشجري ٢/٢٥٢ والانصاف ٣١٧ وشرح المفصل ١/٤٤ ، ٢/١٣٢ ، ٦/٦٠ واللسان (وبر) ومغني اللبيب ٥٢ (٧٣) والتصريح ١/٩٤ ـ ٣٩٤، والهمع ١/٨٠ وشرح شواهد الشافية ٥٠٦ .

(٣) في م (على) .

(٤) في د (زيديا) .

(٥) عجز البيت (بأبيض مشحوذ الغرار يمان) ونسبه البغدادي في الخزانة ١/٣٢٧ ، الى رجل من طيّئ ، وروى قصة عن الكامل للمبرد جاء فيها (وقال رجل من طيّئ وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل ، قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد . انظر الكامل ٥٢٤ وزهر الآداب ١٠٣٢ وشرح المفصل ١/٤٤ ومغني

←

واجتمع اللام والإضافة (١) في قوله :

٢٣٨ـ وقد كان (٢) منهم حاجبٌ وابنُ مامةٍ
أبو جنْدلٍ والزيدُ زيدُ المعاركِ [م ـ ٢٢٦]

قال (٣) : والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام ، وإنما كثُرَتْ ، ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين :

أحدهما التأنيس بكثرة الأعلام المسماة بالمضاف والمضاف إليه ، كعبد الله وعبد الرحمن ، والكُنى ، فلم تكن الإضافة والعلم متنافيين .

والثاني أنه قد عُهد من الإضافة عدم التعريف بها في المنفصلة (٤) ، فلم تستنكر (٥) كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرةً ، وإن وجد ك : [هـ ـ ٨٧] .

← اللبيب ٥٣ (٧٥) والعيني ٣/٣٧ والتصريح ١/١٥٣ وحاشية يس الحمصي ١/١٣٠ والخزانة ٣/٢٥٢ .

(١) في م (واللام في قوله) وفي ل (واجتمع الكلام والاضافة) .

(٢) شرح المفصل ١/٤٤ والبيت للأخطل انظر ديوانه ٢٧٥ . وفي الديوان « حاجب وابن عمه » وفي المفصل وشرحه « وابن أمه » ولعل التصحيف جعلها ابن مامة . وحاجب المذكور في البيت حاجب بن زرارة مضرب المثل بالوفاء ، وأبو جندل : نهشل بن دارم ، وزيد المعارك ابن أخيه عبد الله بن دارم .

(٣) في ل ـ م (قالوا) .

(٤) جاء في شرح المفصل ١/٤٥ (ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم ، فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى : هدياً بالغ الكعبة * وهذا عارض ممطرنا * ، وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال ، وكذلك باب الحسن الوجه . وليست اللام كذلك ، لأنه لاينوى فيها الانفصال .

(٥) في ل ـ م (لم يستنكر) .

٣٣٩ــ .. أرْسَلَهــا (١) العراكَ .. .. ..

وادخلوا الأول (٢) فالأول . فهو قليــل" بالنسبة إلى الإضافــة اللفظية التي لا تفيد التعريف .

قاعــــدة :

قال ابن يعيش (٣) :

إذا أضفت العلمَ سلبتَه تعريف (٤) العلمية ، وكسوتَه بعدُ تعريفاً إضافياً ، وجرى مجرى أخيك وغلامك في تعريفهما بالإضافة ، كقوله :

٣٤٠ــ علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ (٥) زيدِكم

. . . .

---

(١) ذكر سيبويه : أرسلها العراكَ تحت (باب ماينتصبُ من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ، وقال (وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولـم يذدهـا ولم يشفق على نغص الدخال

كأنه قال اعتراكا (ديوان لبيـد ٨٦) والكتــاب ١/١٨٧ والمقتضب ٣/٢٣٧ والمخصص ١٤/٢٢٧ وشرح المفصل ٢/٦٢ ، ٦/٨٥ واللسان (عرك ، نغص ، دخل) وخزانة الأدب ١/٥٢٤ .

(٢) في م (اللام الاول) ذكر سيبويه هذا المثل في (باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الالف واللام (وأجاز في الاول النصب على الحال ، والرفع على البدل من الواو في دخلوا . اما مع فعل الامر ادخلوا فقد رجَّح النصب . انظر الكتاب ١/١٩٨ ــ ١٩٩ فان فيه تفصيلا وافيا لما اوجزت .

(٣) شرح المفصل ١/٤٤ هذه القاعدة لخصها السيوطي مما كتب ابن يعيش .

(٤) في ل م د (سلبته العلمية) .

(٥) ورد هذا الشاهد في ص ٢٠٩ من هذا الكتاب . ورقمه ثَمَّ ٣٣٧ .

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار (١) كالاسم الواحد وسُلب ما فيه من تعريف العلمية ، كما إذا (٢) أضيف الى غير اللقب ، وصار التعريف بالإضافة .

قاعـــدة :

قال ابن السرّاج في الأصول :

الأصل والقياس ألاّ يضاف اسم إلى فعـــل ، ولا فعلٌ إلى اسم ، ولكنّ العرب اتسعت في بعض ذلك ، فخصتْ أسمـــاء (٣) الزمان بالإضافة إلى الأفعال، لأن الزمان مضارعٌ للفعل ، لأن الفعل له بُنِيَ ، وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلالة عليهما.

ضابط :

الأسماء في الإضافة أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافة ، فلا يكاد يُستعمل مفرداً وذلك ظروفٌ وغيرُ ظروف :

آ ــ فمن الظروف الجهـــات الستّ . وهي : فوقَ ، وتحتَ ، وأمامَ ، وقدّامَ ، وخلفَ ، ووراءَ ، وتِلقاءَ ، و تِجاه ، وحِذاء ، وحِذَةَ (٤) ، وعند ، ولَدُن ، ولَدَى ، وبين ، ووسْط ، وسوى ، ومع ، ودون ، وإذ ، وإذا ، وحيثُ .

---

(١) لعل الصواب (صارا) .

(٢) في م (كما أضيف الى) .

(٣) في م (اسم الزمان) .

(٤) في ل (وصرة) وفي هـ (حدة) والتصحيح من شرح المفصل ٢/١٢٦ وجاء في القاموس المحيط (حذا) (والحذاء الازاء ويقال : هو حذاءك وحذوتك وحذتك) .

ب ـ ومن غير الظروف : مثلُ ، وشبهُ ، وغير ، وبَيْدَ ، وقيدُ ، وقِدًا (١) ، وقاب ، وقيس ، وأيّ ، وبعض ، وكلّ ، وكلا ، وكلتا ، وذو ، ومؤنّثه (٢) ومثنّاه ومجموعه ، وأولو (٣) ، وأولات ، وقطُ (٤) ، وحسب . ذُكِرَ ذلك كلّه في المفصل (٥) .

الثاني (٦) مالا يُضاف أصلاً : كمُذْ ، ومنذُ ، إذا وليهما مرفوعٌ أو فعل [هـ ـ ٨٨] . والمُضْمَرات وأسماء الإشارة ، والموصولات سوى أيّ ، وأسماء الأفعال ، وكمْ ، وكأيِّنْ .

الثالث ما يُضاف ويفرد : وهو غالبُ الأسماء .

قاعـــدة :

الإضافة تصحُّ بأدنى ملابَسةٍ ، نحو [ل ـ ١٤١] قولك : لقيته في طريقي ، أضفت الطريق إليك بمجرّد مرورِكَ فيه . ومثله

---

(١) جاء في لسان العرب (قدا) : (وهو منّي قِدَى رمح بكسر القاف ، أي قدره ، كأنه مقلوب من قيد .. قال الأزهري : قِدَى وقاد وقيد كله بمعنى قدر الشيء) .

(٢) في ل ـ م (مؤنثة مثناة مجموعة) .

(٣) في م (وأولو والات وقد وفقط) .

(٤) في ل (وقط وفقط وحسب) .

(٥) المفصل للزمخشري ٨٦ ـ ٨٧ وانظر شرح المفصل ٢/١٢٦ ، واضاف السيوطي في الهمع ٢/٤٩ (حمادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية . يقال : قصاراك أن تفعل كذا .

(٦) في د هـ (والثاني) .

قول أحدِ حاملي الخشَبةِ : خذْ طرفَك • أضاف الطرف (١) إليه بملابستِه إياه ، في حال الحمْل • وقول الشاعر :

٣٤١ـ إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحْرةٍ
سُهَيْلٌ أذاعت غزْلَها في القرائبِ (٢)

أضاف الكوكبَ إليها لجدّها (٣) في عملِها عند طلوعِهِ •

ذُكِرَ ذلك في المفصّل (٤) وشروحِه •

ضابط :

قال ابن النحاس في التعليقة :

ليس في ظروف المكان ما يُضاف إلى الجملة غير حيثُ ، لمّا أبهمت لوقوعها على كلّ جهةٍ احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها لجملةٍ كإذ ، وإذا في الزمان •

---

(١) في م (الظرف) •

(٢) (الأقارب) في م ـ د • ولم ينسب البيت الى قائل ، وقال البغدادي في الخزانة ٤٨٧/١ (وليس الخرقاء هنا المرأة الحمقاء كما توهم ، فأضاف الكوكب الى الخرقاء بملابسة أنها لما فرطت في غزلها في الصيف ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سحراً •وهو زمان مجيء البرد • فبسبب هذه الملابسة سمي سهيل كوكب الخرقاء ، وذكره اللسان في (غرب) ورواه : (في الغرائب) ، وانظر المحتسب ٢٢٨/٢ وسقط الزند السفر الثاني القسم ٣٠/١ وشرح المفصل ٨/٣ والمقرب ٤٦ والعيني ٣٥٩/٣ وخزانة الأدب ٤٨٧/١ •

(٣) في م (لحدها) •

(٤) المفصل ٩٠ •

ضابط :

قال ابن هشام في المغني (١) :

الأمورُ التي يكتسبُها الاسمُ بالإضافة عَشَرة (٢) :

أحدها التعريف : كغلام زيد .

الثاني التخصيص : كغلام رجل (٣) .

الثالث التخفيف (٤) : كضارب زيد .

الرابع إزالة القبح أو التجوز : كمررت بالرجلِ الحسنِ الوجه ، فإنّ الوجه إن رُفع قَبُحَ الكلامُ ، لخلوّ (٥) الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف . وإن نصب حصل التجوّز ، بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجرى المتعدّي .

الخامس تذكيرُ المؤنّث : نحو : « ان رحمة الله قريب » (٦) .

---

(١) مغني اللبيب ٥٦٤ ـ ٥٧١ والسيوطي يلخص في هذا الضابط مافصله ابن هشام .

(٢) جاء في المغني الذي حققه الدكتور مازن المبارك أنها أحد عشر كما ذكرت ـ المخطوطة الأولى ـ وذكر بعد الامر التاسع هذا الامر الذي أغفلته المخطوطة الثانية وحاشيتا الأمير والدسوقي ، وهو الاعراب نحو : هذه خمسةُ عشر زيد فيمن أعربه ، والأكثر البناء/المغني ٥٦٩ .

(٣) في م (كغلام زيد) .

(٤) في ل (الخفيف) .

(٥) في م (كخلو) .

(٦) الأعراف ٥٦ .

السادس تأنيثُ المذكَّر : نحو : قُطِعَتْ بعضُ أصابعه (١) • [هـ ــ ٨٩] •

السابع الظرفية [م ــ ٢٢٧]: نحو: « تؤتي أُكُلَها كلَّ حين »(٢) •

الثامن المصدريّة : نحو : « أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون » (٣) •

التاسع وجوب الصدر (٤) : نحو : غلامُ من عندك ، وصبيحة أيِّ يوم سفرُك •

العاشر البناء (٥) في المُبهم : نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبنيّ •

وهذا الفصل أخذَه ابنُ هشام من كتاب نظم [د ــ ١٣٩] الفرائدِ وحصر (٦) الشرائد ، وقال المهلَّبي في نظم ذلك (٧) :

خصالٌ في الإضافة يكتسيها (٨) الـ
مضاف من المضاف إليه عَشْرُ

---

(١) الخصائص ٢/٤١٥ •

(٢) ابراهيم ٢٥ •

(٣) (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) الشعراء ٢٢٧ •

(٤) في م المصدر •

(٥) في م (على المبهم) •

(٦) في م (نظم الفرائد للمهلبي) •

(٧) وردت الأبيات في نظم الفرائد ق (١) التي سميت في معهد المخطوطات باسم نظم الضوابط النحوية للسخاوي •

(٨) في دم (يكتسبها) •

بنـــاءٌ ، ثم تذكـــيرٌ ، وظـــرْفٌ

ومعـــنى الجِنْس ، والتأنيثُ ، تعـــرو (١)

وتعريفٌ ، وتنكـــيرٌ ، وشـــرطٌ

والاستفهـــامُ ، والحـــدَثُ المقـــرُّ

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة (غلامُ من عندك ؟) . وبالحدثِ المصدرية . وبالجنس قولك : أيُّ رجل يأتيني فله درهم . وبالشرط غلامَ من تضربْ أضربْ . وبالتنكـير قولَك : هذا زيدُ رجلٍ ، وهذا زيدُ الفقيهِ لا زيدُ الأمير ، لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريفَ في النية للاشتراك العارض في التسمية .

وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التخصيصَ ، والتخفيفَ وإزالة القبح (٢) والتجوّز .

ولم يذكر المهلبيُّ هذه الثلاثة . ومسألةُ اكتسابِ التنكـير من الإضافة في غاية الحسن ، وهي سَلْبُ تعريف العلميّة . وقد تقدّم تحقيق ذلك في أول الباب .

وقلـــت أنا :

ويكتسبُ المضـــافُ فخـــذْ أموراً

أحلَّتْهـــا الإضافـــةُ فوقَ عَشْـــرِ

فتعـــريفٌ ، وتخصيصٌ ، بنـــاءٌ

وتخفيفٌ كضـــاربِ عبـــدِ عمـــرو

---

(١) في هـ (تقرو) .

(٢) في د (الفتح) .

وتركُ (١) القبحِ والتجويزِ شرطٌ

والاستفهامُ فاتسبا لصدْرِ

وتذكيرٌ (٢) ، وتأنيثٌ ، وظرفٌ

وسلبٌ للمعارف شبهُ نُكْرِ

ومعنى الجنسِ والحدَثُ المعرّى

فخذْ نظماً يحاكي عِقْدَ دُرِّ

وقال ابن هشام في تذكرته :

في اكتساب التأنيث قد بسَطَ الناسُ هذا،فقالوا: إنه مُنْحَصِرٌ في أربعة أقسام : [هـ ـ ٩٠]

قسم المضافُ بعضُ المؤنّثِ وهو مؤنث في المعنى ، وتلفِظُ بالثاني وأنت تريده ، نحو : قُطعتْ بعضُ أصابعه (٣) ٠ و :

٣٤٢ـ إذا (٤) بعضُ السنينَ تعرّقَتْنا

• • •   • • •   • • •

---

(١) في د (جعل البيت الثالث رابعاً) ٠

(٢) في م (وتأنيث وتذكير) ٠

(٣) في ل (بعض أصحابه) وجاء في الكتاب ١/ ٢٥ ٠ (وربما قالوا : ذهبت بعض أصابعه ، وانما أنث البعض لانه أضافه الى مؤنث هو منه) ٠

(٤) في د (اذا نعم السنين تعرفتنا) وفي هـ (تعوقتنا) ٠

عجز البيت (كفى الأيتام فقد أبي اليتيم) وهو لجرير في مدح هشام ابن عبد الملك وقال المبرد في تخريجه (الكامل /٣١٢) : (وقوله اذا بعض السنين تعرقتنا يفسر على وجهين:أحدهماأن يكونذهب الىأنبعض السنين سنون ، والأجود (وهو الثاني) أن يكون الخبر في المعنى عن

←

و « تلتقطْه بعض السيّارة » (١)

وقسم هو بعض المؤنث ، وتلفظُه بالثاني وأنت تريده ، إلا أنه ليس مؤنثاً ، وذلك (٢) نحو :

٣٤٣ـ ... ... شرقتْ صدرُ (٣) القناةِ ...

وقلنا : إنه غيرُ مؤنَّث ، لأن صدر القناة ليس قناةً ، بخلاف بعض الأصابع ، فإنه يكون أصابع .

وقسم تلفظُ بالثاني وأنت تريده إلا أنه لا بعضٌ ولا مؤنث .

← المضاف اليه ، فأقحم المضاف توكيداً ، لأنه غير خارج عن المعنى .
« وأراد أن يقول : كفى الأيتام فقد آبائهم ، فلم يمكنه ، فقال : فقد أبي اليتيم ، لأنه ذكر الأيتام أولا ، ولكنه أفرد حملا على المعنى ، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدها ينوب مناب جمعها ، وكان المقام مقام الاضمار فأتى باسم ظاهر . وانظر الكتاب ١/٢٦ ـ ٣٢ والمقتضب ٤/١٩٨ وشرح المفصل ٥/٩٦ ، وحاشية يس الحمصي ٢/٣٢ ، وخزانة الأدب ٢/١٦٧ .

(١) يوسف ١٠ ❊ لاتقتلوا يوسف ، وألقوه في غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة ❊ .

(٢) في م (ونحو) .

(٣) في د هـ (شرق) والجملة من عجز بيت الأعشى :

وتشرق بالقول الذي قد أذعنه كما شرقت صدر القناة من الدم

يخاطب الأعشى يزيد بن مسهر الشيباني يدعو عليه بأن يعود عليه مكروه ماأذاعه عنه من القول. انظر ديوان الأعشى ١٢٣، والكتاب ١/٢٥ واللسان (شرق) ومغني اللبيب ٥٦٧ (٩٠٤) وشرح شواهد المغني ٨٨٢ (٧٤٦) .

نحو : اجتمعتْ أهلُ (١) اليمامة .

والقسم الرابع زاده الفارسيُّ . وهو أن يكون المضاف (كلاًّ) للمؤنث . كقوله :

٣٤٤ـ وَلِهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفَةٍ (٢)

هَوْجاءُ لَيْسَ لِلُبِّها زَبْرُ (٣)

فأنّثَ كلاًّ لأنه المعصفاتُ في المعنى (٤) .

فائـدة :

قال بعضهم :

ثلاثةٌ تسقطُ هاءاتُها مضافةً عند جميع النحاهْ

منها إذا قيل : أبو عذرِها وليت شِعْري،وإقام الصلاهْ (٥)

---

(١) الخصائص ١/٣٠٨ .

(٢) في م (مصعفة) .

(٣) في د (زير) وفي هـ (زين) وفي الكتاب ١/٢٧٢ (زبر) وكذا في لسان العرب (زبر) و (هوج) وحاشية يس الحمصي ٢/٣٢ والبيت منسوب الى ابن أحمر .

ولهت : حنت ، شبه صوت الريح المعصفة بصوت الناقة اذا حنت الى ولدها الذي فقدته ، والهوجاء الحمقاء يعني المضطربة في هبوبها ليست من وجه واحد ، والزبر : الاحكام . يصف منزلا ترددت عليه الرياح فطمست آثاره .

(٤) سقط من د هـ (في المعنى) .

(٥) في د (وأقاموا) .

جاء في اللسان (شعر) : قال سيبويه : قالوا : ليت شعرتي فحذفوا التاء مع الاضافة للكثرة ، كما قالوا : ذهب بعذرتها ، وهو أبو عذرها فحذفوا التاء مع الأب خاصة) واقام الصلاة أصلها : اقامة الصلاة .

بـــاب المصـــدر

قال ابن هشام في تذكرته :

المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل ، نحو : « ماؤكم غوْرا »(١) والمفعول (٢) ، نحو « هذا خَلْقُ الله » (٣) . والمصدر المؤوّل كذلك في موضع الفاعـل ، نحو : عسى زيـد أن يقومَ . والمفعول ، نحو : « ما كان هذا القرآن أن يُفتَرَى » (٤) .

فائـــدة :

قال ابن هشام في تذكرته . قال الجُرجانيُّ : أقوى إعمال المصدر منوّناً ، لأنه نكرةٌ كالفعـل (٥) ، ثم مضافاً ، لأنَّ إضافتـه في نيَّةِ الانفصال ، فهو نكرةٌ أيضاً ، ودونهما ما فيه أل (٦) .

---

(١) الآية (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين) الملك ٣٠ .

(٢) في هـ (والمفعول به) .

(٣) لقمان ١١ .

(٤) يونس ٣٧ .

(٥) في د (كالفصل) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/٢٤ : (والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة ، لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة) .

(٦) أورد ابن هشام الفائدة السابقة في شرح شذور الذهب ٣٨٢ ولم يعزها الى الجرجاني . وانظر قطر الندى ٢٦٦ ـ ٢٦٩ .

بـــاب اسم الفاعل

قاعـــدة :

قال ابن السرّاج في الأصول :

كل ما كان يُجمع بغير الواو والنون ، [هـ ـــ ٩١] نحو : حَسَن وحسان ، فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجلٍ [م ٢٢٨] حسانٌ قومُه . من قبل أن هذا الجمع المكسَّر هو اسم واحد ، صيغ للجمع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد .

وما كان يجمع بالواو والنون ، نحو : منطلقين ، فإن الأجودَ فيه أن تجعله بمنزلة الفعل(١) المقدَّم، فتقول: مررت برجلٍ منطلقٍ قومُه.

بـــاب التعجُّب

قول البصريين في (٢):أحْسِنْ بزيد(٣)! يلزم منه شذوذٌ من أوجه :

أحدها استعمال أفعل للصيرورة قياساً ، وليس بقياس . وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أنَّ أفْعِلْ أصلُه أفعَلَ بمعنى صار (٤) كذا .

(١) في د (بمنزلة المقدم) .

(٢) في م (قول البصريين أحسن) .

(٣) في د (أحسن مزيد) .

(٤) في م (بمعنى كذا) وقد ضرب ابن هشام على هذه الحالة مثلا في أوضح المسالك ٢/٢٧٣ فقال : (أغد البعير أي : صار ذا غدة) وفي أوضح المسالك يزيد ابن هشام قول البصريين توضيحاً ، ويدعمــه بالأمثلة والشواهد ٢/٢٧٢ ـ ٢٧٦ .

الثاني وقوعُ الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام .

الثالثُ جعلُهم الأمرَ بمعنى (1) الخبر .

الرابعُ حذفُ الفاعلِ في « أَسْمِعْ بهم وأبْصِر » (2) نقلتُه(3) من تعاليق ابن هشام .

بـــاب أفعــلِ التفضيل

قاعدة :

قال [ل ــ ١٤٢] ابن السرّاج في الأصول :

كلُّ ما قلتَ فيه : ما أفعلَه قلتَ فيه أفعلْ به . وهذا أفعلُ من من هذا ، وما لم تقل (4) فيه ما أفعلَه لم تقل (4) فيه هذا أفعلُ من هذا ، ولا أفعلْ به .

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته :

قولُهم إن أفعلَ التفضيل يُستعملُ مضافاً وبأل وبمن يُستثنى من استعماله بأل خيرٌ وشرٌّ . فإني لم أرَهما استعملا بأل للتفضيل .

---

(1) قال ابن هشام في أوضح المسالك : (لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر .. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية) ٢/٢٧٤ .

(2) مريم ٣٨ .

(3) في هـ نقله .

(4) في د (يقل) .

بـــاب أسماء (١) الأفعـــال

قال ابن هشام في تذكرته :

اعلم أنَّ هاؤما (٢) ، وهاؤم ، نادرٌ في العربية ، لا نظير له ، ألا ترى أن غيره من صَه ، ومَه ، لا يظهر فيه الضمير البتّة ، وهو مع ندوره غيرُ شاذّ في الاستعمال ، ففي التنزيل : « هاؤمُ اقرؤوا كتابيه » (٣) • [هـ ٩٢]

بـــاب النعت

ضابط :

قال في البسيط :

جُملة ما يوصف به ثمانية أشياء :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبَّهة • وهـذه الثلاثة هي الأصل في الصفات (٤) لأنها تدخل في حدّ الصفة ، لأنها تدلُّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق

---

(١) في م (باب الأفعال) •

(٢) في د هـ (هاوما) •

(٣) الحاقة ١٩ •

(٤) سقط من م ل (في الصفات) •

بين المشتركين في الاسم • وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات، والمعاني هي المصادر ، وهـذه الثلاثةُ هي المشتقة من المصادر ، فهي التي توجد المعاني فيها •

والرابعُ المنسوب : كمكيٍّ،وكوفيٍّ•وهو في معنى اسم المفعول•

والخامس الوصف بذي التي بمعنى صاحب •

والسادس [د ـ ١٤٠] الوصفُ بالمصدر : كرجلٍ عَـدْلٍ ، وهو سماعيٌّ •

والسابع ما ورد من المسموع غيره : كمررت برجل أيِّ رجل •

والثامن الوصفُ بالجملة •

ضابط :

قال في البسيط :

الأسماء في الوصف على أربعة أقسام :

ما يوصَفُ ويوصفُ به : وهو اسـم الإشارة والمعرَّف بأل ، والمضاف إلى واحد من المعارف ، إذا كان متَّصفاً بالحَدَث •

ومالا يوصف ولا يوصف به : وهو ثواني الكُنى ، واللهم عند سيبويه (١) ، وما أوغل من الاسم في شَبَهِ الحرف ، كأيْنَ ، وكَمْ ،

---

(١) جاء في الكتاب ١ / ٣١٠ : (وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداء ، والميم ههنـا بدل من (يا) ، فهي ههنـا فيما زعم الخليل رحمه الله آخـر الكلمة بمنزل يا في أولها ، الا أن الميم ههنـا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الاعراب • واذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت ، كقولك : يا هناه) •

وكيفَ ، والمضمرات . وما أحسن قول الشاعر (١) :

٣٤٥ـ أضمرْتُ في القلْـبِ هوى شادِنٍ
مُشْتغِـلٍ بالنحـو لا يُنْصِفُ

وصفـت ما أضْمَرْتُ يوماً لـه
فقـال لي : المُضْمَرُ لا يوصفُ

وما يوصَفُ به : وهو الأعلام .

وما لا يوصف ويوصف به : وهو الجُمل . [هـ ـ ٩٣] .

وقال ابن عصفور في شرح الجُمَل (٢) :

الأسماء تنقسم أربعة (٣) أقسام :

قسم لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، وهو اسم الشَّرْط ، واسم الاستفهام والمضمر وكلُّ اسم متوغّل في البناء (٤) ، وهو ما ليس بمُعرب في الأصل ، ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة (٥) .

وقسمٌ ينعتُ (٦) به ، ولا يُنْعَت : وهو ما لم يُستعملْ من

---

(١) البيتان لعلي بن داود القرشي الأسدي . انظر بغية الوعاة ٢/١٦١ .

(٢) شرح الجمل ق ٢٤٢ وما ذكره السيوطي يقارب كـلام ابن عصفور ولايطابقه .

(٣) في مخطوطة شرح الجمل (ثلاثة أقسام) .

(٤) في المخطوطة بعد ذلك (نحو : الآن ، وأين ومن) .

(٥) لم تذكر أسماء الاشارة في المخطوطة .

(٦) لم يذكر هذا القسم في مخطوطة شرح الجمل .

الأسماء إلا تابعاً ، نحو : بسن (١) ، وليطان ، ونائع ، من قولهم : حَسَنٌ بَسَنٌ ، وشَيْطان لَيْطان ، وجائع نائع ، وهي محفوظة (٢) [م ـ ٢٢٩] لا يقاس عليها .

وقسم يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به : هو العَلَمُ ، وما كان من الأسماء ليس (٣) بمشتقٍّ ولا في حكمه ، نحو : ثوب وحائط وما أشبهَ ذلك .

وقسم يُنعتُ وينعتُ به : وهو ما بقي من الأسماء (٤) .

وقال ابن هشام في تذكرته (٥) :

المعارفُ أقسام :

قسمٌ لا يُنعتُ بشيء : وهو المُضْمَر .

وقسم ينعت بشيءٍ واحدٍ : هو اسم الإشارة خاصة . يُنعت بما فيه (أل) خاصة .

وقسم ينعت بشيئين : وهو ما فيه (أل) ، ينعت بما فيه (أل) ، أو بمضاف إلى ما فيه (أل) .

---

(١) في م ـ ل (لبسن وليطال وأنائع) والاضطراب في النسخ واضح .

(٢) ذكر السيوطي في الفصل الثامن والعشرين من المزهر ١/٤١٨ أكثر هذه الألفاظ وشرح معانيها .

(٣) لم تذكر هذه الجملة في مخطوطة شرح الجمل .

(٤) في مخطوطة شرح الجمل (المشارات وما بقي من الأسماء اذا كان مشتقا ، أو في حكمه) .

(٥) لم أجد في كتب ابن هشام مايشبه هذا النقل ، ووجدت في مخطوطة شرح الجمل ق ٢٤٢ مايقاربه .

وقسم ينعت بثلاثة أشياء : وهو شيئان : أحدهما العَلَم ينعت بما فيه (أل) وبمضاف ، وبالإشارة . والثاني المضاف : ينعت بمضافٍ مثلِهِ ، وبما فيه أل ، وبالإشارة .

تقسيم :

قال في البسيط :

تبعيّة (١) الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام :

ما يتبع (٢) الموصوف على لفظِه لا غير . وهو كلّ مُعْرَبٍ ليس له موضع من الإعراب يخالف (٣) لفظه .

وما يتبع الموصوف على (٤) محلّه لا غير ،وهو جميع المبنيّات التي أوغلت في شبه الحرف ، كالإشارة ، وأمسِ ، والمركّب من الأعداد ، ومالا ينصرف في الجرّ .

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه ، وهو أربعة أنواع : اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه (٥) المصدر،واسم الفاعل.[هـ-٩٤]

---

(١) في م (بقية) .

(٢) في ل م (يقع) .

(٣) في م (يخالفه) .

(٤) في م (على محله) .

(٥) في م (وما المصدر) .

بـــاب التوكيـــد

قاعـــدة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

الضمير إذا أُكِّد بضمير كان الضمير الثاني المؤكِّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواء كان الضمير الأول المؤكَّد مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، نحو : قمتُ أنا ، ورأيتُك أنت (١) ، ومررتُ به هو .

فائـــدة :

قال ابن هشام في تذكرته :

لنا موطنٌ لا يجوز فيه التوكيد اللفظيّ ، وذلك قولُك : احذر الأسد ، لا يجوز لك في هـــذا الكلام أن تكرِّر الاسم المحذَّر منه ، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائباً عن الفعل .

فائـــدة :

قال الأندلسيّ :

التأكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي ، لأنه يدخل في المفردات الثلاث ، وفي الجمل (٢) ، ولا يتقيّدُ بمُظْهر أو مُضْمَر ، معرفة أو نكرة ، بل يجوز مطلقاً إلا أنَّ السماع في بعضها أكثر ، فلا

---

(١) في م (ورأيتك ومررت به هو) .

(٢) في م (والجمل) .

يكادُ يسمع أو ينقل (أنَّ (١) أن زيداً قائم) ، وإنما أكثر ما يأتي في تكرير الاسم أو الجملة .

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرَّة :
الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
قسم يوصف ويؤكَّد ، كزيد والرجل .
وقسم يوصف ولا يؤكَّد ، كرجل .
وقسم يؤكَّد ولا يوصف ، كالمُضمر .

قاعـــــدة :

قال ابن هشام في تذكرته (٢) :

إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأْتَ بالنفس ، فالعين ، فكلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع ، وأنت مخـيَّر بين أبتع وأبصع . فأيهما شئتَ قدمته . فإن حذفتَ النفسَ أتيت بما بعـدها مرتَّباً ، أو العين فكذلك ، أو كلاًّ فكذلك ، أ وأجمع لم تأت بأكتع وما بعده ، لأن ذلك تأكيد لأجمع ، فلا يؤتى به دونها (٣) . ذكره ابن عصفور في شرح الجمل . [هـ ـ ٩٥]

---

(١) في د ـ ل (أو ينقل أن زيدا ..) .

(٢) نقل ابن هشام هذه القاعدة من شرح الجمل لابن عصفور انظر المخطوطة ق/٢٢ .

(٣) وجـاء بعدها في المخطوطـة (اذ لايجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على التبعية دون المتبوع . فأكتع بمنزلة بسن من قولك : زيد حسن بسن . فكما لايؤتى ببسن الا بعد حسن فكذلك لايؤتى بأكتع الا بعد أجمع ق ٢٢) .

بـــاب العطف

أقسام العطف ثلاثة (١) :

أحدها العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ ، بالخفض ، وشرطُه إمكان توجّـــه العامل إلى المعطوف . فلا يجوز في نحو : ما جاءني (٢) [ل ـــ ١٤٣] من امرأةٍ ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأنّ من الزائدة لا تعمـــل في المعارف ، وقد يمتنع (٣) العطف على اللفظ وعلى المحلّ جميعاً ، نحو : ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعدٌ ، لأن في العطف على اللفظ (٤) إعمالَ ما في الموجب ، وفي العطف على المحـــل اعتبار الابتداء مع زوالـــه بدخول الناسخ ، والصوابُ الرفعُ [م ـــ ٢٣٠] على إضمار مبتدأ .

الثاني العطف عـــلى المحلّ ، نحو : ليس زيـــدٌ بقائم ولا قاعداً بالنصب . وله ثلاثة (٥) شروط :

أحدها إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح . فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت عمراً .

---

(١) سقط من م (ثلاثة أحدها العطف) .

(٢) في م (أجاءني) .

(٣) في د ـــ ل (وقع يمتنع) .

(٤) في م (لأن في العطف إعمال) .

(٥) في م (ثلاثة أوجه) .

الثاني أن يكون الموضع بحقِّ الأصالة ، فلا يجوز هذا الضاربُ زيدٍ وأخيه ، لأنَّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعمالُه لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل •

الثالث وجود المحرز (١) ، أي الطالب لذلك المحلّ (٢) ، فلا يجوز: إنّ زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء،والابتداءُ هو التجرّد ، والتجرد قد زال (٣) بدخول (إنّ) •

الثالث (٤) العطف على التوهم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم ، وشرط حسنه كثرة [د ــ ١٤١] دخوله هناك •

قاعـــدة :

الواو أصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام (٥) : [هـ ــ ٩٦]

---

(١) في د م (المجوز) •

(٢) سقط (المحل) من م •

(٣) في م (وقد زال) •

(٤) أي الثالث من أقسام العطف •

(٥) ما أورد السيوطي من أحكام الواو منقول من مغني اللبيب ماعدا الحكم السادس عشر ، وقد نص السيوطي على اقتباس هذا الحكم من أبي علي الفارسي ، ولم يشر الى ابن هشام وكلامه المفصل في الواو • المغني ٣٩١ ــ ٣٩٥ وهو بالذكر أولى، لأنه نسخ ماجاء في المغني نسخاً دقيقاً ملتزماً الشواهد والأمثلة ، وتتابع الأحكام • ولا يمنع هذا من أن يكون أبوعلي الفارسي صاحبه ، وعنه نقل ابن هشام •

أحدها احتمال معطوفها للمعيَّة ، والتقدّم والتأخر .

الثاني اقترانها بإمّا نحو : « إمّا شاكراً ، وإمّا كفورا » (١) .

الثالثُ اقترانها بلا إن ْسبقت بنفي ، ولم يقصد المعيَّة نحو : ما قام زيدٌ ولا عمرٌو ، ليفيد أنَّ الفعل منفيٌّ عنهما في حالة الاجتماع والافتراق (٢) . وإذا فقد أحدُ الشرطين امتنع دخولُها فلا يجوز : قام زيدٌ ولا عمرو ، ولا : ما اختصم زيد ولا عمرو .

الرابع اقترانها بلكن ، نحو : « ولكنْ رسولَ الله » (٣) .

الخامس عطف المفرد السببيّ على الأجنبيِّ عند الاحتياج الى الربط ، كمررت برجلٍ قام زيدٌ وأخوه .

السادس عطف العقد على النيّف ، نحو : أَحَدٌ وعشرون .

السابع عطفُ الصفاتِ المفرَّقة مع اجتماع منعوتِها ، نحو :

٣٤٦ـ . . . .

علـى رَبْعينِ (٤) مَسْلوبٍ وبـالِ (٥)

(١) الانسان ٣ ﴿ انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ﴾ .

(٢) في م (والاقتران) .

(٣) الاحزاب ٤٠ ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم . ولكن رسول الله ، وخاتم النبيين ﴾ .

(٤) في هـ م (أربعين مسلوب وبال لي) .

(٥) صدر البيت (بكيت وما بكا رجلٍ حليمٍ) استشهد به سيبويه ١/٢١٤ ونسبه الى رجل من باهلة ، واستشهد به ابن هشام في المغني ٣٩٣ (٦٦١) ونسبه محققو المغني الى ابن ميادة الرماح بن أبرد . وانظر المقرب لابن عصفور ٤٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٤ (٥٦٤) .

الثامنُ عطفُ ما حقُّه التثنيةُ أو الجمع ، نحو :

٣٤٧ــ • • • • • • • • •

فقدانُ مثلِ محمَّــدٍ (١) ومحمَّــدِ

التاسع عطفُ مالا يُستغنى عنه، كاختصم زيدٌ وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو •

العاشر والحادي عشرَ عطف العامّ (٢) على الخاص ، وبالعكس ، نحو : « ربِّ اغفر لي ولوالديَّ ولمن دخــلَ بيتي مؤمناً وللمؤمنينَ والمؤمنات » (٣) « وملائكتِـه ورسُلِـه وجبريلَ وميكـــالَ » (٤)

---

(١) البيت للفرزدق الديوان ١٩٠ وصدره (ان الرزية لا رزية مثلها) قال الشنقيطي في الدرر ٢/١٦٧ (استشهد بـه على أن الـواو اختصت بعطف ما حقه التثنية ، واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل عند قوله : ولا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار الا مع قصد التكثير ، أو فصل ظاهر أو مقدر ، فمثل للفصل الظاهر بقوله صلى الله عليه وسلم) (فأذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف) وللفصل المقدر بقول الحجاج ــ وقد نعي له المحمدان ابنه وأخوه : سبحان الله محمد و محمد في يوم• وفي الدرر للشرح صلة•وانظر الكامل ٢٩٢ والمقرب ٧٩ ومغني اللبيب ٣٩٣ (٦٦٢) وهمع الهوامع ٢/١٢٩ والتصريح ٢/١٣٨ •

(٢) في م ــ د ــ ل (الخاص على العام) والآية تخالف هذه الرواية •

(٣) نوح ٢٨ •

(٤) الآية ❊ من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافــرين ❊ البقرة ٩٨ • وقـد أسقطت المخطوطتـان د • م والمطبوعة كلمة (رسله) من الآية سهوا •

ويشاركُها (١) في هـذا الحكم الأخير (حتّى) ، كمات الناس حتّى الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصّاً على عامّ .

الثاني عشر عطفُ عاملٍ حُذِفَ وبقي معمولُه على عامل آخر يجمعهُما معنىً واحدٌ ، نحو :

٣٤٨ــ . . . .

وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا (٢)

أي وكحّلْنَ العيون ، والجامعُ بينهما التحسين .

الثالث عشَر عطفُ الشيء على مرادفه (٣) ، نحو :

٣٤٩ــ . . . .

وألْفَى قولَهـا (٤) كَذِباً ومَيْنا (٥)

---

(١) في م (يشاركهما) .

(٢) البيت للراعي النميري وهو عُبيد بن حصين وصدره : (اذا ما الغانيات برزن يوما) وروى السيوطي في شرح شواهد المغني ٧٧٥ (٥٦٦) صدرا آخر للبيت هو : (وهزة نسوة من حي صدق) وذكر الشنقيطي في الدرر ١/١٩١ أن لتخريج الشاهد وجهاً آخر ، وهو كما قال الأشموني : (أول زججن يزين كما ذهب اليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي) فينصب الفعل على الحواجب والعيون . وانظر تأويل مشكل القرآن ١٦٥ والخصائص ٢/٤٣٢ ، والانصاف ٦١٠ مغني اللبيب ٣٩٤ (٦٦٥) وشذور الذهب ٢٤٢ والعيني ٣/٢٩١ ٤/١٩٣ والأشموني ٢/١٤٠ والتصريح ١/٢٤٦ والهمع ١/١٢٢ ، ٢/١٣٠ وحاشية يس الحمصي ١/٤٣٢ ، والدرر ١/١٩١ ، ٢/١٦٩ .

(٣) سقط من م (على مرادفه نحو) .

(٤) في م (وألفى قوومينا) .

(٥) البيت لعدي بن زيد وصدره (فقدمت الأديم لراهشيه) الأديم : الجلد ←

الرابعَ عشرَ عطفُ المقدَّم على متبوعِه للضرورة ، كقوله :

٣٥٠ــ . . . .

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ (١)[هـ ــ٩٧]

المدبوغ ، الراهشان : عرقان في باطن الذراعين ، وجاء في خبر البيت انه قيل للزباء : احتفظي بدم جذيمة الأبرش ، لاتصيب الأرض منه قطرة ، والا فاجاك الطلب بثأره ، فمن آجل ذلك قدمت لـه نطعاً ، وقطعت رواهشه عليه ٠ انظر طبقات فحول الشعراء (٧٦/١) تح محمود شاكر ، فقد جاء فيه أن للبيت رواية أخرى وهي (كذبا مبينا) ويرجح أن يكون البيت على قوله (ومينا) والشاهد فيه عطف المين على الكذب وهما بمعنى ، وانظر ديوان عـدي ١٨٣ ومغني اللبيب ٣٩٥ (٦٦٦) وشـواهد المغني ٧٧٦ (٥٦٧) والهمع ١٢٩/٢ ومعاهـد التنصيص ١٠٤/٢ والدرر ١٦٧/١ لسان العرب [مين] ٠

(١) البيت للأحوص وصدره كما ورد في حواشي الديوان ١٨٥ وفي الخزانة ١٩٢/١ ، « ألا يانخلة من ذات عرق » قال صاحب الخزانة : والنخلة كناية عن المحبوبة ، وذات عرق موضع بالحجاز ، وقال ابن جني في الخصائص ٣٨٦/٢ : « الا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه ، وهو عليك » وانظر مجالس ثعلب ٢٣٩ وجمل الزجاجي ١٥٩ وأماليه ٨١ وأمالي ابن الشجري ١٨٠/١ وتحرير التحبير ١٤٥ ومغني اللبيب ٣٩٥ (٦٦٧) والتصريح ٣٤٤/١ ــ ٣٧٦ وشواهد المغني ٧٧٧ ــ (٥٦٨) والهمع ١٧٣/١ ــ ٢٢٠ ــ ١٣٠/٢ ــ ١٤٠ والدرر ١٨٤/١ ــ ١٩٠ ٠

الخامس عشر عطف المخفوض على (١) الجوار ، نحو : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم » (٢) .

السادس عشر ذكر أبو عليٍّ الفارسيُّ أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط ، دون سائر الحروف ، نقله عنه ابن جني في سرِّ الصناعة .

وفي تذكرة ابن الصائغ عن شرح الجمل للأعلم :

أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك ، وأما غيرُها فيدلُّ على الاشتراك ، وعلى معنىً زائدٍ كالترتيب والمهلة (٣) والشكّ والإضراب والاستدراك والنفي ، فصارت الواو بمنزلة (٤) الشيء المفرد ، وباقي الحروف بمنزلة المركَّب ، والمفردُ أصلُ المركب .

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته (٥) :

من حروف العطف مالا يَعْطفُ إلا بعد شيء خاص ، وهو أم بعد همزة الاستفهام .

ومنها مالا يَعْطف إلا بعد شيئين ، وهو لكنْ بعد النفي ، والنهي خاصة .

---

(١) في م (على الجورة) أي : على قراءة من كسر اللام في (وأرجلكم) البيان ١/ ٢٨٤ .

(٢) المائدة ٦ .

(٣) في م (المهلة) .

(٤) في م (بمنزلة المفرد) .

(٥) ذكر ابن هشام في شذور الذهب هذه الأحكام مفصلة مشفوعة بأمثلة وشواهد ٤٤٦ ـ ٤٤٧ .

ومنها مالا يعطف إلا بعد ثلاثة أشياء (١) ، وهو لا بعد النداء والأمر ، والإيجاب .

ومنها مالا يعطف إلا بعد أربعة ، وهو بل بعد النفي [م — ٢٣١]، والنهي ، والإثبات والأمر .

ضابط :

قال ابن الخبَّاز (٢) :

حروف العطف أربعةُ أقسام :

قسم يُشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم ، وهو : الواو والفاء ، وثمَّ (٣) ، وحتّى .

وقسم يجعل الحكم للأول فقط ، وهو : لا .

وقسم يجعل الحكم للثاني فقط ، وهو : بل ، ولكنْ . [هـ—٩٨]

وقسم يجعلُ (٤) الحكم لأحدِهما ، لا بعينه ، وهو : إمّا ، وأو ، وأمْ .

ضابط :

قال ابن هشام في تذكرته :

ليس في التوابعِ ما يتقدّم على متبوعِه إلا المعطوف بالواو ، لأنها لا ترتّب .

---

(١) سقطت (أشياء) من ل .
(٢) مخطوطة شرح الدرة ق ٦٨ .
(٣) في شرح الدرة (ثمت) .
(٤) عبارة ابن الخباز (يراد الحكم بينهما) .

فائـــدة :

قال الأُبَّذِيُّ في شرح الجزوليّة :

لا يجوزُ عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، ويجوزُ فيما عـدا ذلك .

قال (١) ابن الصائغ في تذكرته :

وأورد شيخُنا شهاب الدين عبد اللطيف عـلى ذلك قوله تعالى : « ولقد وصَّيْنا الذين أُوتوا الكتابَ من قبلِكم وإيّاكم » (٢) وقوله تعالى (٣) : « يُخرجون الرسولَ وإيّاكم » (٤) .

قال ابن الصائغ :

وعندي أنه ينبغي أن يُنظر في علّة منعِ ذلك ، حتى يتلخص (٥) : هل هذا داخلٌ تحت منعه ، فلا يُلتفَت إليه ، أو ليس بداخلٍ، فيدور الحكم مع العلة . والذي يظهر من التعليل أن الواو لمّا كانت لمطلق الجمع ، فكأنّ المعطوف مباشَرٌ بالعمـل ، والعامل لا يجوزُ (٦) له العملُ في الضمير وهو منفصل ، مع إمكان اتصاله . أمّا في غير الواو

(١) في م (وقال) وكلام ابن الصائغ رد على الآبذى لا تأييد له ، فلو قال السيوطي : ردا على ذلك لكان كلامه أوضح .

(٢) النساء ١٣١ (.... واياكم أن اتقوا الله) .

(٣) سقط من م (قوله تعالى) .

(٤) الممتحنة ١ .

(٥) في ل ـ م (يتخلص) .

(٦) العبارة في هـ (ولا يجوز العمل في الضمير) .

فليس الأمر معها كـذلك ، كقولك (١) : زيدٌ قـام عمرٌو ثمَّ هو ، وقوله تعالى: « وإنّا أوْ إيّاكم لعلى هدى »(٢) فنجيء إلى الآيتين (٣) ، فنجدُ المكانين مكانيْ (ثمَّ) لأن المقصود في الآية الأولى ترتيبُها على الزمان الوجوديّ مع إرادة كون المخاطب له أُسْوَةٌ بمن مضى • وكـذلك الآية الثانية ، المقصودُ ترتيبُ المتعاطفين من جهـة شرفِهما والبداءةُ بما هو أشنع (٤) في الردّ على فاعل ذلك •

وإذا تلخّص ذلك لم يكنْ فيهما ردٌّ على الأُبّذِيِّ ، ويُحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم [ل ــ ١٤٤] أحد المتعاطفين معنىً ما ، وهذا تأويلٌ حسنٌ لكلامه (٥) موافق للصناعة وقواعدها ، انتهى •

فائـــدة :

في أقسام الواوات قال بعضهم :

ومُمْتحنٍ يوْمـاً ليهضمَني هَضْمـا
عن الواوِ كمْ قسمٍ نظمت (٦) له نظما

فقِسْمَتُها عشـرونَ ضـرباً تتابَعَتْ
فدونكَهـا ، إنّي لأرسمُهـا رسمـا

---

(١) في م (كقوله) •

(٢) سبأ ٢٤ •

(٣) في م د (الاثنين) •

(٤) في م (أشبع) •

(٥) في د ل (لمكانه) •

(٦) في د م (نقلت) وفي ل (فقلت) •

فأصلٌ ، وإضمارٌ ، وجمعٌ ، وزائد (١)

وعطفٌ وواو الرفعِ في الستةِ(٢) الأسما

وربَّ ومَعْ قد نابت الواوُ عنهما (٣)

وواوُكَ في الأيمانِ فاستمعِ العلما[هـ ٩٩]

وواوك للإطلاقِ والواوُ ألْحِقَتْ

وواوٌ بمعنى (أوْ) ، فدونَكَ والحزما (٤)

وواوٌ أتت بعدَ الضميرِ لغائبٍ

وواوك في الجمعِ الذي يورثُ السقما

وواو الهجا ، والحال واسم لما له

وساسان من دونِ الجمالِ به يسمى (٥)

---

(١) يرى الكوفيون أن واو العطف تأتي زائدة كما وردت في قوله تعالى : ❊ اذا السماء انشقت ، وأذنت ❊ وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، انظر المقتضب ٢/٨٠ وانظر (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ٢/٥٣١ فان فيه بحثاً دقيقاً أحاط بالموضوع .

(٢) في م د ل (الشبه) .

(٣) في م (فيهما) .

(٤) في م (والجزما) .

(٥) جعل هذا البيت بعد الذي يليه في د ل . كذا في الأصل !! ، ويخيل إلي أن في البيت تصحيفاً ، وأنه في الأصل (.. واسم لما له سنامان) ومما

وواوٌ في تكسير دارٍ ، وواو (١) إذْ

وواو ابتداء (٢) ، ثمَّ عدّى بها ثُما (٣) [د-١٤٢]

← يدل على صحة هذا الزعم ما يلي : جاء في تاج العروس [باب الواو والياء] الواو : اسم للبعير الفالج ، قاله الخليل . وجاء في القاموس [فلج] الفالج : الجمل الضخم ذو السنامين .

(١) قال ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد ١/٢٠٨ *وإذ قلنا،وإذ نجيناكم، واذ فرقنا ، واذ فعلنا * وهو كثير جدا بواو العطف من غير ذكر عامل يعمل في اذ ، لأن الكلام في سياق تعداد النعم وتكرار الأقاصيص ، فيشير بالواو - العاطفة اليها ، كأنها مذكورة في اللفظ لعلم المخاطب بالمراد - وجاء في تاج العروس ١٠/٤٥٣ : (واو اذ ، نحو : لقيتك وأنت شاب) .

(٢) في د (ابتدى) .

(٣) بلغت أقسام الواو في لسان العرب ثلاثة وعشرين قسماً ، وفي تاج العروس ثلاثة وثلاثين ، واجتزأت المنظومة بعشرين قسماً هذه أمثلتها : ١ - الأصل : سوط ، ٢ - الاضمار : ذهبوا ، ٣ - الجمع : مؤمنون ، ٤ - الزائدة : ربنا ولك الحمد ، ٥ - العطف : خالد وسعيد ، ٦ - الرفع : أبوك ، ٧ - رب : وليل كموج البحر ، ٨ - واو مع : سرت والنيل ، - ٩ اليمين : ورب الكعبة ، ١٠ - الاطلاق : اذا نشتو لنحارو (في القافية) ، ١١ - الالحاق : عمرو ، ١٢ - بمعنى أو : وقالوا نأت فاختر لك الصبر والبكا ، ١٣ - بعد ضمير الغائب : عرفتهمو ، ١٤ - قد يكون الجمع الذي يورث السقم أكلوني البراغيث ، ١٥ - واو الهجاء : حرف الواو ، ١٦ - الحال : رجع زيد والشمس طالعة ، ١٧ - ماله سنامان : الجمل الفالج ، ١٨ - تكسير دار : دور ، ١٩ - واو اذ : لقيتك وأنت شاب أو : واذ قلنا ، ٢٠ - واو ابتداء ، هي واو الاستئناف نفسها .

بـــاب عطف البيـــان

قال الأعلم في شرح الجمل :

هذا الباب يترجمُ له البصريّون ، ولا يترجم له الكوفيّون (١) •

قـــال الأعلم :

عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك •

(١) يوحي كلام الأعلم بأن الكوفيين ينكرون عطف البيان ويعدونه بدلاً ، قال ابن عقيل ٣٩٥ في بيت المرار الأسدي :

أنا ابن التارك البكـري بشـر   عليـــه الطـير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلاً ، اذ لايصح أن يكون التقدير (أنا ابن التارك بشر) وأشار (ابن مالك) بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضي) الى أن تجويز كون بشر بدلاً غير مرضي ، وقصـد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي • وجـاء في الهمع : والكوفيـون يسمونه الترجمة • وما ذكر السيوطي في الهمع : يخالف ما جـاء في المصادر الاخرى فالترجمة من أسماء البدل لا عطف البيان •

بـــاب البـــدل (1)

قال في البسيط :

تنحصر مسائل البدل في اثنتين (2) وثلاثين مسألةً ، وذلك لأنَّ البدل أربعة ، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعةً ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة، وثمانيةٌ (3) في أربعةٍ باثنين وثلاثين. وأمثلتُها مجملةً :

جاءني زيدٌ أخوك ، ضربت زيداً رأسه ، أعجبني زيدٌ علمُه ، رأيت زيداً الحمارَ (4)، جاءني رجلٌ غلامٌ لك ، ضربت رجلاً يداً له ، أعجبني رجل علم له ، ضربت رجلاً حماراً ، كرهت زيداً غلاماً لك ، ضربت زيداً يداً له ، أعجبني زيدٌ علمٌ له ، رأيت زيداً حمارا ، جاءني رجل أخوك ، ضربت رجلاً رأسَه (5) ، أعجبني رجل علمُه ، رأيت رجلاً الحمار .

---

(1) ويسميه : الكوفيون ترجمة وتكريراً وتفسيراً وتبييناً ، انظر الأشموني ٢/٢٦١ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٦٤ ومدرسة الكوفة ٣١٠ والمدارس النحوية ٢٠١ .

(2) في م (الى ثلاثين) .

(3) في م (وثمانه) ولعل أصل العبارة : ينقسم باعتبار تعريف البـــدل والمبدل منه وتنكيرهما أربعة ، وباعتبار اظهار البدل والمبدل منـــه واضمارهما اربعة ، وثمانية في اربعة باثنين وثلاثين .

(4) في م د ل (الجمال) .

(5) في م (راية) .

قام (١) زيدٌ أخوك، زيد ضربته إيّاه ، ضربت زيداً إياه [م-٢٣٢] ضربته زيداً ، أعجبني زيدٌ رأسُه ، يدُ زيد قطعتُه إيّاها ، الرغيفُ أكلته ثلثَه ، ثلث الرغيف أكلت الرغيفَ إياه ، أعجبني زيدٌ علمُه ، جهل الزيدين كرهتُهما إيّاه ، زيدٌ كرهته جهلَه ، جهل زيد كرهت زيداً إياه ، أعجبني زيدٌ الحمارُ [هـ-١٠٠] زيد الحمارُ كرهته إياه ، كرهت زيداً إياه ، زيد كرهته حماره ، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، جهل زيد كرهت زيد إياه ، الحمار كرهت زيداً إياه .

فائـدة :

قال الأعلم في شرح الجمل :

الدليل على أن البدل على نيّة تكرار العامل ثلاثة أدلةٍ : شرعيّ ، ولغويّ ، وقياسيّ .

فالشرعيُّ قولُه تعالى « اتّبعوا المُرسَلِين اتّبعوا » (٢) الآية .

---

(١) أمثلة الفقرة السابقة صحيحة تطابق مبدأ التقسيم : فالبدل والمبدل منه في أربعة الأمثلة الأولى معرفتان ظاهرتان ، وفي المجموعة الثانية نكرتان ظاهرتان ، وفي الثالثة جاء البدل نكرة والمبدل منه معرفة ، وفي المجموعة الرابعة عكست الآية . أما الفقرة الثانية فأمثلتها مضطربة في الأصول كلها ، وما أثبتناه أقلها اضطرابا وقد نبهت الى ذلك الطبعة الهندية ، اذ جاء في حاشيتها (كذا) قال . وقضية كلامه أن تكون الصور (٦٤) وهو خطأ أيضاً . والصواب أن الصور (٣٦) اذ النكرة لاتكون الاظاهراً. والأمثلة الآتية غير مستوعبة للصور وفيها مع ذلك تكرار فتدبر) .

(٢) ❊ اتبعوا المرسلين ، اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون ❊ يس ٢٠ - ٢١ .

« وقال الملأُ الذين استكبروا من قومِهِ (١) للذين استُضْعِفوا لمن آمنَ منهم » (٢) ٠

واللغويُّ (٣) قول الشاعر :

٣٥١ـ إذا ما مــاتَ ميْتٌ من تمــيمٍ
فســرَّك أن يعيشَ فجِئْ بــزادِ :

بخبْــزٍ أو بتمْــرٍ أو بسمــنٍ
أو الشــيءِ الملفف في البجــاد

والقياسيُّ (٤) يا أخانا زيدُ ، لو كان في غير نية النداء لقال : يا أخانا زيداً ٠

فائـــدة :

قال ابن الصائغ في تذكرته :

---

(١) سقط من هـ (من قومه) ٠

(٢) ﴿ ٠٠٠ لمن آمن منهم : أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه ﴾ الأعراف ٧٤ ٠

(٣) قصد باللغوي تكرار العامل وهو الباء في قوله : بخبز أو بتمر ، والبيتان لأبي مهوش الفقعسي ، أو ليزيد بن الصعق الكلابي ٠ والشيء الملفف بالبجاد السخينة التي كانت قريش تصنعها من الدقيق أو وطب اللبن يلف في البجاد ليحمى ويدرك ، والبجاد كساء مخطط من أكسية الأعراب ٠ انظر الحيوان ٦٦/٣ ، والكامل ٩٨ والعقد الفريد ٤٦٢/٢ والمنصف ٣٠٥/١ ، ٦٢/٣ والمحتسب ٣١١/١ وكنايات الجرجاني ٤٩٤ واللسان (بجد) ٠

(٤) في ل (والقياس) ٠

نقلت من خطّ ابن الرماح : لا يخلو البدل أن يكون توكيداً ، أو بياناً (١) أو استدراكاً ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيداً وبياناً . والغلط والبداءُ (٢) والنسيان لا يكون (٣) إلا استدراكاً ، فالتوكيد « يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه » (٤) . « ولله على الناس حجّ البيت من استطاع » (٥) والبيان أعجبني (٦) الجاريةُ وجهُها أو عقلُها .

---

(١) في ل (بياناً والغلط أو استدراكا) .

(٢) في د (والندا) والمقصود ببدل البداء بدل الاضراب وهو مالاتناسب بينه وبين الأول نحو : مررت برجل امرأة ، أخبرت أولا أنك مررت برجل ، ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير ابطال الأول . انظر الهمع ١٢٦/٢ .

(٣) في م (لاتكون) .

(٤) البقرة ٢١٧ .

(٥) آل عمران ٩٧ .

(٦) في م أعجبني .

بـــاب النـــداء

قاعـــــدة :

قال في المفصّل (١) :

لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا اللهُ وحده ، لأنهما لا يفارقانِه •

قاعـــدة :

أصل حروف النداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالاً ، ولا يقدَّرُ (٢) عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عزَّ وجلَّ ، واسم المستغاث (٣) ، وأيّها وأيتها إلا بهـــا ، ولا المندوب إلا بهـــا أوْ (بوا) •

وفي شرح الفصول لابن إياز (٤) :

قال النحاة : (يا) أمُّ الباب ، ولها خمسةُ أوجهٍ من التصرُّفِ : [هـ ــ ١٠١]

أولها نداء القريب والبعيد بها (٥) •

---

(١) المفصل ٤١ •

(٢) سقط السطر التالي كله من م •

(٣) في د (المستغاب) •

(٤) شرح الفصول الورقة ١٣٣ •

(٥) وبعدها قال ابن اياز : (فقول العبد يا الله يحتمل ذينك الأمرين • أما البعيد فعلى استقصاره لنفسه ، وأما القريب فلقوله تعالى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ •

وثانيها وقوعها في باب الاستغاثة ، دون غيرها .

وثالثها وقوعها في باب النَّدبة .

ورابعها دخولها على أي .

وخامسها أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

فائـــدة :

قال الجزولي :

إذا رفعت الأول من نحو : يا زيدُ (١) زيدَ عمرو ، فتنصب الثاني من أربعةِ أوجه ، وزاد بعضهم خامساً . وهي : البدل وعطف البيان والنعت عــلى تأويل الاشتقاق ، والنداء المستأنف ، وإضمار أعني . وأضعفُها النعت ، وهو (٢) الذي أَسْقطه ، لأن العلم لا يُنعَتُ به . فإذا (٣) نصبت الأول فتنصبُه من وجه واحد ، على أنه منادى مضاف على تأويلين : إما إلى (٤) محــذوف دلّ عليه ما أُضيف إليــه الثاني ، وتنصبُ الثاني على ما كنت تنصبه (٥) مع الرفع من الأوجه الخمسة . والتأويــل الثاني أن يكون مضافــاً إلى ما بعــد الثاني ويكون الثاني توكيداً (٦) للأول ، يقتحم بينه وبين ما أضيف إليه .

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

الأسماءُ على ضربين : ضربٍ ينادى ، وضربٍ لا ينادى .

---

(١) في هـ (يازيد عمرو) .

(٢) في د (لأنه الذي) .

(٣) في د م (واذا) .

(٤) في د (على) .

(٥) في م (كنت مع الرفع) .

(٦) في م (توكيد الأول) .

فالذي ينادى على ثلاث مراتب : مرتبةٍ لا بدَّ من وجود (يا) معها ، نحو : النكرة وأسماء الإشارة عندنا • ومرتبةٍ لا بدَّ من حذف (يا) معها ، وهو (١) اللهم ، وأيّ في قولك : اللهم اغفر لنا أيتها (٢) العصابة • وضرب يجوز فيه الأمران •

فائـدة :

قال ابن هشام في تذكرته :

لا يجوز عندي نداءُ اسمِ الله (٣) تعالى إلا بيا •

ضابط :

في تذكرة ابن هشام :

تابع المنادى المبنيّ (٤) على خمسة أقسام :

١ ــ قسم يجب نصبه على الموضع، وهو المضاف الذي ليس بأل•

٢ ــ وقسم يجب إتباعه على اللفظ ، وهو أي •

٣ ــ وقسم على تقديرين : يجوز إتباعه (٥) على اللفظ ، وإتباعه على المحلّ ، وهو اسم [هـ ــ ١٠٢] الإشارة •

---

(١) في م (وهي) •

(٢) انظر الكتاب ١/٤٨٣ والمقتضب ٣/٢٩٨ وجاء في الهمع ١/١٧٠ : (وزعم الأخفش أنها منادى ، لأنها في غير الشرط والاستفهام لاتكون الا على النداء ، قال : ولا تُنكر أن ينادي الانسان نفسه • ألا ترى أن عمر قال : كل الناس أفقه منك ياعمر) •

(٣) جاء في مغني اللبيب ٤١٣ (ولاينادى اسم الله عزوجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها الا بها) يعني : (يا) •

(٤) في م (المنادى على) •

(٥) سقط من دم (اتباعه على اللفظ) •

٤ ــ وقسم يجوزُ إتباعه على اللفظ وإتباعُه على المحل مطلقاً [ل ــ ١٤٥] وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقاً ، والنسق الذي بغير أل •

٥ ــ وقسم يُحكم له بحكم المنادى المستقل ، وهو البدل ، والنسق الذي بغير أل •

ضابط :

قال ابن فلاح في المغني :

يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خمسة مواضع : النكرة المقصودة والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريّين ، والمستغاث والمندوب • انتهى •

وزاد ابن (١) مالك المضمر •

وفي تذكرة ابن الصائغ :

حذف حرف النداء [د ــ ١٤٣] من الاسم الأعظم نصّ على منعه ابن مُعْط في درّته ، وعلّل منع ذلك في الدرة أيضاً بالاشتباه (٢) ، وقرّره ابن الخباز (٣) [م ــ ٢٣٣] بأنه بعد حذف حرف النداء

---

(١) انظر التسهيل ١٧٩ ، وجاء في حاشية التسهيل (ومثل له بنحو : يا اياك قد كفيتك) •

(٢) في م (بالأشباه) •

(٣) قال ابن الخباز في شرح الدرة في الورقة ٩٣ من المخطوطة (وذكر يحيى أن اسم الله لايحذف منه حرف النداء ، واحتج باشتباه النداء بغيره • وفي هذا نظر لأنه اذا قيل : الله اغفر لي ، علم أنه نداء • وانما الصواب أن يقال : لما رأيناهم عوضوا في آخره فقالوا : اللهم ، لم

←

يشتبه (١) المنادى بغير المنادى ، واعترِضَ عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيها اشتباه ولَبْس .

قال ابن الصائغ :

ولابن مُعْطٍ أن يقول : لمّا وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب ، لئلا يختلف الحكم ، انتهى .

قال والعلة في ذلك أنهم لمّا حذفوا (يا) عوّضوا الميم ، فكرهوا أن يقولوا (٢) الله بالحذف ، لما فيه حذف العوَض والمعوّض .

قال ابن الصائغ :

يعني (٣) تعويضَهم من حرف النداء ، دلنا على أنهم قصدوا ألا يحذفوا الحرف بالكلية . وقد قال ابن (٤) النحاس في (صناعة الكتاب) ما نصّه (٥) جواز ذلك .. فإنه قال في قولك : سبحانك (٦) الله العظيم إنه لا يجوز الجرّ على البدل من الكاف ، ويجوزُ النصبُ على القطعِ والرفعُ على تقدير (٧) يا الله . انتهى .

← يحذفوا الحرف لذهاب العوض والمعوض عنه ، ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء فرازين جاؤوا بالتاء في فرازنة ولم يقولوا : فرازين) .

(١) في دم (شبيه) وفي ل (شبه) .

(٢) في م د (يقولوا لله) .

(٣) في م (معنى) وفي ل (يعني تعريفهم) .

(٤) في د (قال النحاس) .

(٥) في م (مايفيد) .

(٦) في هـ (قال سبحان) .

(٧) في دلم (وتقدير) .

قاعــــدة (١) :

قال ابن النحاس في التعليقة :

أصلُ حذف حرف النداء في نداء الأعلام ، ثم كل ما أشبه العلم ، في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأيّ ، وليس مستغاثاً به ، ولا مندوباً يجوز حذف حرف النداء معه . [هـ ــ ١٠٣]

بــــاب النـــدبة

قال ابن يعيش (٢) :

الندبة نوعٌ من النـــداء ، فكـــلُّ مندوب منادى ، وليس كلُّ منادى مندوباً ، إذْ ليس كل ما ينادى يجوز نَدْبته ، لأنه يجوز أن ينادى المنكورُ والمبهم ، ولا يجوز ذلك في الندبة .

وقال الأُبَّذيُّ (٣) في شرح الجزولية :

المندوب يشرك المنادى في أحكامٍ ، وينفرد بإلحاق ألف الندبة .

---

(١) في م (فائدة) .

(٢) شرح المفصل ٢/١٥ وما ذكر السيوطي يطابق كلام ابن يعيش .

(٣) في د (الأندلسي) .

باب الترخيم

قال المهلبي :

إنَّ أسماءَ توالت عَشَرَهْ (١)

لم تُرَخَّمْ عند أهلِ المخبرهْ

مبهمٌ ، ثُمَّتَ (٢) نعتٌ بعدَهُ

والمضافانِ (٣) معاً ، والنكرهْ

ثم شِبْهٌ لمضافٍ خالصٍ

والثلاثيُّ ، ومندوبُ الترهْ

يحتذيه (٤) مستغاثٌ راحمٌ (٥)

وإذا كانت جميعاً مضمرهْ

فائدة :

قال ابن فلاح في المغني :

قالوا : أكثر ما رخمت العربُ ثلاثة أشياء وهي : حارث ، ومالك ، وعامر .

---

(١) في م هـ (عشرة) انظر الهمع ١/١٨١ ـ ١٨٣ فان فيه بحثاً وافياً عما يجوز ترخيمه وعما لايجوز .

(٢) في د م ل (ثم) .

(٣) في م (المضافات) .

(٤) في م (يجتذبه) .

(٥) وردت ثلاثة الأبيات الأولى في مخطوطة المهلبي (نظم الفرائد وحصر الشرائد) مطابقة لرواية الأشباه ق ٣ ، أما البيت الرابع فلم يذكر في مخطوطة المهلبي .

بـــاب الاختصـــاص

قال ابن يعيش (١) :

قد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء ، لاشتراكهما في الاختصاص ، فاستعير (٢) لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص ، كمـا أجروا التسوية مجرى الاستفهـام ، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام • وذلك قولك : أزيدٌ عندك أم عمرو، وأزيدٌ أفضل أم خالد ، فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول : ما أبالي أقمت أم قعدتَ ، وسواء (٣) عليَّ أقمت أم قعدت ، فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية ، لأن معنى قولك : لا أبالي أفعلت (٤) أم لم تفعلْ أي هما مستويان (٥) في علمي ، فكمـا جاءت التسوية بلفظ الاستفهـام لاشتراكهما في معنى التسوية ، كذلك جاء الاختصاص [هـ ـ ١٠٤] بلفظ النداء ، لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى • انتهى •

---

(١) شرح المفصل ٢/١٧ والنقل مطابق لقول ابن يعيش •

(٢) سقط السطر التالي من د •

(٣) سقط من م (سواء علي أقمت أم قعدت) •

(٤) في م (فعلت) •

(٥) في م (متساويان) •

فائـــدة (١)

قال ابن فلاح في المغني :

قال أبو عمرو : إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : معشر ، وآل ، وأهل ، وبنو . ولا شكّ أن العرب قد نصبت في (٢) (الاختصاص) غيرها .

وعبارة ابن النحاس في التعليقة : أكثر الأسماء دخولا في هـــذا الباب هذه الأربعة .

بـــاب العـــدد

قال في البسيط :

إدخال التاء في عدد المذكّر وتركها في عدد المؤنّث للفرق ، وعدم الإلباس . قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث ، وقد جُعلت هنا علماً للتذكير ، قال : وهذا الذي قصد الحريريّ بقوله : الموطن الذي يلبس فيه الذّكرانُ براقع النِسْوان وتبرز ربّاتُ الحجال بعمائم الرجال (٣) .

قال : ونظيره أنهم خصّوا جمعَ فِعالٍ في المؤنث بأفعُل : كذِراع وأذرُع . وفي المذكر بأفعلةٍ كعماد [م – ٢٣٤] وأعمدة ، كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث .

---

(١) في هـ (قاعدة) .

(٢) في م د ل (على) .

(٣) مقامات الحريري المقامة الرابعة عشرة ص ١٧٢ .

ومما وجَّهوا به مسألة العـدد أن العدد قبل تعليقه على معدود مؤنَّث" بالتاء لأنه جماعة ، والمعدود نوعان : مذكَّر" ومؤنَّث فسبق المذكر لأنه الأصـل إلى العلامة فأخـذها • ثم جاء المؤنث فكان تركُ العلامة له علامة • ومسألة الجمع أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكَّر تأنيث" لفظي" ، ومع جمـع المؤنَّث تأنيث معنوي" ، فيعتـدلان لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث •

فائـدة (١)

قال ابن الخباز :

(الاثنان) (٢) هُجِرِ جانبه في موضعين :

الأول أن كسور (٣) الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بَنَوْا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين (ثنيين) •

والثاني أن من الثلاثة إلى العَشَرة اشْتُقَّت من ألفاظها الكسورُ فقيل : ثلث وربع إلى العشر (٤) ، ولم يقـل في الاثنين (ثني) (٥) بل نصف • نقله ابن هشام في تذكرته • [هـ ـ ١٠٥]

---

(١) في د (قاعدة) •

(٢) سقط (الاثنان) من د •

(٣) يبدو أن كلمة (كسور) مقحمة في العبارة ، لأن ألفاظ العقود مبنية من الاعداد نفسها ، لامن كسورها • ولو بنينا الثلاثين من ثلث لقلنا : ثلثين وثلثون ، ومما يقوي هذا الزعم الحاق العقود بجمع السلامة •

(٤) في م (العشرة) •

(٥) في م (شيء) •

فائـــدة (١)

في تذكرة ابن الصائغ :

(اثنا عشر) كلمتان من (٢) وجه ، ولذلك وقع الإعراب حشواً ، وكلمة من وجه أي : مجموعها دال على شيء واحد، وهو هذه الكمية.

فائـــــدة :

وفيها أيضاً : العددُ معلوم المقدار مجهول الصورة ، ولذلك جرى مجرى المبهم .

ضابط :

قال ابن هشام [ل ــ ١٤٦] في تذكرته :

(أل) (٣) في العدد عــلى ثلاثة أقسام : تارة تدخل عــلى الأول ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو العدد المركّب نحو : الثالثَ عشر ، وتارةً على الثاني ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو المضاف نحو : خمسمائة الألف ، وتارةً عليهما ، وهو العدد المعطوف ، نحو :

٣٥٢ــ إذا الخمْسَ والخمسينَ جاوزْتَ فارتَقِبْ (٤) [د ــ ١٤٤]

. . .   .

---

(١) في د (قاعدة) .

(٢) سقط في م (من وجه) .

(٣) سقطت (آل) من م .

(٤) استشهد السيوطي بهذا البيت في الهمع ٢/١٥٠ ، ولم يظفر الشنقيطي بقائله ، بل ذكر عجز البيت وهو (قدوماً على الاموات غير بعيد) في الدرر ٢/٢٠٥ .

باب الاخبار بالذي والألف واللام

ضابط (١) :

قال أبو حيَّان :

من النحويين من عـدَّ مالا يصحُّ أن يُخبَرَ عنـه ، ومنهم من شَرَطَ فيما يصحُّ الإخبار عنه شروطاً :

فالذي عدَّ قال : الذي لا يصح الإخبار عنه الفعل ، والحرف ، والجملة ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكِّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والموصول دون صلته ، واسم الشرط دون شرطه ، والصفة ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبريِّ (٢) ، ومفعوله (٣) ، والمضاف إلى المائة ، والمجرور بربَّ (٤) ، وبلْهَ ، وأيّما رجل ، وكيفَ ، وكَمْ ، وكأيِّن ، والمصدر الواقـع موقع الحال ، وفاعل نعْمَ وبئس ، ، وفاعل فعـل التعجُّب ، وما للتعجب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتَّى ، وبمُذ ، ومُنذ ، واسم الفعـل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصـدر اللواتي تعمل عمل الفعل (٥) ، والمجرور بكلّ المضاف إلى مفرد ، وأقلّ

(١) سقط (ضابط) من م .

(٢) في م (غيري) .

(٣) في م (ومعموله) .

(٤) في م د (وبكم) .

(٥) في م (عمل الفعل المجرور) .

رجل (١) وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظرف اللازمان للنصب ، والاسم الـذي إظهـاره ثانٍ عن إضمـاره ، والاسم الذي [هـ ــ ١٠٦] لا فائدة في الإخبـار عنه ، والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كلُّ شاةٍ وسخلتها (٢) ولا عن (٣) سخلتها ، ولا المعطوف في باب ربَّ على مجرورها ، ولو كان مضافاً للضمير . نحو : ربَّ رجلٍ (٤) وأخيه .

والذي شَرَطَ شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع :

هي اثنا عشرَ شرطاً : ألا يكون تضمن حرف صدرٍ ، وأن يكون اسماً متصرِّفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مما يصحُّ تعريفه ، لامما دخل عليه مالا يدخل على المضمرات ، وأن (٥) يكون في جملة خبرية ، ولا يكون (٦) صفةً ، ولا بدلاً ، ولا عطف بيان ، وألاّ يُضمر على أن يفسِّره مابعده ، وألا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وألا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدراً خبره محذوف قد سدَّت الحال مسدَّه . انتهى .

قال : وفيه تداخلٌ ، وينحصر في شرطين :

أحدُهما أن يكون الاسمُ يصحُّ مكانه مضمرٌ .

والثاني أن يكون يصحُّ جعلُه خبراً للموصول .

---

(١) الكتاب ١/٣٦١ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ ــ ٢٥٨ .

(٣) في هـ (عسى سخلتها) .

(٤) الكتاب ١/٢٤٤ .

(٥) في م (ولن يكون) .

(٦) في م (وألا) .

ضابط :

قال أبو حيّان :

حصر بعضُهم ما يجوز الإخبار عنه ، فقال :

يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبريّ ، وفي متعلّق المتعدّي بجميع ضروبه ، من متعدٍّ إلى اثنين وثلاثة (١) ، والمفعول الذي لم يُسمّ فاعله ، وفي باب كان وإنّ وما والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف إليه ، وفي البدل ، والعطف ، والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الإعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الأسماء، وأشياء مركبة من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط :

زعم أبو عليٍّ وغيره: أن كل ما يُخبر عنه بأل يخبر(٢) عنه بالذي.

وقال أبو حيّان (الذي) أعمّ (٣) في باب الإخبار ، لأنها (٤) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، (وأل) لا تدخل إلا على الجملة المصدرة بفعلٍ متصرّف مثبت . قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلحُ [هـ — ١٠٧] لأل (٥) ، ولا يصلح للذي . قال : تقول : مررتُ بالقائم أبواه لا القاعدين. ولو قلت : مررتُ بالتي قعدَ أبواها لا التي قاما ، لم يصحّ . فإذا أخبرت عن زيد في (٦) قولك : قامت جارتا (٧) زيد

---

(١) في م (أو ثلاثة) .
(٢) سقط منم (يخبر عنه بأل) .
(٣) في م أعمّ من .
(٤) في م (لاتدخل) .
(٥) في م (للذي) .
(٦) في م (من) .
(٧) في م (جاريتا) .

لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا (١) لا القاعدتان زيد ، ولو قلت : الذي قامت جارتاه (٢) لا التي قعدتا زيدٌ ، لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لكلٍّ من (الذي) ومن (أل) عمومُ تصرُّف(٣) ودخول ما لم يدخلْ (٤) في الآخر ، لكنَّ ما اختصت به الذي أكثرُ .

وذكـر الأخفش أيضاً أنه قـد يخبر بأل لا بالـذي في قولك : المضروبُ الوجهِ زيدٌ ، ولا يجوز : الذي ضُرِبَ الوجهُ زيد .

وقال ابن السرَّاج في المسألة الأولى : مررتُ برجـل قائم أبواه لا قاعدين انه شاذٌ خارج عن القياس .

قال : وهو قول المازنيّ وكل من يرتضي قوله . وقد كان ينبغي ألاّ يجوزَ قولك : المضروبُ الوجهِ زيدٌ . قال : ولكنه حُكِيَ عن عن العرب ، وكثر في (٥) كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله ، فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا (٦) شيءٌ يحدث مع ألْ ولم يكن كلام قبـل ألْ فيه اسم (٧) يجوز الإخبـار عنه بأل ،

---

(١) في م (جاريتا) .

(٢) في م (جاريتاه) .

(٣) في م (مصرف) .

(٤) في م (فيما لم يدخل فيه الأخير) .

(٥) في هـ (من) .

(٦) في د (فهنا شيء يجري) .

(٧) في د (أل) .

ولا يجوز (١) بالذي . قال : فلا يردّ هذا على أبي عليّ وغيره ، ممن زعم أن كل ما يُخبرُ عنه بأل يخبر (٢) عنه بالذي ، ولكن إذا نظرت لما وقعت فيه (أل) ولا يقع في موضعها (الذي) كان كذلك ، انتهى .

باب التنوين

قال ابن الخباز في شرح الدرّة :

التنوين حرفٌ ذو مخرج ، وهو نون ساكنة ، وجماعة من الجهّال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مَبْنى ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخط ، وإنما سُمّي تنويناً ، لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنية الأحداث .

وفي البسيط التنوين زيادةٌ على الكلمة ، كما أن النفل (٣) زيادة على الفرض .

ضابط :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

متى أُطلِقَ التنوين [هـ ــ ١٠٨] فإنما يراد به تنوين الصرف . وإذا أُريد غيره من التنوينات قُيّد ، فقيل : تنوين التنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العِوَض . وكذلك [م ــ ٢٣٦] الألف واللام متى أطلقتا إنما يُراد التي للتعريف ، وإذا أريد غيرها قيّد بالموصولة

---

(١) سقط السطر التالي من م .

(٢) في هـ (تخبر) .

(٣) في م (كالنفل) .

أو الزائدة (١) .

ضابط :

قال ابن الخباز في شرح الجزولية :

أقسام التنوين عَشَرَةٌ : تنوين التمكين (٢) ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العِوَض ، وتنوين الترنم ، والتنوين الغالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين مالا ينصرف [ل ــ ١٤٧] عند الاضطرار ، والتنوين الشاذّ . كقول بعضهم : هؤلاءٍ قومك . حكاه أبو زيد . [د ــ ١٤٥]

وفائدته تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثرى ، وتنوين الحكاية ، مثل أن تسمّي رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ المسمى به . وقال بعضهم نظماً :

أقسامُ تنوينهم عشرٌ عليك بها
فإنّ تحصيلَها من خير ما حُرِزا

مكّن، وعوض، وقابلْ، والمنكّرَ زِدْ (٣)
رنم، أو احْكِ، اضطرر (٤)، غالٍ، وما هُمزا

(١) في م (والزائدة) .
(٢) وأمثلة التنوين كما وردت في شرح ابن عقيل لالفية ابن مالك : تنوين التمكين نحو : رجل ، والتنكير نحو : سيبويه ، والمقابلة نحو : مسلمات والعوض نحو جوار ، والترنم في القوافي المطلقة نحو : وقولي ان أصبت لقد أصابن . والغالي في القوافي المقيدة نحو : وقاتم الأعماق خاوي المخترقن .
(٣) في د (رد) .
(٤) في د (اضطرز) ويعني بقوله ما همزا تنوين (هؤلاء) .

ضابط :

قال ابن هشام وغيره :

يلزم حذف التنوين في مواضع (١) : لدخول أل ، وللإضافة ، ولمانع الصرف ، وللوقف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير ، نحو : ضاربك ، ممن قال : إنه غير مضافٍ ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به من ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء ، وقال المهلّبي (٢) :

ثمانيةٌ تنوينُها دُمتَ تَحْذِفُ (٣)
مع اللام تعريفاً ، وما ليس يُصْرَفُ
وما قد بُني فيه (٤) المنادى ، وإسم لا
وفي الوقف رفعاً ثم خفضاً يُخفّفُ
ومن كلِّ موصوفٍ بابنٍ مجاورٍ
فريداً به التذكيرُ (٥) والكبر يعرف
قد اكتنفته كُنيتانِ أو اغتدى
متى علمينِ أو بالالقاب يكنف
قد ائتلفا فيه أو اختلفا معاً
وثامنُها نونُ المضافاتِ تُرْصف (٦)[هـ١٠٩]

---

(١) في م (عشرة مواضع) .

(٢) وردت الأبيات في مخطوطة (نظم الفرائد وحصر الشرائد) ق ٥ .

(٣) في ل م (يحذف) .   (٤) في د ـ هـ (منه) .

(٥) في م (مزيدا) .   (٦) في هـ ل (توصف) .

بـــاب نوني التوكيـــد

ضابط :

قال الزجّاجيّ في الجمل :

كلّ موضعٍ دَخَلَتْهُ (١) النون الثقيلة دخلته (٢) النون الخفيفة إلا في الاثنين المذكرين والمؤنثـين وجماعـة النساء . فإن الخفيفـة لا تدخلُها .

ضابط :

قال ابن عصفور :

يستثنى من قولنا : لا يكون (٣) ما قبل نوني التوكيد إلا مفتوحاً أربعةُ مواضع :

إذا اتصل بالفعل ضمير الجمـع (٤) المذكر فإن ما قبلهـا يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين أو ضمير جمع المؤنث فإ ما قبلها في الصورتين لا يكون إلاّ ألفاً .

فائـــدة :

قال ابن الدهان في الغرّة :

---

(١) في هـ (دخلت) .

(٢) في هـ (دخلت) .

(٣) في هـ (من قبل) .

(٤) في ل م (ضمير جمع) .

دخول نون التوكيد في اسم الفاعل ، نحو :

٣٥٣ـ أقائِلُنَّ أحضــروا الشهـــودا (١)

نظيرُ دخولِ نون الوقاية عليه في قوله :

٣٥٤ـ . . . .

أمُسْلِمُـــنِي إلى قَوْمي شَـــرَاحي (٢)

---

(١) قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٧٥٨ (٥٤٥) : (قال السكري : قاله رجل من هذيل) ونسبه غيره الى رؤبة • وقال ابن جني في تخريجه• الخصائص ١/١٣٦ : (ومن ذلك ـ أعنـي الاستحسان ـ أيضا قـول الشاعر :

أريت ان جئـت بـه أملـودا مرجـــلا ويلبســن البـرودا

أقائلـــن أحضـروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع • فهذا اذن استحسان لاعن قو ةعلة ، ولا عن استمرار عادة) وانظر المحتسب ١/١٩٣ والعيني ٣/٦٤٨ والتصريح ١/٤٢ والخزانة ٤/٥٧٤ •

(٢) قال الشنقيطي في الدرر ١/٤٣ : شراحي مرخم شراحيل دون نداء ، والبيت ليزيد بن محمد الحارثي وصدره : (فما أدري وكل الظن ظني) قال ابن هشام في المغني في تخريج أمسلمني (انما هو تنوين ، لانون وقاية وكسر لالتقاء الساكنين) وانظر المحتسب ٢/٢٢٠ والمقرب ٢٤ والبحر لأبي حيان ٧/٣٦١ والعيني ٦/٣٨٥ وحاشية يس على التصريح ١/٤٢ •

باب نواصب المضارع

قاعدة :

(أنْ) أصل النواصب للفعل وأمُّ الباب بالاتفاق ، كما نقلَه أبو حيّان في شرح التسهيل ، ومن ثَمَّ اختصّت بأحكام :

منها إعمالُها ظاهرةً ومضْمَرة، وغيرها(١) لا ينصب إلا مُظْهراً .

ومنها أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختياراً ، قياساً على أنَّ المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل (٢) ، نحو : أريد (٣) أن عندي تقعد ، وأن في الدار تقعدَ ، ولم يجوِّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلا اضطرارا (٤) .

ضابط :

قال الأندلسيُّ في شرح المفصّل :

(إذن) لها ثلاثةُ أحوال :

١ ــ حال تنصبُ فيها البتة ، وهي عند توفّر الشرائط الخمس : أن تكون جواباً ، وألا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وألا يُفصَل بينها وبين الفعل بغير اليمين (٥) ، وأنْ يكون الفعل مستقبلاً .

---

(١) في م (وعليها) .

(٢) في د (وأهمل) .

(٣) في م د (زيد أن عنده) .

(٤) سقط من م (الا اضطرارا) .

(٥) في هـ (بغير الهمز) .

٢ ـــ وحال لا تعمل فيه البتَّة ، وهي عند اختلال أحد الشرائط .

٣ ـــ وحال [هـ ـــ ١١٠] يجوز فيها الأمران ، وهو عند دخول حرف (١) العطف عليها . [م ـــ ٢٣٧]

ثم لها ثلاثة أحوال أخرى : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر ، فإن تقدمت وتوفرت بقية الشروط أُعملتْ ، وإن توسطت أو تأخرت لم تعمل ، وضاهت في هـــذه الأحوال ظننت وأخواتها التي تعمـــل في رُتبتها ، وهو التقدّم ، ويجوز الإلغاء إذا فارقته ، فكذلك إذا ابتُدئ بها ، واعتمد (٢) الفعـــل عليها في الجواب أعملت لوقوعها في رتبتها . وتلغى إذا فارقته . إلا أن الفعل فُضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغـــاء . وإذن لا يجوز فيها إذا فارقتْ الأول إلا الإلغـــاء ، لكون عوامل الأسماء أقوى (٣) من عوامل الأفعـــال ، خصوصاً إذا كانت عوامل الأسماء أفعالاً ، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً .

وقال الشلوبين في شرح الجزولية :

اتسعت العرب في إذن اتساعاً لم تتسعْه في غيرها من النواصب : فأجازت دخولها على الأسماء ، نحو : إذن عبد الله يقول ذلك . وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل ، وعلى الأفعال . وأجازوا أن تتأخر عن الفعل ، نحو : أكرمك إذنْ . فهـــذه اتساعات في إذن انفردت بها

---

(١) جاء في الهمع ٢/٧ : (وان وليت عاطفا قل النصب ، والأكثر في لسان العرب الغاؤها) . قال تعالى : ﴿ واذن لايلبثون خلافك الا قليلا ﴾ .

(٢) في هـ ـــ م (واعمد) .

(٣) سقط السطر التالي من د .

دون غيرها من نواصب الأفعال • وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقَسَم ، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعــل • فلما اتسعوا في (إذن) هــذه الاتساعات قويتْ بذلك عنــدهم ، فشبّهوها بعوامل الأسماء الناصبة ، لقوتهــا (١) بهــذا التصرّف الذي تصرّفته ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط • فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء ، إلا أن ظننت إذا توسطت يجوز فيهــا الإعمال والإلغــاء • وإذن إذا [هـ ــ ١١١] توسطت يجب فيها الإلغاء ، لأن المشبّه بالشيء لا يقوى قوة المشبَّه به ، فحُطَّت عنها ، بأن ألغيت ليس إلا •

فائــــدة :

يُتَصَوَّر في بعض الأفعــــال الداخلة عليه إذن أن يَنصبَ (٢) ويرفع ويجزم ، وذلك نحو : إنْ تأتني أكرمك ، وإذن أحسنْ إليك ، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فيجزم (٣) ، ويحتمل الحال فيرفع (٤) أيضاً •

ضابط :

قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية :

ليس في الحروف الناصبة للفعــــل ما ينصِب مضمراً إلا (أَنْ) خاصة • كما أنه ليس فيهــا ما يجزم مضمراً سوى (إنْ) ، وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى (إذن) •

---

(١) سقطت (لقوتها) من د م •

(٢) في هـ (تنصب وترفع وتجزم) •

(٣) في هـ (تنصب وترفع وتجزم) •

(٤) في هـ (تنصب وترفع وتجزم) •

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النطنزي :

جوابُ ما استفهموا بفـــاءِ   يكون نصباً بـــلا امتــراءِ
كالأمرِ والنهيِ والتمـــنّي   والعرض والجحد (١) والدعاءِ

[د ــ ١٤٦]

ضابط :

قال أبو محمد بن السيد :

الأسباب المانعة من الرفع بعد حتّى ستةٌ : أربعةٌ متفقٌ عليها . واثنان مختلفٌ فيهما :

فالأربعة المتفق عليها : نفيُ الفعـل الموجب للدخول (٢) ، نحو : ما سرت حتى أدخلَها ، ودخول الاستفهام عليه (٣) ، نحو : أسرت حتى [ل ــ ١٤٨] تدخلها ، والتقليل الذي يراد به النفي ، نحو : قلَّما سرت سرت حتى أدخلَها ، وأن تقع حتى موقعاً تكون فيه خبراً . نحو : كان سيري (٤) حتى أدخلَها .

والاثنان المختلفُ فيهما : الامتناع من جواز التقديم والتأخير ، وأن تلحق (٥) الكلام عوارضُ الشكِّ .

---

(١) في د م (للجحد) .

(٢) في م (للمدخول) .

(٣) سقط من م (عليه) .

(٤) قال ابن هشام في المغني ١٣٥ : (ولا يجـوز الرفع) في نحـو : كـان سيري حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ، فان قدرتها تامة ، أو قلت : سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع الا ان علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف) . وانظر شرح المفصل ٣٢/٧ .

(٥) في هـ (يلحق) وفي ل (وأن عوارض الشك) .

بـــاب الجوازم

قاعـــدة :

(إنْ) أصلُ أدوات الشرط وأمّ الباب • قال ابن يعيش (١) :

لأنها تدخل [هـ ــ ١١٢] في مواضع الجزاء كلها • وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة" • (فمن) شرط" فيمن يعقل • (ومتى) شرط [م ــ ٢٣٨] في الزمان • وليست إن كذلك • بل تأتي شرطاً في الأشياء كلها • انتهى (٢) •

وقال ابن القوّاس في شرح الدرّة :

إنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف ، وأصل المعاني للحروف ولأنّ الشرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً ، ومن ثم اختصت بأمورٍ منها جواز حذف الفعلين بعدها (٣) •

قال أبو بكر بن الأنباري :

إنما صارت (٤) إن أمّ الجزاء لأنها بغلبتها عليه (٥) تنفرد ، وتؤدي

---

(١) ورد هذا الحكم مشروحاً في شرح المفصل ٧/٤١ ، ٨/١٥٦ والسيوطي يختصر كلام ابن يعيش •

(٢) سقط من م (انتهى) •

(٣) سقط من م (بعدها) •

(٤) في م د (جازت) •

(٥) في م (مفرد) •

عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حقَّ من يقصدُه . فيقال له : زره وإنْ . يراد : وإن كان كذلك فزره ، فتكفي إن من [1] الشيئين . ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط [2] . انتهى .

قال أبو حيَّان [3] : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضرورة ، لكن صرَّح الرضيُّ بأنه خاصٌّ بالشعر .

ومنها قال أبو حيَّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفاً [4] ، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غير إنْ [5] .

ومنها جوَّز بعضهم حذف إن لكن الجمهور على منعِه ، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً ، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ، ولا حذف حرف الجرّ .

ومنها يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسّره ما بعده ، نحو: « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارَكَ » [6] ولا يجوز ذلك في غيرها

---

(1) في م (ان في الشيئين) .

(2) سقطت من م (حروف الشرط) .

(3) ورد كلام أبي حيان في همع الهوامع للسيوطي ٢/٦٣ وقال الرضي في شرح الكافية ١/٢٥٣ : (يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة) .

(4) في م (محذوفاً ولا) .

(5) في م (أن) .

(6) ﴿ وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ التوبة ٦ .

من الأدوات إلا في الضـــرورة كمـا جزم به في التسهيـــل (١) •

قال ابن يعيش (٢) وأبو حيّان (٣) : وخصت إنْ بالجواز لكونها في الشرط أصلاً •

ضابط :

قال أبو حيّان :

أدوات الشرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة أقسام : [هـ ــ ١١٣]

قسم لا تلحقه (ما) وهو من وما ومهما وأنّى •

وقسم تكون (ما) شرطاً في عمله الجزم ، وذلك إذ وحيث •

وقسم يكونُ لحاق (ما) على جهة الجواز ، وهو إنْ ومتى وأين وأي (٤) وأيّان •

---

(١) جاء في تسهيل الفوائد ٢٣٦ : (ولا يتقدم فيها الاسم مع غير إنْ الا أضطرارا) •

(٢) عبارة شرح المفصل ١٥٦/٨ (واعلم أن (إن) أم هذا الباب ، للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه الى غيره ، ولذلك اتسع فيها وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم) •

(٣) وعبارة أبي حيان في شرح التسهيل ٨٩/٥ • (اتسع فيها بأن وليها الاسم في فصيح الكلام ــ على ما قررناه قبل ــ بخلاف غيرها من أدوات الشرط ، فان ذلك لا يجوز فيها الا في الضرورة • وكان ذلك لان (ان) هي أم أدوات الشرط ، لأنها حرف ، وسائر الادوات تضمنت معناها فهي الاصل فيها ، فاتسع فيها مالم يتسع في غيرها •

(٤) في د (وإلي) •

فائـــدة :

قال ابن هشام [1] :

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبهَ الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو : الذي يأتيني فله دِرْهَم ، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان . ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره . وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو : « لئن أُخْرِجوا لا يخرجون معهم » [2] . في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القَسَم .

فائـــدة :

قال ابن هشام في تذكرته :

بعض الجُمَل لا يصحّ [3] أن تقع شرطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعيّ بينها وبين أداة الشرط ، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط ، وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التعدية .

قاعـــدة :

الجازم أضعف من الجارّ . قاله ابن الخبّاز :

وفَرّع عليه أنه لا يضمر البتة ، ولهذا [4] فسّر قول الكوفيين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة . وذكره أبو حيّان في

(١) ورد كلام ابن هشام المذكور في مغني اللبيب ١٧٨ وقد نقله السيوطي نقلا دقيقا .

(٢) الحشر ١٢ .

(٣) في هـ (لاتصح) .

(٤) في هـ ل (أفسد) .

شرح التسهيل (١) ، وفرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل ، لا بمعمول الفعل ، ولا بغيره وإن رُوي عنهم (٢) الفصل بين الجارّ والمجرور بالقَسَم ، نحو قولهم : اشتريتُه بوالله ِ ألفِ درهم • فإن ذلك لا يجوز في اللام ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ •

وفرّع عليه الأخفش واختاره الشلوبين وابن مالك أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة • وقال : لأنّ الجارّ إذا كان لا يعمل عملين [م ـ ٢٣٩] وهو أقوى من الجازم ، فالجازم أولى ألاّ يعملَهما •

وقال ابن النحاس في التعليقة :

الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء وأضعفُ منه • لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء • وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً فأنْ يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى • [هـ ـ ١١٤]

قاعـــدة :

قال ابن جني (٣) في كتاب التعاقب :

اتصال المجزوم بجازمه أشدّ من اتصال المجرور بجارّه •

وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل • فلما قويت حاجة المجرور إلى جارّه كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى • قال : وجواب

(١) ورد قول أبي حيان في مخطوطة شرح التسهيل ٥/٧١ ، وانظر الهمع ٥٦/٢ •

(٢) في م (عنه) •

(٣) في م (ابن النحاس) •

الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم . وذلك أنَّ جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان(١) جواب الشرط معمولاً للشرط. فقولك : (لا أقوم) من قولك : أقسمت لا أقوم ، ليس اتصاله بأقسمتُ كاتصال الجواب بالشرط ، وإذا كان كذلك ، ولم يجز (٢) تقديمُ جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً في جوابه ، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه . لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشرط أجدَرَ .

بـــاب الأدوات

قاعـــدة :

قال ابن هشام في المغني (٣) :

الألفُ أصلُ أدواتِ الاستفهام ، ولهذا خُصَّت بأحكام :

أحدها جواز حذفها (٤) .

الثاني أنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيدٌ قائمٌ أم عمرو ، ولطلب التصديق ، نحو : أزيدٌ قائم ؟ وهل مختصّة بالتصديق ، نحو:

---

(١) في م ل (كما أن) .

(٢) في م (فلم يجز) .

(٣) نقل السيوطي الأحكام وأسقط الأمثلة والشواهد ومناقشتها المفصلة . المغني ٧ ـ ٩ .

(٤) وبعدها في المغني (سواء تقدمت على أم أم لم تتقدمها) والشاهد الذي ساقه على الحالة الأولى (بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟) أي : أبسبع وشاهد الحالة الثانية (وذو الشيب يلعب ؟) من بيت الكميت المشهور .

هل قامَ زيدٌ • وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور ، نحو : من جاءك ؟ وما صنعتَ ؟ وكم مالُك ؟ وأين بيتُك ؟ ومتى سفرُك ؟ •

الثالث أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي (١) • ذكره [د ـــ ١٤٧] بعضُهم ، وهو منتقض بـ (أم) فإنها تشاركُها في ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم ؟

الرابع تمامُ التصدير ، بدليل (٢) أنها لا تُذْكَرُ بعد أم التي للإضراب ، كما يذكر غيرها • لا تقول : أقام زيد (٣) أم أقعد ؟ وتقول : أم هل قعد • وأنها إذا كانت في جملة [هـ ـــ ١١٥] معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم تقدمت على العاطف ، تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، نحو: « أَوَلَمْ ينظروا »(٤) « أفلم يسيروا »(٥) « أثمَّ إذا ما وقع »(٦) وأخواتُها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياسُ جميعِ أجزاء الجملة (٧) ، نحو : « وكيف تكفرون » (٨) « فأين تذهبون » (٩) « فهل يهلك إلا القوم الفاسقون » (١٠) هذا ما ذكره ابن هشام •

---

(١) الأمثلة المذكورة مثبتة ، وشاهد النفي ❋ ألم نشرح لك صدرك ؟ ❋ •

(٢) في المغني (بدليلين) وهو الأصح •

(٣) في الأصول كلها (قام زيد) بحذف الهمزة والتصحيح من مغني اللبيب •

(٤) الأعراف ١٨٥ •

(٥) يوسف ١٠٩ •

(٦) يونس ٥١ (أثم اذا ما وقع آمنتم به ؟) •

(٧) في المغني (الجملة المعطوفة) •

(٨) ❋ وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله ❋ آل عمران ١٠١ •

(٩) كورت (٢٦) •

(١٠) الأحقاف ٤٦ •

وقال [ل ـ ١٤٩] ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

الهمزة أصل أدوات الاستفهام ، وأمُّ الباب ، وأعمُّ (٢) تصرفاً ، وأقوى في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلِّها ، وغيرُها ممّا يستفهم به يلزم موضعاً ، ويختص به ، وينتقل عنه إلى غير الاستفهام ، نحو : مَنْ ، وكَمْ ، وهَلْ . (فمَن) سؤالٌ عمَّن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي . (وكم) سؤالٌ عن عدد ، وقد تستعمل بمعنى رُبَّ ، (وهل) لا يسأل (٣) بها في جميع المواضع . ألا ترى أنك تقول : أزيدٌ عندك أم عمرو ، على معنى أيّهما عندك ، ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول : هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد) ، نحو : « هل أتى على الإنسان » (٤) أي قد أتى ، وقد تكون بمعنى النفي ، نحو : « هل جزاءُ الإحسانِ إلا الإحسان » (٥) . وإذ كانت الهمزة أعمّ تصرفاً ، وأقوى في باب الاستفهام ، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدَها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبرُ فعلاً ، نحو : أزيد قام ؟ . واستَقْبَحَ [م ـ ٢٤٠] ذلك في غيرها من حروف الاستفهام، لقلة تصرّفها، فلا يقال : هل قام زيد؟.

---

(١) لم يرد في شرح المفصل مايدل على أن السيوطي قد اقتبس الفقرة التالية من ابن يعيش . بل وردت أحكام متفرقة تشبه بعض الجمل الواردة في الأشباه والنظائر غير مرتبة . انظر شرح المفصل ٨/١٥١ ـ ١٥٢ .

(٢) سقط السطر التالي من م .

(٣) في د (لاتسأل) .

(٤) ❊ هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا ❊ الدهر ١ .

(٥) الرحمن ٦٠ .

فائـــدة :

قال الأندلسيُّ :

حروف النفي ستةٌ : اثنان لنفي المـاضي ، وهمـا : لم ، ولمّا . واثنان لنفي الحال ، وهما : ما ، وإن . واثنان لنفي المستقبل ، وهما : لا (١) ، ولن .

فائـــدة :

قال الزنجاني شارحُ الهادي :

وقد يفسَّر الكلام بإذا ، تقول : عسعس الليل إذا أظلم . فتجعل (أظلـم) تفسيراً لعسعس . لكنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلم بأيْ ضممت تاء الضمير فتقول : استكتمته سرّي ، أي سألتُه كتمانَه بضمّ (٢) تاء سألته ، لأنك تحكي كلام المعبِّر عن نفسه، وإذا فسّرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سألتَه كتمانه . لأنك تخاطبُه ، أي أنك تقول ذلك إذا نقلت (٣) [هـ ــ ١١٦] ذلك الفعل .

وقال بعض الشارحين للمفصّل (٤) :

السرُّ في ذلك أن أي تفسيرٌ ، فينبغي أن يطابق ما بعدها لما قبلها . والأول مضمومٌ فالثاني مثلُه ، وإذا شرط تعلق بقول المخاطب

---

(١) سقطت (لا) من د .

(٢) سقطت بقية قول الزنجاني من (م) .

(٣) في د ل (فعلت) .

(٤) سقط من م (وقال بعض الشارحين للمفصل) وأقحم في موضعها (لأنك تخاطبه أي : أنك تقول) .

على فعله الذي (١) ألحقه بالضمير ، فمحال فيه الضم • وأنشد (٢) في ذلك المعنى :

إذا كَنيْتَ (٣) بأيْ فعْـلاً تفسِّرُه
فضُـمَّ تاءَكَ فيـه ضـمَّ مُعتَرِف

وإن تكـنْ بإذا يومـاً تفسِّـره
ففتحـةُ التـاء أمرٌ غـيرُ مُختلف

وقد أورد ذلك الطيبي (٤) في حاشية الكشّاف ، ثم ابنُ هشام في المغني (٥) •

فائـــدة :

ذكر ابن عصفور (٦) أنّ لـ (ما) خمسةً وثلاثين موضعاً :
الأول الاستفهامية •
الثاني الموصولة •
الثالث التي للتعجب •
الرابع النكرة التي تلزمها الصفة ، نحو: مررتُ بما مُعْجبٍ لك•

---

(١) في م (الذي فعله ألحقه) •
(٢) في م د ل (وأنشدوا) •
(٣) في م ل (كتبت) •
(٤) في د (الطبيبي) •
(٥) مغني اللبيب ٨٠ •
(٦) ماورد في الورقتين ٢١٩ ـ ٢٢٠ من مخطوطة شرح الجمل لابن عصفور تحت عنوان (باب مواضع ما) لم يبلغ أكثر من عشرين موضعاً •

الخامس الشرطية : وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسماً .

السادس الكافّة (١) : التي تدخل على العامل ، فتبطل عمله ، نحو : إنّما زيد قائم .

السابع المسلّطة : وهي التي تدخل على مالا يعمل ، فتوجب له العمل . وذلك حيث ، وإذ . وهي ضدّ التي قبلها .

الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله . فلا تمنعه العمل ولا تفيد أكثر من التأكيد . كقوله « فبما رحمةٍ » (٢) « فبما نقضهم » (٣) .

التاسع التي تجري مجرى (أنْ) الخفيفة الموصولة بالفعل مثل : يعجبني ما تصنع ، أي يعجبني أن تصنع .

العاشر التي يُرادُ بها الدوامُ والاتصال ، كقولك : لا أكلّمك ما ذرَّ شارق (٤) .

الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة ، وهي ثلاثة أقسام : [هـ ــ ١١٧]

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل ، نحو :

٣٥٥ــ . . . .

لأمرٍ ما يسوّد (٥) مَن يَسُودُ (٦)

---

(١) في م (الكافية) .

(٢) ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ آل عمران ١٥٩ .

(٣) ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ النساء ١٥٤ .

(٤) في م (أدر ساق) جاء في أساس البلاغة (شرق) : ويقال : طلع الشرق والشارق للشمس ، وتقول : لا أفعل ذلك ماذر شارق ومادرّ بارق .

(٥) في م (يسود ما يسود) .

(٦) صدر البيت (عزمت على إقامة ذي صباح) . نسبه سيبويه ١/١١٦

←

وقسم يرادُ به التحقير (١) ، نحو : وهل أعطيت إلاّ عطيةً ما .

وقسم لا يراد به واحدٌ منهما ، بل يراد به التنويع ، نحو : ضربت ضرباً ما . أي : نوعاً من الضرب .

الرابع عشر النافية التي يُعملها أهل الحجاز ، وتلغيها بنو تميم .

الخامس عشر النافية التي لا يختلفون فيها أنّها لا تعمل شيئاً . نحو ما قام زيد .

السادس عشر الموجبة : وهي التي تدخل على النفي ، فينعكس إيجاباً ، كما تدخل التي قبلَها على الإيجاب ، فينعكس نفياً ، وهي التي في قولك : ما زال زيدٌ قائماً وأخواتها .

السابع عشر الداخلة بين المبتدأ والخبر، نحو :«وقليلٌ ماهم» (٢).

الثامن عشر التي تكون عوضاً من الفعل ، في قولهم : افعل هذا إمّا لا (٣) . أي : إن كنت لا تفعل (٤) غيرَه .

التاسع عشر التي تدخل على إنْ الشرطيّة ، فتهيّئها لدخول نون

الى رجل من خثعم ورواه : (لشيء ما ..) وذكر صاحب الخزانة ١/٤٧٦ أن اسم الخثعمي أنس بن مدركة . وانظر المقتضب ٤/٤٣٥ والخصائص ٣/٣٢ وأمالي ابن الشجري ١/١٨٦ وشرح المفصل ٣/١٢ والمقرب ٣٠ والهمع ١/١٩٧ والدرر ١/١٦٨ وفي الدرر سمي صاحب البيت (أنس بن مدرك) .

(١) في هـ (التحقيق) .

(٢) ص ٢٤ .

(٣) جاء في الكتاب ١/٢٧٩ (زعم الخليل رحمه الله ـ أنهم أرادوا : ان كنت لاتفعل غيره فافعل كذا وكذا اما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام) وانظر الكتاب ١/١٤٨ .

(٤) في د (لانفعا) وسقط من د (غيره) .

التوكيد على شرطها ، نحو : « فإما ترَيِنَّ » (١) •

العشرون التي تدخل على (لم) فتصيّرها ظرفَ زمان ، بعد أن كانت حرفاً ، نحو : لمّا قُمْتَ قُمْتُ •

الحادي والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل على لو الامتناعية، فتصير إلى التحضيض (٢) ، أو بمعنى لولا الامتناعية •

الثالث والعشرون التي تدخل على كلّ ، فتصيّرها ظرفَ زمان ، نحو ، كلّما جئت أكرمتك •

الرابع والعشرون (٣) والخامس والعشرون [م — ٢٤١] التي تدخل على إن فتفيد معنى التحقير ، نحو قولك لمن يدعي النحو : إنّما قرأتَ الجمل • أو معنى الحصر ، نحو : إنّما زيد عالم • [هـ ١١٨]

السادس والعشرون التي تدخل على قَلَّ فتهيّئها للدخول على الأفعال •

السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس ، نحو « فَنِعِمَّا هي » (٤) و « بئسما اشتروا » (٥) •

الثامن والعشرون التي توصل بمن الجارّة ، فتصير بمعنى رُبَّ ، نحو :

٣٥٦ـ وإنّا لممّا نضربُ الكبشَ ضربةً (٦)

• • •   • • •   • • •

---

(١) ﴿ فاما ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً ﴾ مريم ٢٦ •

(٢) في د (التخصيص) •

(٣) في ل م (الرابع والخامس والعشرون) •

(٤) ﴿ ان تبدو الصدقات فنعما هي ﴾ البقرة ٢٧١ •

(٥) ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله ﴾ البقرة ٩٠ •

(٦) عجز البيت كما رواه سيبويه ١/٤٧٧ • (على رأسه تلقي اللسان من ←

التاسع والعشرون المحذوفة من أمّا ، نحو :

٣٥٧ـ ما ترى الدهرَ قد أبادَ معداً (١)

. . .   .

انتهى ما ذكره ابن عصفور ، فلم يذكر الستة الباقية ، وجمع بعضُهم [د ــ ١٤٨] لها معاني تسعةً في بيت ، فقال :

تعجَّب بما ، اشرطْ ، زِدْ ، صل ، انكره واضعا

وتستفهم ، انف ، المصدرية ، واكففا

←

الفم) وهو لأبي حية النميري . والكبش سيد القوم . وقال سيبويه في توجيه البيت : (وان شئت قلت : اني مما أفعل ، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما) ثم روى الشاهد . وكلام المبرد في المقتضب ينص على أن مما بمعنى ربما ، اذ قال في باب التعجب (المقتضب ٤/١٧٤) : (وتقول : اني مما أفعل على معنى : ربما أفعل كما قال : وإنّا لمما .. البيت) وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٤ ومغني اللبيب ٣٤٤ (٥٨٢) ، ٣٥٧ (٦٠٦) والتصريح ٢/١٠ والهمع ٢/٣٥ ــ ٣٨ وشواهد المغني ٧٣٨ (٥٢٠) وخزانة الأدب ٤/٢٨٢ ، والدرر ٢/٣٥ ــ ٤١ .

(١) وعجز البيت كما رُوي في الدرر (وأباد السراة من عدنان) . قال ابن هشام في المغني : ٥٧ (٨٣) (وزاد المالقي لـ (أمّا) معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة الا فتختص بالفعل نحو : (أما تقوم) و (وأما تقعد) وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وألا . وأن ما نافية،وقد تحذف هذه الهمزة كقوله : ماترى الدهر) البيت وانظر شواهد المغني ١٧٣ (٧٤) والهمع ٢/٧٠ والدرر ٢/٨٧ .

بـــاب المصدر

قاعـــدة :

قال ابن جني في الخصائص (١) :

المصدرُ أشدُّ ملابسةً للفعل من الصفة . ألا ترى أن في الصفة نحو قولك : مررت بإبلٍ (٢) مائةٍ ، ومررت برجل أبي عشرة (٣) أبوه ، ومررت بقاعٍ عرفج كلّه ، ومررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها ، ومررت بحيّةٍ (٤) ذراعٍ طولُها . وليس هذا مما ُيشاب (٥) به المصدر ، إنّما هو ذلك الحدث الصافي ، كالضرب والقتل ، والأكل ، والشرب .

فائـــدة :

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

اعلم أنّ (سواء) أجريَ عندهم ُمجرى المصدر ، فأُخبر به عن اثنين فقيل [ل ــ ١٥٠] : زيد وعمرو سواء ، كما تقول : زيد وعمرو خصْمٌ ، وفي سواء أمرٌ آخرُ اختص به ، أنه لا يرفع الظاهر إلا أن

---

(١) الفقرة منقولة من الخصائص ١/ ١٢١ ــ ١٢٢ نقلا دقيقا .

(٢) في م (يانل) .

(٣) في م (أبي عشرة أتوه) ذكر سيبويه هذه الأمثلة وناقشها ١/ ٢٣٠ ــ ٢٣١ .

(٤) في د م (بجبة) .

(٥) في م (يساب) .

يكون معطوفاً على المضمر (١) ، نحو : مررت برجلٍ سواءٍ (٢) هو والعدمُ • إن خفضت كان نعتاً وكان في سواء ضمير ، وكان العدم معطوفاً على الضمير ، وهو توكيد ، وان رفعت سواء كان خبراً مقدماً ، وهو مبتدأ ، والعدم معطوف عليه ، ولم يُثنَّ لأنه جرى عندهم مجرى المصدر ، وهذا يُحفظ ولا يقاس عليه •

ولا يجوز أن تقول : زيد [هـ ــ ١١٩] سواء وعمرو ، على أن يكون سواء خبراً عنهما ، كما لا تقول : زيدٌ قائمان وعمرو ، لأنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين، فقدِّم الخبر عليهما أو أخِّرْهُ عنهما ، ولا تجعله (٣) بينهما ، فتكون قد جعلت المعمول (٤) بين أجزاء العامل ، وهذا لا يجوز •

قاعـــدة :

الأصل في مَفْعَل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح ، نحو المأكل والمشرب (٥) والمذهب والمخرج والمدخل •

قال في البسيط :

وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة (٦) لفظةً ، جاءت بالكسر،

---

(١) في د (الضمير) •

(٢) الكتاب ١/٢٣٢ •

(٣) في م (يجعله) •

(٤) في د (العامل) •

(٥) في م (والمشرب والملبس) •

(٦) ذكر شارح الشافية هذه الألفاظ وأضاف اليها (المنخر) ١/١٨١ •

وهي : المنسِك (١) والمطْلِع ، في قراءة الكسائيّ ، والمجزِر (٢) ، والمنبِت ، والمشرِق ، والمغرِب ، والمسقِط ، والمسكِن ، والمرفِق ، والمفرِق ، والمسجِد • قال ابن بابشاذ (٣) : فهذه كلّها تُكسَر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدرَ فتحتَ لاغير •

قال صاحب البسيط : ولم يأت في أسماء الزمان والمكان مفعُل بالضمّ ، إلا مع تاء التأنيث ، نحو : مقبُرة (٤) ، ومكرُمة ، ومأدُبة •

فائـــدة :

في تذكرة ابن الصائغ :

يشتقّ من المصدر تسعة : الفعلُ ، واسم الفاعل ، والمثال (٥) ، واسم المفعول ، وصيغة (٦) المفاضلة ، والصفة المشبّهة ، واسم المصدر ، واسم الآلة ، واسم الزمان والمكان •

التاسع اسم الشيء المعدّ للفعل ، كالمسجد اسم للبيت المعدّ

---

(١) في د (المسأنة) •

(٢) في م (المحرز) •

(٣) في هـ (باشاذ) •

(٤) في د (معبرة) وذكر شارح الشافية ١/١٨١ أمثلة أخرى وهي : مشرقة ومفيؤة ، ومقنؤة ومشربة •

(٥) لعله يعني بالمثال (مبالغة اسم الفاعل) لأنها على مثال اسم الفاعل ، ويؤيد هذا الزعم ما جاء في شرح الجمل الورقة ٩٧ قال ابن عصفور : (باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، وهي فعول ، وفعّال ، ومفعال ، وفعِل ، وفعيل) •

(٦) في د (وصفة) •

للصلاة والسجود . فأما المسْجَدُ (١) فاسمٌ لمكان السجود ، وليس اسماً للبيت ، بل لموضع السجود من البيت .

فائـــدة :

قـــال بعضهم :

أرى التَفْعالَ في المصــد ... رِ بالفتــح هو البــابُ
وَتِفْعــالٌ بكســر التا ... ءِ في الأسمــاء إيجــابُ
وللتجفــاف (٢) والتِقصــا ... رِ والتِلفاق(٣) أرباب [م-٢٤٢]
وتِنْبــال وتِلْقــام ... وتِلعــاب لمــن عــابوا
وَتِمْثــال وتِمْســاح ... وتِمْــراد وتِضْــراب
وتبــراك وتعشــار ... وتربــاع(٤) بهــا غــابوا (٥)
وتبيــان وتهْــواء ... وتلقــاء إذا آبوا [هـ-١٢٠]

فهذه (٦) ستة عشر اسماً مكسورة الأوائل . لا يكاد (٧) يوجد

---

(١) جاء في اللسان (سجد) : مسجد بفتح الجيم محراب البيوت . ومصلى الجماعات مسجد ، بكسر الجيم .

(٢) التجفاف بكسر التاء آلة تقي الفرس والفارس خطر الحرب .

(٣) في هـ (التلفاق) وفي د (التقاف) وفي ل (والقلفاق) .

(٤) في م (ترناع) وفي هـ (ترتاع) والتصحيح من الشافية ١٦٧/١ ومن اللسان (ربع) وفي اللسان :

لمـن الديـار عفـون بالرضـم ... فمدافـع التربـاع فالرجـم

(٥) في هـ (عابوا) .

(٦) في م (فهذا) وفي ل (فهذه ستة عشر مكسورة) .

(٧) في هـ (بل لا يكاد) .

في الكلام غيرها ، وما سواها تأتي مصادر (١) وهي مفتوحات أبداً ، مثل : التَّذْكار والتَّسْباب ونحوهما •

بـــاب الصفـــات

في الصّحاح (٢) : البأْساء (٣) الشدّة • قـال الأخفش : بُني على فَعْلاء وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجيء أفعـل في الأسماء ، وليس معه فعلاء نحو أحمد •

فائـــدة :

قال في البسيط :

التركيب يقتضي أن يبلـغ عـدد الصفة المشبَّهة مائتين وثلاثةً وأربعين بناءً • وذلك أن معمول الصفة إما محلّى (٤) بالألف واللام ، أو مضافاً ، أو مجرّداً عن كلّ واحـد منهما • وكلٌّ واحـد من هذه

---

(١) جاء في الشافية ١/١٦٧ ــ ١٦٨ : (ولم يجيء تفعال بكسر التاء الا ستة عشر اسما : اثنان بمعنى المصدر وهما التبيان والتلقاء • ويقال : مر تهواء من الليل أي قطعة • وتبراك وتمشار وترباع مواضع • وتمساح معروف والرجل الكذاب • وتلفاق ثوبان يلفقان وتلقام سريع اللقم ، وتمثال وتجفاف معروفان وتمراد بيت الحمام ، وأتت الناقة على تضرابها وتلعاب كثير اللعب ، وتقصار للمخنقة، وتنبال للقصير)•

(٢) سقط السطران التاليان من م •

(٣) النص يطابق ما جاء في صحاح الجوهري ٢/٩٠٤ وانظر اللسان (بأس)

(٤) في م (تحلى) •

الثلاثة قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول ، والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكّر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه ، وغير متضمنة لضمير (١) إفراد ولا تثنية ولا جمع ، فهذه تسعة ، والصفة قد تكون مع كلٍّ واحدٍ منهما معرفةً بالألف واللام أو مضافة ، أو نكرة ، فهذه سبعة وعشرون باعتبار حالِ الصفة . وإذا (٢) ضُربت في أحوال المعمول ، وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثةً وأربعين بناء .

باب أسماء الأفعال

ضابط :

قال في البسيط : هي ثلاثةُ أقسامٍ :

١ — قسم لم يُستعمل إلا معرفة ، نحو : بله وآمين لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

٢ — وقسم لا يُستعمل إلا نكرة ، وهو ما لم يفارقْه التنوين ، نحو : إيهاً ، في الكفّ . ووَيْهاً ، في الإغراء . وواهاً ، في التعجب .

٣ — وقسم استُعمل معرفةً ونكرةً ، فينوّن لإرادة التنكير ، ويحذف التنوين [هـ — ١٢١] لإرادة التعريف ، وذلك نحو : صهْ ، ومهْ ، وإيهِ ، وأفٍّ .

---

(١) سقط السطر التالي من م د .

(٢) في ل م (فاذا) .

قال ابن يعيش (١) :

هي ثلاثة أقسام :

قسم لا يكون إلا لازماً كصَهْ ، ومَهْ .

وقسم لا يكون إلا متعدياً ، نحو : عليك زيداً أي الزمه ، ودونك بكْراً .

وقسم يستعمل تارةً لازماً ، وتارة متعدياً : كرويد ، وهلمّ ، وحيهل . قال : ونظير (٢) ذلك من الأفعال باب (٣) وزنته ووزنتُ له ، وكِلْته وكِلْتُ له .

(١) شرح المفصل ٤/٤٦ لم يحافظ السيوطي على النص بل تصرف به وأسقط الأمثلة .

(٢) في د (ونظيره في) .

(٣) سقط (باب) من ل .

بـــاب التأنيث

قاعـــدة :

قال ابن يعيش (١) :

الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرعٌ على التذكير لوجهين :

أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يُعبَّر عنها بلفظٍ مذكَّر ، نحـــو : شيء وحيوان وإنسان . فإذا علـــم تأنيثهـــا ركبتْ (٢) عليها العلامة .

الثاني أن المؤنث له علامةٌ ، فكان فرعاً (٣) .

وقال صاحب البسيط :

التأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدُهما أنَّ لفظ شيءٍ مذكر ، وهو يُطلق على المذكر والمؤنث

والثاني أن المؤنث له علامةٌ تدلُّ على فرعيَّته ، إما لفظية كقائمة ، وإما معنوية ، وهي أن كمال المذكر مقصودٌ بالذات ، ونقصان المؤنث مقصودٌ بالعَرَض ، ونُقصان العَرَض فرعٌ على كمال الذات .

---

(١) لخص السيوطي كلام ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٨٨ .

(٢) في د ل (ركب) .

(٣) وبعده في شرح المفصل ٥/٨٨ (ولو كان أصلاً لم يفتقر الى علامة ، كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر الى علامة ، والمعرفة لما كانت فرعـا افتقرت الى العلامة) .

ضابط :

قال أبو حيّان (١) :

الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث إما أن يكون حقيقيّ التذكير أو حقيقيّ التأنيث [م ـ ٢٤٣] أو مجازيّهما :

إن كان [د ـ ١٤٩] مجازيّهما فالأصل فيه التذكير ، نحو : عود ، وحائط . ولا يؤنّث شيء من ذلك إلا مقصوراً على السماع ، وبابه اللغة [هـ ـ ١٢٢] نحو : قِدر وشَمْس . وقد صنف في ذلك (٢) الفرّاء وأبو حاتم (٣) وغيرهما .

وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث فإما أن يمتاز فيه المذكّر من المؤنث أو لا يمتاز : إن امتاز فيؤنّث إن أردت (٤) المؤنث ، ويذكّر إن أردت المذكر ، وذلك (٥) نحو : هند وزيد . وإن لم يمتز (٦) فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكّر سواء أردت به المؤنّث أم المذكّر ، وذلك نحو برغوث .

---

(١) النقل يطابق ما ذكره أبو حيان في شرح التسهيل ٦/ ٣٤ .

(٢) في ل م وفي شرح التسهيل (الناس) .

(٣) من مؤلفات الفراء المطبوعة (المذكر والمؤنث) وجاء في انباه الرواة ٢/ ٦٢ أن لأبي حاتم السجستاني كتاباً بالعنوان نفسه .

(٤) في م (أورت) وفي ل (ان آردت التأنيث) .

(٥) سقطت (ذلك) من م .

(٦) في هـ (يميز) .

قاعـــدة :

قال أبو حيّان (١) :

الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث ألاّ يدخلها (٢) الهاء ، نحو : شيخ وعجوز ، وحمار وأتان ، وبكر وقلوص ، وجدْي وعَناق (٣)، وتيس وعنز ، وخزز (٤) وأرنب ، وربما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقة ونعجة ، فإن مقابلهما جمل وكبش (٥) . وقالوا غلام وجارية ، وخزز وعِكْرِشة ، وأسد ولبؤة .

ضابط :

قال أبو حيان :

لا يوجد [ل ـــ ١٥١] في كلامهم ما أُنّث بحرفين (٦) .

قال ابن مالك في شرح الكافية :

الأكثرُ في التاء أن يُجاءَ بهـا لتمييز (٧) المؤنث من المـذكر في الصفات ، كمسلم ومسلمة ، وضخم وضخمة ، ومجيئهـا في الأسماء غير الصفات قليلٌ ، كامرىء وامرأة ، وإنسان وإنسانة، ورجل ورجلة، وغلام وغلامة ، ويكثر مجيئها لتمييز الواحـد من الجنس الـذي

---

(١) شرح التسهيل ٦/٣٧ .

(٢) في د وفي شرح التسهيل (تدخلها) .

(٣) العناق الأنثى من أولاد المعز قبل استكمالها السنة .

(٤) في شرح التسهيل (حرز) والصواب خزز وهو ذكر الأرانب .

(٥) في د م (وتيس) والعكرشة : الارنبة الضخمة .

(٦) شرح التسهيل ٦/٣٤ .

(٧) في هـ (لتميز) .

لا يصنعه مخلوق" ، كتمر وتمرة[1] ، ونخل ونخلة ، وشجر وشَجَرة .
ويقلُّ مجيئُها لتمييز الجنس من الواحد ككمأة كثيرة وكمءٍ[2] واحدٍ .
وكذلك يقلُّ مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق
نحـو : جرٌّ وجرَّةٍ ، ولَبِنٍ ولَبِنَةٍ ، وقلنس وقَلَنْسُوةٍ ،
وسفين وسفينة . وقـد تكون التاء لازمـة فيما يشترك فيه المذكر
والمؤنث كرَبْعة ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء . وقد
تلازم ما يخص المذكر كرجل بَهمة ، وهو الشجاع ، وقد تجيء في لفظ
مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجةٍ وناقة . [هـ ــ ١٢٣] وقـد
تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسَّابة[3] . وقد يجـاء بها معاقبة لياءِ
مفاعيل : كزنادقة وجحاجحة . فإذا جيء بالياء[4] لم يُجأ بها بل يقال
زناديق وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان[5] في هـذا النوع . وقد
يجاء بها دلالة عـلى النسب ، كقولهـم : أشعثيٌّ وأشاعثة ، وأزرقيٌّ
وأزارقة ومهلبيٌّ ومهالبة . وقد يُجاء بها دلالةً على تعريب الأسماء
العجمية ، نحو : كيلجة وكيالجـة ، وهي مقـدار من كيل معروف ،
وموزج ومَوَازجة ، هو[6] الخفُّ . وقد يجاء بها عوضاً من فاء ،

---

(١) في د (وثمر وثمرة) وفي ل (وثمرة وثمرة) .

(٢) في د ل (وكمؤ) وفي م (كمود) .

(٣) في م (ولساية) .

(٤) في د (ثم) .

(٥) في م (متعاقبتان) .

(٦) في د (وهي) .

نحو : عدة ، أو من عين ، نحو : إقامة ، أو من لام نحو لُغَة ومئة (١) أو من مدّة ، تفعيل (٢) ، نحو : تزكية .

وقال المهلبيُّ (٣) :

أتتْ الهاءُ في الكلامِ لعشرٍ وثمانٍ لدرةٍ (٤) ثمَّ دُرٍّ

ولمعكوس ذا ، ككمء (٥) وفرقٍ بين مضروبةٍ ومضروبٍ (٦) أمرٍ

ولمعكوسه (٧) كضربك عداً ولتكثير غرفة (٨) للمقر

---

(١) في د ل م (وقلة) .

(٢) في د (تفعل) .

(٣) وردت المنظومة عدا البيت الأخير في مخطوطة نظم الفرائد ق ٥ وتتضمن الابيات كلها واحداً وعشرين وجهاً للتاء ، لكن الناظم يجمع في هذه الوجوه بين الهاء والتاء .

(٤) وهي التي تميز الواحد من الجنس كدرة ودر .

(٥) يعني التاء التي تميز الجنس من الواحد مثل : كمأة كثيرة وكمء واحد ، ووردت في مخطوطة نظم الفرائد (ذا ككم) .

(٦) لعله يعني التاء التي تميز اسمي الفاعلة والمفعولة من اسمي الفاعل والمفعول مثل : ضاربة ومضروبة .

(٧) لعله يعني التاء الداخلة على عدد مؤنث خالف معدوده المذكر مثل : ثلاثة أضرب وثلاث ضربات .

(٨) قد تكون الكلمة مصحفة عن (تأنيث) لأن النحويين يسمون تاء غرفة وعمامة تاء التأنيث اللفظي .

ولتأكيد (١) جمع بعل ومدح ولـذمٍ ونسبة للأبـــرّ (٢)
والجمع لموزج (٣) ولتعويضـــك محذوف مصدرٍ مستضر (٤)
والتعويض(٥) يازناديقَ جاءت وليا ذي وارمة (٦) في المبـــر
ولإمكان نطق(٧) (عه) لحديث ولتعـــديدِ مرّة في الممـــر
وبيان للحرف (٨) ثم لتحريـــك أتى فيه أو مشاكل نثر[م-٢٤٤]
ثمّ في ثم (٩) للبيانِ وكـــره لالتقا الساكنينِ في كلّ ذكر

فائـــدة :

قال ابن الدهان في الغرة :

قال الفرّاء : للمؤنّث خمسَ عشْرةَ علامةً ، ثمان في الأسماء ،

---

(١) مثال تأكيد الجمع بعولة ، والمدح علاّمة . والذم نحو : رجل فروقة أي شديد الفزع .

(٢) في نظم الفرائد (الأبر) .

(٣) جمع موزج موازجة ، والتاء تدل على أن مفرده أعجمي معرب . ومثال التعويض عن واو المصدر عدة .

(٤) في نظم الفرائد (مستصر) .

(٥) نحو : زنادقة . وقد يكون القصد من تعويض ياء ذي نحو : ذه .

(٦) كذا في الاصول ، وفي ل (واومه) .

(٧) لعله يعني صويت الهاء اللاحق بأمر وعى لاظهاره : عه .

(٨) قد يكون المقصود ببيان الحرف نحو : ههنا ، وبالتحريك : هيه في هي ، وبمشاكلة النثر نحو الهاء في قول الشاعر : (هم القائلون الخير والآمرونه) .

(٩) نحو : ثمة ، وقد يعني بكره التقاء الساكنين نحو : واحر قلباه الحزين، فقد حركت هاء السكت للحجز بين الساكنين .

وأربع" في الأفعال ، وثلاث" في الأدوات. فثمان (١) في الأسماء : الهاء ، والألف الممدودة ، والمقصورة ، والرابعة تاء الجمع في الهندات ، والخامسة الكسرة في أنتِ ، والسادسة النون في أنتنّ وهنّ ، والسابعة التاء في أخت وبنت ، والثامنة الياء في هذي . والتي في الأفعال : التاء [هـ ـ ١٢٤] الساكنة في قامتْ ، والياء في تفعلين ، والكسرة في قمتِ ، والنون في فعلْنَ . والتي في الأدوات : التاء في ربّتَ وثمت (٢) ولاتَ ، والهاء في هيهاتَ (٣) ، والهاء والألف في قولك : إنها هند قائمة. قال ابن الدهان : وهذا نحكيه وإن لم نعتقدْه مذهباً لأنفسنا .

فائـــدة :

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال أبو الخصيب (٤) الفارسيّ في النوادر : الهاءات (٥) ثلاث" : هاء (٦) تكون بدلاً من تاء التأنيث نحو : ثمرة وشجرة ، وهاء استراحةٍ تثبت في الوقف دون الوصل ، نحو : كتابيهْ ولمهْ . وهاء أصلية (٧) مثل وجه وشفاه ومياه .

---

(١) في هـ د م (فثلاث) والتصحيح من ل .

(٢) في م (نمت) .

(٣) في م (هيهاه) .

(٤) في هـ (الخطيب) .

(٥) في د (والهاءات) .

(٦) في هـ (ما) .

(٧) في هـ (أصل) .

قاعـــدة :

قال ابن القوّاس في شرح الدرّة :

أصل الفعل التذكير لأمرين :

أحدهما أن مدلوله (١) المصدر ، وهو مذكّر لأنه جنس .

والثاني أنه عبارةٌ عن انتساب الحدَث إلى فاعله في الزمن المعيّن ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنوياً ، وإنما تأنيثه للفاعل .

ضابط :

في تذكرة ابن الصائغ (٢) :

الأسماء أربعة أقسام : مذكّر لفظاً ومعنى كزيـد ، ومؤنث لفظاً ومعنى كفاطمة ، ومختلفان كزينب وطلحة .

---

(١) في م (مداوله) .

(٢) في م (ابن الكشاف) .

بـــاب المقصور والممـــدود

ضابط :

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١) :

ما فيه وجهان القصرُ والمدُّ على ثلاثة أقسام :

الأول ما يُقصر مع الكسر ، ويمدُّ مـع الفتح كالإيا (٢) والبِلى والرِوى وسِوى بمعنى غير وقِرى الضيف والقِلى .

والثاني ما يُقصـر مع الفتح ، ويمـدُّ مع الكسر ، كالأضحى والنَجا (٣) والصَّلى (٤) [هـ ــ ١٢٥] والغَرى (٥) والقذى .

(١) ورد هذا النص في شرح التسهيل ٦/٥٤ مفصلا مؤيداً بأمثلة كثيرة .

(٢) ضبطت (الايا) في المخطـوطات كلها بالفتح وحقها الكسر . جـاء في اللسان (آيا) : (قال الأزهري : يقال الأياء مفتوح الأول بالمـد ، والايا مكسور الأول بالقصر وإياة : واحد شعاع الشمس) .

(٣) جاء في المقصور والممدود لابن ولاد ١٠٩ (النجا مقصور وهو ما ألقيته عن الرجل من اللباس أو ماسلخته عن الشاة والناقة، وكتابه بالألف ... والنجاء ممدود من قولك انج) .

(٤) قال ابن ولاد ٦٤ : (مفتوح الأول مقصور يكتب بالياء لأنك تقول :صليته النار اذا أدخلته فيها ، فاذا كسر أوله مـد ، فقالوا : صِلاء النار . والمقصور من هذا الباب الصّلا يكتب بالألف، لان تثنيته صلوان ، وهما مكتنفا ذنب الناقة) .

(٥) قال ابن ولاد ٧٩ : (الغرا ولد البقرة مقصور يكتب بالألف ، لأنك تقول في تثنيته ، غروان . والغـرى الحسن يقال غري بين الغـرى مقصور . والغراء من قولك غريت بالرجل غراء ممدود) .

الثالث ما يُقصرُ مع الضمّ ، ويمدّ مع الفتح كالبوسى والرغبى والعُليا والنُعما (١) .

وهذا ما ذكره ابن السكيت . قال : وقد وقع لي ما يُكسر (٢) فيقصر ، ويضمّ فيمدّ ــ عن ابن ولاّد ــ وهو القِرْفصى (٣) .فيكون على هذا أربعة أقسام . [د ــ ١٥٠] .

قال أبو حيان (٤) :

وإنما ذُكرتْ هذه الأقسام في كتب النحو ، وإن كان مَدْركها السماع ، لأن للنحو فيها حظاً ، وهو حصر ما جاء من ذلك . فلو ادعى مدّع شيئاً خلاف هذا لم يُقبل منه إلا بثَبْت واضحٍ عن العرب ، فصار في حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس النحوي .

قاعــــدة :

كلّ مؤنث بالتاء حكمُه ألا تحذف (٥) التاء منه إذا ثُنّيَ ، كثمرتان ، وضاربتان لأنها لو حُذفت التبس بتثنية (٦) المذكّر .

---

(١) في د (والنعمى) .

(٢) في م (بتاء مكسر) .

(٣) قال ابن ولاد ٨٧ : (قال الفراء يقال قعد القرفصاء ممدودة اذا ضممت أولها فاذا كسرت فهو مقصور يكتب بالياء ، وهو أن يقعد على قدميه وتمس أليته الارض) .

(٤) شرح التسهيل ٦/٥٤ .

(٥) في هـ (يحذف) .

(٦) في د (تشبيه) .

ويستثنى من ذلك لفظان : آلية وخصْيَة ، فإن أفصح اللغتين وأشهرهما (١) أن تحذف منهما التاء (٢) في التثنية ، فيقال : آليان وخصيان . وعلل ذلك بأن الموجب (٣) له أنهم لم يقولوا في المفرد ألي وخصي ، فأمن اللبس المذكور (٤) .

باب جمع التكسير

ضابط :

قال ابن الدهان في الغرة :

جمع التكسير على أربعة أضرب :

أحدها (٥) ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه : نحو : كتاب وكتب .

الثاني ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده ، كفلس وأفلس ، ومسجد ومساجد .

الثالث ما واحده وجمعه سواء في العدة (٦) اللفظية ، لا في الحركات ، نحو : سَقْف وسُقُف وأَسَد وأُسْد . [م ـ ٢٤٥]

الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات ،

---

(١) في د (أن لا) .

(٢) في م ل (الياء) .

(٣) في د (الواجب) .

(٤) في ل (فأمن من اللبس) .

(٥) في م (آما) .

(٦) في م (العمرة) .

نحو [هـ ـ ١٢٦] : الفُلْك للواحد ، والفلك للجمع (١) وناقة هِجان ، ونوق هِجان . ودِرْع دِلاص ، وأدْرُع دلاص .

ضابط :

قال ابن الدهان :

حروفُ الزيادةِ التي تُزاد (٢) في [ل ـ ١٥٢] هذا الجمع سبعة أحرف :

منها ستةٌ مطَّردة . يجمعها (متى وأين) وغيرُ المطردة منها الميمُ في ملامح جمع لمحة .

ومنها ما يزاد أولاً كأكلب (٣) وأجمال وملامِح .

ومنها ما يُزاد حشْواً كجمال (٤) ومساجد وكعوب (٥) وعبيد .

ومنها ما يزاد آخراً كذؤبان وعُمومة (٦) وعلماء .

فائـــدة :

قال أبو حيّان في حَصْرِ جُمــوعِ التكسير وأسماء الجُموع واسم الجنس :

---

(١) في هـ (للجميع) .

(٢) في د (ترد) .

(٣) في م (كالكلب) .

(٤) في د (لجمال) .

(٥) في م ل (كعرب) .

(٦) في م (وعمومه هو علماء) .

لجمعٍ قليلٍ في المكسَّر (١) أَفْعُلْ

وأفْعِلَةٌ أفْعال ، في كَثْرَةٍ فُعَلْ

وبالتا وفُعْل والفِعال فُعُولُها

وبالتا هما الفُعَّال فُعَّل مع فِعَلْ

وبالتا ، وفَعْلى ثم فُعْلى وأَفْعلا

ءُ فُعْلان فِعْلان فَواعل مع فُعُلْ

فَعالي (٢) فَعاليُّ فعالى فعائِل

ومعْ فُعَلاء فَعْلَة هكذا (٣) نُقِلْ

فُعالى وما ضاهَى وزان مَفاعِل

وتَمَّت ولاسمِ الجَمْع فُعْلَة مع فَعَلْ

فِعالة فِعْلان وفِعْلَة معْ فِعِلْ

وفَعْلاء (٤) مَفْعولاء مفْعلَة فُعُلْ

---

(١) في د (التكسير) وفي ل (التكسر) والضبط بالشكل من ل وقد أسقط وزن (فعلة) من جموع القلة . ومثاله فتية .

(٢) في م (فعلالي فعالي فعائل) .

(٣) في د (كهذا وفي م ل (كذا) .

(٤) في د (وفعولا) .

وبالخلف (١) فَعْل مع فَعيلٍ وفِعْلةٍ
وبالفتح عيناً مع فِعَال فُعَل فعلْ

وقاعدةُ اسمِ الجنسِ ما جاء فردُهُ
بيا أو بتا ، والعكسُ في التاء قلْ وقل (٢)

فائـدة :

قال بعض النحويّين في جموع القلّة :

بأفْعُلٍ وبأفعالٍ وأفْعِلةٍ
وفِعْلَةٍ يُعرفُ الأدنى من العَدَدِ

---

(١) في ل (وبالخف) .

(٢) تضم منظومة أبي حيان صيغ الجموع أكثرها لا كلها ، فقد أغفلت عدداً من جموع الكثرة وبعض جموع القلة . وهذه أمثلة الجموع مرتبة على تتابع أوزانها في الأبيات .

أ ــ جموع القلة : أذرع أعمدة ، أثواب .

ب ــ جموع الكثرة : غرف ، هداة ، حمر ، جبال ، سهول ، بعولة ؛ قراء ، سجد ، قطع ، دببة ، مرضى ، غزى ، أنبياء ؛ قضبان ؛ غلمان ، شواعر ، كتب ، سعالي ، كراسيّ ، عذارى ، صحائف ؛ كرماء ، قادة ، سكارى ، مساجد .

جـ أسماء الجموع : ثلة ، نفر ، عصابة ، نسوان ، فرقة ، إبل دهماء معيوراء ، مشيخة ، آكل ، ركب ، قطيع ، نسوة ، فقعة ؛ نساء ، الألى .

د ــ أسماء الأجناس : عرب عربي ، تفاح تفاحة ، كمأة كمء .

وزاد أبو الحسن عليّ بن جابر الدبّاج :

وسالمُ الجمعِ أيضاً داخلٌ معها
في ذلك الحُكْم ، فاحفَظها ولا تَزِدِ [هـ ١٢٧]

وقال التاج بن مكتوم في نظم جُموع القلّة ، ومن خطّه نقلت :

لجمع قلة أجمالٌ وأرغفةٌ
وأرجلٌ (١) غِلْمةٌ وسُرُرٌ بررهْ
وأصدقاءٌ مع الزيدِينَ معْ نِحَلٍ
ومسلماتٍ وقد تكمّلت عشرهْ
هذا جماعُ الذي قالوه مفترقاً
وقد يزيد أخا الإكثارِ من كثره

قاعدة (٢) :

قال في البسيط :

لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف (٣) التكسير ، لئلا يكونَ صدرُ الكلمة أقلّ من عَجزها ، ولذلك يُردّ في التكسير

---

(١) في م (نملة) .
(٢) في د (فائدة) .
(٣) في د (بعد التكسير) .

والتصغير الخماسيّ إلى الرباعيّ ، ليتناسب (١) صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول .

قاعـــدة :

قال في البسيط :

كلّ صفة كَثُرَ ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّة شبهها بالفعل ، وكلّ صفة كثُر استعمالُها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ وكهل ، وضعيف (٢) .

وفي تذكرة التاج بن مكتوم :

فعّال (٣) لا يكاد يُكسَّر لئلا يذهب بناء المبالغة منه . وشذّ قول ابن مُقْبل :

٣٥٨ـ . . . .

عندَ الجبابيرِ (٤) بالبأساءِ والنِّعَمِ (٥)

أنشده سيبويه .

---

(١) في د (لتناسب) .

(٢) في ل م (وضيف) .

(٣) في م (فقال) .

(٤) في م (الجبابين) .

(٥) البيت لتميم بن مقبل وصدره (لا الافادة فاستلوت ركائبنا) الديوان ٣٩٨ وروي في المنصف ١/٢٢٩ (أما الافادة) والافادة الوفادة وهي الوفود على السلطان والجبابير الملوك . وانظر سيبويه ٢/٣٥٥ وشرح المفصل ١٠/١٤ واللسان (وفد) .

قاعدة (١) :

قال في البسيط :

تكسيرُ الخماسيِّ الأصول مُستَنكرَهٌ لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرباعيِّ إذ لا حذف فيه .

فائـــدة :

قال ابن القواس في شرح الدرّة :

الجمع ثلاثة أقسام :

جمع في اللفظ والمعنى : كرجال والزيدين. وفي اللفظ دون المعنى: كـ « قد صَغَتْ قلوبُكما » (٢) . وفي المعنى دون اللفظ : كرهْط ، وبشر ، وكل (٣) في التوكيد ، ونحوها مما ليس له واحدٌ من لفظه .

قال : وينقسم أيضاً إلى عـــامٍّ : وهو التكسير لعمومه المذكّر والمؤنث مطلقاً ، وإلى خاصٍّ : وهو المذكّر السالم . وإلى متوسط : وهو جمع المؤنث السالم ، لأنه [هـ ـ ١٢٨] إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسّر (٤) ، وإن سلم فهو إما مذكّر أو مؤنث .

قاعدة (٥) :

الجموع تستثقل (٦) ، فإذا كان فيها ياء خففت : إما بالبـــدل كما

---

(١) سقطت هذه القاعدة كلها من د .

(٢) التحريم ٤ ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ .

(٣) سقط من د (كل) .

(٤) في د (مذكر) وفي م (عشر) .

(٥) في د م (فائدة) .

(٦) في م (تستقل فلذا) .

في قدارا (١) ومعايا ، وإما بالقلب كما في حِقِيّ وقِسِيّ ، وإما بالحذف كما في جوارٍ وغواشٍ وليال .

ضابط :

قال في ديوان الأدب :

لم يجمع من (فُعَلاء) على (فِعال) [م — ٢٤٦] إلا نُفَساء ونِفاس ، وعُشَراء وعِشار .

---

(١) في د م ل (فرارا) وفي هامش هـ (كذا .. ولعله غدايا وعشايا) أو لعل الكلمتين مصحفتان عن مدارى وخطايا.أو كلمتين أخريين .

باب التصغير

قاعدة :

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أوَّلهن ياء التصغير فإنك تحذفُ منهن واحدة ، فإن لم تكن (١) أولاهن ياء التصغير أثبتَّ الكلّ . تقول في تصغير حية حيية ، وفي تصغير أيّوب أُيَيِّيب بأربع ياءات ، ذكر هذه القاعدة الجوهريُّ (٢) في صحاحه .

ضابط :

قال أبو حيَّان(٣): لاتصغَّر(٤)الأسماء المتوغلة في البناء،كالضمائر، وأين ، وكمْ ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذ ، وما ، ومن .

ولا الأسماء (٥) المصغَّرة ، ولا غيرُ وسِوى — وسوى بمعنى غير — ولا البارحة ، وأمس ، وغد ، وعصر (٦) — بمعنى عشية — ولا الأسماء العاملة عمل الفعل ، وفي تصغير (٧) اسم الفاعل مع عمله

---

(١) في د (فان لم أولا هن) .

(٢) قال الجوهري في الصحاح (حيي ٦/٢٣٢٤) (وكل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فينظر ، فإن كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو قولك : عطي في تصغير عطاء ، وفي تصغير احوى أحي . وان كان مبنياً على فعل ثبتت نحو قولك محيي من حيا يحيي) .

(٣) لخص السيوطي ما ذكره أبو حيان مفصلا في شرح التسهيل ٦/١٣٣ .

(٤) في م (لاتصغير) .

(٥) في ل د م (ولا في الأسماء) .

(٦) في هـ (قصر) .

(٧) في د (التصغير) .

خلاف ، ولا حسبك ، ولا الأسماء المختصة بالنفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظَّم شرعاً ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه (١) ، ولا كلّ (٢) ، ولا بعضٌ ولا أي ، ولا الظروف غير المتمكنة نحو [هـ ـ ١٢٩ ، د ـ ١٥١] ذات (٣) مرة، ولا الأسماء المحكية ، ولا جموع الكثرة على الإطلاق عند البصريين .

وزاد الزمخشريّ في الأحاجي :

ولا الفطرُ ، والأضحى ، والعصر ، استغناء عنه بقولهم : مسيانا (٤) وعشيانا .

قاعدة :

التكسيرُ والتصغير يجريان من وادٍ واحد . نصّ على هذه القاعدة سيبويه (٥) والنحاة بأسرهم . ومن ثَمّ فتح ما قبل الياء في التصغير ، كما فتح ما قبل الألف في التكسير . وقيل في تصغير أسود وجدول (٦) أُسيود وجديول ، بإظهار الواو جوازاً ، كما قيل في التكسير أساود وجداول ، بإظهارها وكسرِ ما بعد (٧) ألف مفاعل

(١) جاء في كتاب سيبويه ٢/ ١٣٦ : (وأمس وغد لم يتمكنا تمكن هذه الاشياء ، فكرهوا أن يحقروهما ، كما كرهوا تحقيرأين ، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة والساعة ، وكذلك أول من أمس ، والثلاثاء والاربعاء والبارحة لماذكرنا وأشباههن .

(٢) في هـ (لاكل) .

(٣) في د (ذاك) .

(٤) انظر أحاجي الزمخشري ص ٥٦ .

(٥) انظر كتاب سيبويه (٢/١٠٦) .

(٦) في هـ (وأجدل) .

(٧) في م (وكسرماما) .

ومفاعيل • كما كسر ما بعد ياء التصغير • وقالوا في تصغير عيد عييد شذوذاً ، كما قالوا في جمعه أعياد شذوذاً،ويُتَوصَّلُ إلى مثال فُعيعل وفُعيْعيل في التصغيرِ بما يُتَوصَّلُ به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير • وللحاذف (١) فيه من الترجيح والتخيير ما له في التكسير •

قال أبو حيّان :

وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر (٢) ، كقولهم (٣) في مغربٍ مُغَيْرِبان وفي عشية عُشَيْشِيَة ، وفي رجل رويجل •

قال : وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد ، كليال ومذاكير (٤) وأعاريض جمع ليلة وذكر وعروض •

قال : وكما أن في التصغير نوعاً يسمى تصغير الترخيم (٥) ، وهو التصغيرُ بحذف الزوائد كسُوَيْد في أسود ، كذلك في جمع التكسير نوعٌ يسمى جمع ترخيم • قالوا ظريف وظُروف وخبيث وخُبوث (٦)•

قال الفارسيّ : كسَّروه على حــذف الزوائد [ل ــ١٥٣] وهو مذهب الجرميّ والمبرّد(٧) يريان هذا في كلِّ ما فيه زيادةٌ من الثلاثي

(١) في هـ (للحاذق) وفي م (المحانف) •

(٢) في م (الكبر) •

(٣) في هـ (بقولهم) •

(٤) في د (مذكير) •

(٥) في د (وفي) •

(٦) ذكر السيوطي في الهمع ٢/١٩١ كلام أبي حيان السابق وأضاف اليه : (كأنه تصغير مغربان وعشاة وعشيان وليلاة وراجل) •

(٧) قال المبرد في المقتضب ٢/٢١٤ (واعلم أن قولهم ظريف وظروف انما جمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على مثال فلوس وأسود) •

الأصل ، وشبَّهاه بتصغير الترخيم ، فقالا (١) في هذا النوع : هو جَمْع ترخيم (٢) •

وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمَل ، لأنه مخالف لما يجب في تكسيره • فيريانه تكسيراً لما لم يُنْطَق به ، كما يقولان ذلك في التصغير •

قال : وقد (٣) تكون صورة المصغَّر مثل صورة المكبَّر ، ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثلُ ذلك•مثاله : مُبيطِر ، ومسيطر ، ومهيمن ، أسماء فاعل من (٤) : بيطر وسيطر وهيمن فإذا صغَّرتها حذفتَ الياء ، لأنها أولى بالحذف ، ثم جئت بياء التصغير [هـ — ١٣٠] مكانها • ونظير ذلك فُلْك (٥) فإن مفردَه وجمعه لفظُهما واحد ، وإنما (٦) يتميزان في التقدير • قال : وكذلك (٧) ضمَّة فعيل غير ضمة فعل، كما أن ضمة فُلك (٨) الذي هو جمعٌ غير [م — ٢٤٧] ضمة فُلك الذي هو مفرد •

وقال في البسيط :

---

(١) في د (فقال) •

(٢) سقط من د (جمع ترخيم) •

(٣) في هـ (يكون) •

(٤) في هـ (في) •

(٥) في د (ذلك فان) •

(٦) في د ل (وانهما) •

(٧) في د (وكذلك فعيل) •

(٨) في د (ذلك) •

إنما كانا(١) من وادٍ واحدٍ لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجهٍ :

١ ــ اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثاً .

٢ ــ وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما، فيما جاوز الثلاثي .

٣ ــ وفي لزوم كلٍّ واحدٍ منهما حركة معينة .

٤ ــ وفي تغيير بنية الكلمة .

٥ ــ والخامس أنّ الجمع تكثير (٢) ، والتصغير تقليل ، ومن مذهبهم حملُ الشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره .

وقال ابن القوّاس في شرح ألفية ابن معط :

التصغير يشبه التكسير ، ولذلك قال سيبويه (٣) : هما من وادٍ واحد : من وجوه الفرعية والتغيّر ، واختراع البناء ، ووقوع العلامة ثالثةً ، ورد اللام المحذوفة في الثلاثي ، وحذف الزائد الذي ليس على رابعٍ (٤) ، وحذف الأصل ، وفتح ما قبل العلامة ، وحذف (٥) ألفات الوصل ، واعتلال (٦) اللام لحرف اللين قبلَها .

قال ابن الصائغ في تذكرته :

وبقي حادي عشر كَسْرُ ما بعد العلامة . قال : وهو (٧) عندي أولى بالعدّ .

---

(١) في د (كان) .

(٢) في د (تكسير) .

(٣) كتاب سيبويه (١٠٦/٢) .

(٤) في د (أربع) .

(٥) سقط من د م (وحذف) .

(٦) في د (واعتدال اللام كحرف) .

(٧) في د (وهذا) .

فائــدة :

قال في البسيط :

إنمـا (١) ضُمَّ أول المصغَّر لأنه لمَّا كـان يتضمن المكبَّر ، ومسبوقاً به ، جرى مجرى (٢) فِعْلِ ما لم يُسمَّ فاعله ، في تضمن معنى الفاعل ، وكونه مسبوقاً بما سُمّي فاعله ، فضُمَّ أوَّله كما ضُمَّ أوَّله .

فائــدة :

قال في البسيط :

جميع (٣) المُصغَّرات لا تُجمع (٤) جمع تكسيرٍ بل جمع سلامة ، لأنها (٥) لو كُسِّرت لوقعتْ ألف التكسير في موضع ياء التصغير ، فيفضي إلى زوالها فيزول التصغير بزوالها ، ولأن (٦) التصغير يدلُّ على التقليــل ، فناسب (٧) ألا يجمع إلا ما يوافقــه في التقليــل (٨) وهو الصحيح (٩) .

---

(١) في د (الماضي) وفي ل (اذا ضم) .

(٢) سقط (فعل) من هـ .

(٣) في د (جمع) .

(٤) في هـ (لايجمع) .

(٥) في م (لاننا) .

(٦) في د (لأن) .

(٧) في د (فتناسب) .

(٨) في هـ (التعليل) .

(٩) في هـ (التصحيح) .

فائـــدة :

قال في البسيط :

صغَّرت العرب كلمتـين بالألف . قالوا في [هـ ـ ١٣١] دابّة دوابّة ، وفي هُدْهُد (١) هداهد .

فائـــدة :

ثمانية إذا صُغِّرت فيها وجهان :

أحدُهما أن تحذف الألف ، وتبقى (٢) الياء ، فتقول ثُمَيْنِيَة .

والثاني أن تحـذف الياء ، وتبقى الألف ، فتقول ثُميْنـة (٣) ، فتقلب الألف ياءً كمـا انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيهـا . فترجيح الألف بالتقديم ، وترجيح الياء بالحركة وحذف الألف وإبقاء اليـاء أحسن لتحرّك (٤) الياء ، والألف حرفٌ ساكن ميت لا يقبـل الحركة والياء أيضاً للإلحاق بعُذافِر (٥) . فكانت أقوى عند سيبويه (٦) .

---

(١) جاء في التاج (هدد) : (.. قال الكسائي : انما أراد الراعي في شعره بهداهد تصغير هدهد ... فأنكر الاصمعي ذلك ، وقال : لاأعرفـه مصغرا . وأيد ابن سيده الاصمعي ، وقال : وهو الصحيح ، لأنه ليس فيه ياء التصغير .. والذي يحتج للكسائي يقول : هو تصغير (هدهد) قلبوا ياء التصغير ألفا ، كما قالوا : (دوابة) في تصغير دابة) .

(٢) في م (تنفي) .

(٣) في د (ثمينية) .

(٤) في دمل (لتحريك) .

(٥) العذافر : الأسد أو الشديد العظيم من الابل .

(٦) الكتاب ١١٦/٢ .

فائـــدة :

قال ابن السراج في الأصول :

فإن قيـــل : ما بالُ أفعالِ التعجّب تصغّر نحو : ما أميلحَه ! وما أحيسنَه (١) ! والفعل لا يُصغَّرُ ؟ فالجواب أن هذه الأفعال لمّا لزمت موضعاً واحداً ، ولم تتصرف ، ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يَفعل (٢) وغيرِه من الأمثلة .

فصُغِّرت كما تُصغَّر . قال : ونظيرُ ذلك دخول ألفات الوَصْل في الأسماء نحو : ابن ، واسم ، وامرىء ، ونحوهما لمّا دخلها النقص الذي لا يوجـد إلا في الأفعال ، والأفعال مخصوصة به ، دخلت عليها ألفاتُ الوصل لهذا السبب ، فأُسكِنَت أوائلُها للنقص .

وقال الزمخشريُّ في الأحاجي (٣) :

فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير ، والفعل نفسه قد صُغِّر في قولك : ما أُمَيْلحَ (٤) زيـداً ؟ قلت : هو شيءٌ عجيبٌ ، لم يأتِ [د ــ ١٥٢] إلا في باب التعجب وحـده ، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز . وذلك أنهم نقلوا (٥) التصغير من المتعَجَّبِ منه إلى الفعل الملابس (٦) له ، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى

---

(١) في د (أحسنه) .

(٢) في د (هفعل) .

(٣) احاجي الزمخشري ص ٥٧ .

(٤) في د (ما اميلح ذا) .

(٥) في م (تفلوا) .

(٦) تعليل الزمخشري شبيه بما نقله سيبويه عن الخليل (.. ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وانما يعنون الذي تصفه بالملح (الملاحة) كأنك قلت :

←

النهار في نهارُكَ صائم • فكما (١) أن الصوم ليس للنهار [م ـ ٢٤٨]• كذلك التصغير ليس للفعل •

بـــاب النسب

قاعـــدة :

كلُّ ما آخره ياءٌ مشدَّدة فإنها عند النسب لاتبقى ، بل إما أن تُحذَفَ بالكلية ، ككُرسيٍّ ، وبختيٍّ ، وشافعيٍّ ، ومرميٍّ (٢)، أو يُحذف أحد حرفيها ويقلب الثاني واواً كرميَّة ، وتحية ، فيقال : رَمَوِيٌّ ، وتَحَوِيٌّ ، أو يبقى أحدُهما ، ويقلب الآخر كحي [هـ ـ ١٣٢] وحيويٌّ • ويستثنى من ذلك كساء (٣) إذا صغَّرته ، ثم نسبت إليه ، فإن ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب •

وذلك أن تصغيرَه كُسَيٌّ ، لأنَّه يجتمع فيه ثلاثُ ياءات : ياءُ التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة ، فتحذف الياء المنقلبة عن الألف (٤) ، وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة ، فتبقى (٥) كُسَيٌّ كأُخَيٌّ ، ثم تدخل ياء النسب (٦) ،فيقال: كسي ، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين (٧) ، لأنك إن

مليح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك : يطؤهم الطريق وصيد عليه يومان) • الكتاب ٢/١٣٥ •

(١) الكتاب ١/١٦٩ •

(٢) في م (ومرهي أو تحذف أحد حروفها) •

(٣) في م ل (كساءات اذا أصغرته) •

(٤) سقط من د (الألف) •

(٥) في د (فيبقى كسي ياحي) •

(٦) في م (النسبة) •

(٧) في هـ (الباقيين) •

حذفتَ ياء التصغير لم يجزْ ، لأنها لمعنى ، والمعنى باقٍ . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجزْ ، لما فيه من توالي إعلالين من موضع واحد ، إذ (١) قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبةً عن ألف كساء ، مع ما فيه من تحريك (٢) ياء التصغير ، فلهذا التزم فيه التثقيل .

تقسيم (٣) :

شواذُّ النسب ثلاثة أقسام :

١ ــ قسم كان ينبغي أن يُغَيَّرَ ، فلم يغيَّرْ ، كقولهم في عميرة عميريّ .

٢ ــ وقسم كان ينبغي ألاّ يغيَّر فغُيِّر ، كقولهم في الشتاء شتوي .

٣ ــ وقسم كان ينبغي أنْ يغيَّر نوعاً من التغيير ، فغُيِّر تغييراً غيره . كقولهم في دارا بجرد (٤) ، دراوردي . وكان القياس أن ينسب إلى صدره ، لأنه مركّب .

قاعدة :

ياءُ النسبِ تُصيِّرُ الجامد في حكم المشتقّ ، حتى يحمِل (٥) الضمير، ويرفع الظاهر ، ولذلك يُجمع بسبب النسب مالا يجوز جمعُه بالواو والنون. نحو: البصريين والكوفيين. ذكره ابن فلاح في المغني.

---

(١) في د (اذ تقدم) .

(٢) في د (تجريد) .

(٣) في م (تنقيل) .

(٤) في د (درا بجرد) وفي م (دار بجر) والصواب ما أثبتناه ، وما أثبتته النسخة الهندية ، انظر أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم للمقدسي ، ٤٢٠ وانظر الهمع ٢/١٩٨ .

(٥) في د م (تحمل الضمير وترفع) .

بـــاب [ل ــ ١٥٤] التقاء الساكنين

قاعـــــدة :

الأصل تحريك الساكن المتأخر ، لأن الثّقل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسيّ وتصغيره ، فإنّ (١) الحــذف يكون في الحــرف الأخير، لأن الكلمة لا تزال سهلةً حتى تنتهيَ إلى الآخر، وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون [هـ ــ ١٣٣] التغيــير في الأول إلا لوجهٍ يرجّحُه •

وقيل : الأصلُ تحريك الساكن (٢) الأوّل ، لأنّ به التوصّلَ إلى النطق بالثاني • فهو كهمزة الوصل •

وقيل : الأصلُ تحريكُ ما هو طَرَفُ (٣) الكلمة ، سواء كان أول الساكنين أو ثانيَهما ، لأن الأواخر (٤) مواضع التغيير ، ولذلك كان الإعراب في الآخر •

قاعـــــدة :

الأصلُ فيما حُرِّكَ (٥) منهما الكسرةُ ، لأنها حركةٌ لا توهِمُ

---

(١) في م (قال) •

(٢) في د (تحريك الاول) •

(٣) في م (ظرف) •

(٤) في د اضطرب السطر التالي وسقطت الفاظ منه •

(٥) سقطت هذه الجملة من د • م

الإعراب ، إذ الكسر الذي يكون في أحد الساكنين لا يُتَخَيَّلُ أنَّ موجبه الإعراب ، لأنه لا يكون في كلمةٍ ، لا يكون (١) فيها تنوين ، ولا أل ، ولا إضافة (٢) ، بخلاف الضم والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ، ولا تنوين معهما ، وذلك فيما لا ينصرف ، فلما كانت حركة لا تكون في معرب أشبهت الوقفَ الذي هو مقابل الإعراب فحُرِّكَ بها .

قال صاحب البسيط :

هذا موافق(٣) قول النحويين: فإن حُرِّكَ بغير الكسر فلوجهٍ ما.

قال (٤) ويُحتمل أن يقال : الفتحُ أصلٌ ، لأنه (٥) الفرار من الثقل ، والفتحُ أخف الحركات . أو يقال : الأصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين (٦) حركةٍ خاصة وتعيين (٧) الحركة يكون (٨) لوجه يخصُّها .

وقال في (٩) البسيط :

أصل تحريك التقاء الساكنين الكسرُ (١٠) لخمسة أوجه :

(١) سقطت (لا) من ل م د .

(٢) في د (والاضافة) وفي م (ولا أل الاضافة) .

(٣) في م ل (هذا قول) .

(٤) سقط من م (قال) .

(٥) في هـ ل (لأن) .

(٦) في م ل (تغيير) .

(٧) في د م ل (وتغيير) .

(٨) في هـ (تكون) .

(٩) في د (صاحب البسيط) .

(١٠) سقط من م (الكسر .. الساكنين) .

أحدها أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل ، فأعطي حركةً لا تكون [م — ٢٤٩] له إعراباً ولا بناء ، لكون (١) ذلك كالعِوَضِ من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني أن الضمّ والفتح يكونان بغير تنوين (٢) ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف . وأما الجرّ فلا يكون إلا بتنوين أو معاقبٍ له ، فلا يقع لبس (٣) بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصالة (٤) من التحريك بالملبس .

الثالث (٥) أنّ الجرّ والجزْم نظيران ، لاختصاص كلّ واحدٍ منهما بنوع . [هـ — ١٣٤]

فإذا احتيج الى تحريك سكون الفِعْل حُرِّك (٦) بحركة نظيره ، وحُمل بقية السواكن عليه .

الرابع أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ، لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء المنصرفة ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده ، لقوة قليل الموارد (٧) ، وضعف كثير الموارد .

الخامس أن الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل ، فالحمل على الوسط أولى .

---

(١) في د (ليكون) وفي ل (ليكون ذلك كالغرض) .
(٢) في د (التنوين) .
(٣) في د (ليس) .
(٤) في م (بالاضافة) .
(٥) سقط (الثالث) من م .
(٦) في د (حركة بحركة) .
(٧) في د (المورد) .

بـــاب الإمالـــة

ضابط :

قال ابن السراج :

أسباب الإمالة ستة : كسرة تكون قبل الألف ، أو (1) بعدها ، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء ، وكسرة تعرض في بعض الأحوال (2) .

وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذة وهي : شبه الألف بالألف (3) المنقلبة ، وفرق بين الاسم (4) والحرف ، وكثرة الاستعمال (5) .

---

(1) في د (لو) .

(2) وهذه أمثلة الامالة مرتبة حسب الاسباب الستة ومقتبسة من شرح المفصل ٩/ ٥٥ ـ ٥٦ : (١ ـ عماد ٢ ـ عالم ٣ ـ شيبان ٤ ـ ناب ٥ ـ درست علما ٦ ـ من ماله) .

(3) جاء في الكتاب ٢/ ٢٦٢ : (وتقول : عمادا ، تميل الألف الثانية لامالة الأولى) .

(4) جاء في الكتاب ٢/ ٢٦٧ : (ومما لايميلون ألفه (حتى وأما وإلا) ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى ، وقال الخليل : لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الامالة) . (وقالوا : لا ، فلم يميلوا لما لم يكن اسما فرقوا بينها وبين ذا) .

(5) جاء في الكتاب ٢/ ٢٦٤ : (هذا باب ما أميل على غير قياس ، وانما هو شاذ ، وذلك الحجاج اذا كان اسماً لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر) .

بـــاب التصريف

فائــدة(١) :

قال ابن الشجري في أماليه :

اختص المعتلّ بأشياء :

أحدها ما جاء على فيْعِل ، لا يكون(٢) ذلك إلا في المعتلّ العين(٣)، نحو : سيِّد ، وميت وهين ، ولين ، وبيّن .

الثاني ماجاء من جمع فاعل على فُعَلة، لم يأت إلا في المعتلّ اللام، كقاض وقضاة ، وغاز وغزاة ، وداع ودُعاة .

الثالث ما جاء من المصادر على فَعْلولة (٤) ، اختص بذلك المعتلّ العين ، نحو قولهم : بان بينونةً ، وصار صيرورة ، وكان كينونة . والأصل عند سيبويه(٥) بيّنونة وصيّرورة ، وكَيْوَنونة ثم كيّنونة ،

---

(١) في د (ضابط) والنص مقتبس من الأمالي الشجرية ٢/١٦٣ لكن السيوطي أسقط منه الرد على سيبويه .

(٢) في د (ولايكون) .

(٣) في م (المعين) .

(٤) في د ل م والأمالي الشجرية (فيعلولة) على الأصل ، وقد سقط من د أكثر البندين الثالث والرابع .

(٥) جاء في كتاب سيبويه ٢/٣٧٢ : (وكان الخليل يقول : سيد فيعل ، وان لم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء ، لا يخصون به غيره ، من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة والقيدودة لأنه الطويل في غير السماء ، وانما هو من قاد يقود ، ألا ترى أنك تقول جمل منقاد وأقود فأصلهما فيعلولة . وانظر الانصاف ٧٩٥) .

قُلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء [هـ ـ ١٣٥] والواو وسَبْقِ الأولى بالسكون .

والرابع ما جاء من المصادر على فُعَل ، فهذا مما اختصّ به المعتلّ اللام . وذلك قولهم التقى والهدى والسُرى . [د ـ ١٥٣]

قاعـدة (١) :

قال ابن الدهان في الغرة (٢) :

الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المعْربة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون أصلاً في الحروف ، نحو : ما ولا ، وفي الأسماء المتوغّلة في شبه الحرف ، نحـو : إذا وأنّى ، لأنـه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصليّ .

ضابط :

في تذكرة ابن الصائغ قال :

نقلت من مجموعٍ بخطّ ابن الرمّاح : الألفاتُ في أواخر الأسماء أربعة : منقلبة عن أصلٍ ، ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ومنقلبة عن زائد للتكثير ، وغيرُ منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى (٣) ، ومعزى وقبعثرى ، وحبلى .

فالأول مصروف نكرة ومعرفة . والثاني والثالث مصـروف في النكرة دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

---

(١) في ل د م (فائدة) .

(٢) في م (النعرة) .

(٣) في ل م (كملى) .

ضابط :

قال أبو حيّان :

لا يوجد في آخر اسمٍ (١) أربعُ زوائد من جنسٍ واحد ، ولا يوجد في آخر اسم (٢) معرب واوٌ قبلها ضمة ، ومتى أدى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياءً ، والضمة كسرةً ، فتصير من باب قاضٍ ومشترٍ فتحذف الياء (٣) كما تُحذف فيهما .

فائـــدة :

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته :

وقفت على أبيات لبعض الفضلاء ، فيما يدلّ على كون اللام ياءً أو واواً في المعتلّ من الأفعال والأسماء ، وهي :

بعشــرٍ يبيـنُ القلـبُ في الألفِ التي
عن الواوِ تبــدو في الأخـــير أو الياء

بمستقبـــلِ الفعـــلِ الثلاثي ، وأمره
ومصـــدَرِه والفَعْلَتـــين أو الفـــاء

وعـــين لــه إن كانت الواوُ فيهمـــا
وتثنيةٌ والجمـــعُ خصّا بالاسماء[هـ١٣٦]
[م-٢٥٠]

---

(١) في د (آخر أربع) .

(٢) في د (اسم معرب) .

(٣) في م (الباء) .

وعاشَرُها سير الإمالـــةِ في الـذي
يشـذ عن الأذهـــانِ عنصـرُه النائي

أمثلة ذلك : يدعو ، ادع ، غزواً (١) ، دَعْوة ، دِعْوة ، وعى ، وهى ، هوى (٢) ، غوى (٣) ، فِتْيان ، عَصَوان (٤) .

فائـــدة :

الثلاثيُّ (٥) أكثرُ الأبنية . قاله ابن دُرَيْدٍ (٦) في الجَمْهَرة :

وقال ابن جني في الخصائص (٧) :

الثلاثيُّ أكثرُها استعمالاً ، وأعـدلها تركيبـاً . وذلك لأنـه حرف يُبْتَدأُ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يُوقَفُ عليه . قال : وليس اعتـدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ، فإنه لو كان كـذلك كان الثنائي أكثر [ل ــ ١٥٥] منه ، وليس كذلك . بل له ولشيءٍ آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتعادي حاليهما ، لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحرِّكاً ، والوقوف عليه لا يكون إلا ساكناً . فلما تنافرت حالاهما ، وسَّطوا العين حاجزاً بينهما ، لئلا يفجئوا (٨) الحسَّ (٩) بضدِّ ما كان آخذاً فيه ، ومنصبّاً إليه .

---

(١) في م (عزوا) .
(٢) سقط من د (هوى) .
(٣) في م (عوى) .
(٤) في د (عنصران) .
(٥) سقط السطر التالي من د .
(٦) الجمهرة ١/١٣ .
(٧) انظر الخصائص ١/٥٥ ــ ٥٦ فان فيه بحثاً مفصلا ورد فيه هذا النص .
(٨) في هـ (يفجآ) .
(٩) في ب (الحسن) .

قاعــدة :

قال في البسط :

إذا قيــل كيف تنطق بالحرف نظرت إن كان متحركاً ألحقتــه هاء السكت فقلت في الباء من (١) ضَرَبَ ، بَه • ومن يضربُ ، بُه • ومن اضربي ، بِه • وإن كان ساكناً اجتلبت له همزةَ الوصل ، فقلت في الباء من اضرب ، ابْ •

ضابط :

رأيت بخطِّ ابن القمّاح في مجموعٍ له : قال : روى أبو الفضل محمــد بنُ ناصــر السلامي عن الخطيب أبي زكريـا يحيى بن علي التبريزيّ املاء • قال : أملى علينا أبو (٢) العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي قال :

الأشياء التي جاءت على تِفْعال (٣) على ضربين : مصادر وأسماء •

فأما المصادر فالتلقاء (٤) والتبيان ، وهما في القرآن (٥) • وقالوا : التِنْضالُ من المناضلة ، فمنهم من يجعله مصدراً• ويقال : جاء لتيفاقِ الهلال كما يقــال لميقاته ، فمنهم من يجعله مصــدراً ، ومنهــم من يجعله اسماً •

---

(١) في م (في) •

(٢) في م (أبو العلاء بن عبد) •

(٣) في م (فقعال) •

(٤) في م (فبالتلقاء) وانظر الكتاب ٢/٢٤٥ •

(٥) انظر الأعراف ٤٧ والنحل ٨٩ •

وأما الأسماء (١) فالتِّنْبالُ وهو القصير ، ورجلٌ تنبال (٢) أي عِذْيَوْط، ويقال بالضاد أيضاً، وتِبْوال (٣) موضع ، وتِعشار موضع، وتقصار قلادة قصيرة في العنق ، وتيغار ُحبٍّ (٤) مقطوع أي خابية ، وتمراد (٥) [هـ — ١٣٧] برج صغير للحمام ، وتمساح معروف من دوابِّ الماء ، ورجل تمساح أي كذّاب ، وتِمتان (٦) واحد التماتين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط (٧) ، ورجل تِكلام كثير الكلام ، وتلقام كثير اللقم ، وتِلعاب كثير اللعب ، وتمثال ، واحد التماثيل وتِجفاف (٨) الفرس معروف ، وترباع موضع ، وترعام اسم شاعر ،

---

(١) انظر الشافية ١/١٦٧ — ١٦٨ وص ٢٨٨ من هذا الكتاب ، والجمهرة لابن دريد ٣/٣٨٨ .

(٢) في ل (تيتاء) .

(٣) في م (تبارى) في ل د (تبراك) .

(٤) في د ل م (جب) .

(٥) في هـ (تمراخ) والصواب تمراد بكسر التاء جاء في المحيط (والتمراد بالكسر بيت صغير في بيت الحمام لمبيضه ، فاذا نسقه بعضاً فوق بعض فهو التماريد) .

(٦) في د (تمنان واحد والثمانين) وفي ل (الثماتيل) .

(٧) في م (القسطاط) .

(٨) جاء في الجمهرة ٣/٣٨٨ : (التجفاف معروف ، وهو ما جلل به الفرس في الحرب من حديد أو غيره .

وترياق في معنى درياق وطرياق ، ذكره ابن دريد (١) في باب تفعال .

قال أبو العلاء : وفيه نظر ، لأنه يجوز أن يكون على فعيال (٢) ، ومضى تهواء من الليل بمعنى هويّ ، وناقة تضراب ، وهي القريبة العهد بضرب الفحل (٣) ، وتلفاق ثوبان يخاط أحدهما بالآخر .

---

(١) ذكره ابن دريد في جمهرته ٣/٣٨٧ لكنه وزنه على فعيال إذ قال : ويلحق بهذا الباب ما جاء على وزن فعيال . ربما سميت الخمر درياقاً . ودرياق مثل الترياق سواء .

(٢) في م هـ (فيعال) والتصحيح من ل .

(٣) في م (العجل) .

باب الزيادة

ضابط :

قال أبو حيان :

لا يُزادُ حرفٌ من حروف الزيادة العَشَرة (١) ــ وهي حروف سألتمونيها ــ إلا لأحد ستة أشياء :

الأول أن تكون الزيادة لمعنى : كحروف المضارعة ، وما زيد لمعنىً هو أقوى الزوائد •

الثاني للمدّ : نحو كتاب ، وعجوز ، وقضيب •

الثالث للإلحاق : نحو واو كَوْثر وياء ضَيْغم •

الرابع للإمكان : كهمزة الوصل ، وهاء السكت في الوقف ، على نحو : قِهْ •

الخامس العِوَض : نحو تاء التأنيث في زنادقة ، فإنها عوض من ياء زناديق ، ولذلك لا يجتمعان •

السادس : لتكثير الكلمة : نحو ألف قَبَعْثَرى (٢) ، ونون كَنَهْبل (٣) ، ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أولى من أن تكون للتكثير (٤) •

---

(١) في م (العدة) •

(٢) القبعثرى : الرجل العظيم والجمع قباعث •

(٣) جاء في المحيط (الكنهبل) : وتضم باؤه شجر عظام كالكهبل •

(٤) في م (كنهيل) •

وقال بعضهم :

يُعرَفُ الأصْلُ من مزيدِ الحروفِ
باشتقاقٍ لها وبالتصريف

ولزومٍ وكثرةٍ وظيرٍ
وخروج منه ، اصغ للتعريف (١)

وبأن يلزم المزيد بناء
أو يُري (٢) الحرفُ حرفَ معنى لطيف

ولفَقْدِ النظير أوسعُ باب
فتفطَّنْ مخافةَ التحريف[هـ-١٣٨]
[م-٢٥١]

فائدة (٣) :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل :

اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقيل : زيدتْ أولاً لأنها لا ثقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل ، وموضع الابتداء معرّض (٤) لذلك ، فكانت هنا مبتدأة .

وقيل : أصلها الألف لأنها من حروف الزيادة [د - ١٥٤] . وهذا موضعُ زيادة ، لكن قلبت (٥) همزة لضرورةً التحرك . إذ لا يبتدأ

(١) في هـ (أصغ التعريف) وفي م (عند اصغ للتعريف) .
(٢) في د م ل (اذ ترى) .
(٣) سقطت (فائدة) من م .
(٤) في م (بتعرض) .
(٥) في م (قلت) .

بساكن ، ويلزم التسلسل . واختلفوا في حركتها : فقيل : أصلها الكسر لأنه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة . وقيل (١) حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهذا الأصل يستصحبها (٢) إلا إن كان الساكن بعدها (٣) ضمة لازمة .

فائـــدة :

قال ياقوت في معجم الأدباء : أنشدني عَلَمُ الدين إبراهيم بن محمود (٤) بن سالم التكريتي . قال أنشدني القاضي زكريا (٥) بن يحيى بن القاسم بن المفرح التكريتي لنفسه في القطع والوصل .

لألفِ الأمر ضروبٌ تنحصِر
في الفتح والضمِّ وأخرى تنكسر

فالفتحُ فيما كان من رُباعي
نحو أجب (٦) يا زيدُ صوتَ الداعي

والضمُّ فيما ضُمَّ بعد الثاني
من فعله (٧) المستقبل الزمان

---

(١) في م (قبل) .

(٢) في د (ستصحبها) .

(٣) لعل أصل العبارة (اذا كان الساكن بعدها متلوا بضمة لازمة) .

(٤) في د (محمود التكريتي) .

(٥) في ل م د (أبو زكريا يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي) .

(٦) سقط (زيد) من ل .

(٧) في م (في) .

والكسر فيما منهما تخلَّى

إن زاد عن أربعةٍ ، أو قلّا

قاعدة :

حق همزة الوصل الدخول على الأفعال ، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال . نحو : انطلقَ انطلاقاً ، واقتدرَ اقتداراً . فأما الأسماء التي ليست بجاريةٍ على أفعالها ، فألف الوصل غير داخلة عليها . إنما دخلت على أسماء قليلة وهي عَشَرَةٌ : ابن ، وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان وامرؤ ، وامرأة ، وايمن . وذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصّل (١) .

بـاب الحـذف

قاعدة :

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءاتٍ ، فإن كان غيرَ مبنيٌّ على فعل حُذفت [هـ ــ ١٣٩] منه اللام ، نحو : عُطَيٌّ في تصغير عطاء ، وأُحي (٢) في تصغير أحوى . وإن كان مبنياً على فعل ثبتت ، نحو : يحيى (٣) من حَيِيَ يَحْيَا (٤) .

---

(١) بعد هذه الفقرة في شرح المفصل (٩/١٣٢ : (فهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها ولم يمكنهم النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل ، وتوصلوا بها الى النطق بذلك الساكن) .

(٢) في م (أخي) .

(٣) في م (محي) .

(٤) وردت هذه القاعدة في باب التصغير من هذا الكتاب ، وهي مقتبسة من صحاح الجوهري ٦/٢٣٢٤ .

بـــاب الادغـــام

قاعـــدة :

قال ابن جني في الخاطريّات :

الإدغام يقوّي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يُضْعِفُ الصحيح .

ضابط :

قال (١) سيبويه :

أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذا توالى بهما خمسة أحرفٍ متحركة ، نحو : فَعَلَ (٢) لَبِيد ، لأن توالي الحركات مستثقل عندهم ، بدليل أنه لا يتوالى (٣) خمسة أحرف متحركة في الشعر ، ولا أربعة في كلمة واحدة ، إلا أن يكون فيها حذفٌ ، كَعَلَبِط (٤) ، أو واحد الأربعةِ تاء التأنيث . كشجرة ، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية . ويحسُنُ الإدغام أيضاً أن يكون قبل المثل الأول متحرِّكٌ ، وبعد المثل الثاني ساكن ، نحو : يدُ داود . قال سيبويه(٥): [ل ـ ١٥٦] قصدوا اعتدال أن يكون المتحرك بين ساكنين .

---

(١) سقط السطر التالي كله من ل . والفقرة التالية منقولة نقلا غير دقيق من الكتاب ٢/٤٠٧ .

(٢) في م (نعبد) .

(٣) في د (لاتتوالى) .

(٤) جاء في اللسان (ورجل علبط وعلابط ضخم عظيم ، وصدر علبط عريض . وكل ذلك محذوف من فعالل ، وليس بأصل ، لأنه لاتتوالى أربع حركات في كلمة واحدة) .

(٥) عبارة سيبويه ٢/٤٠٧ : (لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه) .

بـــاب الخطِّ

قال ابن مكتوم في تذكرته :

اختلف النحويون في علة إلحاق الألف بعد واوِ الجمع من نحو : قاموا ، فذهب الخليل إلى أنها إنما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منقطعاً (١) لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مكنت (٢) لتصوير الألف بعدها ، أي : ليست واواً مختلسة ، بل هي واوٌ ممتدَّةٌ مشبعة متمكِّنة .

وقال أبو الحسن : إنما زيدتْ هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع ، نحو : كفروا ، وجرَّدوا ، ونحو ذلك من المنفصل (٣) ، فلو لم تلحق (٤) الألف للفرق (٥) بين واو الجمع لجاز أن يُظنَّ أنه : كَفَرَ ، وفَعَلَ ، وأن الواو واوُ عطف ، فزادوا الألف لتجوزَ (٦) الواوُ إلى ما قبلها ، وسماها لذلك ألف الفصل (٧) ، ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل في نحو : دخلوا ، وخرجوا [هـ ــ ١٤٠] ليكون العملُ من وجهٍ واحد .

---

(١) في هـ (منعطف) وسقط هذا السطر من ل .

(٢) في هـ (تركبت) .

(٣) في ل د (المفصل) .

(٤) في م (يلحق) .

(٥) سقط من د ل م (للفرق بين واو الجمع) .

(٦) في هـ م (لتحوز) .

(٧) في م (الأصل) .

وقال الكسائيُّ (١): دخلتْ هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب ، في (٢) نحو قول الله تعـالى : « وإذا كالوهم أو وزنوهم » (٣) فكالوهـم (٤) [م ــ ٢٥٢] كُتبت بغـير ألِـف ، لأن الضمير منصوبٌ ، ألا ترى أنّ معناه كالوا (٥) لهم ، ووزنوا لهم ، فإذا أردت أنهم كالوا في أنفسهم ، ووزنوا في أنفسهم قلت : قد كالوا هم ، ووزنوا هم ، مثل قاموا (٦) هم ، وقعدوا هم • فثبتت (٧) الألف ههنا لأن الضمير مرفوع • وهذا حسن (٨) • انتهى •

سرْدُ مسائلِ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين

حسب ما ذكره الكمـالُ أبو البركاتِ (٩) بن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخـلاف) وأبو البقـاء العكبريّ في كتاب (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) •

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٢٣٨ فقـد جمع السيوطي فيـه آراء النحـاة في هذه المسألة . وناقشها •

(٢) في د م (بفي) •

(٣) ﴿ واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ﴾ المطففين ٣ •

(٤) في م (فكالواهم) •

(٥) في د (كالوهم) وفي م (كالوهم ووزنواهم) •

(٦) في م (قاموا) •

(٧) في هـ (فثبت الالف معها) •

(٨) في م (أحسن) •

(٩) أكثر المسائل المذكورة هنا واردة في (الانصاف في مسائل الخلاف) وأما مسائل العكبري فقد ظفرنا منها بخمس عشرة مسألة وردت في كتاب (مسائل خلافية في النحو تحقيق الدكتور محمد خير الحلواني) •

١ ـ الاسم (١) مشتقٌ من السموِّ عند البصريين • وقال الكوفيّون : من الوَسْم •

٢ ـ الأسماء الستة (٢) معربةٌ من مكان واحد • وقال الكوفيون: من مكانين •

٣ ـ الفعل مشتقٌ من المصدر (٣) • وقالوا : المصدرُ مشتقٌ من الفعل •

٤ ـ الألف والواو (٤) والياء في التثنية والجمع حروف إعراب ، وقالوا : إنها إعراب •

٥ ـ الاسم الذي فيه تاء التأنيث (٥) كطلحة لا يجمع بالواو والنون • وقالوا : يجوز •

٦ ـ فعل الأمر (٦) مبنيٌّ • وقالوا معرب •

٧ ـ المبتدأ (٧) مرتفعٌ بالابتداء والخبر بالمبتدأ (٨) • وقالوا : المبتدأ يَرفَعُ الخبر ، والخبرُ يَرْفَعُ المبتدأ •

---

(١) الانصاف ٦ ومسائل خلافية في النحو ٥٤ •

(٢) الانصاف ١٧ •

(٣) الانصاف ٢٣٥ ومسائل خلافية ٦٨ •

(٤) الانصاف ٣٣ •

(٥) الانصاف ٤٠ •

(٦) مسائل خلافية ١١٤ •

(٧) الانصاف ٤٤ •

(٨) في م (لمبتدأ) •

٨ ـ الظرف (١) لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ، وقالوا : يرفعُه .

٩ ـ الخبر إذا كان اسماً محضاً (٢) لا يتضمّن ضميراً . وقالوا : يتضمّن . [هـ ـ ١٤١]

١٠ـ إذا جرى (٣) اسم الفاعل على غيرِ مَنْ هُوَ له وجب إبراز ضميره . وقالوا : لا يجب .

١١ـ يجوز (٤) تقديم الخبر على المبتدأ . وقالوا : لا يجوز .

١٢ـ الاسم بعد (٥) (لولا) يرتفع بالابتداء . وقالوا : بها ، أو بفعلٍ محذوف ، قولان لهم .

١٣ـ إذا لم (٦) يعتمد الظرف وحرف الجرّ على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده . وقالوا : يعمل .

١٤ـ العامل (٧) في المفعول الفعل وحده. وقالوا : الفعل والفاعل معاً ، أو الفاعل فقط ، أو المعنى . أقوال لهم .

١٥ـ المنصوب (٨) في باب الاشتغال بفعل مقدر. وقالوا : بالظاهر.

---

(١) الانصاف ٥١ .

(٢) في م مختصماً . الانصاف ٥٥ .

(٣) الانصاف ٥٧ .

(٤) الانصاف ٦٥ .

(٥) الانصاف ٧٠

(٦) الانصاف ٥١ .

(٧) الانصاف ٧٨ .

(٨) الانصاف ٨٢ .

١٦ـ الأَوْلى (١) في باب التنازع إعمالُ الثاني • وقالوا : الأول•

١٧ـ لا يُقامُ مقامَ الفاعل الظرفُ والمجرورُ معوجودِ المفعول الصريح • وقالوا : يقام (٢) •

١٨ـ (نعم وبئس) (٣) فعلان ماضيان • وقالوا : اسمان •

١٩ـ (أفعل) (٤) في التعجّب فعلٌ ماض • وقالوا : اسم •

٢٠ ـ لايبنى (٥) فعل التعجب من الألوان • وقالوا : يُبنى من السواد والبياض فقطْ •

٢١ـ المنصوب (٦) في باب كان خبرُها • وفي باب ظنّ مفعول ثان • وقالوا : حالان [د ـ ١٥٥]

٢٢ـ لايجوز(٧) تقديم خبر مازال ونحوها عليها• وقالوا : يجوز•

٢٣ـ يجوز (٨) تقديم خبر ليس عليها • وقالوا : لا يجوز •

٢٤ـ خبر (٩) (ما) الحجازية ينتصبُ بها • وقالوا : بحذف حرفِ الجرّ •

---

(١) الانصاف ٨٣ •

(٢) في م (لايقام) •

(٣) الانصاف ٩٧ •

(٤) الانصاف ١٢٦ •

(٥) الانصاف ١٤٨ •

(٦) الانصاف ٨٢١ •

(٧) الانصاف ١٥٥ •

(٨) الانصاف ١٦٠ •

(٩) الانصاف ١٦٥ •

٢٥ــ لا يجوزُ (١) طعامَك ما زيدٌ آكلاً . وقالوا : يجوز .

٢٦ــ يجوز (٢) ما طعامَك آكلٌ زيدٌ . وقالــوا : لايجوز .
[هـ ــ ١٤٢]

٢٧ــ خبر (٣) إن وأخواتهــا مرفوعٌ بها . وقالوا : لا تعمــل في الخبر .

٢٨ــ إذا (٤) عطفت عــلى اسم إن قبــل الخبر لم يَجُزْ فيه إلا النصبُ . وقالوا : يجوز الرفع .

٢٩ــ إذا خُففت إنّ جاز أن تعمل النصب. وقالوا : لا تعمل(٥).

٣٠ــ لا يجوز (٦) دخولُ لامِ التوكيــدِ عــلى خبرِ لكنّ . وقالوا : يجوز .

٣١ــ اللام (٧) الأولى في (لعلّ) زائدةٌ . وقالوا : أصلية .

٣٢ــ (لا) النافية (٨) الجنس إذا دخلت على المفرد بُنيَ معها . وقالوا معرب .

---

(١) الانصاف ١٧٢ وقد وردت في ل على النحو التالي (طعامك يازيد آكلا).

(٢) الانصاف ١٧٢ وقد وردت في ل على النحو التالي (طعامك يازيد آكلا).

(٣) الانصاف ١٧٦ .

(٤) الانصاف ١٨٥ في د (عطف) .

(٥) الانصاف ١٩٥ في م (لايعمل) .

(٦) الانصاف ٢٠٨ .

(٧) الانصاف ٢١٨ .

(٨) الانصاف ٣٦٦ سقطت هذه المسألة كلها من د .

٣٣ـ لا يجوز تقديمُ معمولِ (١) ألفاظ الإغراء عليها ، نحو : دونَك ، وعليك ، وقالوا : يجوز .

٣٤ـ إذا وقع (٢) الظرف خبرَ مبتدأ ينصب بفعل أو وصف (٣) مقدّر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥ـ المفعول (٤) معه ينتصبُ بالفعل قبلَه بواسطةِ الواو . وقالوا : بالخلاف .

٣٦ـ لا يقع (٥) الماضي حالاً إلا مع (قدْ) ظاهرةً أو مقدَّرة . وقالوا : يجوز من غير تقدير .

٣٧ ـيجوز (٦) تقديمُ الحالِ على عاملِها الفعل ونحوِه ، سواء كان صاحبُها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨ـ إذا كان الظرفُ خبراً لمبتدأ ، وكرَّرْته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب [م ـ ٢٥٣] ، نحو : زيد في الدار قائماً فيها ، وقائمٌ فيها . وقالوا : لا يجوز إلا النصب .

٣٩ـ لا يجوزُ تقديمُ التمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفاً (٧) .

---

(١) سقط (معمول) من د .

(٢) الانصاف ٢٤٥ في د (اذا كان وقع) .

(٣) في د (بفعل مقدر أو وصف بواسطة الواو) .

(٤) الانصاف ٢٤٨ .

(٥) الانصاف ٢٥٢ .

(٦) الانصاف ٢٥٠ .

(٧) الانصاف ٨٢٨ في م (منصرف) .

٤٠ـ المستثنى منصوبٌ بالفعلِ السابق بواسطة إلا • وقالوا : على التشبيه (١) بالمفعول •

٤١ـ لا تكون (٢) (إلاّ) بمعنى الواو • وقالوا : تكون •

٤٢ـ لا يجوزُ (٣) تقديمُ الاستثناءِ في أوّلِ الكلام • قالوا : يجوز • [هـ ـ ١٤٣]

٤٣ـ (حاشا) (٤) في الاستثناء حرف جرّ • وقالوا : فعل ماض•

٤٤ـ إذا أضيفت (٥) غيرُ إلى متمكن لم يجز بناؤها • وقالوا : يجوز •

٤٥ـ لا يقع (٦) سوى وسواء إلا ظرفاً • وقالوا : يقع ظرفاً وغير ظرف •

٤٦ـ كم (٧) في العدد بسيطة • وقالوا : مركّبة •

٤٧ـ إذا (٨) فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جرّه • وقالوا : يجوز •

٤٨ـ لا يجوز (٩) إضافة النيّف إلى العشرة • وقالوا : يجوز •

---

(١) في د (بالتشبيه) •

(٢) الانصاف ٢٦٦ •

(٣) الانصاف ٢٧٣ •

(٤) الانصاف ٢٧٨ •

(٥) الانصاف ٢٨٧ •

(٦) الانصاف ٢٩٤ في د (لاتقع) •

(٧) الانصاف ٢٩٨ •

(٨) الانصاف ٣٠٣ •

(٩) الانصاف ٣٠٩ •

٤٩ــ يقال : قبضْتُ الخمسةَ عشرَ درهماً ، ولا يقال : الخمسةَ العشرَ الدراهم (١) . وقالوا : يجوز .

٥٠ــ يجوز (٢) هذا ثالث عشر ثلاثة عشر . وقالوا : لا يجوز .

٥١ــ المنادى (٣) المفرد [ل ــ ١٥٧] المعرفة مبنيٌّ على الضمِّ . وقالوا : معربٌ بغير تنوين .

٥٢ــ لا يجوز (٤) نداءُ ما فيه أل في الاختيار . وقالوا : يجوز .

٥٣ــ الميم المشدَّدة في (اللهم) عوض من يا في أول الاسم . وقالوا : أصلُه يا الله أمنا بخيْر . فحذف (٥) ووصلت الميمُ المشدَّدة بالاسم .

٥٤ــ لا يجوز (٦) ترخيمُ المضاف . وقالوا : يجوز .

٥٥ــ لا يجوز (٧) ترخيمُ الثلاثيّ بحال . وقالوا : يجوز مطلقاً . وإذا كان ثانيه متحرّكاً قولان .

٥٦ــ لايحذف (٨) في الترخيم من الرباعيّ إلا آخرُه . وقالوا : يُحذفُ ثالثه أيضاً .

---

(١) الانصاف ٣١٢ في د (الدرهم) .

(٢) الانصاف ٣٢٢ .

(٣) الانصاف ٣٢٣ .

(٤) الانصاف ٣٣٥ .

(٥) الانصاف ٣٤١ في د (فحذفت) .

(٦) الانصاف ٣٤٧ .

(٧) الانصاف ٣٥٦ .

(٨) (لايجوز) في د الانصاف ٣٦١ .

٥٧ـ لا يجوز (١) نُدْبةُ النكرة ولا الموصول • وقالوا : يجوز•

٥٨ـ لا تلحق (٢)علامةُ النُدْبة الصفةَ • وقالوا : يجوز •

٥٩ـ لاتكون(٣) (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان•وقالوا:تكون •

٦٠ـ (رُبَّ) (٤) حرف • وقالوا : اسم •

٦١ـ الجرّ (٥) بعدَ واوِ ربَّ بربَّ المقدّرة • وقالوا : بالواو•
[هـ ـ ١٤٤]

٦٢ـ (منذ) (٦) بسيطةٌ • وقالوا : مركّبة •

٦٣ـ المرفوع(٧) بعد مُذ ومنذ مبتدأ• وقالوا : بفِعْل محذوف.

٦٤ـ لا يجوز (٨) حذف حرف القَسَم ، وابقاء عمله من غير عِوض إلا في اسم الله خاصة • وقالوا : يجوز في كل اسم •

٦٥ـ اللام (٩) في قولك لزيدٌ أفضلُ من عمرو لام الابتداء • وقالوا : لامُ القسم محذوفاً •

٦٦ـ ايمن (١٠) اللهِ في القسم مفردٌ • وقالوا : جمع يمين •

---

(١) الانصاف ٣٦٢ •
(٢) الانصاف ٣٦٤ •
(٣) الانصاف ٣٧٠ •
(٤) الانصاف ٨٣٢ •
(٥) الانصاف ٣٧٦ •
(٦) الانصاف ٣٨٢ •
(٧) الانصاف ٣٨٢ •
(٨) الانصاف ٣٩٣ •
(٩) الانصاف ٣١٩ •
(١٠) الانصاف ٤٠٤ •

٦٧ـ لا يجوز (١) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول • وقالوا : يجوز •

٦٨ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً • وقالوا : يجوز إذا اختلف اللفظان •

٦٩ـ (كلا وكلتا) (٢) مفردان لفظاً مثنّيان معنى • وقالوا : مثنّيان لفظاً ومعنى •

٧٠ـ لا يجوز (٣) توكيد النكرة توكيداً معنوياً • وقالوا : يجوز إذا كانت محدودة •

٧١ـ لا يجوز (٤) زيادة واو العطف • وقالوا : يجوز •

٧٢ـ لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ (٥) • وقالوا : يجوز بدونه •

٧٣ـ لا يجوز العطفُ (٦) على الضميرِ المتّصل المرفوعِ • وقالوا : يجوز •

٧٤ـ لا تقع (٧) (أو) بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل • وقالوا : يجوز •

---

(١) الانصاف ٤٢٧ •

(٢) الانصاف ٤٣٩ •

(٣) الانصاف ٤٥١ •

(٤) الانصاف ٤٥٦ •

(٥) الانصاف ٤٦٣ في م (الحال) •

(٦) الانصاف ٤٧٤ •

(٧) الانصاف ٤٧٨ •

٧٥ــ لا يجوز (١) العطف بلكنْ بعد الإيجاب • وقالوا : يجوز •

٧٦ــ يجوز صرفُ أفضل (٢) منك في الشعر • وقالوا : لا يجوز•

٧٧ــ لا يجــوز (٣) تركُ صــرفِ المنصــرف في الضــرورة • وقالوا : يجوز •

٧٨ــ الآن(٤)اسم في الأصل•وقالوا: أصلُه فعلماض•[هـ ــ١٤٥]

٧٩ــ يرتفع (٥) المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعــل • وقالوا : بحروف المضارعة •

٨٠ــ لا تأكلِ (٦) السمك وتشربَ اللبن منصوب بأن مضمرة • وقالوا : على الصرف •

٨١ــ الفعل (٧) المضارعُ بعــد الفاء في جواب الأشياءِ السبعة منصوب بإضمار أن • وقالوا : على الخلاف •

٨٢ــإذا حــذفت أنْ الناصبة فالاختيار ألاّ يبقى (٨) عملُها • وقالوا : يبقى •

---

(١) الانصاف ٤٨٤ •

(٢) الانصاف ٤٨٨ في م (أفعل منك في ضرورة الشعر) •

(٣) الانصاف ٤٩٣ •

(٤) الانصاف ٥٢٠ •

(٥) مسائل خلافية في النحو ٨٣ والانصاف ٥٤٩ ، وانظر الخصائص ١/٦٣ والايضاح ٧٧ ــ ٧٨ وأسرار العربية ٢٤ •

(٦) الانصاف ٥٥٥ الكتاب ١/٤٢٥ المقتضب ٢/٢٥

(٧) الانصاف ٥٥٧ والكوفيون يجعلون الاشياء ستة وهي (الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض) فاذاأضفناالترجي كملت السبعة •

(٨) الانصاف ٥٥٩ في م (يتقى) •

٨٣ـ (كي) (١) تكون ناصبة [م ـ ٢٥٤] وجارّةً • وقالوا : لا تكون حرفَ جرٍّ •

٨٤ـ لام كي (٢) ولام الجحودِ ينصب الفعل بعدَهما بأنْ مضمرةً • وقالوا : باللام نفسِها •

٨٥ـ لا يجمع (٣) بين اللام وكي وأن • وقالوا : يجوز •

٨٦ـ النصب (٤) بعد حتى بأنْ مضمرة • وقالوا : بحتّى •

٨٧ـ إذا (٥) وقع الاسم بين أن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوفٍ يفسّره المذكور • وقالوا : بالعائد من الفعل إليه •

٨٨ـ لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ، ولا فعل الشرط ، على حرف الشرط (٦) ، وقالوا : يجوز •

٨٩ـ (إن) لا تكون بمعنى (٧) إذْ • وقالوا تكون •

٩٠ـ إذا (٨) [د ـ ١٥٦] وقعت إنْ الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدةً • وقالوا : نافية •

٩١ـ إذا وقعت (٩) اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففةً من

---

(١) الانصاف ٥٧٠ •

(٢) الانصاف ٥٩٣ •

(٣) الانصاف ٥٧٩ •

(٤) الانصاف ٥٩٧ •

(٥) الانصاف ٦١٥ •

(٦) الانصاف ٦٢٠ سقط (الشرط) من د •

(٧) الانصاف ٦٣٢ في م (لايكون بمعنى ان) •

(٨) الانصاف ٦٣٦ •

(٩) الانصاف ٦٤٠ •

الثقيلة ، واللام للتأكيد • وقالوا : إنْ بمعنى ما واللام بمعنى إلاّ •

٩٢ـ لا يجازى (١) بكيف • وقالوا : يُجازى بها •

٩٣ـ السين (٢) أصل • وقالوا : أصلُها (سوف) حُذِفَ منها الواوُ والفاء •

٩٤ـ إذا (٣) دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثانية• [هـ ـ ١٤٦] وقالوا : الأولى •

٩٥ـ لا يؤكد (٤) فعلُ الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة • وقالوا : يجوز •

٩٦ـ ذا (٥) والذي وهو وهي بكمالها الاسمُ • وقالوا : الذال والهاء فقط •

٩٧ـ الضمير في لولاي ، ولولاك ، ولولاه في موضع جرّ (٦) • وقالوا : في موضع رفع •

٩٨ـ الضمير (٧) في نحو : إيّاي وإيّاك وإيّاه (إيّا) • وقالوا : الياء والكاف والهاء •

٩٩ـ يقال فإذا (٨) هُوَ هي • وقالوا : فإذا هو إيّاها •

---

(١) الانصاف ٦٤٣ •

(٢) الانصاف ٦٤٦ •

(٣) الانصاف ٦٤٨ •

(٤) الانصاف ٦٥٠ •

(٥) الانصاف ٦٦٩ •

(٦) الانصاف ٦٨٧ سقط (جر) من د •

(٧) الانصاف ٦٩٥ •

(٨) الانصاف ٧٠٢ •

١٠٠- (تمام المائة) أعرفُ المعارفِ (١) المُضْمَرُ . وقالوا : المُبْهَم .

١٠١- ذا ، وأولاء (٢) ، ونحوهما لا يكون موصولاً . وقالوا : يكون .

١٠٢- همزة (٣) بينَ بين غيرُ ساكنة . وقالوا : ساكنة .

وقد فات ابن الأنباريِّ مسائلُ خلافيّةٌ بين الفريقين ، استدركها عليه ابن إياز في مؤلّف . منها :

١٠٣- الإعرابُ أصلٌ في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين. وقال الكوفيّون : أصلٌ فيهما .

١٠٤- ومنها (٤) لا يجوزُ حذفُ نون التثنية لغير الإضافةِ . وجوّزه الكوفيّون . [د - ١٥٧]

انتهى (٥) الفنّ الثاني من الأشباهِ والنظائر النحويّة ويليه (٦) (سلسلة الذهب في البناء من كلام العربِ) وهو الفنّ الثالث ... [هـ - ١٤٧ / د - ١٥٨ / م - ٢٥٥] .

---

(١) الانصاف ٧٠٧ .

(٢) الانصاف ٧١٧ في م (لولاب) .

(٣) الانصاف ٧٢٦ .

(٤) سقط من د م (ومنها) .

(٥) في د (تم) سقطت الجملة التالية كلها من ل .

(٦) في د (ويليه الفن الثالث سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب) ، وهذه الفقرة سقطت من م .

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمدُ لله على ما أنْعَمَ وألْهَمَ ، وأوضح (٢) من دقائق الحقائق وفهَّمَ ، وصلى الله على رسوله محمدٍ وآله وصحبه وسلَّمَ .

هذا هو الفنُّ الثالث من الأشباه والنظائر . وهو فنٌّ بناء المسائل بعضِها على بعض ، مرتّباً (٣) على الأبواب . وسمَّيْتُه (سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب) .

---

(١) بعد البسملة في م (وهو حسبي) .

(٢) في د م (وفتح) .

(٣) في هـ (مرتب) .

بـــاب الاعراب والبنـــاء

مسألـــة :

اختلِفَ(١) في فعل الأمر العاري من اللام،وحرف المضارعة، نحو: (اضْرِبْ) على مذهبين :

أحدُهما أنَّه مبني وعليه البصريّون (٢) .

والثاني أنه معرب مجزومٌ بلام محذوفةٍ ، وهو رأي الكوفيين .

قال أبو حيَّان : واختاره شيخُنا أبو عليّ الحسنُ (٣) بن أبي الأحوص ، والخلافُ في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلافِ في ثلاثِ مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصلٌ في الفعل كما هو أصلٌ في الاسم ، أم لا ؟ فمذهب البصريين لا ، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، والمضارع إنما أُعرِبَ لشبهه بالاسم ، وفعل الأمر لم يُشْبِهِ الاسم ، فلا يُعربُ . ومذهبُ الكوفيين نعمْ ، فهو (٤) معربٌ على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوزُ إضمار لام الجزم وابقاء عملِها (٥) ؟

---

(١) في د (اختلفوا) .

(٢) انظر (مسائل خلافية في النحو) للعكبرى ١٤٤ والانصاف في مسائل الخلاف للانباري ٥٢٤ .

(٣) في م (الحسين) .

(٤) في د سقط من قوله فهو معرب الى قوله ومذهب الكوفيين نعم .

(٥) في هـ (عمله) .

فمذهب البصريين : لا ، وأنه لا يجوز حذف شيءٍ من الجوازم أصلاً ، وإبقاء عمله • ومذهب الكوفيين نعمْ •

الثالثة : قال أبو حيَّان : جعلَ بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبنياً على مسألة اختلفوا فيها ، وهي : هل للأمر صيغة" مستقلَّة بنفسها مرتجلة ، ليس أصلُها المضارعَ ، أو هي صيغة" مغيَّرة ، وأصلُها المضارع ؟ •

فمن قال : أصلُها المضارع اختلفوا أهي معرَبة" أم مبنية ؟ ومن قال : إنها صيغة مرتجلَة" ، ليست مقتطعة" من المضارع [هـ — ١٤٨] فهي عندهم مبنيَّة" على الوقف [ل — ١٥٨] ليس إلا • انتهى •

وقال الشلوبين في شرح الجزولية :

القولُ بأنَّ فعلَ الأمر معرب" مجزوم مبنيٌ على قول الكوفيين : إن بنيةِ فعل الأمر محذوفة" من أمر المخاطب الذي هو باللام •

مسألـــة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرّب :

إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ، ولم يكنْ معه ضمير" بارز لفظاً ، ولا تقديراً ُبنيَ معها إجماعاً • نحو : هل تضربَنَّ للواحدِ المخاطَب • وهل تضربِنَّ للواحدة الغائبة •

واختلف (١) في علة البناء : فمذهب سيبويه أنَّ الفعل ركّب مع الحرف فبُني كما ُبني الاسم لمّا ركب مع الحرف في نحو : لا رجلَ • ومذهب غيره أن النون لمَّا أكدت الفعل قوّت فيه معنى الفعلية • فعاد

(١) في د (واختلفوا) انظر شرح الكافية ٢/٢٢٨ فان فيه مناقشة مفصلة تستوفي جوانب الموضوع •

إلى أصله • وهو البناء ، قال : ويبنى (١) على الخلاف في العلة خلافٌ فيما إذا اتصل بالفعل المؤكَّد ضميرُ اثنين ، نحو : تضربانِّ أو ضميرُ جمع المذكر (٢) ، نحو : تضربُنَّ ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة ، نحو : تضربِنَّ • هل هو معرب أو مبنيٌّ ؟

فمن علّلَ بالتركيب هناك قال:هذا معرَب ، لأن العرب لا تركّب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت علامةً للرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو النونين •

ومن علّل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيّاً ، ويكون حذف النون هنا للبناء • انتهى •

مسألـــة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

أجمع النحاة على أن حروف العلّة في نحو : يخشى ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم ، واختلفوا في حذفها لماذا ؟ •

فالذي فُهِمَ من كلام سيبويه (٣) أنهـا حُذفتْ عند الجازم ، لا للجازم •

ومذهب ابن السراج وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف علامةٌ

---

(١) في د م (وينبني) •

(٢) في ل م (المذكرين) •

(٣) جاء في كتاب سيبويه١/٧ : (واعلم أن الاخر اذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ، ونون الاثنين والجميع ، وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش • وهو في الرفع ساكن الاخر • تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى) •

للجزم • وهذا الخلاف مبنيٌّ على أن حروف العلة التي (١) في الفعل في حالة الرفع ، هل فيها حركات مقدَّرة أو لا ؟ •

فمذهبُ سيبويه أن فيها حركات مقدَّرة في الرفع وفي الألف في النصب [هـ ــ ١٤٩] فهو إذا جزَم يقول : الجازمُ حَذفَ الحركات المقدَّرة ، ويكون حذف حرف العلة [م ــ ٢٥٦] عنده لئلا يلتبسَ الرفعُ بالجزم •

وعند ابن السراج أنه لا حركةَ مقدَّرةً في الرفع (٢) • وقال : لمَّا كان الإعرابُ في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدِّره ، إذا لم يوجد في اللفظ ، ولا كذلك في الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم ، لا للدلالة على معنىً ، فلا نحافظ (٣) عليه بأن نقدِّره إذا لم يكن (٤) في اللفظ • فالجازم لمَّا لم (٥) يجــدْ حركة يحــذفها حذف الحرف • وقال : إن الجازم كالمُسهِل إن وجد في البدن فضلةً أزالها ، وإلا أخذَ من قوى البدن ، وكذا الجازمُ ، إن وجد حركةً أزالها ، وإلا أخذ من نفس الحروف • انتهى •

مسألـــــة :

قال ابن النحاس أيضاً :

إذا كان حرف العلة بدلاً من همزةٍ جازَ فيه وجهان :

---

(١) في د (التي هي في الفعل) •

(٢) في ل د م (الوضع) •

(٣) في د م (يحافظ) •

(٤) سقط من د (اذا لم يكن) •

(٥) في د (اذا لم) •

حذفُ حرف العلة مع الجازم وبقاؤه . وهذان الوجهان مبنيّان على أنّ إبدال حرفِ العلة هل هو بدلٌ قياسيٌّ أو غيرُ قياسيّ ؟ .

فإن قلنا : إنه بدلٌ قياسيٌّ ثبتَ حرفُ العِلّة مع الجازم ، لأنّه همزة ، كما كان قبل البدل .

وإن قلنا : إنه بدلٌ غيرُ قياسيّ صار حرفُ العلة متمحّضاً ، وليس همزةً ، فنحذفه (١) كما نحذف حرف العلة المحضِ في يغزو ، ويرمي ، ويخشى . انتهى .

مسألـــة :

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرّب :

الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية ، أو لا توصفُ بإعرابٍ ولا بناءٍ ؟ فيه خلاف . نحو قولنا : زيد عمرو ، بكر ، خالد ، أو واحد، اثنان ، ثلاثة .

فإن قلنا : إنها توصفُ بالبناء فالأصلُ حينئذٍ في الأسماء البناءُ ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عنـد العَقْد والتركيب لطريان المعاني التي تلبس (٢) لولا الإعرابُ ، لكونهـا تدلُّ بصيغة واحدةٍ عـلى معانٍ مختلفة .

وإن قلنا : إنها لا توصف [د ـ ١٥٩]بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وهلةٍ ، لا نائباً عن غيره ، ويكون دخولُه الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب . انتهى . [هـ ـ ١٥٠] .

---

(١) في د (بهمزة فيحذف) وفي م (بهمزة فتحذفه كما يحذف) .

(٢) في م (يلبس) .

بـــاب المُنصرِف وغيرِ المنصرف

مسألـــة :

قال في البسيط :

من قال : المنصرفُ ما ليس فيه علّتان من العلل التسع ، وغيرُ المنصرف ما فيه علّتان ، وتأثيرهمـــا منـــعُ الجرِّ والتنوين لفظـــاً (١) وتقديراً ، دخـــل فيه التثنيةُ ، والجمعُ والأسماءُ الستة ، وما فيـــه اللامُ ، والمضاف .

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركاتُ الثلاثُ والتنوين . وغيرُ المنصرف ما لم يدخلْه جرٌ ولا تنوين فإن التثنية ، والجمع ، والمعرّف باللام ، والإضافة يخرج (٢) عن الحصر . فلذلك ذكرها صاحبُ (٣) الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة .

---

(١) في م (أو تقديراً) .

(٢) في د (تخرج) .

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٢/٣٥٧ ـ ٣٥٨ : (فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لامنصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه آمارة لكونه غير منصرف ، كأحمد وعمر وابراهيم ونحو ذلك . وكذلك التثنية والجمع على حدها نحو الزيدان والعمرين والمحمدون ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ، من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها آمارة لترك صرفها) .

مسألـــة :

اختلف النحويّون في الصَرْف : فمذهبُ المحقّقين ، ــ كما قال أبو البقاء في اللبابِ (١) ــ أَنّه التنوينُ وحدَه (٢) . وقالَ آخرون : هو الجرّ مع التنوين (٣) . وينبني (٤) على هذا الخلاف ما إذا أضيف مالا ينصرف ، أو دخلته أل : فعلى الأول هو باقٍ عــلى منع صرفهِ ، وإنّما ُيجرّ بالكسرة فقط ، وعلى الثاني هو منصرفٌ .

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل (٥) :

اختلفوا في منعِ الصرف ما هُوَ ؟

فقال قوم : هو عبارةٌ عن منــع الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدة . وليس أحدُهما تابعاً للآخر ، إذ كان الفعلُ لا يدخلُه جرّ ولا تنوين . وهو قول بظاهر الحال .

وقال قومٌ ينتمون إلى التحقيق : إن الجرّ في الأسماءِ ، نظيرُ الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنّما المحذوفُ منه عَلَمُ الخفة ، وهو التنوينُ وحدَه ، لثقــل (٦) مالا ينصرفُ لمشابهةِ الفعــلِ ، ثم تبــع الجرّ التنوينَ في الزوال لأنّ

---

(١) في م (اللبان) .

(٢) سقط من د (وحده ... مع التنوين) .

(٣) انتهى كلام أبي البقــاء المنقــول من اللبــاب ق ٩ من مخطــوطة دار الكتب المصرية .

(٤) في هـ (يبتني) .

(٥) شرح المفصل ١/٥٧ والنقل دقيق . لكن السيوطي أسقط فقرة من كلام أبي علي وسيبويه .

(٦) في هـ (لنقل) .

التنوينَ خاصّةٌ للاسمِ ، والجرُّ خاصةٌ له أيضاً ، فتبع الخاصّةُ الخاصةَ . ويدلُّ على ذلك أن المرفوعَ والمنصوبَ ممّا [م ــ ٢٥٧] لا مدخل (١) للجر فيه ، إنّما يذهبُ منه التنوين لا غير . فعلى هذا القول إذا قلت : نظرتُ إلى الرجلِ الأسمرِ وأسمرِكم ، الأسمر (٢) باق على منع صرفهِ ، وإن انجرَّ ، لأنَّ الشبهَ قائم ، وعَلَمُ الصرفِ الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الأول يكون [هـ ــ ١٥١] الاسم منصرفاً ، لأنه لما دخله الألف [ل ــ ١٥٩] واللام والإضافة ــ وهما خاصّةٌ للاسم ــ بَعُدَ عن الأفعال ، وغلبت الاسميّةُ ، فانصرف . انتهى .

مسألـــة :

مذهبُ الجمهور (٣) أنَّ مَثْنى وثُلاث مَنعَ الصرف للعدْلِ مع الوصْفيّةِ . وذهب الفرّاء إلى أنَّ منعها للعدْلِ والتعريف بنيّة الإضافةِ ، وينبني (٤) على الخلاف صرفُها مذهوباً بها مذهبَ الأسماء أي منكرة . فأجاز الفرّاء بناءً على رأيهِ أنّها معرفةٌ (٥) بنية الإضافة تقبلُ التنكيرَ (٦) ، ومنعَهُ الجمهور .

---

(١) في د (لايدخل) .

(٢) في شرح المفصل (الاسم باق) .

(٣) في د (المحققين ان مثنى وثلاث انما منع) وفي ل ان باب مثنى ..

(٤) وفي هـ (يبتني) وفي م (تنبني) .

(٥) في د (معربة) .

(٦) انظر همع الهوامع ٢٧/١ فقد ذكر رأي الفراء ومثل عليه بقوله : تقول العرب : ادخلوا ثلاثا ثلاثا وانظر ماينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٢ .

مسألـــة :

إذا سُمِّي مذكَّر بوصف المؤنّث المجرّد من التاءِ كحائض ، وطامِث ، وظَلوم ، وجَريح فالبصريون يصرفونه بناءً على أن هذه الأسماء (١) مذكَّرة وصف بها المؤنّث لأمنِ اللبس وحمــلاً عــلى المعنى . فقولهــم : مررتُ بامرأةٍ حائِض بمعنى شخصٍ حائضٍ ، ويدلُّ لذلك أن العرب إذا صغَّرتها لم تُدْخِل فيها التاء .

والكوفيّون يمنعونه بناءً عــلى مذهبهم أن نحو حائض لــم تدخلها التاءُ لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

بـــاب العلـــم

مسألـــة :

الأكثرون على أنّ العلم ينقسم إلى مُرتجل ومنقول .

وذهب بعضهم إلى أنّ الأعلام كلَّها منقولة ، وليس فيها شيءٌ مُرْتَجَل .

وقال : إنّ (٢) الوضــع سبَق ووصَــل إلى المسمَّى الأول ، وعَلِمَ مدلولُ تلكَ اللفظةِ في النكرات ، وسُمِّي بها ، وجهِلنا (٣) نحن أصْلَها ، فتوهَّمها من سمَّى بها من أجل ذلك مُرتجلة .

---

(١) في هـ (أسماء) انظر ما ينصرف وما لاينصرف ٥٥ .

(٢) في د (وقال : الوضع) .

(٣) في م (وجعلنا) .

وذهب الزجّاج إلى أنّها كلّها(١) مرتجلة . والمرتجل عنده ما لم يُقصد في وضعه النقلُ من محلٍّ آخرَ (٢) إلى هذا، وعلى هذا فتكون موافقتُها للنكرات بالعَرَض لا بالقصد .

وقال أبو حيّان (٣) : المنقولُ هو الذي يُحفَظ له أصلٌ في النكرات ، والمرتَجل هو الذي لا يُحفَظ له أصلٌ في النكرات .
[هـ ـ ١٥٢] وقيل : المنقولُ هو الذي سَبَقَ له وضعٌ في النكراتِ ، والمرتجل هو الذي لم يسبق (٤) له أصل في النكرات (٥) .

وعندي أن الخلاف المذكور أوّلا وهذا الخلاف أحدهما مبنيٌّ على الآخر .

بـــاب الموصـــول

مسألـــة :

هل يجوزُ الوصل بجملةِ التعجّبِ ؟

فيه خلاف : إن (٦) قلنا إنّهـا إنشائيةٌ لم يوصَلْ بها ، وإن قلْنا : إنّها خبريّةٌ فقولان :

أحدُهما الجوازُ ، نحو : جاءَني الذي ما أحسنه ! وعليه ابنُ

(١) في د (إنها مرتجلة) .

(٢) في د (من محل الى آخر) .

(٣) شرح التسهيل ١/١٥٠ .

(٤) في أصول الاشباه والنظائر (لايحفظ) والتصحيح من مخطوطة شرح التسهيل ١/١٥٠ .

(٥) في م (في النكرات . انتهى) .

(٦) في د (فان) .

خروف (١) والثاني المنعُ لأنَّ التعجّبَ إنما يكون من خفاءِ السببِ • والصّلة تكون موضّحَةً ، فتنافيا •

بـــاب المبتدأ والخبر

مسألـــــة :

قالَ ابنُ النّحاسِ في التعليقةِ :

إذا دخلت (٢) على المبتدأ الموصولِ ليتَ ولعلَ (٣) ، نحو : ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدّار ، فلا يجوزُ أن تدخل الفاء في خبره ، واختُلف في علّة ذلك ما هي ؟ فمنهم من قال : علّته أنَّ الشرطَ لايَعمل فيه ما قبلَه ، فإذا عملتْ فيه ليتَ أو لعل خرج من باب الشرط ، فلا يجوز دخولُ الفاء حينئذٍ •

ومنهم من قال : بل العلّة أنَّ معنى ليتَ ولعلَّ ينافي معنى الشرط من حيث كان ليتَ للتمنّي ، ولعل للترجّي ، ومعنى الشرط التعليق ، فلا يجتمعان •

ويتخرَّجُ على هاتين العلّتين مسألةٌ ، وهي دخولُ (إنَّ) على على الاسم الموصول هل يمنعُ دخول الفاءِ أم لا ؟ فمن علّلَ بالعلّة

---

(١) في د (وعليه آخرون) والصواب ما أثبتنا • انظر الهمع ١/٨٦ والسيوطي يقول في الهمع بعد ذكر الرأيين : (والصحيح جوازه) •

(٢) في د م (دخل) •

(٣) في د م (أو لعل) •

الأولى منعَ من دخول الفاء مــع إنَّ أيضاً لأنّها قد عملت (١) فيه ، فخرَجَ عن باب الشرطِ . ومن علل بالعلةِ الثانية ، وهو تغيُّر (٢) المعنى جوَّزَ دخولَ الفاء [م ــ ٢٥٨] مع إن الأنها (٣) لاتغيُّر المعنى عمَّا كان عليه قبلَ دخولِها . وقبل دخولِها كانت الفاءُ تدخلُ في الخَبَر ، فيبقى ذلك [د ــ ١٦٠] بعد دخولها [هـ ــ ١٥٣] .

مسألــــة :

ذهبَ البصريُّون إلا الأخفش إلى أنَّ الوصْفَ إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام كان مبتدأ ، وما بعدَه فاعلٌ مُغنٍ (٤) عن الخبر ، نحو : أقائمٌ زيد ؟ وما قائم زيد .

وذهب الأخفش(٥) والكوفيُّون إلى أنَّه لا يُشترَط هذا الاعتمادُ . وذلك مبنيٌّ على رأيهم أنه يعمل غيرَ معتمد .

مسألــــة :

اختُلِفَ في صدرِ الكلام من نحو : إذا قام زيدٌ فأنا أُكرمُه ، هل هو جملةٌ اسمية أو فعليَّة ؟

قال ابنُ هشام : وهذا مبنيٌّ على الخلاف في عامل إذا . فإن قلنا : جوابها فصدرُ الكلام جملــةٌ اسميَّةٌ ، وإذا مقــدّمة عن (٦)

---

(١) في د (علمت) .

(٢) في د م ل (وهو المعنى) .

(٣) في د (مع أنها لاتغير المعنى كما) .

(٤) في د م (يغني) .

(٥) أوضح المسالك ١/١٣٥ .

(٦) في م (من) وفي د م (تأخير) .

تأخَّر وما بعد إذا متمِّم لها ، لأنَّه مضاف إليه ، وإن قلنا : فعل الشرط ، وإذا غيرُ مضافة ، فصدرُ الكلام جملةٌ فعليةٌ ، قُدِّم ظرفها .

باب كان وأخواتها

مسألة :

قال الخفاف في شرح الإيضاح :

اختُلِفَ هل الأفعالُ الناقصةُ تدلُّ على الحدَث أم لا؟ وينبني على ذلك الخلافُ في (١) عملِها في الظرف والمجرورِ والحال .

فمن قال تدلُّ أعملَ . ومن قال لا (٢) فلا .

وقال أبو حيّان (٣) في الارتشاف : اختلفوا هل تعملُ كان وأخواتُها في الظرف والمجرورِ والحالِ ؟ فقيل لا تعمل ، وقيل تعمل. وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرتَّباً على دِلالتها على الحدَث .

مسألة :

قال أبو حيَّان في الارتشاف :

الظاهرُ من كلامِ سيبويهِ أنَّه لا يكونُ لكان وأخواتِها

---

(١) في د (الخلاف عملها) .

(٢) في د (والا فلا) وفي م (ومن لا فلا) .

(٣) جاء في الهمع ١/١١٤ (وحكى أبو حيان : الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال . فمن منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ، ومن جوزه قال : الحال يعمل في هذا وليس فعلا ، فكان أولى) .

إلا خبرٌ واحد • وهو نصُّ ابنِ درستويه • وقيـل يجوز تعدُّدُه ، وهو مبنيٌّ على جوازِ تعدُّدِ خبرِ المبتدأ ، والمنعُ هنا أقوى ، لأنَّها شبِّهت بضرب •

وقال في شرح التسهيل :

تعدّد(١) خبرِ كان مبنيٌّ على الخلافِ في(٢) تعدُّد خبرِ المبتدأ، ثم قيل : الجوازُ هنا أوْلى ، لأنه (٣) إذا جازَ مع العاملِ [هـ ـ ١٥٤] الأضعفِ ، وهـو الابتـداءُ ، فمـعَ الأقوى وهـو كـانَ وأخواتُها (٤) أوْلى •

ومنهم من قال : المنعُ هنا أولى ، وعليه ابن درستويه ، واختاره ابن أبي الربيع قال : لأنَّ (ضرب) لايكون له إلا مفعول واحد ، فما شُبِّه به يجري مجراه •

مسألـــة :

اختُلف لم سُمِّيَت هذه الأفعال نواقص ؟

فقيل : لأنها (٥) لا تدلُّ على الحدث ، بناء على القول به • وعلى القول (٦) الآخر سُمِّيت ناقصةً لكونها لا تكتفي بمرفوعها •

---

(١) انظر الهمع ١/١١٤ •

(٢) في د (جواز تعدد) •

(٣) سقط السطر التالي من د •

(٤) في د (كان أولى) •

(٥) في م (لانها تدل) •

(٦) في د (وعلى الآخر) •

مسألـــة :

اختلف في جواز (١) تقدم أخبار هذا الباب عـلى الأفعال إذا كانت منفيةً بما ، نحو : ما كان زيدٌ قائماً ، فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافُهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيون على الثاني.

بـــاب ما

مسألـــة :

البصريون عـلى أنـه إذا اقترنت [ل ـ ١٦٠] ما بإنْ يبطـل عملها ، نحو :

٣٥٩ـ بني غـدانةَ ما إن أنتـمُ ذهبٌ (٢)

. . . .

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إنْ، واختلف في إنْ هذه: فالبصريون على أنها زائدة كافة ، والكوفيون على أنها نافية ، وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتباً على هذا الخلاف .

(١) في م (في تقدم) انظر الانصاف ١٥٥ .

(٢) عجز البيت : (ولا صريف ولكن أنتم الخزف) . لم ينسب هذا البيت الى قائل معروف ، رواه العيني (أنتم خزف) ورواه صاحب الخزانة ما ان أنتم ذهباً ولا صريفاً ، بالنصب وقال ٢/١٢٤ (النصب رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أن (ان) كافة لما عن العمل وزعم الكوفيون على رواية النصب آن ان نافية لا كافة) وانظر زيادات مجالس ثعلب (٧٤١) وشذور الذهب ١٩٤ والعيني ٢/٩١ والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٩٦ والهمع ١/١٢٣ والدرر ١/٩٤ ـ ٩٥ .

بــاب إن وأخواتهــا

مسألــة :

إذا وقَعَتْ إن المخففة بعد فعل العِلْمِ ، كقولك (١) : علمت إن كان زيدٌ لعالماً [هـ ــ٥٥ ١] وحديث (قدْ علمنا إنْ كنتَ لمؤمناً) (٢) فهل هي مكسورةٌ أو مفتوحةٌ ؟ فيه خلاف :

ذهب الأخفشُ الصغيرُ وهو أبو الحسن عليٌّ بن سليمان البغداديُّ إلى أنها لا تكون إلا مكسورة ٠

وقال أبو علي الفارسي : لاتكون إلا مفتوحةً ٠ وكذلك اختلف فيها كبراءُ أهل الأندلس : أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبي العافية ، فقال ابن الأخضر بقول الأخفش ، وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي ٠

---

(١) في د (كقوله) ٠

(٢) أ ـ روي الحديث في الموطأ (طبعة الشعب ١٣٣) قد علمنا أن كنت لمؤمنا ٠

ب ـ وورد في البخاري ـ كتاب الوضوء ـ باب من لم يتوضأ الا من الغشي المثقل ١/٣١ : (فقد علمنا ا نكنت لموقنا) ٠

وفي كتاب الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال ١/١٢٣ فقد علمنا إن كنت لموقنا ٠

جـ ـ وروي في صحيح مسلم ـ باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ٣/٣٢ (قد كنا نعلم انك لتؤمن به) ٠ وانظر الهمع ١/ ١٤٢ فان فيه تفصيلا وافيا ٠

قال أبو حيّان (١) : وهذا الخلاف مبنيٌ على خلافهم في اللام :

أهي لام الابتداء أُلزِمت للفرق أم هي لامٌ أخرى مجتلبة للفرق بينها وبين إن النافية ؟

فعلى الأولى تُكْسَر ، وعلى الثانية تُفْتَح ، ووجه البناء أنها إذا كانت لام [م ـ ٢٥٩] ابتداء فهي لا تدخل إلا في خبر المكسورة ، وإذا كانت غيرَها لم يكن الفعل الذي قبلَها مانعاً لها (٢) من فتحها .

قال أبو حيّان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى إلا ، وإن نافيةٌ ، لا حرفُ توكيد . فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : « قد (٣) علمنا إنْ كنتَ لمؤمناً » إلا كسر إن ، لأنها عندهم حرف نفي . والتقدير : قد علمنا ما كنت إلا مؤمناً .

مسألة :

تقع أنَّ المفتوحةُ ومعمولاها اسماً لأنَّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر ، نحو : إنّ عندي أنَّكَ فاضلٌ . وقال الفرّاء : لو قال قائل : أنَّك قائم يعجبني (٤) ، جاز أن تقول إن أنّك قائم

---

(١) اقتبس السيوطي كلام أبي حيان من شرح التسهيل ٢/٢٣٠ .
(٢) في ل د م (مانعا من) .
(٣) سقط السطر التالي كله من م .
(٤) في هـ (تعجبني) .

يعجبني (١) ، قال أبو حيّان : وهذا من الفرّاء (٢) بناء على رأيه أن (أن) يجوز الابتداء بها ، والجمهورُ على منعه ٠

مسألــــة :

إذا خُفِّفَتْ إنّ المكسورة لم يَلِـها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين ، وجوّز الكوفيون غيره ٠ وهو مبنيٌّ على مذهبهم أنها نافية ٠ ذكر ذلك السخاويّ في شرح المفصل ٠

مسألــــة :

إذا وقعت إنّ جوابَ قسم نحو : واللهِ إنّ زيداً قائم ، فمذهب البصريين [هـ ـــ ١٥٦] وجوبُ كسرها ٠ وقيل : يجوزُ فتحُها مع اختيار الكسر ، وقيل : يجوزانِ مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائيّ ، والبغداديون ٠ وقيل : يجب الفتح وعليه الفرّاء ٠

قـال في البسيط : وأصـلُ هذا الخلافِ أنّ جملتيْ القسم والمقسمِ (٣) عليه هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسَم عليه مفعولاً لفعل القسم ، أو لا ؟ وفي ذلك خلاف : فمن قال : نعم فتح ، لأنّ ذلك حُكْمُ أنّ إذا وقعت مفعولاً ، ومن قال : لا فإنما (٤) هي تأكيدٌ للمُقْسَم عليـه لا عاملةٌ فيه كَسَرَ ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين ٠

---

(١) في هـ (تعجبني) ٠

(٢) أورد أبو حيان هذا القول في شرح التسهيل ٢/١٣٥ ونسب الرأي الى الفراء والاخفش وغيرهما ٠

(٣) في د (جملتي القسم عليه) ٠

(٤) في د (وانما) ٠

مسألـــة :

لا يجوزُ هنا إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش [د ـ ١٦١] بناء على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا قائماً اسمَ إن ، والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرِها ، والخلاف جارٍ في باب ظنّ :

فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائماً الزيدان • ومن منعَ منعَ • وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ، ومنع في باب ظن (١) وإنّ ، وفرّق بأنّ إعمال الصفةِ عملَ الفعل فرعُ إعمالِ الفعل ، فلا يُستباحُ إلا في موضعٍ يقع فيه الفعلُ ، فــلا يلزم من تجويز قائمٌ الزيدان ، جواز إنّ قائماً الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان ، لصحــة وقوع الفعل موقع المتجرد من إن وظننت ، وامتناع وقوعهِ بعدهما •

بـــاب لا

مسألـــة :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل (٢) :

في نحو : لا مسلمات أربعةُ مذاهب :

أحدُها الكسرُ والتنوينُ : وهو مذهبُ ابنِ خروف (٣) •

والثاني الكسر بلا تنوين ، وهو مذهب الأكثرين •

---

(١) في د (إنّ وظن) •

(٢) مخطوطة شرح التسهيل ٢/ ١٥٧ •

(٣) بعده في شرح التسهيل (وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين ، قاله ابن الدهان في الغرة) •

والثالث الفتحُ ، وهو مذهب المازنيّ (١) والفارسيّ .

والرابع جوازُ الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين (٢) .

قال : وفرَّع بعض (٣) أصحابنا الكسرَ والفتحَ على الخلاف في حركة لا رجلَ : فمن قال : إنها حركة إعراب قال هنا : لا مسلماتِ (٤) بالكسر ، ومن قال : هي (٥) حركةُ بناء فالذي يقول : إنَّه يُبنى [هـ ـ ١٥٧] لجعله مع لا كالشيء الواحد قال : لا مسلماتَ بالفتح ، ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركةَ عنده ليست (٦) خاصة . والذي يقول يُبْنَى لتضمُّنِه معنى الحرف يقول : لا مسلماتِ بالكسر ،

---

(١) جاء في الخصائص ٣/٣٠٥ (قاسه أبو عثمان فقال : لا مسلمات لك بفتح التاء . قال : لان الفتحة الآن ليست لمسلمات وحدها ، وانما هي لها وللا قبلها ، وانما يمتنع من فتح هذه التاء مادامت الحركة في آخرها لها وحدها ، فاذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها) .

(٢) بعده في شرح التسهيل (وهو الصحيح اذ ورد به السماع ، أعني بالكسر وبالفتح من غير تنوين فيهما) .

(٣) شرح التسهيل ٢/١٥٦ .

(٤) في شرح التسهيل (لالذات لانه أورد هذا الخلاف في معرض الحديث عن قول الشاعر :

ان الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

(٥) في د (انها) .

(٦) في شرح التسهيل (لان الحركة ليست عنده للذات خاصة ، انما هي للذات ولا) يذهب مذهب المازني الذي نقلناه من الخصائص ٣/٣٠٥ .

وحجّته أنّ المبنيَّ مع لا قد أشبه المعربَ المنصوب (١) .

فكما أنّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا ، وهو الصحيح . انتهى .

بـــاب أعلـــم وأرى

مسألـــة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

يجوزُ حذفُ الأوّلِ والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً . وأمّا حذفُ الثالثِ اختصاراً فمبنيٌّ على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصاراً (٢) . [م ــ ٢٦٠] فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثالث ، ومن منَعَه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا .

بـــاب النائب عن الفاعـــل

مسألـــة :

باب اختـــار : ذهب الجمهـــور إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأوّل نحو : اختير زيدٌ الرجالَ .

وجوّز الفرّاء والسيرافيّ وابن مالك (٣) إقامةَ الثاني مع وجود

---

(١) بعده في شرح التسهيل (ولذا نعت على اللفظ) .

(٢) في ل (اختارا) .

(٣) جاء في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٧٧ : (ولا تمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا ان أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها ، خلافا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم) وانظر همع الهوامع ١/١٦٢ .

الأوَّلِ ، فتقول (١) : اختير الرجالُ زيداً .

وأشار أبو حيَّان إلى أن الخلاف مبنيٌّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ، لأن الثانيَ هنا على تقدير حرف الجرّ .

قال أبو حيَّان : المجرورُ بحرف غير زائد ، نحو : سير بزيد ، فيه خلاف. فمذهب الجمهور أنَّ المجرور في محل رفع، وهو النائب.

ومذهب الفرّاء (٢) أنَّ النائب حرفُ الجرِّ وحدَه ، وأنه في موضع رفع . [هـ ــ ١٥٨] .

قال أبو حيَّان (٣) : وهذا مبنيٌّ على الخلافِ في قولهم : مرَّ زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصريين أنَّ المجرور في موضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بُني للمفعول كان في موضع رفع ، بناء على قولهم : إنّه في : مرَّ زيدٌ بعمرو ، في موضع نصب .

ومذهب [ل ــ ١٦١] الفرّاء أنَّ حرف الجرّ هو في موضع نصب ، فلهذا ادعى أنه إذا بُنِيَ للمفعول ، كان هو في موضع رفع ، بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قولٌ ثالثٌ : أنَّ النائب ضميرٌ مُبْهَمٌ

---

(١) في د (فيقول) .

(٢) انظر الهمع ١/١٦٣ .

(٣) ورد كلام أبي حيان في شرح التسهيل ٣/٣٤ .

مستتر (١) في الفعل . قاله ابن هشام (٢) .

ورابع أن النائب ضميرٌ عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أي السيرُ .

قال ابن درستويه : وينبني على هذا الخلاف جوازُ تقديم المجرور ، نحو : بزيد سير . فعلى القول الأول والثالث لا يجوزُ ، وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به

مسألة :

إذا تعدّدَ المفعولُ في غير باب ظن وأعلم (٣) ، كباب (أعطى واختار) فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه ، على ما ليس كذلك . هذا مذهب الجمهور . وقيل : المفعولان في مرتبةٍ واحدة بعدَ الفاعل ، فأيّهما تقدّم فذلك مكانه . وعليه (٤) ابنُ هشام (٥) ، وبعضُ البصريين .

---

(١) في ل م (مستتر الفعل قاله هشام) .

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٧٣/١ (وقال ابن در ستويه والسهيلي وتلميذه الرندي : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لانه لايتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يقدم نحو : كان عنه مسؤولا ، ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ) .

(٣) سقط من م د ل (وأعلم) .

(٤) في د م ل (وعليه هشام) .

(٥) جاء في أوضح المسالك ١٩/٢ لبعض المفاعيل الاصالة في التقدم على بعض إما بكونه مبتدأ في الأصل أو فاعلا في المعنى ، أو مسرحا لفظاً وتقديرا والآخر مقيد لفظاً وتقديراً ... ثم قد يجب الأصل كما اذا خيف اللبس . وانظر شرح المفصل ٧٧/٧ .

قال أبو حيّان : وينبني على هذا الخلاف جوازُ تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضميرٌ يعود على الأول . نحو أعطيت درهمه زيداً ، فعند الجمهور يجوز ، وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر .

بـــاب الظرف

مسألـــة :

قال أبو حيّان في الارتشاف :

هل يُتَّسَعُ في الظرف مع كان وأخواتِها ؟ هو مبنيٌّ على الخلاف : هل تعمل في الظرف أم لا [1] .

فإنْ قلنا : لا تعملُ فلا يُتوَسَّع . وإن قلنا يجوز أن تعملَ فيه فالذي يقتضيه النظر أن[2] يجوز التوسُّع فيه معها .[هـ ـ ١٥٩].

مسألـــة :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل [3] :

إذا استُعمِلَتْ (إذا) شرطاً فهل تكون مضافةً للجملة بعدها أم لا ؟ قولان :

قيل : تكون مضافةً، وضُمِّنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره.

وقيل : ليست مضافةً بل معمولةً للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافةً لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصلُ به ربط .

---

(١) في د م (أولا) .

(٢) في الأصل (أن لا يجوز) والصواب ما أثبتنا وانظر الهمع ١/١١٤ .

(٣) شرح التسهيل ٥/٩٦ .

قال : وينبني على ذلك الخلافُ في العامل فيها : فمن قال : إنها مضافةٌ أعمــلَ الجزاءَ ، ولا بدّ ، ومن منع ذلك أعملَ فيها فعــل الشرط ، كسائر الأدوات .

بــــاب الاستثنــــاء

مسألـــــة :

هل يجوزُ تقديمُ المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقــدم ، وتوسَّط بين جزئيْ كلام ، نحو : القومُ إلاّ زيداً قاموا ؟ فيه خلاف : قيل (١) بالجواز وقيل بالمنع (٢) .

قال أبو حيّان : وهو مبنيٌّ على الخلاف في العامل في المستثنى :

فمن قال : إنه ما تقدّم [م ــ ٢٦١] من فعلٍ أو شبْهِهِ منعَه ، ومن قال : إنه إلاّ ، أو نحوه ، جوّزه . [د ــ ١٦٢] .

مسألـــــة :

إذا ورد الاستثناء بعد جمل ، عُطف بعضُها على بعض فهل يعود إلى الكلّ ؟ فيه خلاف :

قيل : نعم ، وقيل : لا . بل يختصُّ بالجملة الأخيرة .

قال أبو حيّان (٣) : والخلافُ مبنيٌّ على الخلافِ في العامل في المستثنى :

---

(١) في د ل (فقيل) .

(٢) انظر همع الهوامع ٢٢٦/١ .

(٣) في همع الهوامع ٢٢٧/١ بحث مفصل اقتبسه السيوطي من الارتشاف لابي حيان .

فمن قال إنه إلا أعاده إلى الكل . ومن قال : إنه الفعل السابق، قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكل . وإن اختلف فللأخيرة خاصة . إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

بـــاب حروف الجر

مسألـــة :

اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ، على قولين مبنيين على [هـ ـ ١٦٠] الخلاف (١) في أنه هل يدل على الحدث أم لا ؟ فمن قال : لا يدل على الحدث ، وهم المبرد والفارسي وابن جني (٢) والجرجاني وابن برهان والشلوبين منـــع ذلك . ومن قال يدل عليه جوزه .

مسألـــة :

قال أبو البقاء في التبيين :

اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ ، نحو ما رأيته منذ يومان على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب :

---

(١) في د (الخلاف هل) .

(٢) لايشترط ابن جني وأبو علي دلالة الفعل على الحدث كما ذكر السيوطي بل يعملان الناقص في الظرف لأنه فعل رفع المبتدأ ونصب الخبر . جاء في الخصائص ١/٤٠٠ (فان قلت فكيف يجوز لليس أن تعمل في الظرف وليس فيها تقدير حدث ؟ قيل : جاز ذلك فيها من حيث جاز أن ترفع وتنصب ، وكانت على مثال الفعل ... وقال لي أبو علي رحمه الله يوماً . الظرف يتعلق بالوهم مثلا) ، وانظر مغني اللبيب ٤٨٨ .

أحدُها أنَّ منذ مبتدأ ، وما بعدَه خبر . والتقديرُ أَمَدُ ذلك يومان (1) وقال بعضُ الكوفيّين : يومان فاعل ، تقديرُه : منذ مضى يومان .

وقال الفرّاء (2) : موضع (3) الكلام كلّه نصبٌ على الظرف ، أي : ما رأيته من الوقت الذي هو يومان .

قال : وهذا كلّه مبنيٌّ على الخلاف في أصل منذ . وقد قال الأكثر : إنها مفردةٌ . وقال الفرّاء : أصلها (من) و (ذو) الطائية (4) بمعنى الذي . وقال غيره من الكوفيين : أصلُها من إذ . ثم حذفت الهمزة ، وضُمّت الميم .

بـــاب القسم

مسألـــة :

قال ابن النحّاس في التعليقة :

اختلف النحاة في (ايمن الله) هل هي كلمة (5) مفردةٌ موضوعة للقسم أم هي جمع ؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتِها أهي همزةُ قطعٍ أم همزةُ وصل ؟ .

فمذهب البصريين أنّ (ايمن) كلمة مفردةٌ موضوعة للقسم ، وأن همزتَها همزة وصل . ومذهب الكوفيين أنّ (أيمن) جمع يمين ، وهمزتها همزة قطع .

---

(1) انظر شرح المفصل ٨/٤٥ ومغني اللبيب ٤٢٢ .
(2) شرح المفصل ٨/٤٥ وهمع الهوامع ١/٢١٦ .
(3) في ل (مواضع) .
(4) في هـ (ذو الفائية) .
(5) في د (هل هي مفردة) وانظر الانصاف ٤٠٤ .

بـــاب التعجّب

مسألـــــة :

قال ابن النحّاس في التعليقة :

اختلف النحاة في قولنا : أَفْعِلْ به : في التعجّب ، هــل معناه أمر أو تعجب مع اجماعهم على أنّ لفظه لفظ الأمر ؟ .

فذهب الكوفيون إلى أنّ معناه أمر كلفظه .

وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب على الخلاف [هـ ــ ١٦١] في التعجب : هل هو إنشاء أو خبر ؟ قال : وينبني (١) على هذا الخلاف خلافٌ في الجارّ والمجرور : هل هو في موضع نصب أو رفع ؟

فمن قال بأنّ معنى أَفْعِلْ الأمرُ ، وأنّ فيه فاعلاً مستتراً قال بأنّ الجارّ والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول . ويكون (٢) الباء عنده إما للتعدية كمررتُ به أو زائدة (٣) مثل : قرأتُ بالسورة .

ومن قال بأن معنى أفعل التعجّبُ لا الأمرُ ، قال بأن الجارّ والمجرور في موضع رفعٍ بالفاعلية ، ولا ضميرَ في أفعل ، وتكون الباء عند هذا القائل زائدةً مع الفاعل ، مثلها في : كفى بالله .

مسألـــة :

قال ابن النحّاس :

---

(١) سقط من د السطر التالي كله . وفي ل (ينبغي) .

(٢) في م د (وتكون) .

(٣) في د (واما زائدة) .

لزومُ الألفِ واللامِ في فاعل ، فَعُلَ (١) ، فيه خلافٌ مبنيٌّ على الخلاف في فَعُلَ الذي للمبالغة ، هل هو (٢) من باب نِعْمَ وبئس • أو من (٣) باب التعجب ؟ •

فمن قال : هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نِعْمَ وبئس •

ومن قال: هو من باب التعجّب لم يشترط في فاعله الألِف واللامَ.

وباب التعجب فيه أظهرُ بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل ،كما دخلت في باب التعجب (٤) في أفعل به •

---

(١) جاء في شرح الكافية ٢/٣١٩ : (وحب بها مقتولة حين تقتل) بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعـل اذا كان المراد به المـدح أو التعجب كقوله : بعد ما متأملي • وأنشد الجوهري :

لايمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيهم ما أرادوا ، حسن ذا أدبا

(٢) في د (هل من باب) •

(٣) سقط السطر التالي من م •

(٤) جاء في شرح الكافية ٢/٣١٨ ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى أفعل به نحو : ظرف بزيد ، أي : أظرف به ، ويكثر أيضا استغناؤه عن الالف واللام ، كقوله تعـالى : ❊ وحسن أولئك رفيقا ❊ •

بـــاب التوكيـــد

مسألـــة :

قال ابن النحاس :

هل يجوز أن يقع كلٌ واحدٍ [ل ــ ١٦٢] من أكتَع ، وأبصَع ، وأبتَع تأكيداً بمفرده ؟ فيه ثلاثة (١) مذاهب :

أحدُها : نَعَم .

والثاني : لا ، بل يكون [م ــ ٢٦٢] بعد أجمع تابعاً بالترتيب(٢)، كما ذكرنا .

والثالث : يجوز (٣) أن يقدّم بعضُها على بعض بشرط تقديم(٤)، أجمع ، قبلهن .

قال وهذا الخلاف مبنيٌ على أنه هل لكلّ واحدٍ منهنّ معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الاتباع فلا بدّ من تقدم (٥) أجمع . وإن قيل : بأنّ لها معاني جازَ أن تستعمل بأنفسها . انتهى . [هـ ــ ١٦٢] .

---

(١) في م (ثلاث) .

(٢) في د (بالتركيب) ولعل الأصح أن يقول (يكون ما بعد أجمع تابعاً بالترتيب) .

(٣) في د (والثالث أن يقدم) .

(٤) في د (تقدم) .

(٥) في م (تقديم) .

بـــاب النـــداء

مسألـــــة :

اختلِف في اللهم (1) ، فمذهبُ البصريين أنَّ الميم عوضٌ من حرف النداء . ومذهبُ الكوفيين أنّها بقيّةٌ من جملةٍ محذوفةٍ . والأصل : يا الله آمنا بخيرٍ . وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللهم . فعنـد البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمـع بين (2) العِوَض والمعوَّض ، وعند الكوفيين يجـوز ، لأنَّ الميم على رأيهم ليست عوضاً من (يا) .

قال أبو حيّان في الارتشاف :

اللهم ، لا تباشره (يا) في مذهب البصريين . زعموا أنَّ الميم المشدَّدة في آخره عوضٌ من حرف النـداء ، فلا يجتمعان . وأجاز الكوفيون أن تباشره (3) (يا) وعندهم : الميمُ المشدَّدة بقيَّةٌ من جملة محذوفة قدَّروها : آمنا بخير ، وهو قول سخيف ، لا يحسن أن يقوله من عنده علم .

---

(1) انظر الانصاف ٣٤١ .

(2) في م (من) .

(3) في د (المشددة في آخر بقية) .

بـــاب إعراب الفعـــل

مسألـــة :

هـل يجوزُ في المضارعِ المنصوبِ بعد الفاءِ (١) في الأجوبة الثمانية أن يتقدّم على سببه ، فيقال : ما زيد فنكرمَه يأتينا ، ومتى فآتيَكَ تخرجُ ، وكم فأسيرَ تسير ؟ فيه (٢) قولان :

قال البصريون (٣) : لا . وقال الكوفيون : نعم . والخلافُ مبنيٌّ على الخلاف في أصلٍ ، وهو أنّ مذهب البصريين في ذلك أنّ النصبَ بأن مضمرةً ، وأنّ الفاء عاطفةٌ عطفت المصدر المقدّر من أن المضمرة والفعل على مصدرٍ متوهَّم من الفعل المعطوف عليه والتقدير: لم يكن من زيد إتيانٌ فيكونَ منّا إكرام . وعلى هذا يمتنع التقديم ، لأنّ المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه .

ومذهب الكسائيّ (٤) وأصحابه أنّ الناصب هو الفاءُ نفسُها ، وليست عاطفة ، فلا [د ـ ١٦٣] معطوف هنا ، وإنمـا هو جوابٌ تقدّم على سببه ، مع تقدم بعض الجملة ، فلم يمتنع .[هـ ـ ١٦٣] .

مسألـــة :

اختُلِفَ هـل يجوزُ الفصل هنا بين السبب ومعمولِه بالفاء

(١) قصد النفي والنهي ، والامـر ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض .

(٢) في م (تسير قولان) .

(٣) في د (مذهب في ذلك) .

(٤) يعزو صاحب الانصاف هـذا الرأي الى أبي عمـر الجـرمي ، انظر الانصاف ٥٥٥ .

ومدخولها بأن يقال : ما زيدٌ يكرم فنكرمَه أخانا . يراد : ما زيد (١) يكرم أخانا فنكرمَه ؟ .

فمذهبُ البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز . والخلاف مبنيٌّ على الخلاف في الأصل السابق .

فالبصريّون يقولون : ما بعد الفاء معطوفٌ على مصدر متوهَّم من يكرم (٢) .

فكما لا يجوز أن يُفصَل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز أن يُفْصَل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر .

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ، ولا مصدر متوهم.

مسألـــة :

قال أبو البقاء في التبيين :

لامُ الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غيرُ ناصبةٍ للفعل ، بل الناصبُ أن مضمرة وعلى هذا تترتب مسألةٌ ، وهي أنَّ مفعول هذا الفعل لا يتقدَّم عليه (٣) .

وقال الكوفيون : اللام هي الناصبةُ ، فإن وقعت بعـدها أنْ كانت توكيداً وعلى هذا يتقدَّم مفعول هذا الفعل عليه .

---

(١) في د (يازيد) .

(٢) في د (نكرمه) وفي م ل (يكرمه) .

(٣) أدار صاحب الانصاف ص ٥٩٣ حواراً مفصلا حول هذه المسألة .

بـــاب التكســـير

مسألـــــة :

قال أبو حيّان (١) :

اختُلِفَ في تكسير « هَمَّرِش (٢) » فقال بعضُهم : يكسَّر على هَمارش . وقال بعضهُم : يكسر على هَنامر (٣) . قال : والسبب في الاختلاف الاختلافُ في أصل وزنه ، وفي الحرف الأول المُدغم في الثاني ما هو :

فقـــال قوم : وزنه فَعَّلِـــل ، والميـــم زائـــدة للإلحـــاق بجَحْمَرِش (٤) ، وأُدغمت الميم في الميم ، فهو من باب إدغام المثلين .

وقال آخرون : وزنه فَعْلَلِل والمدغـــم نون ، وحروفه كلّها أصول ، كحروف قَهْبَلِس وجَحْمَرِش وصهصلق (٥) .

قـــال : [م ــ ٢٦٣] والأول هو الصحيحُ . والثاني قول (٦)

---

(١) شرح التسهيل ٦/ ١١١ ــ ١١٢ .

(٢) الهمرش : العجوز المضطربة الخلق .

(٣) في د (هشامر) .

(٤) الجحمرش من النساء الثقيلة السمجة ، وكذلك القهبلس .

(٥) صوت صهصلق أي شديد ، وامرأة صهصلق شـديدة الصوت صخابة ، ووردت في ل (صهملق) .

(٦) جاء في اللسان (همرش) هو من بنات الخمسة والميم الأولى نون مثال جحمرش لانه لم يجيء شيء من بنات الاربعة على هذا البناء ، وانما لم تبين النون لانه ليس له مثال يلتبس به فيفصل بينهما .

الأخفش . وتناقض فيه كلامُ سيبويهِ (١) . [هـ ـ ١٦٤] .

بـــاب التصغـــير

مسألـــة :

اختُلِفَ في تصغير رَكْب ، وطير ، وصَحْب ، وسَفْر على قولين :

أحدهما ـ وعليه الجمهور (٢) ـ أنَّها تُصَغَّر على لفظِها ، فيقال : ركيب ، وطيير ، وصحيب ، وسفير .

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ٢/٣٥٤ (وأما الهمرش فانما هي بمنزلة القهبلس ، فالأولى نون يعني احدى الميمين نون ملحقة بقهبلس ، لأنك لاتجد في بنات الاربعة على مثال فعلل) انتهى كلام سيبويه . ووجه التناقض كما ذكر صاحب اللسان عن ابن سيده تفسير كلام سيبويه على أن همرش رباعي مزيد بالنون مرة وخماسي مرة أخرى ، اذ قال : (قال ابن سيده : جعلها سيبويه مرة فنعللا ، ومرة (فعللا) ورد أبوعلي أن يكون فنعللا ، وقال : (لوكان كذلك لظهرت النون، لان ادغام النون في الميم من كلمة لايجوز . ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زنماء) .

(٢) آ ـ سيبويه حقره على لفظه ، فقال ٢/١٤٢ (فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لانه بمنزلته الأنه يعني به الجميع ، وذلك قولك في قوم : قويم ، وفي رجل رجيل ، وكذلك النفر والرهط والنسوة ، وان عني بهن أدنى العدد) .

ب ـ وقال المبرد في المقتضب ٢/٢٩٢ (اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد،لانها وضعت أسماء كل اسم منها لجماعة ، كما أنك اذا قلت : جماعة ، فانما هو اسم مفرد ، وان كان المسمى به جمعا) وانظر المقتضب ٣/٣٧٤ وشرح المفصل ٥/١٣٣ .

والثاني ـ وعليه الأخفش ـ أنّها تردّ إلى المفرد فيقال : رويكبون ، وطُوَيْرات ، وصويحبون ، ومسيفرون •

والخلاف مبني على الخلاف في هذه الألفاظ ، ما هي ؟ وفيها قولان :

أحدُهما ـ وعليه الجُمهور ـ أنّها أسماءُ جموعٍ • وعلى هذا فتُعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها •

الثاني (١) ـ وعليه الأخفشُ ـ أنها جموعُ تكسير ، وعلى هذا فتُردّ إلى مفرداتها ، أشار إلى هذا البناء أبو حيّان •

بــاب الوَقْفِ

مسألــة :

هل يصحّ الوقفُ على المتبوع دونَ التابع ؟ قال في البسيط : فيه خلافٌ مبنيٌّ على الخلاف في العامل في التابع •

فإن قلْنا : إنّه يُقدّر فيه عاملٌ من جنس الأول صحّ ، لأنه يصير جملةً مستقلةً ، فيستغني عن الأول •

وإن قلنا : العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصحّ • قال والصحيح أنه لا يجوز الوقْفُ • لعدم استقلاله صورة •

مسألــة :

اختُلف في الوقف على إذاً ، والصحيح أنّ نونَها تُبدل ألفاً ،

---

(١) في ل (والثاني) •

تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لَنْ ، وإن ، ورُوِيَ عن المازني والمبرِّد . قال ابن هشام في المغني (١) :

وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلافُ في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف والمازنيُّ والمبرِّد بالنون . [هـ ــ ١٦٥] .

مسألة :

إذا نُكِّرَ يحيى بعد العلميَّة ، فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت (٢) علميَّته ؟

قال أبو حيان : يُبنى على الخلاف في تعليل كتابة (يحيى) العلم بالياء ، فإن علَّلْناه بالعلميَّة كتبناه بالألف ، لأنه قد زالت علميَّته ، وإن علَّلنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء ، لأنَّ الاسميَّة موجودةٌ فيه . انتهى (٣) .

(٤) تمَّ الفنُّ الثالثُ من الأشباهِ والنظائرِ للشيخِ العلاّمةِ جلالِ الدينِ عبدِ الرحمن بن أبي بكْرٍ السيوطيِّ رحمه الله .
[هـ ــ ١٦٦ ، م ــ ٢٦٤ ، د ــ ١٦٤] .

---

(١) مغني اللبيب ١٦ .

(٢) سقط من د م ل (لانه قد زالت علميته) .

(٣) شرح التسهيل ٧/ ٢٠٥ ، وبعده : (وجعلت الياء فارقة بين الاسم دون الفعل ، لأن الاسم أخف من الفعل ، فكان أحمل لاجتماع المثلين) .

(٤) سقط السطران التاليان من د ل وجاء في م : (انتهى الفن الثالث من الاشباه والنظاير في علم العربية) .

(١) بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الخَلْق ، وجعل لكلّ شيءٍ مظهرين من الجَمْعِ والفَرْق ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه أضوأُ من البَرْق •

هذا هو الفنّ الرابعُ من الأشباهِ والنظائر ، وهو فنّ الجَمْعِ والفرق • وهو قسمان :

أحدُهما الأبوابُ المتشابهة المُفْترقة في كثيرٍ من الأحكام •

والثاني (٢) المسائلُ المتشابهةُ المفترقة في الحكم والعلّة وسَمَّيْتُه : اللمع والبرق في الجمع والفرق •

---

(١) بعد البسملة في د (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه) وسقطت المقدمة كلها من ل •

(٢) في م (والثاني المتشابهة المفترقة) •

القسم الأول

ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام في المغني (١) :

الكلام [ل ـ ١٦٣] أخصّ من الجملة لا مرادف لها • فإنّ الكلام هو القول المفيد بالمقصد ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى ، يحسن السكوت عليه (٢) • والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره ، كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما ، نحو : ضُرِبَ اللصّ ، وأقائم الزيدان ؟ ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً • وهذا (٣) يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين ، كما يتوهمه كثير من الناس • وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصّل(٤)، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّى الجملة • والصواب أنها أعمّ منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة • وكلّ ذلك ليس مفيداً ، فليس (٥) كلاماً • انتهى •

---

(١) مغني اللبيب ٤١٩ •

(٢) في د (السكوت والجملة) •

(٣) في المغني (وبهذا) •

(٤) انظر المفصل ٦ •

(٥) في المغني (فليس بكلام) •

وقد نازعه بعضهم في ذلك ، وادّعى أنّ الصواب ترادفُ الكلام والجملة .

وأنصف الشيخُ بدرُ الدين الدمامينيّ ، فذكر ما حاصله أنّ المسألة ذاتُ قولين وأنّ كلّ طائفةٍ ذهبت إلى قول .

قلت : وممن ذهب إلى الترادُف ضياء الدين ابن العلج صاحب البسيط في النحو ، وهو كتاب كبيرٌ نفيس في عدّة مجلدات . وأجاب عمّا ذكره ابن هشام في جملة الشرط ، ونحوها .

فقال في البسيط : قولُهم إن المُبْدَل منه في نيّة الطَّرْح ، أي في الأعمّ الأغلب ، فلا يقدح ما يعرض من (١) المانع في بعض الصور ، نحو : جاءني الذي مررت به (٢) زيد ، للاحتياج إلى الضمير . قال : ونظيرُه أنّ الفاعل يطّرد جوازُ تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب ، [هـ ــ ١٦٧] ولا يقدحُ في ذلك ما يعرِضُ من المانع في بعض الصور ، وكذلك كلّ جملة مركبة تفيد ، ولا يقدَحُ في ذلك تخلّف الحكم في جملتيْ الشرطِ والجزاء فإنها لا تُفيدُ إحداهما (٣) من غير الأخرى .

وقال ابن جني في كتاب التعاقب :

ينبغي أنْ تعلم أنّ العرب قد أجرت كلّ واحدةٍ من جملتي الشرط وجوابه مُجرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها ، قائمةً برأسها . وهاتان الجملتان (٤) لا تستغني إحداهما

---

(١) في ل (في) .

(٢) في م (مررت به للاحتياج) .

(٣) في ل (أحديهما) .

(٤) في د (جملتان) .

عن أختها ، بل كلٌّ واحدةٍ منهما مفتقرة (١) إلى التي تجاورُها ، فجرتا لذلك مَجْرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط،وجوابه مجاري أحكام الجمل . وقال الشيخ محبّ الدين ناظر الجيش : الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدّلالة ، يعني : كلما (٢) صدقَ أحدُهما صدق الآخر ، فليس بينهما عمومٌ ، وخصوصٌ ، وأمّا إطلاقُ الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً فإطلاق مجازيٌّ ، لأن كلاً منها (٣) كان جملةً قبلُ ، فأُطْلِقَت الجملةُ عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامى على البالغين ، نظراً إلى أنّهم كانوا كذلك .

وقال الشيخ بهاء الدين(٤) بن النحاس في تعليقه على المقرّب(٥):

الفرق بين الكلام والجملة أنّ الكلام [م — ٢٦٥] يقال باعتبار الوَحْدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئة الاجتماعية ، وصورة التركيب ، وأنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء (٦) التي يقعُ فيها التركيبُ ، لأنّ لكلّ مركّب اعتبارَين : الكثرة والوحدة ، فالكثرةُ باعتبار أجزائه ، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة . والأجزاء الكثيرة تسمى مادة ، والهيئة الاجتماعية الموحّدة تسمّى صورة .

---

(١) في م (مغفترة) .

(٢) في هـ (كل ما) .

(٣) في هـ لَ (منهما) .

(٤) في م (بهاء الدين في) .

(٥) في ل (المفرق) .

(٦) في هـ (أجزاء) .

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقد له ابنُ جني باباً في الخصائص (١) . قال :

هذا الموضع كثيراً ما يستهوي (٢) من يضعف نظرُه ، إلى أن يقودَه إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير [هـ — ١٦٨] قولنا : أهلَكَ والليلَ معناه : الحق أهلك (٣) قبل الليل ، فربَّما دعا ذلك من لا دُرْبَةَ له إلى أن يقول : أهلك والليلِ فيجرّه،وإنما تقديره الحق أهلَك وسابق الليلَ . وكذلك قولُنا : زيدٌ قام ، ربَّما ظَنَّ بعضهُم أنَّ زيداً هنا فاعلٌ في الصنعة (٤) ، كما أنه فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا : سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، بأنه سرني أنْ قام هذا ، وأنْ قعد ذاك ، وربما اعتقد في هذا (٥) وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى.ولاتستصغرْهذا(٦) الموضعَ،فإنَّ العرب قد مرَّتْ به ، وشمَّتْ روائحه ، وراعته . وذلك أن الأصمعي أنشد شعراً ممدوداً مقيَّداً ، التزم الشاعر فيه أن يجعل (٧) قوافيَه

(١) الخصائص ١/٢٧٩ ـ ٢٨٤ .

(٢) في هـ (يستهوي فيه من) وفي الخصائص (يستهوي من) .

(٣) انظر الكتاب ١/١٣٨ والخصائص ١/٢٧٩ ، ٣/٢٦١ .

(٤) في هـ (الصيغة) .

(٥) في د (ذا وذاك) .

(٦) في د (يستصغر) .

(٧) في د (جعل) .

كلّها في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً ، وهو (١) :

٣٦٠ــ يستمسكون مِنْ حِذارِ الإلقاءْ
بتَلَعاتٍ كجُذوعِ الصيصاءْ

رِدي رِدي وِرْدَ قطاةٍ صماءْ
كُدْريّةٍ أعجبَها بردُ الماءْ

فطرِدَ (٢) قوافيَها كلّها على الجرِّ إلا بيتاً واحداً ، وهو قوله :

كأنّها وقد رآها الرؤّاء (٣)

والذي سوّغه ذلك ــ على ماالتزمه في جميع القوافي ــ ماكان (٤) على سَمْتِه من القول ، وذلك (٥) أنّه لمّا كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء (٦) ، وعلى حال رؤية الرؤاء [د ــ ١٦٥] ، تصوّر معنى

---

(١) الشعر لغيلان الربعي (انظر اللسان ــ تلع) والخصائص ٢/٢٥٠ فقد ذكر ابن جني على وزنه وقافيته أرجوزة مطولة نسبها الى غيلان هذا ، والشاعر يصف سفينة فيها قوم يمسكون ذنبها المؤلف من ألواح خشبية كجذوع الصيصياء وهو ثمر نخله طويل ، ويمسكون ذنبها خشية أن أن يغرقهم البحر . ثم يأمر الشاعر السفينة أن تبلغ المرفأ كأنها قطاة ضيقة الأذنين) .

(٢) في الخصائص (تطرد) .

(٣) في هـ (الرءآء) وفي م (الراا) وفي د (الرآاء) .

(٤) في د والخصائص (كنا) .

(٥) في هـ ل (وذاك) .

(٦) في هـ (الراء) وفي م (الراا) .

الجر من هذا الموضع ، فجاز أن يخلط هـذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه ، لذلك ، لم يخالف (١) •

ونظير هذا عندي قولُ طَرَفة :

٣٦١ ـ في جفـانٍ تعتـري (٢) نادينـا

وسديف حـينَ هـاجَ الصنَّبِرْ

يريد الصِّنَّبْرَ ـ فاحتاج في القافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها ، تشبيهاً بباب قولهم : هذا بكُر ، ومررت ببَكِر ، وكان يجب على هذا أن يضمَّ الباء فيقول : الصنبرُ ، لأن الراء مضمومة ، إلا أنه تصوَّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيْجِ الصنبرِ ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوَّر معنى الجرِّ ، فكسر الباء ، وكأنـه قد نقل الكسرة عن الراء إليها • ولولا ما أوردتُه من هـذا لكان الضمُّ مكانَ الكسر ، وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة (٣) •

---

(١) في م (يحالف) •

(٢) في هـ (نعتري) وفي د (وسديف هـاج) الصنبر : الريـح الباردة ، والسديف : السنام أو شحمه • والبيت من قصيدة لطرفة مطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقتك هرْ ... ومـن الحـب جنـون مستعـرْ

ديوان الشاعر ٦٩ الخصائص ١/٢٨١ ، ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠ والمحتسب ٢/٨٣ واللسان (صنبر) •

(٣) أسقط السيوطي بعـد (الضـرورة) شاهدين أوردهمـا ابن جني وناقشهما •

فإن قلت : فإنَّ الإضافةَ في قوله (١) : حين هاجَ الصِّنَّبِرِ ، إنما هي إلى الفعل [هـ ــ ١٦٩] لا إلى الفاعل ، فكيف حرفت غير المضاف إليه ؟ .

قيل : الفعلُ مع الفاعلِ كالجُزْءِ الواحد ، وأقوى الجُزْأين منهما هو الفاعل . فكأن الإضافة إنما هي إليه ، لا إلى الفعل ، فلذلك جازَ أن يُتَصَوَّرَ فيه معنى الجرّ .

فإن قلت : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررْتَه في اللفظ [ل ــ ١٦٤] ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوعٌ ، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً ، فكيف يسوغ لك (٢) ــ بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفعَ لفظاً ومعنى ــ أن تحوِّر (٣) به فتتوهّمه مجروراً ؟ .

قيل : هذا الذي أردناه وتصوَّرْناه هو مؤكِّد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوَّرت [م ــ ٢٦٦] في المجرور معنى الرفع كذلك تَمَّمْتَ حالَ الشبه بينهما ، فتصوَّرت في المرفوع معنى الجرّ .

ألا ترى أنَّ سيبويه لما (٤) شبَّه الضارب الرجلِ بالحَسَنِ

---

(١) في م (قولهم) .

(٢) في د م (ذلك) .

(٣) في د (تجوز) وفي م (يجوز) وفي ل (تحوز) .

(٤) جاء في الكتاب ١/١٠٣ ، (وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه ، على قوله هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب من وجهين : من الباب الذي هو له وهو الاضافة ، ومن اعمال الفعل ثم يستخف فيضاف) .

الوجه ، وتمثّل ذلك في نفسه ورسا في تصوره زاد في (١) تمكين هذه الحال له ، وتثبيتِها عليه بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجرّ ، كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقدُه العلماءُ في الأمرين ، ليقوى (٢) تشابهُهُما ، وتعمرَ ذاتُ بينهما .

ومن ذلك قولُهم في قول العرب : كلُّ رجلٍ وصنعته (٣) ، وأنتَ وشأنك معناه : أنت مع شأنِك ، وكلُّ رجل مع صنعتِه ، فهذا يُوهمُ من أَمَمٍ أنّ الثاني خبرٌ عن الأول . كما أنه إذ قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله (٤) مع شأنك خبرٌ عن أنت . وليس الأمر كذلك ، بل لعمري إنّ المعنى عليه ، غيرَ أنّ (٥) تقدير الإعراب على غيره ، وإنّما شأنك معطوف على أنت ، والخبرُ محذوفٌ للحمل على المعنى . فكأنه قال : كلُّ رجل وصنعته (٦) مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أن (٧) ، كما قال :

٣٦٢ـ أغارَ علـى مِعْزايَ لـم يدرِ أنني
وصفراءَ منهـا (٨) عبلة الصفرات (٩)

---

(١) في م (زاد تمكين) .

(٢) في د (لتقوى) .

(٣) في ل د م (وضعيعته) .

(٤) سقط من د (فان قوله مع شأنك) .

(٥) في د (فان) .

(٦) في د ل م (وضيعته) .

(٧) في د (على أن كما قال) وفي الخصائص (مع أن ، قال) .

(٨) في د م ل (عيلة) .

(٩) في اللسان (معز) وفي الخصائص (الصفوات) والمعنى يرجح الصفوات،

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت (١) • ألا تراهم يقولون في معنـاه : إن فعلت فأنت ظالـم ، فهـذا ربما أوهم أنّ أنت ظالم جوابٌ مقدّم ، ومعاذَ الله أن يُقدّم جواب الشرط • وإنما قوله : أنت ظالـم دالٌّ عـلى الجواب ، وسادٌّ مسـدَّه ، فأما أن يكـون [هـ ــ ١٧٠] هو الجواب فلا •

ومن ذلك قولهم : عليك زيداً ، إنّ معناه (٢) خُذْ زيداً • وهو ــ لعمري ــ كذلك ، إلا أن زيداً (٣) إنما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسماً لفعل متعدٍّ ، لا أنه منصوبٌ بخذ •

أفلا ترى (٤) إلى فرق ما بين (٥) تقدير الإعراب وتفسير المعنى • فإذا مرَّ بك شيءٌ من هـذا عن أصحابنا فاحفظْ نفسَك منـه ، ولا تسترسـل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقـدير الإعراب عـلى سَمْتِ (٦) تفسير المعنى فهو ما لا غايـةَ وراءه ، وإن كان تقديرُ الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلْتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه ، وصحّحْت طريقَ الإعراب ، حتى لا يشذّ شيءٌ منها عليك ، وإياك

وهي الحجارة ، ويريد بالصفراء قوساً • لقد أغار الذئب على قطيع الشاعر وهو يجهل أن لديه قوساً وحجارة مسواة •

(١) انظر ص ٤٤ من هذا الكتاب •

(٢) في م د ل (زيدا معناه) •

(٣) في الخصائص (الا أن زيدا الان انما) •

(٤) في هـ (فلا ترى) وفي الخصائص (ألا ترى) •

(٥) في م (فرق بين) •

(٦) في د م ل (تفسير سمت) •

أنْ تسترسلَ فتنفسدَ ما تؤثر إصلاحه . ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً ، أنّ (1) معناه ضربت زيداً ضربة بسوط ؟ فهو لا شكّ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي : ضربته ضربة سوط (2) ، ثم حذفت الضربة . ولو ذهبْتَ تتأوّلُ ضربته سوطاً على أنّ تقدير إعرابه ضربة بسوط ، كما أنّ معناه كذلك للزمكَ أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذفُ حرف الجرّ في نحو قوله :

٣٦٣ـ أمرتُكَ الخيرَ (3) ... ...

. . . .

٣٦٤ـ أستغفرُ اللهَ ذنباً (4) ... ...

. . . .

---

(1) في هـ (بأن) .

(2) في م (بسوط) .

(3) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وقيل لغيره وهو كما رواه سيبويه : 1/17 :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

قال سيبويه : (فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل) انظر الأمالي الشجرية 1/265 ، 2/240 وشرح المفصل 2/44 ، 8/50 والهمع 2/72 وشواهد المغني للسيوطي 727 (512) وخزانة الأدب 1/164 .

(4) لايعرف قائل البيت وهو كما رواه سيبويه : 1/17 .

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل

والأصل قبل حذف الجار ، استغفر الله من ذنب . وقال البغدادي في الخزانة 1/486 (أراد بالذنب جميع الذنوب ، فإن النكرة قد تعمّ في الاثبات) وانظر الخصائص 3/247 وشرح المفصل 7/63 ، 8/51 والعيني 3/226 ، والأشموني 2/194 والتصريح 1/394 ، والهمع 2/82 .

فتحتاج (١) إلى اعتذارٍ من حذف حرف الجرِّ ، وقد غنيتَ عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أي (٢) ضربة سوط ، ومعناه ضربة بسوط . فهذا — لعمري — معناه ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

قالوا : لا أفعلُ هذا بذي (٣) تسلم . قال يعقوبُ : المعنى واللهُ يسلمُك . فهذا تفسيرُ المعنى ، وأما تفسيرُ اللفظِ فتقديرُه : بذي سلامتك .

وقال ابنُ مالك في شرح الكافية :

ومن الاستثناء بليس قولُ النبيّ صلى اللهُ عليه وآله (٤) وسلّم : (يُطْبَعُ المؤمنُ على كلِّ خلق ليس الخيانةَ والكذبَ) (٥) أي : ليس بعضُ خلقِه الخيانةَ والكذبَ . هذا التقديرُ الذي يقتضيه [هـ — ١٧١]الإعرابُ ، والتقدير المعنوي : يطبع على كلِّ خلقٍ لا الخيانةِ والكذبِ .

فائـــدة :

قال ابنُ عصفور في شرح المقرّب :

---

(١) في د (فيحتاج) .

(٢) في م (في ضربه) وفي د (في ضربة) .

(٣) انظر ص ٤٨ من هذا الكتاب .

(٤) في م ل (عليه وسلم) .

(٥) شرح الجامع الصغير ٢/٣٧٠ ، وذكر السيوطي أن الحديث في شعب الايمان للبيهقي عن ابن عمر وحسّنه .

فإن قيل : [م ــ ٢٦٧] لِمَ صارَ المتعجَّبُ (١) من وصفه على طريقة ما أفعلَه مفعولاً ، وعلى طريقة أفعِلْ به فاعلاً ، مع أنّ المعنى عندَهم (٢) واحد ، وإنّما البابُ أن [د ــ ١٦٦] يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى ؟ .

فالجواب أنّ ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى متّفق ، نحو : ما زيد قائماً في اللغةِ الحجازيةِ ، وما زيد قائمٌ في اللغةِ التميميّة .

الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي

قال ابن يعيش (٣) :

الإعرابُ يُقدَّر على الألِف (٤) المقصورة ، لأنّ الألفَ لا تتحرَّكُ بحركةٍ ، لإنّها مدّة في الحلق ، وتحريكُها يمنعُها من الاستطالة والامتداد ، ويُفضي بها إلى مخرَجِ الحركةِ . فكون الإعرابِ لايظهر فيها (٥) لم يكن لأنّ الكلمة غيرُ معربة ، بل لنبوٌ في محلّ الحركة ، بخلاف مَنْ ، وكَمْ ، ونحوهما من المبنيّات .

---

(١) في هـ (التعجب) .

(٢) في ل (عندكم) .

(٣) شرح المفصل ١/٥٥ .

(٤) في دل (ألف المقصورة) .

(٥) في د (لايمكن) .

فإن الإعراب لا يقدَّر على حرف الإعراب (١) منها ، لأنه حرفٌ صحيح يمكن تحريكُه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربةً لظهر الإعرابُ فيه ، وإنما الكلمة جمعاء في موضع كلمةٍ معربة . وكذلك ياءُ المنقوصِ لا يظهرُ فيها حركةُ (٢) الرفع والجرّ لثقل الضمّة والكسرة على الياءِ المكسورِ ما قبلَها ، فهي نائبة عن تحمّل الضمة والكسرة .

وقال ابنُ النحاس في التعليقة :

الفرقُ بين الموضعِ في المبنيِّ والموضعِ في المعتلِّ أنّا إذا قلنا في قام (٣) هؤلاء : إن هؤلاء في موضع رفع ، لا نعني به أن الرفع مقدَّر في الهمزة ، كيف ، ولا مانع من ظهورِه لو كان مقدَّراً فيها ، لأنَّ الهمزة حرف جَلْدٌ يقبلُ الحركاتِ . وإنما نعني به أنَّ هذه الكلمة في موضع كلمةٍ إذا ظهر فيها الإعرابُ تكون مرفوعةً بخلاف العصا ، فإنّا إذا قلنا : إنها في موضع رفع ، نعني به أن الضمة مقدَّرة على الألف نفسِها بحيث (٤) لولا امتناع الألف من الحركة ، أو استثقال (٥) الضمة والكسرة في ياء القاضي ، لظهرت الحركة على نفس اللفظ . [هـ — ١٧٢] .

قال ابنُ الصائغ في تذكرته :

---

(١) في د (على حرف منها) .

(٢) في د (لايظهر الرفع) وفي هـ (لايظهر فيه) .

(٣) في د م (قلنا قام) .

(٤) سقطت (بحيث) من د .

(٥) في د (واستثقال) .

الفرق بين أعلى وأحمر من خمسة أشياء : جمع أعلى بالواو والنون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمن ، وتأنيثه على فُعْلى ، ولزومه أحد [ل ـ ١٦٥] الثلاثة : أل أو الإضافة أو من .

وقال المهلبي (١) :

الفرقُ في الأعلى والاحمر قد أتى
في خمسةٍ : في الجمعِ والتكسيرِ
ودخولِ (من) ، وخلافِ تأنيثيْهما
ولزومِ تعريفٍ بلا تنكيرِ

قال في الشرح : هذه (٢) الأحكام جاريةٌ في الأعلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال (٣) في البسيط : ضميرُ الشأن يفارقُ الضمائر من عَشَرةِ أَوْجُه :

١ ـ أنّه لا يحتاج إلى ظاهرٍ يعود إليه (٤) ، بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لا بد له من ظاهر (٥) ، يعود عليه لفظاً أو تقديراً .

---

(١) ورد هذان البيتان في مخطوطة نظم الفرائد ق ٢ .
(٢) في ل (وهذه) .
(٣) في د (وقال) .
(٤) في د م (عليه) .
(٥) في هـ (غائب) .

٤،٣،٢ ــ وأنه لا يُعطف عليه ، ولا يؤكّد، ولا يُبدَل منه ، بخلاف غيره من الضمائر • وسرّ هذه الأوجه أنه يوضّحه ، والمقصود منه الإبهام •

٥ ــ وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه ، وغيرُه (١) من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه •

٦ ــ وأنّه لا يُشترط عَوْدُ ضميرٍ من الجملة إليه ، وغيرُه من الضمائر إذا وقع خبره جملة لا بدّ فيها من ضميرٍ يعود إليه •

٧ ــ وأنّه لا يفسَّر إلا بجملة ، وغيره من (٢) الضمائر يفسَّر بالمفرد •

٨ ــ وأن الجملةَ بعده لها محلٌ من الإعراب ، والجمل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلٌ من الإعراب •

٩ ــ وأنه لا يقوم الظاهرُ مَقامَه ، وغيرُه (٣) من الضمائر يجوزُ إقامة (٤) الظاهر مُقامَه •

١٠ ــ وأنّه لايكون إلاّ لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدُهما أنّ المقصود بوضعه الإبهامُ ، والغائبُ هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح •

والثاني أنّه في المعنى عبارةٌ عن الغائب ، لأنه عبارةٌ عن الجملة التي بعده ، [هـ ــ ١٧٣] وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلّم • [م ــ ٢٦٨] •

---

(١) سقط السطران التاليان من د •
(٢) في د (وغيره يفسر) •
(٣) سقط السطر التالي من د •
(٤) في ل (اقامته) •

وقال ابن هشام في المغني (١) :

هذا الضميرُ مخالِفٌ للقياس من خمسةِ أوجه :

أحدُها عودُه على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوزُ للجملة المفسِّرة له أن تتقدَّم هيَ ، ولا شيءٌ منها عليه .

والثاني أن مفسِّره لا يكون إلا جملةً ، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث أنه لا يُتبَع بتابعٍ ، فلا يؤكد (٢) ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .

الرابع أنه لا يعمل فيه إلا الابتداءُ أو أحدُ نواسخه .

الخامس أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ، ولا يُجمع ، وإن فُسِّر بحديثين أو بأحاديث .

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش (٣) :

ربما التبسَ الفصلُ بالتأكيدِ والبدلِ . والفرقُ بين الفصلِ والتأكيدِ أنَّ التأكيدَ إذا كان ضميراً لا يؤكَّد به إلا المضمر (٤) ،

---

(١) مغني اللبيب ٥٤٣ والسيوطي يسقط الأمثلة والشواهد ، ويختصر القواعد اختصاراً غير مخل .

(٢) في م (بتابع ولا يعطف) .

(٣) شرح المفصل ٣/١١٣ غير السيوطي صياغة اللفظ وحافظ على المعاني .

(٤) وبعده في شرح المفصل (نحو قمت أنت ، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت) .

والفصل ليس كذلك ، بل يقع بـعد الظاهر (١) والمضمر ، فقولك : كان زيدٌ هو القائمَ فصلٌ لا تأكيدٌ لوقوعه بعد الظاهر ، وقولك : كنت أنتَ القائم ، يحتملُهما . ومن الفرق بينهما أنّك إذا جعلتَ الضمير تأكيداً فهو باق على اسميّتِه ، ويحكم (٢) على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً .

وأما الفرق بينه وبين البدل فإنّ البدل تابعٌ للمبدل منه (٣) في إعرابه كالتأكيد إلا أنّ الفرق بينهما أنّك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوبِ ، نحو : ظننتُك إياك خَيْراً من زيد . فإذا أكّدت ، أو فصلت لا يكون إلاّ بضمير المرفوع .

ومن الفرق بين الفصل (٤) والتأكيد والبدل أنّ لام التأكيد تدخل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، لأنّ اللام تفصلُ بين التأكيدِ والمؤكّد والبدل والمبدلِ منه ، وهما من تمام الأول (٥) في البيان . [هـ ــ ١٧٤] .

---

(١) سقط السطر التالي من د .

(٢) في د (وتحكم) .

(٣) سقطت (منه) في د م ل وقد سقط السطر التالي من ل .

(٤) في م (التأكيد والفصل) .

(٥) في هـ (الأولى) .

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضّمائر

قال الخليل (١) :

ضمير الفصل اسمٌ ، ولا محلَّ له من الإعراب . وبذلك [د ـ ١٦٧]يفارق سائر الضمائر .

قال ابنُ هشام (٢) : ونظيرُه على هذا القول أسماء الأفعال .

ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم (٣) الجنس واسم الجنس

قال في البسيط :

علم الجنس كأسامة وثُعالة(٤) في تحقيق علميَّتِـه أربعةُ أقوالٍ :

أحدُها لأبي (٥) سعيد ، وبه قال ابنُ بابشاذ وابنُ يعيش (٦) : إنه موضوع على الجنسِ بأسره ، بمنزلةِ تعريفِ الجنسِ باللام في

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٩٤ .

(٢) جاء في مغني اللبيب ٥٥٠ (وقال الخليل اسم . ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال ، فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة . وقال الكوفيون : له محل) .

(٣) سقط من د (علم الجنس) .

(٤) في م (وتمالة) .

(٥) في ل د م (لابن سنعيد) .

(٦) شرح المفصل ١/٣٥ لخص السيوطي كلام ابن يعيش ، أو نقله ملخصاً عن البسيط .

كثرة (١) الدينارِ والدرهمِ ، فإنّه إشارة" إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير (٢) وضعه على أشخاصِ الجنسِ كوضعِ زيد ، علمين (٣) على أشخاصهما ، ولذلك يقال : ثُعالة يفرّ من أسامة ، أي أشخاص هذا الجنس تفرّ من أشخاص هذا الجنس . وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزلة الأعلام الشخصيّة ، لأنّ الأعلام الشخصية تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأنّ كلّ فردٍ من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يُطلب منه من معاملة أو استعانة ، أو غير ذلك . وأما أفراد أنواع الوحوش والحشراتِ فلا يُطلب منها ذلك فلذلك لم يُحتج إلى تعيين أفرادها ، ووُضع اللفظ علماً على جميع أفراد النوع لاشتراكها في حكم واحد .

قال ابن يعيش (٤) :

تعريفها لفظيّ ، وهي في المعنى نكرات" ، لأنّ اللفظ وإن أطلق على الجنس ، فقد يطلق على أفراده ، ولا يختصّ شخصاً بعينه ، وعلى هذا فيخرج عن حدّ العَلَم .

والقول الثاني لابن الحاجب (٥) : إنّها موضوعة للحقائق

---

(١) في هـ (كثر) .

(٢) سقطت الجملة التالية من د .

(٣) في د م (عليان) .

(٤) شرح المفصل ١/٣٥ النص ملخص تلخيصاً دقيقاً . يفي بالغرض .

(٥) شرح الكافية ٢/١٣٢ والسيوطي يلخص كلام ابن الحاجب تلخيصاً يغني عن النقل .

المتّحدة في الذهن [هـ ــ ١٧٥] بمنزلة التعريف باللام للمعهود (١) في الذهن : نحو : أكلتُ الخبز ، وشربت الماء لبطلان إرادة الجنس ، وعدمِ تقدّم المعهودِ الوجودي . وإذا كانت موضوعةً على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن ، فإذا أطلقت على الواحد في الوجود فلا بدّ من القصد [م ــ ٢٦٩] إلى الحقيقة ، وصحّ إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة ، فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ، لأنه يلزم (٢) إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدّد .

قلنا : وإنْ جُعلت المغايرَةُ [ل ــ ١٦٦] بذلك (٣) بين الحقائق إلاّ أنّه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائقَ مختلفة بمعنى واحدٍ ، كالحيوان الذي تشترك (٤) فيه حقائق التواطؤ المختلفة . فكذلك ههنا (٥) يشترك الذهنيّ والوجوديّ في الحقيقة ، وإن كان الوجودي مغايراً للذهنيّ . والفرقُ بين أسدٍ وأسامة أنّ أسداً موضوعٌ لكل فرد من أفراد النوع (٦) على طريق البدل ، فالتعدّدُ (٧) فيه من أصل

---

(١) في م (للمعود) .

(٢) في د ل م (لايلزم) .

(٣) سقط السطر التالي من ل .

(٤) في هـ ل (يشترك) .

(٥) في د (هنا اشترك) .

(٦) في د م (المنوع) .

(٧) في د (فالتعدية) .

الوَضْع ، وأما أسامةُ فإنه لزم من إطلاقه على الواحدِ في الوجودِ التعدُّد ، فالتعدُّد فيه جاء ضمناً ، لا مقصوداً بالوضع .

والقولُ الثالث أنَّه لمَّا لم يتعلَّق بوضعه غرضٌ صحيح ، بل الواحد من جفاة العرب ، إذا وقع طَرْفُه على وحش عجيبٍ ، أو طير غريب ، أطلق عليه اسماً يشتقُّه من خلقته أو من فعله ، ووَضَعه عليه . فإذا وقع بصره مرَّة أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسمَ باعتبار شخصه ، ولا يتوقَّفُ على تصوُّر أنَّ هذا الموجود هو المسمى أولاً ، أو غيره . فصارت مُشخَّصات (١) كلِّ نوعٍ مندرجةً تحت الأول ، بحيث تكونُ نسبةُ ذلك اللفظِ على جميعِ الأشخاص تحته مثلَ نسبة زيدٍ إلى الأشخاص المسمَّيْن به . وعلى هذا ، فإذا أُطلق على الواحد فقد أُطلق على ما وُضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراجِ الكلِّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع (٢) اللفظ عليه أوَّلاً مرةً ثانيةً وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوُّر أنَّ الثاني والثالث هو الأول أو غيرُه . [هـ ــ ١٧٦] .

والقول الرابع قلته (٣) : إن لفظَ علم الجنس موضوعٌ على القدر المشترك بين الحقيقة (٤) الذهنية والوجودية . فإن لفظ أسامة مثلاً يدل على الحيوان المفترس عريض الأعالي ، فالافتراس وعرض الأعالي مشترك بين الذهنيّ (٥) والوجوديّ ، فإذا أطلق على الواحد

---

(١) في هـ (مختصات) .

(٢) في د ل (واضح) .

(٣) في د (قلت) وابن العلج صاحب البسيط يعني نفسه .

(٤) سقطت من د (ثلاثة الاسطر التالية) .

(٥) في م (الذهبي) .

في الوجود ، فقد أُطلق على ما وضع له لوجود القَدْرِ المشترك ، وهو الافتراسُ وعرضُ الأعالي . ويلزم من إخراجه إلى الوجود التعدُّد ، فيكون التعدُّد من اللوازمِ لا مقصوداً بالوضع ، بخلاف أسد فإنَّ تعدُّدَه مقصود (١) بالوضع .

وإذا تقرَّر ذلك فالفرقُ بين علم الجنس واسم الجنس بأمور :

أحدُها امتناعُ دخولِ اللام على أحدهِما وجوازُه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون (٢) وابن مخاض (٣) اسمي جنس لدخول اللام عليهما . ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس (٤) .

والثاني امتناعُ الصرف يدلُّ على العلميَّة .

والثالث نصبُ الحالِ عنها ، على الأغلب (٥) .

والرابع نَصُّ أهلِ اللغةِ على ذلك .

وأما الإضافةُ فلا دليلَ فيهـا ، لأنَّ الأعلام جاءت مضافةً ، كابنِ عرس ، وابن مقرض (٦) .

واسمُ الجنسِ جاء مضافاً ، كابنِ لبون ، وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

---

(١) في م (مقصور) .

(٢) ابن لبون : ولد الناقة .

(٣) ابن مخاض : ما أتم السنة من أولاد الابل والأنثى بنت مخاض .

(٤) في ل (ابن العريس) .

(٥) سقط من د (على الأغلب) .

(٦) ابن مقرض : دويبة تقتل الحمام .

فائـــدة :

قال صاحب البسيط :

الفرقُ بين الاشتراك (١) الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارفِ أنّ اشتراك النكرات مقصودٌ بوضعِ الواضعِ في كلّ مسمّى غيرِ (٢) معيّن ، وأما اشتراكُ المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقيٌّ غيرُ مقصود بالوضع ، لأنّ واضع الاسم على العلَم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما [د ــ ١٦٨] المشاركة حصلتْ بعد الوضعِ لكثرةِ المسمَّيْن باللفظ الواحد . فلذلك لم يقدَحْ هذا الاشتراك في تعريفِها لكونه اتفاقياً غيرَ مقصودٍ للواضع .

وأمّا الاشتراكُ الواقــع في المُضمرات ، وأسماءِ الإشارة ، وما عرف باللام ، وإن كان [هـ ــ ١٧٧ ، م ــ ٢٧٠] مقصوداً للواضع فإنّه اشتراك في المسمّى المعيّن ، فلــذلك لم يقدَح في التعريف ، بخلاف اشتراك النكرات ، فإنه في كلّ مسمّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراكان .

فائـــدة :

قال الزملكانيّ في شرح المفصّل :

الفرق بين اللام في الزيدان(٣) واللام في الرجلان أنّ معنى الزيدان : المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان : المشتركان في الحقيقة .

قال فخر خوارزم : ولذلك لو سمّيْتَ امرأةً بزيد وجمعت

---

(١) في د (المشترك) .

(٢) في د (مسمى معين) .

(٣) في م (الزيدان) .

بينَها وبين رجلٍ (١) يسمى (٢) بزيد لقلت في التسمية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين (٣) • وإنما أتوا باللام دون الإضافة لأنّ اللام أقوى في إفادة التعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلمية ، ولأنها أخصرُ فإن المضاف إليه قد (٤) يكونُ أكثرَ من حرفين وثلاثة ولأن امتزاج اللام أشدّ • ولذلك يتخطّاه العامل ، مع أنه قد تفرض (٥) أعلام لا يُعرف لها مُلابس ، فتضاف إليه ، والعهديّةُ لا تفتقر إلى ذلك •

فائــــدة :

قال ابن يعيش (٦) :

الفرق بين (ذو) التي بمعنى الذي على لُغَةِ طيّء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه :

منها (٧) أنّ ذو في لغة طيّء تُوصل بالفعل ، ولا يجوزُ ذلك في ذو التي بمعنى صاحب •

ومنها أنّ ذو بمذهب طيّء لا يوصَفُ بها إلا المعرفة ، والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ، إن أضفتها إلى نكرة

---

(١) في د (شخص) •

(٢) في م (تسمى) •

(٣) في ل (الحقيقة) •

(٤) سقطت (قد) من د •

(٥) في د (تفرق) •

(٦) شرح المفصل ٣/١٤٩ النقل يطابق ما في الاصل •

(٧) سقط السطر التالي من د •

وصفت بهـا النكرة ، وإن أضفتهـا إلى معرفة صارت (١) معرفـةً ، ووصفتَ بها المعرفة ، وليست التي بمعنى الذي كذلك ، لأنّها معرفةٌ بالصلة ، على حدّ تعريف من وما •

ومنهـا أنّ التي في لغة طيّء لا يجوزُ فيهـا ذي ، ولا ذا ، ولا تكون إلا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب •

فائــــدة :

قال الأندلسيّ في شرح المفصّل :

الفرقُ (٢) بين الموصـولِ الاسميِّ والموصولِ الحرفيّ أنّ (الذي) يوصل (٣) بما هو خبر ، وأنْ ، توصل بالخبر [هـ ـــ ١٧٨] والأمر وغـير ذلك ، لأنّ المقصودَ المصدرُ ، والمصدرُ يسوغُ من جميع ذلك •

ذكر ما افترق فيه باب كان و باب إنّ

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان ، نحو : كان قائماً زيـد ، وقائماً كان زيـد • ولا يجوز تقديمُ الخبر على إنّ ، ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً •

---

(١) في م ل (وصارت معرفة وصفت) •

(٢) سقط (الفرق) من ل •

(٣) في م (توصل) •

ذكر ما افترق فيه باب كان وسائرُ الأفعال

قال أبو الحسين بنُ أبي الربيع في شرح الإيضاح :

كان وأخواتُها مخالفةٌ لأصولِ الأفعال في أربعة أشياء :

أحدُها أنّ هذه الأفعال إذا أسقطت (١) بقي المسند والمسند إليه ، وغيرها إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني أن هذه الأفعالَ [ل ــ ١٦٧] لا تؤكّد بالمصدر ، لأنها لم تدلّ عليه ، وغيرها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنّها تدلّ عليها ، نحو : قال قياماً ، وزال زوالاً .

الثالث أنّ الأفعالَ التي ترفع وتنصب تُبنى للمفعول ، وهذه لا تُبنى له ، لا تقول : كين قائم ، لأن قائماً خبرٌ عن المبتدأ ، فإذا زال المبتدأ زال الخبرُ ، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع أنّ الأفعال كلّها تستقلّ بالمرفوعِ دون المنصوبِ ، ولا تستقلّ هذه بالمرفوع دون المنصوب ، لأنه خبرٌ للمبتدأ .

وقال ابن الدّهان في الغرّة :

من (٢) الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقية أن الفاعل في تلك غيرُ المفعول نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، وهذه مرفوعُها هو منصوبُها .

---

(١) في هـ (أن هذه الأفعال اذا أسقطت لم يبق كلام) .

(٢) في د م (في) .

فائـــدة :

قال ابن النحاس في التعليقة :

(ما دام) تخالفُ باقي أخواتها من وجه ، وتوافقها من وجه :

أما وجهُ المخالفة فإن (ما) فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف ، [هـ ــ ١٧٩] ولذلك لا يتمّ (١) مع اسمها ، وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيءٍ آخر ، يكون ظرفاً له ، كقولك : لا أكلمك ما دمت مقيماً ، أي مدّةَ دوام إقامتك ، و (ما) في باقي أخواتها [م ــ ٢٧١] حرفُ نفي .

وأما وجهُ الموافقة فهو أنّ معناهنّ جميعهِنّ الثباتُ والدوام .

فائـــدة :

قال الأعْلَمُ في نُكَتِه (٢) :

الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتِها أنّ (كان) لِمَا انقطَعَ ، وهذه لِمَا لم ينقطعْ ، تقول : أصبح زيدٌ غنيّاً ، فهو غنيٌّ في وقت إخبارِك ، غير منقطع غناه . نقله ابنُ الصائغ في تذكرته .

فائـــدة :

قال الإمام فخر الدين :

الفرق بين كان التامّة والناقصة أنّ التامّة بمعنى حـدَث ووُجِدَ الشيءُ ، والناقصة بمعنى وجد موصوفيّة الشيءِ بالشيء في الزمن الماضي .

---

(١) في د ل (لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما) .

(٢) في د (نكتة) .

وقال ابنُ القواس في شرح ألفيَّة ابنِ مُعطٍ :

الفرق بينهمـا أنَّ التامة يُخْبَر بهـا عن ذاتٍ إما مُنْقضٍ حدوثُها أو متوقَّع ، والناقصة يُخْبَرُ بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقُّعهـا ، والذات موجودةٌ قبل حـدوثِ الصفة وبعدها ، والتامة تكتفي بالمرفوع ، وتؤكَّد بالمصدر وتعمل في الظرف، والحال ، والمفعولِ له ، ويتعلَّق بها الجارُّ ، والناقصةُ بخلاف ذلك كلِّه . انتهى .

وقال الشيخُ تاجُ الدينِ بنُ مكتومٍ في تذكرته ، قال الإمامُ أبو جعفر بن الإمـام أبي الحسن بن الباذش . قـال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت (١) من كتاب بعض أصحابه :

من زعم أنَّ كان التي يضمر فيها الأمرُ والشأنُ هي الناقصـة نفسُها ، فقد أخطأ . وإنما هي غيرُها . والفرق بينهما أنَّ التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمُها مستتراً فيها ، والناقصةُ يكونُ اسمُها مستتراً فيها ، وغير مستتر ، والتي [د ــ ١٦٩] عـلى معنى الأمرِ والشأن (٢) لا يتقدَّم خبرُها عليها والناقصةُ يتقدَّم خبرُها عليها(٣) . والتي على معنى الأمر والشأن لا ينعت اسمها ، ولا يؤكَّد ، ولا يُعطَفُ عليه ، ولا يُبدَل منه . والناقصة يجوزُ في اسمها كلُّ هذا . والتي على معنى الأمر والشأن لا يكونُ خبرُها إلاَّ جملةً ، ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائدٌ يرجع إلى الأول . والناقصة ليست [هـ ــ ١٨٠] كذلك ، لابد من عائد يرجع الى الأول من خبرهاإذا

---

(١) في هـ (يغلب) .

(٢) سقط السطر التالي من م .

(٣) سقطت (عليها) من هـ ل .

كان جملة ، فقد ثبت بهذا كله أنّ كان التي على معنى الأمر والشأن ليست الناقصة • قال أبي : والصحيح أنّ كان المضمَر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة ، والجملة في موضع نصب •

يدلّ على ذلك أن الأمر والشأن (١) يكونُ مبتدأ ومضْمراً في إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها ، والجملة المفسِّرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء (٢) ، وما ثبت أنه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت أنه خبرٌ لكان • انتهى •

ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلَّبي :

المشابهةُ بينهما أولاً من ثلاثة أوجه : دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النفي نفي حال •

ثمّ خالفت ما ليس في عَشَرَةِ أوجه : يبطل عملُها بزيادة إن ودخول (إلا) ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببيٌ نحو : ما زيدٌ راكباً ولا سائراً أخوه ، جاز في سائر الرفعُ والنصب ، أو أجنبيٌ لم يجز إلاّ الرفع نحو : مازيدٌ سائراً ولا ذاهب عمرو ، ولا تحمل الضمير (٣) فلا يقال : زيد ما قائماً ، كما يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسّر فعلاً لأنّ الأفعالَ يفسّر (٤) بعضُها بعضاً ، وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيداً أضربه ،

---

(١) سقط (الشأن) من د •

(٢) سقطت (الاشياء) من م •

(٣) في ل د (تتحمل) •

(٤) في ل (تفسر) •

على تقدير ماأضرب زيداً أضربه ، وهو أولى من رفعه . ولا يُخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قال ، لأنّها لنفي الحالَ . ولا يحسنُ تقديمُ الخبرِ المجرورِ ، نحو : ما بقائم زيد كحسنه في (١) ليس .

قال : فجميعُ ما جاز في ما يجوزُ في ليس ، ولا يجوزُ في ما جميع ما جاز في ليس ، لقوّة ليس في بابها بالفعلية ، والشيء إذا شابه الشيء فلا يكادُ يشبهه ، من جميع وجوهه .

وقال نظماً (٢) : [م ــ ٢٧٢]

تَفَهَّم فإنّ الفرقَ قد جاء بين (ما)
(وليسَ) بعشر ُبيِّنت لأولي الفَهْمِ
زيادة إن من بعدِها ُمبطلٌ لها
وإلا وأخبارٌ ُيقَدَّمْنَ (٣) للعلمِ
ومعمولُها يجري كذاك مقدَّماً
ومسألة في العطف تشهدُ بالحكمِ (٤)
ويمتنع الإضمار في ذاتِها ، ولا
تفسِّرُ فِعْلا للذكيِّ ، ولا الفَدْمْ
وإن كان بعدَ الاسم فعلٌ فَحَمْلُ ما
تضمَّنَه للفعل أولى من الاسم [هـ ١٨١]

(١) في م (في زيد ليس) .
(٢) أي : المهلبي ، وقد وردت هذه المنظومة في مخطوطة (نظم الفرائد) ق ٣
(٣) في د (تقدمن) .
(٤) في مخطوطة المهلبي (للحكم) .

ولا تجعـــلِ الماضي إذنْ خبراً لهــا
ولا الباءَ في تقــديمه تحمدَنْ قسمي

ذكر ما افترقت[1] فيه لا وليس

قال ابن هشام في المغني[2] :

(لا)العاملة عملَ ليسَ تخالِف ليسَ في ثلاث جهات :

أحدُها أنَّ عملَها قليل ، حتى ادَّعيَ أنَّه ليسَ بموجود .

الثاني أنَّ ذكرَ خبرِها قليل ، حتى إنَّ الزَّجاجَ لم يظفر به ، فادَّعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرَها مرفوع .

الثالث أنها لا تعملُ إلا في النكرات .

ذكر ما افترقت فيه أخوات إنَّ

قال ابن هشامٍ في تذكرته :

لإنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ أحكامٌ خمسةٌ ، هي فيها فوضى[3] دون سائر أخواتها :

---

(١) في م (افترقت) .

(٢) مغني اللبيب ٢٦٤ والنقل دقيق ، لكن السيوطي أسقط شاهدين ذكرهما ابن هشام في الرد على الوجه الثاني .

(٣) في هـ (ذو نفي) وفي هامش هـ كذا في الاصل . والاصح (فوضى) بمعنى متساوية أي أن ثلاث الادوات المذكورة متساوية في الأحكام الخمسة التالية .

أحدُها العطفُ على الموضع (١) .

والثاني دخولُ الفاءِ في الخبر لتضمُّنٍ معنى الشرط .

والثالثُ عدَمُ جوازِ عملها في حالٍ وظرفٍ ومجرور ؛ بخلاف أخواتها الثلاث (٢) . [ل ــ ١٦٨] .

والرابع عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قُرنت بما (٣) عند ابن السَّراج والزَّجاج محتجَّين بأنَّ ذلك جاز في ليت سماعاً ، وفي كأنَّ ولعلَّ قياساً عليها لاشتراكهنَّ في إزالة معنى الابتداء ، والحقُّ خلاف قولِهما ؛ لأنَّه إنَّما جازَ في ليت لبقاء اختصاصِها فلا يُحمل عليها غـيرُها (٤) .

الخامس دخولُ اللام في الخبر ، لكنَّه في إن المكسورة باطراد ، وفيهما (٥) بندور ، هذا هو الإنصاف وأنَّه لا تأويلَ في :

٣٦٥ــ . . . .

ولكنَّـني من حبِّهـا لعميـدُ (٦)

---

(١) في م ل (الوضع) .

(٢) في هـ ل (الثلاثة) .

(٣) في د (بما وظرف ومجرور بخلاف أخواتها) .

(٤) في م (وغيرها) .

(٥) في د (وفيها) .

(٦) روي في الانصاف ٢٠٩ (لكميد) وكتب النحو مجمعة على أن قائله وصدره مجهولان ، وتفرد ابن عقيل برواية صدره على النحو التالي :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني مـن حبها لعميـد

وخرجه ابن هشام على أن الأصل (لكن انني) ثم حذفت همزة ان

ولا في قراءة بعضهم « إلاّ إنهم (١) ليأكلون الطعام » كلّ ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن . انتهى . [هـ ــ ١٨٢] .

ذكر ما افترق فيه أنّ الشديدة المفتوحة وأنْ الخفيفة

قال ابن هشام في المغني :

شرّكوا بينهما في جواز حذف الجارّ ، وسدّهما مسدّ جزئي الإسناد في باب ظنّ ، وخصّوا أنْ الخفيفة وصلتَهما بسدّهما مسدّهما في باب عسى ، وخصّوا الشديدة بذلك في باب لو . تقول : عسى أن تقوم ، ويمتنع عسى أنك قائم ، ولو أنك تقوم : ولا يجوز لو أنْ تقوم .

وفي شرح المفصّل للأندلسيّ :

(أنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أنّ الشديدةَ العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

تخفيفاً . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨ ــ ٦٤ ــ ٦٩ وشرح الكافيـة للرضي ٣٣٢/٢ والعيني ٢٤٧/٢ والأشموني ٢٨٠/١ والتصريح ١١٢/١ وشواهد المغني للسيوطي ٦٠٥ (٣٧١) والهمع ١٤٠/١ والخزانة ٣٤٣/٤ والدرر ١١٦/١ .

(١) ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ﴾ الفرقان ٢٠ (وقرىء أنهم بالفتح على زيادة اللام وأن مصدرية ، التقدير : الا أنهم يأكلون . أي : ماجعلناهم رسلاً الى الناس الا لكونهم مثلهم) البحر المحيط ٤٩٠/٦ .

أحدُها أنَّ لفظها قريبٌ من لفظها ، وإذا خُفِّفَتْ صارت مثلَها في اللفظ .

الثاني أنَّها وما عملت فيه مصدرٌ مثل أنَّ الثقيلة .

الثالث أنَّ لها ولما علمتْ فيه موضعاً من الإعراب ، كالثقيلة .

الرابع أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تدخلُ على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في التعليقة :

أنَّ الشديدة للحال ، وأنْ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما افترقَ فيه لا و إنَّ

قال ابن هشام (١) :

تخالف لا إنَّ من سبعةِ أوجُه :

أحدُها (٢) أنَّ (لا) لا تعمل إلا في النكرات .

الثاني أنَّ اسمها إذا لم يكن عاملاً بني (٣) .

الثالث أنَّ ارتفاع خبرها [د ـ ١٧٠] عند إفراد اسمها ، نحو : لا رجلَ قائم ، بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، لا بها . وهذا قول

---

(١) نقل السيوطي هذه القواعد ، وأسقط الشواهد والأمثلة من المغني ٢٦٢ ـ ٢٦٤ .

(٢) في م ل (أحدها أنها لاتعمل) وفي هـ (أحد أن لا لا تعمل) .

(٣) في د م (يبني) .

سيبويه (١) ، وخالفه الأخفشُ (٢) والأكثرون ، ولاخلاف أن ارتفاعَهُ بها إذا كان اسمُها (٣) عاملاً ..

الرابعُ أنَّ خبرَها لا يتقدَّم على اسمها ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً .

الخامسُ أنه يجوزُ مراعاةُ محلِّها مع اسمها قبل مُضيِّ الخبر وبعدَه [هـ — ١٨٣] فيجوزُ رفعُ النعتِ والمعطوفِ من نحو : لا رجلَ ظريفٌ فيها ، ولا رجل (٤) وامرأةٌ فيها . [م — ٢٧٣] .

السادس أنه يجوزُ إلغاؤها إذا تكرَّرت .

السابع أنه يكثُرُ حذفُ خبرِها إذا عُلِم .

ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق

قال ابن إياز (٥) :

معنى التعليقِ في باب ظنَّ أن يتصدَّر على الاسمين (٦) حرفٌ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٥ : (والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز : لارجل أفضل منك) .

(٢) جاء في شرح المفصل : (وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لاهذه ترفع الخبر ، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعاً وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر) .

(٣) في المغني (اسما عاملا) .

(٤) في هـ (ولا رجل ولا امرأة فيها) وفي المغني وفي د م ما أثبتنا .

(٥) في فصوله ق ٦٥ من المخطوطة .

(٦) جاء في المخطوطة (الاسمين اللذين كانا مفعولين بهذه الأفعال حرف له ←

يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين (١) دون العمل في موضعهما . وهذا حكمٌ بين حكم الإلغاء ـ وهو إبطال العمل بالكلية ـ وبين حكم كمال العمل (٢) ، فسمي ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلّقة ، وهي التي ليست مُمْسَكةً ولا مطلّقة . قال ابن الخشّاب : ولقد أجاد أهلُ الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كلَّ الإجادة .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٣) :

التعليقُ ضربٌ من الإلغاء ، لأنّه إبطال عملِ العاملِ لفظاً لا محلاً ، والإلغاء إبطالُ عمله بالكلّيّة . فكلُّ تعليقٍ إلغاءٌ ، وليس كلُّ إلغاء تعليقاً ، قال ابن النحاس : في ادّعائه بين التعليق والإلغاء عموماً وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم (٤) ولا خصوص بينهما .

وفي تذكرة ابن هشامٍ ، قال ابن أبي الربيع :

لا يجوز الإلغاء إلا بشروط : التوسط (٥) أو التأخر ، وألاّ يتعدى إلى مصدره ، وأن يكون قلبياً . قال : فأما التعليقُ فيكونُ في في هذه الأفعال وفي أشباهها . انتهى .

أول الكلام وصدره ، أو يكون الأول متضمنا معنى ذلك الحرف ، فيكون ذلك الحرف حينئذ حامياً له عن العمل) .

(١) في المخطوطة (في لفظيهما) .

(٢) في المخطوطة (الاعمال) .

(٣) شرح المفصل ٧/٨٦ .

(٤) في د م ل (لا عموم وخصوص) .

(٥) سقط (التوسط) من د وفي م ل (التوسيط) .

ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصاراً

وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام :

جرت عادةُ النحويين أن يقولوا : يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً (١) ويريدون بالاختصار الحذف لدليل (٢) ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثِّلونه بنحو « كُلوا واشربوا » (٣) أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب [هـ ـ ١٨٤] فيما يتعدّى إلى اثنين : مَنْ يسمع (٤) يخلْ ، أي تكن (٥) منه خيلةٌ .

والتحقيقُ أن يقال : إنّه تارةً يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أَوقعه (٦) ومن أُوقع عليه ، فيُجاء بمصدرِه مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ (٧) فيقال : حصل حريقٌ أو نهب .

---

(١) في م (واقتصارا) .

(٢) في هـ (بدليل) .

(٣) البقرة ٦٠ .

(٤) قال أبو عبيد البكري في شرح المثل : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه . فصل المقال ٤١٢ وقال الزمخشري في المستقصى ٣٦٢ : ومفعولا يخل محذوفان .

(٥) في هـ (يكن) .

(٦) في هـ (ممن أوقعه وممن وقع عليه) .

(٧) في هـ (تمام) .

وتارةً يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل الفعل (١) ، فيُقتصر عليهما ، ولا يُذكر المفعول ولا ينوى ، إذ المنويُّ كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ، لأن الفعل ينزل بهـذا (٢) القصد منزلة مالا مفعولَ له ، ومنه « ربي الذي يحيي ويميت » (٣) و « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (٤) « وكلوا واشربوا ولا تُسرِفوا » (٥) « وإذا رأيتَ ثمَّ » (٦) إذا المعنى : ربّي الذي يفعلُ الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه (٧) العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسرافَ ، وإذا حصلَت منك رؤية هنالك .

وتارة يُقصَدُ إسنادُ الفعـل إلى فاعله وتعليقه بمفعولـه ، فيذكرون (٨) نحو : « لا تأكلوا الربا » (٩) « ولا تقربوا الزنى » (١٠) وقولك : ما أحسن زيداً ! . وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل (١١):

---

(١) في هـ (الفاعل للفعل) .

(٢) في د (لهذا) .

(٣) البقرة ٢٥٨ .

(٤) الزمر ٩ .

(٥) الاعراف ٣١ .

(٦) ﴿ واذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيرا ﴾ الدهر ٢٠ .

(٧) في م (ينتفي عنه عنه وأوقعوا) .

(٨) في م (فيذكرن) .

(٩) في د م (الريا) آل عمران ١٣٠ .

(١٠) الاسراء ٣٢ .

(١١) في د (قبل) .

محذوف ، نحو « ما ودّعك ربّك وما قلى » (١) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو « أهذا الذي بعث الله رسولا » (٢) « وكلاً وعد الله الحسنى » (٣)

٣٦٦ـ . . .   .

وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُستَبَاحِ (٤)

---

(١) الضحى ٣ ٠

(٢) الفرقان ٤١ ٠

(٣) في د (وكل) النساء ٩٥ ٠

(٤) البيت لجرير وقد ورد في ديوانه ٩٩ وصدره (أبحت حمى تهامة بعد نجد) والشاهد فيه جواز حذف المفعول المضمر لدلالة اللفظ عليه ، والأصل (حميته) وقد جاز الحذف لوقوع جملة الفعل نعتاً ، لأن النعت للمنعوت كالصلة للموصول ٠ قال سيبويه ١/٤٥ : (وهو في الوصف يعني حذف الهاء أمثل منه في الخبر)٠ وقال ١/٦٥ : (واذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك ٠٠ فاذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء ٠٠ وقال جرير فيما ليس فيه الهاء : أبحت حمى ٠٠ البيت) وانظر الامالي الشجرية ١/٢٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، ومغني اللبيب ٦٥٣ (٨٨٧) ٧٩٩ (١٠٣٥) ٨٢٩ (١٠٧٢) والعيني ٤/٧٥ والتصريح ٢/١١٢ وشواهد المغني ٤٤ (٩) ٠

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز (١) :

لا يجوزُ في باب أعلم الإلغاء ولا التعليق ــ كما صرَّح به ابن الورّاق (٢) في علله ــ لأنّك لو قلت : أَعْلَمتُ لزيد عمرو (٣) قائم لم ينعقد من الكلام مبتدأٌ وخبر ، وكان غير مفيد لأنّ قولَك : عمروٌ قائم ، لا يستقيم جعلُه خبراً عن زيد ، وكذا الحكم في الإلغاء . ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثاني ، وفي الاقتصار على المفعولِ الأول خلاف . [م ــ ٢٧٤] [هـ ــ ١٨٥] .

ذكر ما افترقت (٤) فيه المفاعيل

قال ابن يعيش (٥) :

المصدرُ هو المفعولُ الحقيقيّ ، لأنّ الفاعل يُحدِثه ويُخرجه من العدم إلى الوجود وصيغةُ الفعل تدلّ عليه ، والأفعالُ كلّها متعدِّية إليه ، سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّ . نحو : ضربت

---

(١) نقل السيوطي الفقرة التالية من فصول ابن إياز ق ٦٦ نقلاً غير دقيق .

(٢) في هـ (الورّاق) .

(٣) في هـ (لزيد وعمرو) .

(٤) في م (افترق) .

(٥) شرح المفصل ١/ ١١٠ والنقل دقيق .

زيداً ضرباً ، وقام زيد قياماً . وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيداً من قولك [ل ــ ١٦٩] : ضربت زيداً ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى . وإنما قيل له على معنى : أن فعلك وقع به .

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس :

الفرقُ بينهما أنَّ المصدر في الحقيقة هو الفعلُ الصادرُ عن الإنسان وغيره (١) كقولنا : إن (ضرباً) مصدر في قولنا : يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمراً ، فيكون مدلوله معنى . وسَمَّوا ما يُعَبَّرُ به عنه مصدراً مجازاً ، نحو : ض ر ب في قولنا : إنَّ (ضرباً) مصدرٌ منصوب إذا قلت : ضربت ضرباً فيكون مسمَّاه لفظاً .

واسمُ المصدرِ اسمٌ للمعنى الصادرِ عن الإنسان وغيرِه ، كسبحانَ المسمَّى به التسبيحُ الذي هو صادرٌ عن المسبِّح لا لفظ : ت س ب ي ح ، بل المعنى المعبَّر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءةُ والتنزيهُ . انتهى .

وقال ابن الحاجب في أماليه :

الفرقُ بين قول النحويين ، مصدرٌ واسمُ مصدر ، أنَّ المصدر الذي له فعل ، يجري عليه ، كالانطلاق (٢) في انطلق . واسم المصدر

(١) سقط من د (وغيره) .
(٢) في ل (كانطلاق) .

هو اسم المعنى ، وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى ، فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعلَ له يجري عليه من [د ــ ١٧١] لفظه •
وقد يقولون : مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظاً :

أحدُهما للفعلِ والآخرُ للآلة التي يُستعمل بها الفعلُ كالطُّهور والطَّهور ، والأُكل والأَكل • فالطُّهور المصدر ، والطَّهور اسم ما يُتطَهَّرُ به ، والأَكلُ المصدرُ ، والأُكلُ كلُّ ما يُؤْكَل •
انتهى • [هـ ــ ١٨٦] •

ذكر الفرق بين عند ولدى (١) ولَدُنْ

قال ابن هشام (٢) :

يفترقن من ستّةِ أوْجه :

لا تكون عند ولدُن إلا إذا كان المحلُّ ابتداء غاية ، نحو «آتيناه رحمةً من عندنا ، وعلَّمناه من لدُنّا علماً»(٣) بخلاف لدى •

ولا تكون لَدُن فضلةً بخلافهما •

وجرُّ لدن بمِن أكثرُ من نصبها ، وجرُّ عند كثير ، وجرُّ لدى ممتنع •

وهي مبنيَّة ، وهما مُعرَبان •

وهي قد تضافُ للجملة كقوله :

---

(١) في م ل (بين عند ولدن وعلى) •

(٢) مغني اللبيب ١٦٨ ــ ١٦٩ يختصر السيوطي ما جاء في المغني ، اذ يثبت الاحكام ويسقط الامثلة والشواهد •

(٣) الكهف ٦٥ •

لَدُنْ شابَ حتّى شابَ سودُ الذوائبِ (١)

وقد لا تُضافُ أصلاً ، فإنّهم حَكَوْا في غُدْوَةَ الواقعةِ بعدها (٢) الجرَّ بالإضافةِ ، والنصبَ على التمييزِ ، والرفعَ بإضمار كانَ تامّةً .

ثم إن عند أمكَنُ من لَدَى من وجهين :

أحدُهما أنّها تكونُ ظرفاً للأعيان والمعاني ، نحو : عند فلان علم ، ويمتنع ذلك في لَدى . ذكره ابنُ الشجريّ (٣) في أماليه ، ومَبْرَمان (٤) في حواشيه .

---

(١) البيت للقطامي وصدره كماوردفي ديوانه ٥٠ (صريع غوان راقهن ورقنه) وروي في ل م (لدن شب حتى شاب مرد الذوائب) وفي د (شبت حتى شاب ٠٠) وانظر الامالي الشجرية ١/٢٣٣ ومغني اللبيب ٢٠٨ (٢٨٣) والعيني ٣/٤٢٧ والاشموني ٢/٢٦٣ والتصريح ٢/٤٦ والهمع ١/٢١٥ والخزانة ٣/١٨٨ - ١٨٩ - والدرر ١/١٨٤ .

(٢) في د ل (الواقعة الجر) .

(٣) الوجهان مذكوران في المغني . وقال ابن الشجري في أماليه ١/٢٢٤ : (تقول : هذا القول عندي صواب ، ولا تقول هو لدي صواب ، وكذلك لاتقول : قولك لدني صواب وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري : تقول : عندي مال وان كان حاضراً ، فقد جعل لعند مزية على لدى ، وجعل للدى مزية على لدن . وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال لدني مال ، غائباً كان أو حاضراً . ومنع أن يكون بين عند ولدن فرق في جميع أحوالها) .

(٤) في م (ميرمان) .

والثاني أنّك تقول : عِندي مالٌ ، وإن كان غائباً ، ولا تقول : لديَّ مالٌ إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريريُّ، وأبو هلال العسكري، وابن الشجري . وزعم المعرّيُّ أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقولُ غيرِه أوْلى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذْ وإذا وحيثُ (١)

قال ابن هشام في تذكرته :

اعلم أنَّ إذْ وإذا وحيثُ اشتركن في أمور، وافترقْنَ في أمور: فاشتركْنَ في الظرفيَّةِ ولزومِها ، والإضافةِ ولزومِها ، وكونِها للجُمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنى ، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانيةٌ قد قيلت .

وتشترك إذ وإذا في أنَّهما للزمان ولا يكونان للمكان ، وأنَّهما يُكتَفان (٢) [م ـ ٢٧٥] بما عن الإضافة مفيدين معنى الشرط ، جازمين قياساً مطَّرداً ، وأنَّهما يُضافان (٣) للجُملة الفعلية .

وانفردت (إذا) بإفادتها معنى الشرطِ دون ما ، وأنها لا تُضاف إلا إلى الجمل الفعلية ، وانفردت (حيث) بأنها تكون للمكان والزمان ، والغالب كونها للمكان . انتهى . [هـ ـ ١٨٧] .

---

(١) سقط (ذكر) من م ل .

(٢) في ل (يكنان) .

(٣) في د (وأنهما للجملة الفعلية) .

ذكر الفرق بين وسْط بالسكون
وبين (١) وسَط بالفتح

قال الجمالُ السرمري :

فرقُ ما بينَ قولِهم وسَط الشي
ءِ ووسْط تحريكاً أوْ (٢) تسكينا

موضعٌ صالحٌ لبَيْنَ فسكّنْ
ولفي حَرِّكا (٣) تراه مُبينا

كجلسنا (٤) وسْط الجماعة إذْ هم
وَسَطَ الدّارِ كلّهم جالسينا

قال (٥) الفارسيُّ في القصريّات (٦) :

إذا قلت : حفرت وسْط الدار بئراً بالسكون ، فوسْط ظرفٌ وبئراً مفعول به . وإذا قلت : حفرت وسَطَ الدار بئراً بالتحريك ، فوسَط مفعولٌ به ، وبئراً حال .

---

(١) سقطت (وبين) من م .

(٢) في د (وتسكينا) .

(٣) لعلها نون التوكيد الخفيفة وقف عليها فغدت ألفا .

(٤) في م ل (فجلسنا) .

(٥) في م (وقال) .

(٦) في هـ (العصريات) .

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابنُ يعيش (١) :

فإن قيل : نحن متى عَطَفْنا اسماً على اسم بالواوِ دخل (٢) فيه الأول ، واشتركا في المعنى ، فكانت الواوُ بمعنى (مع) فلمَ اختصصتم بابَ المفعولِ معَه بمعنى مع ؟ •

قيل : الفرقُ بين العطْف بالواوِ وهذا الباب أنّ التي للعطفِ توجِبُ الاشتراكَ في الفعل ، وليسَ كذلك الواوُ التي بمعنى معَ ، إنما توجبُ المصاحبة فإذا عطفْتَ بالواو شيئاً على شيء دَخَل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة (٣) ، كقولك : قام زيدٌ وعمرو ، فليس أحدُهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له • وإذا قلت : ما صنعتَ وأباك ؟ فإنما يُراد ما صنعتَ مع أبيك ، وإذا قلت استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلت أسيرُ والنيلَ ، يفهم منه المصاحبة والمقارنة (٤) •

وقال الأُبَّذيّ :

الفرق بين واوِ المفعول معه وواوِ العطف أنّك إذا قُلْتَ : قام

(١) شرح المفصل ٢/٤٩ ـ ٥٠ •

(٢) في شرح المفصل (دخل الثاني في حكم الاول) •

(٣) في شرح المفصل (ومقارنة) وهي الوجه •

(٤) في ن م (والمقاربة) •

زيد وعمرو ، ليس أحدُهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعلِ من كلٍّ منهما على حدة . فإذا (١) قلت : ما صنعتَ وأباكَ ؟ وما أنت والفخر ؟ فإنما تريــد ما صنعت [هـ ــ ١٨٨] مــع أبيك ؟ وأين َبلَغْتَ في فعلك به (٢) ؟ وما أنت مــع الفخرِ في افتخــارِك وتحقّقك به ؟

بــــاب الاستثنـــــاء

قال ابنُ يعيش (٣) :

الفرقُ بين البَدَلِ والنصب في قولك : ما قامَ أحدٌ إلا زيداً ، أنك إذا نصبت جعلت معتمدَ الكلامِ النفيَ ، وصار المستثنى فضلةً ، فتنصبه ، كما تنصبُ المفعول (٤) . وإذا أَبْدَلْته منه كانَ معتَمدُ الكلام إيجابَ القيامِ لزيد ، وكان ذكرُ الأول كالتوطِئةِ كما ترفع الخبر لأنه معتَمدُ الكلامِ ، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدارِ قائم (٥) وقائماً . انتهى .

---

(١) في م (واذا) .

(٢) سقط من د (به) .

(٣) شرح المفصل ٢/٨٧ .

(٤) في م وشرح المفصل (المفعول به) .

(٥) في شرح المفصل (قائما) بالنصب . والنصب هو الوجه .

فصـــل

قال ابن يعيش (١) :

الفرقُ بين (غير) إذا كانت صفةً ، وبينها إذا كانت استثناءً ، أنها إذا كانت صفةً لم توجب (٢) للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنفِه عنه ، لأنّها مذكورةٌ على سبيل التعريفِ ، فإذا قلت : جاءني (٣) غيرُ زيد ، فقد وصفتَه بالمغايرة له ، وعدم [ل ـ ١٧٠] المماثلة ، ولم تنفِ عن زيد المجيءَ . فإنّما (٤) هو بمنزلة قولِكَ : جاءني رجلٌ ليسَ بزيدٍ . وأمّا إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ فما بعدها نفيٌ ، وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب ، لأنّها هنا (٥) محمولةٌ على إلا ، فكان حكمُها كحكمِها .

ذكر ما افترقت (٦) فيه إلاّ وغير

قال أبو الحسن الأُبّذيُّ في شرح الجزوليّة :

افترقت إلا وغير في ثلاثة أشياء :

أحدُها أنّ غيراً يوصفُ بها ، حيث لا يُتصوَّرُ الاستثناءُ .

---

(١) شرح المفصل ٢ / ٨٨ .

(٢) في د (يوجب) .

(٣) في شرح المفصل (جاءني رجل غير زيد) .

(٤) في م وشرح المفصل (وانما) .

(٥) في ل د م (لانها محمولة) .

(٦) في هـ (افترق) .

وإلا ليست كـذلك • فتقول : [م ـ ٢٧٦] عنـدي [د ـ ١٧٢] درهمٌ غيرُ جيد ، ولو قلت : عندي درهم إلا جيّد ، لم يجزْ •

والثاني (١) أنّ إلا إذا كانت مع ما بعدَها صفةً لم يجزْ حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مُقامَه ، فتقول : قامَ القومُ إلاّ زيدٌ : ولو قلت : قام إلا زيدٌ لم يجزْ بخلافِ غير ، إذ تقول : قام القوم غيرُ زيد ، وقام غيرُ زيد • وسبب ذلك أنّ الأحرفَ لم تتمكّنْ في الوصفيّة ، فلا تكون صفة إلا تابعاً ، كما أنّ أجمعينَ لا تُستعمل في التأكيد إلا تابعاً • [هـ ـ ١٨٩] •

الثالـثُ أنّك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلا كـان (٢) إعراب المعطوف على حسَب المعطوفِ عليهِ ، وإذا عطفت على الاسمِ الواقعِ بعدَ غيرِ جاز الجرُّ والحمْلُ على المعنى •

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابنُ هشام في المغني (٣) :

اعلم أنّهما اجتمعا في خمسةِ أمورٍ ، وافترقا في سبعة :

فأوجهُ الاتفاق أنهما اسمانِ ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام ، وأمّا أوجهُ الافتراقِ :

---

(١) في د ل (الثاني الا) •

(٢) سقط السطر التالي من د واضطرب في ل •

(٣) مغني اللبيب ٥١٣ ـ ٥١٦ يسقط السيوطي الامثلة والشواهد ويستخلص لباب القواعد •

فأحدُها أنَّ الحـالَ تكونُ جملةً وظرفاً وجاراً ومجروراً .
والتمييزُ لا يكون إلا اسماً .

والثاني أنَّ الحـال قد يتوقف معنى الكـلام عليهـا ، نحو « ولا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً »(١) « ولا تقربُوا الصَّلاةَ وأنْتُم سُكارى » (٢) بخلافِ التمييز .

والثالثُ أنَّ الحالَ مُبَيِّنَةٌ للهيئات ، والتمييز مبيِّنٌ للذوات.

الرابع أنَّ الحال تتعدَّدُ بخلاف التمييز .

الخامسُ أنَّ الحالَ تتقدَّمُ على عاملِها إذا كان فعلاً متصرِّفاً ، أو وصفاً يشبهُه ، ولا يجوزُ ذلك في التمييزِ على الصحيح .

السادس أنَّ حقَّ الحالِ الاشتقاقُ ، وحقَّ التمييزِ الجمودُ ، وقد يتعاكسان (٣) .

السابعُ أنَّ الحالَ تكون مؤكّدة لعاملِها ، ولا يقـع التمييز كذلك . انتهى .

قلت (٤) : وبقيت فروقٌ أخرى تتبَّعْتُها ، ولم أرَ من عدَّها .

---

(١) الاسراء ٣٧ .

(٢) النساء ٤٣ .

(٣) سقط من د (وقد يتعاكسان) .

(٤) سقط السطر الأخير من د م ومما يقوي صحة سقوطه أن السيوطي لم يذكر الفروق التي تتبعها .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابنُ يعيش (١) :

الحالُ تُشبهُ المفعولَ من حيث أنَّها تجيء بعدَ تمام الكلام واستغناءِ الفعل بفاعله وأنَّ في الفعلِ دليلاً عليه ، كما كان فيه دليلٌ (٢) على المفعولِ . ولهذا الشَّبهِ استحقَّت أن تكونَ منصوبةً مثله .

وتفارقه في أنَّها هي [هـ ــ ١٩٠] الفاعلُ في المعنى ، وليستْ (٣) غيرَه . فالراكبُ في : جاءَ زيدٌ راكباً ، هو زيد . وليس المفعولُ كذلك ، بل لا يكون إلا غيرَ الفاعل ، أو في حكمه ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً . ولذلك امتنع ضربْتُني وضربتَكَ ، لاتِّحاد الفاعلِ والمفعول . فأمَّا قولهم : ضربتُ نفسي فالنفس في حكم الأجنبيّ (٤) ، ولذلك يخاطبُها ربُّها ، فيقول : يا نفس اقلعي ، مخاطبةَ الأجنبيِّ .

ويعمل فيها الفعلُ اللازمُ ، وليس المفعولُ كذلك .

ولا تكون (٥) إلا نكرةً ، والمفعولُ يكونُ نكرةً ومعرفةً (٦) .

---

(١) شرح المفصل ٢/٥٥ .

(٢) في هـ (دليلا) .

(٣) سقط من د (وليست غيره) .

(٤) سقط الاجنبي من د .

(٥) في د (وتكون نكرة) .

(٦) سقطت (ومعرفة) من د .

ولها شبهٌ خاصٌ بالمفعولِ فيه وخصوصاً ظرف الزمانِ ، وذلك لأنّها تقدّر بفي كما يقدّرُ الظرفُ بفي . فإذا قلت : جاء زيدٌ راكباً ، فتقديرُه : في حال الركوب ، كما أنّ جاءَ زيدٌ اليومَ تقديرُه : في اليوم . وخصّ الشبهُ بظرف الزمان . لأن الحالَ لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أن الزمان منقضٍ لايبقى ، ويخلفه غيرُه .

وقال الزمخشريُّ في المفصّل (١) :

يجوز إخلاءُ الجملة الحاليّة المقترنةِ بالواو عن الراجع إلى ذي الحال ، إجراء لها مَجرى الظرف ، لانعقادِ الشبه بينها وبينه .

وقال ابنُ النحاس في التعليقة :

الحال تُشْبه الظرفَ في أنها مقدّرة بفي ، وتفارقه في أنّ (في) تدخلُ على لفظ (٢) الظرفِ ، وفي الحالِ تدخل على حالٍ مضافة إلى مصدرِها ، نحو : جاء زيدٌ قائماً أي في حالِ قيامِه .

وقال السخاويُّ في شرح المفصّل :

الحالُ تشبهُ المفعولَ به ، وظرفَ الزمان ، والصّفةَ ، والتمييزَ والخبرَ .

أما شبهُها بالمفعول به فلأنّ في الفعلِ دلالةً على كلٍّ واحد (٣) منهما ، فإذا قلت : (ضربتُ) دلّ ذلك على مضروبٍ وعلى حال . [م ـ ٢٧٧] ولأنّ كلّ واحدٍ من الحالِ والمفعولِ اسمٌ جاء بعدَ استقلالِ الفعلِ بالفاعلِ .

---

(١) المفصل ٦٤ .

(٢) في د (على الظرف) .

(٣) في م (واحدة) .

وأما شبهُها بالظرف فمن قِبَلِ أنها مفعولٌ فيها ، وأنها تنتقلُ كانتقال الزمان وانقضائه (١) ، ويحسنُ فيها دخولُ في .

وأما شبهُها بالصفة فإنَّ الصفةَ أصلُ الحال ، والحالُ منقولةٌ من الصفةِ [هـ ــ ١٩١] إلى الظرفيَّة ، ولهذا لا تكونُ الحالُ في الغالب إلاَّ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ . وأسماءُ الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ليُوصَفَ بها . لالتكونَ مفعولاً فيها .

وأما شَبَهُها بالتمييزِ فلأنها (٢) لا تكونُ إلاَّ نكرةً ، ولأنها تبيِّن الهيئةَ التي وقع عليها الفعلُ ، كما يبيِّنُ التمييزُ النوعَ .

وأما شبهُها بالخبرُ فلأنها (٣) نكرةٌ جاءت لتفيدَ ، وكذلك الخبرُ . والتنكيرُ فيه هو الأصل .

والفرقُ بينَها وبينَ المفعولِ به أنها يَعمَلُ فيها المتعدّي وغيرُ المتعدّي والمعاني . والمفعولُ به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرَّفاً ومنكَّراً ومشتقّاً وغيرَ مشتقّ ، والحال (٤) لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرةً مشتقَّة .

والفرقُ بينها وبين الظرفِ أن الحالَ هيئةُ الفاعلِ أو المفعول ، فهي في المعنى صاحبُ الحالِ بخلاف الظرف . وأيضاً فإنَّ الظرفَ يعمَل فيه معنى الفعلِ متأخِّراً ومتقدِّماً ، وأما الحالُ فلا يعملُ فيها معنى الفعل إلا متقدِّماً عليها .

---

(١) في ل د م (وانقضائها) .

(٢) في م (فانها) .

(٣) في ل د (فانها) .

(٤) سقطت الجملة التالية من د م ل .

وقال ابنُ الشجريّ في أماليه (١) :

الحالُ تفارقُ المفعولَ به من أربعةِ أوجهٍ :

الأولُ لزومُها التنكيرَ ، والمفعولُ يكون معرفةً ونكرةً .

والثاني أنّ الحالَ في الأغلب هي ذو الحال ، وأنّ (٢) المفعولَ هو غيرُ الفاعل .

والثالثُ أنّ الحالَ يعملُ فيها الفعلُ، ومعنى الفعل، والمفعولُ لا يعمل فيه المعنى .

والرابعُ أنّ المفعولَ يُبنَى له الفعلُ فيُرفع (٣) رفعَ الفاعلِ ، والحالُ لا يبنى لها الفعلُ .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام (٤) :

كثيراً ما تشتبهُ المعترضَةُ بالحالية . ويميِّزُها منها أمورٌ :

أحدُها أنّ المعترضةَ [د ــ ١٧٣ ، هـ ــ ١٩٢] تكون غيرَ [ل ــ ١٧١] خبريّة كالأمريّة ، والدعائيّة والقسميّة والتنزيهيّة .

---

(١) الامالي الشجرية ٢/٢٧٢ والنقل يطابق الأصل .

(٢) في د م ل (وليس المفعول هو الفاعل) .

(٣) في هـ (فيرتفع) .

(٤) ينقل السيوطي من مغني اللبيب ٤٤١ ــ ٤٤٤ قواعده ، ويسقط شواهده .

والثاني أنّه يجوز تصـديرُها بدليـلِ استقبال كلن والسين وسوفَ والشرط •

الثالثُ أنّه يجوزُ اقترانُها بالفاء •

الرابعُ أنه يجوز اقترانُها بالواو مع تصديرها بالمضارع المُثْبَت •

ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الأندلسيّ في شرح المفصّل :

الفرق بينهما من وجوه :

أحدُها أنّ الثانيَ غيرُ الأول في الإضافة التي بمعنى اللام ، سواء وافقَه في اسمه ، أو لم يوافقْه ، فإنه يتّفِق أن يكونَ اسمُ الغلام والمالكِ واحداً ، فالمغايرة حاصلة وإن اتّحد اللفظ • وأما التي بمعنى من فالأول (١) فيها بعض الثاني •

الثاني أنّ التي بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يُوصَفَ الأول بالثاني ، والتي بمعنى من يصحّ ذلك فيها •

الثالث أن التي بمعنى اللام لايصحّ فيها أن يكون الثاني خبراً عن الأوّل ، والتي بمعنى من يصحّ فيها ذلك •

قال ابنُ بَرْهان :

إذا صحّ أن يكونَ الثاني خبراً عن الأوّل فالإضافـةُ بمعنى (من) ، فإنْ امتنع ذلك فهي (٢) بمعنى اللام •

---

(١) في ل (فالاولى) •

(٢) في م ل (فان امتنع فهو) •

الرابـع أنّ التي بمعنى اللام لا يصحّ انتصابُ المضاف إليه فيها على التمييزِ ويصحّ في التي بمعنى من •

ذكر الفرق بين حتى الجارّة وإلى

قال السخاويّ في تنويرِ الدياجي :

(حتّى) إذا كانت جارّة وافقت (إلى) في أنها غايةٌ ، وخالفتْها في ثلاثة أشياء •

أحدُها أنها لا تدْخلُ على المُضمرِ ، فلا يقالُ : حتّاهُ (١) ، كما يقال إليه • [هـ ــ ١٩٣] •

الثاني أنّ فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في إلى •

الثالثُ أنّ إلى تقع خبراً للمبتدأ ، كقولـه تعـالى : « والأمرُ إليكِ » (٢) وحتّى لا تكونُ كذلك •

وقال ابنُ [م ــ ٢٧٨] القوّاس في شرح ألفيّة ابنِ مُعْط :

حتّى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوْجه :

أحدُها أنّ المجرورَ بها يجبُ أن يكون آخرَ جزء مما قبلَها ، أو ملاقيَ الآخر • تقـول : (أكلْتُ السـمكةَ حتى رأسِها (٣) ، ولا تقول حتى نصفِهـا أو ثُلثِها ، كمـا تقول : إلى نصفِهـا أو إلى ثلثِها) •

---

(١) في ل (فتاه) •

(٢) ﴿ والامر اليك فانظري ماذا تأمرين ﴾ النمل ٣٣ •

(٣) المقتضب ٢/٣٨ شرح المفصل ٨/١٦ الهمع ٢/٢٣ •

الثاني أنّ ما بعد حتّى لا يكونُ إلا من جنس ما قَبْلها ، فلا تقول : ركبتُ الخيلَ حتى الحمارِ ، ولا يلزم ذلك في إلى تقول : ذهب الناس إلى السوق .

والثالثُ أنّ حتى لا تقعُ مع مجرورها خبراً لمبتدأٍ بخلاف إلى.

والرابع أنها مختصة بالظاهر بخلاف إلى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابنُ السرّاج في الأصول :

الفرق بين المصدرِ وبين اسمِ الفاعل أنّ المصدرَ يجوزُ أن يُضافَ إلى الفاعل وإلى المفعول . تقول : عجبتُ من ضربِ [1] زيدٍ عمراً ، فيكون (زيدٌ) هو الفاعل في المعنى ، ومن ضرب زيدٍ عمروٌ فيكون (زيد) هو المفعول في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ، كما [2] لا يجوزُ أن يقالَ : عجبتُ من ضاربِ زيدٍ ، وزيدٌ فاعل .

وقالَ المهلّبيُّ :

الفرق بينَهما من ستّةِ أوجه :

١ ــ أنّ اسمَ الفاعلِ يتحمّل الضميرَ بخلافِ المصدرِ .

٢ ــ وأنّ الألفَ واللامَ فيه تفيدُ شيئين : التعريفَ والموصوليّةَ ، وفي المصدرِ تفيد التعريفَ فقط .

٣ ــ وأنه يجوزُ تقديمُ معمولِه عليه ، نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، بخلافِ المصدر .

---

(١) سقط السطر التالي من د .

(٢) سقطت (كما) من ل د م .

٤ — وأنه يعملُ بشبه الفعلِ ، والمصدرُ قائم بنفسه ، لا يعملُ بشبه شيءٍ لأنه الأصل •

٥ — وأنه لا يعملُ إلا في الحالِ والاستقبال ، والمصدرُ يعمل في الأزمنة الثلاثة •

٦ — والسادسُ ما ذكره ابنُ السرّاج من الإضافة •

وقال نظماً (١) : [هـ — ١٩٤]

تنافى (٢) مصدرُ الأفعالِ واسمٌ
لفاعلِها بواحدةٍ وخمسٍ :
ضميرٍ بعدَه ألفٌ ولامٌ
وتقديم لمعمولٍ بنكس
وتحذوها الإضافةُ ثمّ وزنٌ
وأزمنةٌ تجلّت غيرَ حدسِ

وقال ابنُ الشجريّ في أماليه :

ومن الفرق بينهما أنّ المصدرَ يعملُ (٣) معتمِداً وغيرَ معتمِدٍ، واسمُ (٤) الفاعلِ لا يعملُ إلا معتمداً على موصوفٍ أو ذي خبرٍ أو حال •

(١) أي المهلبي ، والمنظومة مذكورة في مخطوطة نظم الفرائد ق ٦ •
(٢) في هـ (بنا في) •
(٣) في ل (متعمدا) •
(٤) جاء في الامالي الشجرية ١/٣٧ : (•• لان اسم الفاعل اذا اعتمد عمل عمل الفعل واعتماده أن يكون خبرا ، أو صفة أو صلة ، أو حالا) •

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

يُحذف الفاعل من المصدر ، نحو : « أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَة يتيماً » (١) بخلاف الفعل ، فإنه لا يُحذف معه (٢) ، لأنَّ في ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بُني للإخبارِ عنه ، والمصدرُ لم يبن لفاعل ولا مفعول . وإنما يطلبُهما من جهة المعنى ، فكما يُحذفُ معه المفعولُ يُحذفُ الفاعل ، لأن بنيةَ المصدرِ لهما سواء .

ذكر ما افترق فيه المصدر وأنْ وأنَّ وصلتهما (٣)

افترقا في أمور :

الأول (٤) والثاني قال ابنُ مالك في شرح العمدة :

إذا لم يشارك المصدرُ المعلّل في الفاعلِ والزمانِ معاً فلا بدَّ من حرْف التعليل ، نحو : جئتك لرغبتك فيَّ ، أو جئتُك الساعة لوعدي إياكِ أمسِ . فلو كان المصدرُ أنْ وصلتَها ، أو أنَّ وصلتَها لم يجب حرفُ التعليلِ ، فيجوزُ أن يقال : جئتُك أن رغبتَ فيَّ ، وجئتُك الساعةَ أنْ وعدتُك أمسِ ، وكذلك أنك رغبت فيَّ ، لأنَّ

---

(١) البلد ١٤ ـ ١٥ .

(٢) في د (منه الفاعل) وفي ل م (معه الفاعل) .

(٣) في م (وصلتها) وفي ل (أو أن وصلتهما) .

(٤) في د (أحدها) .

أنْ وأنَّ قد اطَّرد فيهما جوازُ الاستغناءِ عن حروفِ الجرِّ في هذا البابِ وغيرِه • انتهى •

يشير بقوله : (وغيره) ، إلى قوله في الألفية في بابِ التعدّي واللـــزوم :

والحـذفُ (1) مـع أنَّ وأنْ يطَّرِدُ

معْ أمن لَبْسٍ ، كعجبت أن يدوا(2)[هـ ـ ١٩٥]

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامِك بإظهار الجارِّ مع المصدر وجوباً ، وحذفه مع أن أو أنَّ وصلتها •

الثالث قال أبو حيّان :

زعم ابنُ الطراوة أنه لا يجوزُ أنْ يُضاف إلى أنْ ومعمولِها • قال : [م ـ ١٧٩] لأنَّ أن معناها التراخي ، فما بعدَها في جهةِ الإمكان وليس [د ـ ١٧٤] بثابتٍ ، والنيّة في المضاف إثباتُ عينهِ بثبوت عين ما أُضيف إليه (3) ، فإذا كان ما أُضيف إليه غيرَ ثابت في نفسه فأن يُثْبِتَ غيره مُحالٌ •

قال أبو حيّان : وهو مردودٌ بالسماعِ ، فقد حكاها الثقاتُ عن العربِ في قولهم : مخافةَ أن تفعلَ (4) • ويقالُ : أجيءُ بعدَ أن تقومَ ، وقبل أنْ تخرج •

---

(1) في الفية ابن مالك : (نقلا وفي أن •• البيت) •

(2) في د م (يدو) •

(3) سقطت (اليه) من م •

(4) في هـ (تشقل) ومما يدل على صحة الاضافة قول عبيد الله بن قيس الرقيات : قبل أن تطمع القبائل في ملك قريش ، وتشمت الاعداء •

الرابع قال ابنُ يعيش (١) :

قالوا في التحذير : إيّايَ وأنْ يحذفَ (٢) أحدُكم الأرنبَ ، يعني يرميَه بسيف أو نحوه • فأن في موضع نصْب ، كأنّه قال : إياي وحذفَ أحدِكم الأرنبَ (٣) ، ولو حذِفَت الواو (٤) لجاز مع أن ، فيقال (٥) : إيّايَ أنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ ، ولو صرّح [ل ـ ١٧٢] بالمصدر لم يجُز حذفُ الواوِ ولا مِنْ • والفرق بينهما أنّ أنْ وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجزْ في المصدرِ الصريح •

الخامسُ قال أبو حيّان في إعرابه :

نصّوا على أنّ (أنْ) المصدرية لا يُنعتُ المصدر المنسبِكُ منها ومن الفعل ، فلا يوجَد في كلامهم : يُعجبني أنْ قمتَ السريعُ ، تريد (قيامُك السريعُ) ولا عجبت من أن تخرج السريعِ ، أي من خروجِك السريعِ ، قال : وحكم باقي الحروف المصدرية حكمُ أنْ ، فلا يوجد في كلامهم وصفُ المصدر المنسبك من أنّ ، ولا من ما ،

---

(١) شرح المفصّل ٢/٢٦ •

(٢) نسب هذا القول الى عمر بن الخطاب في شرح الكافية ١/١٨١ وانظر اللسان (حذف) والهمع ١/١٧٠ •

(٣) وبعده في شرح المفصل : (وقال الزجاج : ان معناه اياي واياكم ، ودل عليه قوله وأن يحذف أحدكم الارنب) •

(٤) سقط السطر التالي من د • ومعنى قوله : (لجاز مع أن) : لجاز حذف الواو مع بقاء أن •

(٥) في م (فيقال اياي أن تحذف) •

ولا من كي ، بخلاف صريحِ المصدر ، فإنه يجوز أنْ يُنعَت ، وليس لكلِّ مصدرٍ حكمُ المنطوقِ به ، وإنّما يُتّبع في ذلك ما تكلّمتْ به العرب .

وقال ابنُ هشام (١) في المغني : اعلم (٢) أنهم حكموا لأنْ وأنَّ المقدّرتين [هـ ــ ١٩٦] بمصدر معرّف بحكم الضمير ، لأنه لا يوصف كما أنَّ الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن قال ابنُ هشام في المغني :

لا يُعطى المصدرُ حكمَ أنْ وأنَّ وصلتِهما في جواز حذف الجارّ ، ولا في سدّهما مسدَّ جزئي الإسناد في باب ظنَّ وعسى ، ولا في النيابة عن ظرف الزمان ، تقول : عجبتُ أن تقومَ ، أو أنّك قائم . ولا يجوز (٣) عجبتُ قيامكَ . وتقول : حسبت أن تقومَ وأنّك قائم ، ولا تقول : حسبت قيامَك ، حتى تذكر الخبرَ ، وتقول (٤) : عسى أنْ تقومَ ، ولا يجوزُ عسى قيامك . وتقول : جئتُك صلاةَ العصرِ ، ولا يجوز جئتُك أن تصلّيَ العصر ، خلافاً لابن جني والزمخشريّ .

وقال ابن إياز :

يجوز حذف حرف الجرِّ مع أنَّ وأنْ كثيراً ، ولا يجوز مع

---

(١) سقط السطران التاليان من م .

(٢) في د (ولا يجوز الا عجبت من قيامك ، ولا تقول) وفي م (ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول) .

(٣) سقط السطر التالي من د .

(٤) في د (ولا يجوز جئتك صلاة العصر) .

المصدر . لا تقول : رغبت لقاءَك ، وتريد : في لقائِك ، إذ المسوِّغُ للحذف معهما طولُ الكلام بصلتِهما ، ولا طولَ هنا .

وقال ابن القوّاس :

يجوز[1] في باب التحذير مع أنْ من حذف حرفِ الجرّ وحذفِ حرف العطف مالا يجوزُ في غيرها مصدراً كان أو غيره[2] .

التاسع قال ابن يعيش[3] :

في قوله تعالى : « إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنكم »[4] وقول الشاعر :

٣٦٨ـ لم يمنعِ الشربَ منها غيرَ أنْ نطقت[5]

. . . .

بُنيت (مثل وغير) على الفتح لإضافتهما إلى غير متمكّن . فإن

---

(١) سقط السطر التالي من د .

(٢) في م (غيرها) .

(٣) شرح المفصل ٣/٨١ .

(٤) في د (مثل ما أنكم) والآية هي ﴿ انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ الذاريات ٢٣ .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأسلت وعجزه (حمامة في غصون ذات أو قال) ولم ينسبه سيبويه الى قائل ١/٣٦٩ والضمير في منها يعود الى الناقة المذكورة في البيت السابق ، والأوقال جمع وقل نوع من الشجر . وانظر الأمالي الشجرية ٢/٢٦٤ والانصاف ٢٨٧ وشرح المفصل ٣/٨٠ ، ٨/١٣٥ واللسان (وقل) ومغني اللبيب ١٧١ (٢٨٦) ٥٧١ (٩١٣) والتصريح ١/١٥ والهمع ١/٢١٩ والخزانة ٢/٤٥،٣/١٤٤ ـ ١٥٢ ـ والدرر ١/١٨٨ .

قيل : فأنْ والفعل في تأويل المصدرِ ، وكذلك أنَّ المشددة مع ما بعدها . والمصدر اسم متمكن فحينئذ (مثل وغير) قد أضيفا إلى متمكّن ، فلِمَ وجبَ البناء ؟ .

قيل : كونُ أنْ مع الفعلِ في تقدير المصدرِ شيءٌ تقديريٌّ ، والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به ، وإنما الملفوظُ به حرفٌ وفِعْل ، فلما أُضيفا (١) إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنيا (٢) معها ، لأن الأضافة بابُها أن تقع على الأسماء المفردة .

فلما خرجتْ هنا عن بابها بُنيَ الاسم .

العاشر يقال : ضربت زيداً ضرباً ، ولا يقالُ ضربت زيداً أنْ ضربتُ ، على إيقاعِ أن والفعلَ موقع المصدر ، وأجازه الأخفش (٣) .

وحجةُ الجمهور أنَّ (أنْ) تخلّصُ [هـ ــ ١٩٧] الفعلَ للاستقبال والتأكيدُ إنما يكون بالمصدر المُبْهَم ، وعلّله بعضُهم بأنَّ (أن تفعل) يعطي (٤) محاولةَ الفعل ، ومحاولةُ المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك (٥) لم يَسُغْ لها أن تقع مع صلتِها موقع المصدر .

قال صاحبُ (٦) البديع : أجاز الأخفشُ مسألةً لا يجيزُها

---

(١) في م ل (أضيفتا) وفي د (أضيفت) .

(٢) في د (بينت) وفي م ل (بنيتا) .

(٣) الهمع ١/١٨٧ .

(٤) في د م (تعطي) .

(٥) في م (فلذلك) .

(٦) ورد في الجزء الأول من الاشباه والنظائر الطبعة الهندية هـ ص ١٣٩ أنه محمد بن مسعود بن الزكي والكتاب غير معروف .

[م ــ ٢٨٠] غيرُه : ضربتُ زيداً أن ضربْت ، ويقول هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر : قد ينوبُ المصدرُ عن الظرفِ ، نحو : جئتُك قدومَ الحاجِّ ، وانتظرتك حلْبَ ناقةٍ . ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول ، وهو أنْ والفعل ، نحو : « وترغبونَ أنْ تنكِحوهن » (١) إذا قُدِّر بفي خلافاً للزمخشري .

الثاني عشر قال ابنُ مُجاشعٍ في كتاب معاني الحروف :

الفرق بين كرهت خروجَك ، وكرهت أن تخرجَ أنَّ الأول مصدرٌ غير موقَّت ، والثاني مصدر موقَّت لأنه بيَّن فيه الوقتَ .

وقال الأندلسيُّ في شرح المفصل :

الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر (٢) ، وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدُهما ذكرَه عليُّ بنُ عيسى ، أن ذكر المصدر بمنزلة المجمل ، لأنه يحتمل الفعلَ الذي نُسب إلى فاعله ، والفعلَ الذي فُعِل ، والفعل الذي فعَله ، وإذا ذكرتَ أن مع الفعل فقد أفصحتَ بالمعنى الذي أردتَ من ذلك . مثال ذلك : أعجبني أن ضَرَبَ زيدٌ ، وأن ضُربَ زيدٌ ، وأن تضربَ وأن يُضْرَبَ زيد .

والآخر أنَّ ذكر المصدر لا يدلُّ على زمانٍ بعينه ، وذكر أنْ مع الفعل يدلُّ على أنَّ الفعل وقع من فاعله فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

---

(١) النساء ١٢٧ .

(٢) سقط من د (بمعنى المصدر) .

وفرقٌ ثالث وهو أنَّ أن وصلتَها له شبهٌ بالمُضْمَر في أنّه لايوصَف ، ولذلك (١) اختار الجَرْمي في البرّ من قولـه تعـالى : « ليس البرَّ أن تولّوا » (٢) النصبَ لأنه إذا اجتمع مضمر ومظهرٌ فالوجهُ أنْ يكونَ المضمرُ الاسمَ ، لأنه أذْهَبُ في الاختصاص • انتهى •

وفي تذكرةِ ابنِ مكتومٍ عن تعاليق ابن جني :

من قـــال :

٣٦٩ـ • • •   • • •   • • •

فإنّما (٣) هيَ إقبـــالٌ وإدبـــارُ

لم يقل : فإنما هي أن تُقبل وأن تُدْبِرَ • وإن كان هذا بمعنى المصدر ، وذلك لأن [هـ ــ ١٩٨] قوله [د ــ ١٧٥] إقبال مصدر

---

(١) في م (وكذلك) •

(٢) ﴿ ليس البرأن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ﴾ البقرة ١٧٧ •

(٣) البيت للخنساء ، وصدره كما روي في ديوانها ٤٨ : (ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت) وفيه تصف الشاعرة حزنها على أخيها صخر ، فتشبه نفسها ببقرة فقدت ولدها فهي دائمة الاضطراب من الحزن عليه ••• استشهد به سيبويه ١/١٦٩ على التجوز في الاخبار عن اسم العين بالمصدر فقال : (من ذلك قول الخنساء : ترتع ما •• فجعلها الاقبال والادبار مجازاً على سعة الكلام كقولك نهارك صائم ، وليلك قائم) •
وانظر المقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ وأمالي الزجاجي ٣٤٠ والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ والمنصف ١/١٩٧ والمحتسب ٢/٤٣ ودلائل الاعجاز ١٩٧ والأمالي الشجرية ١/٧١ وشرح المفصل ١/١٤٤ والتصريح ١/٣٣٢ وخزانة الأدب ١/٢٠٧ ــ ٢٤٠ •

دالٌ على الأزمنةِ الثلاثة دلالة مبهمة غيرَ مخصوصة ، فهو عامٌ ، وقولك أن تقبل خاصٌ ، لأنَّ أنْ تخصِّصُ الاستقبال . فلما كانوا توسَّعوا في الأول ، وهو المصدر ، لم يتوسَّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في تذكرةِ ابنِ الصائغِ قال : نقلت من مجموعٍ بخطِّ ابن الرماح :

يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل ، وتعريفه بأل العهديّة والجنسية غير الموصولة ، وعدم الجمع بين أل والإضافة ، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا في:

٣٧٠ـ . . . .

مواعيدَ عرْقوبٍ (١) أخاهُ ....

---

(١) الشاهد جزء من بيت لابن عبيد الأشجعي ، نسب الى الشماخ ، لكنه غير مروي في ديوانه . ونصه :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

استشهد به سيبويه : ١/١٣٧ على عمل المصدر النائب عن فعله فقال : « كأنه قال واعدتني مواعيد عرقوب أخاه،ولكنه ترك واعدتني استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف ، وابن الصائغ جاء به شاهداً على عمل المصدر مجموعاً (مواعيد) وانظر الخصائص ٢/٢٠٧ وأمثال الميداني ٢/٣١١ وشرح المفصل ١/١١٣ والمقرب ٢٥ ، واللسان (ثرب) والهمع ٢/٩٢ ، والدرر ٢/١٢٢ ورواه البغدادي وياقوت بيترب .

وتركتُه (١) بملاحسِ البقرِ أولادَها (٢)

ذكر ما افترق فيه اسم (٣) الفاعل والفعل

قال في البسيط :

اعلم أنَّ اسم الفاعل ينقصُ عن الفعل ، ويفارقه بستَّة أشياء :

أحدُها لا يعمل عندَ البصريين إلاَّ في الحالِ والاستقبالِ ، والفعل يعمل مطلقاً .

الثاني اشتراطُ اعتمادِه عند البصريين .

الثالث إذا (٤) جرى على غيرِ مَنْ هُوَ لهُ برز ضميرُه عند البصريين بخلاف الفعل .

الرابع [ل ـ ١٧٣] أنه يجوز تعديتُه بحرف الجرّ ، وإن امتنع ذلك في فعله ، نحو : « فعَّالٌ لِمَا يُريد » (٥) وقال الشاعر :

---

(١) في ل (بملا حسن) .

(٢) في أساس البلاغة (لحَس) (أولاده) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ص ١٣٥ (٦٧٢) وقال في شرحه : (أي بحيث تلحس البقر أولادها ، يعني بالمكان القفر ، ويروى (بمباحث البقر) يقال : معناهما تركته بحيث لايدري أين هو) .

(٣) سقط (اسم) من د .

(٤) في ل (أنه) .

(٥) هو د ١٠٧ .

٣٧١ـ ونحن التارِكونَ لِمَـــا سَخِطْنا
ونحن الآخـــذونَ لما رَضِينـــا (١)

الخامسُ أنَّ اسمَ الفاعل مع فاعلِه يُعَدّ من المفردات بخلاف الفعل مع [هـ ــ ١٩٩] فاعله • ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به •

السادسُ أنَّ الألف والواو في : (ضاربان وضاربون) حرفان يدلانّ على التثنية والجمع ، وهما في : (يضربان ويضربون) اسمان يدلانّ على الفاعل المثنى والمجموع •

وقال في موضع آخر : اعلم أنَّ الألفَ والياءَ والواوَ اللاحقةَ لاسم المفعول واسم الفاعل حروفٌ [م ــ ٢٨١] دالّةٌ على التثنيةِ والجمع • والفاعل (٢) فيها ضميرٌ لا يبرزُ ، بخلافِ الفعلِ ، فإنّها فيه ضمائرُ دالةٌ (٣) عـلى المثنّى والمجموع والفاعلة المخاطبة عنـد سيبويه (٤) • وإنما حكمنا بأنها حروفٌ ، وليست بضمائر لتغيّرها (٥) بدخول العامل ، والضمائرُ في الفعلِ لا تتغيّرُ بدخوله • وإنما لم يبرزْ ضميرُ الفاعل في الصفات في تثنيةٍ ولا جمع لثلاثة أوجه (٦) :

---

(١) هو البيت الثالث والستون من معلقة عمرو بن كلثوم • انظر شرح ٦/٧٨ •

(٢) في د م (منها) •

(٣) في م (على الفاعل المثنى) •

(٤) انظر الكتاب ١/٥ •

(٥) في د م (لتغييرها) •

(٦) في د (الثلاثة) •

أحدها لتنحطّ (١) رتبتُها عن رتبة الفعـل الذي هو أصلُها في العمل ، فإنه يبرزُ فيه ضميرُ التثنيةِ ، والجمع •

والثاني أنه لو برز لكان بصورة الضمـير الدالّ عـلى التثنية والجمع في الفعل ، وحينئذ فيؤدي إلى اجتمـاع ألفـين في التثنية : أحدُهما ضمير ، والثاني علامةُ التثنيةِ ، واجتماع واوين في الجمع : إحداهما (٢) ضمير ، والثانيةُ علامة الجمع ، ولا يجوزُ الجمعُ بينهما لأنهما ساكنان ، فلا بدَّ من حـذفِ أحدِهما • وإذا كان لا بدَّ من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامةُ التثنية والجمع ، وليس بضميرٍ بدليل تغيُّرِه ، والضميرُ لا يتغيَّر •

والثالثُ أنَّ الصفةَ لمّا كانتْ تثنّى وتُجمع بحكم الاسميَّة استَغْنِي عن بروزِ ضميرها بدليل (٣) علامة التثنية والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يُثنّى ولا يُجمع ، فلذلك برز ضميره ليدلَّ على تثنية الفاعل وجمعه •

وذكر الأندلسيُّ بدلَ الوجه الرابع في الفرق أنَّ اسم الفاعل إذا ثُنّي أو جُمع ، واتَّصل به ضمير وجب حذفُ نونه ، لاتصال الضميرِ عـلى المشهور ، وذلك لا يجبُ في الفعـل ، بل يتَّصِـلُ الضمير (٤) به •

---

(١) في د (لتخبر ما رتبتها) •

(٢) في ل م (احديهما) •

(٣) في د ل (بدلالة) •

(٤) في د م (بها الضمير) •

وقال المُهَلَّبِيُّ (١) :

مراتبُ سِتٌّ لم تكنْ لاسمِ فاعلٍ
تنزَّلَ عنها ، واستبَدَّ بها الفِعْلُ

يحلُّ (٢) إذا لم يعتمِدْ في محلِّهِ
ولا بدَّ من إبراز مُضْمَرِه يتْلو [هـ٢٠٠]

وإن كان معناه المُضِيَّ فمُبْطِلٌ
وتسقطُ نوناه إذا مضمرٌ يخلو

وتقديرُه فرداً ، وجعلُك واوَه
وأختاً لها في الجمع حرفاً به (٣) يعلو (٤)

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك أنَّ اسمَ الفاعل يُبنى (٥) من اللازم كما يُبنى من المتعدِّي ، كقائم وذاهب ، واسمُ المفعول إنما يُبنى من فعلٍ متعدٍ ، لأنه جارٍ على فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه . فكما أنه لا يُبنى إلا من متعدٍّ كذلك اسم المفعول . ذكره في البسيط قال : فإن عُدِّيَ اللازم

(١) مخطوطة نظم الفرائد ق ٣ .

(٢) في د (تخل) .

(٣) في م ومخطوطة نظم الفرائد (به) وفي هـ د (بها) .

(٤) في د (يعلوا) .

(٥) في ل (مبني) .

بحرفٍ جرٍّ أو ظرفٍ جاز بناءُ اسم المفعول منه نحو « غيرِ المغضوبِ عليهم » (١) وزيد مُنْطَلَقٌ به .

ومن ذلك قال ابنُ مالكٍ في شرح الكافية :

انفردَ اسمُ المفعول عن اسم الفاعلِ بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ معنى ، نحو : الورعُ محمودُ المقاصدِ ، وزيدٌ مكسوٌّ (٢) العَبْدِ ثوباً .

وقال الأندلسيُّ في شرح المفصَّل :

الفرقُ بين اسمِ الفاعل المراد به الماضي (٣) وبين اسم الفاعل (٤) المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدُها أنَّ الأول لا يعملُ إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً .

ثانيها أنَّ الأول يتعرَّفُ (٥) بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها أنَّ الأول إذا ثُنِّيَ أو جُمع لا يجوزُ فيه إلا حذفُ النون والجرُّ، والثاني يجوزُ فيه وجهان : هذا، وبقاء النون والنصب.

---

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) في د م (يكسو) .

(٣) في ل م (المضي) .

(٤) في د (المفعول) .

(٥) في م (يتصرف) .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبَّهة واسم الفاعل

قال ابن القوَّاس في شرح الكافية :

الصفةُ المشبَّهة تشبهُ اسمَ الفاعلِ من وُجوه [د ـــ ١٧٦] ، وتفارقه من وجوه . أما وجوه الشَّبَه فأربعة : التذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمْع .

وأما وجوهُ (١) المفارقةِ فسبعةٌ :

أحدُها أنها لا تعمــلُ إلا في السببيِّ دون الأجنبي ، نحو : زيدٌ حسنٌ [م ـــ ٢٨٢] وجهُه [هـ ـــ ٢٠١] ولا يجوزُ : حسنٌ(٢) وجهُ عمروٍ كما يجوز ضاربٌ وجْهَ عمروٍ لنُقْصانِها عن مرتبة اسم الفاعل .

والثاني لايتقدَّمُ معمولُها عليها ، فلا يُقــال : زيدٌ (٣) وجهاً حسن ، كما يقال : زيد عمراً ضاربٌ .

والثالث عدَمُ شبهِ الفعل ، ولذلك احتاجتْ في العمل إلى شبه اسم الفاعل .

الرابعُ أنها لا توجد إلا ثابتةً في الحال ، سواء كانت موجودةً قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرض لذلك ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يدلُّ

---

(١) في د م (وجه) .

(٢) على تقدير المبتدأ الملحوظ من الكلام كأنه أراد لايجوز (زيد حسن وجه عمرو) كما يجوز (زيد ضارب وجه عمرو) .

(٣) سقط (زيد) من م .

على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ، ويعمل منها (١) في الحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصدنا (٢) بالصفة معنى الحدوث أُتيَ بها على زِنَةِ اسم الفاعل فيقال في حسن : حاسن . فحسن هو الذي ثبت له الحُسْن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً . وفي التنزيل « وضائقٌ به صدرُكَ » (٣) فعدلَ عن ضيِّق إلى ضائق، ليدلّ على عُروض ضيق ، وكونِه غيرَ ثابت في الحال .

لا يقال فإذا دلّت على معنى ثابت (٤) كانت مأخوذةً من الماضي ، لكونه قد ثبت ، وحينئذ فيلزم ألاّ تعمل ، لكون اسم الفاعل المشبهّةِ به للماضي ، وهو لا يَعمْل . لأنّا نقول (٥) : إنما يلزمُ ذلك أن (٦) لو كان دلالتُها على الثبوت ، وتعلّقها بالماضي يُخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً ، وهو ممنوع . بل معنى الحال موجودٌ فيها ، فإنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، دلّ على أنّ الصفةَ موجودةٌ لاتصال زمانِها من إخبارك ، لا أنها وُجدت ثمّ عُدِمت .

الخامسُ أنها لا تؤخذُ (٧) إلا من فعلٍ لازم .

السادسُ أنها إذا دخل عليها أل وعــلى معمولِها كان الأجودَ

---

(١) في ل (فيها) .

(٢) في د م (قصد) .

(٣) ﴿ فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك ﴾ هود ١٢ .

(٤) في م (سابق) .

(٥) في هـ (تقول) .

(٦) سقطت (أن) من د .

(٧) في م (توجد) .

في معمولِها الجرُّ ، بخلافِ [ل ــ ١٧٤] اسم الفاعل فإن النصب فيه أجودُ .

السابعُ أنه لا يجوزُ أن يُعطفَ على المجرور بها بالنصب ، فلا يقال : زيد [هـ ــ ٢٠٢] كثيرُ المالِ والعبيدَ ، بنصب العبيد ، كما يقال : زيدٌ ضارب عمروٍ ، وبكراً لأنه (١) إنما يُعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى .

وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع في المعنى ، لأن الأصل في : كثير المال ، كثيرٌ ماله .

وذكر ابنُ السرّاج في الأصول فرقاً ثامناً ، وهو أنَّ اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبتُ من ضاربِ زيدٍ ، وزيدٌ فاعل . ويجوز (٢) في الصفة المشبَّهة إضافتها إلى الفاعل ، لأنها إضافة غيرُ حقيقية ، نحو : الحسن الوجه والشديدُ اليدِ . فالحُسْنُ للوجهِ ، والشدَّة لليدِ ، والمعنى حسنٌ وجهُه .

وزاد ابن هشام في المغني (٣) فروقاً أخرى :

أحدُها أنَّ اسم الفاعل لا يكونُ إلا مُجارياً للمضارع في حرَكاتهِ وسَكَناتِه ، وهي تكون مجاريةً له ، كمنطلقِ اللسان ، ومطمئنِّ النفسِ ، وطاهرِ العرضِ ، وغيرَ مجاريةٍ له ، وهو الغالب .

والثاني أنه لا يخالف فعلَه في العمل ، وهي تخالفُه فإنها تنصب مع قصورِ فعلِها .

---

(١) في د (لا أنه) .

(٢) في د (ولا يجوز) وجملة مكررة .

(٣) مغني اللبيب ٥١١ ــ ٥١٢ السيوطي يقتبس القواعد ويسقط الشواهد .

والثالث أنه لا يقبُح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى (١) ضميره ، نحـو مررتُ بقاتلِ أبيه ، ويقبُحُ مررتُ بحسنِ وجهِهِ .

والرابع أنه يُفصلُ مرفوعُه ومنصوبُه كزيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوه عمراً ، ويمتنع عند الجمهور زيدٌ حَسَنٌ في الحربِ وجهُه ، رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ .

والخامسُ أنّه يجـوزُ اتبـاعُ معموله بجميـعِ التوابعِ ، ولا يُتْبَعُ معمولُها بصفة . قاله الزجّاجُ ومتأخرو (٢) المغاربة .

والسادسُ أنّه يجوزُ حذفُه وإبقاء معمولِه ، وهي لا تعملُ محذوفة .

وقال الأندلسي في شرحِ المفصَّل :

الأمورُ التي ضارعت بها الصفةُ المشبَّهة اسم الفاعل ستّةٌ : الاشتقاقُ ، واتحادُ المعنى ، [م ـــ ٢٨٣] والإفـرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ والتذكيرُ ، والتأنيث .

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدُها أنّ هذه الصفات لا توجدُ إلا حالاً ، واسمُ الفاعل يصلح (٣) للأزمنة [هـ ـــ ٢٠٣] الثلاثة .

ثانيها أنّها لا تعملُ إلا فيما كانَ من سببِ موصوفِها ، أعني الاسم الذي تجري عليه إعراباً .

---

(١) في م (الى مضاف ضميره) .

(٢) في د (ومتأخر) .

(٣) في م (لايصلح) .

ثالثُها لا يتقدَّمُ معمولُها عليها .

رابعُها أنَّ المنصوبَ بها ليس مفعولاً به صريحاً .

خامسُها أنَّ الألفَ واللام متى كانتْ فيها وفي معمولها كان الأصلُ الجرَّ .

سادسُها أنَّه لا يُعطف على المجرور بها نصباً .

سابعُها أنها تعمل مُطلَقاً من غيرِ تقييدٍ بزمانٍ أو ألفٍ ولامٍ.

ثامنُها أنَّها يقبُح أن يُضمرَ فيها الموصوفُ ويضاف معمولُها إلى مضمره .

تاسعُها أنها لاتكون علاجاً ، واسم الفاعل قد يكون وقد لايكون.

عاشرها أنها لاتوافق الفعلَ عِدَّةً وحركة وسكونا .

قال ابنُ بَرْهان :

ضاربٌ يعملُ عملَ فعله (١) الذي أُخذَ منه ، وحَسَنٌ يعمل ما يعمل فعلُه ، لأنه ينصبُ تشبيهاً له بضارب . وبينهما فرقٌ من طريق (٢) المعنى وذلك أنَّ الفاعل في : زيدٌ ضاربٌ عمراً غيرُ المنتصب، والفاعل في المعنى في : زيدٌ حسنُ الوجهِ هو (٣) المنتصب . فإن قيل : ما العلَّةُ في حمل حسنِ الوجه على ضارب ؟ قلنا : لأنَّهما صفتان .

قال الأندلسيُّ :

هذا الذي ذكر فرقٌ آخرُ أيضاً ، وهو أنَّ المنصوب بها فاعل

---

(١) في د (فعليه) .
(٢) في ل (طرق) .
(٣) في د (وهو المنتصب) .

في المعنى ، وذلك أنّك إذا قلت : زيدٌ ضارب عمراً ، فقد أخبرتَ بوصول الضرب من زيدٍ إلى عمرو ، وأما زيدٌ حسنُ الوجهِ فلا يخبر أنّ الأول فعل بالوجهِ شيئاً ، بل الوجــه هو الفاعلُ في الحقيقة إذ الأصل زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ . ويشترط فيها الاعتمادُ كما اشتُرط في اسم الفاعل . [هـ ــ ٢٠٤] .

ذكرُ ما افترق فيه أفعلُ في التعجّب وأفعلُ التفضيل

قال صاحب البسيط :

التعجّب والتفضيلُ يشتركان في اللفظ والمعنى (١) :

أمّا اللفظُ [د ــ ١٧٧] فلتركيبهما (٢) من ثلاثــةِ أحرفٍ أصولٍ وهمزة .

وأمّا المعنى فلأنّ ما أعلــم زيداً ! و زيدٌ أعلَمُ من عمــروٍ يشتركانِ في زيادة العلم، ويفترقانِ في أنّ أفعل في التعجّب ينصب(٣) المفعول به ، نحو : ما أحســن زيداً ! وأفعــل التفضيــل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصبه للسماع والقياس :

أما السماعُ فقولُه (٤) :

---

(١) في م (والمغني) .

(٢) في م ل (فلتركبيهما) .

(٣) في م (تنصب) .

(٤) في ل (أكر) بضم الراء .

٣٧٢ـ أَكَرَّ وأحمى للحقيقـــةِ منهـــمُ
وأَضْرَبَ منَّا بالسيوفِ القوانسا (١)

وأما القياسُ فإنه اسمٌ مأخوذٌ من فِعْل ، فوجب أن يعملَ عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة ، والجواب عن البيت أنَّ القوانس منصوب بفعل دلَّ عليه أضرب ، أي : نضربُ القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين :

أحدُهما أنَّ الأسماء العاملة لها أفعالٌ بمعناها ، فلذلك عملتْ نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له (٢) فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .

والثاني أنَّ أصلَ العملِ للفعل ، ثمَّ لِما قويت مشابهته (٣) له ، وهو اسمُ الفاعلِ واسم المفعول ، ثمَّ لِما شبه بهما من طريقِ التثنيةِ والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفــة المشبَّهة . وأفعل التفضيل إذا (٤) صحبته (مِنْ) امتنعت منه هذه الأحكام ، فبعُدَ لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم (٥) يعملْ في الظاهر . ذكره صاحب البسيط .

(١) البيت لعباس بن مرداس والقوانس ج قونس ، والقونس مقدم البيضة في رأس الفارس . انظر الاصمعيات٢٣٨ القصيدة ٧٠ البيت ١٢ وحماسة المرزوقي ٤٤١ وخزانة الادب ٥١٨/٣ .

(٢) في م (ليس فعل) .

(٣) سقطت (له) من د .

(٤) في هـ (أذ) .

(٥) في م (لم يعل) .

ذكرُ ما افترق فيه نِعْمَ وبئْس وحبَّذا

قال ابنُ النحَّاس في التعليقة :

(حبَّذا) كنِعْم وبئسَ في المبالغة في المدح والذمّ ، إلاّ أنّ بينهما فرقاً ، وهو أنّ حبَّذا مع كونِها للمبالغة في المدح تتضمَّنُ تقريبَ الممدوحِ [م ــ ٢٨٤] من القلب وكذلك في الذمّ تتضمَّن بُعْدَ المذموم من القلب . [هـ ــ ٢٠٥] وليس في نعم وبئس تعرُّض لشيءٍ من ذلك .

قال ومما افترقا فيه : أنَّه يجوزُ في حبَّذا الجمعُ بين الفاعل الظاهر والتمييز ، من غير خلاف ، نحو : حبَّذا رجلاً زيد" . وجرى في نِعم وبئس خلاف" ، فمنعه جماعة وجوزّه آخرون منهم الفارسيُّ والزمخشريُّ ، وفصَّل جماعة منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظُ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييزُ معنى زائداً جاز الجمع بينهما وإلاّ لم يجزْ .

قال : وإنما جرى الخلافُ في نِعْم وبئس ، ولم يجرِ في حبَّذا لأنّ بينهما فرقاً ، وهو أنّ الفاعل في حبَّذا ــ وهو اسم الإشارة ــ مُبْهَم" ، فله مرتبة من [ل ــ ١٧٥] مرتبتي فاعلي° نعم وهما المُظْهَر والمُضمر . فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح (١) فاعل نِعْمَ المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم

(١) في م (كوضوع) .

تمييزُه . بل لمَّا كان فيه إبهامٌ فارق به الفاعلَ المظهر في نعم جازَ أن يجمع (١) بين الفاعلِ والتمييز في حبَّذا . ولما قل إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جوَّزنا عدمَ التمييزِ في حبَّذا ظاهراً ومقدَّراً ، ولم نجزه في نعم . انتهى .

ذكرُ ما افترقت فيه التوابع

قال في البسيط :

الفرقُ بين الصفةِ والتأكيد من خمسة أوجهٍ :

أحدُها أنه لا يصحّ حذفُ المؤكَّد ، ويصحّ حذف الموصوف . وسرّه أنّ التأكيدَ ليس فيه زيادةٌ على المؤكَّد ، بل هو هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حذف لبطل سرّ التأكيد . وأما الصفةُ ففيها معنىً زائدٌ على الموصوف فإذا عَلِمَ الموصوفُ جاز حذفه وإبقاؤها (٢) لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف . لأنها بمنزلة المستقلّ بالنظر إلى المعنى الزائد .

والوجهُ الثاني أنّ التوكيدَ المتعدّدَ لا يُعطَفُ بعضُه على بعض ، والصفاتُ المتعدّدةُ يجوزُ عطف بعضِها على بعض ، وسرّه أنّ ألفاظَ التوكيد (٣) متّحدةُ المعاني . وألفاظ الصفات متعدّدةُ

(١) في د (جاز الجمع) .

(٢) في د م ل (وبقاؤها) .

(٣) في م ل (التأكيد) .

المعاني (١) • فجازَ عطفُها لتعدُّدِ معانيهـا ، ولم يجزْ في التأكيدِ لاتحـاد معانيه •

والوجهُ الثالث أنَّ ألفاظ التأكيد لا يجوزُ قطعُها عن إعراب متبوعها والصفاتُ يجوز قطعُها عن إعرابه ، وسرُّه أنَّ القطع إنما يكون لمعنى مدحٍ أو ذمٍّ [هـ ــ ٢٠٦] وهو موجود في الصفات ، فلذلك جاز قطعها • وأما التأكيد فلا يستفادُ (٢) منه مدحٌ ولا ذمٌّ ، فلذلك لم يجز قطعُه •

والوجهُ الرابعُ أنَّ التأكيدَ يكونُ بالضمائر دون الصفاتِ ، وسرُّه أنَّ التأكيد يُقوِّي المعنى في نفسِ السامع بالنسبة إلى رفْع مجازِ الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح • فلـذلك احتيج إليه • وأما الصفةُ فلأنَّ المقصودَ منها إيضاحُ المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح ، فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينةُ التكلُّم أو الخطـاب توضِّحُهما (٣) ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضِّحه ، فلا يحتاج إلى إيضاح •

والوجهُ الخامس أنَّ النكرات تؤكَّدُ بتكرير (٤) ألفاظها دون معاني ألفاظهـا ، وتوصف ، وسرُّه أن معـانيَ ألفاظِها معارفُ ، ولا تؤكَّد النكراتُ بالمعـارفِ ، وأما الوصف فإنهـا توصف بما يوافقُها في التنكير •

---

(١) سقطت الجملة التالية من هـ •

(٢) في د (فلا يستفاد مدح) •

(٣) في م (والخطاب يوضحهما) •

(٤) في د م بتقرير •

وقال الأندلسيُّ في شرح المفصَّل :

النعتُ يفارقُ التوكيدَ (١) من أوجهٍ :

الأول أنَّ التأكيد إن كانَ معنوياً فألفاظـه (٢) محصورَةٌ ، وألفاظُ الصفات ليست كذلك ، وإن كان لفظياً فإنه يجري في الكلم بأسرها مفردةً [م ــ ٢٨٥] ومركّبةً • والنعت ليس كذلك •

الثاني أنَّ النعْتَ يتبع المعرفةَ والنكرةَ ، والتأكيدُ لا يتبعُ إلا المعارفَ ، أعني التأكيدَ المعنويَّ •

الثالثُ أنَّ الصفة يُشترط فيها أن تكون مشتقَّة ، ولا كذلك في التأكيد •

قال : وعطفُ البيان ُيجامع الصفة من حيثُ أنه [د ــ ١٧٨] يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفةُ في الجملة • ثم إنَّهما يفترقانِ في غـير ذلك •

فالصفةُ مشتقةٌ أبداً من معنى في الموصوف ، أو في (٣) شبيه استحقّ أن يوضَعَ له اسم منه نحو : طويل مشتقٌ من الطول ، فإذا قلت : رجـلٌ طويل ، فالرجـلُ استحق أن يكونَ طويلاً (٤) اسماً له (٥) وواقعاً عليه بطريقِ وجودِ الطولِ فيـه • وأمَّا عطفُ البيان فـلا يكونُ مشتقاً •

---

(١) في م (التأكيد) •

(٢) في م (وألفاظه) •

(٣) في د (من) •

(٤) كذا في النسخ بنصب طويل ، ولعل الرفع أرجح •

(٥) في م (اسمه له واقعا) •

وفرقٌ ثانٍ وهو أنَّ عطف البيان على الانفراد يدلُّ على المقصود . فإذا[هـ-٢٠٧] قلت : زيدٌ أبو عبد الله ، دلَّ أبو عبد الله ، لو انفرد ، على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد ، وأما الصفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت : رجلٌ طويل ، ثم أفردت (١) الطويل ، ولم تقدر جَرْيَه على رجلٍ لم يدلَّ عليه ، وإنما دل (٢) على شيءٍ من صفته الطولُ على الجملة .

وفرقٌ ثالثٌ أنَّ عطف البيان لا يكونُ إلا بالمعارف ، والصفةُ تكونُ بالمعرفةِ والنكرة .

وفرقٌ رابع أنَّ النعتَ يكون (٣) للشيءِ وكيفيّته ، وعطفُ البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرقُ خامس أنَّ النعت قد يكونُ جملةً ، وعطفُ البيان ليس كذلك ، والنعتُ منه مايكون للمدح ، ولا كذلك في عطفِ البيان .

وأيضاً فالصفةُ تتحمَّل الضميرَ ، وعطفُ البيان لا يتحمَّلُه ، وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابنُ يعيش (٤) وصاحبُ البسيط :

عطفُ البيان يُشبه الصفةَ من أربعة أوجهٍ ، ويفارقُها من أربعةِ أوجه .

---

(١) سقطت هذه الجملة من د .

(٢) في هـ (يدل) .

(٣) في د (لايكون للشيء ولقبه) .

(٤) انظر شرح المفصل ٣/ ٧١ - ٧٢ .

أمَّا أوجُهُ الشبهِ :

فأحدُها أنه يبيِّن المتبوعَ كبيانِ الصفة .

والثاني أنَّ حكمَه حكمُ الصفة في انسحاب العامل عليها .

والثالثُ أنه يطابقُ متبوعَه في التعريف كالصفة .

والرابعُ أنه لا يجري على مضمَرٍ كالصفة .

وأما أوجُه المفارقةِ :

فأحدُها أنَّ الصفة بالمشتقِّ غالباً ، وهو بالجوامد .

والثاني أنَّ عطف البيان يختصُّ بالمعارف ، والصفة تكون (١) في المعارف والنكرات . وذكر بعضُهم أنه يكونُ في النكرات أيضاً .

والثالث أنَّ حكمَ الصفة أن تكونَ (٢) أعمَّ من الموصوف أو مساويةً (٣) ، ولا تكون (٤) أخصَّ منه ، لأنها تُستمَدُّ من الفعل ، بدليل تحمُّلِها الضميرَ (٥) ، فلذلك انحطَّت رتبتُها لنظرِها إلى ما أصلُه التنكيرُ ، ولا يشترطُ ذلك في عطف البيان [هـ ــ ٢٠٨] نحو : مررتُ بأخيكِ زيدٍ ، فإنَّ زيداً أخصُّ من الأخ .

الرابع أنَّ الصفة يجوزُ فيها القطعُ إلى النصب والرفع ، ولا يجوزُ ذلك في عطف البيان ، لعدم المدح والذمِّ المقتضي للقطع .

---

(١) في م (بالمعارف) .

(٢) في د (يكون) .

(٣) في م (مساويا) .

(٤) سقطت هذه الجملة من د .

(٥) في هـ (للضمير) .

قـالا : ويُشبهُ البدلَ أيضاً من أربعةِ أوجهٍ ، ويفارقه من أربعة أوجـهٍ .

أما أوجهُ الشبهِ فأحدُها أنه عبارةٌ عن الأولِ كالبدلِ .

والثاني أنه يكونُ بالجوامد كالبدل .

والثالث أنه قد يكونُ أخصَّ من متبوعه وأعمَّ منه كالبدل .

والرابعُ أنه قد يكونُ بلفظ الأول على جهة التأكيد كقوله (١) :

٣٧٣ـ . . . .

لقائـلٌ يا نصـرُ نصـرٌ نصـرا (٢)

---

(١) في ل د م (كقوله يانصر ..) .

(٢) الشاهد من رجز رؤبة وهو كما رواه سيبويه ١/٣٠٤ :

انـي وأسـطار سطـرن سطرا لقائل : يا نصر نصراً نصراً

بنصب نصر الثانية . قال سيبويه : (وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف البيان ونصبه ، كأنه على قوله : يازيد زيداً) وفصل المبرد القول فيه . فقال في المقتضب ٤/٢٠٩ : (فمن قال : يانصر نصـراً نصرا ، فانه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم ، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان . وينشد : يانصر نصرٌ نصرا ، جعلهما تبييناً ، فأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع ، كما تقول : يا زيد الظريف العاقل . ومنهم من ينشد : يانصر نصر نصرا ، يجعل الثاني بدلا من الأول) . ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان ، منع رؤبة من الدخول الى الامير فتلطف به وأقسم له بأنه يدعو لـه ، انظر ملحقات ديوان الشاعر ١٧٤ ، والخصائص ١/٣٤٠ وشرح المفصل ٢/٣ ومغني اللبيب ٤٣٤ (٧٢٧) ٤٤٢ (٧٤٣) ٥١٠ (٨٣٠) وشذور الذهب ٤٣٧ ـ ٤٥٠ والعيني ٤/١١٦ ـ ١١٩ وشواهد المغني ٨١٢ (٦٢٠) والهمع ٢/١٢١ والدرر ٢/١٥٣ .

كالبـــدل .

وأما أوجه المفارقة :فأحدُها أنّ عطف البيان في(1) تقدير جملةٍ على الأصحِّ ، والبدل في تقدير جملتينِ على الأصحِّ .

والثاني أنّ عطف [ل ــ ١٧٦] البيان ُيشترط مطابقتُه لما قبله في التعريف ، بخلاف البـــدل ، فإنه تُبدَلُ (2) النكرةُ من المعرفةِ وبالعكس .

والثالث أنّ عطفَ البيان لا يجرى عـــلى المُضمَر كالوصف ، بخلاف (3) البدل .

والرابع (4) أنّ البدلَ قد يكونُ غير الأولِ في بدلِ البعضِ والاشتمال والغلط ، بخلاف عطف البيان .

وقال ابنُ جني في الخصائص (5) :

حدّثنا أبو عليٍّ [م ــ ٢٨٦] أنّ الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهِم : مررت برجلٍ قائمٌ زيدٌ أبوه ، أأبوه (6) بدلٌ أم صفةٌ ؟ فقـــال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت . قال ابنُ جني : وهـــذا يدلُّ على تداخلِ الوصفِ والبدلِ ، وعـــلى ضعفِ العاملِ المقدّرِ مع البـــدل .

---

(1) سقط من د (في تقدير جملة على الأصح والبدل) .

(2) في ل م (يبدل) .

(3) سقط من د (بخلاف البدل) .

(4) سقط السطر التالي من د .

(5) الخصائص ٤٢٨/٢ .

(6) سقط من هـ (أأبوه) .

وقال ابن يعيش (١) :

قد اجتمع في البـدل ما افترق في الصفـة والتأكيد ، لأنّ فيه إيضاحاً للمبدل ورفعَ لَبْسٍ ، كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفعٌ للمجاز ، وإبطالُ التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : جاءني أخوك ، [هـ ـ ٢٠٩] جاز أن تريدَ (٢) كتابه أو رسوله ، فإذا قلت : زيـدٌ ، زال ذلك الاحتمالُ ، كمـا لو قلت نفسُه أو عينُه ، فقد حصل باجتماع البَدَل والمُبدلِ منه ما يحصلُ من التأكيد بالنفس والعين ، ومن البيان ما يحصلُ بالنعت . غير أنّ البيانَ في البدلِ مقدَّم ، وفي النعتِ والتأكيدِ مؤخَّر .

وقال ابنُ هشام (٣) في المغني (٤) :

افترق عطفُ البيانِ والبدلِ في ثمانيةِ أمورٍ ، فذكر (٥) من هذه الأربعةِ التي ذكرها ابنُ يعيش وصاحب البسيط ثلاثةً .

والرابعُ والخامس والسادس أنّ عطف البيان لا يكون جملةً ، ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البدل .

والسابعُ أنه لا يكونُ بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل ، بشـرطِ أن يكونَ مع الثاني زيـادةُ بيان (٦) ، كقراءة يعقـوب :

---

(١) شرح المفصل ٣/٦٦ .

(٢) في ل د م (يريد) .

(٣) مغني اللبيب ٥٠٨ ـ ٥١٠ السيوطي يلخص كلام ابن هشام .

(٤) في د (شرح المغني) .

(٥) في د (فذكر ثلاثة من هذه الاربعة) .

(٦) سقط (بيان) من م د .

« وترى كلَّ أمَّةٍ جاثيةً كلَّ أمَّةٍ تُدعى إلى كتابِها » (١) بنصب كلَّ الثانية .

والثامن أنه ليس في نية إحلاله (٢) محلَّ الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدلُ ، وتعيَّن البيانُ في نحو : يا زيدُ الحارثُ ويا سعيدُ كرزٌ ، وفي (٣) نحو : أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ ، وفي نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، أو النساءِ والرجالِ ، وفي نحو : يا أيُّها الرجلُ غلام زيد ، وفي نحو : أيُّ الرجلين (٤) زيدٍ وعمروٍ جاءك ، وفي نحو : جاءني كلا أخويك زيدٍ وعمروٍ .

وقال ابن هشام (٥) في المُغني :

وعبارةُ ابنِ (٦) السرّاج الفرقُ بين عطفِ البيانِ وبينَ البدل أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم ، والبدلُ تقديرُه أن يوضع موضع الأول .

---

(١) الجاثية ٢٨ قال القرطبي ١٦/١٧٥ : (وقرأ يعقوب الحضرمي (كل أمة) بالنصب على البدل من (كل) الأولى ، لما في الثانية من الايضاح الذي ليس في الأولى ، اذ ليس في جُثُوِّها شيء من حال شرح الجثو كما في الثانية من ذكر السبب الداعي اليه ، وهو استدعاؤها الى كتابها . وقيل : انتصب باعمال (ترى) مضمراً ، والرفع على الابتداء) .

(٢) في د (اجلاله) .

(٣) في ل م (ويا سعيد كرزا وفي) .

(٤) في م د (أي الرجل) .

(٥) سقط من ل م د (وقال ابن هشام في المغني) .

(٦) في د (وعبارة السراج) والمغني ذكر الفكرة ، ولكنه لم يعزها الى ابن السراج ٥٠٨ ـ ٥١٠ .

قال : والفرقُ [د ـ ١٧٩] بين العطفِ وبين النعتِ والبدلِ أنّ الثانيَ في العطف غيرُ الأول ، والنعت والبدل هما الأولُ .

قال ابن يعيش (١) :

ويتبيَّن الفرقُ بينهما بياناً شافياً في موضعين :

أحدُهما النداء [هـ ٢١٠] نحو : يا أخانا (٢) زيداً .

والثاني نحو : أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ . فإنه يتعيَّنُ فيهما جعلُ زيدٍ عطفَ بيان ، ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنه يوجبُ ضمَّ زيد في الأول ، وامتناع الإضافة في الثاني .

قال ابن يعيش (٣) :

ومن الفَصل بين البَدَل ، وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث في عَطْفِ البيان هو الأول ، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنى عنه ، والمقصود بالحديث في البدل (٤) هو الثاني ، لأنّ البدَلَ والمبدلَ منه اسمان بإزاء مسمّى مترادفان عليه ، والثاني منهما أشهرُ عند المخاطب ، فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكرِ الثاني . وعلى هذا لو قلتَ : زوَّجْتكَ بنتي فاطمةَ ، وكانتْ عائشة فإنْ أردْتَ عطفَ البيان صحّ النكاحُ ، لأنّ الغلط وقع في البيان ، والمقصود لا غلطَ فيه . وإذا جعلته بدلاً لا يصحُّ النكاحُ لأنّ الغلطَ وقع فيما هو معتَمدُ الحديثِ ، وهو الثاني .

---

(١) شرح المفصل ٣/٧٣ ـ ٧٤ : لخص السيوطي كلام ابن يعيش .

(٢) في م (يا آخانا) .

(٣) شرح المفصل ٣/٧٤ النقل يطابق الأصل .

(٤) في هـ (الاول) .

وذكر صاحبُ البسيط مثله ، قال : وينبغي للفقيه أنْ يتبع هذا التحقيقَ ولا ينكره •

وكتب الزركشيّ (١) على الحاشية : هنا ما ذكره حسن ، وبه يُستدرَكُ على أصحابنا حيث حكَوْا وجهين في مثل (٢) هذه الصورة ، وصحّحوا الصحّةَ •

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان :

بابُ العطفِ أوسعُ من باب البدل ، لأنَّ لنا [م ـــ ٢٨٧] عطفاً (٣) على اللفظ ، وعلى الموضع وعلى التوهّم • والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهّم • وفيه الفرق بين العطف على الموضع ، والعطف على التوهّم أنَّ العطف على الموضع عاملُه موجودٌ ، وأثرُه مفقود • والعطفُ على التوَهّم أثرُه موجودٌ ، وعاملُه مفقود •

وقال السخاويّ في سفر السعادة :

قال شيخُنا أبو اليمن الكِنْديّ :

ينبغي أن يُعْلَم أنَّ كثيراً من النحويينَ لا يكادونَ يعرفونَ عطف البيان على حقيقته • وإنما ذكَره سيبويه (٤) عارضاً في مواضع ،

---

(١) في ل (الزكشي) •

(٢) في د (في هذه) •

(٣) في د (عطفا يكون) •

(٤) جاء في الكتاب ٣٠٦/١ : (واعلم أن الاسماء المبهمة التي توصف بالاسماء آلتي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أي وهي : هذا وهؤلاء وأولئك ، وما أشبهها وتوصف بالاسماء ، وذلك قولك : يا هذا الرجل

وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيدُ ، ألا ترى أنه ينوَّنُ (١) زيدٌ ؟ • فدلَّ على أنه ليس ببدل • وعلى هذا تقول : يا أيُّها الرجلُ زيدٌ ، فزيدُ لا يكون بدلاً من الرجل ، لأن (أي) [هـ ــ ٢١١] لا توصف بما لا لامَ (٢) فيه وإنما يكون بدلاً من أي ، فلذلك كان مبنياً على الضمّ غير منوَّن • وهــذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل •

وللبدل مواضعُ يخالف (٣) لفظُه فيهــا لفظَ عطفِ البيان ، فيُعلم بذلك أنَّ عطف البيان من قبيل (٤) التوابع قائمٌ بنفسه على خفائه ، وأحكامُه في التكرير والعطف والإعراب في التقديم والتأخير والعامل فيه أحكامُ الصفة • فلذلك أدخله سيبويه (٥) في جملتها ولم يُفردْ له باباً •

قال : ومن الفرق بين الصفــة وعطف البيان أنَّ الصفة لا بدَّ من تقديرها ثانياً ، وإلاّ بطل كونهاصفةً • وعطفُ البيانِ عَلَمٌ (٦) لا بدَّ من تقديره غير ثان ، بل أولا ، وإلا فسدَ كونُه علماً • فلذلك لا يصحُّ أن يجري مجرى الصفةِ من كلِّ وجه • انتهى •

→ ويا هذان الرجلان صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد •• فالأسماء المبهمة توصف بالالف واللام ليس الا) •

(١) سقط (زيد) من م •

(٢) في هـ (لاتوصف الا بما لا لام فيه) وفي ل د (لايوصف بما لام فيه) •

(٣) في م (تخالف) •

(٤) في هـ (قبل) •

(٥) الكتاب ١/٣٠٦ ــ ٣٠٨ •

(٦) في هـ (علمه) وفي د (علم) •

وقال ابنُ هشامٍ في تذكرته :

عطف البيانُ والنعتُ وبدلُ الكلّ من الكلّ والتأكيدُ فيها بيانٌ لمتبوعِها ، وتفترقُ من أوجهٍ .

فيفارقُ عطف البيان النعتَ (١) من وجهين :

أحدُهما من حيث أنّ النعت بالمشتقّ أو بالمؤوّل به ، وهو ليس كذلك .

والثاني من حيث أنّ النعت يرفع [ل ـــ ١٧٧] الضمير والسببيّ، والبيانُ ليس كذلك ، وهذا الوجهُ ناشيءٌ عن الأوّل ، وينبغي (٢) أن يهذّبَ فيقالَ : يكون في الحقيقة لغير الأول ، نحو : برجل قائمٍ أبوه ، والبيان لا يكون إلا للأول (٣) .

ويفارق التأكيدَ من وجهين :

أحدُهما أن التأكيد بألفاظٍ محصورةٍ ، وهذا ليس كذلك .

الثاني أنّ التأكيدَ يرفع المجازَ ، وهذا إنما يرفع الاشتراك .

ووجهٌ ثالثٌ على رأي الكوفيين أنّهما يتخالفانِ في التعريفِ والتنكيرِ في نحو :

صمت شهراً كلّه ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشريّ .

ويفارق البدل من وجهين :

أحدُهما أنّ متبوعَه هو المقصودُ بالنسبةِ ، وليس كذلك البدل (٤) .

---

(١) في د (والنعت) .
(٢) في ل (فينبغي) .
(٣) في م د (الاول) .
(٤) في ل (المبدل) .

فالمقصودُ التابعُ لا المتبوعُ ، وإنما ذكــر الأول كالتوطئة . [هـ ــ ٢١٢] .

والثاني أنَّ البيان من جملة الأول ، والبدل من جملة أخرى . انتهى .

وقال الأندلسي في شرح المفصَّل :

امتاز البدلُ عن بقية التوابع الأربعة بخواصٍّ لا توجدُ فيها . أما امتيازُه عن الصفة فبوجوه :

أحــدُها أنَّ الصفة تكونُ بالمشتقِّ أو ما هو في حكمــه ، ولا كذلك البدل ، فإنَّ حقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر .

الثاني أنَّ الصفةَ تطابقُ الموصوفَ تعريفاً وتنكيراً ، والبدلُ لا يلزمُ فيه ذلك .

الثالث أنه يجري في المُظْهَر والمُضْمَر ، والصفة ليست كذلك .

الرابعُ أنَّ البدل ينقسمُ إلى بدل (١) بعض وكلٍّ واشتمال ، والصفة لا تنقسم هذه القسمة .

الخامسُ أنَّ البدلَ منه ما يجري مجرى الغلطِ ، وليس ذلك في الصفة .

السادس أنَّ البدل لا يكونُ للمدح والذمِّ ، كما تكون الصفة .

السابع (٢) أنَّ البدل يجري مجرى [م ــ ٢٨٨] جملةٍ أخرى ، ولا كذلك الصفة .

---

(١) في د (الى بدل بدل) .

(٢) سقط السطر التالي من د .

الثامنُ أنَّ الصفة تكونُ جملةً تجري على المفرد ، وفي البدل لا يكون ذلك (١) ، فلا تُبدل الجملةُ من المفرد .

التاسعُ أنَّ الوصفَ يكــونُ بمعنى في شيء منْ أسبــابِ الموصوف ، والبدلُ لا يكون كذلك . لو قلت : سُلِبَ زيدٌ ثوبُ أخيه ، لما جاز .

العاشر أنَّ البدل موضوعٌ على مسمَّى المبدل منه بالخصوصية، من غير زيادة [د ـــ ١٨٠] ولا نقصان ، والوصفُ ليس موضوعاً (٢) على مسمَّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .

وأما امتيازُه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدُها أنه يجري في المعرفة والنكرة ، وعطف البيان لا يكونُ إلا معرفةً على ما قيل (٣) . [هـ ـــ ٢١٣] .

الثاني أنَّ عطفَ البيانِ هو المعطوفُ لا غــير ، والبدلُ قد لا يكونُ المبدلَ بل بعضَه ، أو مشتملاً (٤) عليه ، أولا (٥) واحداً منهما ، وهو بدل الغلط .

الثالثُ أنَّ البدَلَ يقدَّرُ معهُ العاملُ ، ولا كذلك في عطف البيان .

---

(١) في هـ (كذلك) .

(٢) في د (موصوفا) .

(٣) في هـ (على ما قبل ذلك) .

(٤) سقطت (أو) من د .

(٥) في م د ل (أولا ولا واحدا) .

الرابعُ أنَّ في البدل (١) ما يجري مجْرى الغلطِ ، وليس هذا في عطف البيان . وأما امتيازُه (٢) عن التأكيدِ فلأنَّ ألفاظَ التأكيدِ المعنويّ محصورةٌ ، وأما اللفظيُّ فهو إعادةُ اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك. ولأنَّ التأكيد قد(٣) يكون المرادُ منه الإحاطة والشمول، وليس هذا في البدل .

وأما امتيازُه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابنُ الدهَّان في الغُرَّة :

المناسبة بين التوكيد (٤) والبدل أنهما تكريران يلحقان الأوَّل في أحد (٥) أقسامِ البدلِ ، وأنَّ كلَّ (٦) واحدٍ منهما لا يتقدَّم على صاحبه ، وأنَّ إعرابَهما كإعراب ما يجريان عليه ، وأنك في التوكيد مسدِّدٌ لمعنى المؤكَّد ، وكذلك (٧) في البدلِ ، تعنى (٨) بالأول فتبدِل منه .

ومن المقارنة التي بين الوصفِ والبدلِ أنَّ الصفة موضِّحَة ، كما أنَّ البدلَ موضِّح والمباينةُ بينَهما أنَّ الصفةَ لا تكون إلا

(١) في ل د (المبدل) .

(٢) سقط (امتيازه) من د .

(٣) سقط من د (قد يكون) .

(٤) في م د (التأكيد) .

(٥) في د (حد أقسام) .

(٦) سقط من د (وأن كل) .

(٧) في م (ولذلك) وفي ل (وكذلك في المبدل) .

(٨) في هـ ل (يعنى) .

بمشتقٍّ ، والبدلُ لايلزمُ ذلك فيه، وفي البدلِ ما يلزم فيه ضميرٌ ظاهر إلى اللفظ ، وذلك البعضيُّ (١) والاشتماليُّ .

وليس كذلك الصفةُ إذا كانت للأوَّلِ ، بل يكون (٢) مستتراً غير ظاهر إلى اللفظ ، وفي البدل ما لا يتحمَّل (٣) ضميراً البتَّة ، وليس كذلك الصفة . والبدلُ يخالفُ متبوعَه في التعريف والتنكير ، والصفةُ ليست كذلك .

ومن الفرقِ بين الصفةِ والبدلِ أنَّ الفعلَ يُبدَلُ منه ولا يوصف .

ذكر ما افترق فيه الصفة والحال

قال ابن القواس :

الحالُ لها شبهٌ بالصفةِ من حيثُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما [هـ ــ ٢١٤] لبيانِ هيئةٍ مُقَيَّدة .

وقال في البسيط :

الفرقُ بينهما من عشَرة أوجهٍ :

أحدُها أنَّ الصفةَ لازمةٌ للموصوفِ ، والحال غيرُ لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاءَ زيدٌ الضاحكُ ، كانت الصفة ثابتةً له قبل

(١) في هـ (البعض والاشتمال) .

(٢) في ل (تكون) .

(٣) في هـ (ما لايتحمل عليه) وفي ل (ما لا ينحل) .

مجيئه ، وإذا قلت : جاء زيدٌ ضاحكاً كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني أنّ (١) الصفة لا تكونُ لموصوفينِ مختلفيْ الإعراب ، بخلاف الحال ، فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالثُ أنّ الصفة تتبعُ الموصوفَ في إعرابه ، بخلاف الحال .

الرابعُ أنّ الحال تلازم (٢) التنكير ، والصفة على وفق موصوفها.

الخامسُ أن الحالَ تتقدّم على صاحبها وعلى عاملها القويّ عند البصريين ، بخلاف الصفة ، فإنها لا تتقدّم على موصوفها .

السادسُ : أنّ الحال تكونُ مع المضمر بخلاف الصفة .

السابعُ أنّ الحالَ ليسَ في عاملِها (٣) خلافٌ ، وفي عاملِ الصفة خلاف .

الثامنُ أنّ الحالَ يُغني عن عائدها الواوُ بخلاف الصفة .

التاسعُ أنّ الصفةَ أَدْخَلُ من الحالِ في بابِ الاشتقاق .

العاشرُ أنّ الصفات (٤) المتعدّدة لموصوفٍ واحدٍ جائزة (٥) ، وفي الأحوال المتعدّدَةِ كلامٌ . انتهى .

---

(١) في م (الثاني الصفة) .

(٢) في م د (يلازم) .

(٣) في م (حاملها) .

(٤) في م (الصفة) .

(٥) في ل (جائز) .

ذكر ما افترقت فيه أَمْ

[م ـ ٢٨٩] المتَّصلة والمنقطعة (١)

قال ابن الصائغ في تذكرته: نقلت من مجموع بخطِّ ابن الرمَّاح:

الفرقُ بين أَم المتصلةِ والمنقطعةِ (٢) من سبعة أوجُهٍ :

فالمتصلة تُقدَّر بأيّ (٣) . ولا تقعُ إلا بعد استفهام . والجواب فيها اسم معيَّن لا (نعم) أو (لا) . ويقدَّر الكلامُ بها واحداً . ولا إضرابَ (٤) فيهاء وما بعـدها معطوفٌ على ما قبلَها ، لا لازمُ الرفع بإضمارِ مبتَدأ ، وتقتضي المعادلـةَ وهي أن يكـون حرف الاستفهام (٥) يليه الاسمُ وأم كذلك والفعلُ بينهما ، كأزيداً ضربته أم عمراً ؟ فزيـدٌ وعمروٌ مستفهمٌ عنهما ، وأوليتَ كـلاًّ حرفَ الاستفهام [هـ ــ ٢١٥] والذي [ل ــ ١٧٨] تسألُ عنه بينهما ولو سألت عن الفعلِ قلت : أضربت زيداً أم قتلته ؟ .

وقال المهلَّبيُّ (٦) :

---

(١) في م (المنفصلة) .

(٢) في م (المنفصلة) .

(٣) في م د ل (بالى) انظر التعليق في حاشية الصفحة ٤٩١ .

(٤) في هـ (والاضراب فيها) .

(٥) في الأصل (يلي) والمعنى يقتضي الهاء .

(٦) مخطوطة نظم الفرائد ق ٢ .

الفرقُ في (أم) إذا جاءتْكَ متَّصله
من أوجــه سبعةٍ للقطــع معتزله
وقوعهــا بعــد الاستفهــام عاريةً
عن قطــعِ الاضراب في الأسماء معتدله
كالفعــل ، والفعــل لا يحتلُّ (١) بينهما
جــوابُ سائلِها التعيــينُ للمَسأله
من بعــد تقــدير أيٍّ ، ثم مفردُهــا
من بعدِها داخــلٌ في حكم ما عَدَلَه
وكــون ما بعــدَها من جنس أوّلــهِ
وعكسُ ذلك تقضيــهِ (٢) لمنفصــله

ذكر ما افترق (٣) فيه أم وأو

قال ابن العطّار في تقييد الجُمل :

أم وأو يشتبهــان من وجوه ويفترقــان من وجوه . فوجوهُ المشابهة ثلاثة :

الحرفيّة ، والعطفيّة ، وأنّهما لأحــدِ الشيئين أو الأشياء . ووجوه المخالفة خمسة .

(١) في د (لاينحتل) .

(٢) في هـ (يقتضيه) وفي د ل (تقضيه) .

(٣) في ل (افترقت) .

وقال في البسيط :

الفرقُ بينهما من أربعةِ أوجهٍ :

أحدُها أنَّ أمْ (١) تفيد الاستفهامَ دون أو •

الثاني أنَّ أو مع الهمزةِ تقدَّر بأحد وأمْ مع الهمزة المعادلة تقدر بأيّ (٢) •

الثالث (٣) أن جواب الاستفهام مع أو بـ (لا) أو (نَعَمْ) ، وجوابه مع أم المعادلة بالتعيين •

الرابعُ أنَّ الاستفهامَ (٤) مع أو سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّةِ وحكم الأحديّة (٥) •

---

(١) جاء في الهمع ٢/١٣٢ : (وانكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزي ابن صاحب البديع ، فقال : ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام) •

(٢) في ل (بالى) •

(٣) في د (الثالث جواب) •

(٤) سقط السطر التالي من د •

(٥) جاء في شرح المفصل ٨/٩٨ ـ ٩٩ : (أو لاحد الشيئين ، فاذا قال : أزيد عندك أو عمرو ؟ فالمراد : أأحد هذين عندك ؟ فأنت لا تعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأله ليخبرك ، ولذلك يكون الجواب : لا إن لم يكن عنده واحد منهما أو نعم اذا كان عنده أحدهما • ولو قال في الجواب : زيد أو عمرو لم يكن مجيباً بما يطابق السؤال صريحاً ، بل حصل الجواب ضمنا وتبعا ، لأن في التعيين قد حصل أيضاً علم ما سأل ←

قال : وأما الفَرْقُ بين موقعِهما فإذا كانَ الاستفهــام باسمٍ كقولك : أيُّهم يقومُ أو يقعــد [د ــ ١٨١] ؟ ومن يقوم أو يقعد ؟ كان العطفُ بأوْ دون أم ، لأنَّ التعيين يستفاد من (١) الاستفهــام بالاسم فلا حاجة إلى أمْ في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيينُ ، وأما أفعل التفضيل كقولك : زيد أفضـــل أم عمرو فلا يُعطف معه إلاّ بأمْ دون أو لأنَّ أفعــلَ التفضيلِ موضوع لما قد ثبت ، فلا يُطلب (٢) معه إلا التعيينُ دون الأحدية . وإذا وقع سواء قبل همزةِ الاستفهــام كان العطفُ بأم سواء كان ما بعــدها [هـ ــ ٢١٦] اسماً أم (٣) فعلاً كقولك : سواءٌ عليَّ أزيدٌ في الدار أمْ عمرو ، وسواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعــدتَ ، وإنما كان كــذلك ، لأنَّ الهمزةَ تطلبُ ما بعدَ أم لمعادلةِ المساواةِ ، ولذلك لا يصحُّ الوقف على ما قبل أمْ . وإذا لم يقــع بعد سواء همزةُ استفهامٍ فلا يخلو إما أنْ يقــع بعده اسمان أو فعلان ، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو ، كقولك :

عنه . وأما أم اذا كانت متصلة ــ وهي المعادلة بهمزة الاستفهام فمعناها معنى أي ، فاذا قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالمراد : أيهما عندك ؟ فأنت تدري كون أحدهما عنده بغير عينه ، فأنت تطلب تعيينه فيكون الجواب : زيد أو عمرو ، ولا تقول : (نعم) ولا (لا) لأنه لايريد السائل هذا الجواب على ما عنده ، فقد تبين أن السؤال بأو معنــاه : أأحدهما ؟ وبأم معناه : أيهما ؟) .

(١) في م (يستفهاد بالاستفهام) .

(٢) في د (فلا يعطف) .

(٣) في ل (أو) .

سواء عليّ زيدٌ وعمرو ، وفي التنزيل : « سواءٌ مَحْيَاهم ومَمَاتُهم » (١) لأنّ التسوية تقتضي التعديل بين شيئين . وإن وقع بعده فعلانِ من غيرِ استفهام كقولك سواء عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء . وإذا وقع بعد أبالي همزةُ الاستفهام كان العطف بأم ، كقولك : ما أبالي أزيداً ضربتَ أم عمراً ، لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي . ولذلك (٢) لايصحّ السكوتُ على ما قبل أم ، وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربتَ زيداً أو عمراً فإن (٣) العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ، ولذلك يحسنُ السكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالي ضربت زيداً . والأجود في نحو قولك : ما أدري [م ـ ٢٩٠] أزيد في الدار أم عمرو ، وما أدري أقمتَ أم قعدت، (٤) وليت شعري أقمت أمقعدت العطف بأم ، لأنها بمنزلة علمت ، فتكون الهمزة تقتضي مابعد (٥) أم لتحقيق المعادلة ، والفعل المعلق متعلق في المعنى (٦) بمجموعِهما على معنى أيهما ، وقد ذكروا جواز (٧) أو ، وهو ضعيفٌ لوجهين :

---

(١) الجاثية ٢١ .

(٢) في د (وكذلك) .

(٣) في د (كان) .

(٤) في د (قعد) .

(٥) في د (ما بعده أم) .

(٦) سقط (المعنى) من د .

(٧) في د (جوازا وهو) .

أحدُهما أنه لا يصحُّ السكوتُ على ما قبلَ أو ، والضابطُ الكليُّ في الفرق بينهما أنه يحسنُ السكوتُ على ما قبل أوْ ، فإنْ لم يحسنْ فهو من مواضع أم .

والثاني أنه يصير (١) المعنى ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى(٢) يقتضي : ما أدري أيّ الفعلين فعل . وأما قوله(٣) :

٣٧٤ـ إذا ما انتهى علمي تناهَيْتُ عنده
أطالَ فأملَى ، أو تناهى فأقْصَرا

فالذي حسَّن العطفَ فيه بأو وإن تقدَّمت الهمزةُ أنَّ الجملتين فضلةٌ في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طوله فإملائه، أو في حال تناهيهِ (٤) فقصرِه . انتهى . [هـ ـ ٢١٧] .

---

(١) في د (في معنى) .

(٢) سقطت الجملة التالية من د .

(٣) البيت لزيادة بن زيد العذري ، خرجه سيبويه ٤٨٩/١ ـ ٤٩٠ فقال : (وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث.كأنه قال : لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً، لأضربنه ان ذهب أو مكث ، وقال زيد بن زيد العذري إذا ما انتهى... البيت) وقال المبرد في المقتضب ٣٠٢/٣ : (.. وينشد : أم تناهى ، أما (أو) فعلى قولك : ان طال وان قصر . وأما (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟ وانظر كتاب أدب الدنيا والدين ٣٦ وأمالي الزجاجي ١٧٦ ، والمصون ٧٠ وشرح الكافية للرضي ٣٧٧/٢ ، والخزانة ٤٦٩/٤

(٤) في د (فاملائه ، أو حال تناهيه فقصره) .

ذكر الفرق بين أَو° وإمَّا

قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

الفرقُ بين أو وإما من جهة اللفظ من وجهين :

أحدُهما أنَّ إما لا تُستعملُ إلا مكرَّرة ، وأو لا تُكَرَّر .

الثاني أنَّ إمَّا تلازمُ (١) حرفَ العطفِ وأو لا يدخلُ عليها حرف العطف .

ذكرُ الفرق بين حتَّى العاطفة والواو

قال ابنُ هشامٍ في المغني (٢) :

تكون (حتَّى) عاطفة بمنزلةِ الواوِ إلا أنَّ بينَهما فرقاً من ثلاثة أوجهٍ :

أحدُهما أنَّ لمعطوفِ حتَّى ثلاثةَ شروط أن يكون ظاهراً لا مضمراً، كما أن ذلك شرطُ مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف° عليه لغيرِه ، وأن يكون (٣) إما بعضاً من جمع قبلها كقَدِمِ الحاجُّ (٤) حتى المشاةُ ، أو جزءاً (٥) من كلّ ، كأكلتُ السمكةَ

---

(١) في م د (لا تلازم) .

(٢) مغني اللبيب ١٣٥ ـ ١٣٧ . يقتبس السيوطي القواعد ويهمل الشواهد .

(٣) في هـ (وأن تكون) .

(٤) في م د (الحجاج) .

(٥) في د (أو جزاء) .

حتى رأسَها (١) ، أو كجزء كأعجبتني الجاريةُ (٢) حتى حديثُها ، والذي يضبطُ ذلك أنها تدخلُ حيثُ يصحُّ دخولُ الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون (٣) غايةً لما قبلها إما في علوٍّ أو ضده (٤) .

الثاني أنها لا تعطفُ الجملَ .

الثالثُ أنها إذا عطفت على مجرور أُعيد الجارُّ فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت بالقومِ حتى بزيدٍ . ذكر ذلك ابنُ الخبّاز (٥) وأطلقَه ، وقيّده ابنُ مالك (٦) بأن لا يتعيّن كونُها للعطف ، نحو : عجبتُ من القوم حتى بنيهم .

قال ابن هشام (٧) : وهو حَسَنٌ ، قال : ويظهرُ لي أنّ الذي لحَظَه ابنُ مالكٍ أنّ الموضعَ الذي يصلحُ أن تحلّ فيه إلى محلّ

---

(١) شرح المفصل ٨/١٦ والهمع ٢/٢٣ وانظر الصفحة (٤٤٦) من هذا الكتاب .

(٢) أوضح المسالك ٣/٤٦ .

(٣) في د ل (تكون) والضمير في (يكون) عائد الى معطوف حتى .

(٤) في مغني اللبيب : (اما في زيادة أو نقص) .

(٥) قال ابن الخباز في شرح الدرة ق ٦٧ : (ومن غريب مسائلها أنك تقول : مررت بالقوم حتى بزيد ، أعدت الباء معها لأنك لو لم تعدها لالتبست بالجارة) .

(٦) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد ١٧٥ ـ ١٧٦ : (وان عطفت على مجرور لزم اعادة الجار ما لم يتعين العطف) .

(٧) ما نقله السيوطي من مغني اللبيب خلاصة مناقشة طويلة .

حتى العاطفةِ فهي فيه محتملةٌ للجارَّةِ ، فيحتاج (١) حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف ، نحو : اعتكفت في (٢) الشهر حتى في آخره .
وزعم ابن عصفور أنَّ إعادة الجارّ مع حتى أحسن، ولم يجعلهاواجبة.
[هـ — ٢١٨] .

ذكرُ ما افترقتْ فيه النونُ الخفيفة والتنوين

قال ابنُ السرَّاج في الأصول :

النونُ الخفيفة في [ل — ١٧٩] الفعل نظيرُ التنوين في الاسم ، فلا يجوزُ الوقْفُ عليها كما (٣) لا يوقفُ على التنوين . وقد فرَّقوا بينَهما بأنَّ النون الخفيفةَ لا تُحرَّك لالتقاء الساكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت . كأنَّهم فضَّلوا ما يدخل الاسمَ على ما يدْخل الفعلَ ، وفصلوا بينهما .

وقال ابنُ النحَّاس في التعليقة :

إنَّما حُذِفت النونُ الخفيفةُ ولم تحرَّك حطّاً لها عن دَرَجة التنوين ، حيث كان التنوينُ يحرَّك لالتقاء الساكنينِ غالباً ، لأنَّ الأفعالَ أضعفُ من الأسماء ، فما يدخلُها أضعفُ مما يدخل الأسماء

(١) في د (فتحتاج) .
(٢) نقل محقق الطبعة الهندية السطرين الاخيرين من مغني اللبيب فأتم النقص ، وأحسن ، لان هذه الفقرة الساقطة مثبتة في المخطوطتين م د .
(٣) في د (كما يوقف) .

مع أنَّ نونَ التوكيدِ ليست ملازمةً (١) للفعل إلا مع المستقبل في القَسَم، والتنوين لازمٌ لكلِّ اسمٍ منصرف عَرِيَ عن الألف واللام [م ــ ٢٩١] والإضافة ، فلما انحطّت النون عن (٢) التنوين ، وانحط ما تلحقه (٣) عما يلحقه التنوين ألزموها الحذفَ عند التقاء الساكنين .

قال أبو عليٍّ :

لِما يدْخُلُ [د ــ ١٨٢] الاسمَ على ما يدخُل الفعلَ مزية ، يعني تفضيلَهم التنوينَ بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفِها لالتقاء الساكنين .

ذكرُ ما افترق فيه تنوينُ المقابلة والنونُ المقابل له

قال ابنُ القوَّاس في شرح الدرَّة :

اعلم أنَّ تنوينَ المقابلة (٤) يفارقُ النونَ (٥) المقابل له في أنَّ التنوين لا يثبتُ مع اللام ، ولا في الوقفِ بخلافِ النون . وأن النونَ تجْعلُ حرفَ الإعراب بخلافِ التنوين (٦) .

---

(١) في د (بلازمة) .

(٢) في هـ (من) .

(٣) في د (ما يلحقه) .

(٤) في م (المقابلة) .

(٥) في د ل م (التنوين) .

(٦) جاء في أوضح المسالك ١/١٣ : (تنوين المقابلة : هو اللاحق لنحو مسلمات ، جعلوه في مقابلة النون في نحو : مسلمين) .

ذكرُ ما افترقتْ فيه السينُ وسوف

قال ابنُ هشام في المغني (١) :

تنفرد (سوف) عن (السين) بدخول اللام عليها ، نحو « ولسوفَ يعطيك ربّك فترضى » (٢) وبأنّها قد تنفصَل بالفعل الملغى كقوله (٣) :

٣٧٥ـ وما أدري وسوف إخال أدري

• • •   • • •   • • •

وذهب البصريّون إلى أنّ مدة الاستقبال [هـ ـ ٢١٩] معها أوسع من السين (٤) .

قال ابن هشام (٥) : وكأنهم نظروا إلى أَنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطّرد .

---

(١) مغني اللبيب ١٤٨ .

(٢) الضحى ٥ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى . الديوان ٧٣ وعجزه « أقوم آل حصن أم نساء » انظر الأمالي الشجرية ١/٢٦٦،٢/٣٣٤ ومغني اللبيب ٤٠، ١٤٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ (٥٥ ، ٢٣٩ ، ٧٣٥ ، ٧٤٦) وشواهد المغني للسيوطي ٤١٢ (٢٠٩) والهمع ١/١٥٣ ـ ٢٤٨ ـ ٢/٧٢ ومعاهد التنصيص ٢/٥٢ ، وحاشية يس ١/٢٥٣ والدرر ١/١٣٦ ـ ٢٠٦ ، ٢/٨٩ .

(٤) الانصاف ٦٤٧ .

(٥) جاء في مغني اللبيب ١٤٨ : (والسين ليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين، ولامدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين) .

وقال ابن إياز في شرح الفصول (١) :

الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول التراخي في سوفَ أشدُّ منه في السينِ بدليلِ استقراءِ كلامهم . قال تعالى : « وسوف تُسألون » (٢) وطال الأمدُ والزمانُ . وقال تعالى : « سيقول السفهاءُ من الناس ما ولاّهم » (٣) فتعجّل القول .

والثاني أنه يجوزُ دخولُ اللام على سوف (٤) ولا تكادُ تدخل على السين .

وقال ابنُ الخشّاب (٥) :

---

(١) مخطوطة شرح الفصول ق ٩ .

(٢) الزخرف ٤٤ .

(٣) ❊ سيقول السفهاء من الناس ما ولا هم عن قبلتهم التي كانوا عليها ❊ البقرة ١٤٢ .

(٤) وبعد سوف في شرح الفصول ٩ (كقوله تعالى ❊ ولسوف يعطيك ربك فترضى ❊) .

(٥) جاء في المرتجل ١٦ : (وتتصل السين بالفعل اتصالا أشد من اتصال سوف به ، وذلك ظاهر لانها ــ أعني السين ــ على حرف واحد ، فهي أشبه بما عليه غالب الحروف في اللفظ . وسوف على ثلاثة أحرف ، فهي قريبة الشبه من صيغ الأسماء (ومن خاصة الأسماء في الدلالة الاستقبال والاكتفاء) ، ولذلك ساغ دخول اللام على سوف في مثل قوله عز وجل : ❊ ولسوف يعطيك ربك فترضى ❊ ولم يجز دخولها في السين) .

(سوف) أشبهُ بالأسماءِ من السينِ لكونِها على ثلاثة أحرف ، والسين أقعدُ في شبه الحروفِ لكونها على حرفٍ واحد ، فاختصَّت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين .

ذكرُ ما افترقتْ فيه ألفاظُ الاغراءِ والأمر

قال الأندلسيُّ :

الفرقُ بين هذه الأسماءِ : (عليك ودونك) ونحوهِما (1) في الإغراء، وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها أن الإغراء يكون مع المخاطَبِ ، فلا يجوزُ : عليه زيداً .

ومنها أنه لا يتقدَّم معمولُها عليها ، لا تقول : زيداً عليك .

ومنها أنَّ الفاعل فيها مستتر لا يظهرُ أصلاً في تثنيةٍ ولا جمع .

ومنها أنَّ حروفَ (2) الجرِّ هنا لا تتعلق بشيءٍ ، ولا يعمل فيها عامل عند بصريٍّ إلا(3) المازنيِّ، كقوله تعالى: « ارجعوا وراءكم »(4). فليس وراءكم معمولاً لارجعوا ، لأنه اسمُ فعل ، بل ذكر تأكيداً .

ومنها أن الإغراء لا يُجاب بالفاء،لا يقال: دونَك زيداً فيكرمك.

---

(1) في هـ (ونحوها) .

(2) في م د (حرف).

(3) في م (ولا المازني) .

(4) ﴿ قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً ﴾ الحديد 13 .

ومنها أنَّ المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً ، ولم يجز أن يكون متصلاً نحو : عليك إياي ، ولا يقال (١) عليكني ، كما يقال الزمني لأنَّ هذه لم تتمكَّن [هـ ــ ٢٢٠] تمكُّن الأفعال .

ذكرُ ما افترقتْ فيه لامُ كَيْ ولامُ الجحود

قال أبو حيَّان :

افترقا في أشياء :

أحدُها أنَّ إضمارَ أن في لامِ الجحود على جهة الوجوب ، وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع : فالجوازُ حيث لم يقترنْ الفعل بلا، نحو : جئتُ لتكرمَني، ويجوز لأن تكرمني والامتناعُ حيث اقترن بلا ، فإن الإظهار حينئذٍ يتعيَّن ، نحو « لئلاَّ يعلمَ أهلُ الكتاب » (٢) فراراً من توالي المتماثلين .

الثاني أنَّ فاعل لام الجحود لا يكونُ غيرَ مرفوعِ كان، نحو : ما كان زيد ليذهبَ بخلافِ لام كي ، نحو : قام زيد ليذهبَ .

الثالث أنه لا يقعُ قبلَها فعلٌ مستقبلٌ ، فلا تقول : لن يكون زيدُ ليفعلَ ، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي ، نحو : سأتوبُ ليغفرَ اللهُ لي .

الرابعُ أنَّ الفعلَ المنفيَّ قبلَها لا يكونُ مقيَّداً [م ــ ٢٩٢]

(١) في د م (لاتقول دونك زيداً فنكرمك) .

(٢) الحديد ٢٩ .

بظرف (١) فلا يجوزُ : ما كان زيدٌ أمسِ ليضربَ عمراً ، ويوم كذا ليفعل • ويجوز ذلك في الفعل قبل لامِ كي ، نحو : جاء زيد أمسِ ليضربَ عمراً •

الخامس أنه لا يوجبُ (٢) الفعل معها ، فلا يجوزُ : ما كان زيدٌ إلا ليضرب عمراً ويجوز ذلك مع لام كي ، نحو : ما جاء زيد إلاّ ليضرب عمراً •

السادس أنّه لا يقع (٣) موقعَها كيْ ، لا تقول : ما كان زيدٌ كي يضرب عمراً ، ويجوز ذلك في لام كي ، نحو : جاء زيدٌ كي يضربَ عمراً •

السابعُ أنّ المنصوب بعدَها لا يكونُ سبباً لما قبلها ، وهو كذلك ، بعد لام كي •

الثامن أنّ النفي متسلطٌ مع لامِ الجحودِ على ما قبلَها ، وهو المحذوف الذي تتعلق (٤) به اللام ، فيلزمُ من نفيهِ نفيُ ما بعدَ اللام ، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها ، نحو : ما جاء (٥) زيدٌ ليضربَك ، فينتفي الضرب خاصة ، ولا ينتفي المجيءُ إلا بقرينةٍ تدلُّ على انتفائه •

التاسع أنّ لام الجحود لا تتعلّق إلا بمعنى الفعلِ الواجب حذفُه •

---

(١) في د (بظرف نحو فلا) •

(٢) في هـ (لايؤخر) •

(٣) في هـ (أنه يقع) •

(٤) في هـ ل (يتعلق) •

(٥) في د (ما جاءني) •

فإذا قلت : [هـ ـ ٢٢١] ما كان زيدٌ ليقومَ ، فكأنَّك قلتَ : ما كان زيدٌ مستعداً للقيام ، يقدَّر في كلٍّ موضع ما يليقُ به على حسب مساق الكلام • ففي نحو قوله تعالى « وما كان اللهُ ليطلعَكم على الغيبِ » (١) يقدّر مريداً لإطلاعِكم على الغيب ، وأما لام كي فإنَّها متعلّقة بالفعلِ الظاهر الذي هو معلولٌ للفعل الذي دخلتْ عليه اللام •

العاشرُ أنَّ لامَ الجحود تقعُ بعد ما لا يستقلُّ أن يكون كلاماً دونها ، ولام كي لاتقع (٢) إلا بعدما يستقلُّ كلاماً • ولذلك كان الأحسنُ في تأويل قوله :

٣٧٦ـ فما (٣) جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي
مقاومةً ، ولا فَرْدٌ لفَرْدِ [ل ـ ١٨٠]

أنَّه على إضمار (كان) لدلالة المعنى عليه ، أي فما كان جمعٌ ليغلبَ ، لتكونَ اللامُ فيه لامَ الجحود لا (لامَ كي) لأنَّ ما قبلَها وهو : فما (٤) جمعٌ لا يستقلُّ كلاماً •

---

(١) آل عمران (١٧٩) •

(٢) سقطت الجملة التالية من ل •

(٣) قائله مجهول • وابن هشام يورده في مغني اللبيب ٢٣٣ (٣٨٢) ويخرج على مثاله قول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر : (وما أنا لأدعهما) وانظر الأشموني ٣/٢٩٣ وشواهد المغني ٥٦٢ (٣٣٧) •

(٤) في م ل (مما) •

ذكر ما افترق فيه الفاء والواو

اللذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيان :

لا أحفظُ النصبَ (١) جاء بعدَ الواوِ بعدَ الدعاءِ والعرضِ والتحضيضِ والرجاء ، قال: فينبغي ألاّ يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع. قال : وكذلك مع التشبيهِ الواقع موقعَ النفي ومع قد (٢) المنفيِّ بها ، فإنّ عمومَ [د ـ ١٨٣] قولِ التسهيل (٣) في مواضع الفاء يدلُّ على الجواز معهما ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب . وانفردتْ الفاءُ بأنّ ما بعدَها في غير النفي يُجزمُ عند سقوطِها ، نحو : « وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحْسَنُ » (٤) ويرفع مقصوداً (٥) به الوصفُ

---

(١) شرح التسهيل ٥/٣٠ اقتبس السيوطي الأحكام وأهمل طائفة من الأمثلة وفي الهمع ٢/١٢ ـ ١٣ زاد الأمر أيضاحاً .

(٢) في هـ (ومع المنفي بها) بحذف قد .

(٣) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد (٢٣١) : (ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، وربما نفي بقد فينصب الجواب بعدها) ومثل السيوطي على التشبيه الواقع موقع النفي في الهمع ٢/١٢ فقال : (كأنك وال علينا فتشتمنا . تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا) .

(٤) الاسراء ٥٣ انظر الهمع ٢/١٤ . وخرج ابن الانباري في البيان ٢/٩٢ جزم الفعل على أنه جواب طلب محذوف : (فقوله : يقولوا التي هي أحسن ، هي جواب (قولوا) المقدرة) .

(٥) في م (مقصورا) .

أوْ الاستئناف ، وأجاز الزجاجيُّ (١) الجزمَ في النفي أيضاً ، فأجازَ : ما تأتينا (٢) تحدِّثْنا ، وعلى هــذا قال بعضُهم : كلُّ ما تنصبُ فيه الفاءُ تجزمُ (٣) ، ولم يستثن شيئاً .

ذكر ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان :

من الفرقِ بين أنْ (٤) المصدريةِ والمفسِّرة أنَّ المصدرية يجوزُ أن تتقدَّم على الفعل لأنها معمولُه ، وإذا كانت مفسِّرة لم يجزْ أنْ تتقدَّمه لأنَّ [هـ ــ ٢٢٢] المفسِّر لا يتقدَّم (٥) المفسَّر .

ذكر ما افترقت (٦) فيه لَمْ ولمَّا

قال ابنُ هشامٍ في المغني (٧) :

افترقتا (٨) في خمسة أمور :

---

(١) في م (الزجاج) .

(٢) في د (فأجاز نحو : ما تأتينا) .

(٣) في د (يجزم) .

(٤) في م بين المصدرية والمفسرة .

(٥) في د (لايتقدم على) .

(٦) في هـ (افترق) .

(٧) مغني اللبيب ٣٠٩ ــ ٣١٠ أسقط السيوطي بعض الشواهد والأمثلة .

(٨) في م (افترقنا) وفي ل (افترقا) .

أحدُها أنَّ (١) لمَّا لا تقترنُ بأداة شرط ، لا يقال : إنْ لما تقم و (لم) تقترن به ، نحو « وإنْ لم تفعل » (٢) .

الثاني أنَّ منفيَّ لمَّا يتَّصل بالحال كقوله (٣) :

٣٧٧ـ فإن كنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكلٍ
وإلاّ فأدرِكْني ولمَّا أُمزَّقِ

ومنفيُّ (لم) يحتملُ الاتصالَ ، نحو « ولم أكن بدعائِك ربِّ شقيّا » (٤) والانقطاع مثل : « لم يكنْ شيئاً مذكورا » (٥) ولهذا جاز (٦) : لم يكن [م ـ ٢٩٣] ثم كان ، ولم يجز : لما يكن ثم كان . ولامتدادِ النفي بعد (لمَّا) لم يجز اقترانُها بحرف التعقيبِ ، بخلاف لم تقول : قمتُ فلم تقم ، لأنَّ معناه وما قمتَ عقب قيامي ، ولا يجوز : قمت فلما تقم (٧) ، لأن معناه وما قمت إلى الآن .

الثالث أنَّ منفيَّ (لمَّا) لا يكون إلاّ قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي (٨) لم ، تقول : لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً . ولا يجوز لما يكن .

---

(١) في م د ل (أحدها أنها لا) .
(٢) ﴿ وان لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ المائدة ٦٧ .
(٣) البيت للممزق العبدي انظر الأصمعيات ص ١٩٠ القصيدة ٥٨ والأمالي الشجرية ١/١٣٥ ومغني اللبيب ٣٠٩ (٥١٠) وشواهد المغني ٦٨٠ (٤٣٩) .
(٤) مريم ٤ .
(٥) الدهر ١ .
(٦) في م (ولهذا لم يكن) .
(٧) في د (يقم) .
(٨) في م (متي) وفي ل (نفي) .

الرابع أنّ منفيّ (لمّا) متوقّع ثبوتُه بخلاف منفيّ لم ، ألا ترى أنّ معنى : « بل لما يذوقوا عذاب » (١) أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوْقَهم له متوقّع .

وقال الزمخشريّ في قوله تعالى : « ولمّا يَدْخلِ الإيمانُ في قلوبِكم » (٢) ما في (لمّا) من معنى التوقّع دالٌّ على أنّ هؤلاءِ قد آمنوا فيما بعد .

الخامسُ أنّ منفيّ (لمّا) جائز الحذفِ لدليلٍ ، كقوله :

٣٧٨ـ فجئْتُ قبورهـم بَدْءاً (٣) ، ولمّا
فناديت القبـور فلـم يجبنـه (٤)

أي : ولمّا أكن قبلَ ذلك بدءاً ، أي سيّداً (٥) ، ولا يجوزُ وصلت إلى بغداد ولم . تريد : ولم أدخلْها ، فأما قوله (٦) :

---

(١) ص ٨ .

(٢) الحجرات ١٤ .

(٣) في م (بداء) .

(٤) في د (تجبنه) والشاهد منسوب الى ذي الرمة ، وليس في ديوانه . انظر اللسان (لمم) ومغني اللبيب ٣١٠ (٥١٢) والهمع ٢/٥٧ وشرح شواهد المغني ٦٨١ (٤٤١) والدرر ٢/٥٢ ـ ٧٣ .

(٥) في م (سيد) .

(٦) البيت لابراهيم بن هرمة ، روي في ديوانه ١٩١ : (يوم الأعازب) وقال شارحه : يريد في وقت الفوضى والاضطراب . وضبط روي البيت بالسكون (وان لم) وضبط في بعض المصادر بكسر الميم ، وانظر مغني اللبيب ٣١٠ (٥١٣) والعيني ٤/٤٤٣ والأشموني ٤/٦ والتصريح ٢/٢٤٧ والهمع ٢/٥٦ وشواهد المغني ٢/٦٨ (٤٤٢) والخزانة ٣/٣٢٨ والدرر ٢/٧٢ .

٣٧٩ـ احفظْ وديعتَكَ التي استُودِعْتَها
يومَ الأعارب إن وصلتَ وإن لَمِ

فضرورة ، وعلَّة هذه الأحكامِ كلِّها أنَّ لم لنفي فَعَل ، ولمَّا لنفي قد فعل . [هـ ـ ٢٢٣] .

وقال ابن القوَّاس في شرح الدرَّة :

لما تشارك لم في النفي والقلب (١) ، وتفارقُها من أربعة أوجه :

أحدُها أن لم لنفي الماضي مطلقاً أي بغير قد ، ولما لنفي المقترن بقد .

والثاني أنَّ لم مفردةٌ ولمَّا مركَّبة .

والثالث أنَّ لما قد يُحذَفُ الفعل بعدَها ، ولا يُحذَفُ بعد لم إلا في الضرورة .

والرابع أنَّ لمَّا تفيدُ اتصالَ (٢) النفي إلى زمن الإخبار بخلاف لم ، فإنَّ النفي بها منقطع .

مهمَّة

اضطرب النحويُّون في تخريج قوله تعالى : « وإنَّ كلاًّ لمَّا ليوفينَّهم » (٣) في قراءة من شدَّد ميم (لمَّا) وشدَّد إنَّ أوْ

---

(١) في م (والعلب) .

(٢) في د (الاتصال الى زمن) .

(٣) ﴿ وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ هود ١١١ . جاء في الجامع لأحكام القرآن ٩/١٠٤ (قرأ أهل الحرمين نافع وابن كثير وأبو بكر

خففها (١) • فنقل صاحب كتاب اللامات (٢) عن المبرّد أنّه قال : هذا لحن" ، لا تقول العرب : إن زيداً لمّا خارج • وقال المازنيّ : لا أدري

معهم : وان كلا لما بالتخفيف ، على أنها ان المخففة من الثقيلة معملة ، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه • قال سيبويه : حدثنا من أثق به أنه سمع العرب تقول : ان زيدا لمنطلق وأنشد الشاعر : (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) أراد : كأنها ظبية فخفف ونصب مابعدها والبصريون يجوزون تخفيف أن المشددة مع اعمالها • وأنكر ذلك الكسائي وقال : ما أدري على أي شيء قرئ • « وان كلا » وزعم الفراء أنه نصب (كلا) في قراءة من خفف بقوله : (ليوفينهم) أي وان ليوفينهم كلاً • وانكر ذلك جميع النحويين ، وقالوا : هذا كبير الغلط ، لايجوز عند أحد : زيداً لأضربنه • وشدد الباقون (إن) ونصبوا بها كلا على أصلها • وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر : (لما) بالتشديد ، وخففها الباقون على معنى وان كلا لما ليوفينهم ، جعلوا (ما) صلة ، وقيل دخلت لتفصل بين اللامين اللتين تلتقيان في القسم ، وكلاهما مفتوح ، ففصل بينهما بما) وللكلام صلة يراجعها من شاء ، وانظر دراسات لاسلوب القرآن الكريم ١/٥٢١ ، فان فيه تلخيصاً وافياً لما في كتب القراءات • واحالة الى هذه الكتب مثل النشر ٢/٢٩١ والكشاف ٢/٢٣٦ والعكبري ٢/٢٥ •والبحر ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨ •

(١) في د (وخففها) •

(٢) لم ترد العبارة المذكورة في كتاب اللامات ، ولا في كتب المبرد بل ورد بحث مستفيض عن هذه اللام وأمثالها في ص ١١٧ ـ ١٢٤ من كتاب اللامات تحقيق الدكتور مازن مبارك •

ما وجهُ هذه القراءة • وقال الفرّاء : التقديرُ لَمن° ما ، فلمَّا كثرت الميمات حذفت° منهن واحدة ، فعلى هذا هي لامُ توكيد ، ويعني بكثرة الميمات أن نون من حين أدغمت في ميم ما انقلبت ميماً بالإدغام ، فصارت ثلاثَ ميمات • وقال المازنيّ أيضاً إن° بمعنى ما ثم تثقل كما أن (أنّ) (١) المؤكّدة تخفّف ومعناها الثقيلة • انتهى •

قال أبو حيان : وارتباك (٢) النحويين في هذه القراءة وتلحينُ بعضهم لقارئِها يدلّ على صعوبة المَدْرَكِ فيها ، وتخريجها على القواعد النحوية • فأما (٣) التلحينُ فلا سبيلَ إليه البتّة لأنها منقولة نقل التواتر في السبعة •

وأما من قال : لا أدري ما وجهُها فمعذور" لخفاء إدراك ذلك عليه ، وأما تأويلُ إنّ المثقلة بأنها المخففة التي هي نافية" ، ففي غاية من الخطأ لأنها لو كانت نافيةً لم ينتصب بعدها كلّ ، بل كان يرتفع ، وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون إنّ (٤) المثقلة نافية • وأما تأويل الفرّاء فأيضاً في غاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم لمّا في معنى لمن (٥) ما •

---

(١) في هـ (كما أن المؤكدة) بحذف أن الثانية •

(٢) في هـ (وارتكاب) •

(٣) في هـ (وأما) •

(٤) في م (أن تكون المثقلة) •

(٥) في م (لن) وفي ل (لن ما) •

قال : وقد كنت من قديمٍ فكَّرت في تخريج هذه الآية ، فظهرَ لي [هـ ــ ٢٢٤] تخريجُها على القواعد النحوية من غـير شذوذٍ ، وهو أنَّ لما هي الجازمة ، وحذف الفعـل المعمول لها لدلالةِ معنى الكلام عليـه ، والمعنى وأنَّ كلاًّ لما يُبخسْ أو ينقصْ عملُه ، أو ما كان من هـذا المعنى • [م ــ ٢٩٤] فحذف الفعـل لدلالة قوله : (ليوفّينهم ربّك أعمالهم) عليه • قال : فعلى هذا استقرَّ تخريجُ الآية على أحسنِ ما يمكنُ وأجملِه ، ولم يهتد أحدٌ من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية ، والعلوم كنوزٌ تحت مفاتيحِ الفهوم •

قال : ثم وجدت شيخَنا أبا عبدِ الله بنَ النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن الحاجب أنَّ (لما) هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها • انتهى •

فائـــدة :

قال أبو الحسين بنُ أبي الربيع في شرح [د ــ ١٨٤] الإيضاح :

اعلم أنَّ العرب حملت (لو) على (لولا) في موطنٍ واحدٍ أوقعت بعدها (أنَّ) ، فقالت : لو أنَّ زيداً قائم ، كما قالت : لولا أنَّ زيداً قائم ، وفعلت هذا هنا لقرب لو من لولا ، ولشبه أن بالفعل ، فكأن أنَّ إذا [ل ــ ١٨١] وقعت بعد لو قد وقعَ بعدها (١) الفعل •

---

(١) في م (بعدهما) •

ذكرُ ما افترقتْ فيه مدّةُ الانكار ومدّةُ التذكار

قال في التسهيل (١) :

لا تلي زيادةَ التذكار هاءُ السكت ، بخلاف زيادة الإنكار .

قال أبو حيّان : وسبب (٢) ذلك أنّ المنكر قاصدٌ للوقفِ ، والمتذكّر ليس بقاصدٍ للوقف ، وإنما عرض له ما أوجبَ قطع كلامه ، وهو طالبٌ لتذكّرِ ما بعد الذي انقطع كلامه فيه ، فلذلك لم تلحقْه .

ذكرُ الفرق بين هَلْ وهمزةِ الاستفهام

قال ابنُ هشام (٣) :

تفترقُ هلْ من الهمزة من عشَرَة أوجهٍ : اختصاصها بالتصديق وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط ، ولا تدخل (٤) على إن ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، وتقعُ بعدَ

---

(١) جاء في تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٥٠ : (اذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد للوقف وصل آخرها بمدة تجانس حركتـه ، ان كان متحركا ، وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان ساكنا صحيحاً ، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار) .

(٢) مخطوطة شرح التسهيل ٦/٢٦ .

(٣) مغني اللبيب ٣٨٦ ـ ٣٨٨ اقتبس السيوطي القواعد ، وأهمل الشواهد ومناقشتها .

(٤) في م د ل (ولا على آن) .

العاطفِ لا قبلَه ، وبعد أم ، ويُراد بالاستفهامِ بها النفيُ ؛ وتأتي بمعنى (١) قد • [هـ ــ ٢٢٥] •

ذكرُ ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزمخشريّ في المفصَّل (٢) :

الفَصْل (٣) بين متى وإذا أنّ متى للوقت المُبْهم ، وإذا للمعيَّن •

وقال الخوارزميُّ :

الفرق بينهما أنّ إذا للأمورِ الواجبةِ الوجودِ وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن ، ومتى لما يترجَّح بينَ أن يكونَ ، وبين ألاّ يكون • تقول : إذا طَلَعتِ الشمس خرجتُ ، ولا يصحّ (٤) فيه متى • وتقولُ متى تخرجْ أخرجْ لمن لم (٥) يتيقَّنْ أنه خارج •

وقال في البسيط : تفارقُ (متى) الشرطية إذا من وجهين :

أحدُهما أنّ إذا تقعُ شرْطاً في الأشياء المحقَّقة الوقوع ، ولذلك وَرَدتْ شروطُ القرآنِ بها ، والشرطُ بمتى يحتملُ الوجودَ والعدم •

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٣٨٨ : (وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله جل اسمه ﴿ هل آتى على الانسان ﴾) •

(٢) المفصل ٢٧٢ •

(٣) في ل (والفصل) •

(٤) في د (ولا يصح متى) •

(٥) في م (لمن يتقن) •

الثاني أنَّ العامل في متى شرطُها على مذهب الجُمهور ، لكونها غيرَ مضافة إليه ، بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذْ كانت للوقت المعيَّن ومتى للوقت المبهم .

ذكر ما افترقت فيه أيَّان ومتى

قال ابنُ يعيش (١) :

أيَّان ظرفٌ من ظروف الزمان مبهمٌ بمعنى (متى) . والفرقُ بينَها وبين متى أنَّ (٢) متى لكثرة استعمالها صارت أظهرَ من أيَّانَ في الزمان . ووجهٌ آخرُ من الفرق أنَّ متى تُستعملُ في كلِّ زمان ، وأيَّان لا تُستعمل إلا فيما يُراد تفخيمُ أمرِه وتعظيمُه .

وقال صاحبُ البسيط :

أيَّان بمعنى (متى) في الاستفهام ، وتفارق متى من وجهين :

أحدُهما أنَّ متى أكثرُ استعمالاً منه .

والثاني أنَّ أيَّان يُستفهم (٣) به في الأشياء المعظَّمة المفخَّمة .

وكتبُ الجُمهور ساكتةٌ عن كونِها شرطاً . وذكر بعضُ المتأخِّرين أنها تقعُ شرطاً ، لأنها بمنزلة متى ، ومتى مشتركةٌ بين الشرط والاستفهام فكذلك أيَّان . وتوجيهُ منع الشرط عدم السماع ،

---

(١) شرح المفصل ٤/١٠٦ والنقل يطابق الاصل .

(٢) سقط من م (أن متى) .

(٣) في د (تستفهم) .

وأنَّ متى أكثر استعمالاً منهـــا (١) ، فاختصَّتْ لكثرةِ استعمالِها [هـ ـ ٢٢٦] بحكمٍ لا تشاركها (٢) فيه أيَّان ، انتهى .

قلت : فهذا فرقٌ ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو [م ـ ٢٩٥] وجواب لولا

قال أبو حيَّان (٣) :

ليس عندي ما يختلفان فيه إلاَّ أنَّ جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يُقرن بقد كقوله :

٣٨٠ـ لولا الأمـــيرُ ولولا حقُّ طاعتِـه

لقـــدْ شربت دماً أحـــلى من العســـل

ولا أحفظُ في (لو) ذلك ، لا أحفظُ من كلامهم لو جئتني لقدْ أحسنتُ إليك .

وليس ببعيدٍ أن يُسمع ذلك فيها ، وقياسُ لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغٌ (٤) ، وجوابُ لو إذا كان ماضياً مثبتاً جاء

---

(١) ذكر صاحب دراسات لاسلوب القرآن الكريم ٣/١٤٣ أن متى لم تجيء شرطية في القرآن ، وانما جاءت استفهامية .

(٢) في م (لايشاركها) .

(٣) شرح التسهيل ٦/٢ ـ ٣ .

(٤) وبعده في شرح التسهيل (.. وكما جاز جزم جواب لو لدلالة المعنى عليه كذلك يجوز حذف جواب لولا لذلك . قال تعالى : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم) (التقدير لأخذكم أو ماكان في معناه ..) .

في القرآن باللام كثيراً ، وبدونها في مواضعَ ، ولم يجىءْ جوابُ لولا في القرآن محذوفَ اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد . وقد اختلف فيه قولُ ابنِ عصفور (١) : فتارةً جعله ضرورة ، وتارةً جعله جائزاً في قليل من الكلام (٢) .

ذكرُ ما افترق فيه كم الاستفهاميّة وكم الخبريّة

قال في البسيط :

أمّا مشابهتُهما : فأنّهما اسمانِ ، وأنّهما مبنيّان ، وأنّهما مفتقرانِ (٣) إلى مبيِّن ، وأنّهما لا زمان للتصدُّر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنّهما لا يتقدّم عليهما عاملٌ لفظيٌّ إلاّ المضاف وحرف الجرّ .

وأمّا مخالفتُهما :

١ ـ فإنّ الاستفهامية بمنزلة عددٍ منوّنٍ ، والخبرية بمنزلة عددٍ حُذفَ منه التنوين .

٢ ـ وأنّ الاستفهامية تُبيَّنُ بالمفردِ ، والخبرية تبيَّنُ بالمفرد والجمع .

---

(١) جاء في شرح الجمل ٢/٢١٦ : (ويلزم خبرها اللام ، ولا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر مثل قوله : لولا الجمار بأفنى البيت) ومثل قول الاخر : لولا الشعاع أضاءها .) .

(٢) بعده في شرح التسهيل ٣/٦ (نحو قول ابن مقبل : لولا الحياء وباقي الدين عبتكما) .

(٣) في د (يفتقران) وفي ل (يفترقان) .

٣ ــ وأنَّ مميِّز الاستفهامية منصوبٌ ، ومميِّز الخبرية مجرور .

٤ ــ وأنَّ الاستفهامية يحسنُ حذفُ مميِّزها ، والخبرية لا يحسن حذفُ مميِّزها .

٥ ــ وأنَّ الاستفهامية يُفصَل بينها وبين [هـ ــ ٢٢٧] مميزها ، ولا يحسن ذلك في الخبرية إلا في الشعر .

٦ ــ وأنَّ الاستفهامية إذا أُبْدِلَ منها جيءَ مع البدل بالهمزة ، نحو : كم مالُك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً أخذت أثلاثينَ أم أربعينَ ؟ ولا يُفعل ذلك مع الخبرية لعدم دَلالتِها على الاستفهام ، نحو : كم غلمانٍ عندي ثلاثون وأربعون وخمسون .

٧ ــ وأنَّ الخبرية يُعطَفُ عليها بلا ، فيقال : كم مالك لا مائةٌ ولا مئتانِ ، وكم درهمٍ عندي لا درهمٌ ولا درهمان ، لأنَّ المعنى كثيرٌ من المال ، وكثيرٌ من الدراهم لا هذا المقدارُ بل أكثرُ منه ، و لايجوزُ في الاستفهامية ، كم درهماً عندك لا ثلاثة ولا أربعة لأن (لا) لا يُعطف بها إلاّ بعد موجبٍ ، لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت (١) للأول ولم يثبت شيء في الاستفهام . [د ــ ١٨٥] .

٨ ــ وأنَّ إلا إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعرابُ ما بعدَها على حدِّ إعراب كم من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ ، لأنه بدلٌ منها لأنَّ الاستفهام يُبْدلُ منه ، ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك إلاّ ألفان ؟ وكم أعطيتني إلاّ ألفين ؟ وبكم أخذت

(١) في م (تثبت) .

ثوبَك إلا درهم ؟ وكم مالك درهماً إلا عشرون ؟ ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلاً من خبر كم ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كم لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل ، ولإفادته (١) معنى التقليل كأنَّ الاستفهام بمنزل النفي ، كقولك : هـل الدنيا إلاَّ شيءٌ فانٍ ؟ أي ما الدنيا ، وأما الخبرية فإنَّ المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناءٌ من موجب ، ولا يجوزُ البدلُ في الموجب ، فيقال : كم غلمان جاؤوني إلاّ زيداً .

وقال ابن هشام في [ل ــ ١٨٢] المغني (٢) :

يفترقان في خمسة أمور :

أحدُها أنَّ الكلام مع الخبرية محتمل (٣) للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني أنَّ المتكلّـم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبـه جواباً ، لأنه مخبر والمتكلّم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنه مستخبر .

ثم ذكر ثلاثةً مما تقدَّم وهي : عدمُ اقتران المُبدل من الخبرية بالهمـزة ، وتمييزُها بمفردٍ ومجموعٍ ووجوبُ خفضِه بخـلافِ الاستفهامية ، فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق . [م ٢٩٦]

---

(١) في ل (ولا فادته معنى التعليل) .

(٢) مغني اللبيب ٢٠١ ــ ٢٠٢ نقل السيوطي من المغني الأمـرين الاول والثاني نقلا دقيقاً ولخص الثلاثة الباقية .

(٣) سقط من د السطر التالي .

وبها صرَّح المهلَّبيُّ ، فقال (١) :

الفرقُ في كَمْ في الاستفهامِ والخَبَرِ
من عشر استوضحت كالأنجُم الزُهُرِ [هـ ٢٢٨]

نصبُ (٢) المفسِّر ، مع إفراده أبداً
وحذفُه تارةً ، والفصلُ في نظر

وتقتضيك جواباً في السؤال بها
ومُبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر

وليس من خيمها التكثير ، ثمَّتَ لا
عطفٌ عليها (بلا) في سائر الزُبُر (٣)

ولا تُضاف إلى ما بعدَها شبَها
وقد ترى بعدها إلاَّ بمستطر

وكلُّ هذا فالاستفهام يحكمُه
وضدُّه في كم الأخرى على الخَبَر

---

(١) وردت في مخطوطة (نظم الفرائد) ق ١ ـ ٢ .

(٢) في المخطوطة (ونصب) .

(٣) في د (الزهر) .

ذكر ما افترق فيه كم وكأيّنْ

قال ابنُ هشام في المغني (١) :

توافقُ كأيِّن كمْ في خمسة أمورٍ :

الإبهامِ ، والافتقارِ إلى التمييز ، والبناءِ ، ولزومِ التصدير ، وإفادة التكثير تارةً وهو الغالب ، والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابنُ قتيبة وابنُ عصفور وابن مالك (٢) •

وتخالفُها في خمسة أمور :

أحدُها أنها مركّبة ، وكَمْ بسيطة على الصحيح •

الثاني أنّ مميّزَها مجرورٌ بمن غالباً ، حتى زعمَ ابنُ عصفور لزومَه •

الثالثُ أنها لا تقعُ استفهاميةً عند الجمهور •

الرابعُ أنها لا تقعُ مجرورة (٣) •

والخامسُ أنّ خبرَها لايقع مفرداً (٤) •

---

(١) مغني اللبيب ٢٠٣ ـ ٢٠٤ نقل السيوطي القواعد وأسقط الشواهد •

(٢) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد ١٢٥ : (معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية ويقتضيان مميزاً منصوباً والأكثر جره بمن بعد كأين، وتنفرد من كذا بلزوم التصدير وأنها قد يستفهم بها) •

(٣) في هـ (أنها مجرورة) وفي المغني : لاتقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا : بكأين تبيع هذا الثوب ؟ •

(٤) في د (الا مفردا) •

ذكر ما افترَق فيه (1) كأيِّنْ وكَذا

قال ابنُ هشام (2) :

توافق كذا كأيِّن في أربعة أمورٍ :

التركيبِ ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز .

وتخالفُها في ثلاثة أمور :

أحدُها أنها ليس لها الصدرُ .

الثاني أن تمييزَها واجبُ النصب .

الثالث أنها لا تُستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها .

ذكر ما افترَق (3) فيه أيّ ومَن

قال في البسيط :

افترقا من ستَّة أوجهٍ : [هـ — ٢٢٩] .

أحدُها أنَّ أيّاً (4) "معربة" تقبل الحركات ، ولذلك لا يُشترط في حكايتها الوقفُ ، بل تلحقُها الزيـادة (5) في الوصْل والوقف ، ومَن مبنيَّة" ، ولا تلحقُها الزيادةُ إلا في الوقف .

---

(1) سقط من م (فيه) .

(2) مغني اللبيب ٢٠٤ ــ ٢٠٥ نقل السيوطي القواعد وأغفل الشواهد .

(3) في م (افترقت) .

(4) في د (آما) .

(5) سقطت هذه الجملة من ل .

الثاني أنَّ (من) لمن يعقلُ ، وأيٌّ لمن يعقل (١) ، ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه لأنها بعضٌ من كلٍّ .

الثالث أن العَلَم يُحكى بعد من (٢) ولا يحكى بعد أيٍّ .

الرابع أن رب قد تدخل على من دون أيٍّ .

الخامس أنَّ أيّاً قد يوصف بها بخلاف من .

السادس أن من يدخلُها (٣) الألفُ واللام وياء النسبة في الحكاية بخلاف أيٍّ .

ذكرُ ما افترقت فيه تاءُ التأنيث وألف التأنيث

قال ابنُ يعيش (٤) :

ألف التأنيث تزيدُ على تاء التأنيث قوَّةً ، لأنها تُبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيَّرُ الاسمُ معها عن هيئة (٥) التذكير ، نحو : سكران وسكرى وأحمر وحمراء . فبنية كلٍّ واحدٍ من المؤنث هنا غير بنيةِ المذكّر . وليست التاءُ كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غيرِ تغييرِ بنيته َدلالةً على التأنيث ، نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندكَ وضوحاً أنَّ ألفَ التأنيثِ إذا كانت رابعةً ثبتت في التكسير ، نحو حبْلى وحَبالى ، وسكرى وسَكارى (٦) ، وليست

---

(١) سقطت من م (وأي لمن يعقل) .
(٢) في د (العلم يحكى بعد أي) .
(٣) في د ل (تدخلها) .
(٤) شرح المفصل ١/٥٩ .
(٥) في الاصل (عن بنية) .
(٦) وبعده في الأصل يقول ابن يعيش (كما تثبت الراء في حوافر والميم في دراهم) .

التاء كذلك ، بل تحذف في التكسير ، نحو : طلْحة وطلاح ، وجفْنة وجفان . فلمَّا كانت الألفُ مختلطةً بالاسم كان لها مزيَّةٌ على التاء فصارت مشاركتُها في التأنيث علةً (١) ، ومزيَّتُها عليه علَّةً أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرفَ وحدَها ، ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم (٢) : دخولُ تاءِ التأنيث في الكلام أكثرُ من دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث ، نحو : قامتْ هند ، وتدخل المذكَّر توكيداً ، ومبالغة ، نحو : علاَّمة ، ونسَّابة ، فلذلك ساغ حذفُها في الترخيم وإن لم يكن ما فيه علما . [هـ — ٢٣٠] .

ذكر ما افترقت فيه التثنيةُ والجمعُ السالم

قال ابنُ السرَّاج [م — ٢٩٧] في الأصول :

التثنيةُ يستوي فيها من يعقِل ومن لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوصٌ بمن يعقل . ولا يجوز أن يقال (٣) في جمل جملون ، ولا في جبل (٤) جبلون ، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذٌ ، ولشذوذه عن (٥) القياس علَّة .

---

(١) في م (عليه) .

(٢) شرح المفصل ٢/٢٠ .

(٣) في د ل (تقول) وفي م (نقول) .

(٤) في د (خيل خيلون) .

(٥) في د (في) .

قال ابن السرّاج :

والمـذكّرُ (١) والمؤنث في [د ــ ١٨٦] التثنية سواءٌ ، وفي الجمع مختلف . فإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية زِدْتَ ألفاً وتاءً، وحذفتَ الهـاء إن كانت في الاسم ، وضممْتَ التاء في الرفـع ، وألحقتها التنوينَ ، فالضّمة في جمع المؤنث السالم نظيرةُ الواو في جمع المذكّر ، والتنوينُ نظير النون . والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين ، والتنوينُ نظير النون .

ذكر ما افترق فيه جمعُ التكسيرِ واسمُ الجمع

قال أبو حيّان :

يفارقُ اسمُ الجمع جمعَ التكسير من وجوه :

أحدُها عدمُ استمرار البنيةِ في جمع التكسير .

الثاني الإشارة إليه بهذا .

الثالث إعادة ضمير المفرد إليه .

الرابع أن يكون خبراً عن هو .

الخامس أن يُصغَّرَ بنفسه ولا يُرَدَّ إلى مفرده .

ذكرُ ما افترق فيه التكسيرُ والتصغير

قال في البسيط :

افترقا في أنّ بناء التصغير لا يختلف كاختلاف أبنية [هـ ــ ٢٣١] الجمع ، وفي أنّ الأجود أنْ يُقـال في تصغير أسود وأعور وقسور

(١) في د (قال ابن السراج في الأصول التثنية) .

وجدول ، أُسَيِّد وأُعَيِّر وقُسيِّر وجديِّل بالإدغام (١) ، ولا يجوزُ ذلك في التكسير • ويقال في مقام ومقال مُقيِّم ومقيِّل بالإدغام ، وفي التكسير مقاوم ومقاول بالإظهار • قال (٢) : ولا يقدح ذلك في قولِهم : إنهما من وادٍ واحد • لأنه لا يلزمُ من مشابهة الشيءِ للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه •

قال ابنُ الصائغ في تذكرته :

سُئِلْتُ عن السبب في إن كان النسب إلى الجمع (٣) في ماله واحدٌ إلى الواحدِ ، فإن لم يكنْ له واحدٌ نُسب إلى الجمعِ ، وكان التصغيرُ للجمع فيما له واحدٌ إلى الواحدِ ، وفيما لم يكنْ له واحدٌ [ل ــ ١٨٣] إلى واحدِه (٤) المقدَّر ، وهلاَّ اتحد البابان •

فقلتُ : النسب إلى الواحد لم يكن إلاَّ قصدَ الخفَّة ، حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب (٥) إلى الواحد ، وتصغيرُ الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان •

---

(١) سقط (بالادغام) من د •

(٢) سقط من د (قال) •

(٣) سقط من د (الى الجمع في ماله) •

(٤) في د (واحدة) •

(٥) في ل م (منسوب) •

القِسمُ الثّاني



القســـم الثانـــي

بابُ الاعرابِ والبناءِ

مسألـــــة :

يكفي في بناءِ الاسم شَبَهُهُ بالحرف من وجهٍ واحد اتفاقاً ، ولا يكفي في منع الصرفِ مشابهته للفعل من وجهٍ واحدٍ اتّفاقاً ، بل لا بدّ من مشابهتِه له من وجهين .

قال في البسيط :

والفرقُ أنّ مشابهة الحرف تُخرجه إلى ما يقتضيه الحرفُ من البناء ، وعلّةُ البناء قويّة ، فلذلك جَذَبَتْه العلّة الواحدةُ . وأما مشابهةُ الفعل فإنها لا تُخرجُه عن الإعراب ، وإنما تُحدِثُ فيه ثقلاً ، ولا يتحقّق الثقلُ بالسبب الواحد لأنّ خفّة الاسم تقاومُه فلا يقدر على جذبها عن الأصالة إلى الفرعية ، فلذلك احتيج إلى سببين لتحقّق الثقـل بتعاضُدِهما ، وغلبتِهما بقوّة ثقلهمـا خفّة الاسم وجذبه إلى شبه (١) الفعل . [هـ ـ ٢٣٢] .

قال ابنُ الحاجب في أماليه :

إنْ (٢) قيل: لمَ بُنيَ الاسمُ لشبهٍ واحد، وامتنع من الصرف لشبهين ، وكلا الأمرين خروجٌ عن أصله ؟

(١) في م د (الى الفعل) .

(٢) في د (فان) .

فالجوابُ أنَّ الشبهَ الواحدَ بالحرف يُبعدُه عن الاسمية ، ويقرِّبُه مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ إلا في الجنس الأعمِّ ، وهو كونه كلمةً ، وشبهُ الفعل وإنْ كان [م ــ ٢٩٨] نوعاً آخرَ إلاَّ أنه ليس في البُعد عن الاسم كالحرف • ألا ترى أنَّك إذا قسمْتَ الكلمة خرج الحرف أوَّلاً لأنه أحدُ القسمين ، ويبقى الاسم والفعل(١) مشتركيْنِ ، فيفرق بينهما بوصفٍ أخصَّ من وصفهمـا بالنسبة إلى الحرف (٢) ، فوِزانُ الحرف من الاسم كالجمـاد بالنسبة إلى الآدميِّ ، ووزانُ الفعل من الاسم كالحيوان من الآدميِّ (٣) ، فشَبَهُ الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان • فقد علمتَ بهـذا أنَّ المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعدُ لا تقاوِمُ (٤) مناسباتٍ متعدِّدةً بينه وبين ما هو قريب منه •

قال ابنُ النحَّاس في التعليقة :

فإن قيل فلم بنيتُم الاسمَ لشبهِهِ بالحرف من وجهٍ واحد ؟

فالجوابُ أنَّ الاسمَ بعيدٌ من الحرف • فشبَهُهُ به يكـادُ يُخْرِجُه عن حقيقته ، فلولا قوَّتُه لم يَظْهَرْ ذلك فيه ، فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً •

مسألـــة :

قال ابنُ الدَّهان في الغُرَّة :

قال بعضُ المتقدِّمين : فإن قيل : لِمَ لمَّا شابَهَ الفعل الاسم

---

(١) في د (والفعلين) •

(٢) في م (بالنسبة الحرف) •

(٣) سقط من د (من الادمي) •

(٤) في هـ (يقاوم) •

أعطيتموه بعضَ الإعراب ، ولمّا أشبهَ الاسمُ الحرفَ أعطيتموهُ كلَّ البناءِ ؟ •

فالجوابُ أنّ الإعراب لمّا كان يتبعّضُ أُعطيَ الفرع فيه دون ما للأصل ، ولمّا كان البناءُ لا يتبعّض تساوى الأصلُ والفرع فيه •

مسألــة (١) :

قال بعضهم : الفرقُ بين (غدٍ) وبين (أَمْسِ) ــ حيثُ أُعرِبَ غَدٌ على كل اللغات بخلاف أمس ــ أنّ (٢) أمسِ استبهَم استبهامَ الحروف ، فأشبه الفعل الماضيَ ، وغَدٌ لكونه [هـ ــ ٢٣٣] منتَظَراً أشبه الفعلَ المستقبل فأُعرب •

نقله الأندلسيُّ •

باب المنصرف وغيره

مسألـــة :

إذا سُمِّي بجُمَع وأُخَر لم ينصرفا عند سيبويه (٤) للتعريف

---

(١) سقطت هذه المسألة كلها من د •

(٢) في ل فان •

(٣) سقطت هذه المسألة كلها من د •

(٤) فاذا زال العدل بالتصغير صرف ، قال سيبويه ٢/١٤ : (فان حقرت أخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لايكون بناء لمحدود عن وجهه) • وقال المبرد في المقتضب ٣/٣٧٧ : (فان سميت به رجلا (يعني أخر) فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به ، لأنه يصرف أحمر اذا كان ←

والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياساً على المسمى بالمعدول عن العدد .

قال في البسيط :

والفرقُ على الأول أنه لا يمكنُ مراعاةُ العدل في العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد ، وأمَّا عَدْلُ جُمَع فلا ينافي التسميةَ للموافقة في التعريف . وكذلك عدل أُخَر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريفَ ، كما لم ينافه العدلُ في (سَحَر) .

مسألـــة :

الجمهورُ عــلى أنَّ الياء في (١) (معد يكرب) ساكنةٌ سواء أضيفَ أو ركّب [د ـــ ١٨٧] .

وقال بعضُهم : تُحرَّك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في البسيط : والفرقُ بينهما من وجهين .

أحدُهما أنه طال (٢) بالتركيب . والسكونُ على حرف العلَّة أخفُّ من الحركة فناسب ثقلُ التركيب حــذفَ الحرَكَة بخلاف المنقوصِ .

والثاني (٣) أنها صارتْ وسَطاً في الكلمة بالتركيب فأشْبَهَت الأصليَّةَ ، كياء (دردبيس) ، ولأنَّ حركة التركيب لازمةٌ وحركة المنقوص عارضة ، واللازمُ أثقلُ من العارض .

نكرة اسم رجل ، لانه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العدل وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجل . وسيبويه يرى أنه على عدله) وانظر الكافية ١/٦٦ فان فيها مناقشة وافية .

(١) في م (في نحو معد يكرب) .
(٢) في م (أطال) .
(٣) في د (انما) .

مسألـــة :

قال ابنُ إياز :

فإنْ قيل : إنَّ حروف الجرِّ تمنعُ من الدخول على الفعل ، ومع هذا إذا دخلت على مالا ينصرف لا تَجُرُّه في موضع الجرِّ ، فهلاَّ كانت اللام والإضافة كذلك • [هـ ــ ٢٣٤] •

قيل : الفرق من وجهين :

أحدُهما أنَّ الــلام والإضافة يتغيَّرُ بهمــا معنى الاسم ، ألا تراهما (١) ينقلانه من التنكير إلى التعريف ، وحروف الجرِّ لا تُغَيِّرُ معنــاه •

والثاني أنَّ حروف الجرِّ تجري (٢) مما بعدها مَجْرى الأسماء التي تجرُّ ما بعــدها ، والأفعالُ قد تقــعُ في موضع الجرِّ بإضافةِ ظروف الزمان إليها • فصار وقوعُ الأسماء بعد حروف الجرِّ كأنه غيرُ مختصٍّ بها إذ كان مثلُ ذلك يقع في الأفعــال ، فلذلك لم يعتد به • انتهى •

وقد ذكر السيرافيُّ (٣) هذين الوجهين • وزاد فروقاً أخرى :

منها أنَّ الألف والــلام والإضافة (٤) أبعــدا الاسم الــذي لا ينصرفُ عن شبَهِ الفعل وأخرجاه (٥) منه ، فلمَّا دخلَ عليه بعدَ

---

(١) في م (ترآنهما) •
(٢) في د (حروف الجر مما بعدها) •
(٣) في د (السيرافي في) •
(٤) في د (أبعد) •
(٥) سقط السطر التالي من د •

ذلك العاملُ صادفه غيرَ مُشبهٍ للفعل ، فعمل فيه . وأما (١) إذا دخل قبل دخول اللام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً ، فلا ينفذ فيه .

ومنها أنَّ الألف واللام والإضافة قاما مقام التنوين ، فكأنَّ الاسم منوَّن ، والتنوينُ هو الصرف وعلامةُ الأمكنِ (٢) وليس العامل كذلك .

ومنها أنّا لو اعتبرنا العواملَ لبطل أصلُ مالا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غيرُ داخلةٍ على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كلُّ عامل يدخل عليه يوجب صرفَه ، ويبطل الفرق بين ما ينصرفُ وبين مالا ينصرف .

مسألــــة :

الأسماءُ غيرُ المنصرفةِ تنوَّن للضرورة .

وقال ابنُ الحاجب في أماليه :

الأسمــاءُ المبنيَّةُ لا تنوَّن للضــرورة ، لأنَّ التنوين فرعُ الإعراب . وهي لا يدخلُهــا الإعراب ، [م ــ ٢٩٩] فلا يدخلُهــا التنوينُ .

---

(١) في م (فأما) .

(٢) في هـ (التمكن) وفي م د (الامكن) وهو ما أثبتنا لأن التنوين الذي يعنيه السيرافي هو تنوين الصرف ، وتنوين الصرف هو تنوين الامكنية ، أما التمكن فصفة تطلق على الاسماء غير المنونة ، كأحمد .

باب النكرة والمعرفة

مسألـــة :

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلِّم لزمَه نونُ الوقاية حذراً من كسْر الفعل [ل ـ ١٨٤ ، هـ ٢٣٥] لأنها تطلبُ كسرَ ما قبلَها •

قال في البسيط :

فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين • فهلاَّ كُسِرَ مع ضميرِ المتكلِّم والجامع بينهما عدمُ اللزوم ، لأنَّ ضمير المفعول غيرُ لازم ، ولذلك هو في تقدير المنفصل •

قلنا (١) : الفرقُ بينهما من وجهين :

أحدُهما أنَّ ياء المتكلِّم تقدَّر (٢) بكسرتين وقبلها كسرة ، فتصير كاجتماع ثلاث كَسَراتٍ في التقدير،ولا يحتمل ذلك في الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين ، إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمالُ ثلاثِ كَسَرات •

والثاني أنَّ ياء المتكلِّم تمتزجُ بالكلمة لشدَّة اتصالها ، فتصير الكسرة قبلَها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين ، فإنَّ الثاني لا يمتزجُ بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا تشبه (٣) حركته الحركة اللازمة •

---

(١) في م (قلت) •

(٢) في م (تقرر) •

(٣) في هـ (يشبه) •

بـــاب الاشارة

مسألـــــة :

قالوا : في البعيد للمذكّر (ذلك) ، فلم يحذفوا الألف وكسروا اللام للالتقاء الساكنين . وقالــوا : للمؤنث (١) (تلك) . وأصله (تي) فحذفوا الياء ، وسكّنوا اللام .

والفرقُ أنّه لوْ أُبقيت الياءُ كما أُبقيت الألفُ في ذلك (٢) ، وقيل تيلك كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوعُ الياء بين كسرتين ، ولا كذلك المذكّر . فإنه لا ثقــل فيه مع تحريك اللام . وأنّ ثقــل التأنيث والكسرة ناسب (٣) الحذف بخــلاف فتــح الذال ، وخفّة التذكير فإنه لا يقتضي الحذفَ .

ذكر ذلك في البسيط . قــال : وقد جــاء (تالك) في البعيد ، فلم تُحذفْ ألف (تا) كما لم تحــذف ألف (٤) (ذا) ، ولما كان (٥) استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضاً عن استعمال تالك (٦) [هـ ــ ٢٣٦] .

---

(١) في م (المؤنث) .

(٢) سقط من د (في ذلك) .

(٣) في م (مناسب) ل (تناسب) .

(٤) في د (الالف) .

(٥) في م (الا آن) .

(٦) في د (تلك) .

بـــاب الموصـــول

مسألـــــة :

جوّز الكوفيّون استعمال (ذا) موصولاً دون (ما) كما لو كانت مع ما أو مَنْ ، ومنعه البصريّون ، وفرّقوا بأنّ ما الاستفهامية إذا انضمّت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التخصيص إلى إبهام الذي .

قال في البسيط : ولا قياسَ مع الفارق .

مسألـــــة :

قال ابنُ الدهّان في الغرّة :

يجوز أن توصلَ أنْ بالأمر ، نحو : كتبتُ إليه بأنْ قمْ ، ولم يجز أن يوصل الذي بالأمر لأنّ الذي اسمٌ يفتقر إلى تخصيص من صلة ، وليس كذلك أنْ لأنها حرف .

بـــاب الابتـــداء

مسألـــــة :

قال ابنُ الخبّاز :

إن قلت : ما الفرقُ بين (زيدٌ أخوك) ، (وأخوك زيدٌ) ؟
قلت : من وجهين :

أحدُهما أنّ : زيد أخوك تعريفٌ للقرابةِ ، وأخوك زيد تعريف للاسم .

والثاني أنّ : زيدٌ أخوك لا ينفي أن يكون له أخٌ غيرُه .

لأنّك أخبرت بالعامّ عن الخاصّ ، وأخوك زيدٌ ينفي أن يكونَ له أخٌ غيرُه ، لأنك أخبرتَ بالخاصّ عن العامّ . وهذا ما يشيرُ إليه الفقهاءُ ، في قولهم : زيدٌ صديقي ، وصديقي زيد ، نقله ابن هشام (١) في تذكرته .

مسألـــة :

قال الشلوبين :

فإن قلت : إذا (٢) قلت : زيدٌ أمامَك لزمَ فيه ضميرٌ يعودُ على المبتدأ ، لأنه قامَ مقــام المشتقّ ، وهو كائن (٣) ، فتضمَّن (٤) الضمير الذي كان يتضمنه . [هـ ــ ٢٣٧] وإذا قلت [د ــ ١٨٨] : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهير فلا ضميرَ فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ (٥) في المعنى ، وهو مشتقٌ ، ألا ترى أنّ الخبرَ قد قام في ذلك مقامَ مثل وهو مشتقٌ ، فلِمَ لمْ يتحمَّل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك ؟

فالجوابُ أنّ الفرق بين الموضعين [م ــ ٣٠٠] أنّ الذي قام مقام (٦) الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة . فتحمَّل من الضمير ما كان يتحمَّلُه . والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامَه على معناه ، ولكنْ بزيادة أنه أُريدَ به أنه هو (٧) عــلى جهة المبالغة

---

(١) في د (نقله في تذكرته) .

(٢) سقط من د (اذا قلت) .

(٣) في د (قائم) .

(٤) في م (فيتضمن) .

(٥) في د (مبتدأ) .

(٦) في د م ل (مع) .

(٧) سقط (هو) من د .

بتغيير المعنى ، وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله . فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله . هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو [1] هو مبالغةً . وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضمير ما كان يتحمّله ، فلك إذاً فيه وجهان .

مسألـــة :

قال ابنُ النحّاس في التعليقة :

أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال ، وجعلوا (له) من قوله تعالى : « ولم يكن له كفواً أحـد » [2] خبر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكنّ في له وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتمّ إلاّ بالصفة كقولـه تعالى : « بل أنتـم قومٌ تجهلون » [3] ونحوه .

وفرّق البصريّون فأجازوا الإخبار بما لا يتمّ إلاّ بالصفـة ، ومنعوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بالحال ، لأنّ الصفة من تمام الموصوف، والحال فضلةٌ فلا يلزمُ من جواز ماهو من تمام جوازُ ما هو فضلة .

---

(١) في ل (أنه هو) .

(٢) الاخلاص ٤ .

(٣) النمل ٥٥ .

بـــاب ما وأخواتها

مسألــــة :

قال الأندلسيّ في شرح المفصّل :

فإن قلت : ما بالهم [1] حكموا بأنّ الباء في قولك : (ما زيدٌ بقائم) مزيدة مع أنها لتأكيد النفي ، واللام في قولك : إن زيداً لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء [2] ؟ [هـ ـ ٢٣٨] .

قلت : فيه حرفان :

الحرفُ الأول أنّ الباء أبداً تقع في الطيّ فلا يُلتَفت إليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فإنها تقعُ في الصدر في نحو : لزيدٌ منطلق و « لأنتم أشدُّ رهبةً » [3] وأمّا إن زيداً لقائم فبدخول إن .

الحرف الثاني وعليه الاعتماد أنّ خبر مالا يكون إلا على أصله ، وهو النصب حتى تكون الباء زائدةً بخلاف اللام ، فإن خبر المبتدأ على أصله ، وإن لم تكن اللام زائدة . انتهى .

مسألــــة :

قال ابنُ عصفور في شرح المقرّب :

فإن قيل : لأيِّ شيء امتنع تقديمُ معمول الفعـل الواقع بعد

---

(١) في د هـ (مالهم) .

(٢) سقط من م (معنى) .

(٣) في هـ (ولأنتم) الحشر ١٣ .

(ما) النافية أو (لا) في جواب القسم عليهـا ، ولم يمتنـع ذلك في (لن ، ولم ، ولما) مع أنها حروفُ نفي كما أنّ (ما ولا) كذلك ؟ .

فالجوابُ أنّ الفرق أنّ (لَنْ) لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين في : سيفعل . فأجروْها لذلك مُجراها في جواز التقديم فيقال : زيداً لن أضربَ كما يقال : زيداً سأضربُ . (ولم ولمّا) ، لمّا صارتا ملازمتين للفعـل أشبهتا ما جُعل كالجزء منه وهو السين وسوف ، فجاز التقديم [ل ــ ١٨٥] فيهما ، ولم يجز في (ما) لأنها لا تلازم (١) الفعل الذي تنفي بها ، كما تلازم لم ولمّا . و (لا) جُعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل .

قال ، وزعم الشلوبين : أنّ العرب إنّما أجازتْ تقديمَ الفعل الواقع بعد لم ولمّا عليهما حملاً على نقيضه ، وهو الواجبُ ، فكما يجوزُ ذلك في الواجب ، فكذلك يجوزُ في نقيضِه . وهذا غـيرُ صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديمُ معمولِ الفعل الواقع بعد ما النافيةِ عليها ، فيقال : زيـداً ما ضربت ، حملاً على نقيضه ، وهو : زيـداً ضربت . والعرب لا تقوله . فدلّ على أن السبب خلافُ ما ذكره .

بـــاب كاد وأخواتها

مسألـــة :

قال ابنُ إياز :

فإن قيـل : لم امتنع أن يُضمرَ في (عسى) ضمـيرُ الشأن ، وهلاّ [هـ ــ ٢٣٩] جاز فيها كما جاز [م ــ ٣٠١] في كاد ؟ .

---

(١) في ل (تلزم) .

قيل : فرّقَ الرمّانيّ بينهما بأنّ خبر كاد لا يكون إلاّ جملةً ، وخبر عسى مفردٌ ، وقد عرف أنّ ضميرَ الشأنِ لا يكونُ خبرُه إلاّ جملةً .

بـــاب إنّ وأخواتها

مسألــــة :

قال ابنُ يعيش (١) :

إنما قُدِّم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فالفعلُ من حيث كان الأصلَ في العمــل جرى على سَنَن (٢) قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول . وهذه الحروف لمّا كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جُعلت بينهما (٣) ، بأن قُدِّم المنصوبُ فيها على المرفوع حطّاً لها عن درجة الأفعالِ ، إذ (٤) تقديم المفعولِ على الفاعل فرعٌ ، وتقديم الفاعل أصل .

مسألــــة :

قال الأندلسيّ :

فإن قلت : كيف يجوز الجمــع بين المكسورتين في التأكيد مع

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٢ .

(٢) في ل (سبق قياسه في تقدم) .

(٣) في شرح المفصل ـ وهو الأصــل : (جعلت دونها) .

(٤) في ل (أو) .

اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوزُ في المكسورةِ والمفتوحة مع أنَّ بينهما مغايرةً ما ؟ .

قلت : الفرقُ أنَّ إحدى الكلمتين هناك زائدةٌ أو كالزائدة ، وهنا بخلافهِ بدليل أنَّ كلَّ واحدٍ من الحرفين لا بُدَّ له من اسمٍ وخَبَرٍ ، ونظيرُه قولُهم على ما نقلَه سيبويه (١) : إنَّ زيداً لَمَا لينطلقنَّ .

مسألــــة :

قال الأندلسيُّ : قال السيرافيُّ :

يجوزُ بعد (إذا) التي للمفاجأة كسرُ إن وفتحُها بخلاف حتى، فأنَّ المفتوحةُ لا تقع بعدها . والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ٤٧٤/١ : (وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين . وليس كل العرب تتكلم بها . تقول : لهنك لرجل صدق . فهي (ان) ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الالف . كقوله : هرقت ، ولحقت هذه اللام كما لحقت ما حين قلت : ان زيداً لما لينطلقن فلحقت ان اللام في اليمين كما لحقت ما ، فاللام الاولى في لهنك لام اليمين ، والثانية لام ان ، وفي لما لينطلقن : اللام الاولى لان ، والثانية لليمين والدليل على ذلك النون التي معها ، كما أن اللام الثانية في قولك : ان زيداً لما ليفعلن لام اليمين .

ما قبلها ولا بعضه (١) ، ويجوزُ أن يكون مصدراً وغيرَ مصدر (٢) ، كقولك : خرجت فإذا أن زيداً صائح • فهنا (٣) تفتح أنَّ ، لأن التقدير: خرجت فإذا صياحُ زيد ، وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائحٌ • وأمّا (حتى) فإن ما بعدها (٤) يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها (٥) هنا هي العاطفة ، [هـ — ٢٤٠] وليست التي للغاية •

باب ظنَّ وأخواتها

مسألـــة : [د — ١٨٩]

قال ابنُ جني في الخاطريّات :

قلت لأبي علي : قـال سيبويه (٦) : إذا كانت (علمت) بمعنى

---

(١) في هـ (ولا بعضا) •

(٢) في د (غير المصدر) •

(٣) في م (فهناك) •

(٤) في د (ما بعدها جزاء) •

(٥) سقط من م (هنا) ومن د (لأنها هنا هي العاطفة) •

(٦) جاء في كتاب سيبويه ١/١٨ : (وان قلت : رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت • ولكنك انما تريد بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضاً ، ألا ترى أنه يجوز للاعمى أن يقول : رأيت زيداً الصالح ؟ • وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد علمتم الذين

عرفت عُدِّيت إلى مفعول واحدٍ ، وإذا كانت • بمعنى العلم عُدِّيتْ إلى مفعولين • فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟

فقال : لا أعلمُ لأصحابنا في ذلك فرقاً محصّلا • والذي عندي في ذلك أنّ (عرفت) معناها العلم الموصول إليه من جهةِ المشاعر والحواسّ بمنزلة (أدركت) ، وعلمت (١) معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواسّ ، يدلّك على ذلك في (عرفت) قوله تعالى : « يُعْرَفُ المجرمون بسيماهُمْ » (٢) والسيما تُدْرك بالحواسّ والمشاعر •

قلت له : أفيجوزُ أن يقال : (عرفت) ما كان ضدّه في اللفظ (أنكرت) ، وعلمت ما كان ضدّه في اللفظ (جهلت) • فإذا أريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته للإنكار تعدّت إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإذا أريد بها العلمُ المعاقبة عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين ، ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً ، لأنّ أنكرت ليست بمعنى جهلت لأن الإنكار قد يضامّ العلمَ ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأنّ الجهلَ يكون في القلبِ فقط ، والإنكار يكون باللسان وإن وُصف القلب به ، كقولنا : أنكره قلبي ، كان مجازاً ، وكون الإنكار باللسان

اعتدوا منكم في السبت ﴿ وقال سبحانه : ﴿ وآخرين من دونهم لاتعلمونهم ، الله يعلمهم ﴾ فهي هنا بمنزلة عرفت ، كما كانت رأيت على وجهين) •

(١) سقط السطر التالي من د م •

(٢) الرحمن ٤١ •

دِلالةٌ على أنَّ المعرفة (١) متعلّقةٌ بالمشاعر .

فقال : هذا صحيح . انتهى .

بـــاب المفعول فيه

مسألــــة :

اشترطوا توافقَ مادَّتي الظرفِ (٢) المصاغ من الفعل وعامِلِه ، نحو : قعدتُ مقعدَ زيدٍ ، وجلست مجلسَه . ولم يكتفوا بالتوافق المعنويّ بخلاف المصـــدر . فاكتفوْا فيه بالتوافقِ المعنويِّ نحو : قعدت جلوساً .

والفرق أنَّ انتصابَ هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصّاً . فينبغي ألاّ يتَجاوزَ به محلَّ السماعِ . وأما نحو (٣) : قعـــدت [هـ ــ ٢٤١] جلوساً فـــلا دافع له من القياس . ذكره في المغني .

بـــاب الاستثناء

مسألــــة :

قال ابنُ [م ــ ٣٠٢] النحّاس في التعليقة :

فإنْ قيل : كيف جاز أن يصل الفعلُ إلى (غير) من غير واسطة ، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلاّ) إلاّ بواسطة ؟

---

(١) في م (الصفة) .
(٢) في ل (الطرق) .
(٣) في د (وأما قعدت) .

فالجوابُ أنَّ غيراً أشبهتْ الظرف بإبهامها ، والظرفُ يصلُ الفعلُ (١) إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى غير بلا واسطة لذلك .

فإن قيل : فلم لم تُبْنَ (غير) لتضمّنِها معنى الحرف وهو (إلاّ) ؟

فالجوابُ أنَّ (غير) لم تقع في الاستثناء لتضمّنها معنى إلاّ ، بل لأنّها تقتضي مغايرَةَ ما بعدَها لما قبلَها ، والاستثناءُ إخراجٌ ، والإخراجُ مغايرة ، فاشترك (إلاّ وغير) في المغايرة . فالمعنى الذي صارت به غير استثناءً هو لها في الأصل لا لتضمّنها معنى إلا فلم تُبْنَ .

باب الحال

مسألة :

قال في البسيط :

لم يستضعِفْ سيبويه (٢) (مررت بزيد (٣) أسداً) بنصب أسد على الحال ، أي : جريئاً أو شديداً قويّاً ، واستضعف مررتُ برجلٍ أسدٍ على الوصف . والفرق بينهما من وجهين :

---

(١) في د (اليه الفعل) .

(٢) جاء في كتاب سيبويه ١/٢٧٤ : (فالحال قولك : هذه جبتك خزاً ، والمبني على المبتدأ قولك : جبتك خز . ولا يكون صفة فيشبه الاسماء التي اخذت من الفعل ولكنهم جعلوه يلي ما ينصب ، ويرفع وما يجر . فأجره كما أجروه) .

(٣) سقط السطر التالي من د .

أحدُهما أنّ الوصف أدخلُ في الاشتقاق من الحال .

والثاني أنّ الحال (١) تجري مجرى الخبر . وقد يكون خبراً مالا (٢) يكون صفة . قال : والقياسُ التسويةُ بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو بحذف (٣) مضافٍ ، أيْ : مثل أسد .

وقالَ ابنُ يعيش (٤) : الحالُ صفةٌ في المعنى . ولذلك (٥) اشتُرِطَ فيها ما يشترطُ [هـ ــ ٢٤٢] في الصفات من الاشتقاق (٦)، فكما أنّ الصفة يعملُ فيها عاملُ الموصوف ، فكذلك (٧) الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ،إلا أنّ عمله في الحال على (٨) سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول ، وعمله (٩) في الصفة على سبيل الحاجة إليها ، إذ كانت مبينة للموصوف ، فجرت مجرى [ل ــ ١٨٦] حرف التعريف . وهذا أحدُ الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أنّ

---

(١) سقط من م (والثاني أن الحال) .

(٢) في م (الا) .

(٣) في م (يحذف) .

(٤) شرح المفصل ٢/٥٧ .

(٥) في م (وكذلك) .

(٦) بعده في الأصل (نحو ضارب ومضروب وشبههما) .

(٧) في م (فلذلك) .

(٨) سقط السطر التالي من د .

(٩) في م (وعلمه) .

الصفة تفرق بين اسمين (١) مشتركين في اللفظ • والحالُ زيادةٌ في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه •

قال (٢) : وقد ضعّفَ سيبويه مررتُ برجلٍ أسدٍ على أن يكون نعتاً ، لأن أسداً اسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجوهر • لو قلت : هذا خاتم حديد ، لم يجز (٣) ، وأجاز هذا زيد أسداً على أن يكون حالاً من غير قبح ، واحتجّ بأن الحال مجراها مجرى الخبر • وقد يكون خبراً مالا يكون صفةً • ألا تراك تقول : هذا مالُك درهماً ، وهذا خاتمُك حديداً ، ولا يحسن أن يكون وصفاً • وفي (٤) الفرق بينهما نظر ، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه ، وإنما المراد أنه في الشدّة مثله ، والصفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم ، فإن المراد جوهرهما •

باب التمييز

مسألة :

قال ابنُ النحّاس في التعليقة :

أجاز المازنيّ والمبرّد (٥) والكوفيّون تقديم التمييز على الفعل

---

(١) في هـ (اثنتين) •

(٢) أي ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٤٩ • وانظر سيبويه ١/٢٧٤ •

(٣) في شرح المفصل (لم يحسن) وعبارة سيبويه (لانه قبيح أن يكون صفة)•

(٤) سقط من د (وفي) •

(٥) جاء في المقتضب ٣/٣٦ : (واعلم أن التبيين اذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت : تفقأت شحماً ، وتصببت عرقاً • فان شئت قدمت فقلت : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت ، وهذا لايجيزه ←

قياساً على الحال ومنعه أكثرُ البصريين • والقياسُ لا يتّجه ، لأنّ الفرق بين الحالِ والتمييز ظاهر ، لأن التمييز مفسِّر لـذاتِ المميَّز والحال ليس بمفسِّر ، فلو قدّمنا التمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر ، وهذا لا يجوز •

وقال الأُبَّذيُّ (٢) في شرح الجزولية :

التمييز مشبهٌ للنعت فلم يتقدّم، وإنما تقدّمت الحال لأنها خبرٌ في المعنى ، ولتقديرِها بفي فأشبهت الظرفَ • وأيضاً فالحال لبيانِ الهيئة لا لبيان الذاتِ ففارقت النعتَ •

وقال الفارسيُّ في التذكرة :

إنما لم يَجُزْ تقديمُ التمييز لأنه مفسّر [هـ ــ ٢٤٣] ومرتبةُ المفسِّر أن تقعَ بعد المفسَّر وأيضاً فأشبه (عشـرون) • وأما الحال فحُملت على الظرف •

← سيبويه ، لأنه يراه كقولك : عشرون درهما ، وهذا أفرههم عبداً • وليس هذا بمنزلة ذلك لان عشرين درهماً انما عمل في الدرهم مالم يؤخذ من الفعل • ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائما ، ولا يجيز قائما هذا زيد ، لأن العامل غير فعل وتقول : راكباً جاء زيد ، لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

أتهجر ليلى للفـراق حبيبهـا وما كان نفساً بالفراق تطيب

(١) في م (الابدي) •

وقال ابنُ يعيش في شرح المفصَّل (١) :

سيبويه(٢) لا يرى تقديمَ التمييز على عامله فعلاً كان أو معنىً. أما إذا كان معنى غيرَ فعل فظاهرٌ لضعفه ، ولذلك يمتنع [م ـ ٣٠٣ ، د ـ ١٩٠] تقديمُ الحال على العامل المعنويّ ، وأما إذا كان فعلاً متصرّفاً فقضيةُ الدليل جواز (٣) تقديمِ منصوبه عليه لتصرّف عامله إلاّ أنه (٤) منع من ذلك مانعٌ ، وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة ، ألا ترى (٥) أنّ التصبّبَ والتفقّؤَ في قولنا : تصبّب زيد (٦) عرقاً ، وتفقأ (٧) زيدٌ شحماً في الحقيقة للعرق والشحم ، والتقدير تصبّبَ

---

(١) ٢/٧٣ ـ ٧٤ .

(٢) عبارة سيبويه ١/١٠٥ : (وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول . وذلك قولك : امتلأت ماء، وتفقأت شحماً . ولا تقول امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف . ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الاسماء لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنه فعل لايتعدى الى مفعول ، وانما هو بمنزلة الانفعال لايتعدى الى مفعول ، نحو : كسرته فانكسر) .

(٣) سقط (جواز) من د .

(٤) في هـ (الا ان) .

(٥) في م (نرى) .

(٦) شرح المفصل ٢/٧٠ .

(٧) في م (تفقأ شحما في الحقيقة للمعرق) وانظر الكتاب ١/١٠٥ وشرح المفصل ٢/٧٠ .

عرق زيد ، وتفقَّأ شحمُه • فلو قدَّمْناهما لأوقعناهما موقعاً لا يقعُ فيه الفاعل ، لأن (١) الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً ، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل (٢) نقل عنه الفعل ، إذْ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل •

فإنْ قيل : فإذا قلت : جاء زيدٌ راكباً جاز تقديمُ الحال ، وهو المرفوع (٣) في المعنى فما الفرق بينهما ؟ •

قيل : نحن إذا قلنا : جاء زيدٌ راكباً فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً ومعنى وبقي المنصوب (٤) فضلةً ، فجاز تقديمُه ، وأما إذا قلنا : طابَ زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعلَه لفظاً لا معنىً ، فلم يجز تقديمُه ، كما لم يجزْ تقديمُ المرفوع • انتهى •

---

(١) سقطت ثلاثة الاسطر التالية من م •

(٢) في هـ (فعل) •

(٣) في د (وهو الفاعل) •

(٤) في م (فضله) •

بـــاب الاضافـــة

مسألـــــة :

إذا أُضيفَ الفمُ إلى ياء المتكلّم رُدَّ المحذوفُ ، فيقال : هذا فِيَّ ، وفتحت فِيَّ ، ووضعته في فِيَّ ، وذلك لأنك تقولُ : هذا فوكَ ، ورأيت فـاكَ ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركـةُ تابعةً لحركة ما بعدَها من الحروفِ ، فإذا جاءت (١) ياءُ الإضافة لزمَ أن تُكْسَرَ الفاءُ لتكون (٢) تابعةً لها .

قال ابنُ يعيش (٣) :

فإن قيـل لم (٤) قلبتم الألِـف هنا يـاءً مع أنهـا دالّةٌ على الإعـراب [هـ ـ ٢٤٤] وامتنعتـــم من قلـبِ ألف التثنيـة ، وما الفرق بينهما ؟ .

فالجوابُ أنَّ في ألف التثنية وجد سببٌ واحدٌ يقتضي قلبَها ياءً ، وعارضَه الإخلال بالإعراب . وههنا وُجد سببانِ لقلبِها ياءً ، وهو وقوعُها موقع (٥) مكسورٍ وانكسارُ ما قبلَها في التقدير ، من حيثُ أنَّ الفـاء تكونُ تابعةً لما بعـدها ، فقويَ سببُ قلبِه ولم يُعْتَدَّ بالمعارض (٦) .

---

(١) في د م (جيئت بالاضافة) .

(٢) في م (تكون) .

(٣) شرح المفصل ٣/٣٨ .

(٤) في ل (فلم) .

(٥) سقط من د (موقع) .

(٦) في هـ (بالعارض) .

باب أسماء الأفعال

مسألة :

لا يجوزُ تقديمُ معمولاتِ أسماءِ (١) الأفعالِ عليها عند البصريين ، وجوّزه الكوفيون قياساً على اسمي الفاعل والمفعول . والفرق (٢) على الأول أنهما في قوّة الفعل لشدّة شبههما (٣) به ، وأسماء الأفعال ضعيفة . قاله في البسيط .

باب النعت

مسألة :

قال في البسيط :

يشترط في الجملة الموصوفِ بها أن تكون خبريّة لوجهين :

لأن المقصودَ من الوصفِ بها إيضاحُ الموصوف وبيانه ، وما عداها من الجمل الأمريّة والنهييّة والاستفهامية وغيرها لا إيضاحَ فيها ولا بيانَ ، ولذلك لم تقع صفةً (٤) لعدم إيضاحها وبيانها . ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ برجلٍ اضربْه أو برجل لا تشتمْه ، أو برجل هل ضربته لم تفد (٥) النكرةَ إيضاحاً ولا بياناً .

---

(١) سقطت (أسماء) من د .

(٢) في د (والفرق على الاول في قوة الفعل أنهما في قوة الفعل) .

(٣) في ل م (شبهه) .

(٤) في هـ ل م (صلة) .

(٥) في م ل (يفد) .

قال : فإن قيل : هذا بعينه يصحّ وقوعُه خبراً للمبتدأ ، ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه ، وخالدٌ لا تهنه ، وبكرٌ هل ضربته • فهلاّ صحّ وقوعُه في الوصف •

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدُهما أنّ الخبر محذوفٌ تقديرُه : مقولٌ فيه • والجملة محكيّة الخَبَر • وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ، ولم يجز ذلك في الصفة ، لأنه لا يجوزُ حذفُها لأنّ حذفها ينافي معناها • [هـ ـــ ٢٤٥]•

والثاني أنّ المبتدأ يجوز نصبُه بالفعل إما على حذف الضمير ، أو على التفسير ، ولا يتغيّر المعنى فإنّ : زيداً (١) اضربه ، واضربْ زيداً سواء في المعنى •[م ـــ ٣٠٤] وأما الصفةُ فلا يصحّ عملُها في في الموصوف سواء حُذِفَ منها ضميرُه أم لا ، لأنه معمولٌ لغيرها • فإنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ اضربه لم يصحّ نصبُ رجل باضربه ، ولأنّ الصفة تابعةٌ للموصوف ، ولا يعملُ التابع في المتبوع •

مسألـــــة :

قال الأُبذيّ :

لا يجوز الفصلُ بين الصفة والموصوف لأنهما كشيءٍ واحدٍ بخلاف المعطوف والمعطوف عليه •

مسألـــــة :

قال الخفافُ في شرح الإيضاح :

وقع في كتاب المهذّب لأبي إسحاق الزجّاج أنّ [ل ـــ ١٨٧]

(١) في هـ (زيد) •

تثنيةَ الصفـــةِ الرافعــةِ للظاهر وجمعَهــا فصيحٌ في الكـــلام لا كضعف (١) لغـــة : أكلـــوني البراغيـــث (٢) ٠

قال : والفرقُ أنَّ أصلَ الصفةِ كسائرِ الأسماءِ التي تثنّى وتُجمع ، وإنما يمتنع ذلك (٣) فيها بالحملِ على الفعل : فيجوزُ فيها وجهان فصيحان :

أحدُهما أن يراعى أصلُها فتثنّى وتجمع ٠

والثاني أن يراعى شبهُها بالفعل ، فلا تثنّى ولا تُجمع ٠

قال الخفاف : وهذا قياسٌ حسنٌ لو ساعدَه السماع ٠ والذي حكى أئمّةُ النحويين أنَّ تثنية الصفــة وجمعَهــا إذا رفعت الظاهر ضعيفٌ كأكلوني البراغيث ، وينبغي على (٤) قياس قوله أن يُجيزَ في المضارع الإعرابَ والبناءَ ، لأن أصــله البناءُ ، وأُعربَ (٥) لشبهِ الاسم ٠ وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرفُ باعتبار الأصل ، والمنعُ باعتبارِ شبه الفعل ٠ انتهى ٠

مسألـــة :

قال ابنُ الحاجب في أماليه : [هـ ــ ٢٤٦]

فإن قيل : لِمَ حُذف الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامَه ، ولم يُفعلْ ذلك في الموصول ؟ ٠

---

(١) في د (كضعيف) ٠

(٢) الهمع ١/١٦٠ وشرح ابن عقيل ١٩٧ ٠

(٣) في هـ (يمتنع فيها) والكتاب ١/٥ ــ ٦ ، ٢/٨ ٠

(٤) في م د (عليه) ٠

(٥) في د (واعراب) وفي م (واعراب شبه) ٠

قلنا : لأنَّ الصفةَ تدلُّ على الذاتِ التي دلَّ عليها الموصوفُ بنفسها باعتبار (١) التعريف والتنكير ، لأنها تابعةٌ للموصوف في ذلك ، والموصول لا ينفكُّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرَّف ، فلو حذف لكانت الجملةُ نكرةً فيختلُّ المعنى .

بـــاب العطف

مسألـــة :

لا يجوزُ العطفُ على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ عند البصريين بخلاف المنصوب ، وجوَّزه الكوفيُّون قياساً على الضميرِ المنصوب ، والجامعُ بينهما الاشتراك في الفضلة (٢) .

قال في البسيط :

والفرقُ على الأول من أوجه :

أحدُها أنَّ ضمير المجرور كالجزء مما قبلَه لشدَّة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني أنه يُشابهُ التنوينَ من حيث أنه لا يُفصل بينَه وبين ما يتصل به ، ويحذف في النداء ، نحو : يا غلام .

والثالثُ أنه [د ـــ ١٩١] قد يكون عوضاً من التنوين في نحو : غلامي وغلامك وغلامــه (٣) فكما لا يُعطفُ عــلى التنوين كذلك لا يُعطف على ما حلَّ محلَّه وناسبه في شدَّة الاتصال بالكلمة ، وهذه الأوجه معدومة في المنصوب .

---

(١) في ل (وباعتبار) .
(٢) في م (الفصلة) .
(٣) سقط من م (وغلامه) .

وقال الحريريّ في درّة (١) الغوّاص :

فإنْ قيل : كيف جازَ العطفُ على المُضْمَرَيْنِ المرفوعِ والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف (٢) على المضمر المجرور إلاّ بالتكرير ٠

فالجواب (٣) أنّه لمّا جاز أنْ يُعطف ذانِك المضمرانِ (٤) على الاسم الظاهر (٥) جازَ أن يُعطف الظاهر عليهما (٦) ، ولمّا لم يجزْ أن يُعطف المضمرُ المجرور على (٧) الظاهر إلاّ بتكرير [هـ ــ ٢٤٧] الجارّ في قولك : مررتُ بزيد وبك لم يجزْ أن يُعطف الظاهرُ على المضمر إلاّ بتكريره أيضاً ، نحو : مررتُ بك وبزيدٍ ٠ وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية ٠ انتهى ٠

مسألـــة :

إذا أُكّدَ ضميرُ المجرور كقولك : مررتُ بك أنت وزيدٍ اختُلِفَ فيه : فذهب الجرميّ إلى جواز العطف مع التأكيد قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أُكّدَ ، والجامعُ بينهما شدّةُ الاتصال

---

(١) الدرة ٦٢ ٠

(٢) في درة الغواص (في) ٠

(٣) في الدرة (فالجواب عنه) ٠

(٤) في الدرة (الضميران) ٠

(٥) وبعد الظاهر في الدرة(في مثل قولك قام زيد وهو،وزرتعمراً واياك)٠

(٦) وبعده في الدرة (فيقال قام هو وزيد ، وزرتك وعمراً) ٠

(٧) في الأصل (الظاهر على المضمر) والتصحيح من درة الغواص ٠

بما يتّصلان [م ـ ٣٠٥] به . وذهب سيبويه (١) إلى منع العطف . والفرقُ من أوجه :

أحدُها أنّ تأكيده لا يُزيلُ عنه العلّل المذكورة في المنع بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يُزيل عنه المانعَ من العطف .

الثاني أنّ تأكيدَ ضميرِ المجرورِ بضمير المرفوعِ على خلاف القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوعِ جارٍ علـى القياسِ ، فلا (٢) يلزم حملُ الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

الثالثُ أنّ ضمير المجرور أشدّ اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أنّ ضمير الفاعل قد يُجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ، ويَنفَصِلُ بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصلُ بين ضمير المجرور وعامله . فلمّا اشتدّ اتصالُه قوي شبهُه بالتنوين ، فلـم يؤثّر التأكيدُ في جواز العطف ، بخلاف الفاعل فإنه لمّا لم يشتدّ اتصاله أثر التوكيد في جواز العطف عليه .

الرابعُ أنه يلزم من (٣) العطف مـع تأكيد المجرور بالمرفوع ، نحو : مررت به هو وزيد مخالفةُ (٤) اللفظ والمعنى .

أما اللفظ فإنّ قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل(٥) العطف عليه .

---

(١) جاء في الكتاب ١/٣٩١ : (وجاز قمت أنت وزيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد لأن الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لايستغني بالمضاف اليه ، لأنه بمنزلة التنوين) .

(٢) سقط السطر التالي من د .

(٣) في م (يلزم العطف) .

(٤) في م (مخالفة) .

(٥) سقط السطر التالي من د .

وأما المعنى فإن معنى المجرورِ غيرُ معنى المرفــوع ، ولا يلزمُ من العطف على (١) تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفةُ اللفظ ولا مخالفةُ المعنى ذكر ذلك في البسيط [هـ ــ ٢٤٨] .

مسألـــة :

لا يجوزُ العطفُ عـلى الضميرِ المرفوع المتّصلِ من غـيرِ تأكيدٍ (٢) أو فاصلٍ ما عند البصريين وجوّزه الكوفيون قياساً على البدلَ . والفرقُ على الأول أنّ البدَل هو المبدَلُ منه في المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد ، وأما العطفُ فالثاني مغايرٌ للأول ، فلا بدّ من تقويةٍ للأوّل تدلّ عـلى أنّ المعطوف المغاير متعلّقٌ به دون غيره ، بخلاف البدل فإنه لا يحتاجُ إلى تقوية لعدم المغايرة .

---

(١) في م ل (مع) .

(٢) في هـ (وفاصل) ولم يشترط السيوطي في الهمـع ٢/١٣٨ تأكيـد المعطوف عليه ، بل اكتفى بالفصل بينه وبين المعطوف ، ما لم يكـن الفاصل واهياً كالكاف في رويدك ، قال : (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً الا بعد الفصل بفاصل ما ضميراً منفصلا أو غيره نحو : ※ كنتم أنتم وآباؤكم ※ ※يدخلونها ومن صلح ※ ★ ما أشركنا ولا آباؤنا ※ فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا ... قال أبو حيـان : ولا يكفي الفصل بكاف رويدك ، بل لابد من التأكيد نحو : رويدك أنت وزيد) .

باب النداء

مسألة :

يجوزُ في وصف المنادى المضموم ، نحو : يا زيدُ الطويلُ أن ترفعَ الصفة حملاً على اللفظ ، وتنصبها على الموضع .

قال ابنُ يعيش :

فإن قيل : فزيدُ (١) المضموم في موضع منصوب فلِمَ لا يكون بمنزلة أمسِ في أنه لا يجوزُ فيه (٢) حملُ الصفة على اللفظ . لو قلت: رأيت زيداً أمسِ الدابرِ بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك : مررت بعثمانَ الظريفِ لم تنصب الصفة على اللفظ ؟

قيل : الفرقُ بينهما أنَّ ضمَّة النداء في يا زيدُ ضمَّةُ بناء مشابهة لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لمَّا اطَّرد البناءُ في كلِّ اسم منادى مفرد (٣) صار كالعلة لرفعه ، وليس كذلك أمسِ ، فإن حركته متوغّلة في البناء . ألا ترى أنَّ كلَّ اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموماً ، وليس كلُّ ظرف يقع موقع أمسِ يكون مكسوراً ؟ ألا تراك تقول : فعلت ذلك اليومَ ، واضرب عمراً غداً ، فلم يجبْ فيه من البناء ما وجبَ في أمس . وكذلك عثمان فإنه غيرُ (٤) منصرف وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف . انتهى .

---

(١) شرح المفصل ٢/٢ : في الأصل (فهذا المضموم) .

(٢) في د (لايجوز حمل) .

(٣) في هـ (منفرد) .

(٤) في د (غير جائز منصرف) .

مسألـــة :

قال ابنُ يعيش (١) :

فإن قيـل : أتتم تقولون (يا هذا) ، وهذا معرفة بالإشارة ، [ل ـ١٨٨،هـ ـ٢٤٩] وقد جمعتم بينه وبين النــداء ، فلم جاز ههنا ، ولم يجزْ مع الألفِ واللام ؟ وما الفرقُ بين الموضعين ؟

قلنا الفرقُ من وجهينِ :

أحدُهما أنَّ تعريفَ الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفَه المخاطب بحاسَّة النظر ، وتعريفُ النــداء خطــابٌ لحاضر وقصدٌ لواحد بعينه ، فلتقاربِ معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد (٢) ، ولذلك شبَّه الخليلُ تعريفَ النداء بالإشارة في نحو : يا هذا (٣) . وشبَّهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر .

والوجهُ الثاني ـ وهو قولُ المازنيّ ـ أنَّ أصــل هذا أن تشير (٤) بهِ لواحد إلى واحد . فلما (٥) دعوتَه نزعت منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمتَه إشارة النــداء ، فصارت (يا) عوضاً من نزع الإشارة . ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبِلْ (٦) [م ـ ٣٠٦] بإسقاط حرف النداء .

---

(١) شرح المفصل ٢/٩ .

(٢) في د (للواحد) .

(٣) في الأصل (في نحو : هذا) .

(٤) في ابن يعيش (أن يشير به الواحد الى واحد) .

(٥) في م (أحدهما دعوته) .

(٦) في د (هذا أقيل) .

مسألــــة :

قال ابنُ الحاجب في أماليه :

إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو" فإنه ما جاء فيه إلاّ وجـه" واحد" وهو قولـهم وعمـرو" ، وجـاء في المعطوف من باب (لا) وجهان :

أحدُهما العطفُ على اللفظ ، والثاني العطف على المحلّ مثل :

٣٨١ــ . . . .

لا أُمَّ لي إن كـــان ذاك ولا أبُ (١)

الجواب أنَّ الفرق من وجهين :

أحدُهما أنَّ قولنا : يا زيدُ وعمرو" حرفُ النداء فيه مراد" ، وهو جائز حذفُه ، فجاز الإتيانُ بأثره ، وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لأن (لا) لا تُحذف في مثـل ذلك . وإنما قدّر حرفُ النداء ههنا دون ثَمَّ لكثرة النداء في كلامهم .

الوجه الثاني (٢) أنَّ (لا) بُني اسمها معها إلى أن صار الاسم

---

(١) وصدره كما ورد في الكتاب ١/٣٥٢ : (هذا لعمركم الصغار بعينه) وهو منسوب في الكتاب الى رجل من مذحج وفي الدرر ٢/١٩٨ : الى همام بن مرة أو الى ابن الأحمر ، أو الى ضمرة بن ضمرة ، والشاهد فيه عطف أب على محل اسم لا وانظر المقتضب ٤/٣٧١ والجمل للزجاجي ٢٤٣ وشرح المفصل ٢/١١٠ وشذور الذهب ٨٦ ومغني اللبيب ٦٥٦ (١٠١٨) والأشموني ٢/٩ والتصريح ١/٢٤١ والهمع ٢/١٤٤ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٢ (٨٠٥) .

(٢) في م (لان) .

ممتزجاً امتزاج المركّبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يبنوه بناءً مبهمٍ على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلاّ يؤدّيَ إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألـــة :

قال ابنُ الحاجب :

قولُهم : ألا يا زيدُ والضحّاكُ (1) فيه جواز الرفع والنصب [هـ ــ ٢٥٠] ولم يأت في باب لا إلاّ وجهٌ واحـد ، وهو الرفـع لا غير ، مثاله (2) لاغلامَ لك ولا العبّاسُ .

والفرقُ بينَهما أنّ (لا) لاتدخل (3) عـلى المعارف لما تقرر في موضعه ، ولا يمكن حملُه عـلى اللفظ ، لأنّ لا إنما أُتيَ بها لنفي المتعـدِّد ولا تعـدُّدَ في قولك : لا غلام لك ولا العبّاسُ . ولأنّ دخول النصبِ فيه فرعُ دخولِ الفتح فيه ، إذا كان منفياً ، ولا يدخله الفتح فلا يدخلُه هـذا النصب الذي هو فرعُه ، لأنّ دخولَ الفتحِ إنما كان لتضمّنه معنى الحرف . ألا ترى أنّ معنى قولك : لا رجل في الدار ، لا من رجلٍ ، ولا يتقدّر (4) مثلُ ذلك فيما ذكرناه . ألا ترى أنّ (لا) إذا وقـع بعدها معرفة وجب الرفـع والتكرير (5) ،

(1) في د (يازيد) وفي م (ألا زيـد والضحاك) انظـر الكتاب ١/٣٠٥ والمقتضب ٤/٢٢٥ وشرح المفصل ٢/٣ .

(2) في م (مثل) .

(3) في د (في) .

(4) سقط السطر التالي من د .

(5) سقط السطر التالي من م .

ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله . فإذا وجب الرفع فيما يلي لا ، فلم يجز فيه غيره ، فلأنْ لا يجوزَ غيرُه في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأولى . وليس كذلك في باب النداء ، في قولنا : يا زيدُ والضحاكُ . فإنّ حرف النداء ، وإن كان متعذّراً كما تعذّر فيما ذكرنا إلا أنه يُتَوَصَّلُ إليه بأي، وبهذا ، كقولك : يا أيها الضحّاك، ويا أيُّهذا الضحّاك . فصارَ له دخول ، وإن كان باشتراط فصل ، بخلاف لا ، فإنها لا تدخل بحال . انتهى .

باب الترخيم

مسألة :

لا يجوزُ ترخيمُ الجُملة عند الجمهور ، وجوّزه بعضُهم بحذف الثاني قياساً على (١) النسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني .

قال ابنُ فلاح في المغني :

والفرقُ على الأول أنّ الثقلَ الناشىءَ من اجتماع ياءِ النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدّى إلى جَعْلِ ثلاثةِ أشياءَ كشيءٍ (٢) واحدٍ ، فلذلك حذف منها (٣) في النسب لقيام يائه (٤) مقام المحذوف ،

---

(١) في م (حتى) .

(٢) في د (لشيء) .

(٣) في م (منهما) .

(٤) في م (يائية) .

وأما الترخيم فإنما لم يجزْ لأنَّ شرطَه مع تأثيرِ (1) النداء البناءُ في المرخَّم ، ولم يوجد هنا ، فلم يجز الترخيمُ • ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كونِ الأوَّل عاملاً في الثاني ، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف [هـ ـ ٢٥١] إليه •

بـــاب العـــدد

مسألـــة :

قال الأندلسيُّ في شرح المفصَّل :

فإن قلت : الاسمان (2) المركَّبانَ في العـد د يجريان مَجرى الكلمةِ الواحدة ، فهلاَّ أُعرب مجموعُهما كما أُعرب معـد يكرب وأخواتُه • قلنا : الفرق من وجهين :

أحدُهما أنَّ الامتزاج هنا أشدُّ ، إذْ كان أحد الاسمين منهما لم يكد يُستعمل على انفراده • بل (حضرموت) مثـلاً في استعماله

---

(1) في هـ (تمييز) جاء في كتاب سيبويه ١/٢٤٢ : (واعلم أن الحكايـة (الجملة) لاترخم ، لأنك لاتريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك) وانظر شرح المفصل ٢/٢٣ ـ ٢٤ فقد ذكر ابن يعيش كلام سيبويه ثم قال : (ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة : (يادار عبلة بالجواء تكلمي) ومع ذلك فانه لايجوز ، لأنها جمل محكية الاعراب ، لاحظ للبناء فيها ، فاعرفه) •

(2) في م (المسمان) •

عَلَماً لهـذه البلدة كدمشق مثلاً وبغداد . فكما أنَّ هـذه معربةٌ فكذلك حضرموت . وأمّا مركّبات الأعدادِ فالمفردُ منها مستعملٌ بمعنـاه كخمسة إذا أردتَ بها هذا القـدر . وكـذلك العَشَرة ، فالعـاطف (١) المتضمّن معتبر [م ــ ٣٠٧] ، وإذا (٢) اعتبر فقـد تضمَّن معناه ، وما تضمَّن معنى الحرف (٣) فلا وجهَ لإعرابه .

والثاني أنَّ العددَ في الأصْلِ موضوعٌ على ألاَّ يُعْرَبَ (٤) ما دام (٥) لما وُضِعَ له من تقدير الكميَّاتِ فقط ، فإنَّ حقه (٦) أن يكون كالأصوات يُنطق بها ساكنةَ الأواخرِ وكحروف (٧) التهجي ، وإنما يُعرب عند التباسـِه بالمعدود .

---

(١) جاء في شرح المفصل ٦/٢٥ : (قد تقدم الكـلام في بناء ماركب مـن الاعداد من أحد عشر الى تسعة عشر في المبنيات ، وذلك لتضمنه معنى واو العطف اذ الأصل أحد وعشر ، فحذفت الواو ، وجعـل الاسمان اسماً واحداً اختصاراً) .

(٢) في م (وذا) .

(٣) في م (حرف) .

(٤) في د (يعرف) .

(٥) في م (قامت وضع له) .

(٦) في م (أصله) .

(٧) في هـ (وحروف) .

بـــاب نواصب الفعـــل

مسألـــة :

الباءُ الزائدة تعملُ الجرَّ في نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ، وفاقاً ، وأنْ الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الأصح (١) •

وقال الأخفشُ : تعملُ قياساً على الباء الزائدة • والفرقُ على الأول أنَّ الباء الزائدة تختصُّ بالاسم ، وأنَّ الزائدة لا تختص ، لأنها زيدتْ قبلَ فعلٍ وقبلَ اسمٍ ، ومالا يختصُّ فأصلُه ألاَّ يعْمَل • ذكره أبو حيَّان •

مسألـــة :

لا يتقدَّمُ معمولُ (٢)معمولِ أنْ عليها عند جميع النحاة إلاَّ الفرَّاء ، فلا يقالُ : [هـ ــ ٢٥٢] طعامَك أريدُ أنْ آكلَ • ويجوزُ تقديمُ معمولِ معمولِ (٣) لن عليها عند جميع النحـــاة إلا الأخفش الصغير ، فتقول : زيداً لن أضرب •

والفرقُ أنَّ أنْ حرفٌ مصدريٌّ موصولة ومعمولُهـــا صلةٌ لها ، ومعمولُ معمولِها من تمـــامِ صلتِها ، فكما لا تتقدَّم صلتُها عليها ، كذلك لا يتقدَّمُ معمولُ صلتِها ، ولن بخلاف ذلك •

(١) مغني اللبيب ٣٢ •

(٢) مغني اللبيب ٣١٤ •

(٣) في هـ (تقديم معمول لن) وفي د م (ولا يجوز تقديم معمول معمول لن) والصواب ما أثبتنا عن مغني اللبيب •

وحكم (كيْ) عند الجمهور حكم أنْ ، لا يجوزُ تقـدّم (١) معمولِ معمولـها . فلا يقالُ : جئتُ النحوَ كيْ أتعلّمَ ، ولا النحوَ جئتُ كي أتعلّمَ لأنها أيضاً حرفٌ مصدريٌّ موصولة كأنْ ، فكما لا يتقدّمُ معمول (٢) صلةِ الاسم الموصول كذلك لا يتقدّم معمولُ صلة الحرف [ل ـ ١٨٩] الموصول .

وأما (إذن) فقال الفرّاء (٣) : إذا تقدّمها المفعولُ وما جرى مجراه بطلتْ . فيقال : صاحبَك إذن أكرمَ ، وأجاز الكسائيُّ (٤) : إذ ذاك الرفعَ والنصبَ .

قال أبو حيّان (٥) : ولا نصّ أحفظـه عن البصريين في ذلك ، بل يَحْتَمِلُ قولُهم : (إنّه يُشترط في عملِها أن تكون مصدّرة) ألاّ تعمل ، لأنها (٦) لم تتصدّر إذ قد تقدّم عليها معمولُ الفعـل ، ويَحْتَمِلُ أيضاً أن يقالَ : تعمل (٧) لأنها وإن لم تتصدّر لفظاً فهي مُصدّرةٌ في النيّة ، لأنّ النيةَ بالمفعول التأخيرُ .

ولقائلٍ (٨) أن يقول : لا يجوزُ تقديمُ معمولِ الفعل بعد إذن ، لأنها إن كانت مركّبة من : (إذ وأن) ، أو من : (إذا وأن) ، فلا

---

(١) في م (تقديم) .

(٢) سقط (معمول) من م .

(٣) انظر الهمع ٢/٧ .

(٤) انظر الهمع ٢/٧ .

(٥) مخطوطة شرح التسهيل الحلبية ٥/١١ والمنقول يطابق الأصل .

(٦) سقط السطر التالي من د . وفي ل (لأنها لا تتصدر) .

(٧) في م ل (لاتعمل) .

(٨) في د م ل (قال : ولقائل) .

يجوز تقديمُ المعمول كما لا يجوزُ في أن ، وإن كانت بسيطة . وأصلُها إذ الظرفية ، ونوّنت ، فلا يجوزُ أيضاً لأنّ ما كان في حيّز إذا لا يجوز تقديمُه عليها . وإن كانت حرفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ، لأنّ ما فيه من الجزاء يمنعُ أن يتقدّم معمولُ ما بعدَها عليها .
ولما كان من مذاهب الكوفيين جوازُ تقدّمِ (١) معمول فعل الشرط على [د ــ ١٩٣] أداة الشرط أجازوا ذلك في إذن (٢) ، كما (٣) أجازوا ذلك في إن ، نحو : زيداً إن تضرب أضرب .

مسألـــة :

قال أبو حيّان (٤) :

سأل محمدُ بنُ الوليدِ بنَ أبي مسهرٍ ــ وكانا قد قرأا كتابَ سيبويهِ على المبرّد ورأى ابن أبي مسهر أنْ قد أتقنَهُ ــ : لمَ أجاز سيبويه (٥) إظهارَ أنْ مع لام كي ، ولم يُجز ذلك مع لام النفي ؟ فلم يجب بشيء . انتهى . [هـ ــ ٢٥٣] .

---

(١) في م د (تقديم) .

(٢) في د م (ان) .

(٣) سقط من م (كما أجازوا ذلك في ان) .

(٤) شرح التسهيل ٥/١١ .

(٥) جاء في الكتاب ١/٤٠٨ : (وأما اللام في قولك : جئتك لتفعل ، فبمنزلة ان في قولك : ان خيراً فخير ، وان شراً فشر . ان شئت أظهرت الفعل ههنا وان شئت خزلته وأضمرته . وكذلك أن بعد اللام ان شئت أظهرته وان شئت أضمرته .
واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الاظهار ، وذلك : ماكان ليفعل . فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك : اياك وزيدا . وكأنك اذا مثلت قلت : ما كان زيد لان يفعل ، أي ما كان زيد لهذا الفعل) .

قال أبو حيّان : والسببُ في ذلك أنّ : لم يكن ليقوم ، وما كان ليقومَ إيجابُه : كان سيقومُ ، فجُعِلت [م ــ ٣٠٨] اللامُ في مقابلة السين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين أو سوف كذلك لا يُجمع بين أن واللام التي هي مقابلةٌ لها (١) •

مسألــــة :

سمع بعد (كي وحتى) الجرُّ في الأسماء والنصبُ في الأفعال ، فاختلف النحويّون فقيل : كلٌّ منهما جارٌّ ناصب • وقيل : كلاهما جارٌّ فقط • والنصب بعدَهما بأن مضمرةً • وقيل : كلاهُما ناصبٌ والجرُّ بعدَهما بحرفِ جرٍّ مقدّر •

والصحيحُ ــ وهو مذهبُ سيبويهِ ــ في (كيْ) أنها حرفٌ مشتركٌ ، فتارة تكون حرفَ جرٍّ بمعنى اللام ، وتارةً تكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع بنفسه •

والصحيحُ من مذهبه في حتى (٢) أنها حرفُ جرٍّ فقط ، وأنّ النصب بعدها بأن مضمرة لا بها •

(١) جاء في مخطوطة شرح التسهيل بعد ذلك ٥/١٤ : (وقول المصنف : لازمة الاضمار دليل على أن (أن) لاتظهر على حال من الأحوال • وأجاز بعض النحويين حذف اللام واظهار (أن) نحو : ما كان زيد أن يقوم ، يريد : ما كان زيد ليقوم ، استدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ﴾ أي : ليفترى) •

(٢) جاء في الكتاب ١/٤٠٧ : « •• اللام وحتى انما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف الى الأفعال ، فاذا أضمرت (أن) حسن الكلام » •

قال أبو حيّان (١) :

فإن قلت : ما الفرقُ بينَها وبين (كي) حيث صحح فيها أنها جارّةٌ ناصبةٌ بنفسها ؟

قلت : النصب بكي أكثرُ من الجرِّ ، ولم يمكن تأويلُ الجرِّ ، لأنَّ (٢) حرفه لا يضمر فحكم به . و (حتّى) ثبتَ جرُّ الأسماء بها كثيراً ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّرنا من الإضمار، والاشتراك (٣) خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعلِ (٤) والاسم بخلاف كي ، فإنها سبكت في الفعل ، وخلصتْ للاستقبال (٥).

مسألـــة :

قال الأندلسيُّ في شرح المفصَّل :

قال عليُّ بنُ عيسى : إنما عملتْ أنْ في المضارع ، ولم تعمــلْ

---

(١) مخطوطة شرح التسهيل ١٧/٥ .

(٢) سقط السطر التالي من د .

(٣) في م (بخلاف) .

(٤) في م (الاستفهام والفعل) .

(٥) في المخطوطة (للاستفهام) وهو خطأ واضح . وجاء بعد ذلك في شرح التسهيل ١٧/٥ (والثاني أنها لو عملت بنفسها النصب لوجب أن يكون الفعل بعدها مستقبلا بحملها على (أن ولن) ، ولا يلزم ذلك . والثالث أنهم يعطفون الفعل المنصوب على المجرور ، فيقول : مشيت صدر النهار حتى الزوال وتشتد الهاجرة أي واشتداد الهاجرة ... وكان ذلك لأن حرف العطف لايجمع بين مختلفين حتى يكون أحدهما في معنى الآخر ومؤولا به) .

(ما) لأنّ (أنْ) نقلته تقلين إلى معنى المصدر والاستقبال ، وما لم تنقله إلاّ نقلاً واحداً إلى معنى المصدر فقطْ ، وكلُّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السيرافيّ :

إنما لم ينصبوا بما إذا كانت مصدراً ، لأنّ الذي يجعلها اسماً ـ وهو الأخفش (١) ـ (يقول) : فإن كانت معرفةً فهي بمنزلة الذي، فيرتفع الفعل بعدَها كما يرتفع في صلة الذي ، وإن كانت نكرةً فيكون الفعلُ بعدَها صفة ، فلا تنصبه (٢) . وأما [هـ ـ ٢٥٤] سيبويه (٣) فجعلَها حرفاً ، وجعل الفعل بعدَها صلةً لها .

والجوابُ على مذهبه أنّ المعنى الذي نَصَبَتْ به (أنْ) هو شبهُها بأنّ المشدّدة لفظاً ومعنى ، ولذلك (٤) لم يجمعوا بينهما . فلا تقول : أنّ أنْ تقوم ، كما يستقبحون أنّ أنّ زيداً قائم ، وهذا مفقودٌ في (ما) (٥) ، وأيضاً (فما) يليها الاسم مرّةً (٦) والفعل أخرى ، فلم تختصّ . انتهى .

---

(١) في العبارة التواء ، واضافة الفعل (يقول) تقيم عوجها . انظر المقتضب ٣/٢٠٠ وشرح المفصل ٨/١٤٢ .

(٢) في ل م (ينصبه) .

(٣) جاء في الكتاب ١/٤١٠ : (ومن ذلك أيضاً : ائتني بعد ما تفرغ ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في الذي اذا قلت بعد الذي تفرغ ، فتفرغ في موضع مبتدأ ، لأن (الذي) لايعمل في شيء والأسماء بعده مبتدأة) .

(٤) في م (كذلك) .

(٥) في م (فيما) .

(٦) في د (تارة) .

وقالَ ابن يعيش (١) :

الفرقُ بين أنْ وبين (٢) ما أنَّ (ما) تدخلُ على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأنْ مختصَّة بالفعـل ، فلذلك كانت عاملةً فيه ، ولعَدَمِ اختصاصِ ما لم تعمل شيئاً .

بـاب الجـوازم

مسألـة :

يجوزُ تسكينُ لام الأمرِ بعد الواو والفاء ، نحو : « ولْيُوفُوا نُذورَهم » (٣) « فلْيستجيبوا لي ، ولْيؤمنوا بي » (٤) ولا يجوز ذلك في (لام كي) .

وفرّق أبو جعفر النحاس (٥) بأنَّ لام كي حذف بعـدها أن ، فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف لام الأمر .

وفرّق ابنُ مالكٍ بأنَّ لامَ الأمر أصلُها السكونُ فردَّت إلى الأصل ليؤمن دوام تقوية (٦) الأصل ، بخـلاف لام كي فإنَّ أصلَها الكسرُ لأنها لام الجرّ .

---

(١) شرح المفصل : ١٤٣/٨ والنقل يطابق الأصل .

(٢) سقطت (بين) من د ل .

(٣) الحج ٢٩ .

(٤) البقرة ١٨٦/٢ .

(٥) في د (ابن النحاس) .

(٦) في د م (تفويت) .

مسألـــة :

اختلف في (لم ولمّا) هل غيّرتا صيغةَ الماضي إلى المضارع ، أو معنى المضارع إلى المضيّ على قولين :

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه (١) ، ونقــل عن المغاربةِ أنهم صحّحوه لأنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ •

والثاني مذهبُ المبرّد (٢) ، وصحّحه ابنُ قاسم في الجنى (٣) الداني • وقال : إنّ له نظيراً وهو المضارعُ الواقع (٤) بعد لو ، وإنْ • الأول لا نظيرَ له • ولا خلاف أنّ الماضيَ بعد إن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي • (٥) والفرق ــ كما قال أبو حيّان ــ أنّ (إنْ) لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها ، فلم يكــن لدعوى تغير اللفظ موجب ، [هـ ــ ٢٥٥] بخلاف لم ولمـا ، فإنّهما يمتنعُ وقوع صيغةِ الماضي بعدَهما ، فلهذا قال قوم بأنه غيّرت صيغته • [م ــ ٣٠٩] •

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ٢/٣٥٠ : (ولم وهي نفي لقوله فعل ، ولن وهي نفي لقوله سيفعل) •

(٢) جاء في المقتضب ١/٤٦ : (ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي ، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم الا لمعرب ، وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ، فانما نفيت أن يكون فعل فيما مضى) •

(٣) الجنى الداني ٢٦٧ ــ ٢٦٨ •

(٤) سقط (الواقع) من د •

(٥) سقط السطر التالي من د •

مسألـــة :

الأمرُ صيغةٌ مرتجلَةٌ على الأصحّ لا مُقتَطَعٌ من المضارع ، ولا خلافَ أنَّ النهيَ ليس صيغةً مرتجلةً ، وإنّما يُستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه (لا) للطلب . وإنما كان كذلك لأنَّ النهي يتنزَّلُ من الأمر منزلةَ النفي من الإيجاب . فكما احتيج في النفي إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بلا التي هي مشاركة في اللفظ للا التي للنفي .

مسألـــة :

لا تدخل على (1) (لا) التي للنهي أداةُ الشرط (2) ، فلا في قولهم : إن لا تفعل أفعل ، للنفي المحض . ولا يجوزُ أن تكونَ للنهي ؛ لأنه ليس خبراً ، والشرط خبرٌ ، فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي (لا) التي للنهي ، وإذا (3) دخل عليها أداةُ الشرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثيرُ لأداة الشرط ، وذلك بخلافِ لم فإنَّ التأثيرَ لها لا لأداةِ الشرط [ل ــ ١٩٠] في نحو : « فإن لم تفعلوا » (4) .

والفرق أنَّ أداةَ الشرط لم تلزم العملَ في كلِّ ما تدخلُ عليه ، إذْ تدخل على الماضي ، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاصٌ بالمضارع (5)

(1) في م (لا على لا) .

(2) في م (شرط) .

(3) في د (فاذا) .

(4) ﴿ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ﴾ البقرة ٢٤ .

(5) في م (للمضارع) .

فضعفت . فحيث دخل عامل مختص كان الجزم [د ـ ١٩٤] له .
ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل .

مسألـــة :

إن قيل : لم جزمت (متى) وشبهها ، ولم تجزم (الذي) إذا تضمّنت معنى الشرط ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ؟ .

فالجواب أنّ الفرق من وجوه :

أحدُها أنّ (الـذي) وضع وصلة (١) إلى وصف المعـارف بالجمل (٢) ، فأشبه لام التعريف الجنسيّة ، فكما أنّ لام التعريف لا تعمل فكذا (الذي) .

والثاني أنّ الجملة التي يوصل (٣) بها لا بدّ أن تكون معلومةً للمخاطَب ، والشرط [هـ ـ ٢٥٦] لا يكون إلاّ مُبهماً .

والثالثُ أنّ الذي مـع ما يوصل (٤) به اسم مفرد ، والشرط مع (٥) ما يقتضيه جملتان مستقلّتان . نقلت ذلك من خطّ ابنِ هشام في بعض تعاليقه . وذكره ابن الحاجب في أماليه .

مسألـــة :

قال ابن إياز (٦) :

---

(١) في م (وصله) .
(٢) في م (بالحمل) .
(٣) في م (توصل) .
(٤) في م (يوصف) .
(٥) سقطت (مع) من د .
(٦) مخطوطة المحصول في شرح الفصول ق ١٢٨ .

إنْ قيلَ حرفُ الجزم أضعفُ من حرفِ الجرِّ ، وحرفُ الجرِّ لا يعمل في شيئين فكيف (١) عملت إنْ في شيئينِ ؟ .

قيل : الفرقُ بينَهما الاقتضاءُ (٢) ، فحرفُ الجرِّ لما اقتضى واحداً عمل فيه ، وحرف الجزم لمّا اقتضى اثنينِ (٣) عملَ فيهما .

انتهى (٤) .

باب الحكاية

مسألة :

تحكى الأعلام بمَنْ دون سائر المعارف . هذا هو المشهور . والفرقُ بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدُها أنَّ الأعلامَ تختصُّ بأحكامٍ لا توجد في غيرها : من الترخيمِ ، وإمالة (٥) نحو الحجاج ، وعدمِ الإعلال في نحو مكوَزة (٦) وحَيْوَة ومَحْبَب (٧) وحذفِ التنوين

---

(١) بعد ذلك في المخطوطة : (فامتناع الجازم من ذلك أولى) .

(٢) في د (الاقتصار) وفي المخطوطة (قبل الفرق بينهما أن حرف الجر) .

(٣) في المخطوطة (شيئين) .

(٤) سقط من ل (انتهى) .

(٥) في م (وأماله) .

(٦) في م (مكورة) .

(٧) أ ـ قال ابن جني في المنصف ١/٢٩٥ : (قال أبو عثمان : ومثل من الامثال : ان الفكاهة مقودة الى الأذى . جاؤوا بها على الأصل ، كما قالوا : مكوزة ومزيد) .

←

منها (١) إذا وقع (ابن) صفة بين علمين . فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصة .

والثاني أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغير عن وضعه الأول والحكاية تغيير (٢) مقتضى (مَنْ) والتغيير يؤنس بالتغيير .

والثالث أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك، فرفع الحكاية يوهم (٣) أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أن السامع لم يسمع أول الكلام . ذكر ذلك صاحب البسيط .

قال : والفرق بين (مَنْ) حيث يحكى (٤) بها العلم . وبين (أيّ) حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع — فإذا قيل رأيت زيداً أو مررت بزيد ، يقال : أيّ زيد ؟ من غير [هـ — ٢٥٧] حكاية — أن مَنْ لمّا كانت مبنية لا يظهر فيها إعراب جازت (٥) الحكاية معها

ب — وجاء في اللسان (حيا) : وحيوة بسكون الياء اسم رجل قلبت الياء واواً فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء .. والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها) .

جـ — وجاء في المنصف ١/٢٧٥ : (قال أبو عثمان : فقد جاء مزيد ، فانما هذا شاذ ، كما شذ محبب وبنات آلببه . فانما يحفظ هذا .. قال فالجواب أن هذا اسم شذ عن القياس كما شذ محبب وكان قياسهما، عنده : مزاد ومحب ، وانظر المقتضب ١/١٧١ .

(١) في د ل (فيها) .

(٢) في هـ (تغير) .

(٣) في د (توهم) .

(٤) في د (يحلى) وفي م (حكى) .

(٥) في هـ (جاءت) .

على خلاف (١) ما يقتضيه خبرُ المبتدأ • وأما أي فإنها معربةٌ يظهر فيها الرفع ، فاستقبح ، لظهورِ رفعِها ، مخالفةُ ما بعدها لها •

ونظيره قول العرب : إنهم أجمعون ذاهبون • لما لم يظهر إعرابُ النصب في الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعُهم ، إنّ الزيدينَ أجمعون [م ــ ٣١٠] ذاهبون ، لمّا ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب •

مسألـــة :

لا يُحكى المُتْبَعُ بتابع غير العطف من نعتٍ أو بيانٍ أو تأكيد أو بدل اتفاقاً • وأمّا المُتْبَع بعطفٍ (٢) النسق ففيه خلافٌ حكاه في التسهيل من غير ترجيحٍ ، ورجَّح غيرُه جوازَ حكايته •

قال أبو حيّان (٣) :

والفرق بين العطفِ وبين غيرِه من التوابع أنّ العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه بخلاف غيرِه من التوابع ، فإنّ فيه بياناً (٤) أنّ المتبوعَ هو الذي جرى ذكره في كلام المُخبِر ، وأما في العطفِ فلا يُبينُ ذلك بياناً ثابتاً إلاّ الحكايةُ وإيراد لفظ (٥) المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات •

---

(١) في هـ (حذف) •

(٢) جاء في تسهيل الفوائد ٢٤٨ : (وفي حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف • منعه يونس ، وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه) •

(٣) أشار أبو حيان في شرح التسهيل ٦/٢٢ الى هذه المسألة ، وذكر أنه بحثها في باب العطف ، والباب ساقط من المخطوطة الحلبية •

(٤) في د (بيانان) •

(٥) سقط (لفظ) من م •

وقال صاحبُ البسيط :

يُشْتَرطُ لجوازها أنْ يكونَ المعطوفُ عليه والمعطوفُ (١) عَلَميْن (٢) ، نحو : رأيت زيداً وعمراً . فإن كان المعطوف عليه علماً ، والمعطوفُ غير علم فنقل (٣) ابن الدَّهان منع الحكاية ، وهو الأقوى . ونقل ابنُ بابشاذ جوازها تبعاً ، أو بعكسه (٤) لم تجز الحكايةُ اتفاقاً .

بـــاب النسب

مسألـــة :

قال أبو حيَّان :

فإن قلت : لمَ أجزْتَ بَيَضَات وجَوَزَات بالتحريك ، ولم تُجِز طَوَلي بالتحريك (٥) ، في النسبة إلى طويلة (٦) ؟

قلت : بينهما فرق ، وهو أنَّ الحركة (٧) في بَيَضات وجَوَزات عارضة فلم [هـ ـــ ٢٥٨] يُعْتَدَّ بها ، والنسبة بناء مستأنف .

---

(١) سقط (والمعطوف) من د .

(٢) في م (عليه من) .

(٣) في د (فنقل الدهان) .

(٤) في د ل (أو عكسه) .

(٥) سقط من د (بالتحريك) .

(٦) في د (الطويلة) .

(٧) في د (الحركات) .

بـــاب التصغـــير

مسألـــة :

قال أبو حيّان :

(أرؤُس) إذا سمّيت به امرأةً ثم خففْتَ الهمزةَ بحذفها ونقلِ حركتها إلى الراء فقيل (أَرُس) (١) وصغّرتها قيل (٢) : (أُرَيْس) ، ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثياً . وإذا صغّرت هنداً قلت : هنيدةُ بالهاء ، والفرقُ بينهما أنّ تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض . فالهمزةُ مقدّرة في الأصل وكأنه رباعيٌّ لم ينقص منه شيء .

فإن قلت : لِمَ لا تُلْحِقُه بتصغير سماء إذا قلت سميّة ، أليس الأصل مقدّراً ؟ .

قلت : لا يشبه تصغيرَ سماء ، لأنّ التخفيف جائز في أرؤس عارض بخلاف سماء ، فإنّ الحذف لها لازمٌ ، فيصيرُ على ثلاثة أحرفٍ إذا صغّرت فتلحقُها (٣) الهاء .

وبهذا الفرق بين أرؤس (٤) وسماء أجاب أبو إسحاق الزجّاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكان أبو موسى الحامض قد دسّ رجلاً لقناً فطناً على أبي إسحاق ، فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألةُ منها . وكان في هذا

---

(١) في د (أرؤس) .

(٢) في م (فقلت) .

(٣) في م ل (فيلحقها) .

(٤) في م (امرؤس) .

المجلس المشوقُ الشاعر فأخذَ ورقةً (١) ، وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ، ويذمُّ من يحسدُه من أهل عصره ، فقال :

٣٨٢ـ صبراً أبا إسحاق عن قدرةٍ (٢)
فذو النهى يمتثلُ الصبرا
واعجبْ من الدهرِ وأوغادِهِ
فإنّهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهرِ ، ولكنّهم
يستحسنونَ المكْرَ والغدْرا
نُبِّئتُ بالجامع كلباً لهم
ينبحُ منك الشمسَ والبَدْرا
والعلمَ والحلمَ ومحضَ الحِجى
وشامخَ الأطواد والبَحْرا [د ـ ١٩٥]
والديمةَ الوطفاءَ في سحِّها
إذا الرُّبا أضحتْ بها خُضْرا [هـ ـ ٢٥٩]
فتلك أوصافُك بين الورى
يأبينْ (٣) والتيه لك الكبْرا

---

(١) في م (ورقه) .

(٢) في د (قدره) وأبو اسحاق هو الزجاج ، والأبيات واردة في مجالس العلماء للزجاجي ٣١١ وانظر كتاب المصون للعسكري ٨٠ .

(٣) في د (يأتين) .

يظنُّ جهـلاً والـذي دسّه
أن يلمسوا العَيّوقَ (١) والغَفْرا

فأرسلوا النَّزْرَ إلى غامرٍ [ل ـ ١٩١]
وغمرُنا يستوعبُ النَّزْرا

فالهُ أبا إسحاقَ عن جاهلٍ
ولا تضق منك به صدرا

وعن خُشار (٢) غُدُرٍ في الورى
خطيبُهم من فمِه يخرى

مسألة :

قال أبو حيّان :

فإن قلت : لمَ لا يجوزُ إثبات همزة (٣) [م ـ ٣١١] الوصل في نحو : استضراب (٤) إذا صُغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكاً ، لأن هذا التحريكَ عارضٌ بالتصغير فلم يُعتدَّ بهذا العارضِ كما لم يُعتدَّ به في قولهم : اَلَحْمَر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل ؟ .

فالجوابُ أنَّ بين العارضين فرقاً ، وهو أنَّ عارض التصغيرِ لازمٌ ، لا يوجد في لسانِهم ثاني مصغَّر غير متحرّك أبداً ، وعارض

(١) العيوق : نجم يتلو الثريا ، والغفر : ثلاثة أنجم صغار .
(٢) في د (خشاعور) وفي م (خشاعرر) والخشار سفلة الناس .
(٣) في د م (همز) .
(٤) في د (استضرب) .

الـحْمَر غيرُ لازم، لأنه يجوز ألا تُحذفَ الهمزة ، ولا تنقل الحركة، فيقال الأحمر ، ولا يمكن ذلك في المصغّر في حال من الاحوال ٠

بـــاب الوقف

مسألـــة :

إذا وُقِفَ على المقصور المنوّن وُقف عليـه بالألِف اتفاقاً ، نحـو : رأيتُ عصا ، واختُلف في الوقف عـلى المنقوصِ المنوّن ٠ فمذهب (١) سيبويه (٢) أنه لا يوقَف عليه بالياء بل تحذف ، نحو : هذا قاض ، ومررت بقاض ، ومذهب يونس إثباتها ٠

قال ابنُ الخبّاز : فما بالُهـم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص ، واتفقوا على إعادة ألف المقصور ؟ ٠

قلت : الفرق بينهما خفّةُ الألف وثقل الياءِ ٠ [هـ ـــ ٢٦٠] ٠

بـــاب التصريف

مسألـــة :

الزائدُ يوزنُ (٣) بلفظِـهِ ، وزيادةُ التضعيفِ توزن بالأصل ٠

---

(١) في ل (فذهب) ٠

(٢) جاء في كتاب سيبويه ٢/٢٨٨ : (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهو الياءات ٠ وذلك قولك : هذا قاض ، وهذا غاز وهذا عمٍ ، تريد العمي ٠٠٠٠٠ وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازي وعمي ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين) ٠

(٣) في هـ (يؤزن) ٠

قال أبو حيَّان :

والفرق أن زيادة التضعيف مخالفة" لزيادةِ حروف سألتمونيها من حيث أنها عامة" لجميع الحروفِ ، ففرّقوا بينهمــا (١) بالوزن ، وجعلوا حُكْمَ المضاعفِ حكم ما ضوعف منه ، فضعَّفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دالي قردد (٢) لم يتبين من الوزن كيف زيادتُها ، فلمّا لم تزد منفردة أصــلاً لم يجعلوها (٣) منفردةً في الوزن .

انتهى القسمُ الرابعُ من الأشباهِ والنظائرِ النحويّة (٤)
ويليـــه الطرازُ في الألغـــاز
وهو القســـمُ الخـــامس
والحمد لله أولاً وآخراً
[د ــ ١٩٦ ، هـ ــ (٢٦١ ، م ــ ٢١٢]

---

(١) في د ل (بينها في الوزن) .

(٢) القردد : ما ارتفع من الأرض .

(٣) في د م (يجعلوا) .

(٤) بعد ذلك في د (وهو آخر النصف الأول من هذا الكتاب) .
وجاء في م (انتهى النصف الاول من كتاب الأشباه والنظائر النحوية ويتلوه في النصف الثاني الطراز في الالغاز) وقد سقطت هذه الخاتمة كلها من ل .

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الطراز في الألغاز

الحمدُ لموليه ، والصلاة والسلام على نبيّه محمّدٍ وآله وذويه .

هذا هو الفنّ الخامس من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الألغاز (٢) والأحاجي والمُطارحاتِ والممتحناتِ والمعاياةِ (٣) . وهو منثورٌ (٤) غير مرتّب ، وسمّيْتُه الطراز في الألغاز .

قال (٥) الشيخ جمالُ الدين بنُ هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان) :

اعلم أنّ اللغزَ النحويّ قسمان : أحدُهما ما يُطلبُ به تفسيرُ المعنى (٦) ، والآخر ما يطلبُ به وجهُ الإعراب .

---

(١) بعد البسملة في م (رب يسر ياكريم) وقبلها في م (النصف الثاني من كتاب الاشباه والنظائر النحوية في العربية كتاب الطراز في الالغاز العربية . وهن الفن الخامس من الأشباه والنظائر . وقد سقطت هذه المقدمة من ل .

(٢) في د (ألغاز) .

(٣) في م (والمعاياة أي المغالبة) .

(٤) في د (منشور) .

(٥) سقط السطر التالي من د .

(٦) في ل د (المعاني) .

فالأول كقول الحريريّ : وما العامــلُ الذي يتَّصل آخرُه بأوله [1] ويعمل معكوسُه مثلَ عمله ؟ وتفسيرُه (يا) في [2] النداء ، فإنه عامل النصب في المنادى ، وهو حرفان ، فآخرُه متَّصل بأوله ، ومعكوسُه وهو (أيْ) حرف نداء أيضاً .

وكقوله [3] أيضاً : وما منصوبٌ أبداً على الظرف ، لا يخفضُه سوى حرف ؟

وجوابُه لفظة [4] (عنــد) . تقول : جلست عنــدَه ، وأتيتُ من عندِه لا يكون [5] إلا منصوباً عــلى الظرفية ، أو مخفوضاً بمِن خاصة . فأما قولُ العامَّة : سرت إلى عنده فخطأٌ .

فإن قيــل : لدن وقبل وبعــد بمنزلة عنــد في ذلك ، فما وجه تخصيصك إياها ؟

قلت : (لَدُنْ) مبنيَّة في أكثر اللغات ، فلا يظهر فيها نصبٌ ، ولا خفض . و (قبلُ وبعدُ) يكونان مبنيّين كثيراً ، وذلك إذا قُطعا عن الإضافة ، وإنّما تبــين [6] الألغاز والتمثيــل بما يكونُ الحكمُ فيه ظاهراً .

وكقوله : وأينَ تلبسُ الذكْرانُ براقع النِسْوان ، وتبرزُ ربّات الحجالِ بعمائمِ الرجالِ ؟

---

(1) انظر مقامات الحريري ١٧١ .

(2) سقط السطر التالي من د .

(3) في د (كقوله) .

(4) في م د (لفظ) .

(5) في م د (ولا يكون) .

(6) في د م ل (تبنى) .

وجوابُه بابُ العددِ من الثلاثةِ إلى العَشَرة ، تثبتُ التاء فيه في المذكَّر ، وتُحذف في المؤنَّث .

والثاني — وهو الذي يُطْلَبُ فيه تفسير الإعراب وتوجيهه ، لا بيان المعنى — كقول (١) الشاعر : [هـ — ٢٦٢]

٣٨٣— جــاءكَ (٢) سلمــانَ أبو هاشِـما
فَقَــدْ غــدا (٣) سَيِّدَها الحارِثُ

شرحُه : جـاءَ فعلٌ ماض ، كسلمان جارٌ ومجرورٌ وعلامـة الجرِّ الفتـحُ لأنه لا ينصرفُ ، وإنما أُفردت (٤) الكافُ في الخطِّ ليتأتَّى الإلغازُ (٥) . أبوها فاعل جاءَ ، والضميرُ لامرأة قد عُرفتْ من السياق . شما فعـل أمر من شامَ البرقَ (٦) يَشيمُه ، ونونُه للتوكيدِ كُتبت بالألف عـلى القياس . سيِّدَها نصب بشِمْ ، كما تقول: انظرْ سيِّدَها ، والحارثُ فاعل غدا . انتهى كلام ابنِ هشام.

وقال ابن هشام في المغني :

مسألةٌ يُحاجى بها فيقال: ضميرٌ مجرور لا يصحُّ أنْ يُعطفَ

(١) في ل د (فكقول) .

(٢) في م (جاء كسلمان) وهو الرسم الصحيح بلا الغاز .

(٣) في النسخ كلها (غدا بالغين المعجمة) وفي (الغاز ابن هشام) تحقيق أسعد خضير ٥٤ بالعـين المهملة . وانظر كتاب توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب للفارقي ٦٢ (تح الاستاذ سعيد الأفغاني) .

(٤) في م د (أفرد) .

(٥) في هـ (الألغاز) .

(٦) في د (البرقع) .

عليه اسمٌ مجرور ، أعدتَ الجارَّ أم لم تُعدْه، وهو الضميرُ المجرور بلولا ، نحو : لولاي وموسى • لا يقال : إنَّ موسى في محلِّ الجرّ لأنه لا يُعطفُ على الضمير المجرور ، من غير إعادة (١) الجارّ هنا ، لأن لولا لا تجرُّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرَّ ، بل يحكم للمعطوف ـ والحالةُ هذه ـ بالرفع ، لأنَّ (لولا) محكومٌ لها بحكم الحروف الزائدة • والزائدةُ لا تقدَحُ (٢) في كون الاسم مجرَّداً من العوامل اللفظية ، فكذا ما أشبه الزائد •

ذكر بقية ألغاز الحريريّ التي ذكرها في مقاماته (٣)

قــــال :

١ ـ ما كلمــة إن شئتم هي (٤) حرف محبوب ، أو اسم لما فيـه حرف (٥) حلوب ؟

٢ ـ وأيُّ اسم يتردَّد بين فردٍ حازم (٦) وجمعٍ ملازم •

٣ ـ وأيّةُ هاء إذا التحقت أماطت الثقَل ، وأطلقت المعتَقَل ؟

٤ ـ وأين تدخل السين فتعزل العاملَ من غير أن تُجامِل ؟

---

(١) في ل د (ولا يصح اعادة الجار هنا) وفي م (ولا تفتح اعادة الجار) •

(٢) في م ل (لايقدح) وفي د (والزائد لايقدح) •

(٣) ذكرت هذه الالغاز في المقامة الرابعة والعشرين ١٦٩ ثم فسرت ، وحلت مسائلها •

(٤) سقطت (هي) من م د •

(٥) الحرف : الناقة الضامرة أو العظيمة •

(٦) في د ل م (جازم وجمع لازم) •

٥ ــ وأيُّ مُضاف أخَلَّ من عُرى الإضافة بعُرْوَةٍ ، واختلف حكمُه بين مساء وغُدْوَةٍ ؟

٦ ــ وأيُّ عامل نائبُه أرحبُ منه وكْراً ، وأعظم مَكراً (١) ، وأكثر لله تعالى ذكرا ؟

٧ ــ وأين يجب حفظُ المراتب على المضروب والضارب ؟ .

٨ ــ وأيُّ اسم لا يفهم إلاّ باستضافةِ (٢) كلمتينِ ، أو الاقتصارِ (٣) منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام (٤) ، وفي الثاني إلزام ؟

٩ ــ وأيُّ وصف (٥) إذا أردف بالنون نقص من العيونِ ، وقُوِّمَ بالدون ، وخرج من الزبون وتعرّض للهون ؟ [هـ ــ ٢٦٣] .

أراد بالأول نَعَم ، وبالثاني (٦) سراويل ، وبالثالث هاء التأنيث الداخلةَ على الجمع المتناهي ، نحو : زنادقة ، وصياقلة ، وتبابعة (٧) ، وبالرابع باب إنْ المخففة من الثقيلة ، وبالخامس لدن ، وبالسادس باء القسم ونائبه الواو ، وبالسابع نحو : كلم موسى عيسى (٨) ،

---

(١) في د (ومكرا) .

(٢) في د (لاستضافة) .

(٣) في د (اقتصار) .

(٤) في د (بالتزام) .

(٥) في المقامات (وما وصف) .

(٦) سقط من ل د م (وبالثاني سراويل) .

(٧) في ل (مسامعة) .

(٨) في د (وعيسى) .

وبالأخير (١) نحو : ضيف ، تدخلُ عليه النون فيقـال : ضَيْفَنٌ ، وهو الطفيليُّ .

أحاجي الزمخشريِّ

وللزمخشريِّ كتابُ الأحـاجي منثورٌ ، وشرَحَه الشيـخُ عَلَمُ الدين السخاويُّ بشرحٍ سمَّاه : تنوير [ل ــ ١٩٢] الدياجي في تفسير الأحاجي . وأتبعَه بأحاجيَ (٢) له منظومةٍ . وأنا ألخِّصُ الجميع هنا .

قال الزمخشريُّ :

أخبرني عن فاعل جمع على فُعَلَة(٣)، وفعيل جُمِع على فَعَلَة. الأول باب قاضٍ وداع ، والثاني نحو سَرِيٌ وسَراة .

وقـال : أخبرني (٤) عن تنوينٍ يجامـع لام التعريف ، وليس إدخاله على الفعل من التحريف . هو تنوين الترنّم والغالي .

وقـال : أخبرني (٥) عن واحدٍ من الأسماء ثُنِّيَ مجموعاً بالألف والتاء .

---

(١) أغفل المصنف تفسير الثامن ، وهو (مهما) كما فسره الحريري نفسه.

(٢) سقط من د (بأحاجي) .

(٣) انظر الاحاجي النحوية للزمخشري ١٩ (تح الأستاذ مصطفى الحدري).

(٤) أحاجي الزمخشري ٢٠ مثال تنوين الترنم : أقلي اللوم عاذلَ والعتابنْ. ومثال التنوين الغالي : وقائم الاعماق خاوي المخترقن .

(٥) أحاجي الزمخشري ٢١ جوابه في الأحاجي (هـو قولك فيمـن سميته بثمرات أو مقبلات ثمراتان ومقبلاتان وفي أذرعات أذرعاتان) .

أخبرني عن موحد (١) في معنى اثنين ، وعن حركة في حكم حركتين •

أخبرني عن حَرَكَةٍ وحرف قد استويا ، وعن ساكنين على غير حدّهما (٢) قد التقيا •

أخبرني عن اسمٍ (٣) على أربعةٍ فيه سببانِ لم يمتنع صرفه بإجماع ، وعن آخرَ ما فيه إلا سبب واحد ، وهو حقيقٌ بالامتناع •

أخبرني عن فاءٍ ذاتِ فنَّين ، وعن لامٍ ذات لونين •

---

(١) أحاجي الزمخشري ٢٢ وجوابه في الأحاجي (كِلا : موحد في معنى اثنين كما أن كُلاًّ مفرد في معنى الجمع،والحركة التي في حكم حركتين الضمة في فعل هي في حكم فتحتي فعل كرُشْندٍ ورَشَنَد ••

(٢) سقطت (قد) من د ومن أحاجي الزمخشري ٢٤ وجواب الأحجية (مساواة الحركة في نحو جَمَزَى ، وأجلى حيث اعتبرت اعتبار الألف في نحو حبارى وسمانى • وذلك أن جمزى أخت سكرى في وقوع ألفها رابعة • ثم لم يجيزوا في ألفها اذا أضافوا لها الا طرحها دون قلبها ، كما فعلوا في حبارى سواء ، ولا فصل بين البناءين الا سكون العين وحركتها ، فاذا كان حكم البناء المفارق بزيادة الحرف تبين استواء الحرف والحركة • والساكنان على غير حدهما في قولك : الحسن أورع أم ابن سيرين •• ؟ لأن حد التقائهما أن يكون الاول حرف لين ، والثاني مدغما نحو : الضالين •

(٣) الاحاجي ٢٦ • والجواب : (الاول أربع في : (مررت بنسوة أربع) فيه الوزن والوصف وهو غير ممتنع ، والثاني أحمر اسما في نحو : رب أحمر ، هو ممتنع عند سيبويه ولا سبب الا الوزن) •

الأولى (١) : نحو السـري والشـري (٢) ، والبثّ والنثّ ، وقاتعَه اللهُ وكاتعَه بمعنى قاتله ، و (بَيْـدَ أنّي من قريش) (٣) ومَيْدَ أنّي ، ونحو وَزْن وأَزْن • وهو قياس مطّرِد في المضموم وفي المكسور (٤) ، نحو : وِشاح (٥) ووِعـاء وإشاح وإعـاء ، والمفتوح نحو : وَسَن وأَسَن ، ووَبِد وأبِد إذا غضب ، ووَلِهَ وأَلِه (٦) : تحيّر ، وما وَبِهَ له وما أبِه (٧) • سماع (٨) [هـ ـ ٢٦٤] بإجمـاع •

---

(١) الاولى أي الفاء ذات الفنين المذكورة في الأحجية السابقة •

(٢) في هـ د م (السرى والسرى) والتصحيح من الاحاجي ٢٦ •

(٣) العبارة جزء من حديث روي في مغني اللبيب ص ١٢٢ : (أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد بن بكر) ورواه لسان العرب غير مرة ، انظر (بيـد ـ ميـد) وورد الحديث في الجامع الصغير ٣/٤٤ على هذه الصورة : (أنا أعربكم ، أنا من قريش ، ولساني لسان بني سعد بن بكر) غير أنه لم يذكر في الصحاح ، وذكر في صحيح مسلم (كتاب الجمعة ٢/٥٨٥ رقم الحديث ٢١) حديث آخر يتضمن (بيد أن) وهو : (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) •

(٤) سقط (المكسور) من د وفي ل (المضمر وفي المكسور) •

(٥) في م (وشاح واشاح ووعاء واعاء) وبعد ذلك في أحاجي الزمخشري (وليس بقياس الا عند المازني) •

(٦) في م (تخير) •

(٧) في أحاجي الزمخشري (وما آبه له) •

(٨) في د (سما باجماع) •

والثانيةُ (١) نحو : عضة (٢) وسنة • هي هاء في : عضة وعضاه ، وبعير عاضِـهٌ وعَضَهٌ أي راعي (٣) العِضاهِ ، وعضهه (٤) إذا شتمه ، وفي نخلة سَنهاء وسانهت الأجيرَ (٥) • وواوٌ في : عَضَوَاتٍ وسَنَوَاتٍ •

أخبرني عن نسبٍ بغير يائه ، وعن تأنيث بتاءٍ ليس بتائه •

الأول ما دلَّ عليه بالصنعة ، نحو : عوّاج وبتّار ودارع (٦) ولابن •

ونظير (٧) دلالتَيْ العلامة والصيغة قولك : لتضربْ واضربْ • والفرق بين البنائين أن فعّالاً لما هو صنعة (٨) وفاعلا لمباشرة الفعل •

والثاني بنت وأخت لأنَّ تاءَهما بدلٌ من الواو التي هي لام ، إلاّ أنَّ اختصاص المؤنّث بالإبدال دون المذكّر قام علماً للتأنيث ، فكانت هذه التاءُ لاختصاصِها كتاء التأنيثِ ، ونحوها التاء في مسلمات ، هي علامة لجمع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها

---

(١) أي اللام ذات اللونين •

(٢) في أحاجي الزمخشري وفي م بالتاء وفي هـ د ل بالهاء •

(٣) في د (راع) •

(٤) في د (عضه) •

(٥) في أحاجي الزمخشري (الامير) •

(٦) في هـ (دارع) والتصحيح من م وأحاجي الزمخشري ٢٧ •

(٧) في د (دلالة) •

(٨) في هـ (صيغة) •

للتأنيث (١) • [د ـ ١٩٧] ومن ثَمَّ لم يجمعوا بينَها وبين تاءِ التأنيث (٢) فلم يقولوا : مسلمتات (٣) •

فإن قلت ما أدراك أنها ليست تاء التأنيث ؟ قلت لو كانت كذلك لقلبها الواقفُ هاءً في اللغة الشائعة (٤) •

فإن قلت : فلِمَ قلَبَها من قلبها هاءً في الوقف ، فقال : البنونَ والبناه° ؟ قلت : رآها تعطي ما تعطيه تاءُ التأنيث فتوهَّمها مثلَها •

أخبرني عن نعت (٥) مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن نعتٍ موحد ، ونعته مجموع •

الأول نحو : هذا جُحْرُ ضبٍّ (٦) خربٍ ، والثاني قول القطاميّ :

٣٨٤ـ كأن قيودَ رِجلي حينَ ضَمَّت (٧)

حوالبَ غزَّرا (٨) ، ومعاً جياعا

---

(١) في م كالهاء للتأنيث ، وفي د (كان لها التأنيث) •

(٢) في م د ل (المؤنث) •

(٣) في ل د (مسلميات) •

(٤) في م (الشائعة المشهورة) •

(٥) أحاجي الزمخشري ٢٩ •

(٦) قال سيبويه ١/٣٤ : (وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحر ضب خرب) وللخليل تفسيران لهذه المسألة في الكتاب ١/٢١٧ انظر مناقشة آراء النحاة فيها للسيوطي في الهمع ٢/٥٥ •

(٧) في الأحاجي (قتود حلي حين ضمت) وفي اللسان (معي) : (كأن نسوع) •

(٨) وفي م (عرزا) وفي د ل (غرزا) •

جعل المِعَى لفرط جوعِه بمنزلة أمعاءٍ جائعة ، فجَمَعَ النعت (١) مع توحيد المنعوت •

أخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً ، وعن ربَّ على المعرفة داخلا • [هـ ــ ٢٦٥] •

الأول نحو : كان زيدٌ هو خيراً منك ، و « إنْ ترني (٢) أنا أقلَّ منك مالاً » (٣) وإنما ساغ ذلك في أفعل من لامتناعه من دخول لام التعريفِ عليه امتناع ما فيه التعريف ، فشبه به ، وأجرى حكمه عليه •

والثاني نحو قولهم : ربَّ رجلٍ وأخيهِ • قال سيبويه (٤) : ولا يجوزُ حتى تذكرَ قبْلَه نكرة •

أخبرني عمَّا ينصب ويجرّ • وهو رفعٌ ، وعما تدخله التثنيةُ وهو جمع •

---

(١) لم تذكر الجملة الأخيرة في أحاجي الزمخشري ، وجاء بدلا منها : (•• كقوله : ان ابراهيم كان آمة) •

(٢) في م (ترم أقل) وفي ل (ترني أقل) •

(٣) الكهف ٣٩ •

(٤) جاء في الكتاب ٢/٢٤٦ : (هذا حجة لقوله : رب رجل وأخيه • فهذا الاسم الذي لم يكن ليكون نكرة وحده ، ولا يوصف به نكرة ، ولا يحتمل عندهم أن يكون نكرة ، ولا يقع في موضع لايكون فيه الا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرة ، ثم يعطف عليه ما أضيف الى النكرة ، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه) •

الأول المحكيّ (١) ، والثاني قولهم (٢) : عندي لقاحان سوداوان ، وقوله (٣) :

٣٨٥ـ . . .   .

بينَ رِماحيْ مالكٍ ونَهْشَلِ

وقولـه :

٣٨٦ـ لأصبحَ (٤) الحيُّ أوباداً ، ولم يجدوا

عندَ التفرّقِ في الهيجا جماليْنِ

---

(١) في د (المحلي) وجاء في الاجابة عن الأول في أحاجي الزمخشري ٣٣ : « الأول قول أهل الحجاز لمن يقول : رأيت زيداً من زيداً ؟ ولمن يقول : مررت بزيد ، من زيدٍ ؟ يحكون منصوبه ومجروره ويوقعونهما محكيين في محل الرفع » .

(٢) في م والأحاجي (قولك) جاء في الكتاب ٢٠٢/٢ : (وقالوا : ابلان ، لأنه اسم لم يكسر عليه ، وانما يريدون قطيعين، ذلك يعنون ، وقالوا : لقاحان سوداوان ، جعلوهما بمنزلة ذا) .

(٣) من أرجوزة لأبي النجم العجلي وقبله في شرح المفصل ١٥٥/٤ (تبقلت في أول التبقل) وانظر الأحاجي النحوية ٣٤ وسمط اللآلي ٨٥٦ وخزانة الأدب ٤٠١/١ وشواهد الشافية ٣١٢ والطرائف الأدبية ٥٦ .

(٤) جاء في المحيط (وبد) : (الوبد الرجل السيء الحال ، وهو للمفرد والجمع ، وقد يجمع على أوباد) وروى اللسان (وبد) قبله هذا البيت:

سعى عقالا ، فلم يترك لنا سبداً   فكيف لو قد سعى عمرو عقالين ؟

ونسب البيتين الى عمرو بن العداء الكلبي ، وانظر الاغاني ٤٩/١٨ والأحاجي النحوية ٣٤ وشرح المفصل ١٥٣/٤ والمقرب ٨٠ والهمع ٤٢/١ والخزانة ٤٨٧/٣ .

أخبرني كيف يكون متحرِّكٌ يلزمه السكون ؟

هو عَيْن حيّ (١) وعيّ وضفّ في قولهم : ضف (٢) الحال ، وزنها فَعِل لأنه من باب فرح وبطر وأشر .

أخبرني عن واحد وجمع لا يفرّق بينهما ناطق ، إلاّ أن الضمير بينهما فارق .

هما فُلْكٌ وفُلْكٌ للواحد والجمع، ومثله جَمَلٌ (٣) هِجان وإبلٌ هِجان ، ودرعٌ دِلاص ودروعٌ دِلاص .

أخبرني عن فاعل خفيَ فما بَدا ، وآخرَ (٤) لا يخفى أبَدا .

الأولُ فاعل أَفْعلُ ونَفْعَلُ ونحوها .

والثاني الواقع بعد إلاّ ، نحو : ما قام إلاّ زيد أو إلا (٥) أنا .

أخبرني عن حرف يزادُ ثمّ يزالُ ، وأثره باق ماله انتقال .

هو نونُ التثنية والجمعِ ، تزال وأثرها باقٍ في نحو : هما الضاربا زيداً (٦) ، والضاربُو زيداً .

---

(١) في د (جي وضف) .

(٢) في أحاجي الزمخشري ٣٥ : (رجل ضف الحال من الضفف ، وهو القلة والشدة ، ووزنها فعل) .

(٣) سقط من د (جمل) انظر الأحاجي النحوية ٣٦ .

(٤) في م (وعن آخر) .

(٥) في م ل (والا) الأحاجي ٣٧ .

(٦) في نسخ الاشباه (الضاربا زيد) بكسر زيد والتصحيح من الاحاجي ٣٩ وقد جاء فيها : (هو نون التثنية) والجمع ، تزال وأثرها باق في قولهم : (هما الضاربا زيداً وهم الضاربو زيداً . وفي قراءة من قرأ : (والمقيمي الصلاة) كأن النون قائمة) .

أخبرني عن حرف يوحَّد (١) ثم يُكَسَّر ، ويؤنَّث ثم يذكَّر .

الأول باب تمـرة وتَمْر ، والثاني (٢) باب العـدَد من ثلاثة إلى عشرة [هـ ـ ٢٦٦] .

أخبرني عن معرَّف في حكم التنكير ، ومؤنث في معنى التذكير .

الأول مررت بالرجـلِ مثلك ، أو برجـلٍ مثلك . لا يكاد في نحو هذا الموضع (٣) يتبيَّنُ الفرقُ بين النكرةِ والمعرفة ، ومثله :

٣٨٧ـ ولَقَدْ أمرُّ على اللئيمِ يَسبُّني (٤)

. . . .

والثاني باب علاَّمة ونسَّابة .

أخبرني عن واحـدٍ يوزن بأربعـة ، وعن عشرة عندَ بعضِهم متسعة . [م ـ ٤٢] .

الأول هو باب (٥) (قِ) و (عِ) و (شِ) ونحوها ، توزن (٦) بافْعل ، ولا يقال في وزنه (عِ) (٧) .

---

(١) في د (يوجد) .

(٢) في م (الباقي) وفي د (العشرة) وأصل العبارة في هـ (باب العدد ثلاثة الى عشرة) والتصحيح من الاحاجي ٤٠ .

(٣) في م (الموقع) وانظر الاحاجي ٤١ .

(٤) ورد الشاهد ص ١٠٣ من هذا الكتاب ورقمه ٣٠٨ .

(٥) في ل د (الأول باق) وفي د (الاول باب ق) وانظر الأحاجي ٤٢ .

(٦) في د م (يوزن) .

(٧) في م (ع ح) .

والثاني حروفُ العطفِ عندَ النحويّين عشرة ، وقد تسعها أبو عليٍّ لفارسيّ حيث عزل عنها إمّا .

أخبرني عن زائد يمنع الإضافةَ ويؤكّدُها ،ويفكّ تركيبَها ويؤيّدُها .

هو اللامُ في قولِهم : لا أبالك (١) ، وهي مانعـةٌ للإضافةِ ، فاكّةٌ لتركيبِها بفصلها بين ركنيها وهما المضافُ والمضافُ (٢) إليه ، وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيّدة لفائدتها من حيث أنها موضوعةٌ لإعطاء معنى الاختصاص . ونظيرتُها تيمُ (٣) الثانية في :

٣٨٨ــ يا تيمَ تيمَ عديٍّ (٤) . . . .

. . . .

أُقحمت بينَ المضافِ والمضاف إليه ، وتوسّطَتْ بينهما ،

---

(١) في د (الا آبالك) وانظر الكتاب ١/٣١٥ ، ١/٣٤٧ ، والمقتضب ٤/٣٧٣ والخصائص ١/٣٣٩ ، ١/٣٤٢ .

(٢) في م ل (المضافان) .

(٣) سقطت (تيم) من د .

(٤) البيت لجرير وروي في ديوانه ٢٨٥ :

ياتيم تيم عدى لا أبالكم لايوقعنكم في سوأة عمر

وروي في سيبويه ١/٢٦ ، ١/٣١٤ (لايلقينكم) وانظر المقتضب ٤/٢٢٦ والجمل للزجاجي ١٧٠ والخصائص ١/٣٤٥ والامالي الشجرية ٢/٨٣ وشرح المفصل ٢/١٠ ــ ١٠٥ ، ٣/٢١ والمغني ٥١٠ (٨٢٩) والعيني ٤/٢٤٠ والأشموني ٣/١٥٣ والهمع ٢/١٢٢ والسيوطي ٨٥٥ (٦٩٢) والخزانة ١/٣٥٩ ، ٢/١١٦ ، ٤/٢٧٣ والدرر ٢/١٥٤ .

ـ كما قيل ـ بين العصا (١) ولحائها ، وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد . وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح ، فوجه اعتدادها استصلاحها الأب لدخول (لا) الطالبة للنكرات عليه ، ووجه اطراحها أن لم تسقط [ل ـ ١٩٣] لام الأب الواجبة الثبوت عند الإضافة . ونحوه قولهم : لا يدي (٢) لك ، بسقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكر (٣) المضاف وتهيئه لدخول (لا) دليل على (٤) الاعتداد .

فإن قلت : كيف صح قولهم : لا أباك (٥) ؟

قلت : اللام مقدرة منوية ، وإن حذفت من اللفظ . والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صار معلماً لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال .

ومنه حذف (لا) في « تالله تفتأ » (٦) [هـ ـ ٢٦٧]

وحذف الجار في قول رؤبة : (خير) (٧) إذ أصبح عندما قيل له :

(١) جاء في المستقصى ٢/١٧ (رقم المثل ٥٨) : يضرب لغريب دخل بين العصا ولحائها

(٢) الكتاب ١/٣٤٧

(٣) في هـ (وتنكير)

(٤) في م (دليل الاعتداد)

(٥) الكتاب ١/٣٤٦ ، ٣٤٩

(٦) قالوا : تالله تفتأ تذكر يوسف يوسف ٨٥

(٧) سقط من ل د م والأحاجي النحوية (عندما قيل له : كيف أصبحت)

كيف أصبحت ؟ ومَحْمَلُ قراءةِ حمزةَ « تساءلون به والأرحام (١) عليهِ سديدٌ ، لأنَّ هذا المكانَ قد شُهِر بتكرير (٢) الجارِّ ، فقامت الشهرةُ مقام الذكر •

أخبرني عن ميمات هُنَّ بدلٌ وعوضٌ وزيادة ، وعن واحدة هي (٣) موصوفة بالجلادة •

البدل (٤) نحو إبدال طيِّء (٥) الميم من لام التعريف ، والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء ، والزيادة في نحو : مقتل ومضرب ،

← وقد أنكر المبرد حذف حرف الجر وتقديره محذوفاً فقال في المقتضب ٢/٣٤٨ : (ومحال أن يحذف حرف الخفض ، ولا يأتي منه بدل) وقال في المقتضب ٣/٦١ : (الخافض لايضمر) وانظر الخصائص ٣/١٥٠ والمغني ٧١٢ •

(١) ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ النساء ١ • جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٢ : (قرأ ابراهيم النخعي وقتادة الأعمش وحمزة (الارحام) بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك • فأما البصريون فقال رؤساؤهم : هو لحن لاتحل به القراءة • وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه) • وجاء فيه أيضاً ٥/٥ : (وقرأ عبد الله بن يزيد (والارحام) بالرفع على الابتداء والخبر مقدر ، تقديره : الأرحام أهل أن توصل • ويحتمل أن يكون اغراء) وانظر مناقشة قراءة الرفع في المحتسب ١/١٧٩ •

(٢) سقطت هذه الجملة كلها من د •

(٣) في د (فهي) •

(٤) سقط السطران التاليان من م •

(٥) سقط من د ل (طيء) وفي الاحاجي ٤٥ (بني طيء) •

والموصوفة بالجلادة هي (١) ميم (فم) ، هي (٢) بدل من عين (فوه) .
قال سيبويه (٣) : أبدلوا منها حرفاً أجلدَ منها . وفي مقامة النحويّ
من النصائح (٤) : وتجلَّدْ في المضيّ على عزمِك وتصميمِه ،
ولا تُقصِّرْ عمَّا في الفم من جلادة ميمه .

أخبِرْني عن ثالثِ (مَفعول) ، أعينٌ هو أم واوُ مفعول ؟

فيه اختلافُ سيبويهِ (٥) والأخفش ، وقد تقدَّم في أوَّلِ
الكتاب .

أخبرني عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلّها
أصولٌ غيرَ واحد (٦) .

---

(١) سقط من د ل (هي) .

(٢) سقطت (هي) من هـ وثبتت في د وفي الأحاجي .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢/٨٣ : (وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الاسماء المفردة من كلامهم) .

(٤) في الأحاجي (مقامة النحو من النصائح) ذكر محقق الاحاجي ان النصائح كتاب للزمخشري ألفه على أسلوب المقامات ٤٧٠ .

(٥) في كتاب سيبويه ٢/٣٦٣ عرض مفصل . وفي المقتضب ١/١٠٠ يلخص المبرد وجه الخلاف فيقول : (فأما سيبويه والخليل فانهما يزعمان أن المحذوف واو مفعول لانها زائدة ، والتي قبلها أصلية ، فكانت الزيادة أولى بالحذف . وأما الاخفش فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ، لأنه اذا التقى ساكنان حذف الأول ، أو حرك لالتقاء الساكنين) .

(٦) جاء في أحاجي الزمخشري ٤٩ (وقيل اليستعور كساء يجعل على عجز البعير) .

هو (يستعور) من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد العشرة ، وكلّها أصول في هذا الاسم إلاّ الواو .

أخبرْني عن مائةٍ في معنى مئات (١) ، وكلمةٍ في معنى كلمات .

المائة في ثلاثمائة في معنى المئات ، لأنَّ حقَّ مميِّز (٢) الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً . والكلمةُ في معنى كلماتٍ قولُهم كلمة الشهادة وكلمة الحويدرة (٣) ، وقوله تعالى : « تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ألاّ نعبدَ إلا اللهَ » (٤) الآية .

أخبرني عن حرفٍ من حروف الاستثناء لم يستثنِ شيئاً (٥) قطُّ من الأسماء .

هو (لما) بمعنى (الا) لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى بإلاّ وأخواتها ، وإنّما يقال : نشدتك الله (٦) لمّا فعلت ، وأقسمت عليك لمّا فعلت .

---

(١) في د (مئتان) .

(٢) في د ل (غير) .

(٣) في د (الحويزرة) وفي الأحاجي ٥١ : (وتقول العرب : قال فلان كلمة حذاء ، وكلمة شاعر للقصيدة ، ويقولون : كلمة : الحويدرة لعينيته) .

(٤) في هـ (الى كلمة) آل عمران ٦٤ والخطاب في الآية لاهل الكتاب ، وبعدها في الاحاجي (تسمى هذه الكلمات كلها كلمة) .

(٥) في د ل (قط شيئا) .

(٦) في الاحاجي ٥١ : (نشدتك بالله) .

أخبرني عن مكبَّر يُحسَبُ مصغَّراً ، وعن مصغَّر يحسبُ (١) مكبَّراً .

الأول سكّيت بالتشديد يحسبُه من ليس بنحويٍّ مصغّراً ، وهو خطأٌ ظاهر ، لأنَّ ياء التصغير لاتقع إلاّ ثالثة . بل سكّيت مكبراً كسكيت (٢) .

وسُكَيت بالتخفيف [هـ ــ ٢٦٨] مصغَّرة تصغير الترخيم (٣) .

والثاني حُبْرور ، وهو في عداد المكبَّرات ، وفي قول الأعرابيِّ [م/٢ ــ ٥] الذي سُئل عن تصغير الحُبارى فقال : حُبرور (٤) .

أخبرني عن مصغَّر ليس له تكبير ، وعن مكبَّر (٥) ليس له تصغير .

من (٦) الأسماء ما وضع على التصغير ليس (٧) له مكبَّر ، نحو : كُمَيْت ، وكُعَيْت (٨) ومنها ما ورد مكبَّراً ولم يُصَغَّر كأَيْن وكيف ومتى والضمائر ونحوها . [د ــ ١٩٨] .

---

(١) في م د (يعد) .

(٢) في د ل (لسكيت) وفي م (سكيت) . كذا في الأصول . ولعلها مصحفة عن سكّير أو سكتيت . يراد من الأولى لفظها ، ومن الثانية معناها .

(٣) في م (الترخيم) .

(٤) ورد بعده في الأحاجي ٥٤ قول لأبي عمرو : (ان الشعراء ثلاثة شاعر وشويعر وشعرور) .

(٥) سقطت الجملة التالية من د .

(٦) سقط السطر التالي من د .

(٧) في ل م وفي الاحاجي ٥٤ (لم يستعمل له مكبر) .

(٨) في د (كفيت) وفي الاحاجي كعيت : (وهو البلبل) .

أخبرني عن كلمةٍ تكون اسماً وحرفاً ، وعن أخرى تكون غيرَ ظرفٍ وظرفاً .

الأول على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومُذْ ومُنْذُ . والثاني نحو : اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والأمام (١) .

أخبرني عن اسمٍ متى أُضيفت أخواته وافقهنّ ، ومتى أُفردت فارقها .

هو (ذو) بمعنى صاحب .

أخبرني عن سبب متى آذنَ بالذهاب (٢) تبعه سائرُ الأسباب .

هو التعريف في نحو : أذربيجانَ (٣) ، ودَرابَجِرْد ، وخُوارِزْمَ (٤) . إذا ذهب عنه بالتنكير (٥) لم يبق للسبب الآخر من الأسباب أثر ، وهي : التأنيث والعجمة (٦) والتركيب .

أخبرني عن شيء من العلامات يشفعُ لأخيه في السقوط دونَ الثبات .

التنوينُ هو المقصودُ وحدَه بالإسقاط في باب ما لا ينصرف ، وإنما (٧) سقط الجرُّ لأخوَّةٍ ثبتتْ بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما

---

(١) في م (الايام) .

(٢) سقط من د (بالذهاب) .

(٣) في د (ذربيجان) .

(٤) في د (خوازم) .

(٥) في الاحاجي (التنكير) .

(٦) في د (المعجمة) .

(٧) سقط السطر التالي من د .

جميعاً لا يكونان في الأفعال ، ويختصّان بالأسماء ، فلهذه الأخوّة لما سقط التنوين تبعه الجرّ في السقوط ، فالتنوينُ ، أصلٌ فيه ، والجرّ تبع ، كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط أتباعه ، وهذا معنى قولِ النحويّين : سقطَ الجرّ بشفاعة التنوين ، فإذا عاد الجرّ عند الإضافة واللام لم يُتصوّرْ عَوْدُ التنوين •

أخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعدَه ، ولا يعمل منها (١) إلاّ الجرّ وحْدَه •

هو (حتّى) يقع الاسمُ بعدَها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، والجرّ وحدَه عملُها •

أخبرني عن اسمٍ صحيحٍ أمكن هو فاعلٌ وما هو مرفوع ، وعن آخرَ داخلٍ عليه حرفُ الجرّ ، وهو عن الجرّ ممنوع • [هـ ــ ٢٦٩] •

الأول (غير) في قول الشمّاخ (٢) :

٣٨٩ــ لم يمنعِ (٣)الشرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ

• • •   • • •   • • •

والثاني (حين) في قوله (٤) :

---

(١) في د ل م (فيها) •

(٢) ورد هذا البيت في موضع سابق من هذا الكتاب • ورقمه ثمة ٣٦٨ • ولم ينسبه السيوطي الى الشماخ • والمشهور أنه لابي قيس بن الاسلت•

(٣) في هـ (يخرج) وفي م (والمصادر الاخرى يمنع • وفي شواهد سيبويه روى الاستاذ أحمد راتب النفاخ البيت بضم راء (غير) •

(٤) البيت للنابغة الذبياني وعجزه : (وقلت : ألما أصح والشيب وازع)

←

٣٩٠ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ (١) على الصبا

. . . .

أخبرني عن شيء وراءَ خمسةِ أشيـاءَ ، يجـزم جوابَه في باب (٢) الجزاء .

هو الاسم أو الفعلُ الذي ينزل منزلةَ الأمرِ والنهي ، ويعطى حكمهما ، لأنَّ فيه معناهما ومرادَهما فيجزمُ به كما يجزم بهما (٣) ، وذلك قولُك : حسبُك (٤) ينمِ الناس ، واتّقى اللهَ (٥) امرؤٌ وفعلَ خيراً يُثَبْ (٦) عليه . بمعنى ليتَّقِ اللهَ وليفعلْ .

أخبرني عن ضميرٍ ما اشتقَّ من الفعل أحقُّ (٧) به من الفعل ، وفي ذلك انحطاطُ الفرع عن الأصل .

هو الضميرُ في قولك : هند زيد ضاربته هي ، وزيدٌ الفرسُ راكبُه هو ، وفي كلِّ موضع جرت فيه الصفة على غيرِ من(٨) هي له ،

← وانظر ديوان الشاعر تح الدكتور شكري فيصل ٤٤ ومغني اللبيب ٥٧٢ (١١٤) وأوضح المسالك ٢/١٩٨ وشواهد المغني للسيوطي ٨٨٣ (٧٥٠) .

(١) في د (المسيب على الصبر) .

(٢) سقط (باب) من هـ .

(٣) في ل (بها) .

(٤) الكتاب ١/٤٥٢ وشرح المفصل ٧/٤٩ .

(٥) انظر الكتاب ١/٤٥٢ وشرح المفصل ٧/٤٩ .

(٦) في د (واتق .. يثبت) وفي هـ (امرؤ فعل) .

(٧) في د (هو أحق) .

(٨) في أحاجي الزمخشري ٧٠ (على غير ما هي له) .

فالمشتقُّ من الفعل ــ وهو الصفة ــ أحقُّ به من الفعل لا بدَّ له منه ، وللفعل منه بدٌّ ، إذا قلت : هند زيدٌ تضربه ، وزيدٌ الفرسُ يركبه ، حتى إنْ جئت به فقلت : تضـربه هي ويركبـه هو كان تأكيـــداً للمستكنِّ • والسبب قوّةُ الفعــل وأصالته في احتمــال الضمير ، والمشتقُّ منه فرعٌ في ذلك ففُضِّلَ الفرعُ على (١) الأصل •

أخبرْني عن زيادةٍ أوثرت عـلى أصـــالة (٢) ، وعن إمالــة ولدتْ إمالة •

الأول (٣) حذفُهم الألف والياء الأصليتين (٤) وإبقاءُ التنوين في (هذه عصا) • (وهذا قاض) ، ولياءي النسب (٥) إلى (المصطفى)، وحذفُ [ل ــ ١٩٤] اللام الألف (٦) التكسير وياء التصغير في فرازِد وفريزد ، وحذف العين في شاكٍ ولاثٍ وإبقاء ألف فاعــل ، وحذف الفاء في (٧) (يعد) لحروف المضارعة • ومن ذلك قولُ الأخفش في (مقول) وحذفه (٨) عين مفعول لواوهِ •

والثاني قولهم : رأيت عماداً ، ولقيت عباداً أمالوا الألف الأولى

---

(١) في الأحاجي (الاصل على الفرع) •

(٢) في هـ (الأصالة) •

(٣) في د (للام) •

(٤) في هـ (الاصيلتين للتنوين) •

(٥) في م د (ولياءي النسب في النسب الى المصطفى) •

(٦) في م د ل (للام) وسقط من م د ل (ألف) •

(٧) في الأحاجي ٧٣ (من) •

(٨) في م (وذيعه) •

لكسرة العين [هـ ـــ ٢٧٠] ثمّ أمالوا الثانية لإمالة الأولى • ونظيرُ تسبب الإمالة للإمالة تسبّبُ الإلحاق للإلحاق [م/٢ ـــ ٦] في نحو قولهم : ألندد (١) هو (٢) ملحق بسفرجل والألف والنون معاً زائدتان للإلحاق ، ولولا النونُ المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرفَ إلحاق ، ألا ترى أنها في المدّ ليست كذلك •

أخبرْني عن حلف ليس بحلف ، وعن إمالة في غير ألف •

الأول قولـُهم : بالله إلاّ زرتني ، وبالله لما لقيتني ، وبحقِّ ما بيني وبينك لتفعلنّ ، صورته صورة الحلف ، وليس به (٣) ، لأنّ المراد الطلب والسؤال •

والثاني إمالـةُ (٤) الفتحةِ قبـلَ راء مكسورة ، نحو : من الضرر (٥) •

---

(١) جاء في تاج العروس : (الالد كالألندد واليلندد الشديد الخصومة • وقال ابن جني : همزة ألندد وياء يلندد كلتاهما للالحاق ، وتصغير ألندد أليد ، لان أصله ألد فزادوا فيه النون ليلحقوه ببناء سفرجل فلما ذهبت النون عاد الى أصله) •

(٢) سقط من د (هو) •

(٣) في م (لنا) •

(٤) في الأحاجي ٧٥ : (والامالة تقع فيما هو من جنس الالف ، وهي الفتحة كما تقع في الالف ـــ اذا كانت بعد الفتحة راء مكسورة) •

(٥) في د (الضرب) وفي الأحاجي (من الضرر) وجر الضرر بمن ضروري لكسر الراء الثانية وامالة الأولى المفتوحة الى الكسر • وفي ل (نحو : الضرر) •

أخبرني عن فعل يقع بعد «مُنذ» (١) و«مُذْ»، وعن جملة يضاف إليها المشبَّه بإذ (٢).

الأول نحو: ما رأيته مذ كان عندي، ومذ جاءني.

والثاني نحو: كان ذاك زمنَ زيدٌ أميرٌ، وزمن تأمَّر الحجَّاجُ.

حقُّ هذه الجملة أن تكونَ على صفةِ الجملة التي تُضاف إليها (إذْ) وهي صفة المضيّ، وتكون فعليَّةً تارة وابتدائيةً أخرى.

أخبرني عن لام تُحسَبُ للابتـداء، والمحقِّقَة يأبَوْن ذلك أشدَّ الإباء.

هي اللام الفارقة الداخلةُ على خبر إنَّ المخففة.

أخبرني عن دخول (أن) الخفيفة (٣) على بعض الأخبار، غيرَ معوّضة، واحداً من جملة الإستار (٤).

(أن) المخففـة إذا دخلت عـلى الفعـل ــ وهو المراد ببعض الأخبار ــ عوّض مما سقط منه أحدُ الأحرف الأربعة، وهي: قد وسوف والسين وحرف النفي.

وشذَّ تركُه فيمـا حكـاه سيبويـه (٥)، أَمَا أنْ جزاكَ اللهُ خيراً.

---

(١) لم تذكر (منذ) في الاصل. انظر الأحاجي للزمخشري ٧٥.

(٢) في د (باذن).

(٣) في ل د (المخففة).

(٤) شرح الزمخشري في أحاجيه ٨٠ معنى استار فقال: (والاستار ربع عشر المنا أحد مكاييلهم) فاتسعوا فيه، واستعملوه في كل أربعة، يقال للرجل: كم هم؟ فيقول: استار، أي: أربعة.

(٥) جاء في كتاب سيبويه ٤٨٢/١: (وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، ←

أخبرني عن عينـين : ساكنةٍ يفتحها الجامـع ما لم يصف ، ومكسورةٍ لا يفتحها (١) المتكلّم ما لم يُضِف •

الأولى باب تمرة يحرّك بالفتح في الجمع نحو : تَمَرات ، إلاّ في الصفة فتقرُّ على سكونها [هـ ــ ٢٧١] كضخمة (٢) وضَخْمات •

والثانية باب نَمِر تفتح في النسب نحو : نَمَرِيّ •

أخبرني عن حرفٍ يدغم في أخيه ، ولا يُدغم أخوهُ فيه •

هو نحو اللام تُدغمُ في الراء (٣) ، ولا تدغم الراء فيها •

أخبرني عن اسم من أسماء العقلاء، لا يجمع إلاّ بالألف والتاء•
هو طلحة (٤) •

أخبرني عن مُكَبَّر ومصغَّر هما في اللفظ مؤتلفان ، ولكنهما في النية والتقدير مختلفان •

فانهم انما أجازوه لانه دعاء ، ولا يصلون الى قد ههنا ولا الى السين ، وكذلك لو قلت : أما أن يغفر الله لك جاز ، لأنه دعاء ، ولا تصل هنا الى السين ، ومع هذا أيضاً أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه انه ، وانه لاتحذف في غير هذا الموضع • سمعناهم يقولون : أما ان جزاك الله خيراً ، شبهوه بأنه • فلما جازت ان كانت هذه أجوز) •

(١) في د م (لم يفتحها) •

(٢) في هـ (كضخمات) •

(٣) يليها في الأحاجي ﴿ كلا بل رانَ على قلوبهم ﴾ •

(٤) جاء في الهمع ١/٤٥ : (وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة : طلحون وحمزون وهبيرون ، واحتجوا بالسماع والقياس) •

مبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت : مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء .

أخبرني عن النسبة إلى تَمَرات جمع (١) تمرة ، وإلى اسم رجل مسمّى (تَمَرات) .

النسبة إلى تمرات جمع تمرة تَمْرِيّ . بسكون الميم لأنك تردّ الجمع في النسبة إلى الواحد ، وإلى تَمَرات اسم رجل تَمَرِيّ بفتح الميم لأنك تحذف الألفَ والتاء عندَ النسب .

أخبِرْني عن اسم ناقص له شتّى أوصاف ، موصول ، ولازم للإضافة ، ومضاف إلى فعل ، وغير مضاف .

هو (ذو) ويكون موصولاً بمعنى الذي (٢) ولازماً للإضافة في نحو : ذو مال ومضافاً إلى الفعل في قولهم : اذهب بذي (٣) تسلم ، وغيرَ مضاف في قولهم : الأذواء لذي يَزَن وذي جَدَن (٤) وذي رُعَيْن وغيرهم .

أخبرني عن اسم تكبيرُه يجعل ياءَه هاءً ، وتصغيرُه يقلب (٥) هاءَه ياءً .

---

(١) في هـ (تمرات من تمرات) .

(٢) بعد الذي في الأحاجي ٩٢ : (في لغة طيء ، ويستوي في هذا اللفظ المذكر والمؤنث والواحد والجمع) .

(٣) انظر ص ٤٨ من هذا الكتاب .

(٤) في د (حدن) .

(٥) في م (قلب) .

هو ذي في إشارة المؤنث تُبْدَل ياؤُه هاءً في المكبَّر منه (١) خاصة ، نحو : ذه أمةُ الله ، فإذا صغَّرتَه رَدَدْتَه إلى أصلها ياء فتقول في امرأة سمَّيْتَهَا بذه : ذُيَّيَة لا ذُهيَّة • [هـ — ٢٧٢] •

أخبرني [د — ١٩٩] عن الفرق بين ضمَّتَيْ (٢) العُليا والعُلَيَّا ، وبين ضمَّتَيْ (٣) أولى وأوليَّا (٤) •

الفرق بين الأوليين أنَّ الأولى ضمَّةُ بناء الفعل ، والثانية ضمَّة بناء المصغَّر، وأما الأخريان (٥) فمتَّفقتان ضمَّة المصغَّر(٦) وهي ضمة المكبَّر ، لأنَّ اسم الإشارة إذا صُغِّر لم يُضمَّ أوَّله •

أخبرني عن الفرقِ بينَ لهي (٧) أمُّك ولهي أبوك ، وبين (لهِ ابنُك ولهِ أخوك) •

لمَّا كان اسمُ اللهِ سبحانه وتعالى (٨) لا شيءَ أدور منه على [م/٢ — ٧] الألسنة خفَّفوه ضروباً من التخفيفِ ، فقالوا : لاهِ

---

(١) في د (المكبر خاصة) •

(٢) في م (ضمير) •

(٣) في د (ضمة أولى) •

(٤) أسقطت أحاجي الزمخشري ص ٩٧ : واو (أوليا) ورسمتها على هذا النحو (أليا) أما المقتضب ٢٨٩/٢ : فقد حافظ على الواو وناقش تصغير الكلمة مناقشة مفصلة •

(٥) في د (الاخيران فمتفقان) •

(٦) في د (وهي) •

(٧) في الأحاجي النحوية ٩٨ (لاه أمك ولاه أبوك) وقلب لاه يؤول بالكلمة الى لهي ، كما يظهر من اجرائها وتخريجها في كتاب الزمخشري •

(٨) **أغفل ناسخا م ل (وتعالى) •**

أبوكَ بحــذف اللامين ، وقلبوا فقــالوا : لهي أبوكَ ، وحــذفوا من من المقلوبِ فقالوا : له أبوك ، وبُنِينَ لتضمُّنِ لام التعريف كأمس ، وبُنِيَ أحدُها (١) على السكون لأنه الأصل ، ولا مانع . والثاني (٢) على الكسرِ لأنه الملجــأ عنــد التقاء الساكنينِ ، والثالثُ على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها .

أخبرْني عن مذكَّر لا يُجْمَعُ إلاّ بالألف (٣) والتاء ، وعن مؤنث يُجمعُ بالواو والنون من غير العقلاء .

الأول نحو : سُرادِق وحمَّام .

والثاني باب سنين وأرضين .

أخبرني عن مجموعٍ في معنى المثنَّى وعن واحــدٍ من واحدٍ مُستَثْنَى .

الأول نحو قوله تعالى « فقد صَغَتْ قلوبُكُما » (٤) .

والثاني ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيدٌ إلاّ عمــرو بمعنى : ما أتاني زيــدٌ لكنْ (٥) عمروٌ ، ومنها قولُهــم :

---

(١) أي بني (لهي) على السكون . وفي د م (أحدهما) .

(٢) أي بني (له) من له آخوك على الكسر .

(٣) في د (الا بالتاء) وفي ل (لاتجمع) .

(٤) ﴿ان تنوبا الى الله فقد صَغَتْ قلوبكما ﴾ التحريم ٤ .

(٥) ذكر الهروي في (كتاب الازهية في علم الحروف) تــح الاستاذ عبــد ←

ما أعانه(١) إخوانكم إلا (٢) إخوانه •

هذا آخر أحاجي (٣) الزمخشري وتُعقِبُها بأحاجي السخاوي •

← المعين الملوحي هذا المعنى من معاني (الا) وأفاض وأيد كلامه بسبع آيات وثلاثة شواهد شعرية وقال : (وهذا الضرب في القرآن كثير) الأزهية ١٨٣ ــ ١٨٧ •

(١) في الأحاجي : (ما أهانه) •

(٢) في د (اخوانكم) •

(٣) وعدتها خمسون أحجية ذكرها السيوطي محافظاً على تتابعها في الأصل، مقتبسا من شرحها وتخريجها ما يفي بالغرض •

أحاجى السخاويّ

قال الشيخ علَمُ الدينِ السخاويُّ :

وما اسمٌ جمعُـه كالفعـــلِ منه (١)

وما اسمٌ فاعـــلٌ فيهِ كفعــــلِ ؟

لـه وزنـانِ يفترِقـــانِ جَمْعـــاً

ويتَّحِـدانِ فيه بغـــيرِ فَصْـــلِ

وقـــال (٢) :

[هـ ـ ٢٧٣]

ما اســـمٌ يُنَوَّنُ لكِـــنْ قَدْ أوْجَبُوا منعَ صرفِـهْ ؟

وما الـــذي حقُّه النـــو نُ حـينَ جاؤوا بحـذفِـهِ ؟

---

(١) لعله أراد بصدر البيت الاول الاسم الذي يجمع جمع تكسـير فتشبه صورته صورة الفعل نحو كف ، جمعه (أكفّ) والمتحدث عن نفسه بالمضارع يقول : (أكف) وقد يتراءى للقــارىء أن السخاوي أراد بالعجز فعل الأمر (سالم) الذي أتى على وزنه اسم الفاعل ، غير أن البيت الثاني يوحي بأن المقصود بالاسم (ملـح ومالـح) فالمعنى في الوزنين واحد ، وجمعا (ملح) ملاح وأملاح • والله أعلم •

(٢) سقط من د (وقال) •

(٣) في م (منه) •

الأول بابُ جَوارٍ وغَواشٍ ·

الثاني (١) ····

وقـــال (٢) :

مـــاذا تقـــولُ أكاذبٌ أمْ صـــادقٌ

مَنْ قــالَ وهو يجدُّ فيما يُخْبِرُ :؟

رَجُــلان أُخْتي منهما ، وكــذاكَ في

أخويَّ أيضاً من تحيضُ ، وتطهـــرُ

وكـــذا غـــلاما زوجـتيَّ تناكَحَا

حِلاًّ (٣) ، وليس عليهما من يُنْكِرُ [ل١٩٥]

---

(١) سقط ما بعد الثاني من النسخ كلها · ولعله يعني بالثاني فعل (يكن) من قول القائل : (ومن يك ذا فضل) فقد حذف نون يكـن وحقـه الذكر ·

(٢) سقط (وقال) من د ل ·

(٣) م ل (خلا) لعله يعني بالرجلين رجلاورجلة ، وبالغلامين غلاما وغلامة، جاء في المحيط (رجل) : وهي رجلـة ، وترجلـت صـارت كالرجل) وجاء فيه (غلم) : (وهي غلامة) · وعلى هذا النحو من تغليب المذكر تثنى الأخت والأخ على (أخوين) غير أن النحاة لايقرون مثل هـذا الثغليب في غير الأعلام·قال شارح الكافية ٢/١٧٢ : (وان كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثاً لم ينظر الى الخفة بـل يغلب المذكـر كالقمرين في الشمس والقمر) وقال : (وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة) فتخريج اللغز على قاعدة التغليب لايخلو من شطط وتجوز ·

وقـــال (١) :

ما اسمٌ أُنيبَ (٢) عن اسمٍ وكــان لا بُـــدَّ منـهُ ؟

وأيـنَ شـــرطٌ أتــى لا جوابَ يلــزمُ عنـه (٣) ؟

وأين نــاب سكـــونٌ عـن السكـــونِ أَبِنْهُ ؟

وقال :

ما حــروفٌ ذاتُ (٤) وجهــينِ لهــا

منعوا الصَّـرْفَ ، وطوْراً صَرَفوا ؟

ثم ما اسمٌ كيقومَ احتمل الصــرْفَ (٥) والمنعَ ، وفيه اختلفوا ؟

---

(١) سقط من د (وقال) .

(٢) لعل أقرب الأمور الى مقصد السخاوي من البيت الأول (نائب الفاعل) اذ يوضع موضع الفاعل والفاعل لابد منه ، لأنه عمدة . والى مقصده من البيت الثاني الشرط الوارد بعد القسم فجواب القسم يغني عن جوابه ، أما السكون النائب عن السكون فسكون هاء السكت النائب عن سكون الياء في (هي) عند الوقف كقوله تعالى ❊ وما أدراك ما هيهْ ❊ أو تسكين الدال من قوله تعالى : ❊ فما له مـن هـاد ★ وفي الوقف عليها ، اذ ناب سكون الوقف عن سكون التنوين أو سكون الياء المحذوفة .

(٣) في م (بمنة) .

(٤) في م د (ذوات) .

(٥) كأن المقصود بالبيت الأول أسماء القبائل مثل : تميم وقريش وعامر ، فاذا ذهب القائل بها الى الجد الذي تنتمي اليه القبيلة أو الى الحي صرف ، واذا ذهب الى القبيلة منع ، انظر الكتاب ٢/٢٥ والمقتضب ←

وقـــال :

ومـا فـــاءٌ (١) تداولـَها ثلاثةُ أحرفٍ عَــدَدا ؟
وما عــينٌ لهــا حرفا نِ يَعْتَورانِها (٢) أبدا ؟
ولامــاتٌ لهــا حرفــا نِ أيضاً مثلُهــا وجــدا
وما عينانِ (٣) معْ لاميــ ـــنِ لفظُهما قد اتَّحدا ؟
هما في كِلْمتَيْنِ هــا لمعــنىً واحــدٍ وردا
وما ضِدّانِ إن (٤) وضعا ولــولا الفــاءُ ما انفردا ؟

الأول قولهم في دواءِ السم دِرْياق ، وتِرياق ، وطِرياق .

والثاني نَعَقَ الغرابُ ونَغَق ، ومغافير (٥) ومغاثير .

←

٣/٣٦٠ والهمع ١/٣٤ . أما المقصود في البيت الثاني فيحتمل أن يكون نحو : (يغوث ويعوق) ففي صرفهما ومنعهما خلاف ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٨/٣٤٢ ، ومما قال : (فان كانا عربيين فمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وان كانا أعجميين فللعلمية والعجمة ... وتخريج قراءة الصرف أنه جاء على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره ، والثاني أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون ، اذ قبله (وداً ولا سواعاً) وبعده (ونسراً) كما قالوا في صرف (سلاسلا وقواريراً) لمن صرف ذلك للمناسبة) .

(١) في د ل م (خاء) .

(٢) في د (يتعورونها) .

(٣) في د (عينين) .

(٤) سقطت (ان) من د ، وفي ل (وان وصفا) .

(٥) في هـ د م (مغافير ومعافير) والتصحيح من ل .

والثالثُ جَدَثٌ وجَدَفٌ للقبر ، ولازِم ولازِب . [هـ-٢٤٧].

والرابع الجِدادُ (١) والجِذاذُ بالدال المهملة والمعجمة ، اتَّحد في كلٍّ منهما لفظُ العينِ واللامِ ، والكلمتانِ لمعنىً واحدٍ هو صرامُ النخل .

والخامس الأَرْيُ والشَّرْيُ ، فالأرْيُ العسل والشَّرْيُ الحنْظَل ، ولولا الفاء ما افترقا ، إنما (٢) فرَّقت الفاءُ بين لفظيْهما . يقال : له طعمان أريٌ وشرْيٌ .

وقال :

وما اسمٌ غيرُ منسوبٍ وفيهِ (٣)
أتى لفظُ العلامةِ ليسَ يَخْفى ؟

وآخرُ لم تكنْ فيه فكانتْ
ولم يَزْدَدْ (٤) بها في اللفظِ حرفا

وآخرُ فيه (٥) كانت ، ثم عادَتْ
إليه ، فغيَّرتْ معناه وصفا

وأين مؤنَّث لا تاءَ فيهِ
بتقديرٍ ، ولا في اللفظِ تلفى ؟

---

(١) في د (الحداد واحذاد الدال) .

(٢) في د (وانما) .

(٣) في هـ (اليه) .

(٤) في م (ولم يزد وبها) .

(٥) في د (كانت فيه كانت) .

الأوَّلُ بَخاتيّ جمع بُخْتِيّ سمَّيْتَ به رجلاً .

والثاني َبخاتيّ المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه ، وجعلت مكانها ياءَ النسب ، ولم يزدد حرفاً ، لأن التي أزلْتَها منه مثل التي ألحقتها به .

والثالث بختي اسم رجل إذا (١) [م/٢ ــ ٨] نسبت إليه قلت : بختي فاللفظ واحد والحكم مختلِفٌ ، فإنه كان أولاً اسماً فلما نسبت إليه صارَ صفةً .

والرابعُ المؤنّث المسمَّى بمذكّر نحو جعفر علم امرأة ، لا تاءَ فيه في لفظٍ ولا تقدير .

وقـــال :

وما خبرٌ أتى (٢) فـرداً لمبتدأٍ أتى جَمْعـا (٣) ؟

وجـاء عن المثنَّى وَهْـــوَ فـردٌ كافياً قطعا

ويا من يطلبُ النحوَ وفي أبوابــهِ يسعى

أتجمــع نعْت أفرادٍ ؟ أجِبْنا مُحسناً صنعـا

وهل للنعْتِ دونَ الوصــفِ معنىً مفردٌ يرعى ؟

الأول : قولُ حيَّان المُحاربي (٤) :

٣٩١ــ ألاَ إنَّ جيراني العشيَّةَ رائحُ [هـ ــ ٢٧٥]

. . . .

(١) في د (اذ) .
(٢) في د (فرد) .
(٣) في د (جما) .
(٤) عجز البيت : (دعتهم دواع للهوى ومنادح) انظر المحتسب ٢/١٥٤ والهمع ٢/١٨٢ والدرر ٢/٢٢٨ والسبع الطوال ٣٠٦ .

فقولُه : رائح مفردٌ أرادَ به الجَمْعَ .

والثاني قوله (١) :

٣٩٢ـ . . . .

فإنّي وقيّــــارٌ بهــــا لغريـبُ

والثالث قولُك: مررتُ بقرشيٍّ وطائيٍّ وفارسيٍّ صالحينَ(٢).

وأما النعتُ والصفةُ فلا فرقَ بينهما عند البصريين ، وقــال قومٌ منهم ثعلب : النعتُ ما كان خاصاً كالأعور والأعرج ، لأنهمــا يخصان موضعاً من الجسد ، والصفة للعمــوم كالعظيمِ والكريمِ ، وعند هؤلاء اللهُ تعالى يوصفُ ولا ينعتُ (٣) .

وقــــال :

لِمْ (٤) إذا قلت : إن زيــداً هو القا

ئمُ كان الضميرُ إنْ شئتَ فصــلا ؟

فإذا الـــلامُ أدخلـوها عليــــهِ

بطَــلَ الفصْلُ عندها واستقــلاَّ

(١) البيت لضابيء البرجمي ، وصدره : (فمن يك أمسى بالمدينة رحله) روي في الكتاب ١/٣٨ : (وقياراً) وروي في مجالس ثعلب ٣١٦ بالرفع ، ٥٩٨ بالنصب . وانظر الانصاف ٩٤ وشرح المفصل ٨/٦٨ ومغني اللبيب ٥٢٧ (٨٥٨) ٦٨٨ (١٠٥٥) والأشموني ١/٢٨٦ والتصريح ١/٢٢٨ والهمع ٢/١٤٤ وشواهد المغني ٨٦٧ (٧١٥) ومعاهد التنصيص ١/٦٥ والخزانة ٤/٣٢٣ والدرر ٢/٢٠٠ .

(٢) في م ل (حاكين) وفي د (حالين) .

(٣) في د (نعت) .

(٤) في م (لما قلت) وفي د ل (لم قلت) .

وهــــل الفصـــــلُ واقعــاً أوّلا أو

قبلَ حـــال ، هل قيلَ ذلك(١) أم لا؟

والـــذي بعـــد « هؤلاءِ بناتي » (٢)

أتراهُ فَصْـلاً مع النصب يُتـــلى ؟

ولم اختصّ رُبّ بالصدر ، لَمْ يُلــ

ــفَ (٣) له بين أحرفِ الجرِّ مثلا ؟

ثم هــل يحسنُ اجتمــاع ضميريــ

ــنِ وماذا رأى الذي قالَ : كلاّ ؟

إنما لم يكن فصلاً في نحو : إن زيداً لهو القائم ، لأنّها لامُ ابتداء (٤) ، فهو إذاً مبتدأٌ مستقلٌ . وأجاز بعضُ الكوفيين ، وقوع الفصل في أوّلِ الكلام نحو : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد (٥) » وبين المبتدأ والحال ، وحملوا عليه قراءة : « هؤلاءِ بناتي هُنّ أطهرَ لكُم » (٦) بالنصب ، وأبى ذلك البصريّون ، وإنما اختصّت رُبّ بالصدر من بين حروف الجرّ لأمرين :

---

(١) في د (ذاك) .

(٢) هود ٧٨ تخريج الآية بعد أسطر .

(٣) في د (تلف) .

(٤) في د (الابتداء) .

(٥) الاخلاص ١ .

(٦) ❊ قال ياقوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم . فاتقوا الله ، ولا تخزون في ضيفي ❊ هود ٧٨ قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩/٧٦ : (وقرأ العامة برفع الراء وقرأ الحسن وعيسى بن عمر ❊ هن أطهر ❊

أحدُهما أنَّها بمنزلة (كَمْ) في بابها .

والثاني أنها تشبهُ حرف النفي ، والنفي له صدرُ الكلامِ ، وشَبَهُها بالنفي أنها للتقليلِ (١) ، والتقليلُ عندهم نَفْيٌ .

ويؤكَّد الضميرُ (٢) بالضميرِ نحو : زيدٌ قام هو ، ومررتُ به هوَ ، ومررت بكَ أنتَ .

وقـــال :

مالَهـــمُ اسْتَفهموا مخاطَبَهـــم

في النَّكْرِ بالحَرْفِ عندما وقَفُوا ؟[هـ ٢٧٦]

وأسْقَطوا الحَرْفَ في المعارف والوصْـ

ـلِ ومن بعـــد ذا قـــدِ اخْتلفوا

وواحـــد خاطَبـــوا بتثنيـــةٍ (٣)

وواحـــد اثنين عنه قد صَـــدَفوا

إنما أتَوْا بالعلامةِ في النكرةِ ليفرّقوا بينَه وبين المعرفةِ ، وذلك من أجلِ أنَّ الاستفهام في المعرفةِ ليس معناهُ معنى الاستفهامِ في النكرةِ (٤) لأنَّ الاستفهامَ في المعرفة عن الصفةِ ،والاستفهام في النكرة

بالنصب على الحال ، وهن عماد . ولايجيز الخليل وسيبويه والأخفش أن يكون (هن) ههنا عماداً ، وانما يكون عماداً فيما لايتم الكلام الا بما بعدها نحو : (كان زيد هو أخاك) لتدل بها على أن الأخ ليس بنعت) وانظر المحتسب ١/٣٢٥ .

(١) في د (للتعليل والتعليل) .
(٢) في ل د (المضمر بالمضمر) .
(٣) في د (تثنية) .
(٤) في د (المعرفة) .

عن العينِ • فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظِ ، وإنما لحقتْ العلامةُ في الوقفِ دونَ الوصْل ، لأنَّ وصْلَ الكلامِ يفيدُ المرادَ ، فلم يُحتج إلى العلامةِ فيه، ولأنَّ(١) الوَقْف موضعُ [د ـ ٢٠٠] التغييرِ ، فكانتِ العلامةُ فيه من جملةِ تغييراتِه • وإنما لم تلحقْ (٢) هذه العلاماتُ المعرفةَ ، لأنهم استغنوا (٣) عن ذلك بالحركاتِ التي يقبلُها الاسمُ •

وأمّا الواحدُ المخاطَب بلفظِ التثنيةِ فقولُهم : اضربا ، يريدُ (٤) : اضرب ومنه « أَلْقيا في جَهَنَّم » (٥) •

وواحدُ اثنين عنه قد صدفوا (٦) هو قولُهم : المقصَّانِ

---

(١) في د (لأن) •

(٢) في د (تلتحق) •

(٣) سقط من د (استغنوا) •

(٤) في م (بزيد) وفي د (تريد) •

(٥) ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد • لقد كنت في غفلة من هذا ، فكشفنا عنك غطاءك • فبصرك اليوم حديد • وقال قرينه : هذا مالدي عتيد • ألقيا في جهنم كل كفار عنيد ﴾ ق ٢١ ـ ٢٤ قال البيضاوي : (ألقيا في جهنم كل كفار ، خطاب من الله للسائق والشهيد ، أو لملكين من خزنة النار ، أو لواحد ، وتثنية الفاعل منزلته منزلة تثنية الفعل وتكريره ، كقوله :

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعا

أو الألف بدل من نون التوكيد على اجراء الوصل مجرى الوقف) •

(٦) في م (صدقوا) وفي د (صرفوا) •

[ل ـ ١٩٦] والكَلْبَتان (١) والجَلَمان . وقال أبو حاتمٍ : ومن قال المقصُّ فقد أخطأ .

وقـــــال :

ما ساكنٌ قـــد أوْجَبوا تحريكَـــهُ

ومحرَّكٌ قـــد أوجبوا تسكينَهُ . [م/٢ــ٩]

ومسكَّنٌ قدْ أسْقَطوهُ ، وحـــذفه

لو زالَ موجِبُ حـــذفِهِ يُبْقونه

الأول : نحـــو : اضربِ القوم لالتقاءِ الساكنـــين ، والثاني (... ... ...) (٢) .

وقـــــال (٣) :

ما تاء مخبر إنْ تقـــلْ هي فاعـــلٌ

وتكون مفعـــولاً فأنتَ مصـــدَّقُ ؟

واسم لفاعـــل (٤) إنْ نطقتَ بلفظِـــه

وعَنَيْتَ مفعـــولاً فأنت محقَّقُ (٥)

الأول التاءُ في نحو : بِعْتُ تقول بِعْتُ الغلام فالتاء فاعل . ويقول الغلام : بُعْتُ ، فالتاءُ مفعول ، يريد باعني مولاي ، وبني الفعل للمفعول (٦) وأصله بُيِعْتُ كضُرِبْتُ .

(١) في د (الكليات والحلمان) والجلمان : آلة يجز بها الصوف كالمقصين .
(٢) سقط تفسير ما بقي من اللغز من النسخ كلها . ويتجه الظن بالقارىء الى أن السخاوي قصد بعجز البيت الأول تسكين المتحرك في الوقف .
(٣) سقط من د (وقال) .
(٤) في د (فاعل) .
(٥) في د (مخفف) .
(٦) في م (والاصل) .

والثاني نحو : مختار تقول : اخترتُ فأنا مختارٌ ، فيكون اسمَ فاعل ، وأصله "مُخْتَيِرٌ" ، واخترت المتاعَ فهو "مُختارٌ" ، فيكون اسم مفعولٍ ، وأصله "مُخْتَيَرٌ" . [هـ ــ ٢٧٧] .

قـــال :

وأشكل فاعـــل في الجمـــع فيمـــا
أطـــارحُ فيه ذا لبٍّ (١) ونُبْـــلِ
أهـــل يأتي فواعيـــل وفَعْـــلٌ
وفَعْلَةَ جمعـــه ، فانظر بعقـــل ؟
وهـــل جمَعوا فعيـــلاً أوْ فعولاً
عـــلى فُعْلٍ فقلْ فيـه بنقـــل ؟

الأول نحو : خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبة .

والثاني نحو : أديم (٢) وأَدَم وأُدُم .

الثالث نحو : عمود وعَمَد وعُمُد .

وقـــال (٣) :

وما جَمْـــعٌ عـلى لفظِ المثـــنَّى
إذا ما الوقفُ نابَهمـا جميعـــا ؟(٤)

---

(١) في د (لت) .

(٢) في د (دايم) .

(٣) في ل (ولما) .

(٤) لعله أراد بالبيتين (حدثان) فهو عند الوقف يلتبس فيه المثنى بالجمع ←

وعنـد الوصــــلِ يختلفــانِ لفظاً

ويفرقُ (١) فيــه بينَهمــا مذيعــا

وقـــال :

ما فاعـــلٌ أوجــبَ مفعولُــــه

تأخــيرَه عن فعلِهِ فانفصَـــلْ ؟(٢)

وأيُّ فعْـــلٍ مُعرَبٍ عاملُ النَّصْـ

ـبِ أو الجزمِ (٣) بهِ ما اتَّصَـــلْ ؟

←

وعند الوصل تزيل حركة النون اللبس . فاذا ضمت النون في نحو (حدثان الدهر) كان جمعاً مفرده حادث ، وان كسرت النون كان مثنى حدث . انظر اللسان (حدث) .

(١) في م ل (تفرق) .

(٢) لعله يعني بالأول نحو : الحق لا يغلبني الا هو ، وبالثاني اما جواز عمل أن غير متصلة بالفعل على أن يكون الفصل بظرف أو مجرور أو قسم نحو : أريد أن في الدار تقعد ، واما جزم أكن في : * فأصدق واكن * ففي الحالتين نصب المضارع وجزم دون أن يتصل بعامل النصب أو عامل الجزم .

(٣) في هـ (والجزم) وفي ل (لو الجزم) .

وقـــال :

ما اسمٌ أُزيـلَ ولـم يزلْ تأثـيرُه
من بعــدِهِ ، فكأنّه مَوْجــودُ ؟

ولربّمــا أعْطَوْا أخـاهُ مالَــهُ
من بعــدِهِ فكأنّه مفقــودُ

وقـــال :

وأيُّ (١) حَرْفٍ زِيدَ للجمـعِ قد
شبَّهَــهُ بالأصــلِ بعضُ العَرَبْ ؟

وبعضُهـم أجــراه في وَقْفِـه
مُجرى الذي للفردِ (٢) يا ذا الأدَبْ

وقـــال (٣) :

وما كَلِـمٌ بآخر بعــضهنَّ الخُلْفُ غيرُ خفي؟
فبَعْضٌ ظَنَّهــا عَيْنــاً وقد نُقِلَتْ إلى الطَّرَفِ
وبعضٌ لا يرَى هــذا وخالفَ غيرَ مُنْحرِفِ

---

(١) في د (لأي) ·
(٢) في د (المفردة) ·
(٣) سقط من د (وقال) ·

هي نحو : جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاءَ وشاءَ (١) ، الأصل جائِيءٌ وشائِيءٌ [هـ ـــ ٢٧٨] ، لأنَّ لامَ الفعل همزة ، والهمزةُ الأولى هي لام الفعلِ عند الخليلِ (٢) قدمت إلى موضع العينِ ، كما قُدِّمت في شاكي السلاحِ ، وهارٍ والأصـــل (٣) شائكٌ وهائِرٌ •

وعند سيبويه (٤) هي عينُ الفعل في أصلها ، استُثقل اجتماع الهمزتين فقُلبت الأخيرةُ ياءً على حركةِ ما قبلَها ، وهي لامُ الفعل عندَه ثم فُعِل به ما فعل بقاضٍ ، فوزنُه على هذا فاعِل • وعلى قول الخليل فالع لأنه مقلوب •

---

(١) في د (جاوشا) •

(٢) جاء في كتاب سيبويه ٢/٣٧٨ : (وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا ، واطرد فيه اذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة ، وذلك نحو قولهم ، للعجاج : لاث به الأشاء والعبري) •

(٣) سقط من د (والأصل) •

(٤) وجاء في الموضع نفسه من الكتاب ٢/٣٧٨ : (وأكثر العرب يقول : لاث وشاك فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا فاعل لأن من شأنهم الحذف لا القلب ، ولم يصلوا الى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان • فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين • وكلا القولين حسن جميل) •

وقـــال :

وما اسـمٌ عـلى ستّةٍ كلّهـــا
سوى [1] واحدٍ من (هَوَيتُ السِّمانا) ؟[2]

وأربعـــة من (هويـت السمـانَ)
أتت فيـــه أصـــلاً فزِدْه بيانـــا

المراد (سلسبيل) [3] وزنه فعلليل وحروفه كلّها من حروف الزوائدِ إلا الباء [4] ·

وقـــال :

وما اسمٌ مفردٌ في حُكْـمِ جَمْـعٍ
وما هو باسمِ جمـــع واسمِ جِنْسِ ؟

ومجمـــوع أتى صفـــةً لفـــردٍ
فبيِّنْهُ لنـــا من غـــيرِ لَبْسِ

---

(1) في د (على سوى واحد) ·
(2) يعني حروف الزيادة (سألتمونيها) ·
(3) في د (سلسليل وزنه فعليل) ·
(4) في م د (التاء) ·

الأول (سراويل) • والثاني قولهم : بُرْمةٌ (١) أعشارٌ وبرد أسمالٌ ، ونحوه •

وقـــال :

وإلاّ هـــل تجـيءُ مكـــانَ إمّا
وما المعـــنى إذا جـاءت كغــير ؟

وهـــل عطفت بمعنى (٢) الواو حيناً ؟
فإن بيَّنت (٣) جئت بكـلِّ خـــيرِ

جاءت إلاّ بمعنى إمّا في قولِهـم : إمّا أن تكلّمـني وإلاّ فاذْهب ، المعنى : وإمّا أن تذهَب • وإذا جاءت بمعنى (غير) فهي في معنى الصفة ، والفرقُ بين موضعِها في الاستثناءِ والصفةِ أنّك إذا قلت : هذا درهم إلاّ قيراطاً بالنصب استثناء ، فالمعنى أنّ الدرهمَ ينقصُ قيراطاً • وإذا قلت : هذا دِرهمٌ إلاّ قيراطٌ بالرفع صفة ، فالدرهـمُ عـلى هــذا تامٌ غـيرُ ناقص ، والمعنى : أنّ الدرهـم غيرُ قيراط •

وتجيء إلاّ عاطفةً [م/٢ـ١٠] بمعنى الواو في نحو قوله تعالى (٤)

---

(١) في ل م (برهة) وفي د (برهة أشعار) وجـاء في اللسان (بـرم) : (والبرمة : قدر من حجارة • وجاء فيه (عشر) والعشر قطعة تنكسر من القدح أو البرمة كأنها قطعة من عشر قطع ، والجمع أعشار ، وقدح أعشار وقدر أعشار وقدور أعاشير مكسرة على عشر قطع) •

(٢) في د (يعني) •

(٣) في د (بنتت) •

(٤) في ل د (قوله : لئلا) •

« لئلاّ يكونَ للناسِ عليكم (١) حُجّةٌ إلاّ الذين [هـ ــ ٢٧٩] ظَلَموا » (٢) . قيل معناه : والذين ظلموا .

وقـــال (٣) :

يُريدون بالتصغـــيرِ وصفـــاً وقلّةً

فهـــل ورد التصغيرُ عنهم (٤) معظّما ؟

وما اســـمٌ له إن صغّروه ثلاثـــةٌ

وجوهٌ ، ؟ فكُنْ للسائلـــينَ مفهِّمـــا

ورد التصغيرُ للتعظيمِ في قولهم : جُبَيل ودُوَيْهية . والمرادُ بالثاني نحو : بيت وشيخ مما عينه ياء . ففي (٥) تصغيره ثلاثةُ أوجهٍ : شُيَيخ(٦) على الأصل وشِيَيخ بكسرِ الشين على الاتباع، وشُوَيْخ(٧) بقلب الياءِ واواً ، لأجلِ الضمّة .

وقـــال :

ما اســـمٌ تصغِّرُه فيُشْـــبِـــهُ لفظُه لفظَ المضارِعْ ؟

فإذا أتى عَلَمـــاً فمـــا في صرفِه (٨) أحَدٌ ينازِعْ

---

(١) في د (عليهم) .
(٢) البقرة ١٥٠ .
(٣) سقط من د (وقال) .
(٤) في م د (غير معظما) .
(٥) سقطت (ففي) من د .
(٦) سقط من د (شييخ على الاصل) .
(٧) في د (شيوخ) .
(٨) في د (أحد في صرفه) .

هو أُبيِّض تصغيرُ أباض وافق لفظَ (١) المضارع من بيَّضت ، فلو سمَّيْتَ بهذا المضارع لم يُصرف ، ولو سمَّيْتَ بذلك المصغَّر صرف ، لأنَّ الهمزةَ فيه أصليَّة ، وإنما يترتَّب الحكم في هذا من الصرفِ وامتناعهِ على الزائد والأصليّ .

وقـــــال :

ما لأنواعِ معـــاني (٢) كِلْمَـــــةٍ
قد أتَتْ فيهـــا (٣) على اثنيْ عَشَرا ؟

ثـمَّ زادتْ (٤) واحـــداً أختٌ لهـــا
ثـــمَّ أخرى ماثَلَتْهـــا ، ما ترى ؟

التي جاءت على اثنيْ عَشَرَ وجهاً (ما) والتي(٥) على ثلاثة عشر (لا) و (أو) (٦) .

وقـــــال :

هـــل تعرفونَ مؤنَّثـــاً يحكي (٧) بصيغتـِهِ المذكَّرْ ؟

---

(١) في م د (وافق لفظه لفظ المضارع) .

(٢) في د (معان) .

(٣) في هـ (منها) .

(٤) في ل (زاد) .

(٥) في هـ (والذي) .

(٦) سقطت (أو) من د .

(٧) في د ل (تعرفن) لعله يعني بالبيت الاول المؤنث الخلو من العلامة كالأرض والحرب ، وبالبيت الثاني أمس وغدوة ، وبالثالث العلم الذي دخلته (آل) كالحارث والنعمان .

ومعرّفاً لا شكّ فيه ولفظُه لفظُ المنكَّرْ
ومصدراً باللام لا هي عرفته ولا تنكّر

وقال (١) : [ل ـ ١٩٧]

ألستم ترَوْنَ الوزنَ بالأصلِ واجباً
فما لكمُ (٢) خالفتمُ في الصواقعِ ؟

فقلتُمْ (٣) جميعاً : وزن ذاكَ (فوالع)
وفي كلِّ مقلوبٍ بغير تنازع [هـ ٢٨٠]

وأيٌّ (٤) حروفِ العطفِ يأتي مُقدّماً
وذو عطفِه من قبلِه غيرُ واقع ؟

وقال :

أيٌّ الحروفِ أتى (٥) أخاهُ مؤكّداً
فأزالَ عنه قوّةَ الإعْمالِ ؟

---

(١) سقطت (وقال) من د ٠

(٢) في د (فما بالكم) ٠

(٣) في د (نقلتم) والرد على السخاوي أنها من باب القلب لان الأصل (صمق) قلب الى (صقع) انظر الجمهرة : باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات ، والمزهر ١/٤٧٦ ٠

(٤) لعله يعني الواو في نحو : ألا يانخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام

(٥) في د (أتا) ولعل المقصود بالحرف (ما) الزائدة الداخلة على إنّ ، نحو : ﴿ انما أنت منذر ﴾ فقد أكدت وأزالت عمل ان ٠

مثـــل الـــذي يأتي ليُسْعِدَ ماشياً
فيُفيـــدُه ضَرْباً من العُقَّـــالِ

وقـــال :

وما بَـــدَلٌ (١) من ستَّةٍ ثُمَّ إنَّه
أتى زائداً (٢) في خَمْسةٍ في الزوائد ؟

وتلْقـاهُ أصْـــلاً في الثلاثةِ فَأْتِنا
بتفسيرِه سَمْحاً (٣) بنشـرِ الفوائِد

وقـــال (٤) :

ما اســـم أضيف فردَّتْه إضافتُـــه
مؤنَّثاً ، وَهْوَ بالتذكيرِ معروف (٥) ؟

وما الذي هُوَ بالتنوين ذو عمَـــلٍ
وأنْ (٦) يُضافَ وغير اللامِ مألوف ؟

---

(١) في د (يدل) لعله يعني (التاء) فهي تبدل ـ كما يقول ابن جني ـ من ستة أحرف هن : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والدال نحو : تراث ، كيت ، ست ، لصت (لص) فستاط ؛ تربوت (دربوت) وزيادة التاء نحو : ارتحل ، وأصالتها نحو : تعب . انظر سر صناعة الاعراب ١٦٦ .

(٢) في د (أتى في خمسة) .

(٣) في ل م (لمحاً) وفي د (بتغييره لمحاً) .

(٤) سقط من د (وقال) .

(٥) في م (يعرف) وفي د (أو إن) .

(٦) في م ل (أو آن) .

الأول نحو قولهم : ذَهَبَتْ بعضُ (١) أصابعِه ، وأما الذي يعمل حال التنوين والإضافة ، ولا يعمل مع الألفِ واللام إلاّ مُستَقبحاً غيرَ مألوفٍ فهو المصدر .

وقال :

وما سببانِ قد منعا اتّفاقاً
وصارا يمنعانِ على اختلافِ ؟
وضم إليهما سببٌ قويٌّ
وكانا يُحْسَبانِ من الضعاف (٢)

هما التأنيثُ والعلميةُ (٣) ، يمنعان من الصرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم لمؤنثٍ على ثلاثةِ أحرف وهو ساكن الوسط صارا مانعينِ وغيرَ مانعين بعد أنْ كانا يمنعان [د ـ ٢٠١] اتفاقاً . فإن (٤) انضمَّ إلى التعريف والتأنيث سَبَبٌ (٥) آخرُ لم ينصرفْ بإجماع ، نحو : ماه وجور .

وقال :

ما الذي أَعْطَتْهُ دولته
إنْ أزالَ الجارَ عن سَكَنِهْ ؟

---

(١) انظر ص ٢١٨ و ص ٢١٩ من هذا الكتاب .

(٢) في د (الصفات) .

(٣) في د (والعملية) .

(٤) في د (فاذا) .

(٥) يعني العجمة . قال سيبويه ٢/٢٣ : (فمن الاعجمية حمص وجور وماه فلو سميت امرأة بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها) .

وتخطّى بعدَ ذاكَ إلى
ثالثٍ أجلاهُ عن وَطَنه

ومتى لم يلْقَ جارَتَهُ
بقي المذكورُ في وكنِهْ

ثم حرف، إنْ أُزيلَ غدا
جارهُ يَقفودُ في سَنَنِهْ[هـ٢٨١]

لم تحصِّنْهُ أصالتُه
وهي للأصليّ (١) من جنَنِهْ

الأول ياءُ النّسب إذا لحق فعيلة (٢) أو فُعَيْلَةَ أزال تاء (٣) التأنيث ، وتخطّى إلى الياء التي قبل الحرْف الذي قبلَ تاءِ التأنيثِ ، فأزالها ، نحو : حَنَفي في حنيفة ، فإن لم تلق (٤) ياء النسب تاءَ التأنيث بقي المذكورُ وهو الياء في موضعِهِ لم يُحذَف نحو : تميمي في تميم •

والثاني نحو : يا مَنْصُ في مَنْصور ، لمّا أُزيلَ الحرف الأخير في الترخيم تبعه الحرفُ الذي قبْلَه •

---

(١) في م (للاصل) •

(٢) في د (**فعلية أو فعله**) •

(٣) في م أزالتا •

(٤) في د (يلق) •

وقـــــال :

وما حَرْفٌ يليـــه الفِعْـــــــل مَجْزوماً (١) ومرفوعاً ؟

ويَنْصَبُ بعْدَه [م/٢ ــ ١١] أيْضاً

وكــــلٌّ جـــاءَ مسموعـــــا

هو : لا تأكلِ (٢) السمكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ .

وقـــــال :

ما فاعـــلٌ والحقٌّ يقْضــي بهِ

قــــدْ جـاءَ في صورةِ مفعـــول ؟

ومفـــردٌ لكنَّـــهُ جُمْلَـــةٌ

عنــدَ ذوي الخبرة والجــول (٣)

الأول قولُهم : زُهِيَ (٤) علينا ، وعُنيتُ بحاجتي .

---

(١) في د (مجزوما وما) .

(٢) في م (نحو لاتأكل) وانظر الكتاب ٤٢٥/١ والمقتضب ٢٥/٢ والانصاف ٥٣٤ وشرح المفصل ٢٣/٧ .

(٣) الجول : العقل والحزم .

(٤) جاء في اللسان (زها) : (قال ابن سيده : وقد زهي ، على لفظ ما لم يسم فاعله . جزم به أبو زيد وأحمد بن يحيى ، وحكى ابن السكيت : زهيت وزهوت . وللعرب أحرف لايتكلمون بها الا على سبيل المفعول به ، وان كان بمعنى الفاعل ، مثل : زهي الرجل ، وعني بالامر ، ونتجت الشاة والناقة وأشباهها) .

والثاني صلةُ الألفِ والـلام (١) في نحو : الضاربُ زيـدٌ ، والمضروبُ عمروٌ •

وقـــال :

وأيَّةُ كِلْمَـةٍ في حُكْـمِ شَرْطٍ

وجـــاء جوابُهـــا ينبيك عنهـــا ؟

وقـد جمعوا حروفَ الشرطِ عـــدّاً

وما عُـدّت لعمـــرُ أبيكِ منهـا

هي : أمّا (٢) في قولهم : أمّا زيدٌ فمنطلِقٌ •

وقـــال :

ما زائد زيد في اسمٍ ؟ فَهْوَ فيه عـلى

حالِ الأصيلِ (٣) وحالِ الزائدِ اجتمعا

ذو معينين ، فهـــذا آثَروهُ ، وهـــ

ـــذا آثروه، وطوْراً ، يَصْلحانِ معا

وهـــل ظفِرْتَ بمفعولٍ ، فتذكُرَه

من الرباعيِّ أم هـــل فاعلٌ سُمِعا ؟

الأول الألفُ اللاحقةُ لفَعلى وفِعلى وفُعلى • فما لم يُنوَّنْ

---

(١) في م (اللام والالف) •

(٢) ذكر سيبويه ٣١٢/٢ ما يدل على أن أما شرطية : « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » وانظر المقتضب ٢٧/٣ •

(٣) في د (الاصل) وفي ل (وحال الاصيل) •

منها فهو للتأنيث ، وما نُوِّنَ تارةً ، ولم ينوَّن أخرى فهو للتأنيث والإلحاق ، وما نُوِّن لا غير لم يكن إلاّ للإلحاق ٠

والثاني : مودوع فقط في قوله (١) :

٣٩٣ـ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

جـــرى وهـــو مودوعٌ ٠٠٠ ٠٠٠

والثالث : أَيْفَعَ فهو يافع (٢) ٠ وأَبْقَلَ فهو باقل ٠

وقـــــال :

أيُّ حَرْفٍ أتى يعـــدّونه اسمـــاً ؟

ثُمَّ أيُّ الحروفِ يُحْسَبُ فِعْــلا ؟

وهو اسمٌ ، ولست أعني (عــلى) أو

(عن) ، فبينه ، زادك اللـــه نبـــلا

---

(١) أي قول خفاف بن ندبة ، والبيت كما روي في الاصمعيات ١٢ وفي الخصائص ٢/٢١٦ :

اذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق

والبيت في صفة فرس ٠ وأرض الدابة أسفل قوائمها ، وسماؤها ظهرها واستحم بالعرق ، وهو مودوع أي ساكن ٠ وواعد مصدق يعني أن الفرس يصدق في وعد صاحبه بمواصلة الجري ٠ وانظر المحتسب ٢/٢٤٢ واللسان (ودع) والهمع ٢/٨٤ والدرر ٢/١٠٨ ٠

(٢) في م د ل (فاعل) ٠

الأول (١) اللام الموصولــة ، والثاني (قــد) بمعنى حسبك ،
يحسب فعلاً حين قالوا (٢) : قدني ، نحو :

٣٩٤ـ قَدْنيَ من نَصْرِ الخبيبينِ (٣) قدي

. . . .

وقــــال :

أيُّ ظرْفٍ يُضـافُ إنْ لم تُضِفْهُ
لسوى ما أضَفْتَ معْ (٤) حرفِ عطفِ ؟

لم يجــزْ ، والحروفُ قــد جـاء فيها
مثــل هـــذا بيِّنْ لنا أيَّ حرْفِ ؟

---

(١) في د (الاو) .

(٢) الاجابة عن اللغز ليست جامعة مانعة ، فقد ذكر السيوطي ثمانية عشر لفظاً اجتمعت فيها الاسمية والفعلية والحرفية ، انظر ص ١٢ من هذا الكتاب .

(٣) في م (الحبيبين) وفي د (الخبيبين قدني) وعجزه كما ورد في الكتاب ٣٨٧/١ : (ليس الامام بالشحيح الملحد) وهو لأبي نخيلة أو لحميد الأرقط أو لأبي بحدلة وانظر نوادر أبي زيد ٢٠٥ والمحتسب ٢٢٣/٢ والامالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ والانصاف ١٣١ وشرح المفصل ١٢٤/٣ ، ١٤٣/٧ ومغني اللبيب ١٨٥ (٣١١) والعيني ٣٧٥/١ والأشموني ١٢٥/١ والتصريح ١١٢/١ والهمع ٦٤/١ وشرح شواهد المغني ٤٨٧ (٢٧٢) والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ والدرر ٤٢/١ .

(٤) في هـ (من) .

الظرف الذي يُضافُ ، ولا بدَّ من إضافته مرة ثانية إلى غير من أضفته إليه أولاً ، هو قولك (١) : بيني وبينك الله . وقد جاء في الحروف مثلُ هذا وهو قولهم : أخزى (٢) الله الكاذب مني ومنك.

وقـــــال :

ولامٍ طلَّقـت كَلِمـــاً ثلاثــــاً

طـــــلاقاً ، ليسَ يعقبُه اجتمـــاعُ

وما اســـــمٌ فيـــــه لامٌ عرَّفتْــــهُ

وليسَ عن البنــــاءِ له ارتجـــاعُ ؟

(لام التعريفِ) لا تُجامع التنوينَ ولا الإضافةَ ولا النداءَ . والاسم الذي عرّف باللام ولم تردّه إلى الإعراب (الآن (٣) والخمسةَ عَشَرَ) . وليس في العربيَّة مبنيٌّ يدخلُ عليه اللام إلاّ رَجَعَ إلى الإعراب إلا ما ذكر . [هـ ــ ٢٨٣] .

وقـــــال :

و (أنْ) وقعت بمعنى (٤) (أيْ) ولكنْ

لهــــا (٥) شرطٌ فبيِّنْه مجيبــــا

(١) في د (قولي) .

(٢) في د (أجرى) . انظر الكتاب ٢/٣٠٧ .

(٣) سقط من د السطر التالي كله .

(٤) في ل م د (على) .

(٥) ذكر ابن هشام في المغني ٢٩ ـ ٣١ أن (أن) تأتي مفسرة بمنزلة أي بشروط خمسة وهي : أن تسبق بجملة ، وأن تتأخر عنها جملة ، وأن

وهـــل جاءت ومعناها (لئــلاّ (١)
وإذْ (٢)) ؟ لا زِلْتَ في الفتوى مصيبا

وقـــال (٣) :

ما اســـمٌ يكـــونُ مؤنّثـــاً
فإذا أُضيفَ إليــــه ذُكّـــرْ ؟[ل ١٩٨]
واســـمٌ تفـــوهُ بأصلِـــه
أبـــداً إضافتُـــه وتُخْبِـــرْ

المرادُ بالإضافـةِ هنا النسبُ ، وإذا نُسبَ (٤) إلى مؤنّثٍ حُذِفَ منه التاء ، فصار لفظه على لفظ المـذكّر . والمرادُ بالثاني نحـو : شِيَة (٥) ، إذا نسبت إليه حـذفت تاءه ، ورددت فاءه ، فيقـال : وَشَوِيّ .

ومُدْغَمَتـانِ بُدّلَتـا بلفظٍ لم يكنْ لهمـا
ولـولا ذاك سُوّيَتـا بحرفٍ جـاء قَبْلَهما

يكون في الجملة السابقة معنى القول ، وألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول ، وألا يدخل على (أن) حرف جر .

(١) تأتي بمعنى لئلا في نحو * يبين لكم أن تضلوا * مغني اللبيب ٣٥ .

(٢) تأتي بمعنى اذ في نحو : * بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم * مغني اللبيب ٣٥ .

(٣) سقط من د (وقال) .

(٤) في هـ (نصب) .

(٥) في د (شيبة اذا نسب حذفت منه التاء فظ) .

هما : الدالُ والسينُ في (سدس) ُبدِّلَتا بالتاء في (ست)
ولو لم يفعلوا ذلك ، وأدغموا الـدال في السـينِ لصارتْ حروفُ
الكلمةِ كلّهـا سيناً ، وتصـير عـلى (سُس) ، فيساوي الحرفان
المدغمان لفظ الحرفِ الذي قبلهما وهو السين . فأبدلوهما لفظاً لم
يكنْ لهما ، وهو التاء .

ما اســـمٌ إذا جـــاء عـلى بـــابِه
لـم تدخـــلِ النسبةُ فيه عليــهْ
حـتّى إذا ُحــــوِّلَ عن بـــابِه
تجـــوز (١) النسبةَ كـــلٌّ إليـــه

هو خمسةَ عشَر وبابُه ، لا يجوزُ النسبة إليه وهو على بابِه
من العدَد فإذا نقل عن بابه إلى التسمية جازتْ النسبةُ إليه .

وقـــــال :

وما اســـم ناقصٌ لكـــنَّ بابَ الـ
إشـــارة بابُه قَـــوْلَ اليقـــينِ ؟
وفي بـــاب الكنايــةِ جـــاءَ شيءٌ
يشبِّهُـــه به بعضُ الظنـــونِ [هـ-٢٨٤]

هو ذا في قولك : ماذا فعلت ؟ [م/٢ - ١٢] وفعلت كذا وكذا .

---

(١) في د ل (يجوز) .

وقـــال :

وما اســـمُ مؤنَّثٍ من غـــيرِ تاءٍ
وفي حـالِ النــداءِ تكون فيـهِ ؟

وتدخــــل في مذكَّـره المنـــادى
وقــد أَعْيَا عــلى من لا يعيـــهِ

وقالـــوا : إنَّهــا بَدَلٌ أنيبـت
عن اليــاءِ التي كــانتْ تليـــه

وتلك اليا (١) لهـــا بـدلٌ ســواهُ
ويجتمعـــان : هـــذا مَـعْ أخيهِ

هي (أمّ) في قولكَ : يا أمَّت ، ومذكَّرُه يا أبت والتاءُ فيهما عوضٌ من ياءِ الإضافة ، وقد تُبْدَلُ الياءُ ألفاً ، فلهـا إذن بدلان : التاءُ في يا أبتِ والألفُ في يا أبا . وقد يجمـع بينهما نحو : يا أبتا ويا أمّتا . ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العوَضِ والمعوَّض ، لأنه جمعٌ بينَ العوضين .

وقـــال :

وما نونان يتّفقانِ لفظـــاً ويختلفان تقـديراً وحكْما ؟

وما هِيَ ضمَّـــةٌ صلحتْ لأمـــرٍ
حـديثٍ أو لما قـــدْ كان قِـدْما ؟

---

(١) في هـ (تا) .

النونان في نحو قولك : الرجالُ يدعون ويعفون ، والنساءُ يدعون ويعفون • هي في الأول حرف إعراب ، وفي الثاني ضمير • والضمّةُ في صاد مَنْصور ونحوه إذا قلت : يا مَنْصُ تصلح أن تكونَ في الأصل قبل النداءِ ، وأن تكون ضمّة النداءِ على لغة من لا ينتظر •

وقـــال :

وما كِلْمَـةٌ مبْنيّة قـد تلعّبَتْ

بها حادثاتُ القلْبِ والحَذفِ والبَدَلْ؟

وجاءت على خمسٍ عرفن لغاتِها

أجبْ باذلاً ، فالعالِمُ (١) الحَبْرُ من بَذَلْ

هي (٢) : كأيِّنْ •

وقـــال :

وما ابنٌ جمعُـه أبـداً (٣) بناتٌ

وفي الحيوانِ جـاءَ وفي النباتِ

وهـل من مُضْمَرٍ بالميمِ وافى

لغير ذوي العقول المدركاتِ [هـ٢٨٥]

(١) في د (فالعا) انظر لسان العرب (أيا) فان فيه تحليلا وافياً يتناول (كأين) ويذكر ما اعتراها من حذف وقلب وبدل •

(٢) سقط من د (هي كأين) •

(٣) في د (آبد) •

الأول نحو : ابن عرس ، وابن الماء (١) ، وابن آوى ، وابن أوبر .

والثاني نحو قوله تعالى : « رأيتهم لي ساجدين » (٢) استعمل ضمير مَن يعقل لمن لا يعقل .

وقال :

وأسماءٍ (٣) لغير ذوي عقولٍ
أجازوا جَمْعَها جَمْعَ السلامه
لأيةِ علةٍ ولأيٍّ معنى
أَفِدْنا مُرشِداً ؟ فلك الإمامَه

وقال :

وأسماء إذا ما صغّروها
تزيدُ حروفُها شَطَطاً وتغلو (٤)

---

(١) في د (الميا) .

(٢) ﴿ اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ يوسف ٤ .

(٣) في د (ما اسم لغير ذوي العقول استجازوا) وفي ل م (واسم) ولعله يعني بهذا اللغز ما ألحق بجمع المذكر السالم كأرضين وأخواتها .

(٤) في د (تلفوا) ولعل السخاوي يريد نحو : شويهة وشفيهة وسنيهة تصغير شاة وشفة وسنة ، فقد رد التصغير الى هذه الكلمات ما حذف منها فزادت حروفها .

وعادَتُهــــم إذا زادوا حروفـــاً
يزيـدُ لأجلِهـا المعنى ويعلـــو

وقـــال :

وما فَـــرْدٌ يُرادُ به (١) المثـــنَّى
كتثنيـــةٍ ذكرناهـا لفَـــرْدِ (٢) ؟

أَفَـــدْنا وهي خاتمـــةُ الأحاجي
فمن أفتيْـتَ منقلـبٌ برشـــد

(شذراتٌ من ألغاز النُّحاة)

وقال (٣) المعرِّيُّ مُلْغزاً في (كادَ) :

أنحويَّ هـذا العصْرِ ما هيَ لفْظَةٌ
جرَتْ في لسانيْ جُرْهُم وثَمودِ ؟

---

(١) في د (بها) ولعله يعني بالفرد الذي يراد به المثنى ما دل على اثنين وصيغته صيغة المفرد كالزوج والشفع • جاء في المحيـط (زوج) : (الزوج البعل والزوجة وخلاف الفرد •• ويقال للاثنين هما زوجان ، وهما زوج) وجاء في اللسان (شفع) : (وفي الحديث : من حافظ على شَفْعة الضحى غفر له ذنوبه ، يعني : ركعتي الضحى . من الشفع الزوج) •

(٢) لعله يشير الى ما ذكره قبل في لغز سابق وهو مخـاطبة الواحد بلفـظ التثنية ، ومنه قوله تعالى ﴿ ألقيا في جهنم ﴾ أو ما ذكره السيوطي في في الهمع ١/٥٠ : (كالبحرين ، أصله تثنية بحر ، ثم جعل علما لبلد)•

(٣) في د (قال) •

إذا استُعْمِلَت في صورةِ الجَحْدِ أثبتَتْ

وإنْ أُثبتت [د-٢٠٢] قامت مقام جحود (١)

وأجاب عنهُ الشيخُ جمالُ الدين بنُ (٢) مالكٍ بقوله :

نَعَمْ ، هي كادَ المرءُ أنْ يردَ الحمى

فتأتي (٣) لإثباتٍ بنفي وُرودِ

وفي عكسِها ما كادَ أنْ يردَ الحِمى

فخذْ نظْمَها ، فالعلمُ غيرُ بعيد

ــ وأجاب (٤) غيرُه فقال ــ ويقال : إنَّهُ الشيخُ عمرُ (٥) بنُ الورديِّ رحمه الله (٦) ــ :

سألتَ رعاكَ اللهُ : ما هي كِلْمَةٌ

أتت بلسانيْ جُرْهُمٍ وثمودِ ؟

إذا ما أتتْ في صورةِ النفي أَثْبَتَتْ

وإن أُثْبِتَتْ قامت مقام جحود

ألا إنَّ هذا اللغزَ في (زال) واضحٌ

وإلا فعندي (٧) (كاد) غير بعيد

---

(١) في د (الحجود) .
(٢) سقط (بن) من د .
(٣) في د (أفتأتي لاثبات) .
(٤) في د (فأجاب) .
(٥) في د ل م (زين الدين بن الوردى) .
(٦) لم ترد (رحمه الله) في م .
(٧) في م (وعندي) .

إذا قلت : ما كادوا يرون ، فقد (١) رأوا

ولكنه من بعد عسرٍ (٢) جهيدِ

وإن قلت : قد كادوا (٣) يرون ، فما رأوا

فخذه ، ولا تسمح به لعنيدِ [هـ ٢٨٦]

وقال أبو العلاء المعري ملغزاً في (أل) التي للتعريف :

وخلّين مقرونين لمّا تعاونا

أزالا قصيّاً في المحلّ بعيدا (٤)

وينفيهما أن أحدث الدهر دولة

كما جعلاه في الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين بن (٥) الصائغ ملغزاً في (إلّا) التي للاستثناء :

ما لفظ رفع المجاز وقرّره

وهو متّضح لمن تدبّره ؟

---

(١) في هـ (فما رأوا) .

(٢) في هـ (غير) .

(٣) في د (كانوا) .

(٤) كأنه ذهب الى أن (أل) التعريف تزيل التنكير الذي يقصي الاسم عن التعيين . أما البيت الثاني فالمقصود منه ــ والله أعلم ــ أن الدهر اذا مر تحول اليوم الى أمس ، وأمس معرفة ، فاذا دخلته (أل) تنكر وغدا شريداً طريداً بين الأيام .

(٥) سقط (بن) من د .

قال (١) في شرحه : أما كونُ إلاّ ترفعُ المجازَ فإنَّ القائل : قام القوم [م/٢ ــ ١٣] إلاّ زيداً [ل ــ ١٩٩] كان قبل إخراج زيدٍ يحتملُ إخراجَ جماعةٍ ، فبإخراج (زيدٍ) أفادَ إبقاء اللفظِ على العموم الذي هو حقيقةُ اللفظِ (٢) ، مع أنَّ إخراجَ زيد فيه استعمالُ مجازٍ في القوم لكونه (٣) إخراجَ بعضِه ، فهذه الأداةُ حصّلَتْ مجازاً ورفعت مجازاً . انتهى .

قال بعضهم :

سلّمْ على شيخِ النحاةِ ، وقلْ لهُ :
هــذا سؤالٌ من يجبهُ يعظُمِ

أنا إن شككْتُ وجدتموني جازِماً
وإذا جزَمْتُ فإنّني لم أجزِمِ (٤)

جوابه :

هــذا سؤالٌ غامضٌ في كِلْمَتَيْ
شرطٍ ، و (إن وإذا) مُرادُ مُكلّمي (٥)

(إن) (٦) ، إنْ نطقتَ بها فإنّك جازمٌ
و (إذا) إذا تأتي بها لم تجْزِمِ

---

(١) في د (وقال) .
(٢) في د (اللفظ) .
(٣) في د ل (لكنه يخرج) وفي م (لكنه آخرج) .
(٤) في د (احزمي) .
(٥) في د (مكملي) .
(٦) سقطت (ان) من م د .

و (إذا) لمـــا جزَمَ الفتى بوقوعِهِ

بخلافِ (إن) ، فافهــم أُخيَّ وفهِّمِ

قـــال أبو السعادات بنُ الشجـــريّ في المجلسِ الخامسِ والستينِ (١) من أماليه :

هذه أبيات ألغاز سُئِلْتُ عنها :

اسمـــعْ أبا الأزهرِ ما أقـــولُ

عليـك فيمـــا نابَنا التعويـــلُ

مسألـــةٌ أغفلَهـــا الخليـــلُ

يرفع فيهـــا الفاعـــلَ المفعولُ

ويُضْمَرُ الوافرُ (٢) والطويلُ

فأجبْتُ : بأنّ الإضمار من الألقاب العروضيّةِ والنحويّةِ : فهو في العروض (٣) [٢٨٧] لقبُ زحافٍ يقعُ في البحرِ المسمّى الكامل . وهو أنْ يُسكَّنَ الحرفُ الثاني من مُتَفاعِلُنْ ، فيصير مُتْفاعلن ، فينقل إلى مستفعلن ، والبحرانِ الملقّبان الطويلَ والوافرَ ليس الإضمار من ألقابِ زحافِهما . والإضمارُ في النحوِ أن يعودَ ضميرٌ إلى متكلم أو مخاطب أو غائب ، كقوله في إعادة الضمير إلى

---

(١) وردت الأبيات التالية في المجلس السادس والستين من الأمالي الشجرية ٢/٢١٤ والنقل يطابق ما في الأصل .

(٢) سقط من ل (ويضمر الوافر والطويل) .

(٣) في هـ (فهل) وفي م والأمالي (فهو) .

الغائب : زيدٌ قام ، وبِشْرٌ لقيته ، وبَكْرٌ مررت به • فهـذا هو الإضمار الذي أراده بقوله : ويضمرُ الوافرُ والطويلُ لا الإضمار الذي هو زحاف •

وقد وضعتُ في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضمارَ الطويل والوافرِ ورفعَ المفعول للفاعل ، وهو قولُك : ظننت زيداً الطويل حاضراً أبوه ، وحسبت عَمْراً الوافر العقْل مقيماً أخوه • فقولُك حاضراً ومقيماً مفعولان لظننت وحسبت ، وقد ارتفع بهمـا أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت : يحضر أبوه ويُقيم أخوه • والهاءُ في قولك أبوه ضميرُ الطويل ، والهاءُ في قولك أخوه ضمير الوافر، فقد أضمَرت هذين الاسمين بإعادتك إليهما هذين الضميرين • وقولُك أبوه وأخوهُ فاعلان رفعهما هذان المفعولانِ مفعولا ظننتُ وحسبتُ • وبالله التوفيقُ والتسديد •

لغز في (أمس) كتبَ به عزّ الدين بن (١) البهاء الموصلي إلى الصلاح الصفدي • يا إماماً شاع ذكرُهُ ، وطاب نشرُه ، فطيّب (٢) الوجود وعطّر • وفاضلاً بيّنَ كلَّ مُعمًّى ومُتَرْجَم ، وأرّخ وترجم، وعمَّن عبر(٣) عبَّر • وكتب فكبت(٤) الأعادي، وكتب من دون خطر، وخطه(٥) فرسان الأذهان والأيادي، فتخطّى قوام قلمه وتخطّر•

---

(١) في ل (عز الدين البهاء) •

(٢) في د (يطيب) •

(٣) في د (غبر) •

(٤) في د (فكتبت) •

(٥) في م (وخط) وفي هـ (وخطة) •

٣٩٥ـ إذا أخـذَ القِرْطاسَ خلْتَ يمينَه
تفتّــحُ (١) نوراً ، أو تنظّمُ جَوْهرا

ما اســمٌ ثلاثيُّ الحروف ، وهو من بعضِ الظروف ، ماضٍ إن تصحّفْه عاد في أمر ، وإنْ ضممتَ أوّله صار مضارعاً ، فاعجبْ لهذا الأمر • إن أردْتَ تعريفَه (٢) بألْ تنكّر ، أو تغيّرتْ عليــه العواملُ فهو لا يتغيّر • كلّ يومٍ يزيدُ في بُعْدِه ، ولا يُقْدَرُ على ردّه • إن نزعْتَ قلبه بعدَ قلبِه فهو في لعبة النرْدِ موجود ، وقلبُه (سما) فــلا تناله الأحزاب والجنود ، وكلّ ما في الوجودِ [هـ ــ ٢٨٨] إلى حالِه يعود • به يُضْرَبُ المثَلُ ، ومنه انقطعَ الأمل (٣) ، ثلُثاه حرفُ استفهام ، إن (٤) تعكسْ يطرد ذلك النظام ، وثلثه الأول كذلك ، وعكسُ [م/٢ ــ ١٤] ثلثيه يترك الحيّ هالكاً في الهوالك• لا يُوصف إلاّ بالذهاب وليس له إلى هذا الوجود إياب• وهو ثلاثة وعددُه فوق المائةِ ، وكمْ رجلٍ يُعَدّ بفئة (٥) • وليس

---

(١) في م د ل (يفتح) وقـد ورد البيت غـير منسوب في صبح الأعشى ١٤/١٩٥ ، اذ ذكره القلقشندي في رسالة أنشأها سنة ٨١٤ هـ في تقريظ أبي المعالي فتح الله صاحب دواوين الانشاء الشريف بالديار المصرية والممالك الاسلامية •

(٢) في د (بألى) •

(٣) في م ل (العمل) •

(٤) في ل م (وان) •

(٥) في م (بغية بعد بغية) وفي د (بفئة بعد فئة) وهو على حساب الابجدية•

$$\frac{\text{أ}}{١} + \frac{\text{م}}{٤٠} + \frac{\text{س}}{٦٠} = \frac{\text{أمس}}{١٠١}$$ • فعدده إذن فوق المائة •

في الوجود ، بُنِيَ وفيه أُسٌّ ، ولكن لا في السماء ولا في الأرض ، ولا في هبوطٍ ولا صعود . طرفاهُ اسمٌ لبعضِ الرياحينِ العطِرة ، وكلّه جزء من الياسمين لمن اعتبرَه . مكسور لا يُجبَر ، وغائبٌ لا يُستَحْضَر . أقربُ من رجوعهِ منـالُ (١) معكوسه يدرِكُهُ العاقلُ بفكرِه وليس بمحسوسِه . أبِنْه لا زلتَ تزيلُ الإشكال ، وتزينُ الأضراب والأشْكال .

فكتبَ إليه الجواب :

وقف المملوكُ على هذا اللغز الذي أبْدَعْتَهُ ، وفهم بسعدك السرَّ الذي أودعْتَه (٢) . فوجدْتُه ظرفاً (٣) ، ملأته منك ظَرفاً ، واسماً (٤) بني لمّا (٥) أَشْبَهَ حرفاً . ثلاثيٌّ الحروف، ثُلُثُ ما انقسم إليه الزمانُ من الظروف . إن قلبْتَه سما ، وأراك (٦) حرف تنفيس وما بقي منه (ما) . ثلثـاه (مس) ، وكلّه بالتحريك أمس . وهـو

---

(١) في لم (مثال) .

(٢) في هـ (ودعته) .

(٣) في م (طرفا) .

(٤) في د (واسم) .

(٥) سقط من د (لما أشبه) .

(٦) في هـ (وأراد) والتصحيح من م د .

بلا أول تصحيفه مبين ، وفي عكسه سم بيقين (١) • التقى فيه ساكنان فبُنيَ على الكسرِ ، ووقعَ بذلك في الأسْرِ • لا يتصرّفُ (٢) بالإعراب ولا يدخلُه تنوينٌ في لسان الأعراب • يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرّك به لسان • ولا يُدْرَك باللمسِ ، ولا يرى وفيه ثُلثا شَمْس • تتغيَّرُ صيغته حال النسبة إليه ، ويدخلُه التنوينُ إذا طرأ التنكيرُ عليه • متى باتَ فاتَ ، ولم يعدْ له إليك التفات • أمينٌ على ما كان من قربه ، يعجِزُ كلُّ الناس عن ردِّه • فماضيهِ ما يُرَدُّ وثانيهِ [د ـ ٢٠٣] ما يُصدّ ، وطريقُ ثالثِه ما يُسد •

٣٩٦ـ ثلاثةُ أيّامٍ هي الدهرُ كلّه
وما هي غيرُ اليوْمِ والأمسِ والغدِ

وقال (١) ابنُ هشامٍ في تذكرته ـ لغز :

إذا وُقِفَ على آخرِ الفعل الماضي بالسكون فإنه يقدَّرُ فيه الفتحةُ ، حتّى لو وُصِلَ بما بعده لوُصِل بها • فهل تذكرُ مسألةً يوقف فيها على آخرِ الفعل الماضي ، ولا يُنوَى فيها الفتح • ولو

---

(١) في م د ل (تعين) •
(٢) في هـ (لاينصرف) •
(٣) في د (قال) •

وصـــل (١) لم يوصل بها ، فإن قيل عضّ فهو خطأ لأن هذا لا يصحّ أن تقول فيه : لا يجوز الوقفُ بالفتحِ . [هـ ـ ٢٨٩] .

وإنّما الجوابُ بقوله :

٣٩٧ـ لو أنّ قومي حينَ أدعوهُم حَمَلْ (٢)

عــلى الجبال الصــمِّ لارفضّ الجَبَلْ

قال الشيخُ بدرُ الدين الدّمامينيّ رحمَه (٣) الله :

أَيا علماءَ الهنــد إنّيَ سائلٌ [ل ـ ٢٠٠]

فمُنّوا بتحقيقٍ به يظهــرُ الســرّ

فما فاعــلٌ قد جُرّ بالخفضِ لفظُــه

صريحاً ؟ ولا حرفٌ يكونُ به الجرّ

---

(١) سقط (لم يوصل) من هـ والتصحيح برد ما سقط من الجملة اليها من م .

(٢) جاء في المحصول في شرح الفصول لابن ايازق ٥٣ من المخطوطة . يريد حملوا فحذف الواو ، ولولا أنه قافية لم يحذف الضمة ، فلو ضم آخر الفعل لم يدر أهو مسند الى ضمير مفرد أو ضمير جمع ، ولم يكسر لأن الكسرة أخت للضمة . فلما منع الضمة منع الكسرة ، فتعينت الفتحة . وانظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٨٧ وشرح المفصل ٩/٨٠ وايضاح الوقف والابتداء ١/٢٧٣ .

(٣) سقط من ل (رحمه الله) .

وليس بـذي جرٍّ ولا بمجاورٍ
لذي الخفضِ والإنسانُ للبحث يضطرُ

فمنّوا بتحقيقٍ بـه أستفيدُه
فمن بحرِكم ما زال يُستخرجُ الدر

أراد قولَ طَرَفَة (١) :

٣٩٨ـ بجفانٍ تعتري نادينَا
وسَديفٍ حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ

قال الخوارزمي :

ما تابعٌ لم يتَّبعْ متبوعَهُ
في لفظِه ومحلّه يا ذَا الثبتْ ؟

ماذا بعلمٍ غيرِ علمٍ نافعٍ
بالغتَ في إتقانه حتَّى ثَبَتْ ؟

قال : والعَجَبُ أنَّ هذا اللغز في أبياته صورةُ المسألة وهو (٢) قوله : ماذا بعلم غير علمٍ نافع . ولمَّا عرضه على الزمخشريّ قال له : لقد جِئْتَ شيئاً إدّاً أي : عجباً (٣) .

---

(١) ورد هذا البيت في موضع سابق ورقمه ثم ٣٦١ .

(٢) في د (آو هو) .

(٣) سقط من م د ل (أي عجبا) .

وقال بعضُ أدباءِ المغرب :

يا عالــمَ النحوِ أيُّ فِعْــلٍ
إنْ حلَّه الهمــزِ لم يُعَــدِّهْ ؟
ثُــمَّ هــو بالعكسِ إن تعــرّى
منــه • أَبِنْ يا نسيجَ (١) وحــدِهْ

أراد أنك إذا قلت ضَرَّه تعدّى بنفسه ، وإذا قلت أضر لم يتعدَّ إلاّ بحرف الجرِّ (٢) فتقول (٣) : أضرَّ بِهِ • ولهم من هذا النمطِ أفعالٌ كثيرة •

وفي تذكرة ابن هشام :

هل (٤) يقال : إن المبتدأ إذا كان موصولاً مضمَّناً معنى الشرط كان خبرُه صلتَه ، كما أن جملةَ الشرط هي الخبرُ ، وهي نظيرُة [م/٢-١٥] الصلةِ • ويؤيّد ذلك أنَّهم ربَّما جزموا جوابَه كقوله :

٣٩٩- كــذاكَ الذي يبغي على الناس ظالمــاً
تُصِبْهُ على رغْمٍ قوارعُ ماصَنَعْ [هـ-٢٩٠]

وهيَ مسألةٌ يُحاجَى بها فيقال :

أين تكونُ الصلةُ لها محلٌّ وخبرُ المبتــدأ ، إذا كان جملةً لا محلَّ له ؟

---

(١) في د (بالنسيج) •
(٢) سقط (الجر) من م •
(٣) في م (فنقول) •
(٤) في ل (قد يقال) •

قال الجمال يحيى بنُ يوسف (١) الصرصريّ الشاعر المشهور مُلْغِزاً في حرفِ الكاف :

وحَرْفٍ مِن حُروفِ الخطّ ليستْ
عـلامتُه عـلى العلمـاءِ تَخْفى

يكون اسماً مـع الأسمـاءِ طَوْراً
وطَـوْراً في الحـروفِ يكون حرفـا

تراه يقـدمُ الأسمـاءَ طـرّاً
ويُمْنَـعُ من مشابهـةٍ ويُنْفى

يصـيرُ أمامهـا ما دام حرفـاً
وإن سمَّيتـه فيصـيرُ خلفـا

وقدْ تلقـاهُ بـينَ اسـمٍ وفعـلٍ
قد اكتنفـاهُ (٢) كالأبوين (٣) لُطْفـا

وقـال سعد الدين التفتازانيّ (٤) ملغزاً في (لدنْ غـدوة) واختصاصِها بنصبها •

---

(١) في د (يونس) •

(٢) في م (اكنفاه) •

(٣) في هـ (كالابريق) والتصحيح من م د •

(٤) في م د ل (البياني) •

وما لَفْظـةٌ ليست بفعـلٍ ولا حرفٍ

ولا هي مشتقٌ ، وليست بمصـــدر ؟

وتنصب اسمـــاً واحـــداً ليس غيرَهُ

له حالـةٌ معْهُ (١) تَبَـــينُ لمُخْبِرِ

فمعنى الـذي ألغزتُه عنـــد من يرى

يزيـــلُ لنا إشكالَه غـيرُ مضمـــرِ

ومنصوبها (٢) صـــدرٌ لما هو ضدٌّ ما

أتانـا لباساً في الكتـــابِ المطهَّـــرِ

وقال أبو عبدَ اللهِ (٣) بن مُصْعَب المقري في (مُذْ ومُنْذُ) :

أيُّها العالِـــم الـــذي ليس في الأر

ضِ لـــهُ مُشْبِهٌ يضاهيـــهِ عِلْما

أيُّ شيء مـــن الكـــلامِ تـــراهُ

عامـــلاً في الأسمـــاءِ لفظاً وحُكْمـــا ؟

---

(١) في د (معنى) .

(٢) في د (ومنصوبا) أشار الى قوله تعالى ❊ وجعلنا الليل لباسا ❊ وضد الليل النهار وصدر النهار الندوة .

(٣) في ل (أبو عبد الله محمد بن مصعب) .

خافضـــاً ثـُـمَّ رافعـــاً إن تفهَّمْـ

ـت يزِدْ فهمــك التفهّمُ فَهْمــا

يشبــهُ الحرفَ تـــارةً ، فإذا مــا

ضــارعَ الحرفَ نفسَه صــارَ اسمــا

هــو مرفوعُ رافـــعٍ ، وهو أيضــاً

رافــعٌ غـــيرَه ، وليسَ مُعَمَّـى

وهو من بعـــدِ ذاكَ للجـرِّ حرفٌ

فأجبْنا إن كنْـتَ في النحوِ شهمــا

أوردَه الحافظُ محبُّ الدينِ بن النجّارِ(١) في تاريخ بغدادَ •

---

(١) لابن النجار ذيل على (تاريخ بغداد للخطيب) يقع في ثلاثين مجلداً ·
انظر كشف الظنون ١/٢٨٨ ·

(من ألغاز السيوطي)

ومن ألغازي قلت :

ألا أيُّهـا النحويُّ إن كنتَ بارعـاً (١)
وأنتَ لأقوال النحـاةِ تُفَصِّلُ [هـ ٢٩١]

وأتقنتَ أبوابَ الأحـاجي بأسرِهـا
أَبِنْ ليَ عن حرفٍ يولِّي ويعـزِلُ

قال ابنُ هشام في تذكرته : (ما) تولِّي وتعزل ، فتولي حيث تجزِمُ بعد أن لم تكنْ جازمـةً ، وتعزلُ إنَّ وأخواتِها ، وتكفُّها عن العمـل .

ومن ألغازي النثرية :

١ ـ ما كلمةٌ إذا كثُر عرضُها قلَّ معناها ، وإذا ذهب بعضُها جلَّ مغزاها ؟

٢ ـ وأيُّ عامل يعملُ فيه معمولُه . ولا يُقطع(٢) مأمولُه ؟

٣ ـ وأيُّ اسمٍ مشترك بين أفعلِ التفضيل والصفة المشبَّهة ؟

٤ ـ ونفي إذا ثبت (٣) لم تزلْ أعمالُه الموجَّهة ؟

٥ ـ وما حرفٌ قلبُه (٤) اسم كريم ؟

---

(١) في د (عالما) .

(٢) في د (ينقطع) .

(٣) في د ل (أثبت) .

(٤) في د (قبلة) .

٦ ــ واسم إذا صُغِّرَ اختصَّ بالتكريم ؟

٧ ــ وأيُّ كلمةٍ هي اسمٌ وفعلٌ وحرف ، لم ينبه عليها أحدٌ من علماء النحو والصرْف ؟

٨ ــ وأيُّ فعْل ليس لهُ (١) فاعل ؟

٩ ــ ومعمول لا يُنْسَبُ لعامل ؟

١٠ــ وأيُّ لفظةٍ تُمدُّ في الإفراد وهي في(٢) الجمْع مقصورة؟

١١ــ ولام لا تجامعُ النداءَ ولا في الضرورة ؟

١٢ــ وما فاعلٌ يجبُ حذفُه عند سيبويه (٣) ؟

١٣ــ وعامل إن لم يعملْ لم يُعتَبْ عليه ؟

١٤ــ وأيُّ كلمةٍ جاءت بأصلِها ، فلم يلتفت إليها بين أهلها ؟

١٥ــ وأيُّ كلمةٍ هي حرف ، وتضاهي الاسمَ عند الوقف ؟

١٦ــ وأيُّ فاعلٍ يجب جرُّه ؟

١٧ــ وآخر رفَعَهُ في السماءِ خطَرُه ؟

أردت بالأوَّل اسمَ الجنسِ الجمعيّ إذا (٤) زيد عليه التاءُ نَقَصَ معناه ، وصارَ واحداً كتمر وتمرة ونبق ونبقة .

---

(١) في د (ليس فاعل) .

(٢) في د (وهي الجمع) .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢/١٥٤ (واذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلُنَّ ذاك ولتذهبُنَّ) .

(٤) في ل (ان) .

وبالثاني أدواتِ الشرطِ ، فإنَّها تعملُ في الأفعالِ الجزمَ ، والأفعال تعمل فيها النصبَ .

وبالثالث أكبرَ وأعظمَ ونحوَهما في صفاتِ الله ، فإنها في حقِّه لا تكونُ بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

وبالرابع (لا) النافية للجنس إذا دخلتْ عليها الهمزةُ وصارت للتمني فإن عملها باق .

وبالخامس نعم [م/٢ ــ ١٦] فإن قلبها (١) (مَعْن) وهو اسم لرجلٍ مشهور بالكرم ، وهو مَعْنُ بنُ زائدة . [هـ ــ ٢٩٢] .

وبالسادس قرش وتصغيرُه (٢) قريش .

وبالسابع بلى فإنها حرف جواب ، وفعل بمعنى اختبر واسم .

وبالثامن قلَّما وطالما (٣) .

وبالتاسع نحو : مات زيد .

وبالعاشر صحراء وصحارى وعذراء وعذارى .

وبالحادي عشر اللام التي للعهدِ . استثناها ابنُ النحَّاس في التعليقة من إطلاقِهم أنَّ اللام يجامع حرف النداء في الضرورة .

وبالثاني [ل ــ ٢٠١] عشرَ فاعل فعلِ الجماعة المؤكَّد بالنون ، نحو : واللهِ لتضربُنَّ يا قوم ، وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس في التعليقة ، وأبو حيَّان في تذكرته ، وتقدَّم في كتاب التدريب .

وبالثالث عشر ليْتَ إذا وُصِلَتْ بما .

---

(١) في م (قال قلبها) وفي د (قبلها) .

(٢) في هـ (فرس وتصغيره فريس) .

(٣) في م (وظلما) .

وبالرابع عشر استحوذ ونحوه •

وبالخامس عشر إذن •

وبالسادس عشر نحو أكرم بزيد •

وبالسابع عشر ما ورد من قولهم : كسر الزجاجُ الحَجَرَ •

(من ألغاز الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام)

نقلتُ من خطّ العلاّمة شمسِ الدين بن الصائغ •

قال : [د ــ ٢٠٤] هذه ألغاز" نحْويّة" عن الشيخِ عزّ الدين ابن عبد السلام رحمه(١) الله تعالى: ما شيء" يقعُ حرفاً للإعراب ، اسماً مذموماً في الخطاب ؟ هو الكاف في مساويك إن عنيت به جمعاً فهو حرفُ إعراب ، وإن عنيت به مخاطبةً فهو اسم في تقدير الإضافة ، والأول جمع مسواك والثاني إضافة إلى المساوي •

أيّ شيء يُبنى مفرداً فيُعْمَل ، ويعرب مثنى فيُهْمَل ؟ هو (هذا) يعمل مفرداً في الحال ، والتثنيةُ تمنعُه من العمل • وإذا قلنا : هذان الزيدان قائمين فالعاملُ (ها) لا إذا) •

وأيّ مختصٍّ إلغاؤه أكثرُ ، وإن أُعْمِلَ فعملُه لا يظهــر ؟ هو (لولا) (٢) المختصّةُ بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة وإنما تعمل في موضعين : [هـ ــ ٢٩٣] أحدُهما الرفــعُ في نحو :

---

(١) سقط من هـ ل (رحمه الله تعالى) •

(٢) في د (هو لا) •

لولا أنّك منطلق أكرمتُك ، فهي عند سيبويه (١) مبنيّة (٢) على لولا بناء الفعل على المفعول ، فبالحقيقة (٣) يكون موضعها رفعاً .

والموضع الثاني قولُك : لولاك ، فهي (٤) عنــده مجرورةٌ ، وهي في الموضعين لا يظهرُ عملها .

وما الحرفُ الذي يرفعُ الوضيعَ ، ويضعُ الرفيعَ ؟ هو لام الابتداء ، إذا دخلَتْ على الفعلِ المستقبَل ارتفع لشَبَهِ الاسمِ ، وأُعْرِبَ . وإذا دخلت على ظننتُ وأخواتِها تمنعُها (٥) العمــلَ ، وتضعُها عن منصبها .

ما الجملةُ المفيــدةُ العاريةُ من الرفــع ، وفيها معنى الدعاءِ وطلب النفع ؟ هو مثلُ قول الشاعر :

٤٠٠ـ يا ليت أيّامَ الصِّبَا رواجعــا (٦)

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ١/٤٦٢ : (وتقول : لولا أنه منطلق لفعلت ، ف (أن) مبنية على لولا ، كما تبنى عليها الأسماء) وللسيرافي تعقيب وشرح في هامش كتاب سيبويه .

(٢) في م (منفية) .

(٣) في م (فبما لحقته) .

(٤) في م (فثني) .

(٥) في م ل (تمنع) .

(٦) البيت من رجز العجاج . ورد في ملحقات الديوان (تح الدكتور عبد الحفيظ السطلي) ٢/٣٠٦ وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١/٢٨٤ وانظر دلائل الاعجاز ٤٧١ وشرح المفصل ١/١٠٣ ـ ١٠٤ ، ٨/٨٤ ومغني اللبيب ٣١٦ (٥٢٤) والأشموني ٢/٢٧٠ والهمع ١/١٣٤ والخزانة ٤/٢٩٠ .

جاز ذلك لما في (ليتَ) من معنى الدعــاءِ ، وكان في الجُـملة مرفوعاً من جهة المعنى لا في[1] اللفظِ .

وماالحرفُ الذي إنْ أُعْـمِـلَ أشبه َالفعلَ الكامل ، أوأُهْـمِـلَ[2] أبطلَ العوامل ؟ هو (ما) على لغة الحجاز ، يقولون : ما زيدٌ قائماً ، فيشبه باب كان . وإذا أهمل دخل على إنَّ وغيَّرها ، فيُبْطِـل عملها ، وقد يبطل الفعل[3] نحو : قلّما ، والاسم نحو : بينَما .

وأيُّ شيءٍ إن نفيتَه وجَب ، وإنْ أوجبتَه سلب ؟ هو كاد .

وما الاسمُ المحذوفُ لامُه في التكبيرِ ، وعينُه في التصغير ؟ هو (ذا) لأنّه مكبَّراً (فع) ومصغَّراً (فيلا) .

وما الزائد الذي ُيزيل الوَصْــلَ[4] ، ويُظهر الفَضْــل ، ويوجب الفصل ؟ هو الألف الداخلُ عوضاً من التنوين في المقصورِ المنصرفِ في الوقفِ مثل : رأيت عصا فإنها زائدةٌ صرفت الأصل ، وأذهَبَتَ الوصــل في الكلام ، وأظهرت الفضل على غــير المنصرفِ لكونها عوضاً من التنوين ، وأوجبت الفصلَ بينَ الاسمِ المنصرفِ مثل عصا وغير المنصرف مثل حُبْلى .

وما الحرف الذي شأنهُ ينقصُ[5] الكامــل [م/٢ — ١٧] ويفصلُ بين المعمولِ والعامل ؟ هو النونُ[6] الخفيفةُ إذا عنيتَ بها

---

(١) في د (لا اللفظ) .

(٢) في م (وان) .

(٣) في م (للفعل) .

(٤) جاء بعد ذلك في د (ويحذف الاصل) .

(٥) في م ل (يقصر) .

(٦) في ل (الخفية) .

نونَ التوكيدِ نَقَصَتِ الفعلَ المضارعَ وإن عنيْتَ بها نونَ الوقاية فصلت بينَ المعمولِ والعاملِ ، انتهى .

(طائفةٌ أخرى من ألغاز النُّحاة)

قال القاضي بدرُ الدينِ بنُ الرضيِّ الحنفيِّ مُلْغِزاً، وأرسل به إلى الشيخِ شرف الدين (١) الأنطاكيِّ :

سَلْ لي أخا العلمِ والتنقيبِ والسَّهَرِ

عن قائلٍ قالَ قولاً غيرَ مشتهرِ [هـ ٢٩٤]

هلْ مَعْكَ فعلٌ غدا بالحذْفِ منجزِماً

في غيرِ أمثلةٍ خَمْسٍ بلا نُكُرِ ؟

كذاكَ في غيرِ معتلٍّ ، وذا عَجَبٌ

إذْ لم (٢) يبيَّنْ لنا في(٣) كلِّ مختصَرِ

فأجاب الشرفُ المذكور :

لقد تأمَّلْتُ ما قد قالَ سيِّدُنا

أعيذُ طلعتَه بالآيِ والسُّوَرِ

ولم أجدْ فعلَ فردٍ صحَّ آخرُه

في الجزم يُحذف في بعض من(٤) الصُّوَرِ

(١) في م د (شرف الدين محمود الأنطاكي) .
(٢) في د (اذا لم) .
(٣) سقطت (في) من د .
(٤) سقطت (من) في د .

سوى (يكون)، فباءُ الجرّ (١) بعد غدا

معناه مَعْ ، أو بقلبٍ ذا الكلام حري

نعم كيبْدأُ ممَّا الهمزُ آخرُه

إعرابه كالصحيحِ الآخرِ اعتبرِ

فإن تخفّفْه فاقلبْ همزَه ألفاً

واحذفْه في الجزمِ حذفاً واضحَ الأثرِ

قال الصلاحُ الصفديُّ في تذكرته : أنشدني من لفظه القاضي جمالُ الدين إبراهيم لوالدِه القاضي شهابِ الدينِ محمود لغزاً : كتبه الى شيخه مجد الدين بن الظهير في (من) :

وما مفردُ (٢) اللفظِ مُسْتَعْمَلٌ

لجمعِ الذكورِ وجمعِ الإناثْ

يحرّكُ بالحَرَكاتِ الثلاثِ

فيغدو (٣) من الكلماتِ الثلاثْ

فكتب إليه (٤) الشيخُ مجدُ الدينِ الجوابَ :

(١) جاء في حاشية الطبعة الهندية (كذا ؟) اشارة الى التباس معني البيت . ومعناه ــ والله أعلم ــ أن باء الجر الواردة في البيت الثاني من لغز القاضي الحنفي بمعنى (مع) ، وأن قول الانطاكي (أو بقلب ذا الكلام حري) يعني أن الكلام جدير بالقلب فيغدو : (غدا بالجزم متحذفاً) .

(٢) سقط اللفظ من د .

(٣) سقط عجز البيت من د . وفي ل (يعدو) .

(٤) سقط من (اليه) .

قريضُك يا ملغــزاً في اسـمٍ (مَنْ)

يميــلُ إلى صــلةٍ (١) كالــذي

غــدا حاملُ المسك يُحذي الجليــ

ـــس منه ، ويحظى بعَرْفٍ شـذي

قال الصلاحُ الصفديُّ وأنشدني من لفظــه المولى ناصرُ الدين محمد بن النشائي (٢) الجواب عن ذلك له :

أيا مَــن عــلا في الورى قــدرُهُ

وأضحى لراجيــهِ أولى غِيَــاثْ

أتى منك لغــزٌ فألفيْتُــهُ (٣)

من القولِ قـد حـلَّ بعـدَ اكتراثْ

وها هو حرفــانِ : (ميـمٌ ونونٌ)

ولم يبلــغ القـولُ منه الثــلاثْ

هو اســم وفعــلٌ وحــرف إذا

أرَدْتَ حصول الأصولِ الثــلاثْ

فلا زِلْتَ للخــيرِ مهمـا حَيِيــ

ـــت تنبعثُ الـدهرَ أيَّ انبعـاثْ

قال العلاّمةُ جمالُ الدينِ بنُ الحاجبِ رحمَه الله تعالى (٤) :

---

(١) في م د (أصله) .
(٢) في م (النشابي) وفي هـ (النسائي) والتصحيح من د .
(٣) في د (لراجية) .
(٤) سقطت من د ل م (رحمه الله تعالى) .

• [هـ ـ ٢٩٥]

أيُّهـا العالـم بالتصريـف لا زِلْتَ تُحَيَّـا
قـال قـوم : إن يَحْيَى إن يُصغَّـرْ فيُحَيَّـا
وأبى قومٌ فقالـوا (١) : ليس هـذا الرأي حيّا
إنَّمـا كـان صواباً لـو أجابـوا بيُحَيّـا (٢)
كيفَ قـد ردوا (٣) يُحَيَّا والذي اختاروا يُحيّا [ل ـ ٢٠٢]؟
أتراهـم في ضـلال أم تُرى وَجْهـاً يُحيَّا ؟

قـال الشيخُ جمالُ الدين بنُ هشام :

يُحتاج في توجيهِها إلى تقديم ثلاثةِ أمور :

أحدُها : أنَّهم اختلفوا في وزنِ يحيى فقيل : فَعْلى وقيـل : يَفْعَل • والأوَّل أرْجَـح ، لأنَّ الثانيَ (٤) فيـه دعوى الزيادةِ حيثُ لا حاجةَ •

الثاني أنَّ الحرفَ التالي ليـاءِ التصغـيرِ حقُّـه الكسرُ كتالي ألفِ (٥) التكسيرِ ، حملاً لعلامـةِ التقليلِ (٦) على علامـةِ التكثيرِ ، ، حملاً للنقيضِ على النقيض •

وأسْتثني من ذلك مسائلَ ، منهـا أنْ يكونَ ذلك الحرفُ متلوّاً بألفِ التأنيثِ كحُبْلى ، صوناً لها من الانقلاب •

---

(١) في د (وأبا قوم وقالوا) •
(٢) في م (بخيا) •
(٣) في د (رود) •
(٤) في م (لان فيه) •
(٥) في د (كالتالي ألف) •
(٦) في د (التعليل) •

الثالثُ أنه إذا اجتمعَ في آخرِ المصغَّرِ ثلاثُ ياءاتٍ ، فإنْ كانت الثانيةُ زائدةً وجب بالإجماع حذفُ الثالثةِ منسيَّةً لا منويَّة كعطاءٍ إذا صغَّرته تقول : عُطَيِّي بثلاثِ ياءاتٍ : ياء التصغيرِ ، والياء المنقلبة عن ألف المدّ ، والياء المنقلبة عن لام (١) الكلمةِ ، ثمَّ (٢) تَحْذِفُ الثالثةَ وتوقع الإعرابَ على ما قبلَها وإن كانت غيرَ زائدة . [م/٢ ـ ١٨] فقال أبو عمرو : لا تَحْذَفُ لأنَّ الاستثقال إنَّما كان متأكّداً لكونِ اثنين منها زائدتينِ ياء التصغيرِ والياء الأخرى الزائدة .

وقال الجمهورُ تُحْذَفُ نسياً . ومثال ذلك أحوى (٣) إذا صُغِّر على قولِهم في تصغير أسود أُسيِّد . فقال أبو عمرو : أقول أُحيِّي ، ثمَّ أعلّه إعلالَ قاضٍ ، رفعاً وجرّاً ، وأثبتُ الياءَ مفتوحةً نصباً . [هـ ـ ٢٩٦] .

وقال غيرُه تُحْذَفُ الثالثةُ في الأحوال كلِّها نسياً ثمَّ اختلفوا ، فقال عيسى بنُ عُمَر : أصرفهُ لزوالِ وزنِ الفعلِ كما صرفت خيراً وشرّاً لذلك (٤) . وقال سيبويه (٥) : أمنعُ صرفَه ،

---

(١) في م هـ (ياء) وكلتاهما صحيحة .

(٢) سقطت (ثم) من ل .

(٣) انظر الكتاب ١٣٢/٢ والمقتضب ٢٤٦/٢ وشرح الشافية ٢٣٢/١ واللسان (حوا) .

(٤) في د (لذلك ثم اختلفوا) .

(٥) قال سيبويه ١٣٢/٢ : (ولا تصرفه لان الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت الى قلته كما لايلتفت الى قلة (يضع) . وأما عيسى فكان يقول: أحي ويصرف وهو خطأ ... وأما يونس فقوله : هذا أحي كما ترى ، وهو القياس والصواب .

وفرق بين خير (١) وشرٍّ وبين هذا ، فإنّ حرْفَ المضارعة محذوفٌ منهمــا دونَه ، وحرف المضارعــة يُحرز وزنَ الفعل . ولهــذا إذا سمَّيْتَ بـ (يَضَعَ) (٢) منعتَ صرْفَه .

فإذا تقرَّر هذا [د ــ ٢٠٥] فنقول : من قال : إن يَحْيى فَعْلى قال في تصغيرِه (يُحيَّى) كما قال في تصغيرِ حُبلى (حبيلى) صونًا لعلامة التأنيثِ عن الانقــلاب ، وهو الذي قــال الناظــم رحمَه الله مشيراً (٣) إليه : « قال قوم .. » البيت .

ومن قال : إنه (يَفْعَل) قال فيه على قولِ سيبويه رحمَه اللهُ تعالى يحي (٤) بالحذفِ . ومنعِ الصرف . وهو الــذي أشار إليه في قوله : إنما كان صواباً لو أجابوا بيحيى . وذلك لأنه استعملَه مجروراً بفتحة (٥) ثمَّ أشبعَ الفتحةَ للقافيةِ وتكمَّل له بذلك ما أرادَه من الإلْغاز . حيث صار في اللفظ عــلى صــورة ما أجاب به الأولون . والفرقُ بينَهما ما ذَكرْنا من أنّ هــذه الألفَ إشباعٌ ، وهي من كلامِ الناظــمِ لا من الجواب ، والألف في جواب الأولين للتأنيث ، وهي من تمام الاسم .

---

(١) جاء في الكتاب ٢/ ١٢٥ : (.. ومثل ذلك رجل يسمى بـ (يضع) تقول (يضيع) واذا حقرت خيراً منك قلت : خيــير منك ، وشرير منــك لاترد الزيادة ، كما لا ترد ما هو من نفس الحرف) يعني بالزيادة همزة أفعل .

(٢) في م هـ (بيضع) والتصحيح من د ل والكتاب .

(٣) سقط من م السطر التالي .

(٤) في م (يحير) .

(٥) في د ل (فتحة) .

فإن قيل : فإذا لم تكنْ على الجواب التالي (١) للتأنيث فما بالُ الحرفِ الدالِّ على التصغيرِ لم يكْسِرْ ما بعده ؟

فالجوابُ أنه لما صارَ متعقب (٢) الإعراب تعذر ذلك فيه كما في زبيد ، لأن ذلك يقتضي الإخلال بالإعراب ، وأيضاً فإنَّ ياءَ التصغير لا يكمل شَبَهُها بألف التكسيرِ إلاّ إذا كان بعدَها حرفانِ أو ثلاثة أوسطُها ساكن ، والله أعلم .

نقلت من خطِّ الشيخِ تاج الدين بنِ مكتومٍ . قال :

نظم بعضُ أصحابِنا لغزاً ، وكتب به إليَّ ، وهو :

ما قولُ شيخِ النحْوِ في مُشْكِلٍ
يخفى على المفضولِ والأفْضَلِ

في اسمٍ غدا حرفاً وفي اسم غدا
فِعْلاً، وكم في النحو من مُعْضِلٍ (٣)

[هـ ٢٩٧] آخرهُ لامٌ ، وسيناً غدا
وهذِهِ أدهى (٤) من الأوَّلِ

فكتبت إليه في الجواب :

يا أيُّها السائلُ عمَّا غدا
وراءَ بابٍ عندَهُ مُقْفَلِ

(١) في هـ (التاء) .
(٢) في د (متوقع) .
(٣) في م (مفضل) .
(٤) في ل (أو هي) .

في النحـوِ ما يُعضِـلُ تخريجُـه
لكـنَّ هـذا ليسَ بالمُعْضِـلِ

فجىءْ بصَعْبٍ غيـر هـذا تَجِدْ
عنـدي جواباً عنـه إنْ تَسْأَلِ

فمِثْلُ هـذا منك مُسْتَصْغَرٌ
ومَنْ سواكَ الأكْبَرُ المعتـلي ؟

وعنـدما أسفـرَ لي ليلُـه (١)
وانحطَّ لي كوكبُـه من عَـلِ

(أرسلتُ طِرْساً) ضامناً شَرْحَـه
فهـاكه ، فهـو بِهِ مُنْجَـلِ

قال : وشرحُ ما سألَ عنه في قولي (٢) : أرسلتُ طِرْساً ، ففاعل أرْسَلَ تاءُ الضميرِ ، وهوَ اسم غدا حرفاً ، أي : على حرفٍ واحد . فهذا حلُّ قولِه : في اسمٍ غدا حرفاً ، وهو مُوَرَّى به عن الحرفِ الذي هو قسيمُ الاسم والفعل . وطِرْس اسمٌ غدا فعلاً أي : غدا إذا وزنته (فِعْلاً) وهو مورّى به عن الفعلِ المقابلِ للاسمِ وآخرُه لامٌ ، لأنَّ آخرَ الكلمةِ الموزونة يُسمَّى (٣) (لاماً)

---

(١) في م (ليلة) .
(٢) في هـ (قول) .
(٣) في م (يسمى) .

في علمِ التصريفِ ، كائناً ما كان في الحروفِ ، وهو مورّى بهِ عن اللامِ الذي هو أحدُ حروفِ : ا ب ت ث ، وهو (سين) ، لأنَّ آخرَ طِرْس سينٌ كما ترى .

قال الشيخُ برهانُ الدينِ البقاعيّ في ثبْتِه : أنشدَنا شيخُنا الإمامُ محمدٌ الأندلسيُّ الراعي لنفسه لغزاً (١) في كلمة (إ) بمعنى (عِدْ) إذا [م/٢ — ١٩] أتيت قبلَها بكلمةٍ (قُلْ) ونقلْت حركة الهمزةِ إلى اللامِ الساكنة ، وحذَفْتَها :

حاجَيْتُكُـــمْ نحـاتَنا المِصـريّهْ
أولي الذكــا والعلـــمِ والطعميّهْ

ما كلمـــاتٌ أربـــعٌ نحويّـــهْ
جُمِعْنَ في حرفـــينِ للأحجيَّـــهْ ؟

قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً :

في أيِّ قـــولٍ يا نُحـــاة الملَّـــهْ
حرَكةٌ قامَتْ مقـــامَ الجُمْلَهْ ؟

---

(١) في د (ملغزا) .

(ألغازُ ابنِ لُبٍّ النحويِّ الأندلسيِّ)

ثمَّ رأيتُ كراسةً (١) فيها ألغازٌ منظومةٌ مشروحــةٌ ، ولم أعرِفْ لمن [هـ ــ ٢٩٨] هي ، وها هي ذِه .

بسم الله الرحمن الرحيم

أَحْمَدُ رَبِّي حمــــدَ ذي إذعــانِ
مُعْتَــرِفٍ بالقلــبِ واللســـانِ

(١) جاء في هامش هـ : (في حواشي الخضري على ابن عقيل لأبي سعيد فرج ابن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي) ــ وظفرت في مكتبة الشيخ راتب حاكمي بحمص بمخطوطة نفيسة من هذه المنظومة جاء في أولها : (كتاب الالغاز النحوية تأليف الشيخ الاستاذ الجليل النحوي المحقق المتقن أبي سعيد فرج بــن قاسم بن أحمد بن لــب الثعلبي الأندلسي . دار الكتب الموقوفة بخزانة السيد حسين سليم الدجاني المفتي بيافا) ورمزت لها بحرف الحاء (ح) وفي هذه المخطوطة سبعون بيتاً أغفل منها السيوطي بيتاً واحداً فاستدركته وأشرت الى موضعه . وصحح خير الدين الزركلي (ص ١٦٧ من المستدرك الثاني على كتاب الاعلام) نسبه فجعله التغلبي بدلا من الثعلبي .

مصلّياً عـــلى الرســولِ المُهتـــدي

بهـــديهِ في الســـرِّ والإعـــلانِ

ثـمَّ الرضى عن آلـــهِ وصحبِـــهِ

وتابعيهـــم بَعْـــدُ بالإحســـانِ

وبَعْدُ ، إنّي مُلْغِزٌ (١) مسائـــلاً

في النحــو تعتاصُ عـــلى الأذهـان

يُخرجُهـــا فكـــرٌ (٢) لبيـــبٌ فطنٌ

يوردُها (٣) بواضـــحِ البُرهان (٤)[ل-٢٠٣]

فيا أُولي العِلْمِ الأُلى حازوا العُــلا

عـــين الزمـــان جلّة الأعيـــان

حاجيتُكـــم لتُخبروا ما اسمـــانِ

وأوّلٌ إعرابُـــه في الثانـــي؟

وذاك مبـــنيٌّ بكـــلِّ حـــالٍ

ها هُـــوَ للناظـــر كالعِيَـــان

---

(١) في د (ملغزاً) .

(٢) في م (لبيت) .

(٣) في م (موردها) .

(٤) في هـ ل م د (الأذهان) والتصحيح من ح .

يعني الألفَ واللامَ الموصولةَ في مثلِ جاء الضاربُ ، ومررت بالضاربِ علـى القول بأنّها اسم كالـذي ، يكون الإعراب الـذي يستحقّه (١) الموصولُ إنما استقرّ في الاسم الواقعِ صلةً ، إجراء لهذا الاسم مُجرى الأداةِ المُعرِّفَةِ في مثل الرجل ، ولا يوجد بعده إلا هذا • وقد أشار في البيت الثاني إلى التصريح به بقوله : (للناظر)•

وتخبروا باسم (٢) مضـاف ثابت التـ

ـنوين فيـه اجتمـع الضـدان

يعني : كأيّنْ ، إذا (٣) استعملت دون (مِن) بعدَها ، كقول القائل :

٤٠١ـ كأيّنْ قائـلٍ للحق (٤) يقضـي

ويرمى بالقبيـح مـن الكـلامِ

فإن ابن كيسانَ ذهب إلى أن جر (٥) ذلك بإضافةِ كأيّنْ إليه حملاً لها على كم الخبريّةِ ، لأنها بمعناها ، ونونها إنما هو (٦) تنوينُ أيّ ، وقدْ ثبتَ (٧) مـع الإضافة ، والتنوينُ مؤذنٌ بالانفصال ، والإضافةُ مؤذنةٌ بالاتصال ، فقد اجتمعَ الضدّان •

---

(١) وردت هذه الجملة مضطربة في ل •

(٢) في م ل (باسم ثابت) •

(٣) في د (اذا استعملت) •

(٤) في د (للحي) •

(٥) في ح (جر الاسم انما هو باضافة) •

(٦) في م (هي) •

(٧) في ح (ثبتت) •

وذهب غيرُ ابنِ كيسانَ إلى أنَّ الجرَّ بعدَها بمن محذوفةً ، لأنَّ ثبوتها (١) هو الغالبُ في الاستعمال .

واسم بتنوينٍ لـــــدى الوقفِ يرى
كالوصـــلِ (٢) حـــالاهُ هما سيّان

يعني أيضاً أيّاً (٣) المتّصلةَ بالكافِ المشار إليه في البيتِ قبلَه نحو : « وكأيِّنْ من نبيٍّ »(٤) [هـــ٢٩٩] فإنَّ القراء سوى أبي عمرو ابنِ العلاء وقفوا على تنوينها .

ووقف أبو عمروٍ على الياء ، بحذف التنوينِ على مقتضى القياس.

وتابـــع وليسَ يُلفَى (٥) تابعـــاً
ما قبـــلُ في شـــانٍ ، وذا (٦) في شـــان

---

(١) في هـ (تنوينها) .

(٢) في د (كالوقف حالاه الا لسيان) وفي ح (كالوصل حالا هما سيان) .

(٣) في ح د (ان يا) .

(٤) *(وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير)* آل عمران ١٤٦ . جاء في النشر ٢/٢٣٤ : (واختلفوا في كأين حيث وقع ، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر بألف ممدودة بعد الكاف ، وبعدها همزة مكسورة ، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة) .

(٥) في ل (يلقي) .

(٦) في م ل (وذو) .

يعني مثل (١) قولِكَ : ما زيد بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبَأُ به ، على اللغـةِ الحجازيّةِ في (ما) (٢) النافية ، فلفظَ الخبر جُرَّ بالباء الزائدة ، وموضعه نصبٌ بما ، لأنها في تلك اللغة تعمل عمل ليس ، و(إلاّ (٣) شيءٌ) بدلٌ من الخبر، ولم يَتبعْهُ في لفظ ولا موضع ، فما قبل (٤) هذا التابع على شأن من جرِّ اللفظ ونصب الموضع ، ومن توجّه (٥) النفي (٦) عليه (٧) ، وشأن التابع بخلاف ذلك لأنه مرفوعٌ أبداً مثبتاً بإلاّ .

وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديماً بيتاً ، وهو قولي :

أُحاجيكُم ، ما تابعٌ غيرُ تابعٍ
لمتبوعِهِ في موضعٍ لا ولا لَفْظِ ؟

وقد تنتظمُ (٨) هذه الألغاز هكذا مسألة العطفِ على التوهّم كقوله تعالى : « فأصدَّقَ وأكنْ (٩) » على قراءةِ الجزم ، لأنّ

---

(١) في د (في) .

(٢) سقطت (ما) من د .

(٣) في د (ولا) .

(٤) في ل د (يقبل) .

(٥) في د (يوجه) .

(٦) في م ل د (النهي) .

(٧) في د ل (علله) .

(٨) في م (وينظم هذا) .

(٩) ※ لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ※ المنافقون ١٠ ، قال صاحب النشر ٢/٣٧١ : (واختلفوا في وأكن من الصالحين،

←

هذا المجزوم لم يتبع الفعلَ قبلَه في موضعٍ ولا لفظ ، وإنما جاز على مراعاةِ سقوطِ الفاءِ حملاً [م/٢ ــ ٢٠] علــى المعنى المرادف (١) وكقول القائل (٢) :

٤٠٢ــ بــدا ليَ أنّي لستُ مدركَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئــاً إذا كــان جائيــا

إنما جاز (٣) جرُّ سابق على توهُّمِ جرِّ مُدْرِكٍ بباءٍ زائدة • لجواز ذلك فيه •

يا هــؤلاءِ أخبروا سائلَكُــمْ
ما اســمٌ له لفظٌ وموضعــان (٤)

ولا يُراعى لفظُــه في تابــعٍ
والموضعــانِ قــد يُراعَيــانِ

← فقرأ أبو عمرو وأكون بالواو ونصب النون ، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو ، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف) • وقد استشهد سيبويه بهذه القراءة (وأكن) : ١/٤٥٢ • وفي م ل (وفي أكن) •

(١) في ح (المراد في قول القائل) •

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى ديوانه ٢٨٧ ورواه سيبويه بنصب سابق مرة ١/٨٣ وبجره أخرى ١/١٥٤ وانظر كتابه : ١/٢٩٠ ــ ٤١٨ ــ ٤٢٩ ــ ٢/٥٤٢ ــ ٢٧٨/٢ وجمل الزجاجي ٩٦ والخصائص ٢/٣٥٣ ــ ٤٢٤ ــ وانصاف ١٩١ ــ ٣٩٥ ــ ٥٦٥ وشرح المفصل ٢/٥٢ ، ٦/٥٢ ، ٦/٥٦ والعيني ٢/٣٦٧ ، ٣/٣٥١ ، والهمع ٢/١٤١ والخــزانة ٣/٦٦٥ والدرر ٢/١٩٥ •

(٣) في م ل (جاء) •

(٤) في هـ ل (معنيان) والتصحيح من ح ومما يسوّغه توجيه اللغز التالي ـ

والللفظُ مبنيٌّ كذاكَ موضعٌ

من مَوْضعيهِ عادَ من (١) بيانِ

يعني [د ـ ٢٠٦] قولك : يا هؤلاءِ في بابِ النداء ، فإن في (٢) لفظه الكسرَ للبناء ، وله موضعان الضمُّ الذي في مثل يا زيدُ ، والنصبُ الذي هو الأصل في المنادى لظهوره في مثل يا عبدَ اللهِ ، وتقولُ في التابع : يا هؤلاءِ الكرامُ بالرفع ، أو الكرامَ (٣) بالنصب ، فتراعي الموضعين ولا تراعي اللفظَ بوجهٍ ، والشان في البناء لا يراعى في التابعِ ، لكنّه هنا روعيَ منه ما لم يظهرْ ، ولم يُراع ما ظهر مع أنّ الظاهرَ قويٌّ بظهوره ، والمقدّرَ (٤) ضعيفٌ بتقديره ، لكنْ لما كان هذا البناءُ المقدّرُ شبيهاً بالإعراب [هـ ـ ٣٠٠] صار كأنه موضع إعرابين ، فجازتْ (٥) مراعاته ، وصار يعتدُّ به موضعاً بخلافِ البناءِ الأصيل .

ما زائدٌ لفظاً ، ومعنىً لازمٌ

ينوي إذا لم يُلْفَ في المكانِ

يعني(٦) في مثل قولك : قيامي كما أنّك تقوم ، أي كقيامك(٧).

---

(١) في د (عاد في) .

(٢) في م د (فان لفظه) .

(٣) في د (الكرم) .

(٤) في ل م (والقدر) .

(٥) سقط من م (فجازت) .

(٦) كرر السطر التالي في د .

(٧) في د (قيامك) .

فالكافُ جارّةٌ لموضع أنّ وصلتِها ، وما فارقةٌ بين هذه الكاف وبينَها (١) مركّبة مع أنّ ، ولا جرّ لها (٢) ، وذلك في قولك : كأنّ زيداً (٣) قائم . والكلام مع كأنّ جملةٌ بخلاف الكافِ الجارّة ، فإنها مع ما بعدها جزءُ كلام، فإذا أرادوا التركيبَ لم يفصلوا بشيء . وإذا (٤) أرادوا الجارّة فصلوا بها . فهي زائدةٌ في اللفظ ، لأنّ ما بعدَها مجرورُ المحلّ بالكافِ التي قبلَها وفي المعنى أيضاً . إذ لا تفيد (٥) شيئاً سوى الفرقِ اللفظيّ ، وقد تخفف (أنّ) بعد الكافِ الجارّة فتقول : قمتُ كما أنْ ستقوم ، وقد تُحذَفُ ما في الشعرِ ، وتكون منويّةً ، فهي (٦) زائدةٌ لفظاً ومعنىً، لازمةٌ بحيث تنوى (٧) إذا لم توجد ، وعليه جاء بيت سيبويه :

٤٠٣ــ قرومٌ (٨) تسامى عندَ بابٍ دفاعُه (٩)

كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا

---

(١) في م د ل (وبينما) .

(٢) في م (حولها) .

(٣) في د (زيد) .

(٤) في هـ (وان) .

(٥) في د ح (لايفيد) .

(٦) في د (وهي) .

(٧) في م (ينوي) .

(٨) والبيت للنابغة الجعدي (ديوانه ١٣١) القروم : السادة ، تسامى : تتفاخر . والبيت في صفة قوم اجتمعوا على باب ملك واختصموا ، فدافعهم الحجاب ، فكان دفعهم عن بابه كالقتل . وانظر الكتاب ١/ ٤٧٠ .

(٩) في هـ (رفاعة) وفي د (نروم بسامي عند باب دماغه) .

على رواية رفع يؤخذُ . أراد كما أنّه يُؤْخَذُ ، ولم يفصل (١) بين أنْ المخففة من أنّ وبين الفعلِ ضرورة أيضاً ، وعطف فيَقْتُلَ على المصدرِ المقدّر من أن وما بعدَها من باب قوله (٢) :

٤٠٤ــ لَلُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عَيني ... ...

جرَتْ أنْ وصلتُها في ذلكَ مجرى المصدرِ الملفوظِ به .

وما الـذي إعرابُه مختلفٌ من غيرِ أن تختلفَ المعاني ؟

يعني مثلَ قولِك : زيدٌ حسنُ الوجـهُ ، برفعِ الوجه أو بنصبٍ أو بجرٍّ ، والمعنى (٣) واحدٌ ، والشأن في الإعراب اختلافُ المعاني باختلاف (٤) الإعراب .

---

(١) في ل م (لم يبين أن) .

(٢) الأصح : قولها لأن البيت لميسون بنت بحدل ، وعجزه كما ورد في الكتاب ٤٢٦/١ (أحب الي من لبس الشفوف) قال سيبويه في التعليق عليه:(لما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لبس) وهو اسم لما ضممته الى الاسم وجعلت أحب ولم ترد قطعه ، لم يكن بـد من اضمار أن) وانظر المقضب ٢٧/٢ وجمـل الزجـاجي ١٩٩ والمحتسب ٣٢٦/١ والامالي الشجرية ٢٨٠/١ وشرح المفصل ٢٥/٧ وشذور الذهب ٣١٤ ومغنـي اللبيـب ٢٩٥ (٤٧٣) ٣١٤ ـ (٥١٨) ٣٩٩ (٦٧٣) والعيني ٣٩٧/٤ والأشموني ٣١٣/٣ والتصريح ٢٤٤/٢ والهمـع ١٧/٢ وشواهد المغني ٦٥٣ (٤١١) والخزانة ٥٩٢/٣ ـ ٦٢١ ـ والدرر ١٠/٢ .

(٣) في هـ (والمعنى في) .

(٤) في م د (باختلافه) .

وما الــذي الوصفُ به من أصلِــــه
وذاك منـــــه ليس في الإمكـــان ؟

يعني (١) مثل قولِك : أقائم (٢) أخواك ؟ وأمسافرٌ غلاماك ؟ أو إخوتُك أو غلمانُك ، فهذا الوصف رافع لما بعدَه بالفاعليّة ، ولا يُمكن في هذا الموضعِ جريُه على موصوفٍ ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنّك إذا ثنّيتَ (٣) الموصوف أو جَمَعْتَه فالوصف [ل ــ ٢٠٤] مفرد ، [هـ ــ ٣٠١] وإن أفردته فالمرادُ اثنان أو جماعةٌ لا واحــدٌ ، وإنّما هــذا الوصفُ هنا كالفعــل في حُكْم اللفظِ وفي المعنى .

وما الذي فيه لــدى إعرابه وقبل ذاك يستوي اللفظانِ ؟

يعني أنّ من المُعرباتِ ما يستوي لفظُه بعد التركيبِ وجريان (٤) الإعراب فيــه ، وقبــل (٥) ذلك . والشأنُ في لفظِ الإعراب أبــداً اختصاصُه بحالةِ التركيب ، لأنه أثرُ [م/٢ــ٢١] العواملِ وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى . فالنحاةُ يقولون في هــذا الباب كله : تحركت الواوُ (٦) بحركةِ الإعراب (٧) ، وانفتحَ ما قبلَها فسكنَتْ وانقلبت ألفاً . ويقال كذلك (٨) : اللفظُ قبلَ التركيب مع أنّ حركةَ

(١) في هـ (يعني في) .
(٢) في م د ل (اقام) .
(٣) في د (أتيت) .
(٤) في م د (وعريان) .
(٥) في د (فيه قبل) .
(٦) في ح (تحركت الياء والواو) .
(٧) سقط من د ح (بحركة الاعراب) وفي م (بحركة أو الواو) .
(٨) في م (وكذلك) .

الإعراب مفقودةٌ إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياسُ الصناعة يقتضي أنْ يقال قبلَ التركيبِ : الفتي والعصو (١) ويخشي ويرضي بياء أو واو (٢) ساكنة في الآخر ، كما تقول قبل التركيب : رجل (٣) وزيد . لكن خرج هذا عندَهم مخرجَ الاستعارة (٤) بحالة التركيب ومراعاة المآل في اللفظِ ، ولأن (٥) من العرب من يقولُ في : يوجل (٦) وييأس ياجل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

وما اللذان يعمــلان دُولَةً والعامـــلان فيه معمولان ؟

يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعــالى : « أيّاً ما تدعوا » (٧) فأيّاً منصوب بتدعو ، وتدعو مجــزومٌ بأيّاً . وهكــذا نحو : من تضرب (٨) أضرب .

فالمفعوليَّة في اسم الشرطِ بحق (٩) الاسميَّة ، والجزم يتضمَّن إن الشرطية ، والرتبة في ظاهر اللفظ متضادَّةٌ لوجودِ سبقِ العاملِ معمولَه فيهما (١٠) .

---

(١) في م د (والعصى) .

(٢) في د (وا) .

(٣) في م (التركيب الفتي والعصي ويخشي ويرضي رجل وزيد) .

(٤) في د م (الاستبعاد) وفي ح (الاستعداد) .

(٥) في م (وبأن) .

(٦) في م (موجل) وفي د (موجل وييأس ما حل ويأس) .

(٧) ※ أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ※ الاسراء ١١٠ .

(٨) في د ل (يضرب) .

(٩) في ل د ح (نحو) .

(١٠) في م (معمولة) .

ومفرد لفظاً ومعنى فيهما معنى كلامٍ فيه لفظٌ ثان (١)

يعني ضميرَ الشأنِ والقصّة ، إذ هو مفردٌ في اللفظ والمعنى ، لكنَّ معناه الذي هو الخبر يُفهِم معنى كلام يفسّر اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى : « قلْ هو اللهُ أحد » (٢) فهو عبارةٌ عن الخبرِ أو الأمرِ أو الشأنِ ، وتفسيرُه : اللهُ أحد . وهذا إضمار مذكر ، وإنْ شئتَ أنّثْتَ (٣) الضميرَ على معنى القصّةِ كقوله تعالى : « فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا » (٤) . [هـ — ٣٠٢] وليس لهذا الضميرِ في (٥) كلا حاليه من الأحكام الإعرابية إلا حكمان : الرفعُ بالابتداءِ نحو ما تقدّم ، أو بكانَ وأخواتِها . والنصب بأن أو ظننت (٦) وأخواتِها نحو : « فإنّها لا تعمى الأبصارُ » (٧) .

ماذا (٨) الذي في كِبَرٍ مؤنّثٌ
وقبلَ ذاك كان في الذُكْرانِ ؟

---

(١) وبعد هذا البيت في ح :

مذكر ان شئت أو مؤنث في الرفع والنصب له حكمان

وهو البيت الذي أغفلته نسخ الاشباه وأثبتته مخطوطة ابن لب النحوي التي رمزنا لها بالحرف (ح) ومما يسوغ اضافة البيت شرح اللغز الوارد في الأشباه (وهذا اضمار مذكر وان شئت أنثت الضمير) .

(٢) الاخلاص ١ وقد سقطت الجملة التالية من ل .

(٣) في د م (أثبت) .

(٤) الانبياء ٩٧ .

(٥) في م (على) .

(٦) في د (وأو) .

(٧) الحج ٤٦ .

(٨) سقطت (ماذا) من د .

يعني الذباب المسمَّى في كِبَره بحَلَمَة ، (١) وفي صغره بقُرَاد ، وفيه أنشد صاحبُ الإيضاح :

وما ذكرٌ فإن يكبُرْ فأُنْثَى
شديدُ (٢) الأزم ليس بذي ضروس ؟

ما اسمٌ لدى التذكيرِ بادٍ عُسْرُه
يُرْمى لأجْلِ العُدْمِ بالهِجْرانِ ؟

وهْوَ لدى التأنيثِ ذو مَيْسَرةٍ
من أجْلِ ذا قرَّتْ بهِ العينانِ

يعني الخِوان ، فإذا كان عليه طعامٌ سُمِّيَ مائدةً ، فيُقْتَضى إذا كان خِواناً ، ويُدْنى إذا كان مائدةً ، وهذا والذي قبلَه ألغازٌ فيما هو من مسائل اللغة :

ما معربٌ مفعولٌ او مبتدَأٌ
ولفظُه جرٌ (٣) مدَى الأزمانِ ؟

يعني كأيِّنْ وأيشٍ يُستعمَلان مفعولين أو مبتدأينِ نحو : كأيِّن من رجلٍ رأيت، وأيشٍ قلت، ونحو: كأيِّنْ من رجلٍ جاءَني، وأيشٍ هذا ، فاللفظُ (٤) فيهما جرٌ أبداً ، لأن كأيِّن أصلُه كافُ

---

(١) في هـ (بنحلة) وفي م د (بحكمه) وجاء في هامش هـ (لعله يعني الدود المسمى في كبره بحلمة ، ومما يؤيد هذا الرأي أن الحلمة على زنة سمكة كالقراد ، فهي دودة تقع في الجلد فتأكله ، وأن تصحيفاً جعلها حكمة في م د . أما النحلة فمقبولة لانها تفسر قوله : (يعني الذباب) .

(٢) في د (شد) وفي ل (شذ) .

(٣) في د (جرى) .

(٤) في هـ (واللفظ) .

التشبيه دخلَتْ علـى أيٍّ فجرَّتْها ، ثم أُجْرِيَ اللفظُ مُجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى . وأيشٍ أصلُـه : أيُّ شيءٍ ، ثـم حَذَفتِ العربُ الياء المتحرِّكة من أي كما حذفوها من ميْت وبابهِ ، وحذفوا من شيء عينَه ولامَه معاً ، وأبقَوا الفاء ، وجعلوها محلَّ الإعراب (١) الذي كانَ في اللام . فهـذا بابٌ من التركيبِ ، بقيَ الاسمُ الثاني فيهِ على إعرابه الأصليّ .

ما اســمٌ له تَغَيُّرٌ (٢) بعامــلٍ

محلُّـه من آخـر حرفـان ؟

يعني امرءاً أو ابنمـا وأخاكَ (٣) وبابَه ، لأنَّه يتغيَّرُ (٤) فيه بالعوامِلِ حرفانِ : الآخر ، وما قابله بسبب الإتباع .

ما اثنـانِ في أواخرٍ من كلِمَـةٍ

ضـدّان حقّاً ، وهمـا مثـلانِ ؟

يعني كلَّ لقبَين متقابلينِ من ألقابِ الإعرابِ والبناء ، الرفع [م/٢ ــ ٢٢] مع الضمّ ، [هـ ــ ٣٠٣] والنصب مع الفتح ، والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السكونِ (٥) ، وهمـا مثلانِ في الصورةِ ، ضدّان في الإعراب ، والبناءِ بحسب الانتقالِ واللزوم .

---

(١) في م (الاعراب الذي كان في الاعراب الذي كان في اللام) .

(٢) في د (بغير معامل) .

(٣) في ل (وأخال) .

(٤) في ل م د (لأنه لا يتعين) .

(٥) في د (مع السكون والكسر) .

ما فاعلٌ بالفعلِ لكنْ جرُّه مع السكونِ فيه ثابتان ؟

يعني الصِّنَّبْرَ في قولِ (١) طرفة :

٤٠٥ـ بجفانٍ تعتري نادينَا
من سديفٍ حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ (٢)

والصِّنَّبْرُ البردُ بسكون [د ـ ٢٠٧] الباء .

قال ابنُ جني في خصائصِه في وجه ذلك :

كان حقُّ هذا إذ نَقَلَ الحركةَ أن تكونَ الباءُ مضمومةً ، لأنَّ الراء مرفوعةٌ ، ولكنه قدرَّ الإضافة إلى الفعل يعني (٣) المصدرَ كأنه قال : حين هيجِ (٤) الصنبر ، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى الباءِ الساكنةِ ، وسكنت الراءُ ، لكنه لم ينقل إلاّ حركةً توجد في الأصل ، وهي الجرُّ الذي توجبُه إضافةُ مصدرِ هاج إلى (٥) الصنبر ، لأن الظرفَ قد أُضيفَ إلى الفِعْلِ ، وأصله أن يُضافَ إلى المصدر ، فقد ثبت في هذا الاسم الجرُّ المنقولُ (٦) مع سكونِ محلِّه ، وهو الراءُ . والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاجَ .

---

(١) في د (قوله) .

(٢) ورد هذا الشاهد في موضع سابق من هذا الكتاب ورقمه ثم (٣٦١) والسيوطي يحافظ على المعنى دون المبنى من كلام ابن جني في الخصائص ١/٢٨١ .

(٣) في د (بمعنى) .

(٤) في ل (يفتتح الضمير) .

(٥) في هـ (مصدرها الى) .

(٦) سقط (المنقول) من م د .

ما فاعلٌ ونائبٌ عن فاعــل   بأوجـــه الإعراب يجريان ؟

يعني مثلَ قولِك : زيد قائم الأبِ ، وقائم الأبَ ، وقائم الأبُ ، ونحو : زيد مضروب الأبِ ، ومضروب الأبَ ، ومضروب الأبُ •

ما كلمـــة قد أبدلت عين لها   إبدالـها يصحبُه (١) قلبان ؟

فأوّلٌ لآخرٍ (٢) ، وآخرٌ   لأوّلٍ ، حالاهما هـــذان

يعني مسألةَ أَيْنُقٍ في جمع ناقةٍ على أَفْعُلٍ ، أصلُه أَنْوُقٌ كما قالوا (٣) : نوق فأبدلوا العينَ في أنيق ياءً ، لكنَّ هذا الإبدالَ صحبَه قلبان : أحدُهما أنهم (٤) قلبوا العين سالمةً إلى موضعِ اللام ، فصار اللفظُ أَنْقُوٌ ، ثمَّ فعلوا فيه ما فعلوا في أدْلٍ(٥) وأجر وبابِهما ، فصار أنقياً ، ثمَّ لما صارت الواو المتطرّفة (٦) ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالِها إلى موضعِ الفاءِ ، وهذا هو القلبُ الثاني ، فصار اللفظ أنيقاً (٧) [ل ـــ ٢٠٥] وعادت بنية الجَمْع إلى أصلها لخروج حرفِ العلّة عن التطرّف ، بنقله إلى موضع الفاء فقد صار هذا [هـ ـــ ٣٠٤] الإبدالُ مرتبطاً بالقلبِ الأوّل الذي هو لآخرِ الكلمـــةِ ، وبالقلب الثاني الذي هو لأولها • فهذان (٨) حالان للقلبينِ المذكورين •

---

(١) في د (يصحبها) •

(٢) في د (الآخر) •

(٣) سقط من د (كما قالوا نوق) •

(٤) في م (أنهما) •

(٥) في ل د (اذا وأم وبابها) وفي م (آدا وأم) •

(٦) في م د ل (المنطوقة بالوجوب) •

(٧) في د (أينقا) •

(٨) في م (فهذا) •

قال أبو القاسمِ الزجاجيُّ في نوادره : هذا المذهبُ في هـذه الكلمةِ قولُ المازنيّ وحُذّاق أهلِ التصريف .

ما كلمـةٌ مفردُها وجمعُها بواوه قـد يتماثـلانِ ؟

يعني مثلَ قولِك : جـاءني أخوك الكريم ، وجـاءني أخوك الكرام وهكذا أبوك ، تقول : هـذا أبوك ، وهؤلاءِ أبوك . يكون واحداً (١) من الأسماء الخمسة وجمعاً بالواو والنون ، لكن حـذفت النون للإضافة ، وعليه أنشدوا (٢) :

٤٠٦ـ فقلنـا أسلمـوا إنّا أخوكـم

فقـد برِئتْ من الإحَنِ الصـدورُ

وقول الآخر (٣) :

---

(١) في د (واحد) .

(٢) البيت للعباس بن مرداس . قال المبرد في المقتضب ٢/ ١٧٤ : (فقال بعضهم : أراد : انا اخوتكم ، فوضع الواحد موضع الجميع كما قال : في حلقكم أي : في حلوقكم،وقال آخرون : لفظه لفظ الجمع من قولك: أخ وأخون ، ثم حذف النون وأضاف ، كما تقول مسلموكم وصالحوكم، وتقول على ذلك أب وأبون) وانظر أمالي الزجاجي ٣٣٠ والخصائص ٤٢٢/٢ والامالي الشجرية ٣٨/٢ ، والخزانة ٢٧٧/٢ .

(٣) قائل البيت زياد بن واصل السلمي . وقال سيبويه في التمهيد للبيت قبل الاستشهاد به ١٠١/٢ : (وسألت الخليل عن أب فقال : ان ألحقت به النـون والزيادة التي قبلها قلت : أبون وكذلك أخ تقـول : أخـون ←

فلمَّـا تبـيَّنَّ أصـواتَنا بكيْن(١) وفدَّيْننا(٢) بالأبينا

وأيُّ جمعٍ (٣) نصبُه كالجرِّ في مفـرده إذ يتساويـان ؟

يعني قولَك : رأيتُ أبيك(٤) الكُرَماء وأخيك الفضلاءَ جمعاً علـى حـذف النون للإضافـة . وتقول في المفـرد : مررت بأبيك الكريمِ ، وبأخيك الفاضلِ : فيتساويان في اللفظ .

ما كِلْمَةٌ متى أتى اسـمٌ بعـدها

فرفعُـه والجرُّ جاريـان ؟

والفعـلُ بالرفـع وبالجـزمِ أتى

وهي لهـا في كـلٍّ ذا معـان

يعني كلمة (متى) يقـع بعدها الاسمُ مرفوعاً تارةً ومجروراً أخرى ، ويقع بعـدها الفعـل مرفوعاً أو مجزوماً ، ومعناها مختلف باختلاف أحوالها . تقول : متى القيامُ ؟ في الاستفهام ويرتفع الاسم . وتقول العـرب : أخرجهـا (٥) متى كِمِّـهِ بمعنى وسط ، فجرُّوا

لاتغير البناء الا أن تحدث العرب شيئاً كما تقول دمون) وانظر المقتضب ٢/١٧٤ والخصائص ١/٣٤٦ والمحتسب ١/١١٢ والامالي الشجرية ٢/٣٧ وشرح المفصل ٣/٣٧ واللسان (أبي) والخزانة ٢/٢٧٥ .

(١) في د (وقد سال) .

(٢) في م ل (وقد بينا ما لابينا) .

(٣) في ل د (ما يجامع) وفي م (ما يجامع نصيبه) .

(٤) في م ل (ابنك) .

(٥) في د ل م (اخرجها من متى) وجاء في اللسان (متى) : (وسمع أبو زيد بعضهم يقول : وضعته متى كمي ، أي : في وسط كمي) .

بعـــدها ، وجروا أيضاً بهــا بمعنى (من) كقولــه : [م/٢ ــ ٢٣]

٤٠٨ــ إذا أقولُ : صحا قلبي أُبيحَ (١) له
سُكْرٌ متى قهـــوةٍ سارت إلى الرأس

أي من قهوةٍ • وقال أبو ذؤيب (٢) : [هـ ــ ٣٠٥]

٤٠٩ــ شربْنَ بماءِ البحرِ (٣) ثمَّ ترفَّعت
متى لُجَجٍ خُضْـــرٍ (٤) لهـــن نئيجُ

(متى) فيه بمعنى (وسطَ) عندَ الكسائي (٥) •

(١) في د م (آبيج) وفي هـ وردت الباء مهملة ، وفي اللسان (متى) روى البيت غير منسوب الى قائل ، وروى الفعل (أتيح) بالتاء المثناة من فوق • وجاءت همزة راس مسهلة ، أما في تاج العروس فقد روي البيت مهموز الرأس •

(٢) روي في شرح ديوان الهذليين ١/١٢٩ (تح عبد الستار فراج) :

تروت بماء البحر ثم تنصبت ... عــلى حبشــيات لهــن نئيــج

ورواه أبو توبة (متى لجج سود لهن نئيج) والنئيج المر السريع يقال : نأجت الريح : اذا أسرعت ولها صوت ، وفي طبعة دار الكتب ص ٥١ ــ ٥٢ روي بروايــة الاشباه ، وبرواية شــرح ديوان الهذليــين وانظر الخصائص ٢/٨٥ والمحتســب ٢/١١٤ والامــالي الشجرية ٢/٢٧٠ ومغني اللبيب ١١١ ، ١٥٨ ، ٣٧٢ ، ٦٣١ ، والعيني ٣/٢٤٩ ــ ٢٧٢ ، ٤/٤٢٢ والاشموني ٢/٢٠٥ ، ٢٢١ وشواهد المغني ٣١٨ (١٤٤) والهمــع ٢/٣٤ والخزانة ٣/١٩٣ والدرر ٢/٣٤ •

(٣) سقطت (ثم) من د •

(٤) في م (حصر) •

(٥) الامالي الشجرية ٢/٢٧٠ •

وقال يعقوبُ : هي بمعنى (من) . وتقولُ : متى (١) تقومُ في الاستفهام فترفع الفعلَ . ومتى تقمْ أقمْ في الشرطِ ، فتجزم .

ما حرفٌ انْ (٢) سَبَقَه ذو عملٍ
كرَّ على العمل بالبطلان ؟

صدرٌ ، ولكن ليس صدراً ، فله
تقدُّم تأخر (٣) وصفانِ

يعني لام الابتداء إذا وقعَت بعدَ إنْ . تقول : علمت إنَّ زيداً قائم ، فتعمل (٤) علمت في أنَّ تؤثر (٥) فيها الفتحَ ، فإن جرت باللام في الخبر بطَلَ العملُ فقلْتَ : علمت إنَّ زيداً لقائمٌ . وهذه اللام أداةُ مصدرٍ (٦) في محلِّها الأصيلِ لها ، وهو الدخولُ على إنَّ ، ولذلك منَعَتْ من فتحِها ، ولا صدريَّة لها في موقعها بعد إنَّ فقد عمل (٧) ما قبلَها فيما بعدَها ، لأنَّ إنَّ رافعةٌ للخبر الداخلةِ هي عليه ، وعمِل أيضاً ما بعدها فيما قبلَها كقولهِ تعالى : « إنَّ الله بالناسِ لرءوفٌ رحيمٌ » (٨) . فبالناس متعلّقٌ برءوف .

(١) في د (وتقول تقوم) .
(٢) في د (آي) .
(٣) في م د (بآخر) .
(٤) في م ح (فيعمل) .
(٥) في م (مؤثر) وفي د (يؤثر) .
(٦) في د (تصدر) .
(٧) سقط من ل م د (عمل) .
(٨) البقرة ١٤٣ .

وتقول : إني زيداً لأضربُ ، فلهذه (١) اللام هنا (٢) وصفان : تأخُّرٌ في اللفظِ ، وتقدُّم في الأصل .

بأيِّ حرف أثرٌ لعاملٍ
إعراب (٣) مُعْرَبٍ وذا شبهان ؟

يعني (٤) (أنَّ) فإنَّها (٥) تُفْتَح بالعاملِ ، وتُكْسَر دونه . تقول : إنَّك قائمٌ ، وعجبت (٦) من أنَّك قائمٌ . سمَّى سيبويهِ (٧) وقدماءُ النحاة هذا عملاً ، فهذا في الحروف وإعراب المعرَبات شبيهان ، فكأنَّه إعرابٌ في الحروف .

مجرورُ حرفٍ قد يُرى (٨) مبتدأً
مؤكَّداً وإن له وجهانِ

---

(١) في د (ان) .

(٢) في د (اللام وصفان) .

(٣) في م (أعرب) .

(٤) في ل م (يعني أن قائما يفتح بالعامل وتكسر) .

(٥) في د (فأيما) .

(٦) في ح ل د (وعرفت أنك قائم) وبعدها في د (وعجبت من أنك قائم) وفي م (نقول : انك قائم وعرفت أنك قائم وعجبت) .

(٧) ومما يؤيد هذا الرأي أن سيبويه كان في حديثه عن (أن) المفتوحة يذكر تأثير العوامل فيها ، وفي حديثه عن المكسورة يقول ١/٤٧١ : (تقول : قال عمرو : ان زيداً خير الناس ، وذلك لانك أردت أن تحكي قوله ، ولا يجوز أن تعمل : قال في (ان) .. ففتح همزة أن يعني اعمال العوامل فيها) .

(٨) في هـ (ترتبت مبتد) وفي حاشية هـ لعله (قد يريك) والتصحيح من ح .

يعني مثلَ قولِك : الزيدانِ لهما غلامانِ ، والهندانِ (١) لهما بنتانِ ، والزيدونَ لهم (٢) غِلمانٌ ، والهنداتُ لهن بناتٌ . إن أخذت هذا الكلامَ على أنّ الثاني للأول (٣) ملك أو سببٌ كانت اللامُ جارّةً ، وإن أخذْتَه على أنّ الأول هو الثاني فاللام ابتدائيةٌ مؤكّدة ، والاسمُ بعدها مبتدأٌ مؤكَّد بها (٤) ، والكلامُ صالحٌ للوجهين ، يرجع في تعيين أحدِهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله (٥) تعالى : « إنّهم لهُمُ [هـ ـ ٣٠٦] المنصورونَ (٦) ، وإنّ جندنا لهُمُ الغالبونَ » (٧) . فالمعنى المقصودُ عيَّن أنّ الأول هو الثاني .

وأيُّ مَبنيٍّ به تلاعَبَتْ (٨) عواملٌ إرادةَ (٩) البيانِ ؟

يعني الضمائرَ المختلفةَ الصورِ بالرفعِ والنصبِ والجرِّ ، نحو : أكرمتُك ، وإيّاك أكرمتك ، على حدِّ : زيدٌ ضربتُه ، أو زيداً

---

(١) سقطت الجملتان التاليتان من د .

(٢) في م (لهما) .

(٣) في د (ملك للاول) .

(٤) في د (لها) .

(٥) في د (كقولهم) .

(٦) في د (المنصرون) .

(٧) الصافات ١٧٢ ـ ١٧٣ .

(٨) في م د (بلا عيب) .

(٩) في د (أرادت) .

ضربتُه ، في بابِ الاشتغالِ ، وبكَ مررتُ في الجرِّ • فاختلافُ صورِ الضمائرِ بالعواملِ مع أنَّها مبنيَّاتٌ كاختلافِ أوْجُهِ الإعراب في المُعْرَبات •

ما كِلْمةٌ في لفظها واحدةٌ وجَمْعُها قد يتعاقبانِ ؟

يعني مثلَ تخشين الله يا هندُ أو يا هنداتُ ، وترمين يا دعدُ أو يا دَعْدات • فهذا الفعلُ صالحٌ للفظ الواحدة ولجمعها • والتقديرُ مختَلفٌ لأنَّ تخشين (١) للواحدة أصلُه تخشيين كتذهبين ، ولجمعها (٢) أصلُه على لفظِ تفعلن كتذهبن ، وترمين للواحدةِ أصلُه ترتميين (٣) ، كما تقول : تكتسبين (٤) • فأعلَّ تخشين بما يجبُ لكلٍّ واحد منهما في التصريف ، وترتمين يا هنداتُ تفتعلن (٥) على مقتضى لفظِه •

كذاك(٦) للجميع لفظٌ واحدٌ ذُكِّرَ أوْ أُنِّثَ لا لَفْظانِ

يعني مثل : الزيدونَ يدعون ، والهنداتُ يدعون • قال الله تعالى : « واصبِرْ نفسَكَ معَ الذين يدعونَ ربَّهم » (٧) وقال « ربِّ السجنُ أحَبُّ إليَّ ممَّا يدعونني إليْهِ ، وإلاّ تصرفْ عنّي

(١) في م (تحسبن) •
(٢) سقط (لجمعها) من د •
(٣) في م د (ترميين) •
(٤) في د (لم تسكبين) •
(٥) في د (تفعلن) •
(٦) في هـ (كذلك للجمع) والتصحيح من ح •
(٧) الكهف ٢٨ •

كيدَهُنَّ » (١) فهذا يفعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور ، واللفظ فيهما واحد •

ما مَوْضِعٌ تَغلِبُ (٢) الأُنْثى بهِ

ولفظُه (٣) في الأصلِ للذُكْرانِ ؟

يعني مثلَ : سرْنا خمساً من الدَّهْر وخَمْسَ عشرةَ بين يومٍ وليلةٍ ، لأنَّ الزمان يغلبُ فيه الليالي لسَبْقِها ، وليسَ ذلك في غيرِها • ونزعُ التاء من أسماءِ العددِ علامةٌ تأنيثِ المعدودِ ، وذلك خاصٌّ ببابِ العددِ • [د ــ ٢٠٨] والأصل في اللفظ الخالي من علامةِ التأنيث أنْ يكونَ للمذكَّر [ل ــ ٢٠٦] كما في سائر الأبواب نحو (٤) : قائم وسائر الصفات ، ومن هنا استقام إلغازُ الحريريّ في العددِ بقوله : ما موضعٌ تبرزُ فيه ربَّاتُ الحجالِ بعمائِم الرجالِ ، يعني : نزعَ التاءِ من أسماءِ العدد [هـ ــ ٣٠٧] •

حرفانِ قد تنازعا في عَمَلٍ واسمانِ للحرفينِ مطلوبانِ

يعني لَيْتَ أن زيداً قائم • فالاسمان بعد (أنَّ) مطلوبانِ لها (٥) ولليت من جهةِ المعنى لكنَّ العمل فيهما (٦) لأنَّ ، وأغنى

---

(١) ﴿ •• والا تصرف عني كيدهن أصب اليهن وأكن من الجاهلين ﴾ يوسف ٣٣ •

(٢) سقط من م (تغلب) وفي هـ (يغلب) وفي د (نصيب تغلب) والتصحيح من ح •

(٣) في ل د (ولفظه في الذكران) •

(٤) سقط (نحو) من د •

(٥) في م (لهما) •

(٦) في د (فيها) •

ذكرُهما بعدَها عن ذكرِهما لليت ، فهو إعمال مع تنازعٍ بين حرفين ، والشأنُ في التنازعِ اختصاصُه بالأفعال وما يجري مجراها ، وإنَّما خصَّه النحاةُ بذلك ، إذْ (١) قصدوا فيه ما يُتَصَوَّرُ فيه إعمالُ العاملـــين .

وفيهمــا (٢) أيضاً فصيحاً قـــد يُرى
فعْـــلٌ وحــــرفٌ يتنازعــانِ

يعني مثلَ : علمتُ أنَّ زيداً قائــم . فالاسمان قد يتنازعُ (٣) فيهما الفعلُ والحرفُ معاً . لكنَّ الواجبَ أن يعمل الحرفُ ، وهذه كالمسألة قبلَها .

وقد يرى مبتــدأٌ خبره (٤) في الرفعِ والنصبِ له حالانِ

يعني المسألة الزنبوريَّة (٥) وبابها : كنت أظُنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُنبورِ فإذا هو هي ، قالَه (٦) سيبويه . أو فإذا هو (٧) إيَّاها ، قاله الكِسائيُّ وحكــاهُ أبو زَيْد الأنصاري عن العرب . والضمير في الأول مبتدأ ولا خبرَ له من جهةِ المعنى غير الضميرِ الذي بعـــدَه ، لأنَّه المستفادُ من الكلام ، والخبرُ هو الجزء المستفادُ من

(١) في د (اذا) .

(٢) في هـ (فيهما) والتصحيح من ح .

(٣) في هـ (فيها) والتصحيح من ح .

(٤) في د (خبرها) .

(٥) انظر الانصاف ٧٠٢ فالمسألة مفصلة فيه .

(٦) في د (قال) .

(٧) سقط (هو) من ل .

الجملةِ ، فرفعه ظاهرٌ جليٌّ • والنصب (١) في القولِ الصحيحِ على إضمارِ فعلٍ ، قام معمولُه مَقامَه ، وناب عنه بنفسِه دونَ فعلٍ يحصل معناه (٢) ، والتقديرُ فإذا هو يُساويها ، لأنَّ بابَ : زيد زهيرٌ (٣) إنّما معناهُ يساويه •

ومما يدخلُ تحت هذا البيتِ ما أجازَه بعضُ نحاةِ المتأخّرين في مثل قول ابنِ قتيبةَ في الأدب : إنَّ اللطعَ (٤) بياضٌ في الشفتينِ ، وأكثرَ ما يعتري ذلك السودان ، والنصب على أنَّه مفعولُ يعتري وما مصدرية ، أي أكثر اعتراءِ (٥) ذلك السودان ، وهذا المفعول هو الذي أغنى عن الخَبَرِ ، لأنه الجزءُ (٦) المستفاد من الكلام ، فموضع الإلغاز من هذه المسائل دخولُ النصب فيما هو خبرٌ لمبتدأ جوازاً (٧) في اللفظِ ولزوماً في المعنى • ومثل كلام (٨) ابن قتيبة قولك (٩) : أكثر ما أضرب زيد •

---

(١) في د (النصب على اضمار) وفي ل (فرعه ظاهر جلي والنصب) •

(٢) في هـ (يتحصل معناه دون فعل) •

(٣) في م (وهير) •

(٤) في م د ل (الطمع) والنص كما ورد في (أدب الكاتب) لابن قتيبة ط ليدن ص ١٤٨ : (واللطع في الشفاه بياض يصيبها • وأكثر ما يعتري ذلك السودان) •

(٥) في م (اعترى) •

(٦) في د (الخبر) •

(٧) في م (جواز) •

(٨) في د (قول) •

(٩) سقط (قولك من د) •

ما علةٌ تمنــعُ الاســمَ صـرفَه

وهْيَ وأخْرى ليس تمنعانِ ؟ (١) [هـ ٣٠٨]

يعني أنَّ مثل صياقل وصيارف وملائك (٢) يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع ، فإذا قلْتَ : صياقلة وصيارفة انصرفَ مع بقاءِ الجمعيّة وانضمامِ التأنيثِ إليها (٣) . والتأنيثُ من علـلِ منعِ الصرفِ ، ولكنّه بالتاء شاكل الآحاد ، فلذلك انصرف كطواعية وعلانية (٤) وكراهية .

ما اسـمٌ في الاستثنـاءِ منصوبٌ به

وهْــوَ أداتُه لـه الحكمـانِ ؟

يعني مسألة الاستثناء بغير وسوى ، نحو: قام القومُ غيرَ زيدٍ ، فغير منصوبٌ عـلى الاستثناءِ فنصبُه نصب المستثنى (٥) ، وليسَ بمستثنى ، وإنّما هو أداةُ استثنـاء ، ومجرورُه هو المستثنَى فهو غريبٌ في بابه ، لأنه سَرى إليه حكمُ مجرورِه ، فله (٦) حكمُ الأداة في المعنى وحكمُ المستثنى في اللفظِ (٧) ، وهذا شبيهُ (٨) ما ، يقوله

(١) في ل م د (يمنعان) .

(٢) في ل م (ملائكة) .

(٣) سقط من م (اليها والتأنيث) .

(٤) سقطت (علانية) من د .

(٥) في هـ (الاستثناء) وفي م د ح (المستثنى) كما أثبتنا .

(٦) في م (فلم) .

(٧) (في اللفظ) زيادة من ح اكتملت بهما الجملة .

(٨) في هـ ل (أشبه) والتصحيح من ح .

بعضُهم في المفعولِ معَه نحو جئتُ وزيداً : إن الأصــل جئتُ مع زيدٍ ، فلما جاءَ الحرفُ وهو الواو وقع (١) إعرابُ (مَع) على زيد ، فاجتمعت(٢) [م/٢ــ٢٥] المسألتان في محكيٍّ الاسم بإعراب ملابسه .

ما اسمٌ يريك النصبَ في اسمٍ بعدَه
وشأنه الجــر لــدى (٣) اقترانِ ؟

يعني مسألة لَدُنْ غُدْوَة (٤) فإنَّ لدُن مع غــدوة (٥) لها شأنٌ ليس لها مع غيرِها . قاله سيبويهِ (٦) ، لأنَّها تنصبُ غدوةَ ، ولا عملَ لها في غيرِها إلاّ الجرَّ كقولهِ تعالى : « من لَدُن حكيمٍ عليم » (٧) .

وما اللذانِ جرَّدا من صلةٍ   لكنْ هما في الأصلِ موصولانِ ؟

يعني: الموصولان(٨) في مثلِ قول العَرَب : فعلته َبعْدَ اللتَّيا والتي ، يعنون بعــد صغر الأمرِ وكبرِه (٩) ، أي بعــدَ مشقَّةٍ .

---

(١) في د (رفع) .

(٢) في هـ (فاجتمع) .

(٣) في م (لذي) .

(٤) في م (غدوه) .

(٥) في د (غدن) .

(٦) جاء في كتاب سيبويه ١/٤٦١ : (ومما يضاف الى فعل أيضاً قوله : لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمون .. ولايضاف الى الفعل غير هذا كما أن لدن لاتنصب الا في غدوة) .

(٧) ﴿ وانك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم ﴾ النمل ٦ .

(٨) كذا في الأصول . ولعلّ الأصحّ أن يقول : يعني الموصولين .

(٩) في م ل د (صغير الأمر وكبيره) .

فهمـــا (١) موصولان في الأصـــلِ جُرِّدا من الصلةِ في الاستعمال . وقدَّر بعضُهم بعد اللتيا دقّتْ والتي جَلَّتْ (٢) .

وقيل : اللتيا (٣) والتي يُرادُ بهما الداهيةُ . وقد حكى بعضُ النحاةِ : جاءني الذين واللاتي (٤) يعني الرجالَ والنساءَ ، ولا يريدُ إحالةً على فعلِ شيءٍ ولا على تركه .

ما معـــربٌ إعرابُه وحرفُه كلاهُما في الوصْلِ محذوفانِ ؟

يعني مثـــلَ قولهِ تعـــالى : « أو كانوا غُزَّى لو كانوا » (٥) فعلامة نصب غُزَّى الفتحةُ المقـــدَّرة في الألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنينِ بالتنوين فحذف من الكلمةِ [هـ ــ ٣٠٩] نفسِها الإعرابَ وحرفَه الذي هو محلّه ، وذلك مما ينافي حالَ الإعراب ، لأنه وُضع للبيان . وهكذا الاسم المقصور (٦) إذا نوِّن .

---

(١) في م (فيما) .

(٢) في د (جعلت) وفي هـ . (جلت وقيل : اللتا ..) .

(٣) جاء في اللسان [لتا] (قال العجاج :

دافـــع عنـــي بنقـــير موتتـــي بعـــد اللتيـــا واللتيا والتـــي

اذا علتهـــا نفســـ تـــهـــردت

وقيل : أراد العجاج باللتيا تصغير التي ، وهي الداهية الصغيرة ، والتي الداهية الكبيرة) . وانظر مجمع الامثال ١/٩٢ رقم المثل ٤٤٠ .

(٤) في ح د (والتي) .

(٥) ﴿ لاتكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم اذا ضربوا في الارض ، أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ماتوا وما قتلوا ﴾ آل عمران ١٥٦ .

(٦) في ل د م (مقصور) .

ما أثرٌ (١) في كَلِمةٍ موجبُه وجودُه وفقدُه سيَّانِ ؟

يعني مثلَ عيد أصلُه الواو من العَوْد، وموجبُ انقلابِ هذه الواو الساكنة ياءً وجودُ الكسرةِ قبلَها . ثمَّ إنَّ هذه الكسرةَ زالت وبقيتْ الياء في أعياد (٢) ، فقد استوى وجودُ (٣) هذه الكسرةِ وفقدُها مع أنها الموجبة .

ومن هذه المسألة أينق المتقدِّمة ، لأنَّ موجب الياءِ قد زال وهي باقيةٌ منبهة (٤) على قصدِ القلبَيْنِ (٥) ، إذ لو رَجَعت الواوُ لم تَحْمَلْ إلاّ على قلب واحد .

ما عارضٌ روعيَ في كَلِمَةٍ

ولم يراعَ ؟ سَمِعَ (٦) الأمرانِ (٧)

يعني مثل (الأحمر) إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فإن شئت أبْقَيْتَ ألفَ الوصلِ غيرَ معتدٍّ (٨) بالحركةِ المنقولةِ ، لأنَّها عارضةٌ ، وإن شئْتَ حذفتَ الألفَ معتدّاً (٩) بلفظِ الحركةَ بعْدَها .

(١) في م (أمر) .

(٢) في ل د م (ايعاد) .

(٣) في د (وجوده) .

(٤) في د (مبنهة) .

(٥) في هـ (العلتين) .

(٦) في ح د (يسمع) .

(٧) في م (الاعراب) .

(٨) في م د ل (مقيد) .

(٩) في ل م د (مقيدا) .

وعلى هـذا أجـازَ الفرّاءُ (١) في مذهبِ ورش أنْ يَقْرَأَ « الآنَ خفّفَ اللهُ عنكم » (٢) ونحوه بثبوتِ الألف وحذفِها (٣) ، وعلى هذا قُرىء : « لَمِنَ الآثمين »(٤) بفتح نون من اعتباراً بسكون اللام لأنه الأصل ، كما تقول مِنَ الرجل .

وقُرىءَ في الشاذّ : « لمن (٥) الآثمين » بادغامِ نون من (٦) في اللام اعتداداً (٧) بحركتها . كما تقول : من لدن . وهذا ، وإن كان البيتُ يَسْتَرسل عليه ، [ل ـ ٢٠٧] فليس هو المعتمد (٨) وجود

(١) في م (القوافي) .

(٢) ﴿ الآن خفف الله عنكم ، وعلم أن فيكم ضعفاً ﴾ الأنفال ٦٦ . المقصود بالالف ألف الوصل قبل لام التعريف ، وعند الابتداء بالقراءة يجوز اسقاط الالف (لان) وتسهيل الهمزة الثانية (آن) والقاء حركتها على اللام ومد اللام مداً مشبعاً ويجوز البدء بهمزة الوصل ، فتقرأ (الآن) بمد اللام . النشر ١/ ٤١٥ .

(٣) في ح م (وبحذفها) .

(٤) ﴿ إنا إذن لمن الآثمين ﴾ المائدة ١٠٦ .

(٥) جاء في البحر المحيط ٤/٤٤ : (قرأ الأعمش وابن محيصن للاثمين) بادغام نون (مـن) في (لام) الآثمين . بعد حذف الهمزة ، ونقل حركتها الى اللام .

(٦) في د (نون في اللام) .

(٧) في م (اعداد) .

(٨) العبارة مبتورة ويبدو أن نسخ الاشباه قـد أسقطت سطراً ذكـر في مخطوطة الالغاز ح ، وهو : (فليس هو المعتمد بالقصد مـن معنى البيت لكثرته ، وشأن الالغاز أن يكون ما يستغرب أو يندر ، فانما المعتمد وجود الامرين) .

الأمرين معاً في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعاً من العرب •
وذلك نحو ما حكى (١) أبو عثمان المازنيّ من قول بعض العرب في رَضُوا رَضْيُوا بسكون الضاد مع بقاء الياء، فاعتدّوا(٢) بالسكون العارض فردّوا اللام التي كان حذفها لأجل الحركة فقالوا : رَضْيُوا (٣) كما تقول في الأسماء ظبْي ، ولم يعتدّوا (٤) بالسكون حين ردّوا اللام ياءً وأصلُها الواوُ من الرِضْوان • وإنّما أوجبَ انقلابَها ياءً الكسرةُ في رضي كسقيَ (٥) ودعيَ وبابِهما ، فراعوا الكسرةَ الذاهبة في الياء الباقية ، فتدخل على (٦) هذه الكلمة العلّةُ في البيتِ قبل هذا مع ما ذكر فيه من (٧) أعياد ونحوه •

ما اسمٌ كحرفٍ مِنَ الاسمِ قَبْلَه
هما كواحدٍ (٨) والأصْلُ اثنانِ؟ [هـ٣١٠]

---

(١) في ح د ل (حكاه) •

(٢) في د (فاعتذروا) •

(٣) في م د ل (رضوا) جاء في المنصف ٢/١٢٥ : (قال أبو عثمان : وبعض العرب يقول : رضيوا فيسكن الضاد ، ويثبت الياء ، لأنه لم يلتق ساكنان) •

(٤) في د (يعتذروا) •

(٥) سقط من د (كسقي) •

(٦) في م (فتدخل هذه الكلمة على هذه الكلمة علة) وفي د (تدخل هذه الكلمة العلة) •

(٧) سقطت (من) في م •

(٨) في د (الواحد) •

يعني اثنيْ(١) عَشَرَ في باب العددِ، حذفت العربُ نون اثنينِ [م/٢ ــ ٢٦] منه لتنزيلها [د ــ ٢٠٩] عشرَ منزلتَهما إذ الإضافةَ فيه ، ولهذا يقولون : أحدَ (٢) عَشَرَكَ وخَمْسةَ عَشَرَكَ إلى سائرِها (٣) ، ولم يقولوا : اثنيْ عَشَرك (٤) . كما لا يصحُّ في اثنين أن يُضاف وفيه النون ، فاثنا (٥) عشر كاسم واحد في دِلالتِهِ على مجموع ذلك العدد كدَلالةِ عشرين، وأصلُه اسمان : اثنان وعشرة(٦)، لكن في قوله في البيت والأصل اثنان (٧) دونَ ضميمةٍ (٨) . ففي البيت شيءٌ ممَّا (٩) تقدَّم في قوله : ها هو للناظرِ كالعيان ، وفي قولِه : يا هؤلاء (١٠) أخبروا سائِلَكم ، وفي قولِه : ما كِلْمةٌ متى أتى (١١) اسمٌ بعدها . وسيأتي التنبيهُ على (١٢) نحو ذلك .

---

(١) في د (اثنا) .

(٢) في د سقط (أحد) .

(٣) في د ل (سائرهما) .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في د (فاثني) .

(٦) في ح كما أثبتنا وفي ل هـ (اثنا عشرة) .

(٧) وبعد ذلك في ح(والاصل اثنان المام بالتصريح باللغز المقصود حيث صار عشر عوضا من نون ما قبله ، فكأن الاصل اثنان دون ضميمة) .

(٨) في م (ضميمه) .

(٩) في هـ (فما) والتصويب من م د .

(١٠) سقط من د (ياهؤلاء) .

(١١) سقط (أتى) من هـ .

(١٢) في د (على بعض نحو ذلك) .

واسمٌ له الرفعِ وما من رافعٍ (١)

لديه (٢) من قاصٍ ولا من دانِ

يعني الضميرَ الواقعَ فصلاً المسمّى عند الكوفيّين عماداً (٣) ، لأنه اسمٌ مرفوعٌ دون رافع بعيد (٤) منه ولا قريب • وهو بدع من الأسماءِ في اللسانِ (٥) ، ولهذا وقع في كتاب سيبويه (٦) : وعظيمٌ واللهِ جعلُهم (هُوَ) فصلا (٧) •

وما من الحروف يلغى (٨) زائداً

في لفظٍ او معنى هما قِسْمانِ ؟

أو فيهما واسم وفعل لهما

هنا دخول ، أين يدخلان ؟

---

(١) في د (رفع) •

(٢) سقط من هـ (لديه) •

(٣) في ل د (عماد) •

(٤) في ل هـ (دون رافع منه ولا قريب) والتصحيح زيادة من ح •

(٥) في د (الاسماء) •

(٦) جاء في كتاب سيبويه : ١/ ٣٩٧ : (وكان الخليل يقول والله انه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة وتصييرهم اياها بمنزلة (ما) اذا كانت (ما) لغواً •• ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس) •

(٧) في م ل (فضلا) •

(٨) في هـ م د (يلغى) بالغين المعجمة ، والتصحيح من ل •

يعني أن من الحروف ما يلغى (1) زائداً في اللفظ خاصّة ، نحو : جئتُ بلا زاد ، ونحو: « إلاّ تنصروه »(2) و«لا يضرُّكم كيدُهم»(3) أو في المعنى خاصَّة ، نحو : « إنّما اللهُ إلـهٌ واحد » (4) و « إنما يأتيكم به ِ الله » (5) و « كأنّما يساقون إلى الموت ِ وهم ينظرون » (6) فما في المعنى زائدة ، وهي في اللفظ معتمـــدة كافَّة ، أو مهيِّئة • أو تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معاً ، كقوله تعالى : « فبما رحمةٍ من الله ِ » (7) و «فبما نقضِهم(8) »(9)و « وممّا خطيئاتِهم (10)»(11)• فهـذه أقسامٌ ثلاثةٌ في زيادةِ الحروفِ مـع أنَّها حروفُ معانٍ ، فزيادتُها على خلاف الأصل •

ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو (12) قول عنترة :

---

(1) في هـ م د (يلغى) بالغين المعجمة ، والتصحيح من ل •

(2) ❊ الا تنصروه فقد نصره الله ❊ التوبة ٤٠ •

(3) ❊ وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً ❊ آل عمران ١٢٠ •

(4) النساء ١٧١ •

(5) هود ٣٣ •

(6) الانفال ٦ •

(7) آل عمران ١٥٩ •

(8) النساء ١٥٥ •

(9) في د (تقضهم) •

(10) ❊ مما خطيئاتهم أغرقوا ❊نوح ٢٥ •

(11) في ح د (خطاياهم) •

(12) في د (ونحو) •

٤١٠ـ يا شاةَ مَنْ قَنصٍ (١) لمن حلَّت له
حَرُمَتْ عليَّ وليتَها لم تحرُمِ (٢)

رُوِيَ ما قنصٍ (٣) ومن قنصٍ على الزيادةِ وإضافة شاةٍ إلى قنصٍ (٤) . هذا (٥) هو الظاهرُ وقد تؤوِّلَتْ (٦) (من) على الزيادةِ بتكلّفٍ . وقد استجازَ أهلُ الكوفةِ زيادةَ حين في مثل : زيدٌ حين بقل (٧) وجْهُه ، وكقولِهم : وجهه حين وَسَم ، وقد رأى [هـ ــ ٣١١] بعضُهم زيادةَ أسماءِ (٨) الزمانِ كيومٍ وحين عند إضافتِها إلى (إذ) كقولك : يومئذٍ وحينئذٍ ، لأنَّ ذلك اليوم والحين

---

(١) في د (فيض) .
(٢) كنى بالشاة عن المرأة . جاء في شواهد السيوطي ٧٤٢ (٥٢٧) : (قال الاندلسي في شرح المفصل : أنشده الكسائي شاهدا على زيادة (من) ، وقال : أراد ياشاة قنص . وأنكر ذلك سيبويه وجميع أهل البصرة ، وأولوها بأنها في البيت موصوفة بالمصدر وهو قنص) وانظر ديوان عنترة ١٥٢ وشرح الزوزني ٢٨١ ومغني اللبيب ٣٦٦ (٦١٥) والخزانة ٢/٥٤٩ .
(٣) في ل د (ما نقص) وفي م (ما نعص ومن نعص) .
(٤) في د (فيض) .
(٥) سقط (هو) من ل م د .
(٦) في م (بولت) وفي ل (تولت) .
(٧) في م (قل) وفي د (قد) وفي ل (قبل) وجاء في المحيط (بقل وجه الغلام : خرج شعره) .
(٨) في د (زيادة الزمان) .

هو مدلول (إذْ) ، وقد اكتفي بها وحدها كقولِ الشاعرِ (١) :

٤١١ـ نَهَيْتُكَ (٢) عن طلابِك أمَّ عمروٍ
بعافيةٍ ، وأنت إذٍ صحيحُ

وقد تأوَّلَ قومٌ ذلك على أنَّ الحين هو المعتمَد ، وسيقت إذ لتدلَّ على مضيِّه بنفسها ، وعلى ما حذف مما هو مرادٌ بتنوينِها • قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع يوم أو حين عن الإضافةِ مع التعويضِ ، ولم يصحَّ لتعويضِ التنوينِ فيه من الجملةِ المحذوفةِ ، إذ هو مشغولٌ بتنوين التمكينِ الذي هو من أصلِه ، فلا يُحمل تنوينُه على (٣) غيرِه ، فجاؤوا بإذ تعييناً (٤) للمضيِّ الذي يُحرزه (٥) ، وتحصيلاً للدّلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله (٦) •

فقالوا : حينئذٍ ، أي : حين كان ذلك • ولهذا قلَّما يوجد (٧)

---

(١) البيت لأبي ذؤيب ـ شرح أشعار الهذليين (تح فراج) ١٧١ وروي فيه (بعاقبة) يريد بثبات في آخر الزمان وفي م د (معافية) وانظر الخصائص ٣٧٦/٢ وشرح المفصل ٢٩/٣ ، ٣١/٩ ومغني اللبيب ٩١ (١٣٦) والاشموني ٥٦/١ والتصريح ٣٩/٢ وشواهد السيوطي ٢٦٠ (١٢٤) والخزانة ١٤٧/٣ ـ ٥٧١ •

(٢) في ل : (يهنيك •• ما فية وانتباذ صحيح) •

(٣) في د (مع) •

(٤) في د (معينا) •

(٥) في د (تحرزه) •

(٦) في م د (تقبله) •

(٧) في م (توجد) وفي د (كان قلما) •

في كلام العرب (إذ) هذه المتصلة بالزمان مضافةً غيرَ منونةٍ ، لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادةِ الحين الآنَ إذ (١) تغني عنه ، لأنها تخلص للزمانِ ومضيّه كما اكتُفيَ بها في البيتِ المتقدِّم .

٤١٢ــ سراةُ (٢) بني أبي بكـــرٍ تساموا

عـلى ــ كـــانَ ــ المسوَّمةِ العرابِ

فزادَ (كان) بين الحرف ومجروره ، وكقولهـم : ما أصبَحَ أبردَهـا (٣) ! ومـا أمســى أدفـأ العشــية ! وكـذلك ما كـان أحسن زيداً !! فكان زائدةٌ في اللفظ ومحرزة لمعنى المضيّ .

ما شَكْلُ أفعـــالٍ يرى جَمْعاً ولم

يُصْرَف ، ولم يَشْركــه (٤) في ذا ثان ؟

يعني : أشياءَ جمع شيءٍ من جهة المعنى ، وهو في ظاهر أمرِه على شكل أفعال جمع ، فعل ، كفَيْءٍ وأفياءٍ وحيٍّ وأحياء ، فكان

---

(١) في د (تغني عند مقدم عند) وفي ل م (تغني عن مقدم عنه) .

(٢) في م د (سراة سراة بني بكر) وفي شرح المفصل ٧/٩٨ ــ ١٠٠ (جياد بني ..) ولم أقف على قائله ، انظر العيني ٢/٤١ والتصريح ١/١٩٢ والاشموني ١/٢٤١ والهمع ١/١٢٠ وحاشية يس ١/١٩١ والخزانة ٤/٣٣ ، والدرر ١/٨٩ .

(٣) جاء في شرح المفصل ٧/١٥١ : (وقد قالوا : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها !! حكى ذلك الاخفش ، ولم يحكه سيبويه ، وأنث الضمير لانه أراد الغداة والعشية ، وفي ذلك بعد ، لأنهم جعلوا أصبح بمنزلة كان . وليسا مثلها لأنهما لايكونان زائدين بخلاف كان) .

(٤) في م (تشركه في ذاتان) .

القياسُ صرفَه (١) كنظائرِه . لكنَّه لم يصرف . قال الله تعالى : «لا تسألوا عن أشياء»(٢) ولم يشركه في هذا شيءٌ ممَّا هو من بابه .

ثم اختلف النحاةُ في وجهِه (٣) : فهو فَعْلاءُ مقلوباً عند أهلِ البصرة أصلُه (شيئاء) فقدِّمتْ الهمزةُ ، وأَفْعلاء محذوفاً عند الفارسيّ من الكوفيين ، والأخفش من البصريين أصلُه (أشيئاء) جمع شيء فخفّفا معاً بحذف الياءِ المكسورة ، والتزم التخفيف . وهو عند الكسائيِّ وأكثرِ الكوفيين أفعال مشبّه بفعلاء . فمنع [هـ ــ ٣١٢] ومن ههنا (٤) جمعوه على أشياوات .

ما فعلُ أمرٍ وخطابٍ صالح لغيبةٍ (٥) ومُنْقَضي الزمان؟

يعني مثل : خافوا وناموا وتذكَّروا وتعالَوْا . يصلح هذا ونحوه للأمرِ على جهةِ الخطاب ، وللفعلِ الماضي على جهةِ الغيبة .

---

(١) في م (يصرفه) وفي د (يصرفه لنظائره) .

(٢) ﴿ لا تسألوا عن أشياء أن تبدلكم تسؤكم ﴾ المائدة ١٠٤ .

(٣) نسبة أبي علي الفارسي الى الكوفيين رأي غير دقيق . قال الدكتور شوقي ضيف في (المدارس النحوية) ص ٢٥٦ : (كان ممن خلط بين آراء المدرستين في وضوح ، وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين مايراه أولى بالاتباع ، وان غلب عليه النزوع الى المذهب البصري) وانظر الانصاف ٨١٢ ــ ٨٢٠ فقد وفى مسألة أشياء حقها من التحليل والموازنة .

(٤) في د (هنا) .

(٥) في هـ (بعينه) وفي م د (لغيية) والكلمة تصحيف لغيبة التي أثبتناها استناداً الى قول الشارح بعد ذلك : وللفعل الماضي على جهة الغيبة) .

وصيغـــة المـاضي تُرى مضارعــاً

من لفظِهـا فيه يُرى (١) الفعـــلانِ

يعني مثل : تحامَى ، وتعاطَى ، وتسمَّى ، وتزكَّى . كقوله (٢) تعالى : « قــد أَفْلَــحَ من تزكَّى » (٣) فهذا ماض ، وكقولــه (٤) سبحانه : « هل لكَ إلى أنْ تزكّى » (٥) على قراءةِ التخفيف ، فهذا مضارعٌ على حذفِ إحدى (٦) التاءينِ . ويحتمــل الوجهينِ بيتُ امرئِ القيس (٧) : [ل ــ٢٠٨ م/٢ ــ ٢٧]

٤١٣ــ تحامـــاه أطرافُ الرماحِ تحاميــاً

وجادَ عليه كـــلُّ أسحَم (٨) هطّالِ

---

(١) في م ل (ترى) .

(٢) في م (لقوله) .

(٣) الاعلى ١٤ .

(٤) في ل م (وتقول سبحانه للاولى أن تزكي) .

(٥) النازعات ١٨ جاء في شرح الطيبة٤١٦ : (قرأ بتشديد الزاي نافع وأبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير ويعقوب والباقون بالتخفيف) .

(٦) في هـ (حــذف التاءين) وفي ل م (حذف الياءين) والتصحيح بزيادة (احدى) من د ح .

(٧) ديوان امرىء القيس ٣٧ (تح محمد أبو الفضل ابراهيم) وقد جاء في شرحه : (والمعنى أن هذا الموضع تتابعت عليه الامطار ، ومنعت منه الرماح ، فهو كامل الخصب وافر النبت) .

(٨) في د (اسم) .

ويتعيَّنُ المضارعُ في قولِ الآخر (١) :

٤١٤ـ قرومٌ تسامى عند بابٍ دفاعُه (٢)

• • •   • • •   • • •

وأيُّ كلمتين في كَلِمَةٍ   وأيُّ فعلينِ هما خَصْمانِ ؟

يعني بكلمتين في كلمةٍ مثل عبشميٌّ في عبدِ شمْسٍ ، وعبقسي في عبدِ قيس ، وعبدريٌّ في عبدِ الدار .

ويعني بالفعلينِ الخصمين فعلا (٣) التنازع ، نحو : ضربت وضربني زيدٌ لأنهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشيء (٤) عدواً والمتنازعان خصمان لأنَّ كلَّ واحدٍ يخاصم (٥) صاحبَه ويدفعه .

وأيُّ مُضْمَرٍ مضاف خافض (٦)

وأيُّ أشياءَ هما (٧) شيئانِ ؟

يعني بالمضافِ من المضمرات قول العرب : إذا (٨) بلغ الرجلُ الستين : فإيَّاه وإيَّا الشواب ، بناءً على أنَّ إيَّا هو الضمير .

---

(١) في د (الاخر باب) .
(٢) ذكر البيت في موضع سابق من هذا الكتاب ورقمه ثمت ٤٠٣ .
(٣) في ح (الفعل) والصواب (فعلي) .
(٤) في د (عد) .
(٥) في ل م ح (يخصم) .
(٦) سقط من هـ د م (خافض) وأضفناها من (ح) لتصحيح البيت .
(٧) في د (ها هما) .
(٨) في هـ (الشباب) وفي م ل (السوب) وفي د (الشرب) وفي ح (الشواب)

ويعني بالأشياءِ عبارة عن شيئين في مثل قولِه تعالى : « فقد صَغَتْ قلوبُكما » (١) والمرادُ قلبان خاصّة ٠

ما واحدٌ ليس بذي تعـدّدٍ لكنّه يقـالُ فيه اثنـانِ ؟

يعني اليومَ الذي بعدَ الأحدِ من الأيام (٢) ، يطلق عليه اثنان وهو واحدٌ ، تقول : ليلة الاثنـين ٠ والاثنان اسم عـدد كثلاثةٍ (٣) وأربعة ٠ وليس بعلم (٤) ، فجاء للواحدِ على خـلافِ وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثان أو اسم مشبّه (٥) اللفظ بالاثنين [هـ-٣١٣] كالثلاثاء (٦) والأربعاءِ والخميس ٠

←

ومنه اثبتنا الكلمة الصحيحة ٠ وبهذه الكلمة ورد القول في المصادر الاخرى ٠ جاء في كتاب سيبويه ١٤١/١ : (وحدثني من لا آتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب) وانظر اللسان (ايا) والمرتجل ٣٣٥ والانصاف ٦٩٧ والأشموني ١٩٢/٣ ٠

(١) ﴿ ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ التحريم ٤ ٠

(٢) في د (أيام) ٠

(٣) في ل م (الثلاثة) ٠

(٤) في دل (يعلم) ٠

(٥) لم ترد كلمة (مشبه) في آية نسخة ، واستنبطناها من الالفاظ المتقاربة التى حلت محلها في نسخ الأشباه ، اذ وردت في هـ (مشتبهة) وفي ح (يشبهه) وفي م (مشبهه) وفي د (مشبهة) ٠

(٦) في م د (بالثلاثاء) ٠

ما اسمٌ يجيءُ فاصلاً حتى به الخـــافضُ والمخفوض مفصولان؟

يعني الألفَ واللامَ الموصولةَ على القول باسميَّتها تنصل من العوامل كلّها على اطّراد . بخلافِ الذي والتي مع أنهما (١) بمعناها . ولا يطّرد الفصل (٢) بين الخافض والمخفوضِ بغيرِها من الأسماءِ ، والصحيـحُ اسميَّتُها لوضـوحِ ذلك فيها ، حيـث تقع (٣) عـلى غير ما تقعُ عليه صلتُها نحو : مررتُ بهنـد المكرمها أبا . فالألف والـلام واقعـة عـلى هنـد ، ومكـرم للمتكلم ، فوضعُها هنـا وضعُ التي .

وما الـــذي وهو حـرفٌ خـــافضٌ

يفصــــل ما أضيف باستحسان ؟ [د ــ ٢١٠]

يعني مثل : لا أباً لزيد (٤) ، ولا أخاً لعمرو [م/٢ ــ ٢٨] ، و :

٤١٥ــ يا بؤس (٥) للحرب ... ...

... ...

---

(١) في م د (أنها) .

(٢) في د (الفعل) .

(٣) في م ل (يقع على غير ما يقع) وفي د (تقع على غير ما يقع) .

(٤) في د (يعني لا أبا زيد) .

(٥) البيت لسعد بن مالك وهو كما ورد في الخصائص ١٠٦/٣ والامالي الشجرية ١/ ١٧٥ :

يـابـؤس للحـرب التـي وضعـت أراهط فاستراحـوا

قال سيبويه ٢٠٧/٢ : (يريد : يابؤس الحرب) وقـال ابن جني : (.. الا أن الجر في هذا ونحوه ، انما هو للام الداخلة عليه ، وان كانت زائدة) وانظر المقتضب ٢٥٢/٢ ، ٣٨٨/٢ .

ولا غلامَيْ (١) لك ، ولا يديْ (٢) لك بكذا . فاللام حرف جرّ في الأصل مُقْحمة بين المضافين ، يَطَّرِدُ (٣) هذا في بابها (٤) ، وهو خلافُ القياس .

وكيفَ للموصول (٥) يُلْتفَى صلةٌ ؟
فهكذا أُلْتفِيَ (٦) موصولانِ

يعني مثل جاءني (٧) الذين الذي أبوه منطلقٌ منهم ، أي جاءني الذين منهم الذي (٨) أبوه منطلق ، وقد أنشدوا :

٤١٦ـ من النَّفرِ اللاءِ الذين إذا هُمُ (٩)
يُهابُ (١٠) اللئامُ حَلْقةَ البابِ قعقعوا (١١)

---

(١) انظر ص ١٥٣ من هذا الكتاب .

(٢) في د (ولا يدري) :

(٣) (يطرد) زيادة من ح لا بد منها لاقامة الجملة .

(٤) في د (ياالها) .

(٥) في م (للموصل) .

(٦) في د (الغى) .

(٧) جاء في شرح الكافية ٢ / ٤٥ :(قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم) لكن أبا علي والزمخشري ظفرا بقراءات شاذة أدخل فيها الموصول على الموصول . المقتضب ٣/ ١٣٠ .

(٨) في د (جاءني الذين أبوه) وفي م ل (جاءني الذين الذي أبوه) .

(٩) في د (آداهم) وفي ل (أواهم) .

(١٠) في د م ل (لهاب اللهام) .

(١١) البيت لابي الربيس الثعلبي . جاء في شرح الكافية ٢/ ٤٥ : (ويتعذر ←

قيل (١) : الذين توكيدٌ للاءِ ، وقيل : هو من صلتهِ أي : اللاء هم الذين ، ويصحّ في الكلام أن يُقال : التي (٢) الذي يأتيها تلزمه هند ، على معنى التي تلزم (٣) الذي يأتيها هند ، وهكذا ما كان مثله .

وما الـذي يبنى (٤) وفي آخرهِ
دليلُ إعرابٍ لـذي تبيانِ؟

وذلك الإعرابُ في اسمٍ سابق
وذلك الدليلُ في اسمٍ ثانٍ .

يلفى لديه عوضاً من خَبَرِ
ثم لذاك (٥) ليس يُجمَعانِ

← أيضاً عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدوة بالذي ، لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً . أما قوله : من النفر اللاء ..البيت فيروونه) . من النفر الشم الذين . والاولى تجويز الرواية الاولى ، لانها من باب التكرير اللفظي ، كأنه قال : من النفر اللائي اللائي . فان تغايرا نحو : ألذي من فعل كان أسهل عندهم) وانظر المقتضب ٣/١٣٠ وأمالي القالي ٣/١٦٤ وأسرار البلاغة ١٦١ والخزانة ٢/٥٢٩ .

(١) في د (قيل قيل) .
(٢) سقط من د (التي) .
(٣) في د (يلزم) .
(٤) في هـ (يني) .
(٥) في هـ (أم ليس لذلك يجتمعان) والتصحيح من ح .

حرف لإعرابٍ (١) بمبــني وقــد
ناب عن اســمٍ حــلّ في المكان

يعني بهذه (٢) الأبيات الأربعةِ حكاية النكرات بمَنْ نحو : (منو) في حكاية المرفوع ، و (مَنَا) في حكاية المنصوبِ و (مني) في حكاية المجرور ، فمَنْ مبنيّة وهذه [هـ ــ ٣١٤] العلامة اللاحقة دليلُ الإعراب الذي في الاسم السابق ، ومن مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبرِه وقامت مقامه ، ولذلك لا يُجمع بينها وبين الخبرِ ، فــلا يقال (٣) : منو الرجل ، بل يقال :منو أو من الرجل . والبيت الرابع محصّل (٤) لما تقدّم في الأبياتِ الثلاثةِ . فالاقتصارُ عليه وحدَه مغنٍ عمّا قبله . فيقال :

ما حرفُ إعــرابٍ (٥) بمبني وقد
ناب عن اســمٍ حــلّ في المكانِ ؟

ما فعــلُ أمرٍ جائزُ الحذفِ سوى
حرَكَــةٍ تبقى (٦) عــلى اللســانِ ؟

يعني فعــل الأمر من (وأى يئي) بمعنى الوعــد تقول فيــه :

---

(١) في د (الاعراب) .

(٢) في هـ (هذه) .

(٣) في ل م (فــلا يقال منــو اومــن) وفي هـ (فلا يقــال منــو ومــن) والتصحيح من ح .

(٤) في ل (محصل ما)

(٥) في د (اعرابي) .

(٦) في م (سبقى) .

(إيازيد) ، فإن وقع قبله ساكنٌ من كلمةٍ أخرى (١) ونقلت حركةُ الهمزةِ إليه على قياسٍ من تخفيفِ (٢) الهمــزة • قلت (قُل بالخير يا زيد) (٣) ، أي : عِـدْنا بخير ، وهند قالت بخيرٍ يا عمرو (٤) ، فلم يبق من الفعل غيرُ (٥) الكسرة في لام (٦) (قل) وتقول (٧) على هذا : يا زيد قلي (٨) يا هند فبقيت الحركةُ ، والياء بعدَها ، إنما هي ضميرُ الفاعل الذي كان متّصلاً بفعلِ الأمرِ المحذوف •

ما اســـمٌ لــه حَرَكَةٌ بعامــلٍ
تنسخُهــا (٩) حَرَكَــةُ اقتران ؟

يعني مثل : « الحمدِ لله » (١٠) فيمن كَسرَ الدّال ، ونحو :

---

(١) (اخرى) زيادة من خ زادت الجملة وضوحاً •

(٢) في هـ ل (على قياس الهمزة) و (من تخفيف) زيادة من ح لاتكمل الجملة بغيرها •

(٣) في م (مل) وفي ل (قل يا زيد) •

(٤) في د (عمر) •

(٥) في د (الا) •

(٦) في م د ل (كلام) •

(٧) في ل م (ومقول) •

(٨) في م د (قل) •

(٩) في هـ (ينسخها) وفي م (بنسخها) والتصحيح من د •

(١٠) جاء في البحر المحيط * الحمد لله ' قرأها الحسن وزيد بن علي بكسر الدال على الاتباع للام الجر والجمهور بضم الدال • البحر ١/١٨ •

« وإذ قلنا للملائكةِ اسجدوا » (١) فيبن ضمٌّ تاء (٢) الملائكةَ • فحركة (٣) الإعراب ذَهَبَتْ بحركةِ الإتباع، وهي حركةُ الاقتران •

ما معرَبٌ في لفظِـــه حركـةُ الـ

إعـــرابِ والسكونِ حاصـــلان (٤) ؟

يعني مثْلَ البَكْر (٥) إذا وقفْتَ عليه بنقلِ حركةِ آخره إلى الساكن قبْلَه في لغة من يقف بالنقلِ • تقول : هذا البَكُرْ ، ومررت بالبَكِرْ ، ففي اللفظ حينئذ حركـة الإعراب والسكون معاً كلاهما حاصل فيه •

ونحو (دنيـــا) مع صنوٍ (٦) مظهر

في كِلْمَـــةٍ فأين (٧) يُدْغمـــان ؟

يعني النونَ الساكنةَ ، وبعـدها ياءٌ أو واوٌ في كلمة يجبُ إظهارها ، فراراً من اللبْس بالمضاعفِ ، لو أدْغمت ، وبابها الإدغام • فإذا لـم يكن لَبْسٌ رُوجِع الأصـلُ فوجب الإدغـــام ، نحو :

(١) ﴿ واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ البقرة ٣٤ • جاء في البحر المحيط ١٥٢/١ : (قرأ الجمهور بجر التاء ، وقرأ أبو جعفر وسليمان بن مهران بضم التاء اتباعاً لحركة الجيم • ونقل أنها لغة أزد شنوءة) •

(٢) في د (ضم التاء) •

(٣) في م (بحركة) •

(٤) في د (خالصان) •

(٥) انظر ص ٤٧ من هذا الكتاب •

(٦) في ل م (صنو مطهر) •

(٧) في د (فايدغمان) •

انفعل (١) إذا بنيته من وجل (٢) أو من يَئِس ، تقول (٣) : اوَّجل وايَّأس (٤) ، فتدغم (٥) [هـ ــ ٣١٥] إذ لا لَبْس هنا لعدَمِ افتَعل في كلامِهم (٦) ووجود انفعل .

ما عامـــلٌ وعمـــلٌ قد أُهْمـــلا

وفي انعـــدامٍ قـــد يُقـــدَّران ؟

يعني مسألة : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً . لك أن تهمل الباءَ وعملَها في تابعِها ، فتنصبه على الموضعِ كما قال :

٤١٧ــ معاوي (٧) إنَّنا بشـــرٌ فأسْجِـــح

فلسنـــا بالجبـــالِ ولا الحديـــدا

(١) في د (الفعل) وفي م (انفصل) .

(٢) في م (ومن) .

(٣) سقط من م د (تقول) .

(٤) في د (يائس) .

(٥) في م ح (فندغم) في ل (فيدغم) .

(٦) في د (كلام) وفي م (كلا) .

(٧) في ل م (معاوي اننا سر ما سحح) والبيت منسوب في الكتاب ٣٤/١ الى عقيبة الاسدي . وله في الخزانة ٣٤٣/١ قصة وتخريج مفصلان . وقال سيبويه في تخريجه (لان الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج اليها . وكان نصبا) وانظر الكتاب ٣٥٢/١ــ٣٧٥ ــ ٤٤٨ والشعر والشعراء ٤٥ والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ١١٢/٤ ــ ٣٧١ والجمل للزجاجي ٦٨ وأمالي القالي ٣٦/١ وشرح المفصل ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ومغني اللبيب ٥٣٠ (٨٦٥) وشواهد السيوطي ٨٧٠ (٧١٩) والخزانة ١٤٣/٢ .

فقد أُهْملتْ في التابع [م/ ــ ٢٩] الباءُ وعملُها ، مع وجودِها (١) ، ثم ثبت من كلام العربِ مراعاتُها (٢) مع عدمِها كقول زهير :

٤١٨ــ بدا (٣) لي أني لست مدركَ ما مضى .
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

يروى بجرِّ سابق على توهُّمِ لست بمدركٍ ، وبيت سيبويه :

٤١٩ــ مشائيمُ (٤) ليسوا مصلحينَ عشيرةً (٥)
ولا ناعب إلاَّ ببين غرابُها

جرَّ (٦) ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين . ففي هذا بدع (٧) من الاعتبار [ل ــ ٢٠٩] أن يُطرح الشيءُ مع وجودِه ، ثم يُعتبر مع عدمِه .

---

(١) في د (وجودهما) .

(٢) في د م (مراعاتهما مع عدمهما) .

(٣) ذكر البيت في موضع سابق من هذا الكتاب ورقمه ثمت ٤٠٢ .

(٤) في د (مشاتم) .

(٥) البيت للفرزدق ورد في ديوانه ١٢٣ ونسب الى الأخوص الرياحي في الكتاب ١/٨٣ ــ ١٥٤ ــ ٤١٨ وانظر الخصائص ٢/٣٥٤ والانصاف ١٩٣ ــ ٣٩٥ ــ ٥٩٥ ــ وشرح المفصل ٢/٥٢ ، ٥/٦٨ ــ ٧/٥٧ ــ ٨/٦٩ ــ ومغني اللبيب ٥٣١ (٨٦٧) ٦١١ (٩٥٩) والاشموني ٢/٢٣٥ وشواهد السيوطي ٨٧١ (٧٢٠) والخزانة ٢/١٤٠ ، ٣/٥٠٧ ــ ٦١٣ .

(٦) في م (باعث) .

(٧) في م (يدع) .

ما ذو بنـاءٍ (١) مـعْ تصـدُّرٍ أتى

حـــالاهُ في ذين مخالفـــانِ ؟

يعني حكايةَ يونس من قولِ بعضِ العربِ : ضرب (٢) َمن" مناً (٣) ؟ لمن قال : ضرب رجل" رجلاً ، فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منهما ، فأخرجَ َمن الاستفهاميَّةَ عن (٤) بنائهـا (٥) وعن صدريَّتِها الواجبة لها ، وهو نادر" في (٦) بابه .

فهـــذه سبعونَ بيتـاً أُكملـــتْ

قصيـــدةً ملغـوزةَ المعـــاني (٧)

عقيلة (٨) قـد ُسدِلتْ ستورُهـا (٩)

تكشفهـــا ثواقبُ الأذهـــان

---

(١) في م (ماذوبتابع يحمدراتى) .

(٢) في م (صرت) وفي د (ضرب أمس منا) .

(٣) قال سيبويه ١/٤٠٢ : (وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضرب من منا ؟ وهذا بعيد لاتكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير) .

(٤) سقطت (عن) من م .

(٥) في د (ببنائها) .

(٦) سقطت (في) من د .

(٧) في م (المعان) .

(٨) في د (عقلية) .

(٩) في م (بستورها) .

بكر عليها حُجُبٌ كثيفةٌ (١)

تقول للخطّاب (٢) : لن تراني

حتّى تعاني في طِلابي شدّةً

وينحلَ القلبُ المعنّى العاني

والحمدُ للهِ الذي عرّفنا

من فضلِهِ عوارفَ الإحسانِ

وصلِّ يا ربِّ (٣) على من أُحْكِمَتْ

آياتُه في مُحْكَمِ القرآنِ

فهذا تمامُ الشرحِ في (٤) في طُرُزِ القصيدةِ اللغزيّة في المسائلِ النحْويّة ممّا قيّده ناظمُها (٥) إبانة لغرضِه منها . والله الموفّقُ للصواب . انتهى . [هـ ـ ٣١٦] .

ويتلوه كتاب التبر الذائب في الافراد والغرائب من الأشباه والنظائر . لشيخنا الجلال السيوطيّ . وهو القسم السادس تغمّده اللـه بالرحمةِ والرضوان .

---

(١) في د (كثيرة) .

(٢) في ح (المخاطب) .

(٣) في م (يرب) .

(٤) في د(على) وفي هـ (فيطرز على القصيدة) وفي م (على طرر) .

(٥) في م (ناظمها أثابه الله الجنة عنه وكرمه امين) وفي د (آثابنا الله واياه الجنة . تم الفن الخامس من الاشباه والنظائر . يتلوه السادس) .

المحتوى

الفن الرابع : فن الجمع والفرق

القسم الأول

الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام

القسم الثاني

المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة